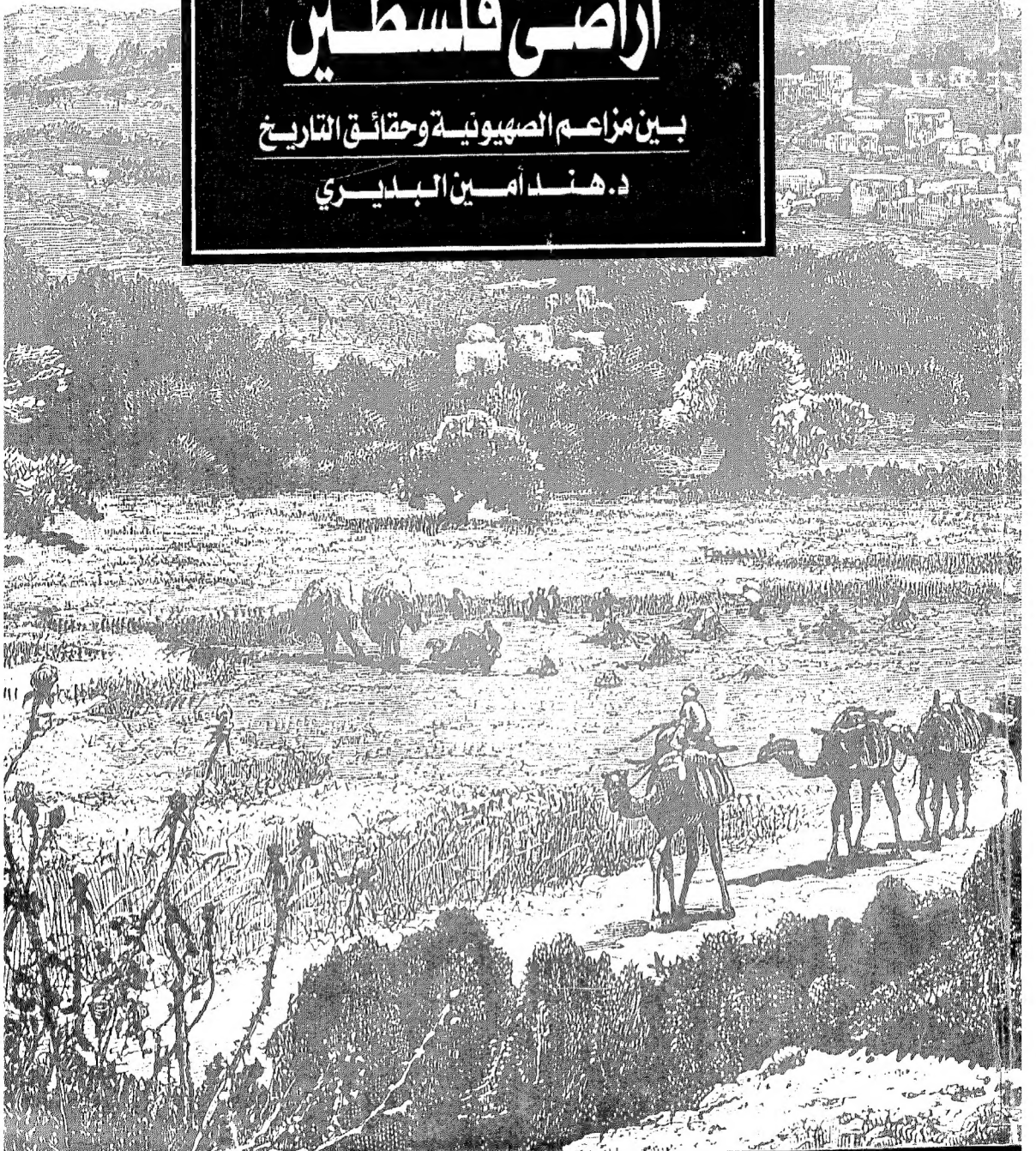




الأمانة العامة

أراضي فلسطين

بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ
د. هناد أمين البديري



اهداءات ٢٠٠٢

السفير فتحي الجويلي

دمنهور

أراضي فلسطين

بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ

د. هند أمين البديري



الأمانة العامة

أراضي فلسطين

بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ
د. هند أمين البديري

دراسة وثائقية

طبعة منهج

إلى روح والدتي الحبيبة
وإلى أرواح جموع الشهداء الأبرار
لن تذهب الدماء هدراً
فما إستحق الحياة فلسطيني
إن ضاعت في الأرض حقوق
الشهداء

خمسون عاما واسرائيل تسعى بلا هوادة الى ابتلاع فلسطين وطمس معالم هويتها العربية .. فالأرض هي هدف الصهيونية الأول ، وحولها تحاك المؤامرات منذ بداية الحركة الصهيونية التي خطت لغرس مستوطناتها الاستعمارية فى الأرض الفلسطينية العربية ، واستعانت فى تنفيذ مخططاتها بالقوى الاستعمارية الكبرى حتى صار الصراع العربى الاسرائيلى والقضية الفلسطينية فى الجوهر منه هو محور السلام والأمن والاستقرار فى منطقة الشرق الأوسط ، ولن تعرف المنطقة الأمن والاستقرار الا اذا حل هذا الصراع على أسس عادلة وشاملة تستند على قرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام ... ان فلسطين التى ارتوت أرضها بدماء العشرات بل مئات الآلاف من الشهداء الذين ضحوا بأرواحهم فداء فلسطين ، لا يمكن أن تستكين لقوى الشر والدمار ، وشعلة النضال الفلسطينى ستظل عالية خفاقة ترفض الاستسلام وتقاوم الاحتلال وتمسك بالأرض التى شهدت منذ فجر التاريخ وحتى اليوم صراعا مستمرا بين الحق والباطل ... بين شعب يناضل تحت قيادته الوطنية الصامدة من أجل نيل الاستقلال واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف ، وبين المغتصب الاسرائيلى الذى يحتذى بشعارات وخرافات زائفة وبترسانة مدججة بأحدث الأسلحة بغية فرض ارادته على شعب لا يملك الا التصميم على المقاومة والكفاح المستمر حتى ينال حريته مهما طال الزمان .

لقد ناضل الشعب الفلسطينى نضالا شجاعا لم ينقطع دفاعا عن ارضه ، وقدم قوافل الشهداء ومازال يتمسك بارضه بكل اصرار وعناد رغم عنف الهجمة الصهيونية ودعمها اللا محدود من الخارج .

وطوال هذا الصراع المرير الذى خاضه الشعب الفلسطينى دفاعا عن ارضه
وكيانه ، وقفت جامعة الدول العربية منذ نشأتها معه وبجانبه ، تدعمه بكل
السبل وفى كل المحافل الاقليمية والدولية ، وبات العالم على دراية تامة بزييف
وخطورة الاطماع الصهيونية ، وجامعة الدول العربية وهى تقدم اليوم فى
الذكرى الخمسين لاغتصاب فلسطين وتشريد شعبها ، هذا الكتاب الذى بذلت
فيه الدكتورة هند البديرى جهدا متميزا لاجراجه على اساس علمى امين ،
ليكون وثيقة هامة تظهر حجم المؤامرة على فلسطين ارضا وشعبا ، وترد بشكل
علمى مدروس على كافة الافتراءات ... تؤكد ان قوافل الشهداء والجرحى
والمعتقلين من ابناء فلسطين الذين سقطوا دفاعا عن ارضهم ووطنهم
ومقدساتهم الاسلامية والمسيحية ستبقى نبراسا خالدا على مدى الاجيال حتى
تتحقق آمال وطموحات شعبنا العربى الفلسطينى فى اقامة دولته المستقلة
وعاصمتها القدس الشريف .

والله ولى التوفيق ،



الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد

الأمين العام لجامعة الدول العربية

باتت المسألة الفلسطينية تمثل قضية العرب المركزية طيلة قرن كامل؛ منذ أن بدأت تلوح في الأفق معالم خطر المشروع الاستعماري ممثلاً في أول تحرك عملي فاعل قبل نهاية القرن التاسع عشر. وما بين تلك البداية عام ١٨٩٧ وحتى الآن فقد أهدر العرب النصف الأول من هذا القرن بين جهل وغفلة، في حين لحق به نصف ذلك القرن الآخر بين عجز وشلل وفرقة.

ولعل مرد ذلك ما تمثله أرض فلسطين في التراث والفكر العربي والإسلامي - دينيا وتاريخيا - من أهمية خاصة لم تعد في حاجة إلى تكرار، إذ يكفي أن نعرف أنها كانت أولى القبلتين، كما تشكل القلب من الجسد وما يرتبط به من شرايين رئيسية لا عمل له بدونه. كما أنها تتوسط محور: المدينة. بغداد. دمشق. القاهرة حيث أركان الدنيا الأربعة؛ وجهاتها الأصلية والأصيلة قولاً وفعلاً.

ولهذا جسدت هذه الأرض الطيبة «المشكلة» مأساة العرب وعزهم في آن واحد. فحولها التفوا جميعاً، وبسببها تفرقوا دائماً وأبداً. فكانها كانت بحق التجسيد العملي للمنهج الجدلي بقوانينه العلمية، وإن لم يثمر بعد في حالتنا هذه في تحقيق قفزته المرجوة؛ وخلق طرفه الثالث الجديد الذي يعيد لهم حقهم وعزهم، ويرد عليهم كرامتهم.

ورغبة من العرب في جلد الذات وتشخيص العلل من وراء هذا العجز القائم صدرت الكثير والكثير من الدراسات والأعمال العلمية، راح كل منها يُشخص جانباً من جوانب المشكلة، أو وجهاً من وجوها وما أكثره، وخاصة في جانبها «الفوقى» دون أن يغوص في جذور المشكلة الحقيقية ويتعقب أبعادها.

من أجل ذلك كانت دراسة المؤلف ل هذا الجانب الهام من جوانب القضية ليلقى الضوء مبهرأ على بيت الداء ومكمن العلة الحقيقية؛ ونعنى به مشكلة «الأرض». وهو ذلك الهم الذى شغل كل الدوائر الاستعمارية والصهيونية منذ ظهور المشروع الصهيونى بغرض إيجاد حل له. ونعنى بذلك استنزاع مهاجرين لامتلاك «أرض» فلسطين في مقابل «اقتلاع» ملاك وشعب من أراضيههم ووطنهم لدفعهم للهجرة والرحيل. فكأن الصراع كان بين تهجير واقتلاع غير مشروع لشعب؛ في مواجهة استنزاع لمشردين في أرض لا يملكونها، وخلق وطن لهم. هم لا يمتنون إليه بأدنى سبب. ومن هنا كان السعى نحو اختلاق العديد من التبريرات و«القرارات» و«الأوامر» لفرض سياسة القوة والأمر الواقع؛ وإضفاء الطابع القانونى عليها. مستندين في ذلك إلى «شرعة» القوة، وشرعية الغاب.

ولعل أبرز ما واجه واضعوا هذه السياسات الإستعمارية من مصاعب؛ هو كيف يمكن دفع هؤلاء المستوطنين «الملاك» الجدد للعمل اليدوى؛ وبصفة أخص للعمل الزراعى، وهو الأمر الذى غابوا عنه - بعد طول احتراف للربا والاشتغال بالمال - ما يقرب من ألفى عام. ومن أجل ذلك تفتقت الفكر الصهيونى عن خلق أنماط من الاستيطان والاستغلال الزراعى مدعوما بإمكانيات هائلة ومؤسسات تعليمية وبحثية وعلمية كانت هى الأساس الذى كان له أن يمهّد الطريق لعمليات الاستنزاع والمصادرة والاقتلاع ليحرض المهاجرين الجدد على هذا اللون الجديد من العمل، الذى لم يتعودوه طيلة قرون طويلة خلت. لينجح في ربط ذلك المهاجر «بالوطن» - المسلوب - فيما سمي بحركة «الاستيطان والمستوطنات» وفي نفس الوقت يجعل منها قلاعاً وحصوناً مسلحة تفرض الأمر الواقع على أصحاب الأرض والوطن بل والعالم كله.

ولعل ذلك الأسلوب لم يكن كُله جديداً أو غريباً تماماً على التراث والسلوك «الصهيونى» القديم. فالتاريخ يحدثنا كيف أن اليهود^(١) بعد فرارهم من فلسطين على يد الامبراطور

(١) د. السيد عبد العزيز سالم، تاريخ العرب في عصر الجاهلية، النهضة العربية، بيروت، ١٩٧١ ص ٣٩١ - ٣٩٥.

تيتيوس الروماني عام ٧٠م - كجماعة مرت بفلسطين لفترة قليلة من الزمن - لجأوا إلى الجزيرة العربية في يثرب وغيرها من مدن، وبنوا لأنفسهم حصوناً وأكاماً يلجأون إليها وقت الحرب والإغارة لتتحصن فيها نساؤهم وأطفالهم وشيوخهم عند خروج الذكور للإغارة والعدوان. وقد فعلوا ذلك مع الرسول عليه السلام في العام الرابع للهجرة. فتحصنوا بالحصون، وقد أشار إلى ذلك القرآن الكريم في أكثر من موضع منها^(٢) : «هو الذي أخرج الذين كفروا من أهل الكتاب لأول الحشر، ما ظننتم أن يخرجوا وظنوا أنهم ما نعتهم حصونهم من الله» وقال تعالى في موضع آخر^(٣) : «لا يقاتلونكم جميعاً إلا في قرى مُحَصَّنَةٍ أو من وراء جدر، بأسهم بينهم شديد تحسبهم جميعاً وقلوبهم شتى ذلك بأنهم قوم لا يعقلون». ويدلل التاريخ بأن تلك المستوطنات كانت حصوناً مسلحة ذات طبيعة عدوانية نظراً لما تمتع به اليهود قديماً من شهرة في صنع الأسلحة من دروع وسيوف وأقواس ورمح وتروس وغير ذلك. مما يؤكد أنها كانت قلاعاً مدمجة بالسلاح^(٤)، كما هو حال مستوطناتهم الجديدة المعاصرة تماماً، والتي سلكت هي الأخرى سبيل العدوان.

وهكذا نجحت تلك السياسة العدوانية المدعومة من أقوى الدول الاستعمارية - لالتقاء في الأهداف والمصالح - من تحقيق ذلك الهدف «الحلم». وفي نفس الوقت تم اقتلاع عرب فلسطين من الوطن والأرض وسلبوا حقوقهم إلى حد أنهم كادوا أن يُجربوا فيه من حق الدفاع عن أنفسهم ورد العدوان الواقع عليهم. وانقلب بذلك الباطل حقاً، والحق باطلاً في ظل «شرعيات» دولية ومنظمات وتنظيمات عالمية متعاقبة.

ومن هنا تأتي الأهمية القصوى لدراسة كهذه تتعقب المشكلة «النساء» من جذورها، وتكشف النقاب عن جوهر الخطط والأساليب، وطبيعة التواطؤ والتآمر بين أطراف عديدة

(٢) القرآن الكريم، سورة الحشر ٥٩، آية ٢

(٣) نفسه، الحشر، آية ١٤.

(٤) نفس المرجع السابق، ص ٤٠١، ٤٠٥.

التفت مصالحها جميعاً. حقيقة أن الدراسة لهذه «المشكلة» قد تأخرت - من جانب الباحثين العرب كثيراً - وهو الأمر الذي يثير العديد من التساؤلات ويؤكد على أن «الجريمة» هذه أخذت طابع المأساة الإغريقية القديمة.

ولقد قضت المؤلفة في دراسة قضيتها هذه فترة ربع القرن تفتش وتنقب في الأصول والمصادر لتعيد بعثها من جديد لتذكر فعل الذكرى قد تنفع حتى المؤمنين بعدالة قضيتهم وحقهم. رغم ما صادفت خلال عملها هذا من مصاعب وأحوال تفوق حد الاحتمال، خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار كونها «امرأة»، نذرت نفسها لكشف النقاب عن هذه القضية دون أن تتلقى أى دعم علمى أو غيره من أى هيئة أو مؤسسة وهو أمر آخر قد يدعو إلى الالتفات. بل والأكثر غرابة أنها بعد أن فرغت من عملها هذا ووجهت بصمت «مريب» حيث لم تتحمس هيئة لنشر عملها العلمى والوطنى هذا. وكان ذلك هو الآخر مثار العديد من التساؤلات خاصة بعد أن نجحت أجهزة التأثير والإعلام الصهيونية في ترويج دعاياتها وأضاليلها وطمس الحقائق وتزييف الكثير من الأساطير التى لا تمت للواقع بأدى صلة^(٥). مما كاد أن يطول بعض أصحاب الحق أنفسهم ويهزُّ مُسلّماتهم. كل ذلك وغيره ما أثار الأسى لدى الباحثة.

لولا أن هباً لهذه الدراسة أن يتعرف عليها أحد الشرفاء من العاملين في حقل القضية الفلسطينية وهو السفير محمد صبيح فننخ في العمل من روحه وقدر له أن يبعث حياً لينشر في «بيت العرب» وملاذهم ورمز أملهم فى وحدتهم، وهو حلم طالما كان يداعب خيال المؤلفة. خاصة وأنها لم تكن تبغى من وراء عملها كلّه إلا وجه الحق والحقيقة ولا تريد عنه جزاء ولا شكوراً.

(٥) كتب الفيلسوف الألماني آرثر شوبنهاور (١٧٨٨-١٨٦٠): «إن اليهود أساتذة عظام في فن الكذب والاحتيال».

فشكرا لكل من ساهم في إخراج هذا الجهد العلمى والوطنى إلى حيز النور، ونأمل في أن يساهم في تعميق الوعي؛ والأهم إعادة إنتاج رأى عام عربى واعٍ مستنير بهذه القضية «المركزية» يساهم في إعادة الحق إلى نصابه حتى تهدأ بذلك روح الأحرار والثوار العرب وغيرهم في مراقدها. خاصة وأن كاتب هذا التقديم ربما كان له الفضل في توجيه المؤلف لإعداد مثل هذه الدراسة العلمية عام «النصر والتحرير» - عام ١٩٧٣، لما كانت تمثله بالنسبة له ولجيله من هاجس كبير.

أما بالنسبة لمحتويات هذه الدراسة فأتى للقارئ الحكم عليها لشمولها كل إبعاد وجوانب المشكلة سواء من حيث الأرض وقوانينها وتطوراتها منذ العصر العثمانى وخلال الاحتلال - الانتداب - البريطانى الذى مكّن للغزوة الصهيونية الشرسة من أن تتجذر في التراب العربى الفلسطينى بفضل الدعم الهائل الذى وقّره لها؛ مادياً ومعنوياً وتشريعياً!!!. وكذلك رد الفعل العربى الفلسطينى على كل ذلك وما نتج عنه من حركة وطنية وسياسية ظلت تتشبث بحقها وأرضها وعرضها حتى الرمق الأخير. إلى جانب قضايا عديدة أخرى مكّمت لهذا الموضوع تناولتها المؤلفة بالدراسة. فإذا كانت المؤلفة قد وفقت فيما كتبت. فذاك حسبنا، والله من وراء القصد،

القاهرة - مدينة نصر في السبت ٢١/٣/١٩٩٨م.

د. عبد الخالق محمد لاشين

أستاذ ورئيس قسم التاريخ بكلية الآداب

جامعة عين شمس

تعتبر القضية الفلسطينية واحدة من أبرز قضايا العصر بالغة التعقيد، التي نالت تشويها إعلاميا يوازى تعقيدها. وقد اضطلعت بذلك التشويه المؤسسات الصهيونية عبر وسائلها الإعلامية المتنوعة - المسموعة والمقروءة والمرئية - في ترويج الأكاذيب في شتى أصقاع الأرض بدأب وإصرار شديدين حتى كادت أن تصبح مسلمات تضلل أصحاب الحق ذاتهم.

وكانت «الأرض» هي المحور الذي دارت معها وحولها القضية الفلسطينية حيث شكلت بؤرة الصراع والصدام الصهيونى العربى الفلسطينى لمدة بلغت نصف القرن تماماً. وإن كان الصراع على الأرض وحيازتها بهدف تفريقها واغتصابها من أصحابها في عملية اقتلاع كامل غير مسبوقه يرجع إلى ما يزيد عن قرن منذ أن بدأت تتضح ملامح التخطيط الصهيونى العملى الذى أرسى دعائمه تيودور هرتزل خلال أول مؤتمر صهيونى دولى عام ١٨٩٧.

وبرغم الأهمية البالغة التى تنطوى عليها قضية «الأرض» هذه، فإنها لم تكد تحظى بدراسة علمية مستقلة تسبر أغوارها من قبل الباحثين والدارسين العرب. وإن لم يخل أى بحث عن فلسطين من الإشارة إلى أهميتها وتقديم بعض البيانات الهامة بشأنها.

ومن أجل ذلك وغيره نذرت المؤلفه نفسها للتصدى لهذه القضية مع ما اكتنف ذلك من مصاعب وأهوال، بدءاً بصعوبة العثور على الوثائق الأصلية من مظانها والاضطرار للبحث عنها في مناطق وبلدان متعددة. أو لعدم السماح بالإطلاع على بعضها الآخر، الأمر الذى كان يستلزم بذل الكثير من الجهد والمعاناة. هذا فضلاً عن قيام المؤلفه بإعداد العديد من الجداول التركيبية التى احتاجت إلى جهود مضمينة بغرض دعم الدراسة بأرقام وبيانات

بالغة الدقة والتعقيد في آن واحد. بهدف إنصاف شعب طال زمن الافتئات على حقوقه والافتراء عليه.

وقد سعت هذه الدراسة - قدر الجهد والامكان - الاعتماد على الوثائق والدراسات الموضوعية المتخصصة متقصية الحقائق متوخية الحذر، ملتزمة المنهج العلمى النقدي والموضوعي، كما حرصت على تدقيق أسماء المدن والقرى والنواحي والمعالم الجغرافية التى سعا اليهود إلى طمس معالم عروبيتها وهويتها بإطلاق وترويج أسماء عبرية بديلة لها. كما حرصت المؤلفة على إبراز البيانات الخاصة بالعرب كوحدة واحدة دونما أدنى التفات إلى أى تصنيفات دينية أو عنصرية مدعاة الأمر الذى استلزم الكثير من الحرص والجهد معاً.

وتنبغى الإشارة كذلك إلى أن الدراسة قد وضعت نصب عينيها التصدى لأكذوبة كبرى أبتدعتها أجهزة الدعاية الصهيونية إلى حد أنها كادت أن تصبح معه بديهية، وأعنى بها فرضية - أو فرية - بيع عرب فلسطين أراضيهم لليهود. ولقد أثبتت هذه الدراسة بما لا يدع ثمة مجال لشك أن تلك الفرية لا تمت للحقيقة بأدنى سبب، فليس هناك من فلاح - عربى أو غير عربى - تشكل الأرض وريعتها وعائداتها كل حياته وعرضه، يقبل أن يفرط في حبة رمل منها لأى سبب كان، لأن الأرض بالنسبة له هى الوطن والعرض وسر الوجود والحياة. كان ذلك في فلسطين وغير فلسطين في كل زمان ومكان.

وإذا كان قد حدث شئ من هذا وفي نطاق محدود للغاية أثبتت الدراسة ومن خلال مصادر يهودية وباعترافهم أن تلك النسبة لم تزد عن ٩٪ أى أقل من واحد بالمائة فقط من جملة الأراضي التى انتزعها اليهود في فلسطين من ملاكها العرب بيعاً. وهى كما نرى نسبة بالغة الضالة لا تكاد تذكر أو تشكل ظاهرة ليقف عندها التاريخ.

في حين أن قضية انتقال الأرض إلى اليهود في فلسطين كظاهرة انما يثبتها ويؤكدها سلسلة الاجراءات الخاصة بالقمع والبطش والتككيل والاقتلاع، وكذلك القرارات الاستثنائية

و«القوانين» العسكرية التي استصدرتها حكومة «الاستلاب» ونعنى بها حكومة الانتداب البريطانية التي التفت مصالحها بالمطامع الصهيونية خلال النصف الأول من القرن العشرين.

ويطيب للمؤلفة أن تقدم شكرها العميق للجامعة العربية وعلى رأسها الأمين العام معالى الدكتور عصمت عبد المجيد لتحمسه لنشر هذه الدراسة. وكذا لرؤساء الادارة الفنية بالجامعة الاستاذان محمد هندي ومحمد حجي والموظفين والعمال ، لتعاونهم الكبير.

مع بالغ الشكر والتقدير لسعادة السفير الفلسطيني الاستاذ محمد صبيح الذي كان من وراء خروج هذه الدراسة العلمية إلى النور واتاحتها للقراء والباحثين فله منى كل التقدير والامتنان.

وشكراً خاصاً للأصدقاء عبد القادر ياسين وزوجته لمعاونتهما الصادقة طوال ربع قرن.

ولا أنسى فضل الدكتورة ليلي الصباغ ودورها المفجر للطاقات فى المرحلة الثانوية.

ويطيب لى الشكر والاعتذار لولدى الحبيبين رامز وطارق عن المعاناة التى حملتهما اياها طوال رحلة البحث التى تمثل كل عمرهما .

وادين بعمري لأمى الحبيبه العظيمه لأفضالها اللامحدوده عبر كل مراحل حياتى.

وتقدير خاص بغير حدود لزوجى ومعلمى الأستاذ الدكتور عبد الخالق لاشين استاذ ورئيس قسم التاريخ بكلية الآداب جامعة عين شمس، لتوجيهاته منذ سنوات الدراسة العليا بالجامعة وطوال مسيرتى العلمية لرؤيته العلمية النقدية وحسّ الوطنى السديد وكثير من المعاناة التى سببتها له أثناء هذه المسيرة. فإذا كنت قد وفقت فهذا مبتغائى والله من وراء القصد...

القاهرة، مدينة نصر في ٣١ مارس ١٩٩٨

دكتورة هند أمين البديري

تطور قوانين

وتشريعات الحياة

والملكية الزراعية

حتى ١٩٤٨

بعد

الفتح الإسلامي لفلسطين سنة (٦٣٤م) رفض عمر بن الخطاب رضى الله عنه، فكرة تقسيم الأرض^(١). كما رفض فكرة اقطاعها، خوفاً على المجتمع من الانقسام^(٢)، ورأى أن تبقى الأرض الزراعية بين أيدي أصحابها لأنهم أقدر على استثمارها. وأصبحت المناطق التي تفتح سلباً ويعتق أهلها الإسلام تبقى الأرض بيد أهلها ويفرض على أصحابها ضريبة العشر^(٣) أما التي تفتح صلحاً ويبقى أهلها على دينهم فتفرض عليهم ضريبة الخراج وهي أكبر من سابقتها^(٤).

وكانت تقسيمات الأرض تتم وفق اعتبارين اثنين الأول: وهو الأراضى والمباني في المدن وضواحيها وتعتبر ملكاً لأصحابها؛ لهم فيها حقوق التصرف كاملة.

أما الثانى: فكان في الأراضى الزراعية التي تسمى «ديموس» وقد اعتبرت عند الفتح الإسلامى بأنها غنيمة حرب ومن ثم أصبحت ملكاً لجميع المسلمين، وقد بقيت بيد أصحابها مقابل تقديم بعض الخدمات والضرائب. وقد سميت هذه الأراضى

(١) نبيه عاقل، خلافة بنى أمية، سلسلة تاريخ العرب والإسلام، دار الفكر بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٧٥، ص ٨.

(٢) علاء البكرى وحنان الريان، الأوضاع القانونية، الملكية الأرض في الضفة الغربية، القدس، جمعية الدراسات العربية، ١٩٨٢، ص ٣، وأيضاً أنظر:

عاقل المرجع السابق، ص ص ٤ - ٩.

(٣) محمد كرد على، غوطة دمشق، الطبعة الثانية، دمشق ١٩٥٢، ص ص ١٢٠ - ١٤٢.

(٤) دعبس المر، احكام الأرض المتبعة في البلاد المنفصلة عن السلطة العثمانية، مطبعة بيت القدس ١٩٢٣ القسم الأول، ص ٢.

● الفصل الأول ●

«بالأراضي الأميرية» أى التابعة للأمير ممثلاً للدولة وهكذا نشأ على هذه الأرض حق مزدوج «حق الرقبة» ويعود على الجماعة الإسلامية ممثلاً بالأمير وحق الرقبة (يعنى الملكية التامة وإن يكن هذا الحق قد بقى نظرياً دائماً)، وحق اصحاب الأرض الذى تمثل في إبقاء حقوق الانتفاع والتصرف بالأرض بيد أصحابها الأصليين^(٥) مقابل جعل مالى.

أما الأراضي الزراعية التى هجرت أو قتل أصحابها أو ماتوا عند الفتح الإسلامى، فقد أصبحت ملكاً صرفاً للدولة؛ وقد قام الولاة باقطاعها بين القادة وغيرهم وفق مقتضى الحال.

وقد عمل بعض الولاة على وقف (حبس) ريع بعض القرى للاستفادة منها في تحسين شئون المدن، وفي إقامة الجوامع، والمدارس، وأعمال البر، واتسعت رقعة هذه الوقفيات، وحدثت قطاعات مدنية كثيرة، حذو الولاة، وهكذا نشأت الأوقاف الخيرية. والذرية (لوقف الانتفاع بالريع بين الورثة) خوفاً من تبديد الأبناء. وأسبغت عليها فيما بعد سمات شرعية لمزيد من إضفاء الهيبة عليها وحمايتها من الاغتصاب والعدوان. وأن لم يعدم ذوى الذمم الضعيفة وسيلة للاعتداء على الأوقاف. وهكذا، بإمكاننا تمييز ستة أنواع للأراضي كانت سائدة في فلسطين أيام الفتح العربى وهى^(٦):

١- الأراضي الملك في المدن والضواحي.

٢- الأراضي الأميرية: وهى الأراضي الزراعية، للدولة حق الرقبة فيها وحق التصرف لأصحابها.

(٥) عبد الله حنا، القضية الزراعية، والحركات الفلاحية في سوريا ولبنان ١٨٢٠ - ١٩٢٠، القسم الأول، بيروت، دار الفارابي ١٩٧٥، ص ٢٢.

(٦) دعبس المر، السابق، القسم الأول، ص ٣١، ٥٠ وانظر أيضاً:

- حنا المرجع السابق، ص ٣.

- ٣- أراضى بيت المال: وهى التى هجرها أصحابها أو قتلوا أثناء الفتح.
- ٤- الأراضى الموات: وهى الأراضى الخالية، البعيدة عن المناطق المأهولة بالسكان. ورقبتها لبيت المال ولكن أعطى حق تملكها لمن يحييها بعد إذن خاص من السلطات.
- ٥- الأراضى المحمية: وهى الأراضى المشاع (ذات الملكية الجماعية) أو المتروكة (للرعى أو الأجران والأحراج وما إلى ذلك) وتعود رقبته لبيت المال. في حين سمح بحق الانتفاع للجميع دون تمييز.

٦- ثم أراضى الأوقاف بشقيها الخيرى والذرى.

وعلى هذا النحو بإمكاننا أن نقول أن معظم الأراضى الزراعية في فلسطين كانت تابعة لفئة الأراضى الميرى أو تحت الملكية الجماعية (المشاع) ذات التوزيعات الدورية للأرض. وخاصة في جنوب فلسطين. والغالب أن هذا ظل حالها طيلة فترة العهد الإسلامى، وربما حتى حكم المماليك للبلاد في القرن الثالث عشر. وهو الأمر الذى دعم حقوق حائزى الأرض الزراعية في فلسطين طيلة العهد الإسلامى وساعد على استقرارهم^(٧).

وحين استولى (السلطان سليم) (التي امتدت فترة حكمه من ١٥١٢ - ١٥٢٠) عام ١٥١٦ على سوريا وفلسطين بعد انتزاعها من أيدي ممالك مصر، اتبع نفس النظام السائد فيما يتعلق بالأراضى. كما ورثت الدولة العثمانية، حق الرقبة باعتبارها دولة إسلامية. وهو حق يعطى سلطة مطلقة في الأرض ولكنه بقى حقاً نظرياً أكثر منه عملياً في عهد الدولة العثمانية أيضاً.

(٧) المراجع السابقة وانظر أيضاً محمد كرد على خطط الشام، مكتبة النورى دمشق، أربع أجزاء للطبعة الثالثة ١٩٨٣، ج ٤ ص ١٩٣.

- محمد يونس الحسينى، التطور الاجتماعى والاقتصادى في فلسطين العربية، يافا ١٩٤٦، ص ص ٤١ - ٥٥.

ولكن فيما بعد تبنت الدولة العثمانية نظام اقطاع (الاستغلال) لاعتبارات اقتصادية بحته (يحصل من خلالها المقطع على الضرائب المدفوعة من قرية ما أو قرى محددة يدفع منها جزء للدولة)، حيث كان ذلك يخلصها من أعباء المرتبات واجبة الدفع، لرجال جيشها، وموظفيها. في ذات الوقت الذي يلزمهم، بتقديم كافة احتياجاتها، من الجنود^(٨) (كبدل لما عرف بعد ذلك بالتجنيد الاجباري) ومن الضرائب التي يجمعها هؤلاء المقطعون.

وفي محاكاة منها لما فعله الممالك، قامت الدولة العثمانية بتقسيم الأراضي إلى اقطاعات تتلاءم ورتبة المقطع اليه، وفق شرائح ثلاث:

- الاقطاع الامبراطوري ويسمى (خواص همايون) ويضم ممتلكات التاج يقوم السلطان بتوزيعه كيف يشاء.

- الاقطاع الخاص ويناله الوزراء (البيلكر بيكات، ويكوات السناجق) مقابل خدماتهم دون أن تدفع لهم أية مرتبات.

- التيمار والزعامات (رتب عسكرية) ويحصل عليها الفرسان كل بحسب رتبته، مقابل تقديم أعداد من المجندين تبعاً لنوع ومساحة الاقطاعية.

أما عامة الناس، فكانوا يحصلون على الأراضي من أصحاب «التيمارات» و«الزعامات»، مقابل مبلغ معين من المال يحصل بعدها هؤلاء على (براءات) سندات معترف بها من قبل السلطنة، واستمر الحال على هذا النحو حتى عام ١٨٣٩م. حتى بعد ظهور نظام الالتزام في الدولة العثمانية على نطاق واسع في القرن السابع عشر فقد أعطيت هذه الصلاحية أيضاً لكل من (الملتزمين)^(٩) و(المحصلين) حتى عام ١٨٤٧م، ثم استقل هؤلاء بهذه

(٨) لوتسكي تاريخ الأقطار العربية الحديثة، دار التقدم، موسكو ١٩٧١، ص ٩

- هاملتون جب وهارولد بون، المجتمع الإسلامي والغرب، الجزء الثاني ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى، دار المعارف، القاهرة ١٩٧١، ص ٥٥.

(٩) وهي وظيفة ظهرت في عهد سليمان القانوني ١٥٢٠ - ١٥٦٦ حيث يقوم هذا بتأجير أراضي السلطان. وقد اتسع هذا

الصلاحيات وحدهم دون «الزعامات» و «التيمار» وحتى عام ١٨٥٨.

وتجدر الإشارة هنا أن هذه الاقطاعات لم تكن تعنى تملك المقطع اليه هذه الاراضى، وإنما كان يفوض فقط في حق جباية الضرائب، والرسوم المختلفة، والتعهد بتقديم الجنود. أما الاراضى فلأصحابها الفلاحين كافة حقوق الانتفاع والتصرف التى ينظمها القانون. ولم يكن يحق للمقطع اليه طرد الفلاحين من اراضيهم أو تحويل ممتلكاتهم للغير.

ومع أن الاقطاع في الدولة العثمانية قد بدأ عسكرياً، إلا أن قطاعات مدنية كثيرة حصلت عليه، خاصة من الوجهاء وذوى النفوذ.

ومع الزمن تمكن المقطع اليهم، من الحصول على مزيد من الحقوق خاصة في عهد السلطان سليم الثالث الذى امتد حكمه من (١٧٨٩ - ١٨٠٧) فقد تم تحويل بعض أنواع الاقطاعات العسكرية، إلى ملكيات تامة تباع، أو تؤجر لأخرين، وذلك بسبب احتياجه الشديد للأموال لدعم جيشه.

النظام حتى شمل اراضى الدولة، والاقطاعات الامبراطورية وتحولت الوظيفة إلى تعهد للمتزم بدفع الضرائب والايجارات للدولة مقدماً ثم تحصيلها من الفلاحين وكانت الفترة لهذه الوظيفة محددة بما لا يزيد عن سنتين الأمر الذى دفع هؤلاء إلى مضاعفة الأرقام المطلوبة لتحقيق هامش ربح كبير لتأمين أنفسهم مما أدى إلى اعتصار الفلاحين وإفقارهم ومن ثم لفقدانهم اراضيهم تسديداً لديونهم.

ومع أن هذا النظام الذى عدة مرات إلا أن وظيفة المتزم امتدت حتى القرن العشرين. حيث كانت ضريبة العشور تؤجر لمن يعرض أعلى الاسعار. للمزيد انظر. جب ويون، سابق ص ٨٠ وايضاً.

- ليلي الصباغ، المجتمع السورى في مطلع العهد العثمانى، دمشق منشورات وزارة الثقافة، ١٩٧٣، ص ٢٤.

- عبد العزيز محمد عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سوريا ١٨٦٤ - ١٩١٤، القاهرة دار المعارف، ص ٢٢٢.

- حنا القضية الزراعية، سابق، ص ١٠٥

- جابريل بير، دراسات في التاريخ الاجتماعى لمصر الحديثة، ترجمة وتقديم عبد الخالق لاشين، وعبد الحميد فهمى الجمال، مكتبة الحرية الحديثة، القاهرة ١٩٧٦، ص ١٦٢

- أحمد محمد الهوارى، الاصلاحات العثمانية ابتداء من عهد السلطان سليم الثالث حتى عهد السلطان عبد العزيز في ضوء المصادر التركية، القاهرة جامعة عين شمس، كلية الآداب قسم اللغات الشرقية، الفرع التركى، رسالة ماجستير غير منشورة ١٩٨١، ص ١٣٢.

● الفصل الأول ●

ومن هنا تسربت حقوق الملكية، والتصرف بالأراضي من الفلاحين، إلى متعهدي الضرائب من ضباط الجيش، الذين أقطعت لهم الأراضي على نحو ما ذكرنا، مع استمرار حق بقاء الفلاح على أرضه، ولكن بدون حقوق التصرف ليتحول إلى أجير على أرضه. وأصبح بإمكان هؤلاء الضباط إعطاء سندات تملك لأخرين، دون أى رقابة، واستمر الأمر على هذا النحو حتى صدور قانون الأراضي عام ١٨٣٩.

وإلى جانب الأقطاعات الثلاث سابقة الذكر كان هناك الإقطاع الحكومي؛ والذي نجم عن منح الدولة لقطع كبيرة من الأراضي، للعشائر، والقبائل المنتشرة على طريق الحج، مقابل تعهد هؤلاء بتأمين الطرق وجباية الضرائب.

وقد تمكن شيوخ القبائل هؤلاء، من مضاعفة ثرواتهم، وبسط نفوذهم، على مناطق أوسع من تلك التي حصلوا عليها، مما كان يؤدي إلى صراعات مستمرة بين الأسر.

ومع بداية القرن التاسع عشر، وتعاظم المد الإمبريالي الغربي، وازدهار التجارة من فلسطين وإليها، وخاصة المنتجات الحمضية، أصبحت الأراضي الزراعية منطقة جذب لفئات جديدة تمثلت بالتجار والاثرياء والمليين.

وقد تمكن هؤلاء، بسبب فساد الجهاز الإداري في الدولة، واستئثار الفساد، من شراء أراضي الدولة نظير الرشاوى التي كانت تدفع للموظفين المسئولين^(١٠). فعلى سبيل المثال لا الحصر تمكن الثرى اللبناني سرسق من شراء ستون قرية في سهل مرج بن عامر في

(١٠) حول ما سبق انظر. جب ويون، سابق، ص ٥٥ - ٧٥ - أحمد محمد الهوارى، سابق ١٣٣ وانظر ايضا:
- مجلة الحقوق الجزء الثالث، السنة الثانية، يافا في ٢٥ ابريل ١٩٢٥ ص ٨٣ - لوتسكى، سابق ص ٢٨ - ٢٩.
- عرض الإدارة العثمانية، سابق ص ١٦٤، ٢٢٢ - ٢٢٤. - ليلي الصباغ، للمجتمع السورى، السابق، ص ٢٤
- A. Granott, The Land system in Palestine, History and structure, Byre and spots woode London 1952 P. 54 - 58.

- الحسينى، سابق، ص ٨٠ - ٨٢.

فلسطين عام ١٨٦٩، وكان هذا السهل قد آل للدولة، عندما انتزعت ملكيته من قبيلة بني صخر، تسديداً للديون المتراكمة عليها من الضرائب الكثيرة التي فرضتها عليهم الحكومة. وبرغم أن انتاج السهل السنوي قدر بنحو ٢٠ ألف جنية ومساحته ٢٣٠ ألف دونم، فقد حصل عليه سرسوق بمبلغ ١٨ ألف جنية، بعد أن دفع رشوة للوالى العثماني، مقابل حصوله على السهل المشتمل على القرى المذكورة بالكامل^(١١).

وبخلاف التجار، والاثرياء، والضباط، فقد حصل سلاطين الدولة العثمانية، على مساحات واسعة من الأراضي كممتلكات شخصية لهم، عبر قنوات خمس، كانت أولها مع بداية الفتح العثماني، وشكلت نحو خمس ممتلكات الدولة. والثانية عن طريق تسجيل الفلاحين لأراضيهم باسم السلاطين، طمعا في حمايتها من غزوات البدو. أو من سطو الاقطاعيين عليها. ومع مرور الزمن، أصبحت حقاً مكتسباً للسلاطين. وتمثلت القناة الثالثة باستعادة السلطات، لبعض اقطاعات كبار العسكريين لسبب أو لآخر. وكانت القناة الرابعة عن طريق شراء السلاطين للأراضي التي عرفت باسم «ممتلكات التاج» أو (الجفتلك). وأخيراً سجلت القناة الخامسة تلك الهجمة الشرسة التي قادها السلطان عبد الحميد (حكم بين ١٨٧٦ - ١٩٠٩) ومارس من خلالها أساليب غير مشروعة بهدف الحصول على الأراضي. تعتبر أهمها أراضي غور بيسان التي تقدر مساحتها بـ (٥٠٠.٠٠٠) دونم سجلت باسمه وافردت لها إدارة سنية خاصة بها مهمتها استغلال الأراضي لمصلحة السلطان. وأن بقي أصحابها السابقون على أراضيهم يقلحونها ويدفعون ضرائبها دونى أى تغيير يذكر.

وبخلاف كل ما ذكرنا فقد شاركت المؤسسات الدينية، سواء إسلامية، أو مسيحية، في

(١١) وأسرة سرسوق من أغنى الأسر اللبنانية عملت في شئون المال والأعمال وكان لهم بنكاً في لبنان، انظر: - مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين، الجزء الأول، القسم الأول، الطبعة الثانية، دار الطليعة، بيروت ١٩٧٣، ص ٥٠ - ٥١.

● الفصل الأول ●

مركزة مساحات واسعة من الأراضي الزراعية بين أيديها، بسبب اقبال الفلاحين الكبير على وقف أراضيهم، بهدف حفظها من الاعتداءات المتكررة، أو نهب الاقطاعيين، أو تبديد الأبناء^(١٢).

ويجدر بنا إلقاء الضوء على نظم تسجيل الأراضي في عهد الدولة العثمانية، لما له من أثر بالغ في اقتلاع عرب فلسطين من أراضيهم، فيما بعد حين ابتليت البلاد بالاحتلال البريطاني.

تسجيل الأراضي:

تمت أول عملية مسح منظم لأراضي (الرومللى)^(١٣) و (الاناضول) عام ١٨٣١ بهدف ضبط وحصر الضرائب وتدريب المجندين في كلتا الولايتين. وصاحب عملية المسح هذه موجة استياء جماهيرى عام مصحوب بخوف شديد. في حين لم تنل باقى الولايات حظها من المسح.

لذا فقد بقيت عمليات التسجيل في هذه الولايات ومنها فلسطين تتسم بالفوضى خاصة فيما يتعلق بسندات التسجيل التى كان يمنحها (الزعامة) و (التيمار) على نحو ما ذكرنا قبل قليل التى انتقلت للملتزمين والمحصلين من التجار وشيوخ القرى، الذين عملوا على استغلال مناصبهم وتزوير الصكوك لدرجة لم تعد موثوق بصحتها ودقتها؛ الأمر الذى دفع الحكومة إلى تصحيح هذا الوضع، فحصرت هذه المهمة في شخص مأمور

(١٢) وحول ما ورد هنا انظر. المراجع السابقة والصفحات.

(١٣) وهى الأراضي الأوروبية التى كانت تسيطر عليها الدولة العثمانية. وقد اعتبرت هذه الأراضي ملكاً للدولة منذ القرن السادس عشر باستثناء ما كان مخصصاً منها للأوقاف، انظر: - جب ورون، سابق، ص ٥٥، وحول ما سبق انظر أيضاً: - الهوارى، سابق، ص ص ١٢٠ - ١٣١.

- Granott Ibid, P. 82.

- جابريل بير، سابق، ص ١٧٥.

- عوص، الإدارة العثمانية، سابق، ص ص ٢٢٧ - ٢٢٨ وانظر أيضاً:

حنا، السابق ص ص ١٤٥ - ١٤٦.

الأراضي وحده ليطلع بهذا العبء. في نفس الوقت الذي عملت فيه على تشجيع الزراع على تسجيل ممتلكاتهم حفاظاً على حقوقهم من جانب ورغبتها في الحصول على أعلى عائد من رسوم التسجيل. ورصدت جوائز تشجيعية لمن يبلغ عن الأراضي المكتومة.

ولكن لم يكن ذلك كله ليصلح من حال الفوضى والفساد الذي استشرى بفوضى التسجيل. علاوة على أن تنفيذ التعليمات الصادرة كان يتم بشكل متقطع، تنقصه المهارة الإدارية، وتركه الملكيات الجماعية. بالإضافة لارتفاع رسوم التسجيل، الذي كان وحده يكفي لاجحاج الجماهير. هذا بخلاف أن اللجان المشكلة، لمسح الأرض كانت تغض الطرف، عن تلاعب شيوخ القرى، في تعيين الحدود، أو ضبط العلامات، أو أستغلال جهل الفلاحين وتسجيل أراضيهم بأسماء هؤلاء الشيوخ. مما ساهم في تسرب العديد من أراضي الفلاحين إلى أيدي هؤلاء ومن ثم تحولهم إلى اجراء على أراضيهم، دون أن يدروا.

ثم أن ارث الخوف من التجنيد الاجباري، أو زيادة الضرائب المفروضة كان يدفع الكثيرين لتسجيل أراضيهم باسم أصحاب النفوذ والقطاعيين الكبار. مقابل تأمين حمايتهم، خاصة وأن الفلاح لم يكن ليستشعر خطورة مثل هذا الأجراء. فالقانون (اقامة عشر سنوات متتاليات) والعرف والعادة كانت كفيلة بحفظ حقوقه على أراضيهِ وتوارثها جيلاً بعد جيل. فهو لم يفقد شيئاً. ففي كل الأحوال كان يدفع الضرائب وإن تكن في مثل هذه الحالة أقل. خاصة وأن عمليات جمع الضرائب ذاتها كانت تشكل ضغوطاً رهيبية على الفلاحين^(١٤).

وقد كانت هذه الفوضى الضاربة، مع ازدياد شوكة الاقطاعيين، والملتزمين، وأصحاب

(١٤) كانت الفرقة العسكرية المستولة عن جمع الضرائب والتي يصل عدد أفرادها نحو خمسين جديداً تحل في القرية لعدة أيام حتى تنجز مهمتها. يتحمل خلالها الفلاحون اقامتهم كاملة مما كان يثقل كواهلهم ويزيد معاناتهم، لذا فقد سجل العديد منهم أراضيهم باسماء المخاتير وشيوخ القرى. وفي هذه الحالة يقوم هؤلاء بدفع الضرائب لهذه الفرق، طبعاً بعد أن يجمعوها من الفلاحين.

● الفصل الأول ●

النفوذ، وخوف الدولة من الانهيار، وراء إعادة النظر في النظم الزراعية في الدولة، وصدر «خط-كلخانة» عام ١٨٣٩. والذي عني بالغاء الاقطاع. ونظام الالتزام (تعهد الضرائب)^(١٥). ولكن عوامل الضعف التي أخذت تستشري في كيان الدولة. وفساد نظمها وقفا حائلاً دون تنفيذ هذه القوانين طوال فترة التنظيمات الأولى من ١٨٣٨ - ١٨٥٦).

وكان دخول الدولة العثمانية غمار (حرب القرم)، ضد روسيا من (١٨٥٣ وحتى ١٨٥٦) وبالأعلى عليها نتيجة القروض الأجنبية الضخمة، التي نجمت عن هذه الحرب، مما جعلها تقع في براثن الاستعمار الذي أصبح يتدخل منذ الآن فصاعداً في كل شئون الدولة. كما أُملى على السلطان العثماني برنامجاً جديداً للإصلاحات أفسح المجال واسعاً للتغلغل الأجنبي الذي استعبد الدولة وولاياتها مالياً^(١٦).

في ظل هذه الظروف برز (خط همايون) عام ١٨٥٦ متسربلاً بثوب فضفاض، حاكته له خيوط الرأسمالية، والاستعمار الأجنبي، فظهرت نصوص القانون، تخفى وراءها نواياه التسلطية وتسخره، لخدمة أهدافها ومصالحها. خاصة وأنه اعتبر التزاماً دولياً. لم يكن يملك معه السلطان، أى تغيير أو الغاء بدون موافقة الدول الأجنبية الموقعة على معاهدة باريس ١٨٥٦ التي أنهت الحرب دعماً للدولة العثمانية من خطر الانهيار التام^(١٧) وابتلاع الدب الروسى لها.

وبرغم أن معظم بنوده جاءت مكررة لقانون ١٨٣٩ إلا أن القانون الجديد اعطى عديد من الامتيازات لرعايا الدول الاستعمارية، حتى بات المواطن العثماني يتمنى لو كان

(١٥) ز. ي. هرشلاغ، مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط، ١٩٧٣، دار الحقيقة، بيروت، ص ٤٥.

(١٦) لوتسكى، سابق، ص ١٥٠ - ١٥٢، ١٥٩.

(١٧) وفقاً لما ورد في المانة التاسعة من معاهدة الصلح في باريس في ٣٠ مارس ١٨٥٦، انظر:

- لوتسكى، السابق، ص ١٥٩ - ١٦٠.

أجنبياً^(١٨).

كما ركز القانون، على المشاريع الاقتصادية بمختلف أنواعها وفيما يتعلق بقوانين الأراضي، التي انبثقت عن «خط همايون» وصدرت عام (١٨٥٨) فسنحاول تسليط بعض الضوء عليها لأهميتها في بحثنا هذا.

قوانين الأراضي العثمانية لعام ١٨٥٨ :

حافظ القانون على نوعية الأراضي، بشرائها الست، التي كانت سائدة وهي، الأراضي الملك، الاميرية، الموقوفة، المتروكة، الموات، المشاع. وستتعرف بشكل مختصر على كل شريحة من هذه الشرائح^(١٩).

١- الأراضي الملك : وهي ملك حر لأصحابها، يتصرف بها كيف يشاء وكانت هناك بعض الأسر المعروفة في فلسطين مثل أسرة الشوا، وعبد الهادي، والتاجي الفاروقي، والحسيني، والغصين، ويديس، تمتلك مساحات واسعة قد تصل إلى نحو ١٠٠ ألف دونم. علماً بأن متوسط الملكية الفردية لم يكن كبيراً، ذلك أن عدد أفراد هذه الأسر كان كبيراً جداً. وغالباً ما كان يسجل الجميع أراضيهم باسم كبير العائلة^(٢٠).

٢- الأراضي الاميرية : وهي الأراضي الزراعية التي ذكرنا أن حق الرقبة فيها للدولة في حين كانت حقوق التصرف بيد أصحابها ولم تكن الدولة تسمح بتغيير صنفها إلا بموافقتها ولا يحق لأصحابها، وقفها أو تحويلها لأراضي ملك، وتبقى خاضعة لضريبة العشر. وتشمل، الأراضي الزراعية، والمراعي، والغابات، والاجران. وكان

(١٨) هوارى، السابق، ص ٨، ٢٠.

(١٩) لوتسكي، السابق، ص ١٦٠ - ١٦١.

(٢٠) المر، القسم الثاني، سابق، ص ١ - ٢. بالإمكان التعرف على أسماء أصحاب الملكات ومساحة أراضيهم ومناطقها عام ١٩١٩ من كتاب: Stien, The Land Question, in Palestine, 1917 - 1939 University of North Carolina Press, 1984. P. P. 223 - 225.

لصاحبها حق التصرف سواء باعارتها أو تأجيرها وفيما بعد توريثها طالما كانت تدفع ضريبة الأعشار عن المحاصيل^(٢١).

وقد طرأ العديد من التغيرات، على أحكام انتقال الأراضي الأميرية بين الورثة وكان معظمها متشدداً، خوفاً من تفتت الملكية، إلى أن صدر قانون ١٨٥٨ وكان أكثر تساهلاً في حقوق الانتقال بين الورثة حتى أصبحت متماثلة مع الأراضي الملك في معظم أحوالها فيما عدا تغييرها إلى أراض غير زراعية. وبقي هذا القانون سائداً حتى عام ١٩١٢ حيث صدر قانون الإرث النظامي (وفق الشرع الإسلامي) الذي قسم أصحاب الانتقال إلى درجات ثمان حسب أولوية القرابة، وكان يطبق على الأراضي الملك، والأراضي الأميرية، وبقي سائداً حتى أثناء الانتداب البريطاني. وقد ساهم هذا القانون في تفتت الملكية، (تقسيمها إلى قطع صغيرة بين الورثة) وتشتتها. (حيث كانت تبعد قطعها عن بعضها في أماكن متفرقة من القرية مما كان يعوق مباشرتها ورعايتها ويبدد جهد الفلاح).

وبقي حق حيازة الأرض الأميرية، مشروطاً بزراعتها، فإهمال الحائز لزراعتها ثلاث سنوات متتالية، دون عذر مقبول، يسقط حقه في حيازتها. وإن بقي هذا الشرط أيضاً في الغالب نظرياً.

أما استمرار زراعة الأرض لمدة عشر سنوات متتاليات فقد كان شرطاً كافياً لإثبات حقوق الأفراد فوق هذه الأراضي حتى ولو لم تكن مسجلة.

وسمح للفلاحين بزراعة الأحراج، بشرط موافقة السلطات ولم تسمح القوانين، برهن الأرض الأميرية، إلا أن قانون ١٩١٢ أعطى الدائن حق اتخاذ كافة الضمانات لحفظ حقوقه^(٢٢) سواء بتأجير أرض المدين، والحصول على ريعها، لفترة، وحتى استيفاء الدين،

(٢١) المصدر ذاته والصفحات.

(٢٢) طبقاً لقانون «الأموال غير المنقولة بصفة تامينات».

ثم تعود بعدها لصاحبها. أو يبيع جزء منها يكفي لسداد الديون فقط، والاحتفاظ بالباقي للمدين. أو اتخاذ كافة الإجراءات، التي تكفل تأمين سداد الدين، بشرط الاحتفاظ بقطعة أرض يكفي انتاجها معاش الفلاح خوفاً عليه من التشرد.

واستُثنت الرهنيات الخاصة بالبنك العثماني^(٣٣) وصيغ لها قانون خاص. الغى حق استعادة الراهن لأرضه أو عقاره متى سدد دينه.

وستزول الدهشه، إذا علمنا أن البنك العثماني أنشأته الدول الاستعمارية لخدمة أهدافها ومصالحها، ولكن ليس بأموالها.

جدير بالذكر أن هذا البنك قام على أكتاف الفلاحين حين أضافت الدولة العثمانية على ضريبة العشر قيمة نصف بالمئة من أجل البنك الزراعي العثماني. وقد انبثقت عن هذا البنك عدة شركات فرعية حصلت على امتيازات^(٢٤) في أراضي الدولة العثمانية، درت عليها أرباحاً طائلة.

(٢٣) البنك العثماني تأسس عام ١٨٨٧ وهو أحد فروع البنك الإنجليزي الذي تأسس عام ١٨٥٦ ثم تحول إلى بنك انجليزي فرنسي عام ١٨٦٣. ونلاحظ أن نشأة البنك الإنجليزي جاءت متوافقة مع اشتداد وطأة الأزمة المالية العثمانية خلال وفي أعقاب حرب القرم وكذلك التغلغل الأوروبي في الدولة العثمانية واقتصادياتها وممتلكاتها. حول ما سبق انظر.
- المر، سابق، القسم الأول، ص ص ١-٢ وص ٤٣ وص ١٧١-١٧٣ والقسم الثاني ص ص ٢-٧.
- دوخان، حيازة الأراضي، النظام الاقتصادي في فلسطين، محرره سعيد حمادة، الجامعة الاميركية، بيروت ١٩٣٩، ص ص ١٠٠ - ١٠٧.

- جب ويون الجزء الثاني، سابق، ص ص ٥٩-٦٠.

- بير، سابق، ص ص ١٧٢ - ١٧٣.

- مجلة الحقوق، السابقة، ج ٣، السنة الثالثة، مايو ١٩٢٦، يافا، ص ٢٤٦.

- محمد يونس الحسيني، السابق، ص ص ١١٣ - ١١٤.

- هرشلاغ، السابق، ص ٥٥.

(٢٤) كان امتياز السكك الحديدية واحداً من هذه الامتيازات التي كان لها دوراً بالغ الأهمية في استنزاف الدولة العثمانية، يعادل امتياز حفر قناة السويس لمصر. فقد حققت ألمانيا والتي كانت تطمح في معادلة النفوذ الإنجليزي الفرنسي في الدولة العثمانية وولاياتها، مكاسب خيالية بسبب ضمان السلطان للحد الأدنى من الأرباح لامتداد السكة الحديد (الضمان بالكيلو مترات) حيث كان الفرق بين المبلغ الحقيقي المستلم والمبلغ المضمون للأرباح يسد على حساب الخزينة مما نجم عنه نهب الدولة العثمانية نهباً ربوياً تراكمياً أدى إلى انهيارها. انظر: لوتسكي، السابق، والصفحات

● الفصل الأول ●

وجدير بالملاحظة أن ثمة قانون صدر عام ١٩١١ يتعلق، بمصادرة الأراضي الاميرية، للمنافع العامة. عُمم في كافة إدارات الحكومة في فلسطين، في نفس الوقت الذي كان فيه في سوريا ولبنان للبلديات فقط^(٢٥) !

مما يجعلنا نلقى بظلال الشك حول نوايا هذا القانون خاصة بعد احتلال بريطانيا لمصر عام ١٨٨٢ وزيادة التغلغل البريطاني الصهيوني في الدولة العثمانية، وتبلور فكرة «الوطن القومي اليهودي» ووفود المهاجرين اليهود إلى فلسطين وقيام بعض المستوطنات الزراعية. خاصة بعد تعيين (جاويد بيك)، وزيراً للمالية في الدولة العثمانية وهو يهودي الأصل وكان نائباً (لسالونيكيا) ثم صعود حزب الاتحاد والترقي لسدة الحكم عام ١٩١١ في الدولة العثمانية وتولى العديد من أعضائه اليهود الماسونيين مناصب رفيعة في الدولة.

وتتأكد شكوكنا لتصبح يقيناً إذا علمنا أن الإدارة العسكرية البريطانية أصدرت بعد احتلالها لفلسطين منشوراً في ٢٠ مايو ١٩١٩ تبنت فيه هذا القانون وأرجعته إلى قانون التصرف الصادر عام ١٨٧٨، لتعطي لنفسها طبقاً للقانون، حق استملاك (مصادرة) الأراضي للمنافع العامة، منح المواطن من خلاله من حق الاعتراض^(٢٦).

٣- الأراضي المتروكة : والمتروكة هنا تعنى أنها تركت للانتفاع العام بها كالطرق والأحراج، والأجران، والمراعى، التى تستفيد بها جموع أهالى القرية وفق التعريف القانونى الوارد في المادة (١٢٧١) من القانون المدنى العثمانى. ومنع التصرف بهذه الأراضي بصورة قطعية سواء من قبل الأفراد أو الجماعة. واعتبر أى تصرف على هذه الأراضي بائى شكل من الاشكال لاغياً وباطلاً، (المادتين ٩٣ - ٩٦ من قانون الأراضي) وعقوبته السجن، (المادة ٢٦٤ من قانون الجزاء). وخول الأهالى حق التصدى

(٢٥) المر. القسم الأول، السابق، ص ص ١٦٢ - ١٦٥.

(٢٦) للمذكرة التى قدمتها الحكومة البريطانية عام ١٩٤٧ إلى لجنة الأمم المتحدة بفلسطين، تاريخ فلسطين السياسى تحت الإدارة البريطانية، ترجمة فاضل حسين، مطبعة الحرية بغداد ١٩٦٧، ص ٥.

لأى نوع من التعدييات أو التصرف على هذه الأراضي. وأباح القانون العثماني للأهالي حق الانتفاع في الأحراج كمشاع دونما أفران (تخصيص حصص).

وكانت أسر فلسطينية عديدة تحوز أحراجاً وتزرع أقساماً منها ولديها صكوك تملك مشاعية باسمها. والأحراج نوعان منها ما يتبع الأراضي الأميرية وهو الذي ذكرناه وآخر ويتبع فئة المشاع^(٢٧).

٤- الأراضي الموات: وهى الأراضي الخالية من السكان البعيدة عن العمران تكون رقبته للدولة، وأعطى القانون حق امتلاكها لمن استصلح أرضاً بوراً (المادة ١٧٢ من القانون المدنى العثماني) والتصرف بها حسب نوع الموافقة التى حصل عليها.

ويكون الاستصلاح إما بزراعتها، أو بحفر أقنية فيها أو تحريجها، أو غير ذلك. وفي حالة استصلاحها دون إذن، فحق الشفاعة مكفول للمستصلح، مقابل دفع قيمتها الحقيقية.

ولم تكن مثل هذه الأراضي كثيرة في فلسطين فيما عدا صحراء النقب وبعض المستنقعات. وفيما عدا ذلك فأراضي فلسطين عامرة بسكانها وبساتينها عبر آلاف السنين. ومثلت الأراضي الموات، مطمحاً صهيونياً بريطانياً، حيث نُظر إليها كحق مكتسب باعتبارها أراض تابعة للدولة^(٢٨).

٥- المشاع: وترجع رقبته لبيت المال، أما حقوق التصرف فهى لمجموعة الحائزين^(٢٩) وهذا النوع من الأراضي وقف عقبة كاداء في وجه الاحتلال البريطاني الذى أعيته الحيل

(٢٧) المر، القسم الأول ص ١٧٨ - ١٨١، وانظر أيضاً:

دوخان، جيزة الأراضي، السابق، ص ١٠٦.

(٢٨) المراجع ذاتها.

(٢٩) ليلي الصباغ، السابق، ص ٤٩.

● الفصل الأول ●

فتفتق ذهنه عن القوانين المختلفة ليتخلص من هذا النوع من الأراضي ندى الملكية الجماعية لصعوبة تفتيته وانتزاع أراضيه. خاصة وأن أراضى المشاع واسعة الانتشار في فلسطين، تقدر بعض المصادر مساحتها بنحو (١٢) مليون دونم أو ما نسبته (٤٤٤٪) لمجموع مساحة أراضى فلسطين^(٣٠).

وفي المشاع تكون الملكية للجماعة، حيث تكون القرية بأكملها مسجلة باسم العشيرة أو شيخ القرية وتوزع الأرض الزراعية دورياً بين أفراد القبيلة مرة كل سنتين ليقوموا بزراعتها. ولم يكن مسموحاً لأحد ببيع حصته من المشاع إلا بموافقة القرية جميعها. وكان هذا أمراً نادر الحدوث.

كما كانت هناك أحراج تابعة للمشاع ومخصصة لقرى معينة وهى غير أحراج الدولة وكذلك مراعى صيفية وشتوية وأجران.

ومن أهم مزايا المشاع حفظ الأرض كوحدة واحدة وعدم تسريبها للغرباء وتوفير مجتمع تسود فيه العدالة الاجتماعية والإقتصادية. وتوفير الأمن والحماية لأهالى القرية. وحصى هذا النظام الأرض من التفتت والتشتت الذى نجم عن نظام الارث في الأراضى الاميرية على نحو ما أسلفنا.

أما سلبيات هذا النظام فتكمن في عمليات التوزيع الدورية حيث يشعر الفلاح بأن جهده قد يذهب لغيره مما يفقده الرغبة في التطوير الذى يحتاج لجهد ووقت كبير يكون معه قد جاء أو أن انتقال الأرض^(٣١).

(٣٠) صلاح الدين البحيرى، فلسطين، أرض فلسطين والأردن، طبيعتها، وحياتها، إستعمالها، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية ١٩٧٤، ص ٨٥ - ٨٧.

(٣١) حول المشاع انظر:

الم. القسم الأول، سابق، ص ٣٢ - ٣٣ وايضا: Granott, Ibid, p.P. 213-248 وايضا: جابريل بير،

تاريخ مصر الاجتماعى، السابق، ص ١٧٦.

٦- الأوقاف: تصبح الأرض أو العقارات بموجبها غير قابلة للانتقال وهي على نوعين: الخيري: حيث تصرف عائدات الأراضي الموقوفة على المستشفيات والمدارس والأسبلة والمساجد وغير ذلك من أعمال البر والخير والمنافع العامة.

والذري^(٣٢): الذي يعود فيه ريع الأراضي أو العقارات الموقوفة أو الأرض وزراعتها وحق حيازتها للورثة جيلاً بعد جيل حسب نوع الوصية. وفي كلتا الحالتين تكون الرقبة لنظارة (وزارة) الأوقاف ولكن في النوع الثاني يدفع المنتفعون ضريبة خاصة للموقف^(٣٣).

في البداية كان الوقف مقصوراً على أراضي الملك الصرف. ولكن سمح فيما بعد بوقف الأراضي الاميرية وهكذا فقد أصبح الوقف نوعان: الوقف الصحيح، وهو ما كان ملكاً صرفاً، أو غير الصحيح أو الرسمي: وهو ما أوقفه السلاطين من الأراضي الاميرية للأعمال الخيرية مع بقاء رقبتها وأعشارها لبيت المال. ومعظم الأراضي الموقوفة في فلسطين كانت من هذا النوع^(٣٤).

وممتلكات الأوقاف إما تديرها وزارة الأوقاف مباشرة مثل الأوقاف الصحيحة، أما الملحقة (الرسمية) فتدار من قبل المتولين عليها من قبلها وتحت إشرافها الوزارة.

كما كان هناك أوقاف مستثناء: وهي المستقلة تماماً عن وزارة الأوقاف ولا علاقة لها بها.

أما الأوقاف المربوطة بالكنائس: (وهي المقصودة بالمادة ١٢٢ من قانون الأراضي) فهي مسجلة باسمها وتشبه الأوقاف الإسلامية في كل أحوالها. وهي لا تقع تحت دائرة

(٣٢) والوقف الذري يكاد يشبه إلى حد كبير الوقف (الاهلي) في بلد كمصر. انظر لوتسكي، سابق ص ١٠ وانظر.

- المر، المصدر السابق، القسم الأول، ص ١٧ - ٢١.

(٣٣) لوتسكي، السابق، ص ١٠.

(٣٤) المر، القسم الأول، السابق، ص ١٧ - ٢٠.

المحلل^(٣٥). وتجدر الإشارة إلى أن انتقال أراضي الوقف لم يكن مسموحاً به في البداية، كما كان الحال في الأراضي الاميرية. وتدرج الانتقال من كونه محصوراً بين ورثه مستأجرى أراضي الأوقاف سنة ١٨٦٨ حتى صدور قوانين ١٩١٠، ١٩١٣ لتجعل احكام انتقال أراضي الوقف متماثلة مع احكام الانتقال في الأراضي الميري^(٣٦). والتبى تؤكد ما ذهبنا إليه من شكوك حول الدور الذى لعبته الدول الأجنبية في إصدار قوانين الدولة العثمانية بهدف تسهيل مهمة انشاء «المشروع الصهيونى» على أرض فلسطين.

ومن خلال ما تقدم استطعنا تكوين فكرة واضحة عن القوانين التى نظمت عمليات التملك والحيازة والانتقال للأراضي الزراعية. والتى برغم ما ظهر فيها من قصور وشبهات فإننا نستطيع أن نؤكد أن الفلاحين في العهد العثمانى قد تمتعوا بحقوقهم فوق أراضيهم جيلاً بعد جيل كما كان عليه الحال طيلة العهد الإسلامى برمته سواء كانوا يمتلكون مستندات رسمية أم لا. وكان يكفى فقط ثبوت بقاء الفلاح على أرضه وزراعتها عشر سنوات متتاليات لحفظ كافة حقوقه وورثته على أرضه.

ولكن ما تجدر ملاحظته أن رصد التحولات التى طرأت على القوانين في فترة اواخر العهد العثمانى شكلت الأرضية التى انطلقت منها الامبريالية البريطانية في تثبيت دعائم الاستيطان الصهيونى في فلسطين حتى قبل احتلالها عام ١٩١٧.

ولفهم هذه التحولات نحاول معرفة قوانين المؤسسات والشركات التى كان لها اثر عميق في تغير شكل الحيازة والملكية لما حصلت عليه هذه الشركات فيما بعد من امتيازات

(٣٥) المرذاته، ص ص ٢٢ - ٢٣ وايضا:

- دوخان، حيازة الأراضي، سابق، ص ١٣.

- جابريل بير، السابق، ص ١٧٩.

(٣٦) المر، السابق، ص ١٨١.

واسعة جعلها تمسك بزمام اقتصاد فلسطين.

دعيت هذه المؤسسات والشركات (بالاشخاص الحكمية) وعاملها القانون كهيئات ذات (شخصية اعتبارية) وهى نوعان:

عمومية: وهى المؤسسات ذات النفع العام، سواء على مستوى الدولة العثمانية كلها أو احدي ولاياتها، أو اقصيتها أو بلدياتها.

خصوصية: وتشمل المؤسسات والجمعيات، والشركات الصناعية والزراعية، ذات الملكيات الأهلية والخاصة^(٣٧).

وقد وضعت الدولة العثمانية العديد من القيود على هذه المؤسسات لخوفها مما قد تشكله من خطر بسبب قوتها وسعة ثرائها. فمنعتها من التصرف بالأموال غير المنقولة (المادة ٨ من قانون الأراضى) كما حرمتها من حق امتلاك الأراضى ملكية خاصة خوفاً من اتساع رقعة ممتلكاتها لما لها من قدرات وامكانات مالية إلا أن الضغوط البريطانية على الدولة العثمانية أثمرت قانون (تصرف الاشخاص الحكمية) لعام ١٩١٠ الذى اعطى الشركات حق التملك والتصرف بالممتلكات غير المنقولة. وإن حدد القانون هذا الحق بالقدر اللازم فقط لهذه الشركات ولم يتركه على عواهنه، والزم الجهات المختصة بضرورة الرقابة الصارمة للوقوف على تنفيذ القانون، خوفاً من الانتهاكات المحتملة. كما ربط القانون هذا الحق بضرورة موافقة الحكومة على نظام وقانون الشركات الداخلى وإن استثنيت الشركات الزراعية ولكن اشترط أن تكون أسهمها اسمية لا يجوز انتقالها إلا بتسجيل هذا الانتقال بدفتر الشركة الخصوصى، في حين لو كانت لحامله يمكن انتقالها من شخص لآخر دون ذكر الاسم^(٣٨) وهذا خوفاً من تسرب الأرض للأجانب. وإن لم تعدم

(٣٧) حول قوانين المؤسسات والشركات انظر:

- المر، القسم الأول، السابق، ص ص ٣٥ - ٣٦.

(٣٨) المر، القسم الأول، ذاته، ص ص ٥٦ - ٥٨.

● الفصل الأول ●

هذه الشركات وسيلة للحصول على الأراضي عن طريق الرشاوى والطرق غير المشروعة التي كان يوفرها تفسخ الجهاز الإدارى العثمانى. كما منع القانون الشركات من امتلاك أراض في المراعى والأجران والمحاطب أو على حدود القرى والمزارع ولا بجوار القلاع أو المناطق العسكرية أو أراضى الجفالك (ممتلكات السلطان) الخاصة بالأهالى^(٣٩). وقد تمكنت المؤسسات الصهيونية من استغلال بعض بنود هذا القانون والتحايل غير المشروع على بعضها الآخر لتجد لنفسها فرصة اقتناص أراض في فلسطين.

تلك كانت القوانين الخاصة بالشركات التجارية والصناعية والزراعية أما المؤسسات الخيرية فقد اشترط القانون أن تكون من التبعية المحلية وأن تكون عقاراتها ذات عائد وألزامها بدفع الضرائب وعدم جواز امتلاكها أراض داخل القرى ولا يحق لها التصرف بالمزارع والجفالك واستثنيت الأديرة من هذا الحظر وسمح لها بالتصرف في الأراضي المسجلة باسمها فقط^(٤٠).

وهكذا لاحظنا كيف نجحت الضغوط البريطانية في تغيير بعض القوانين العثمانية لتفسخ المجال أمام المؤسسات الصهيونية، التي كانت الدولة العثمانية حريصة فى عدم تمكينها من أراضي فلسطين. وتوجت هذه الضغوط عام ١٩١١ عندما منح الأجانب حق التملك والتصرف بالأراضى كالعثمانيين تماماً في جميع الأراضي العثمانية ما عدا منطقة الحجاز بلا قيد أو شرط سوى ما يتعلق بالشئون الإجرائية والإدارية^(٤١).

وفيما يتعلق بالوراثة فقد كان يحق للعثمانى أن يرث الأجنبى في حين لم يكن للأجنبى سوى حق ارث اجنبى فقط^(٤٢). إن رصد هذه التحولات منذ البدايات يفسر لنا ما آلت اليه

(٣٩) المصدر السابق والصفحات.

(٤٠) ذاته.

(٤١) المر، ذاته، القسم الثانى، ص ١٧ - ١٨.

(٤٢) ذاته والصفحات.

النهايات.

ثمة علاقة جدلية ربطت دائماً بين قوانين الأراضي الزراعية وقوانين الضرائب لما كان لهذه الأخيرة من أثر بالغ على الأراضي الزراعية سلباً وإيجاباً. ولهذا نرى لزاماً علينا تفقد أحوالها ورصد التغيرات التي طرأت عليها ومن ثم تأثيراتها على الأراضي الزراعية والفلاح.

تعددت وتنوعت الضرائب التي فرضتها الدولة العثمانية على الفلاحين سواء أكانت رسمية، أم غير رسمية لتتفق بمتطلبات السلطنة وحروبها.

وكان جمع الضرائب يتم في بداية عهد الدولة، على أيدي «الأمناء» جبابة الضرائب مقابل مرتبات محددة. ثم تحول هذا النظام إلى نظام «الالتزام»^(٤٢) حيث كان يتعهد أحدهم بدفع الضريبة المفروضة للدولة عن قرية ما ثم يقوم هو بجمعها من الفلاحين. وأخذ هذا النظام بالانتساع فشمّل كل أراضي الخواص الامبراطورية؛ وأراضي الدولة؛ والأراضي الاميرية والاقواقف.

وكانت تتم عملية الالتزام بطرح مناطق محدده لجمع ضرائبها بالمزاد العلني، يؤول بعدها الإلتزام للمزايد الأخير، الذي كان يعتصر الفلاحين ليحصل على أقصى قدر ممكن من المال لنفسه بعد تسديد الإلتزام.

في القرن الثامن عشر كان نظام الإلتزام مدى الحياة وقد كان ذلك أحسن حالاً من نظام الإلتزام لفترات قصيرة. ذلك أنه في النظام الأول يفرض على الملتزم الحذر في علاقته مع الفلاحين في حين كان النظام الثاني يدفع الملتزمين إلى اعتصار الفلاحين لجنى أكبر قدر ممكن من المال في فترة الإلتزام القصيرة. مما يعود على الفلاح بالظلم الفاحش والإفقار.

(٤٢) للمزيد حول الإلتزام راجع كل من:

- محمد كرد علي خطط الشام ج ٤، ص ١٩٣.

- عبد العزيز محمد عوض، الإدارة العثمانية، سابق، ص ١٨٢.

- جب ويون، السابق، الجزء الثاني، ص ٨، و ص ٦.

- هنا، السابق، ص ١٠٩.

- بير، السابق، ص ١٣٣، ص ١٦٢ - ١٦٣.

ظل هذا النظام سائداً في سوريا والعراق وفلسطين وقد ألغى إبراهيم باشا - حين تولى حكم بلاد الشام - هذا النظام كما سبق لأبيه محمد على أن ألغاه في مصر. لكن سرعان ما أثار ذلك حفيظة الملتزمين الذين وقفوا وراء التمرد عليه.

لقد نجم عن هذا النظام نشوء طبقة طفيلية من أشباه الاقطاعيين وأغنياء الفلاحين تعمل على امتصاص دماء الفلاحين.

وبرغم إلغاء نظام الالتزام رسمياً (بخط كلخانه) عام ١٨٣٩ إلا أن صعوبة التطبيق من ناحية والصعوبات المالية من ناحية أخرى، أدت إلى إعادة هذا النظام عام ١٨٤٢. ثم ألغى رسمياً مرة أخرى عام ١٨٥٦. ولكن فعليا بقي مستمراً حتى أن ضريبة العشور في فلسطين كانت تؤجر لمن يدفع أعلى سعر حتى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وقد وقف وراء هذا الاستمرار نفوذ العائلات القوية والغنية في فلسطين.

كانت أهم الضرائب المفروضة في العصر العثماني، (الاعشار) عن المحاصيل (والويركو) عن الممتلكات ثم كانت هناك ضرائب عن المراعى والمواشى وغير ذلك الكثير والتي تعتبر مسؤولة عن تخلف الاقتصاد الفلاحي وإفقاره.

وعلى نحو ما نوهنا منذ قليل بتأثير الضرائب بالسلب والايجاب نرى أن الضرائب في العصر العثماني كانت تأثيراتها سلبية للغاية ولكنها أبداً لم تصل لما حققتة الضرائب في عهد الحكم البريطاني الظالم والتي كانت واحدة من أهم أسباب اقتلاع الفلاح من أرضه على نحو ما سنرى بعد قليل.

وهكذا وبعد أن تناولنا بالدراسة، القوانين والتشريعات العثمانية الخاصة بالأراضي، والضرائب، وامتيازات الأجانب، ورصدنا التطورات التي طرأت عليها، وخلصنا إلى أن فترة المد الإمبريالى الأجنبى والصهيونى في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، الذى شهد ضعف وتفسخ الدولة العثمانية كانت وراء بدايات التكوين الأولى لنواة «الوطن القومى اليهودى» المزمع إقامته على أرض فلسطين.

ولنرسم صورة أكثر وضوحاً لزرع هذا الكيان في فلسطيننا، نلقى بأنوار كاشفة على أخطر الوسائل التي أرست دعائم هذا الكيان حيث يكفى لأى أمرئ ذو عين إذا اطلع عليها أن يعرف كيف سلبت فلسطين ومن كان وراء انتهابها. ونعني بها قوانين الأراض فى العهد البريطاني.

هذه الكلمة الساحرة (القوانين) التى رسخت فى عقول البشر وتحمل كل المعانى السامية للحق والعدل والخير تحولت إلى أداة شيطانية على أيدي الامبريالية البريطانية التى كانت تتسريل دائماً وراء غلالة القوانين لتخفى وراءها شرور العالم بأسره حين سمحت لنفسها فى اقتلاع شعب واغتصاب أرض أو وفق التعليق المأثور «منح من لا يملك أرضاً لمن لا يستحق».

إذا استطاع النفوذ الأجنبى والبريطانى الصهيونى فى تغيير بعض قوانين الدولة العثمانية بسبب ضعفها وعجزها فى أواخر عهدها، وهى التى كانت مواقفها غاية فى الصرامة تجاه اليهود ومحاولاتهم طوال فترة حكمها. فإن احتلال بريطانيا لفلسطين، دشّن عهداً جديداً. فقد شكلت هذه المرحلة المنعطف الحقيقى للتغيرات الجذرية لقوانين الأراضى فى فلسطين طبقاً للتوجهات الصهيونية التى وقف وراءها حاييم وايزمان والمنظمة الصهيونية وأفضت إلى حصول اليهود على وعد من بريطانيا على لسان وزير خارجيتها اللورد (بالفور) عام ١٩١٧ فى إقامة «وطن يهودى» فى فلسطين والذى من أجله احتلت بريطانيا فلسطين قبيل انتهاء الحرب العالمية الأولى ليتغير منذ الآن فصاعداً وجه التاريخ فى منطقة المشرق العربى وحتى الآن.

وقد حرصت الدوائر الصهيونية على مباشرة تطبيق نصوص التصريح بمجرد احتلال بريطانيا للقدس عام ١٩١٧ وقبل بسط نفوذها على كامل البلاد.

حيث أصدر الجنرال (ادموند اللنبى) - الذى قاد الحملة على فلسطين - قراراً بتأسيس حكم عسكرى يضمن الممتلكات العامة والاماكن المقدسة^(٤٤)، وعين الجنرال (كلایتون) مديراً للإدارة العسكرية ثم خلفه السر (آرثر جرام مونى) الذى أصدر في يونيو ١٩١٨ أمراً باعادة افتتاح المحاكم التى أغلقت خلال الحرب، كما أنشأ محكمتان ابتدائيتان، في كل من القدس ويافا. وأعلنت الإدارة العسكرية أن القوانين ستبقى على ما كانت عليه، مع إجراء بعض التعديلات اللازمة لمراعاة حقوق الدولة، ومصلحة إدارة «الأرض المحتلة». وتبع هذا الإعلان صدور لائحة قوانين مختلفة ظلت سارية خلال عهد الإدارة المدنية.

وفيما يتعلق بالأراضى فقد أصدرت الإدارة العسكرية أمراً أغلقت بموجبه دوائر الطابو (تسجيل الأراضى) ابتداء من ١٨ نوفمبر. ومنعت أية تعاملات خاصة بالتصرف بالأموال غير المنقولة منذ ٢٤ ابريل ١٩١٨ وسمح بتأجيرها فقط بمدة لا تزيد عن ثلاث سنوات. (طبقاً للمواد ٤.٣.٢ من المنشور الذى أصدره الجنرال مونى) الذى عاد ليؤكد مرة أخرى في ٣٠ ابريل ١٩١٩ ببطلان أى تعاملات والتهديد والوعيد للمخالفين. أما دعاوى إعادة وضع اليد فتعتبر مؤقتة لحين الفصل في حقوق التصرف (المادة ٥) ومن أخطر مواد هذا المنشور إلغاء حق التقادم في اثبات الحق فوق الأرض والذى كان يدعمه القانون العثمانى باثبات زراعة الأرض لمدة عشر سنوات متتاليات ذلك أن (المادة ٦) من هذا المنشور اعتبرت احكام مرور الزمان - التقادم - بحق الأموال غير المنقولة (المرفوعة) ضد إدارة «بلاد العدو المحتلة» منذ تاريخ الاحتلال لا تعتبر سارية المفعول حتى إشعار آخر. واعتبر هذا سارى المفعول على لوائى نابلس وعكا من أول أكتوبر ١٩١٨^(٤٥).

A Survey of Palestine, by The British Government prepared in December 1945, and (٤٤) January 1946 for the Anglo - American Commission of Inquiry, vol. I. P. 15.
(٤٥) المر، السابق، ص ص ١٨٠ - ١٤٠.

● الفصل الأول ●

وفي حين حظر القانون التصرف بالأموال غير المنقولة على المواطنين خول الإدارة العسكرية حقوق التصرف بأنواعها، بيعاً وشراءً ورهنًا، أو أى وجه آخر تراه^(٤٦).

وتمثل زيارة البعثة الصهيونية لفلسطين برئاسة (حاييم وايزمان) عام ١٩١٨ نقطة تحول خطيرة في تاريخ التدخل الصهيونى المباشر في إدارة الحكم البريطانى في فلسطين أفصح عنه المؤتمر الذى عقدته اللجنة في يافا والذى تضمن برنامجه «خطة الحكومة المؤقتة في فلسطين»! كما عبرت البعثة عن قناعتها بأن فلسطين «وطن قومي يهودى» وأن من حق الشعب اليهودى وحده تقرير شئونه. كما طرحت اسم «أرض اسرائيل» لتحل محل كلمة فلسطين. واعتمدت العلم الصهيونى شعاراً للدولة المرتقبة.

وبعث الوفد^(٤٧) الذى تألفت منه البعثة - والذى يمثل المنظمة الصهيونية العالمية وفروعها في الولايات المتحدة وروسيا والطائفة اليهودية في فلسطين - بمذكرة على شكل مشروعات قرارات، إلى المجلس الأعلى لمؤتمر الصلح مؤرخة في ٢٣ فبراير ١٩١٩ يطالب من خلالها باصلاح نظام استئجار الأراضي، وإقامة المستوطنات اليهودية^(٤٨).

كما طالبت المذكرة، الحكومة العسكرية البريطانية بتشكيل لجنة يُمثل فيها

(٤٦) المصدر ذاته والصفحات.

(٤٧) وكان يضم متخصصين في كافة أنواع العلوم علاوة على خبراء سياسيين.

(٤٨) لعب ضابط مخابرات بريطاني (كولونيل ريتشارد ماينرتزهاجن) (Colonel Richard Meinertzhagen) دوراً بالغ الأهمية في دفع عجلة القضية الصهيونية لتعاطفه الشديد مع هذه القضية بداية والتي استغلها وايزمان أيما استغلال. فقد جعل هذا الضابط والذي عين ضمن الوفد البريطاني لمؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩ يتبنى كل المطالب الصهيونية التي طرحتها اللجنة سواء من اعتراف دولي أو مسألة الحدود وضم منابع المياه وحق بناء «وطن قومي لليهود» وغير ذلك مما كان له كبير الأثر في تحقيق كل هذه المطالب ثم صدور صك الانتداب متضمناً المذكرة الصهيونية بكاملها أو صورة طبق الأصل لها. للمزيد حول هذا الضابط ودوره الذي بقى محجوباً حتى عام ١٩٦٠ عندما نشر تقاريره ومذكراته أنظر:

- حسن صبرى الخولى، سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين، دار المعارف ١٩٧٠، ص ٧ - ٤٣. وانظر ص ١٣٩ - ١٤٨ الوثيقة رقم ١٧.

المجلس اليهودى. وتُخول السلطات التالية :

- ١- «مسح جميع الأراضى، واعداد الأراضى التى تصلح لإقامة «المستعمرات» وللزراعة الرأسية الكثيفة، والاستخدام العام.
- ٢- اقتراح التدابير لتحديد وتسجيل وثائق ملكية الأراضى.
- ٣- اقتراح التدابير للاشراف على صفقات الأراضى لمنع المضاربة بها.
- ٤- اقتراح التدابير الخاصة، لإقامة المستعمرات والزراعة الرأسية الكثيفة، والاستخدام العام للأراضى بالشراء الاجبارى إذا لزم الأمر!!! بسعر عادل يرجع إلى ما قبل الحرب!!!، واصلاح جميع الأراضى الجدياء، غير الخاضعة لحيازة الأراضى التى لا تزرع بالقدر الكافى أو الأراضى التى لا يوجد لها ملاك قانونا، وأراضى الدولة!!!.
- ٥- اقتراح اجراءات الضرائب واستئجار الأراضى.
- ٦- اقتراح التدابير التى تمكن المجلس اليهودى من الاستيلاء على جميع الأراضى التى تصلح للمستعمرات والزراعة الواسعة!!!.
- ٧- وتضان مع اتخاذ هذه التدابير الحقوق المكتسبة للسكان الحاليين بطريقة عادلة!!!»

على هذا النحو صاغت الصهيونية، السياسة كافة التدابير الواجب اتباعها وأملت على الحكومة البريطانية في فلسطين لتقوم بتنفيذها، ولم تتوان الحكومة البريطانية عن التزاماتها تجاه الصهيونية بل نفذتها بمنتهى الدقة منذ اللحظات الأولى التى بدأت فيها حكم فلسطين مخالفة بذلك القانون الدولى فيما يتعلق بالتزامات الدولة المنتدبة وضرورة الحفاظ على الدولة المنتدب عليها. والفاحص المتمعن لبند صك الانتداب يرى أنه التزم حرفياً ببرنامج اللجنة الصهيونية وبهذا تصبح بريطانيا ملزمة بتنفيذ ما ورد في هذه المذكرة. وهو ما أثبتت الأيام أن بريطانيا كانت أشد

حماساً في تنفيذه وأكثر منه.

وبرغم حماسها الشديد وحرصها على تنفيذ كل الرغبات الصهيونية فقد كانت إدارتها تتعرض دائماً لانتقادات صهيونية حادة في كثير من المناسبات. فقد أثار سلوك الإدارة العسكرية حفيظة الصهيونيين بسبب إغلاق دوائر الطابو (تسجيل الأراضي). وتقديم قروض للمزارعين. وعبرت مذكرة الاعتراض التي رفعتها المنظمة الصهيونية - لوزارة الخارجية البريطانية - عن مخالفة الإدارة العسكرية لمهمتها الأساسية والتي تتمثل بالحفاظ على الوضع الراهن، ولهذا اعتبرت المذكرة اجراءات الإدارة هذه «ثورة على الوضع الراهن»^(٤٩).

وحين أعدت الإدارة العسكرية مشروع قانون انتقال الأراضي لعام ١٩١٩ طالبت من خلاله بضرورة افتتاح دوائر تسجيل الأراضي مع بداية يونيو ١٩١٩ لأهميتها القصوى على الحياة الاقتصادية. وصيغ مشروع القانون هذا طبقاً للقانون العثماني الخاص بتعاملات الممتلكات غير المنقولة الصادر عام ١٨٥٨ المتعلق بحقوق التصرف في الأراضي من إيجار، ورهن، ووقف، وغير ذلك من العقوبات المترتبة على المخالفين، وما إلى ذلك. وطرح للمناقشة أمام عدد من الخبراء والمتخصصين البريطانيين، كما عرض أيضاً على وايزمان؛ غير أن هذا الأخير اعترض على حقوق التصرف بالممتلكات غير المنقولة، وخاصة فيما يتعلق بحرية الوقف، التي كان وايزمان يرى أنها مؤثر خطر لما قد يترتب عليه من زيادة مساحة الأراضي الموقوفة. التي قد تكون عقبة في طريق استيلاء الصهيونيين على الأراضي بما يصبح معه هذا المشروع ضد المصالح الصهيونية وبناء عليه أجلت وزارة الحرب هذا القانون إلى حين يتم فرض الانتداب^(٥٠).

(٤٩) بهجت صبرى، فلسطين خلال الحرب العالمية الأولى وما بعدها ١٩١٤ - ١٩٢٠، القدس، ١٩٢٠، ص ١٨٨ - ١٨٩.
(٥٠) المرجع ذاته والصفحات.

وبرغم سعي وزارة الخارجية البريطانية الاسراع بافتتاح (دوائر تسجيل الاراضى) وطرح فكرة للقضاء على المضاريات في عمليات بيع الممتلكات غير المنقولة عن طريق منع إعادة بيعها قبل فترة زمنية محددة، إلا أن الإدارة العسكرية وبرغم كل ما قامت به من خدمات للصهيونية على نحو ما مر بنا، بقيت من وجهة النظر الصهيونية عاجزة عن تحقيق مآربها وانجاز أهدافها ولهذا سعت الصهيونية إلى ضرورة إلغاء وجودها واستبدالها بإدارة مدنية استلم مقاليدها اليهودى البريطانى، هربت صموئيل في يوليو ١٩٢٠.

وبرغم موافقة عصبة الامم على صك الانتداب وتوقيعه فى ٢٤ ابريل ١٩٢٢ إلا أنه لم يوضع موضع التنفيذ الا بعد عقد الصلح بين الدول المتحالفة وتركيا والجملاء عن أراضيها فى ٢٩ سبتمبر ١٩٢٣، وعليه فإن الفترة ما بين انتهاء الحكم العسكرى وقيام الانتداب وهى فترة تبلغ نحو ثلاث سنوات كانت تفتقر إلى الشرعية طبقا للقانون الدولى.

والسؤال الآن كيف من الممكن اسباغ أى شرعية على كل القوانين بالغة الخطورة التى استنتتها الإدارة المدنية طيلة كل هذه الفترة غير الشرعية!! خاصة وأنها تناقض تماما التشريعات الملزمة للدولة المنتدبة بالحفاظ على حقوق المواطنين وممتلكاتهم وعدم نقلها للغير. ولعل أهم وأخطر ما قامت به حكومة صموئيل هو تمكين الحركة الصهيونية من احكام قبضتها على الإدارة البريطانية في فلسطين. تلك الحكومة التى قامت بفرض مجموعة اجراءات بالغة الخطورة لتسهيل مهمة انشاء «الوطن القومى»، كان ابرزها عملية تحويل دائرة الزراعة إلى دائرة انجلو صهيونية، وذلك كانت واحدة من أهم الثمرات التى جنتها البعثة الصهيونية سابقة الذكر؛ حيث كانت هذه البعثة قد تقدمت ببيان مستفيض لدائرة الزراعة تطالبها فيه بضرورة التعاون المرن مع المؤسسات

● الفصل الأول ●

اليهودية بما فيها الجامعة العبرية^(٥١)، وذلك فيما يتعلق بالابحاث الزراعية، بهدف توحيد المساعي، وتخفيف العبء المالى عن كاهل حكومة فلسطين على اعتبار أن مختبرات هذه المؤسسات موجودة بالفعل، على أن تساهم الحكومة بدفع بعض المبالغ لقاء هذه الخدمات، وهكذا عقد اتفاق خاص، بين دائرة الزراعة والبعثة الصهيونية في يونيو ١٩٢٠، انبثقت من خلاله مسؤولية إدارة العديد من فروع الدائرة بخبراء البعثة الصهيونيين، ليتم التعاون وثيقاً بين هذه الدائرة والوكالة اليهودية^(٥٢) خاصة مع اقتراب موعد مشاركتها للحكومة البريطانية. وقد بدأت هذه الدائرة في ممارسة اعمالها الرسمية عام ١٩٢٢ وهى مسؤولية استشارية للحكومة البريطانية طبقاً للمادة الرابعة والسادسة من صك الانتداب^(٥٣). وسنعرف فيما بعد مدى خطورة الدور الذى لعبته هذه الدائرة.

منذ عام ١٩٢٠ عملت حكومة (صموئيل) المدنية بكل همة ونشاط على تنفيذ رغبات واقتراحات اللجنة الصهيونية. وكانت بداية اعمالها، افتتاح دوائر تسجيل الاراضى التى اسندت مهمة الاشراف عليها للصهيونى (نورمان بنتويتش) (Norman Bent-wich)^(٥٤). وسنت الحكومة في نفس العام قانون المساحة، الذى قام بنتويتش بتنفيذه^(٥٥)، وقد عملت دائرة تسجيل الاراض باتساق تام مع دائرة الزراعة اللتان ما لبثتا أن تم ادماجهما معاً عام ١٩٢٢ ليصبحا من الآن فصاعداً دائرة

(٥١) وكانت هذه الجامعة تحت التأسيس ولكن مختبرات الزراعة كانت موجودة بالفعل ثم ضمت فيما بعد للجامعة حيث أصبحت تمثل كلية الزراعة بالجامعة، انظر: - جون هوب سمبسون، تقرير عن الهجرة ومشاريع الاسكان وال عمران. رفعه وزير المستعمرات إلى البرلمان بأمر من جلالتة في أكتوبر ١٩٣٠، القدس مطبعة دار الايتام السورية، ص ١١٢ - ١١٣. كان هرتزل قد طالب السلطان عبيد الحميد بالمرافقة على إنشاء جامعة يهودية في القدس فتفتح أبوابها للطلاب العثمانيين في مايو عام ١٩٢٠ انظر الوثيقة رقم ١، الحولى سياسة الاستعمار، ج ٢ سابق، ص ٩٧.

(٥٢) سمبسون، السابق والصفحات.

(٥٣) المذكرة التى قدمتها الحكومة البريطانية عام ١٩٤٧ إلى لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين، مصدر سابق، ص ٦-٧.

(٥٤) ابراهيم الجندى، فلسطين ابان عهد الانتداب البريطانى مجلة سيرنا، معهد العلوم الاجتماعية جامعة قسنطينة بالجزائر، العدد ٣، ١٩٨٠.

(٥٥) دوخان حيازة الاراضى، النظام الاقتصادى، سابق، ص ١٢٥.

واحدة. أشرف عليها (بنتويتش)^(٥٦). وهكذا أصبحت كل شئون الأراضي الزراعية تحت قبضة الدوائر الصهيونية لتدير دفتها كيف تشاء. والتي سنرى كيف تمكنت بحق من تدعيم الاستيطان الزراعي في فلسطين بعد أن نقلت أهم وأخصب أراضي فلسطين الزراعية والاستراتيجية لتضعها تحت تصرف اليهود كما شكلت محاكم خاصة بالأراضي تقلد (بنتويتش) كافة شئونها وأصبح نائباً عاماً لها. وعهد إليه بأعداد القوانين التي تتمحور حول تحقيق «المشروع الصهيوني».

ويعتبر قانون انتقال الأراضي لعام ١٩٢٠ - الذي أصدره (هربرت صموئيل) بدعوى مصلحة الحائزين الفعليين للأرض، وبدعوى عودة افتتاح دائرة تسجيل الأراضي ومنع مضاربات الأراضي، وإنشاء مصرف تسليف^(٥٧)، بأنه أول لبنة في حجر الأساس للكيان الصهيوني الذي تعهدت بريطانيا باقامته مستخدمة القانون كواجهة توارى خلفه سوءاتها.

وقد جاء قانون الأراضي لعام ١٩٢٠ لاغياً للقانون الذي سبق أن سنته الإدارة العسكرية في ١٨ نوفمبر ١٩١٩ الذي اعترض عليه (حاييم وايزمان) من قبل، لأنه كان يبيح حرية التصرف بالممتلكات، بما فيها إنشاء وقفيات - ولهذا فإن القانون الجديد لم يسمح بوقف الأرض وحُدد معنى جديداً لمصطلح التصرف بالأرض الذي كان سائداً في القانون العثماني لعام ١٨٥٨ والذي بنت الإدارة العسكرية قانونها عليه. فقصر كلمة التصرف على الإيجار بمدة لا تزيد عن ثلاث سنوات، أو الرهن. ومنع التصرف بالممتلكات غير المنقولة بدون الحصول على موافقة كتابية من دوائر التسجيل بشرط تقديم كافة المستندات التي تثبت ملكية الناقل. وإلا اعتبر التصرف غير صحيح ويعاقب عليه القانون^(٥٨).

(٥٦) P.R.O. 371/9003 palestine Report on palestine Administration, 1922.

(٥٧) المر، القسم الثاني، سابق، ص ص ١٣٠ - ١٣٢.

(٥٨) المر، ذاته والصفحات.

فإذا علمنا أن معظم فلاحي فلسطين لم تكن بين أيديهم مستندات تثبت حقوقهم فوق أراضيهم على نحو ما بينا من أسباب فيما تقدم وتأكيد القانون العثماني على حقوق المواطنين كاملة في التصرف بأراضيهم إذا ثبت زراعتهم لها عشر سنوات متتاليات. أدركنا خطورة هذا القانون وخبثه، خاصة وأنه حدد للورثة فترة عام فقط من تاريخ وفاة مالك الأرض كمهلة. عليهم خلالها تسجيل أنصبتهم من الأثر في دائرة التسجيل وإلا بعدها تصادر الأرض^(٥٩). ولنا أن نتصور أن جهل معظم الفلاحين وعدم معرفتهم بالقوانين الجديدة التي كانت تنشر في الجريدة الرسمية (الوقائع) كان أمراً خطيراً.

وقد أعطى القانون الجديد صلاحيات واسعة للمندوب السامي سواء في تأسيس دور التسجيل في أي مكان، وبأي عدد لازم من الموظفين مع إعطاء سكرتيرها القضائي حق سن التشريعات بموافقة المندوب السامي وفق ما يراه ضرورياً لتحسين أداء هذه الدوائر^(٦٠).

ومنذ ذلك الوقت فصاعداً ستشهد القوانين العثمانية عمليات تغيير جذرية لتقلبها رأساً على عقب.

ففي نفس العام الذي سن فيه قانون الأراضي، عدلت المادة السادسة منه وكانت تقيد شراء الأراضي وتقتصرها على المقيمين فقط داخل فلسطين، لأن ذلك وقف حائلاً دون تحقيق رغبة اليهود غير المقيمين في فلسطين في الحصول على أراضٍ فيها. وهكذا تم إلغاء المادة السادسة بدعوى المصلحة العامة^(٦١).

كما تم تعديل وإلغاء مواد أخرى وجد أن من شأنها عرقلة حصول اليهود على أراضٍ^(٦٢)

(٥٩) ذاته.

(٦٠) المصدر السابق ذاته، ص ١٣٥ - ١٣٧.

(٦١) ذاته، ص ١٤١ - ١٤٢.

(٦٢) للمزيد حول هذه القوانين راجع هند أمين البديري، تطور حيازة الأراضي الزراعية في فلسطين، ١٩١٧ - ١٣٩، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم التاريخ لعام ١٩٨٤، رسالة ماجستير غير منشورة ص ١٣٠ - ١٣٥.

وأصدر (هربرت صموئيل) عام ١٩٢٠ قانوناً خاصاً بالأراضي المحولة تفرض على الفلاحين الحائزين لمثل هذه الأرض ضرورة إعلام السلطات، خلال ثلاثة شهور، مع الوعيد باتخاذ كافة الاجراءات اللازمة، وعقوبة السجن، والغرامة، ليس للمقصودين فقط من الحائزين، ولكن لشيوخ القرى والمخاتير، فيما إذا قصرُوا بإبلاغ السلطات عن مثل هذه الحيازات لأنها اعتبرت هؤلاء معتدين على أراضي الدولة^(٦٣).

ومارست دوائر التسجيل مهامها في مصادرة عديد من أراضي فلاحى عرب فلسطين ومن المراعى والأجران والغابات بدعوى التعدى أو عدم وجود ما يثبت ملكيتهم للأرض من صكوك أو حجج أو بسبب عجزهم عن الزراعة^(٦٤).

وفي عام ١٩٢١ سن (صموئيل) قانون الأراضي الموات الذى منع أى شخص من استصلاح أو الانتفاع بمثل هذا النوع من الأراضي والذي كان القانون العثمانى يعطى حق تملكها لمن يستصلحها. صحيح أنه اشترط الحصول على إذن السلطة ولكن حين لم يكن يحدث ذلك كان يعطيه ستة أشهر ليطلب تسجيلها. وله حق الشفاعة في حالة التأخر.. ثم أخيراً تصبح ملكا له إذا بقى فوقها عشر سنوات^(٦٥).

أما هذا القانون فقد منع ذلك أصلاً واعطى فقط مهلة شهرين للمستصلحين السابقين لطلب مستندات تملك. وعادة لم تكن تتم الموافقة عليها وغالباً ما كان المنتفعون لا يعلمون بأمر المهلة شيئاً وتصبح أراضيهم بعدها بحكم المصادرة. وليس لهم حق البقاء عليها.

وقد قامت حكومة (صموئيل) والحكومات التى تلتها بوضع اليد على عديد من هذه الأراضي حتى ارتفع جئير الفلاحين بالشكوى التى عبرت عنها

(٦٣) المر، القسم الثانى، السابق، ص ١٤٨ - ١٤٩.

(٦٤) المر ذات المصدر والصفحات وانظر: حول ممارسات دوائر التسجيل ومصادرة أراضي العرب، المقطم القاهرة في

١٩٣٠/٦/١١، ص ٣.

(٦٥) المر، القسم الثانى، ص ٣٧، ١٥٠.

● الفصل الأول ●

الادعاءات الكثيرة المرفوعة ضد الحكومة للمطالبة بالأراضي المصادرة. والتي رفضت دوائر التسجيل التسليم بها^(٦٦).

ولم يكد عام ١٩٢٢ يهل حتى صدر دستور فلسطين الذى أطلق يد المندوب السامى في أراضى فلسطين يهب ما يشاء لمن يشاء، أو يؤجر الأراضى العمومية، أو المناجم، أو مصادر المياه مع مراعاة القوانين السارية المفعول أو التى سيعمل بها فيما بعد تنفيذاً لأحكام صك الانتداب. كما منح صلاحية تحويل الأراضى الأميرية التى أصبحت أو ستصبح محولة، لأراضى عمومية!! على أن تراعى حقوق أصحاب صكوك التسجيل. ولا أحد يعلم أية حقوق هذه التى يقصد القانون مراعاتها بعد كل هذا العبث والفوضى بقوانين البلاد. كما أعطى الدستور المندوب السامى حق تحويل أى أرض أميرية إلى أرض ملك!! ولم يضع شروطاً لمثل هذه التحويلات سوى هوى المندوب السامى الذى حدده الدستور بـ «إذا استصوب ذلك»^(٦٧).

ومنح المندوب السامى مرة أخرى في عام ١٩٢٣ سلطات واسعة تتعلق بالأمن والنظام. نرى أن كل هذه القوانين وضعت لتخدم الهدف الرئيسى للدولة المنتدبة^(٦٨) والذى حددته المادة الرابعة من صك الانتداب التى تلزم الدولة المنتدبة على فلسطين بالتعهد بثلاثة التزامات، أولها: إيجاد الظروف التى تضمن تأسيس الوطن القومى اليهودى. ثانيها: إيجاد الظروف التى تضمن إنشاء مؤسسات الحكم الذاتى. وثالثها، صيانة الحقوق المدنية والدينية لجميع السكان. فيما نصت المادة السادسة من صك الانتداب «على تسهيل الهجرة اليهودية والتعاون مع الوكالة اليهودية، لإسكان

(٦٦) تقرير اللجنة الملكية يوليو ١٩٣٧، ص ٣٢٤.

P.R.O. F.O. 371/ E 5082/1341/165.

(٦٧)

(٦٨) ملحق رقم ٤، مرسوم دستور فلسطين المعدل لسنة ١٩٢٣، عادل حامد الجادر، أثر قوانين الانتداب البريطانى في إقامة الوطن القومى اليهودى في فلسطين، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، ١٩٧٦، ص ٤٣.

● الفصل الأول ●

اليهود في أرض فلسطين بما في ذلك الأراضي الأميرية، والأراضي البور غير المطلوبة في المنافع العامة.

وباعتبار أن صك الانتداب بنى على أساس وعد (بالفور)، والبرنامج الذي وضعته اللجنة الصهيونية. فقد تكاثفت الامبريالية الانجلو صهيونية على إرساء دعائم دولة يهودية في فلسطين من خلال سن قوانين تعمل على تحقيق هذه الغاية. ولما كانت هذه القوانين تصطدم بعقبات اثناء التنفيذ كان لابد من اجراء تعديلات على القديم منها أو سنّ قوانين جديدة تؤدي الغرض.

وفي كل الأحوال كانت تنتهك الشرائع والقوانين ويتم اغتيالها وبأبشع الصور باستغلال معان سامية لتخفي وراءها أهداف وضيعة.

ففي عام ١٩٢٥ سن قانون باسم «استملاك الأراضي للجيش وقوة الطيران» وتعنى كلمة «استملاك» انتزاع الأراضي وقد اطلق هذا القانون يد القادة العسكريين في انتزاع ما يشاءون من أراضي عرب فلسطين تحت ستار احتياج الجيش لها مقابل تعويض لا يسمن ولا يغنى من جوع^(٦٩).

أعقب هذا القانون قانون استملاك الأراضي عام ١٩٢٦ ليحل كل المشاكل والعقبات، التي كانت تقف في وجه الاستيلاء على الأرض، مقابل تعويض مادي تافه. وفي كل الأحوال السابقة لا يحق للمتضرر اللجوء للقضاء ولا استعادة ممتلكاته حتى لو أثبت ملكيته لها. اللهم فقط أنه كان من الممكن في بعض الأحوال أن يطالب بمزيد من التعويض. وأن أوضحت السلطة أن مثل هذه الاحتجاجات لا طائل من ورائها^(٧٠).

وقد أثارت هذه القوانين الظالمة موجة احتجاج عارم بين جماهير الفلاحين المتضررين والذين رفعوا عرائض احتجاج للمندوب السامي ممهورة بمئات

(٦٩) ملحق رقم ٢٤، الجادر السابق، ص ٤٧١.

(٧٠) منشورات اتحاد الحقوقيين الفلسطينيين - الأرض الفلسطينية بين الشرعية والاغتصاب، دراسة تبين تطور الملكية الزراعية في فلسطين من ١٨٥٦ وحتى ١٩٤٨، الكويت، ص ٨٩ - ٩٠.

التوقيعات^(٧١).

ثم ما لبث أن عدل دستور ١٩٣٣ ليضيف إلى ما سبق إطلاق جديد ليد المندوب السامي والذي منح له سابقاً، في حق تحويل الأراضي الميرى إلى ملك صرفاً^(٧٢) وهو تأكيد لقانون سبق صدوره عام ١٩٢٢ مع مزيد من الصلاحيات والفرق هنا خاص بمعنى كلمة «صرف» التي تعنى أنها ستصبح ملكاً صرفاً للحكومة^(٧٣)، لمزيد من حرية التصرف بشأنها لتسهيل تمريرها لليهود. على أن هناك ثمة أراض كانت حكومة الانتداب والدوائر الصهيونية تنظر إليها بشغف كبير ونعنى بها أراضى الأحراج. وكان معظم هذه الأراضي مسجلاً بأسماء عرب فلسطين يزرعون بعضها، وينتفعون بها في مختلف الأوجه وفق ما كان يسمح به القانون العثماني. ولإيهام الآخرين بأن هذه الأحراج مناطق غير مأهولة فقد أطلق عليها اسم قانون الغابات ولم يكن في فلسطين مثل ما ينطبق على مفهوم هذه الكلمة من مساحات شاسعة وبدون سكان.

وكان قانون الغابات والأحراج الصادر عام ١٩٢٠ باكورة أعمال دائرة الزراعة التي كانت مهتمة جداً بتحديد وزيادة مساحة الأراضي المصنفة تحت لواء (ممتلكات الدولة، أو بمعنى أصح الحكومة) لتصبح طليقة اليد فيها، وعينت لجنة خاصة عام ١٩٢١ لتحديد الغابات «وحفظها» أى مصادرتها ومنع اقتراب أى مواطن منها^(٧٣).

ولما كان مثل هذا الأمر شبه مستحيل لحياة الأهالي لهذه الأحراج وزراعتها فقد فشلت اللجنة فشلاً ذريعاً في مصادرة هذه الأحراج وكان لابد من سن قانون جديد ليعطى صلاحيات أوسع بحق المصادرة. وهكذا كان، حيث سن قانون الغابات لعام ١٩٢٦

(٧١) فلسطين، يانا، العدد ٨٩٥ - ٤١ سنة ١٩٢٢ - ص ٤.

(٧٢) ملحق رقم ٣، دستور فلسطين المعدل، ص ٤٠٨ - ٤٠٩.

Granott, Ibid . P.P 114-115.

(٧٣) الجادر السابق، ص ٢٢٢ - ٢٢٣ وانظر أيضاً:

ليعطى للمُبدوب السامى حق انتزاع أراضي أى غابة وحفظها بوضعها تحت إشراف الحكومة وإدارتها. ويحظر على أصحابها حق استخدامها في الرعى أو الزراعة أو الاحتطاب وما إلى ذلك^(٧٤)، مما أتاح الفرصة واسعة لمصادرة العديد من هذه الغابات على نحو ما سيمر بنا في الفصل الثالث من هذه الدراسة.

وأسهم أيضاً قانون المدن لعام ١٩٢١ في إتاحة فرصة نزع ملكية أى أرض بدعوى تعبيد طرق أو توسيعها أو تخطيط المدن أو أى مرافق عامة ترى الحكومة انشاؤها^(٧٥). ولكن ما تم عملياً هو انتزاع أراض عرب فلسطين لإنشاء طرق للمستوطنات اليهودية أو مختلف المنشآت اللازمة لها. وقد تمكنت السلطات البريطانية من خلال هذا القانون، وقانون الطوارئ الذى سنته عام ١٩٣٦ من نسف البلدة القديمة في مدينة يافا مرتين خلال شهر واحد عام ١٩٣٦ مما أدى إلى تشريد عشرات المئات من الأسر العربية^(٧٦)، دون اتخاذ أى إجراء يذكر من قبل الحكومة لايواء هؤلاء المشردين.

هذا بخلاف الأراضي التى منحتها حكومة فلسطين المدنية وحكومة الانتداب من أراض عربية كامتيازات لليهود كما سيمر بنا في الفصل الثالث من هذه الدراسة.

رأينا كيف كانت السلطات البريطانية تسخر القوانين للاستيلاء على الأراضي. ولكن مصادرة أراضي المشاع ذات الملكية الجماعية كانت أمراً بالغ الصعوبة، لذا لزم التعامل معها بأسلوب مختلف، ومن أجل ذلك أسست دائرة التسوية عام

(٧٤) المراجع السابقه ذاتها.

(٧٥) ملحق رقم ٢٣، الجادر، سابق، ص ٤٣٩.

(٧٦) استفاد بنحاس روتنبرغ من هذه القوانين في مصادرة أراض ومصادر المياه في فلسطين من خلال امتياز الكهرباء الممنوح له من السلطة البريطانية والذي سيرد ذكره في الفصل الثالث من هذه الدراسة. كما أن إنشاء ميناء تل أبيب بما له من أهمية استراتيجية لليهود أفاد كثيراً من هذه القوانين انظر: نشرة رقم ٤ من نشرات الوكالة اليهودية عن قضيتي مينائى يافا وتل أبيب القدس ١٩٣٧.

١٩٢٧ وترأسها اليهودي (فريدريك سالمون)، وصدر قانون التسوية عام ١٩٢٨^(٧٧). وكان هدفه ذو شقين: الأول وهو تفتيت الملكيات الجماعية (المشاع) والثاني البحث عن أراض يمكن مصادرتها لتصبح من ممتلكات الدولة. وقد طرأت تعديلات متعددة على هذا القانون في أعوام ١٩٣٩، ١٩٤٠، ١٩٤٢، ١٩٤٤، ١٩٤٥، ١٩٤٦، و١٩٤٧^(٧٨).

إلا أن تعديل عام ١٩٤٤ يعتبر الأكثر أهمية لشموليته وخطورته وتبرز مواده الـ ٤٥ بما لا يدع مجالاً للشك، الأساليب المتنوعة التي جاهدت الإدارة البريطانية في اتباعها، لتسهيل مهمة انتقال الأراضي العربية لأيدى اليهود. ولايغرن أحداً الدعاوى المبررة التي ادعت الإدارة بأنها تهدف إليها من وراء هذا القانون وهي «تبسيط الاجراءات وتسهيل انجازها في جميع أنحاء فلسطين» (المادة ٣)^(٧٩).

والغى هذا القانون، القانون العثماني الخاص بالافراز الذي بقى معمولاً به حتى تلك الفترة. ويعمل هذا القانون على تحديد المنطقة المراد (تسويتها) أى تفتيت ملكيتها. حيث يتم تقسيم الأرض المشاع بين الأفراد، ولما كانت الأرض موزعة بين أسر القرية حسب درجة خصوبتها لتصل أحياناً إلى ٤٢ قطعة أرض، متباينة الخصوبة للملكية الواحدة، لذا ففي حالة افراز الحصص، تصبح الحصة الفردية، بالغلة الضالة، وموزعة على أماكن متفرقة، حتى لتصبح معه الحصة الواحدة بضعة أمتار أو سنتيمترات في ذات القرية أو في القرية المجاورة^(٨٠) الأمر الذي يجعلها بمفردها عديمة الفائدة، وغير ذى جدوى. ولما

(٧٧) ملحق رقم ٢٥ الجادر، سابق، ص ٤٧٣.

(٧٨) Palestine gazette, sup. 2 no. 977 P. 29. 11/12/1940 and no. 1166, 1/12/1942.

والوقائع الفلسطينية الأعداد ١٣١٨ في ١٩٤٤/٢/٧، ص ١٨٥ والعدد ١٣٢٤ في ١٩٤٤/٣/١٦ ص ٤٩. والعدد ١٤٤٢ في ١٩٤٥/٩/٢٧ ص ٢٩٣ - ١٣٠٠ والعدد ١٥٩٧ ملحق ٢ في ١٩٤٧/٧/٢٤ ص ١٣٨٥ ومعظم التعديلات خاصة بزيادة الرسوم وفرض غرامات تأخير تسجيل.

(٧٩) الوقائع الفلسطينية العدد ١٣١١ في ١٩٤٤/١/١٦ ص ٢٤.

(٨٠) محمد عرابي نخلة، تطور المجتمع في فلسطين في عهد الانتداب البريطاني ١٩٢٠-١٩٤٨، منشورات ذات السلاسل، الكويت ١٩٨٣، ص ١٦٨.

كانت أراضي المشاع واسعة الانتشار^(٨١) في فلسطين أدركنا مدى خطورة هذا القانون، خاصة وأن المأمور الذي كان يقوم بتنفيذ هذا القانون مُنح صلاحيات واسعة سواء في وضع اليد على أى أرض يدرجها الإعلان بأنها مناطق تسوية وطرد أصحابها أما في حالة بقائهم عليها فله أن يفرض شروطاً خاصة للعناية بالأرض. وفي كلتا الحالتين يصبح صاحب الأرض وكأنه غريب عن أرضه ثم لا يلبث أن تحدد ملكيته ببضعة أمتار ليصبح معها أمر بقائه على أرضه قبض الريح.

ومنع القانون وقف الأرض المشاع منعاً باتاً خوفاً من عدم انتقالها كما منع التصرف بها بكل أشكاله، فيما عدا التأجير لمدة حددت بثلاث سنوات. وأنيط بلجان خاصة، البحث عن أسماء أصحاب الحصص من الغائبين، أو القُصّر، أو فاقدى الأهلية القانونية، ممن يحق لهم التسجيل، تمهيداً لمصادرة أراضيهم وتسجيلها باسم المندوب السامى.

والغى القانون نوع الأراضي المعروف (بالموات) ومن ثم أصبحت الأراضي التي تندرج تحت هذه التسمية، تحت تصرف الحكومة وباسم المندوب السامى. الأمر الذى أدى إلى طرد عديد من الحائزين الذين صودرت أراضيهم. في ذات الوقت أباح قانون تغيير الأرض من صنف إلى صنف الصادر في نفس العام (صدر قبله قانونان عنيا بتغيير الأرض الميرى إلى ملك، وملك صرف) بناء على طلب من مدير التسوية التلاعب في تغيير صنف أى أرض مسجلة مثل الأرض (الملك) أو (الموات) أو (الميرى) والتي حق رقبته للدولة وحقوق التصرف لحائزها إلى (الميرى الصرف). وتعنى كلمة صرف هنا الغاء حقوق التصرف للحائز لتصبح أرضه من ممتلكات الحكومة بشكل مطلق لها فيها حرية

(٨١) تقدر بعض المراجع مساحة أراضي المشاع في فلسطين بنحو ١٢ مليون دونم أو نحو ٤٤٪ من مساحة أراضي فلسطين أنظر: صلاح الدين الحيرى سابق ، ص ص ٨٥ - ٨٧.

التصرف حيث يتم تسجيلها باسم المندوب السامي بعد تسويتها كامانة، نيابة عن حكومة فلسطين، لمدة ست وثلاثين سنة، يحق له خلالها التصرف بها، أو منح قطع منها لمن يشاء وكيف يشاء (المادة ٢٧) أيضاً حصل المندوب السامي وفق هذا القانون على مثل هذا الحق في الأراضي المتروكة (المادة ٢٧)، إلا إذا اثبتت طائفة أو هيئة حقوق امتلاكها لهذه الأراضي، في تلك الحالة تسجل بإسمها (المادة ٢٧). نوهدنا سابقاً أن الأراضي المتروكة كان للأهالي حق الانتفاع بها وفق القانون العثماني الذي كان حريصاً على بقائها للمصلحة العامة لذا أعطى الحائزين حق الدفاع عنها واعتبر أي تصرف بشأنها باطلاً ولاغياً. كما لم يكن أمر التسجيل ليعنى ضياع حقوق المنتفعين بها بحكم القانون والعرف والعادة. على نحو ما مر بنا.

ولهذا فإن هذا القانون «سئ السمعة» كان يعرف واضعوه مسبقاً أن عديد من هذه الأراضي كالمراعي، والأجران، والأحراج لم يكن مسجلاً، أما فيما إذا استطاع الأهالي اثبات حقوقهم، فلم يكن يعنى ذلك الكثير للحكومة التي وجدت لنفسها مخرجاً عندما أعطت مدير تسجيل الأراضي حق تغيير نوع الأرض المتروكة لنوع آخر إذا كانت مسجلة باسم مختار، أو مختير، (المادة ٢٨) وهكذا تصبح من حق الحكومة (٨٢).

وهكذا تلقى دراسة قانون التسوية أضواء كاشفة على حكومة الانتداب وعلى دائرة التسوية التي كان معظم موظفيها من اليهود، وعلى حيثيات القانون بالغة الخطورة، وعلى الحقوق الواسعة التي منحت للمندوب السامي أو لمامورى التسوية التي كانت تخضع للأهواء والرغبات التي تدور كلها في فلك خلق «الوطن القومي اليهودي» على أشلاء الوطن الفلسطيني باسم القوانين والتشريعات.

(٨٢) حول قانون التسوية لعام ١٩٤٤ انظر: الوقائع الفلسطينية العدد ١٣١١ في ١٦/١/١٩٤٤، ص ٩ - ١٤.

قوانين حماية الحائزين

ارتبطت عمليات انتقال الأراضي لليهود - عبر السبل المختلفة التي اضطلعت بها القوانين سابقة الذكر - بعمليات اقتلاع وتهميش الفلاحين العرب سواء المالكين أو المستأجرين. وهو أمر طارئ على المجتمع الفلسطيني لم يرد له مثيلاً من قبل إلا بشكل محدود للغاية على نحو ما رأينا عندما تعرض بعض الفلاحين للطرد من الأراضي التي ألت لليهود أثناء العهد العثماني. وخاصة بعد صدور قانون الرهن لعام ١٩١٢ سابق الذكر الذي سمح باتخاذ كافة إجراءات تأمين الدين للبنك العثماني فقط بما فيها طرد الفلاح في حالة عدم قدرته على التسديد ومصادرة أرضه المرهونه^(٨٣). في حين اشترط القانون ضرورة ابقاء قطعة أرض يكفي إنتاجها معاش الفلاح خوفاً من التشريد وبضرورة رد الأرض لصاحبها بعد استيفاء الدين.

وفي عام ١٩٢٠ وفي عهد الإدارة المدنية برئاسة هريبرت صموئيل سن قانون الأراضي الذي استمد من القانون العثماني نص ضرورة ابقاء قطعة أرض للفلاح يكفي إنتاجها معاش الفلاح في حالة بيع أرضه المرهونة تسديداً لدين عليه، تركت لمحاكم خاصة مهمة الموافقة أو الرفض على تسديد الرهن في حالة اقتناعها بأن مساحة الأرض يكفي إنتاجها معاش الفلاح (المادة ٦ من قانون حماية الحائزين)، وقناعة المحكمة هنا أمر من لا يمكن الركون إليه خاصه وأنه غير بعيد عن الهوى. كما أن معظم الموظفين يهوداً. جدير بالذكر أن القانون في مصر حدد هذه المساحة بـ ٢٠ دونم كحد أدنى. وفي حالة وجود خلاف يرفع الأمر برمته للمندوب السامي لبدء الرأي (المادة ٨)^(٨٤).

تم تعديل القانون عام ١٩٢١، وبقي شرط ضرورة الاحتفاظ بقطعة أرض تكفي معاش الحائز في حالة بيع الأرض المرهونة. وإن ظل هذا الشرط حبراً على ورق فقد كان يتم

(٨٣) المر، القسم الأول، سابق، ص ١٢٩ - ١٤٣ وانظر أيضاً:

جابريل بير، تاريخ مصر الاجتماعي، سابق، ص ١٦٨.

(٨٤) المر، القسم الثاني، سابق، ص ١٣٠ - ١٤٠.

التملص منه بشتى الأساليب. وأسقط تعديل ١٩٢٩ شرط الاحتفاظ بقطعة الأرض مقابل أن يدفع المالك تعويضاً للحائز بشرط انذاره قبل طرده بعام كامل^(٨٥).

ولم تأت تعديلات القانون في أعوام ١٩٢٧، ١٩٣٢، ١٩٣٣، ١٩٣٤، ١٩٣٧، ١٩٣٨ بأى جديد ذو أهمية سوى تحديد العمل بقانون ١٩٣٨ ثلاث سنوات أخرى وقد خولت بعض اللجان سلطات تمكنها من رد ادعاءات المستأجرين بحقوقهم بالبقاء بالأرض إذا اقتنعت بأن هؤلاء يمتلكون أو يحتفظون بقطعة أرض تكفى معاشهم في مكان آخر^(٨٦). وليس إذا ثبت ذلك مثلاً! ولم يحرز الحائزون أى تقدم يذكر، وذهبت توصيات اللجان المختلفة التى استجلبت لدرس أحوال المزارعين مثل (سمبسون) و(سقركلاند) و(جونسون وكروسبى) بضرورة رفع الظلم عن الحائزين بعد أن كشفت مدى اليأس والشقاء والفقر المدقع، والديون الضخمة التى يروح تحت كاهلها الحائزون. وطالبت بضرورة رفع هذا الحيف والجور الفادحين وبضرورة إبقاء قطعة أرض تؤمن لهم الحد الأدنى من المعيشة. ولكن صرخاتها كلها كانت قبض الريح. وبقي حال الحائزين يتدهور من سيئ إلى أسوأ وبرغم الثورة الكبرى التى تأججت في أربعة أركان فلسطين لمدة ثلاث سنوات منذ ١٩٣٦ وحتى ١٩٣٩، وأفرزت الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩، ومن ثم قوانين انتقالات الأراضي لعام ١٩٤٠، فإن قانون حماية المزارعين المعدل لعام ١٩٤١ قام بتعديل المادة ٢١ من قانون المزارعين لعام ١٩٣٩، حيث أضيفت إليها فقرة جديدة استثنت حائزى أملاك الحكومة «الأميرية» (ولنا تحفظ على هذا الادعاء سنقوم على ذكره في الفصل الثالث من هذه الدراسة)، «أو أى مزرعة قائمة عليها». وعلل القانون السبب بأن «هناك ما يزيد عن مليون

(٨٥) وثيقة رقم ٢٥٣، ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية الجزء الثالث، موسوعة القضية الفلسطينية مكتبة فلسطين، الهيئة العامة للاستعلامات، ص ١٧٥ - ١٧٧.

- تقرير لجنة التحقيق عن اضطرابات فلسطين التى وقعت في شهر أغسطس ١٩٢٩، (برئاسة والتر شو) ص ١٥١ - ٥٣=٥.
- سمبسون، سابق، ص ١٣٠ - ٣٣.

(٨٦) Abacarius, Palestine through the fog of propaganda, hutchinson and company ltd. London 1947 P.P. 132 - 133.

● الفصل الأول ●

دونم، من هذه الأراضي الأميرية التي يصعب على الحكومة أن تحول دون (استيلاء) المعتدين عليها، بحقوق المزارعة أو حقوق الرعي. وما إلى ذلك بمقتضى القانون الأصلي (حقوق ملكية المواطنين لأراضيهم). هذه الحقوق التي تكتسب بعد التصرف بالأرض لمدة قصيرة دون علم الحكومة أو موافقتها. الأمر الذي يؤدي إلى عدم تعمير الأرض واستغلالها على أوفى وجه. كما أن له أهمية خاصة خلال الحرب ومن أجل تحريج أراضي الغابات»^(٨٧)!!

وتعلن الحكومة أن هدفها من وراء ذلك استثمار أراضيها بما يعود على الأهالي بالفائدة وترى أنه لا يمكن أن يتم ذلك إلا باستثناء الأراضي «الأميرية» حتى لا يطبق عليها قانون حماية المزارعين الذين اعتبرتهم معتدين على أراضي الدولة. وكعادتها وذراً للرماد في العيون أضافت «أنها ستنتظر بعين الاعتبار للادعاءات التي تعتبرها معقولة» وترى فيما إذا كانت هذه الادعاءات قد تمت بحسن نية. هكذا وبمنتهى البساطة سحبت الحكومة حقوق عشرات الآلاف من حائزي أراضي الدولة واعتبرتهم معتدين على ممتلكاتها وهم الذين عاشوا مئات السنين فوق هذه الأراضي وظلوا يتوارثون حقوق الانتفاع جيلاً بعد جيل لمئات السنين. ليصبحوا بلا سند شرعي يحمي حقوق انتفاعهم ولينضموا إلى جيوش المقتلعين من أراضيهم.

وعلى هذا النحو فلم يعد قانون حماية المزارعين يشمل سوى أعداد قليلة من حائزي بعض أنواع الأراضي. هذا بفرض أنه يقدم أى فائدة، إلا أن الواقع اثبت أن هذا القانون فشل فشلاً ذريعاً وهو ما أكدته اللجنة الخاصة التي عينت لفض الخلافات ولدرس قضايا الحائزين عام ١٩٤٢.

وهكذا فإن قوانين حماية المزارعين أو ما يفترض أنها كذلك لم تخرج في مبنائها عن تلك الاستراتيجية التي رسمت لتدعيم الاستيطان. ولكن دأبت السلطة البريطانية على التوارى

(٨٧) انظر نص القانون في الرقائع الفلسطينية، العدد ١١٣٨ في ١١/٦/١٩٤١، ص ١٢٤٧. وأيضاً: Palestine gazett no. 865, sup. no. 1, 16/2/1939. P. P. 15-16.

● الفصل الأول ●

خلف الأقنعة الزائفة والمسميات الجوفاء ذراً للرماد في العيون ولإيهام بأنها حامية للضعفاء والمقهورين.

ويؤكد هذه الحقيقة خبير الأراضي اليهودي (جرانوت) إذ يقول أن حكومة الانتداب لم تقدم أى خدمات حقيقية للحائزين، وأنها لم تكن تبغى نجدة الفلاح المظلوم كما تدعى. وأن كل القوانين التى ظهرت أصبحت من معوقات التطور في البلاد بشكل عام^(٨٨). وشهد شاهد من أهلها.

وللحق فلم يكن العبث بالقوانين العثمانية وتسخيرها لانتزاع أراض عرب فلسطين واقتلاعهم منها لتمر بسلام وهدوء، بل كان نضال عرب فلسطين يهدر كالبركان عبر هبات وثورات متعاقبة على نحو ما سيتضح لنا في الفصل الخامس من هذه الدراسة. وتبقى ثورة عام ١٩٣٦ والتي استمرت ثلاث سنوات، هي الأعنف والأشمل.

وتركزت مطالب عرب فلسطين في تلك الفترة بضرورة الاستقلال التام، والحد من انتقال الأراضي، وضرورة إيقاف الهجرة اليهودية للبلاد، ولما كانت مساحة الانفجار أعنف وأوسع مما كانت تستطيع حكومة الانتداب كبح حماحه. فقد رأت أن تمتص النقمة الشعبية العارمة باللجوء إلى أسلوبها القديم، بتهديته الخواطر. واستنجدت بملوك ورؤساء الدول العربية واعدة بحل المشكلة.

وعلى طريقته المعتادة باستجلاب اللجان، بعد كل هبة أو ثورة، استقدمت اللجنة الملكية (بيل) عام ١٩٣٧. إلا أن الخطة التى اقترحتها هذه اللجنة والقاضية بالتقسيم، أجمت نار الثورة، التى اشتعل فتيلها مرة أخرى، لتدخل دورها الثانى، الذى استمر حتى عام ١٩٣٩، وحصد معه آلاف الشهداء. كما استقدمت الحكومة لجنة فنية أخرى لدراسة الحقائق حول امكانية التقسيم، وقامت لجنة (وود هيد) (Woodhead) بأعمالها بالرغم من الظروف الصعبة مع اشتداد الثورة. وكانت مخولة برفض التقسيم إذا ثبت لها أن تنفيذه غير عملي،

(٨٨) للمزيد انظر: Granott. Ibid, p.312-314

ومع أن بيان اللجنة - برغم تأييده لضرورة التفاهم بين العرب واليهود - أسقط مشروع التقسيم، إلا أن أوار الثورة لم يهدأ.

ولم يتوقف عرب فلسطين عن ثورتهم إلا قبيل نشوب الحرب العالمية الثانية. ومع صدور الكتاب الأبيض بعد مؤتمر لندن لعام ١٩٣٩ والذي قضى بضرورة تحديد الهجرة اليهودية، وانتقال الأراضي. ولحساسية الظروف، لعبت الحكومة البريطانية دورها بحذر بالغ خاصة وأن نذر الحرب العالمية قد لاحت بالافق.

أخذ كتاب مكدونالد الأبيض بتوصيات اللجنة الملكية لعام ١٩٣٧ والتي رأت ضرورة حظر انتقال الأراضي لليهود ولذا أوصى قانون الأراضي المعدل لعام ١٩٣٩ بتشجيع الاستيطان اليهودي مع عدم إلحاق الضرر بالآخرين (طبقاً للمادة السادسة من صك الانتداب). ويقصد التموهيه أوصى بتقييد الانتقال في بعض المناطق حتى لا تتسع طبقة من لا أرض لهم من العرب، كما نص القانون على ضرورة إبقاء قطعة أرض يكفى إنتاجها المزارعين العرب^(٨٩). (انظر الخارطة رقم ١٢ في الملاحق)

في نفس الوقت منح المندوب السامي صلاحيات واسعة في تحريم أو تنظيم أو تقييد حركة انتقال الأراضي !!! بين كل من العرب واليهود. أو الغاء أو إبطال أحكام صدرت بهذا الخصوص !!! الأمر الذي أفقد القانون مصداقيته، ليصبح رهناً بتوجهات المندوب السامي.

ثم ما لبث أن صدر قانون آخر عام ١٩٤٠ سمى بقانون انتقالات الأراضي وأتى ملتزماً بحيثيات قانون ١٩٣٩.

(٨٩) انظر نص القانون في: ESCO Foundation, Palestine, A study of Jewish, Arab and British Policies, vol. II, 1964, P. 907.

Palestine gazett extraordinary no. 988 of 28/2/1940, sup. 2 P.P. 337 - 339.

وللمزيد حول قانون ١٩٣٩ انظر:

Palestine gazett, no. 862, 2/2/1939, P.P. 1 - 3.

قانون انتقالات الأراضي لعام ١٩٤٠ :

قسم هذا القانون فلسطين إلى ثلاث مناطق:

المنطقة (أ) وتشمل هضبة البلاد بكاملها بما فيها منطقتي غزة ويئر السبع وتضم قليلاً من المستوطنين اليهود. تبلغ مساحتها (١٦٤١٦ر٠٠٠) دونم، تمثل نسبة ٦٣٪ من مجموع مساحة فلسطين اليايسة، ويمثل الريفيون العرب نسبة ٩٩٪ لباقي سكان هذه المنطقة. حظر انتقال الأراضي في هذه المنطقة لليهود إلا إذا كان تنفيذاً لأمر قضائي.

وكالعادة لكل قانون ما يخرقه، حيث حظى المندوب السامي مرة أخرى بحق الموافقة على انتقال أراضي أورهنها في هذه المنطقة لغير عرب فلسطين (يعنى ليهود) سواء كانت لأفراد، أو شركات، أو جمعيات وفق ما يرتأيه.

والمنطقة الثانية وفق هذا القانون يرمز لها بالمنطقة (ب) وتشمل سهل مرج بن عامر، والجليل الشرقي، والسهل الساحلي الممتد بين حيفا والطنطورا، وبين الحدود الجنوبية لقضاء الرملة، «ويئرطوفيا». جنوب النقب من قضاء بئر سبيع. وتبلغ مساحتها (٨٢٦٧ر٣٦٠) دونماً وتمثل نسبة ٣٢٪ لباقي مساحة فلسطين اليايسة. ويبلغ عدد الريفيين العرب ٨٠ر٦٪ من مجموع السكان.

ويحظر القانون هنا أيضاً انتقال الأراضي لغير العرب، أما الاستثناءات فتخضع لموافقة المندوب السامي، وموافقة الخطية. وله حق القبول، أو الرفض بمحض ارادته المطلقه، على النحو الممنوح في المنطقة (أ).

ولما ينقضى عام واحد على هذا القانون - وإثر اعتراض يهودى - حتى أصدر المندوب السامي البريطاني (هارولد مكمايكل) قراراً يسمح من خلاله بالسماح بانتقال الأراضي العامة في المنطقتين (أ ، ب) من العرب لغير العرب برغم الحظر الوارد في القانون. وذلك نتيجة استجابته لضغوط الوكالة اليهودية، التي كانت تسعى لتكثيف الاستيطان في هاتين المنطقتين. أما المنطقة الثالثة طبقاً للقانون المذكور فقد تركت حرة.

المنطقة الحرة وشملت القسم الأكبر من السهل الساحلى وخليج حيفا والجزء الواقع إلى جنوب يافا، بالإضافة إلى منطقة التخطيط في القدس ومساحتها (١٣٢٨٦٤٠) دونم وتمثل نسبة قدرها ٥٪ لباقي مساحة فلسطين اليابسة، وهى مناطق ذات كثافة يهودية، ويمثل العرب نسبة ٥٠٪. لمجموع السكان فيها. (أنظر الخارطة رقم ١٣ في الملاحق)

وتركت في هذه المنطقة عمليات الانتقال لتتم بحرية دون أى حظر أو تقييد^(٩٠).

جدير بالملاحظة أن هذا القانون الأجوف، كثير الثغرات: لم يوضع إلا ليمتص النعمة الشعبية لثوار عرب فلسطين. دون أن يعنى حقيقة بتنفيذ الشعارات المرفوعة بحظر الانتقال على نحو ما اتضح لنا. وبالرغم من ذلك، فقد قابل اليهود هذا القانون بالرفض المطلق وبأعمال عنف بالغة الضراوة. وطالبت الوكالة اليهودية حكومة الانتداب بالتوقف عن تهديد «الوطن القومى»، بل والسعى لتكثيف الاستيطان اليهودى في المنطقتين (أ وب) وبإلغاء قوانين الحظر لتأمين أراضى جديدة للمهاجرين اليهود. وجاء الرد البريطانى سريعاً على لسان (مكمايكل) عام ١٩٤١ كما أسلفنا بالسماح بانتقال الأراضى. ليس هذا فحسب بل أن الحكومة قامت بتعديل بعض مواد القانون؛ أو سنت قوانين جديدة لجعل عمليات تمرير الأراضى لليهود أكثر مرونة وسهولة.

ففى عام ١٩٤٠ عدل قانون نزع الملكية ثم استبدل مرة أخرى عام ١٩٤٣ حيث غير اسمه وأصبح (استملاك الأراضى للصالح العام) والصالح العام هو كل ما يخدم الأهداف الصهيونية، ويعتبر هذا القانون بديلاً عن قانون (استملاك الأراضى للجيش والطيران) لعام

(٩٠) حول قانون انتقالات الأراضى راجع:

Palestine gazett. sup. no. 2. no. 988, of 28/2/1940 P.P. 337-339.

ESCO Foundation, Ibid, P.P. 933 - 934

A survey of Palestine, Ibid. vol.I P.P. 265 - 268

● الفصل الأول ●

١٩٢٥، وقانون (نزع الملكية) لعام ١٩٢٦ وتعتبر مواده الـ ٢٦ تجسيدا صارخاً لمدى الشطط الفاقع الذي مارسته حكومة الانتداب. حيث يسرى فوق كل أنواع الأراضي، والغابات، والمنشآت، والمياه. وترك مفهوم كلمة (الصالح العام) للمندوب السامي، ليحددها، ويكون في هذا القانون انتزاع الأراضي باتاً لا رجعه فيه مهما كانت قوة الحجج أو البراهين!! (المادة ٨) يحصل بعدها المندوب السامي على شهادة تثبت ملكيته للأرض!! وبحضور طرف واحد!! (هو يعنى) وتصدر الشهادة قاطعة بانه لا رجعه فيها ولا يجوز البحث في صحتها أو نقضها!! بما فيها أخطاء الاجراءات ذاتها!!! وتعتبر هذه الشهادة تفويضاً تاماً لمدير الأراضي للقيام بالاجراءات اللازمة في سجلات الأراضي (المادة ١٩) سواء فيما يتعلق بوجود أخطاء أو أى خلل. وتتم مصادرة الأراضي المطلوبة «للاستملاك» من قبل حائزيها بعد انتهاء المدة المعينة عن تاريخ الإعلان على أن لا تقل عن ستة أسابيع إلا إذا كانت الأرض مطلوبة فوراً. وفي حالة رفض شاغلي الأرض، الانصياع للأمر بالاخلاء، يحق للمندوب السامي وضع اليد بالقوة الجبرية. ولم يعط القانون أصحاب الأرض أكثر من حق الاعتراض على قيمة التعويض. أما إذا كانت الأرض مطلوبة لإنشاء طريق أو توسيعه يسقط هذا الحق أيضاً، إلا إذا كانت المساحة المنزرعة تعادل ربع المساحة التى يملكها. ومن عجائب الأمور، أن القانون فرض على المواطن الذى انتزعت بعض أراضيه لإنشاء مرافق عامة (طرق أو غير ذلك) وأثرت هذه المنشآت على رفع قيمة أراضيه أن يدفع نفقات الإنشاء!!! بما لا يتجاوز ربع قيمة الزيادة في قيمة الأرض (المادة ٢) (٩١).

(٩١) الوقائع الفلسطينية العدد ١٢٦٨ في ٢٧ مايو ١٩٤٣ ص ٥٣٦ - ٥٤١.
وقد صادرت إسرائيل آلاف الدونمات بمقتضى هذا القانون من عرب فلسطين بعد عام ١٩٤٨ انظر:
- الموسوعة الفلسطينية، المجلد الأول، هيئة الموسوعة الفلسطينية، سابق، ص ٢١١-٢١٢.

● الفصل الأول ●

نلاحظ هنا مدى عسف هذا القانون وظلمه، فكيف لفلاح أن يدفع هذه المبالغ مقابل ارتفاع سعر أرض يزرعها. وجنى مثل هذه الزيادة لا يتم إلا عن طريق البيع، وهكذا فرضت على الفلاحين مبالغ يدفعونها لا يملكون شيئاً منها ودفعتهم دفعاً للتخلص من أراضيهم!!! لتسديد هذه المبالغ.

لقد أعلنت حكومة الانتداب تحيزها الفاقع لليهود واستتت قوانين جائرة ظالمة لتخدم أهدافهم في نفس الوقت الذي كانت تزيد فيه الضغوط على شعب فلسطين بكم هائل من القوانين الظالمة لتحول حياتهم إلى جحيم لا يطاق وتوقعهم قي براثن الديون وتستخدم قوتها الباطشة لتنفيذ هذه القوانين الظالمة وتقتلع عرب فلسطين من أراضيهم.

وقد أثار هذا القانون ردود فعل واسعة اضطرت السلطة معه الرد على الانتقادات الشديدة الموجهة إليها، عبر مذكرة تدافع فيها عن نفسها، منوهة أن مثل هذه القوانين متبعة في كل بلاد العالم. مذكرة بأن هذا القانون ما هو إلا استمرار لقانون ١٩٢٦ الخاص بنزع الملكية دون تغيير في الجوهر، بل على العكس فهي قامت هنا بوضع ضوابط لمنع سوء الاستخدام!!

وفيما يتعلق بالانتقادات الموجهة للصلاحيات الواسعة الممنوحة للمندوب السامي في تحديد الصالح العام أو «الغايات العامة» بررت بأن هذا الأمر عادة ما يكون متروكاً للسلطة التنفيذية أو التشريعية في العديد من الدول. ورؤى تركه في يد المندوب السامي في فلسطين، متجاهلة التمييز والفرق الشاسع بين أن يخضع أمر البت في مثل هذا الأمر الخطير لسلطات وطنية متمثلة في هيئة. على أن يترك أمر البت في ذلك لشخص واحد أجنبي منحاز أصلاً وغير منزّه عن رغبات والتزامات غير سوية وضد مصلحة الوطن والمواطنين العرب.

وقد عدل قانون «استملاك الأراضي» مرتان، واحدة عام ١٩٤٦ والأخرى عام ١٩٤٨ ولم

يكن هذا التعديل إلا لإضفاء مزيد من الظلم والبطش^(٩٢).

ولم تقنع حكومة الانتداب بكل ما فعلت بل أنها مضت سائرة في غيها. وراحت تسن قوانين أكثر ظلماً.

قانون الطوارئ لعام ١٩٤٥

وهو لا يختلف في جوهره عن سابقه، سوى في تحديد اللافتة التي تتم المصادرة تحت ستارها. فإذا كانت في السابق تتم «للمصالح العام» فهنا تتم لاحتياجات الجيش، أو الطيران، أو البحرية حسب مقتضى الحال. ويحظر القانون في هذه الحالة مرور أى شخص فوق الأراضى التى تمت مصادرتها لما يقتضيه الحال من أسرار عسكرية. وإذا كان المندوب السامى في القانون السابق هو صاحب حق المصادرة فهنا يملك هذا الحق كل القادة العسكريين علاوة على المندوب السامى. وزادت سطوة القانون واتساعه ليشمل ليس فقط الأراضى المطلوبة لاحتياجات الجيش، بل زاد عليها الأراضى التى تكون عرضة لمجرد الاشتباه بأن فيها مواد متفجرة. أو انطلق منها عيار نارى، أو شارك فرد أو أفراد من عليها باى أعمال عنف. ويتم في مثل هذه الحالة تدمير السكن، واتلاف الزرع ومصادرة الأرض دون أدنى تعويض مع حق مصادرة الأموال المنقولة كلها أو بعضاً منها لكل من اشتبه في أنه ارتكب جرمًا أو ساعد عليه.

وكان يكفى اعلان منطقة ما بأنها محرمة، حتى لا يتمكن أى عربى من دخول أرضه أو مسكنه لأى سبب إلا إذا حصل على موافقة الحاكم العسكرى. أما إذا ما رفض العربى الانصياع لقرار الإبعاد، عندئذ تعلن أرضه مبوّرة أى

(٩٢) حول ما تقدم انظر:

- الرقائع الفلسطينية السابق والصفحات والعدد ١٤٩٢ الملحق رقم ١ فى ١٤/٥/١٩٤١، ص ص ٢١١ - ٢١٢.

- محمد على الطاهر، أوراق مجموعة، مكتب الاستعلامات الفلسطينى العربى، القاهرة، ١٩٤٨، ص ٢٦٠.

انها غير مزروعة وفي هذه الحالة تصبح دائرة الزراعة صاحبة الحق بمصادرتها وكانها أرض غير مزروعة فعلاً^(٩٣). وهكذا ينتقل حق مصادرتها لجهة أخرى من خلال فرضيات لا تمت للواقع بصلة.

وقد أحتج القاضي اليهودي (برنارد جوزيف) حينئذ على هذا القانون الارهابي، ورأى أنه يخضع الناس للرعب الرسمي، وأعلن قائلاً «أنه لا حاجة إلى ارتكاب جريمة ما، بل أن قراراً يتخذ في بعض المكاتب يكفي ليدين الناس بإرتكاب جرائم لم يقتروها» في اشارة واضحة لدى استغلال ثغرات القانون الظالم للابرياء ومصادرة أراضيهم^(٩٤).

ولم يكن هذا القاضي هو الوحيد الذي أدان هذا القانون. فالارهابي المعروف (اسحق شامير) ذاته، أعلن في اجتماع عقد في تل أبيب في فبراير ١٩٤٦ «أن هذا النظام لا سابقة له في البلدان المتحضرة، حتى في المانيا النازية لم توجد مثل هذه القوانين»^(٩٥)، وفي عام ١٩٤٨ صدر قانون اطلق عليه اسم قانون الاستيلاء على الأرض ساعة الطوارئ وبموجبه اعطى للحاكم العسكري حق مصادرة أى منطقة أو مكان واعلانها منطقة محرمة لا يحق لأحد دخولها أو الخروج منها إلا بإذن خطي. وقد ساهمت هذه القوانين بمصادرة أراضي عرب فلسطين وخاصة عام ١٩٤٨ حين أنشأت الهاجاناه والمنظمات الصهيونية، لجنة الأملاك العربية منذ مارس ١٩٤٨، وعين قيم عام على ممتلكات العرب، ونصبت المذابح المروعة لشعب فلسطين، بهدف اقتلعه من اراضيهِ، على نحو ما حدث في دير ياسين وعند احتلال حيفا والد والرملة وغيرها من المدن والقرى، وحين كان ينجو

(٩٣) حول قانون الطوارئ انظر:

- الوقائع الفلسطينية الملحق رقم ٢، العدد ١٤٤٢ في ١٩٤٥/٩/٢٧ ص ١٣٧٢ - ١٣٧٣.

(٩٤) رجاء جارودي، فلسطين أرض الرسالات الالهية، ترجمة عبد الصبور شاهين، دار التراث، القاهرة ١٩٨٦، ص ٥١٧.

(٩٥) إن القاضي برنارد، صار وزيراً للعدل في إسرائيل، واسحق شامير صار نائباً عاماً في إسرائيل، ورغم ادانتهم المعلنه لهذا القانون. إلا أنهم لم يتوانوا عن تطبيقه على عرب فلسطين المحتلة وبقيت هذه القوانين سارية المفعول. انظر: جارودي المرجع السابق والصفحات.

المواطنون بأنفسهم لمناطق أكثر أمناً، أثناء هذه المذابح، كان هؤلاء القيمون، يحتلون أراضيهم فوراً، ثم تصادر ممتلكاتهم، وتعلن مناطق محرمة لا يحق لأحد الدخول أو الخروج منها. وهكذا أعلنت عشرات القرى العربية مناطق محرمة على أصحابها وأنشئت دائرة (أملاك العرب) في نفس العام ١٩٤٨، بهدف مراقبة ما كانت تسيطر عليه القوات اليهودية من ممتلكات ثم عين قيم عام على أملاك الغائبين في يوليو ١٩٤٨. وما لبثت الحكومة الإسرائيلية أن أصدرت في ديسمبر من نفس العام، أول مجموعة أنظمة بشأن ممتلكات الغائبين والتي اتخذت أساساً لقانون أملاك الغائبين المتروكة لعام ١٩٥٠ والذي ينص على وضع أملاك العرب تحت الحراسة، ويحق للحارس أو القيم على هذه الأملاك بيعها لقاء ثمن تحدده السلطات الرسمية^(٩٦).

وهكذا وبفعل هذه القوانين المجحفه، صودرت مساحات واسعة من منطقتي المثلث والجليل، وطرد سكانها الذين يشكلون أغلبية عربية. وحين اعترض أهالي بعض القرى، مثل قريتا إقرت وكفر برعم من قضائي عكا وصفد، وقدموا شكوى لمحكمة العدل العليا في القدس، دمرت القريتان ليلة عيد الميلاد عام ١٩٥١، علماً بأن كل سكانها من المسيحيين الكاثوليك^(٩٧).

ولما كانت السياسة البريطانية تهدف إلى تسهيل إقامة وطن قومي لليهود، فقد انتهجت أسلوباً فريداً لتحقيق هذه الغاية انتهكت من خلاله كل الأعراف والقوانين وقامت سياستها على دعامتين الأولى: قلبت من خلالها قوانين الأراضي العثمانى وأغتالت المصطلحات، والثاني: عبر سياسة افقار شعب فلسطين واعتصامه وتحويل أرضه من ينبوع للخير إلى طاقة جحيم بركانية تقذف عليه حمماً

(٩٦) وثيقة صهيونية، سابق، ص ٧.
ويتألف هذا القانون من ٣٢ مادة للمزيد انظر:
الموسوعة الفلسطينية، السابق، ص ٢٣٤.
(٩٧) وثيقة صهيونية السابق.

متواصلة تسلمه أحداها للأخرى دونما هوادة فمن تحويل أرضه من صنف إلى صنف إلى تفتيتها إلى بضعة أمتار إلى مصادراتها وانتزاعها إلى نسف بيته وسكنه وتدمير زرعه إلى ديون متراكمة لا تنتهي إلى كساد لمنتجاته إلى مصادرة أمواله إلى سجنه وغير ذلك الكثير.. وكانت أداتها في تحقيق هذه السياسة بخلاف ما ذكرنا من قلب قوانين الأراضي سياسة الاعتصام من خلال قوانين الضرائب التي تفننت بتعدد مسمياتها وإن تكن كلها وجه لعملة واحدة رديئة.

قوانين الضرائب في فلسطين اثناء الحكم البريطاني

منذ بداية الحكم العسكري وفي فبراير ١٩١٨، أصدر (الفتنات كولونيل باركر) (A.C.Parker)، نائب حاكم البلاد المحتلة أمراً باستمرار 'جباية الضرائب، التي كانت تتقاضاها الدولة العثمانية، كما أمر بجمع المتأخرات منها عن أعوام ١٩١٣ - ١٩١٤، مما أثار حفيظة الأهالي، ودفع الإدارة إلى التراجع، وأعلن الجنرال (النبى) أن الضرائب ستجنى عن مارس ١٩١٨^(٩٨).

ومنذ تولت الإدارة المدنية الحكم أصدرت في مايو ١٩٢٠ قانون ضريبة العشر المعدل، والتي زادت من قيمة ما كان يدفعه الفلاح^(٩٩).

وفي عام ١٩٢٧ صدر قانون آخر خول المندوب السامي حق استبدال ضريبة العشر، بمبلغ يدفعه الملاك سنوياً طبقاً لمتوسط أسعار الاعشار لأربع أو خمس سنوات ماضية تقوم بها لجنة خاصة لتحديدها، كما يحق للمندوب السامي الغاء أى أمر صدر بمقتضى هذا القانون كلياً أو جزئياً. كما له اتخاذ كافة الإجراءات لجباية المبالغ المستحقة ولما كانت الفترة التي صدر فيها القانون تمثل سنوات جدد فقد زادت الطين بلة على الفلاحين. ولم يطبق هذا القانون على كل فلسطين بل بقيت عديد من المناطق تدفع وفق

(٩٨) كامل محمود خلة، فلسطين والانتداب البريطاني ١٩٢٢ - ١٩٣٩، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت ١٩٧٤، ص ٣٨-٣٩.

(٩٩) ملحق رقم ٢، الجادر، سابق، ص ٥٠٢ - ٥٠٣.

التثمين السنوي^(١٠٠).

وفي عام ١٩٣٠ أعدت الحكومة مشروع قانون جديد لإبدال نظام ضريبة الأرض (الويركو) القديمة والاعشار بضريبة ثابتة تعين بحسب قيمة الأرض، وكان هذا أمراً خطيراً للغاية. إلا أن هذا القانون لم يوضع موضع التنفيذ إلا عام ١٩٣٥^(١٠١)، سن المندوب السامي قانون ضريبة الأملاك في القرى ومثله في المدن بنى على نفس الأساس. وهو إيجاد علاقة بين الضريبة والدخل الصافي، تحدد فيه الضريبة وفق انتاج كل دونم وفق شرائح الأرض المختلفة. وخول هذا القانون المندوب السامي فرض جباية الضرائب عبر لجان معينة ترفع تقديراتها للمندوب السامي للموافقة.

وبقى معمولاً بهذا القانون حتى عام ١٩٤١ حين صدر تعديل له ليصبح بموجبه على الفلاح الذي كان يدفع عشر المحصول، كإيجار عن الأرض أن يقدم الأعشار كمبالغ مالية متساوية مع ضريبة الأرض ولما كان القانون قد ربط سعر الأرض بقيمة الضريبة وفقاً لتثمين اللجان المختلفة فقد ارتفعت معدلات الضرائب ارتفاعاً جنونياً بسبب اقبال اليهود المحموم على شراء الأراضي مما أدى إلى ارتفاعها ارتفاعاً رهيباً. وهكذا أصبحت ضريبة الاعشار تفوق قدرات الفلاحين خاصة وأن السلطة قصرت عملية التثمين على مئمن رسمي يعتبر وحده المسؤول عن تثمين قيمة الضريبة ومنح صلاحيات واسعة كانت مجال استغلال غير محدود.

كما اعتبرت هذه الضريبة بمثابة رهن أولى على الممتلكات من الأراضي تمنع الفلاح من حقوق التصرف. في ذات الوقت الذي كانت المبالغ المقرضة

(١٠٠) ملحق رقم ٢ السابق والصفحات.

(١٠١) مجلة الاقتصاديات العربية، العدد الثاني السنة الأولى في ١٥/١/١٩٣٥ ص ٢٤.

– المقطع، ١١/١١/١٩٣٠ ص ٢.

عليه كضرائب تتراكم كديون يعجز عن دفعها ويصبح لامفر من مصادرة أرضه لتسديد ديونه^(١٠٢).

ولم تغير التعديلات التي طرأت على القانون في أعوام ١٩٤٢، ١٩٤٣، أى شئ فيما يتعلق بجوهره. في حين حدد تعديل عام ١٩٤٤، قيمة الفئة الضريبية، وفي تعديل ١٩٤٥ قلت صلاحيات المندوب السامى المتعلقة في تخفيض أو الغاء الضريبة. أما في تعديل ١٩٤٧، فقد حددت الفئة الضريبية عن الممتلكات القروية في الأراضى الزراعية بعد رفع قيمتها عن كل دونم تبعاً لصنف الأرض^(١٠٣).

وفي عام ١٩٤٥ صدر قانون استبدال الأعشار، الذى أكد على ضرورة دفع هذه الضريبة دونما ابطاء أو تأخير، وحدد عقوبة المتأخرين في السداد بإضافة ٢٠٪ من قيمة الضريبة المستحقة. وأصبحت ضريبة الأعشار تحصل في ظل قانون ضريبة الممتلكات في القرى بقيمة متساوية مع ضريبة الأرض التى كلما تزايدت تصاعدت معها ضريبة العشر بنفس المقدار. الأمر الذى أثقل كواهل الفلاحين الضعيفة بالديون المتراكمة، وكانت السلطات تُخير الفلاحين بين الدفع أو مصادرة الأراضى. وبالطبع كان الدفع أمراً مستحيلاً مما تحتم معه مصادرة العديد من أراضى عرب فلسطين^(١٠٤).

وبخلاف قوانين الضرائب المفروضة على الأرض وانتاجها، كان هناك قانون ضريبة الحيوانات، برغم أن هذه الضريبة كانت أيام العهد العثمانى، إلا أن الحقوق الواسعة التى تمتع الفلاحين من خلالها باستخدام المراعى، لم تجعلها عبئاً ثقيلاً على نحو ما آلت اليه

(١٠٢) مشروع قانون بتوصية وتعديل التشريعات التى تنص على فرض ضريبة الأملاك في القرى انظر:

- الوقائع الفلسطينية العدد ١١٣٤ في ١٠/٩/١٩٤١، ص ١١١٣ - ١١٤٠.

(١٠٣) الوقائع العدد ١٣٣٨ في ١/٦/٤٤ ص ٤٠٦ - ٦٠٥ والعدد ١٣٢٤ ملحق رقم ١ في ١٦/٣/١٩٤٤ ونفس العدد ملحق رقم ٢ ص ٣٢٩، ٣٧٦ والعدد ١٣١٦ ملحق ٢ في ٣/٢/٤٤ ص ١٢٨ والعدد ١٤٣٩ في ١٣/٩/١٩٤٥، ص ١٢٣٩. والعدد ١٥٥٢ ملحق رقم ٢ في ٣٠/١/١٩٤٧، ص ١٨٢ - ١٨٣.

(١٠٤) الوقائع الفلسطينية العدد ١٤٣٩ في ١٣/٩/١٩٤٥، ص ١٢٣٩.

أيام الاحتلال البريطاني، حيث تضخمت أسعار الضريبة على رؤوس المواشي المختلفة حسب أنواعها منذ عام ١٩٣٠، كما ساهمت مصادرة المراعى بإضافة أعباء كبيرة على كواهل الفلاحين، لتأمين غذاء مواشيهم، التي كانت مكفولة شبه مجاناً، أيام الحكم العثماني، كما تعرض الفلاحون إلى دفع غرامات باهظة إضافة للإذلال والمهانة فيما إذا حاولوا إخفاء بعض الرؤوس أثناء التعداد بدعوى خرق القوانين. وقد بلغ مقدار الضريبة التي يدفعها الفلاح عن العشر والأغنام عام ١٩٣٠ نحو ٣٨٪ من قيمة دخله السنوى الصافى^(١٠٥). وتم تعديل على هذا القانون عام ١٩٤٤ لا ليرفع الجور عنهم بل ليزيد معاناتهم. وساهم قانون الضرائب الخاص بالمجالس المحلية لعام ١٩٤٣ والمعدل عام ١٩٤٤ - القاضى برفع معدلات الضرائب والعوائد والرسوم السنوية على الأراضى، حيث منحت المجالس القروية من قبل المندوب السامى صلاحية رفع القيمة الضريبية على الممتلكات سواء كانت أراضى مشغولة أو خالية. وعلى جميع المباني. وضريبة شخصية على الأفراد وتحديد قيمتها - بزيادة الأعباء على الفلاحين برغم أنه أعفى الأرض الزراعية من ثلاثة أرباع الضريبة المفروضة على غيرها^(١٠٦). ولكن هذا الربيع شكل عبئاً لا قبل للفلاحين به بالإضافة للضرائب المتنوعة التي كان يدفعها. خاصة وأن الصلاحيات الواسعة التي تمتعت بها هذه المجالس جعلت الأمر يفوق كل احتمال، فقد منحت حق

(١٠٥) ميمسرن، السابق، ص ١٠٥

- الاقتصاديات العربية العدد ٢٣ السنة الأولى في ١٩٣٥/١٢/١

- أبكاربوس، النظام المالى، النظام الاقتصادى حمادة، سابق ص ٦٩٦.

- جونسون ركروسي، سابق ص ٦٢.

Abacarius Palestine through the Fog, op. cit. P. P. 134-135

(١٠٦)

- A survey of Palestine, op. cit, Vol. I. P.P. 250-254.

- الرقائع الفلسطينية العدد ١٤٢٧ ملحق رقم ٢ في ١٩٤٥/٧/٢٨، ص ١٤٨. - والعدد، ١٣٨٠ ملحق رقم ١ في ٢٨ ديسمبر ١٩٤٤ ص ١٨٩. - والدفاع، العدد ٣٨٧٧ في ٢/٨ والعدد. ٣٩١١ في ١٩٤٨/٣/١٨ ص ٢.

● الفصل الأول ●

«التصرف بالأموال غير المنقولة» للفلاحين من بيع أو رهن أو امتلاك أو تأجير. ومنحت مزيد من الصلاحيات مرة أخرى في عامي ١٩٤٦-١٩٤٧ أعطتها حق استيفاء ضرائب شخصية، عن كل ذكر بلغ السادسة عشرة من عمره فما فوق بما لا يزيد عن خمسة جنيهاً بالسنة. وكان ذلك أمراً يفوق احتمال الأغنياء فما بالناس بالفقراء فإذا عرفنا أن دخل الفلاح السنوي لم يكن يزيد عن ثلاثين جنيهاً ومتوسط عدد أفراد الأسرة نحو ٦ أشخاص تقريباً كان لنا أن نقول ماذا تعني الخمسة جنيهاً عن كل فرد، بخلاف مجموعة الضرائب الأخرى التي كان ملزماً بدفعها^(١٠٧).

وقد ارتفعت قيمة الضرائب التي حُصلت عن الأراضي في عامي ١٩٤٦ و١٩٤٧ إلى ٥٠٪ من بدل الإيجار المثمن، الذي كان يُحصل من المالكين سابقاً^(١٠٨).

ولم تكن هذه خاتمة المطاف فقد كانت هناك ضرائب أخرى مثل ضريبة الدخل على الأرض الزراعية التي حددها التعديل الذي تم على المادة الخامسة من القانون الأصلي، عام ١٩٤٣. لتصبح الضريبة شاملة صافي قيمة الإيجار السنوي للأرض والمباني التي عليها والأرباح، أو المكاسب التي تنجم عن الزراعة، وتربية الماشية أو تحسين المزروعات، أو التحريج، أو البستنة^(١٠٩).

وربط قانون رسوم تسجيل الأراضي لعام ١٩٣٩، الضريبة بسعر السوق، على الأرض المباعة، أو المؤجرة، أو التي يتم تبادلها أو رهنها^(١١٠).

في حين اهتم قانون فئات التسجيل الصادر عام ١٩٣٩ والتعديلات التي طرأت

(١٠٧) المراجع السابقة. وانظر أيضاً: Palestine gazette no. 987 sup. 2, 22/2/1940 P. 317.

- الوقائع العدد ١٣١٢ ملحق رقم ٢ في ١٩٤٤/١/١٣ ص ٥٩ - ٦٠. - الوقائع العدد ١٥٦٠ الملحق رقم ٢ في ١٩٤٦/٣/٦، ص ٤٤٥ - ٤٤٦. - والعدد ١٣٥٢ ملحق رقم ١ في ١٩٤٧/٨/١٧، ص ٦٠.

(١٠٨) المراجع ذاتها وانظر: حول ضرائب أرباح الزراعة وأسس تقديرها: فزاد صالح صاها، مجموعة القوانين التجارية بفلسطين ج١ ضريبة الدخل وقضاياها بدون تاريخ، ص ١٩ - ٢٠.

(١٠٩) الوقائع العدد ١٢٥٠ في ١٩٤٣/٢/١٥ ص ١٣٦.

Palestine gazette. sup. no.2, 26/11/1939 P.P. 1477-1484

(١١٠)

عليه في عامي ١٩٤٠ و ١٩٤٥ بتسجيل ما يراد تأجيله أو رهنه لتحديد القيمة الضريبية عليه بعد ربطها بسعر السوق لترفع من قيمة الضرائب المستوفاة عند التسجيل^(١١١).

هذا بخلاف رسوم تسوية حقوق الملكية عام ١٩٤٦ الذي فرض رسوم مبالغ في قيمتها عن تسجيل الأرض حين افرازها مما شكل عبئاً ضخماً على الفلاحين الذين دفعهم قانون التسوية لتفتيت ملكية أراضيهم المشاع. وإجبارهم على دفع رسوم باهظة تنوء عنها كواهلهم. ثم في النهاية تكون مساحة الأراضي التي يحصلون عليها كحصى فردية أصغر من أن يفي انتاجها بمعاشهم لتصبح معه الأرض في هذه الحالة عبئاً على صاحبها^(١١٢).

وضاعف تعديل قانون ضرائب الغابات من القيمة الضريبية المفروضة على رخص الرعى أو الاستفادة بنتاج الغابات من احتطاب أو زراعة^(١١٣).

ولم تكن الضرائب المباشرة المتعلقة بالأرض أو انتاجها أو الرسوم المفروضة على كافة أشكال أنتقالها أو على الأفراد أو الحيوانات وكل ما يتعلق بها والضرائب المفروضة على مياه الشرب والرى، والطرق، والمعارف هي آخر ما في جعبه حكومة فلسطين البريطانية بل كان هناك ضرائب غير مباشرة فرضت على المواد الاستهلاكية الأساسية التي لا يمكن لفلاح أن يستغنى عنها كالسكر والشاي والدقيق والكبريت وغير ذلك، فقد كان هناك قانون الرسوم الجمركية الصادر عام ١٩٢٤ الذي أعطى المندوب السامي حق اضافة أى تعديل عليه. وقد أدى هذا القانون إلى زيادة المعدلات الضريبية على بعض هذه السلع نحو ٤٠٠٪ مما شكل عبئاً ضخماً على كاهل

op, cit., sup. no. 2. 1008, 16/3/1940 P. 694

(١١١) - الوثائق الفلسطينية العدد ١٤٣٧ ملحق رقم ١ في ١٩٤٥/٩/٦ ص ٢١٠ - ٢١١.

(١١٢) الوثائق العدد ١٤٣٧ ملحق رقم ١ في ١٩٤٦/٢/٥ ص ٢.

A survey of Palestine vol. I, Ibid., P. 242.

(١١٣) الوثائق العدد ١٣٢٤ ملحق رقم ٢ في ١٩٤٤/٣/١٦ ص ٣١٧.

الفلاح (١١٤).

أيضا لم تكن الضرائب المباشرة أو غير المباشرة آخر المطاف فقد ابتدعت حكومة الانتداب البريطاني ضرائب جماعية لكبح جماح هذا الشعب الثائر. ففي عام ١٩٢٦ صدر قانون العقوبات الجماعية المشتركة وهو قانون ظالم أباح للحاكم أن يفرض غرامة مشتركة على سكان أى منطقة يحددها في حالة ما إذا وقعت خسارة، أو جرم، أو إتلاف للمزروعات أو المبانى، أو غير ذلك، أولاً بهدف كبح جماح ثورات عرب فلسطين، وثانياً لإفقارهم (١١٥).

وقد صدر تأكيد آخر على هذا القانون عام ١٩٢٩ بعد هبة البراق ليشمل فلسطين بكاملها وعدل مرة أخرى عام ١٩٤٤ ليزيد من بطشه. وقد ساهم هذا القانون بمصادرة عديد من أراضى عرب فلسطين بعد كل ثورة وهبة وفرض غرامات باهظة على سكان القرى كانت تفوق كل احتمال (١١٦) سيوضحها فصلنا الرابع من هذه الدراسة.

ثم كانت هناك قوانين تبدو بواجهة براقة وأعلن أن هدفها هو حماية الفلاحين من براثن المرابين مثل قانون الريا الفاحش لعام ١٩٣٤ الذى لم يحقق أى نجاح يذكر (١١٧).

وكذلك كان قانون تأمين الديون الصادر عام ١٩٣٥ الذى منح المصارف والشركات حق اصدار قروض قصيرة الأجل، وقروض موسمية بضمان الحاصلات، ولكن هذا القانون أدى إلى إفلاس الفلاحين وسجنهم، لأن

(١١٤) الجادر، السابق، ص ٥٠٧ - ٥١١.

مرسى البديري، تطور الحركة العمالية العربية في فلسطين، مقدمة تاريخية ومجموعة وثائق ١٩١٩-١٩٤٨، دار الكاتب، الأردن ١٩٧٩، ص ٩ - ١١.

بيان فؤاد سابا أمام اللجنة الملكية، وثيقة رقم ٢٥٧، ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية ج٣، ص ٢٣٤.

(١١٥) محمد عزة دروزة، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، الجزء الأول منظمة التحرير الفلسطينية، الطبعة الثالثة، ١٩٨٤، ص ٢٠٣ - ٢٠٤.

(١١٦) ناحوم ليشننسكى (نداب) العلاقات الزراعية في بنيان الاقتصاد الفلسطينى قبل الحرب العالمية وحتى أواخر العشرينات، صامد الاقتصادى العدد ١٧ السنة الثالثة، بيروت ١٩٨٠.

- الرقائع الفلسطينية العدد ١٣١١ في ٦ يناير ١٩٤٤، ص ص ٢٤-٢٥ والعدد ١٣٢١ ملحق رقم ١ في ١٩٤٤/٣/٣ ص ٢٧.

(١١٧) تقرير اللجنة الملكية لعام ١٩٣٧، سابق ص ص ٣٦٥ - ٣٦٦.

● الفصل الأول ●

منتجاتهم كثيراً ما كانت لا تجد أسواقها مفتوحة ذلك أن حكومة الانتداب كانت تستورد مثيلاتها قبيل فترة الحصاد بقليل مما كان يحكم على منتجات الفلاحين بالكساد ويوقعهم في براثن الدين ويدفع بهم إلى السجن بعد مصادرة أراضيهم. خاصة بعد قانون حبس المدين في أعوام ١٩٣١، ١٩٣٢، ورغم اشتراط امتناع المأمور لتنفيذ هذا الحكم^(١١٨).

ثم صدر قانون الإفلاس (والمطبق علي التجار فقط) عام ١٩٣٥ ليشمل المزارعين أيضاً، مما كان له كبير الأثر في اعتبار العديد من الفلاحين الغارقين في ديونهم مفلسين فتصادر أراضيهم ويزجون في السجن^(١١٩).

كما كان هناك ثمة قوانين أخرى ساهمت بإفقار شعب فلسطين ومصادرة أراضيها الزراعية مثل قانون شركات الرهن الموافق عليها، وقد عدل هذا القانون عام ١٩٤٠ ومرة أخرى عام ١٩٤١، وكان هذا القانون مع التعديلات التي طرأت عليه وراء إطلاق يد الشركات والمؤسسات في مصادرة أراضي عرب فلسطين الموهونة. وبرغم افتراض القانون بيعها في مزاد علني. فلم يكن هناك ما يمنع من أن تكون هذه الشركات وحدها في مزاد صوري، يكون فيه الثمن المعروض أقل من قيمة الدين المستحق على الأرض مضافاً إليه الفائدة والرسوم وفق قرار المحكمة، علماً بأنه لا يمكن لبنك أو شركة أن يقبل تقديم ديون بدون غطاء رهني يفوق قيمة الدين^(١٢٠). وهكذا سمح هذا القانون أولاً بخرق القانون المنظم للبيع في المزاد وثانياً بخس قيمة الأرض وكان الأجدر تسميته بما يدل عليه وهي المصادرة القسرية للممتلكات غير المنقولة بأخس الأثمان.

(١١٨) تقرير اللجنة الملكية، السابق والصفحات.

(١١٩) مجلة الاقتصاديات العربية، العدد ١٣ في ١١/٢٣/١٩٣٥ ص ٤.

(١٢٠) الوقائع، العدد ١١٣٤ ملحق رقم ١ في ١٠/٩/١٩٤٠ ص ١٢٣ وأيضاً:

- الرابطة العربية، المجلد السابع، السنة الرابعة، القاهرة في ٢/٧/١٩٤٠ ص ١٨٥.

وكان هناك قانون قروض الحمضيات المتمتع «بكفالة الحكومة، في أعوام ١٩٤٤ و ١٩٤٥»^(١٢١)، وقوانين الجمعيات التعاونية عام ١٩٤٤ وهذه القوانين المذكورة وضعت لخدمة اليهود^(١٢٢) بشكل خاص كما سيتضح لنا في الفصل الرابع من هذه الدراسة. بالإضافة لقانون خاص بالإعفاءات الجمركية منذ عام ١٩٢٨ وكلها كانت تخدم المصالح اليهودية على النحو المؤكد في التقرير السنوي لحكومة الانتداب لعامي ١٩٢٥ و ١٩٣٥ المقدم من الحكومة المنتدبة إلى مجلس عصبة الأمم، حيث كانت الإعفاءات الجمركية تتم على المواد الأولية للصناعات اليهودية أو في زيادة ضريبة الاستيراد بقصد الحماية للصناعة اليهودية^(١٢٣). وهكذا نخلص من دراسة القوانين السابقة سواء فيما يتعلق بالأراضي أو الضرائب أو غيرها، بأن القوى الامبريالية متمثلة في بريطانيا وحكومتها في فلسطين المحتلة ومن ورائها الصهيونية قد سخرت هذه القوانين بهدف إفقار شعب فلسطين وجعل أرضه عبئاً عليه ليسهل أمر اقتلعه منها، وتحويلها لأيدي اليهود بهدف إنشاء «الوطن القومي اليهودي» على أشلائه.

ويكفي أي منصف أن يتفحص هذه القوانين حتى دون أن يدرس نتائجها على شعب فلسطين، ليدرك مدى الظلم الفادح الذي وقع على هذا الشعب الصامد وليفهم كيف أنتزعت أرضه وسرق وطنه، علماً بأن هذه الترسانة الهائلة من «القوانين» الجائرة سيئة السمعة والتدابير الباطشة جميعاً لم تفلح في النهاية سوى في انتزاع ما نسبته ٦٦٪ من جملة مساحة أراضي فلسطين (أو ما يعادل ١٩٪ من مساحة أراضي فلسطين الزراعية طبقاً لتقدير حجمها عام ١٩٤٥) حتى عام ١٩٤٨ وبعد إعلان التقسيم ومن ثم قيام الدولة العبرية بدعم عالمي. وهو الأمر الذي ظل يعكس مدى توحد وارتباط الفلاح الفلسطيني بأرضه ووطنه.

(١٢١) الرقائع العدد ١٣٥٢ ملحق رقم ١ في ١٧/٨/١٩٤٤، ص ٨٤ - ٨٥ وايضاً: العدد ١٤٢٧ ملحق رقم ١ في

٢٨/٧/١٩٤٥، ص ١٦٦ - ١٧١.

(١٢٢) الرقائع العدد ١٣٨٠، ملحق ١ في ٢٨/٢/١٩٤٤، ص ١٩٧.

(١٢٣) الحسني، التطور الاجتماعي، سابق، ص ١٢٦ - ١٣٠.

الصهيونية وم شروع

« الوطن القومي »

النظرية والتطبيق *

★ «فلنمنح السيادة على جزء من الأرض يكفى الاحتياجات الحقيقية للأمة. وسوف نتكفل نحن بالباقي»
«هرتزل، ت - دولة اليهود»

★ لقد التحقنا بالعربة الاستعمارية لأنها
كانت في تلك الحقبة ولا تزال حتى اليوم وفي
المستقبل المنظور - هي عربة التاريخ
« الصهيونى موشه بيلنسون»

كان

لتحول النظام الاقطاعي إلى رأسمالي، وتغير نمط الإنتاج الصناعي العالمي في القرن الماضي، دور بالغ الأهمية، في تهميش وضع اليهود التاريخي، الذي كان يقوم على الوساطة، والتجارة، والأعمال الحرفية، كأوجه نشاط تقليدية لليهود، وعجزهم عن التحول إلى البروليتاريا الجديدة، وبخاصة في أوروبا الشرقية، التي طالما عانت كثيراً، من استغلال اليهود كمرابين، وتجار جشعين، وأصحاب حانات، لاسيما بولندا، التي قادت العديد من الهبات ضد اليهود. الأمر الذي أدى إلى تدهور أوضاع اليهود، بعنف وسادت البطالة بين الطبقة البرجوازية الصغيرة في أوروبا الشرقية، دفعت بموجات كبيرة من المهاجرين، إلى أوروبا الغربية، نظرا للازدهار الاقتصادي التي كانت تشهده في تلك الفترة، الأمر الذي أسهم مع غيره، في ظهور المشكلة اليهودية حيث كان اليهود على الجانب الآخر من أوروبا أخذين في الاندماج مع المجتمعات الأوروبية^(١٢٤)، في ظل أوضاع اقتصادية

(١٢٤) شكلت نسبة التزاوج بين أفراد الجالية اليهودية والأوروبيين نحو ٥٠٪ من عدد اليهود. وقد كان للأفكار التحريرية التي سادت بعد الاستقلال الأميركي والثورة الفرنسية أثر كبير في إزالة الحواجز بين اليهود وغيرهم خاصة مع بروز تيار جديد بين اليهود في تحديث الدين اليهودي وتطهيره من محتواه العنصري والقومي. للمزيد انظر: ناتان وانستوك، الصهيونية ضد إسرائيل ج١، ص ١٥. وايضا تمار غوجانسكي، تطور الرأسمالية في فلسطين، ترجمة حنا ابراهيم، وزارة الثقافة، منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٨٧، ص ٤٥.

- تمار وغوجانسكي، تطور الرأسمالية في فلسطين، ترجمة حنا ابراهيم، دائرة الثقافة، منظمة التحرير الفلسطينية الطبعة الثانية ١٩٨٧، ص ٤٥.

حول أعمال الربا أنظر: ناتان وانستوك السابق، ص ١٣ وحول الصراع الاستعماري والمسألة الشرقية والاستثمارات المالية الضخمة في الامبراطورية العثمانية، انظر نفس المرجع، ص ص ١٤٢-١٤٣.

جيدة. إلا أن هجرة اليهود من أوروبا الشرقية كانت وبالأعلى عليهم لما سببته هذه الهجرة من ضغوط اقتصادية كان لها انعكاسات سلبية على المجتمعات الأوروبية ضد اليهود لتعود معها فكرة «معاداة السامية» إلى الوجود والتي ستصبح من الآن فصاعداً دعامة هامة في دفع اليهود للتوجه «الصهيوني» فيما بعد كحل لمشكلة اقتصادية على نحو ما سنرى.

أما يهود غرب أوروبا فقد أخذوا يبحثون عن حلول للخروج من المأزق الذي نجم عن هجرة أخوانهم في الدين، لذا فقد تكاثفت البرجوازية والرأسمالية اليهودية لإيجاد مسعى لإبعاد هؤلاء المهاجرين المنافسين عن الساحة، فعملت على تغليف أفكارها بشعارات براقة تنادى بالفكر القومى الذى يتخذ الدين قاعدة ينطلق منها. خاصة وأن تحول الاستعمار القديم إلى الامبريالية وخوض كبريات الدول الاستعمارية معارك ضارية للسيطرة على مناطق النفوذ في العالم، ونضال الشعوب ضد الاستعمار. أبرز فكرة القوميات التى كان زخمها كبيراً في القرن الماضى بين الأقليات والشعوب المستغلة.

ولهذا فقد سعت البرجوازية الرأسمالية اليهودية إلى تحويل الفكر الدينى بما يتلاءم ورغباتها، وسخرته لخدمة أهدافها، لتضفى عليه قبولاً وانتشاراً لدفع اليهود إلى الهجرة إلى وطن خاص بهم يجد معه اليهودى فرصة العمل والاستثمارات المالية والخلاص من الاضطهاد. وحتى يصبح بالامكان تحقيق هذا الهدف كان لابد من اغراءات يقدمها اليهود للقوى الاستعمارية لتساهم في دعمهم في تحقيق مشروعهم هذا. وهذا الاغراء كان على شكل رشوة قدمها هؤلاء ليضعوا انفسهم في خدمة الاستعمار وأهدافه وليكونوا راس حربة له مقابل تأمين حماية الغرب لهذا المشروع.

ولما كانت مصالح الدول الاستعمارية على رأس أولوياتها فقد تنافست الدول الاستعمارية في تبني هذا المشروع وخاصة أن المكان الذي افترضته هذه الرأسمالية اليهودية كان يقع في قلب المشرق العربي. الذي كان ذا أهمية قصوى لقوى الاستعمار وخاصة البريطاني لأنه على طريق مستعمراتها في المشرق الأقصى ولأنه قرب قناة السويس - بعد حفرها - والتي كانت تشكل أهمية كبرى عنده ومصر التي كانت تطمح في احتلالها.

وجدير بالذكر أنه لم تكن هناك أية توجهات يهودية سياسية أو قومية لاستيطان فلسطين قبل القرن التاسع عشر.

ولم تشكل فلسطين في الفكر اليهودي سوى فكرة المعبد اليهودي الذي كان فيها يوماً ما؛ فضلاً عن عوامل اقتصادية كانت تشد اليهودي إليها كما في سواها في أي مكان من العالم (١٢٥).

ويجدر بنا هنا أن نشير إلى أن فلسطين منفردة بحدودها المعروفة اليوم (١٢٦) لم تكن أبداً كياناً مستقلاً بل كانت دائماً جزء لا يتجزأ من سوريا الطبيعية. أما حدودها السياسية فقد تم تحديدها فيما بعد مع مطلع القرن العشرين بمجموعة اتفاقات ومعاهدات توالى على فترات فيما بين ١٩٠٦ حيث الاتفاقية التي عقدتها بريطانيا مع الدولة العثمانية لترسم الحدود الجنوبية الفاصلة بين مصر وفلسطين. ومعاهدة ١٩٢٢ التي تم من خلالها ضم منابع المياه في

(١٢٥) تؤكد الوثيقة رقم ٧ هذا الطرح عن شيتاي زفي (١٦٢٦-١٦٧٦) الذي أعلن أنه النبي المنتظر ووجه نداء لليهود العالم لبناء المعبد في أورشليم ونوه لأهمية موقع فلسطين الجغرافي وما سيحدث لليهود من فوائد حين يقبضون على ناصية التجارة. وكذا تؤكد الوثيقة رقم ٩ التي يكرر فيها عالم الطبيعة جوزيف بريستلي الآراء السابقة عام ١٧٩٨. والوثيقة رقم ١٠ يطالب جيمس بيشنر عام ١٨٠٠ بضرورة مساندة بريطانيا لليهود واستخدام نفوذها لدى الباب العالي للسماح لليهود بالإقامة في فلسطين انظر: ملف وثائق فلسطين الجزء الأول من ٦٣٧ - ١٩٤٩، الهيئة العامة للاستعلامات، وزارة الإرشاد القومي ١٩٦٩ ص ٤٣-٤٤.

(١٢٦) والتي مساحتها نحو ٢٧ مليون دونم. كما كانت طوال فترة الانتداب البريطاني.

● الفصل الثانی ●

جنوب لبنان وضم «اصبع الجليل». مع ضم بحيرتي الحولة وطبريا بأكملهما إلى فلسطين بدلاً من ابقاء نصفهما الآخر في سوريا. طبقاً لرغبة (اللجنة الصهيونية) برئاسة (وايزمن) في توجيهاتها المرفوعة إلى مؤتمر الصلح والتي بلورتها اتفاقية الحدود بين فرنسا وبريطانيا عام ١٩٢٢. (١٢٧)

وتعود أقدم الدعوات اليهودية لاستيطان بعض الأماكن في الأراضي المقدسة (فلسطين) على أساس اقتصادي، إلى القرن السادس عشر، حين سعى (جوزيف ناس) (١٢٨) اليهودي للحصول على موافقة السلطان العثماني بالسماح لمجموعة يهودية بجباية ضرائب المنطقة الواقعة قرب طبريا لمدة عشر سنوات عن طريق (الالتزام)، وكان له ما أراد، إلا أن سلوك هذه الجماعة المالي أثار حفيظة المواطنين، مما دعا السلطة العثمانية إلى طردهم وهذا ما تؤكد الوثائق الرسمية العثمانية (١٢٩).

كما منح السلطان العثماني (ناس) هذا بعض حقوق السيادة في نفس المنطقة وسعى هو لإقامة مشروع لصناعة النسيج ليعمل به الحرفيون اليهود، إلا أنه باء بالفشل. ولا يمكن اعتبار هذه المشاريع محاولة لخلق كيان أو ما شابه. كما أن الصفة السياسية لا يمكن افتراض وجودها. كما لا يمكن اعتبار طرح نابليون عام ١٧٩٩ بفكرة عودة يهود أفريقيا وآسيا إلى الأرض المقدسة في ندائه الموجه اليهم من غزة بهدف استمالتهم والحصول على دعم مالي وبشري منهم؛ مشروعاً يعتد به خاصة وأنه لم يلقى أي اهتمام من قبلهم.

كما أن ظهور تيار أخذ طابعاً أدبياً رومانتيكياً ظهر في العهد الشيكتوري عبر عنه (جورج اليوت) كان انعكاساً لظروف اجتماعية واقتصادية، لا يمكن تصنيفه بظهور فكر

(١٢٧) انظر نص الاتفاقية والتعديلات عليها في: محمد محمود ابراهيم الديب، حدود فلسطين، دراسة تحليلية لوثائق الإنتداب، جامعة عين شمس ١٩٨٠، ص ١٦ - ٦٤.
(١٢٨) هو دون ناكسوس وهو يهودي من البرتغال. وللمزيد انظر ناتان وانستوك، سابق الذكر ج ١، ص ٥١.
(١٢٩) ذكر الفارس دارفيل في مذكراته هذه المعلومة الخاصة بالنون، انظر ليلي الصباغ، فلسطين في مذكرات الفارس دارفيل، المصادر، لبنان ١٩٩٦ ص ١٠٦.

قومى وإن تلقفه الساسة ورجال الدولة آنذاك، لأنه عبر تماماً عن مصالحهم الاستعمارية وطموحاتهم السياسية.

أن أقدم الدعوات لاستيطان يهودى لفلسطين أوجزها منها والتي عبرت عن أفكار البرجوازيين والراسماليين جسدها الحاخام يهودا القالى (Yehudah Alkalai)؛ ١٧٩٨ - ١٨٧٨. عندما سعى إلى اختلاق ايديولوجيات تعتمد على الفكر الدينى لتعطى احياء بأن اليهود كانوا أمة واحدة. وليصبح هدفاً قومياً يجذب فقراء اليهود، بالتلويح بالفوائد المالية الجمة التى بالإمكان تحقيقها عن طريق الاستعمار، الذى كان مطروحاً بقوة في تلك الفترة. فقد نشر (يهودا القالى) كتاباً بعنوان «أسمعى يا اسرائيل» «Hear Israel»، دعا فيه إلى ضرورة القيام بمجهودات ذاتية للخلاص، ودعا إلى الهجرة الجماعية، وإلى اتحاد اليهود، واختيار قادتهم، وإلى تكوين ما أسماه «بالكيان اليهودى العالمى» (International Jewish Body) كما دعا إلى ضرورة شراء الأراضى عن طريق عقد قروض، وإنشاء صندوق ضرائب يهودى. وهو الذى تمخضت عنه فيما بعد المنظمة الصهيونية العالمية وصناديقها المالية^(١٣٠).

لقد سعت بريطانيا، وبخاصة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر إلى مساندة وتشجيع البروتستانت، وخطط المستعمرين الألمان في فلسطين، كما شجعت في نفس الوقت، الاستعمار اليهودى في تلك الفترة، بهدف اتخاذ مركز لها في المشرق العربى يكون اليهود فيه عملاء مخلصين لها في فلسطين على وجه الخصوص لأهمية موقعها الاستراتيجى سواء فيما يتعلق بقربها من قناة السويس أو كونها على طريق مستعمراتها للخليج العربى والمشرق الأقصى^(١٣١).

(١٣٠) محمود سعيد عبد الظاهر، الصهيونية سياسة العنف، زئيف جابوتنسكى وتلاميذه في السياسة الاسرائيلية، القاهرة، ١٩٧٨.

١٩٧٨. ويهودا القالى هذا ابن حاخام ولد في سراييفو عاصمة إقليم الصرب اليوغسلافى، المرجع ذاته ص ٢٠-٢١.

(١٣١) لوتسكى، سابق، ص ١٤٦، ١٥٧-١٥٨، وانظر أيضاً:

- ساطع الحصرى، البلاد العربية والدولة العثمانية، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٦٠، ص ١٤٥ - ١٤٦.

● الفصل الثاني ●

لعب السر موسى مونتفيوري^(١٣٢) (Sir Moses Montefiore) الشخصية البريطانية اليهودية دوراً بارزاً في خدمة قضية اليهود بسبب سعيه الدؤوب لتوطين اليهود في فلسطين، خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر. وقد زار فلسطين سبع مرات بين ١٨٢٧ وحتى ١٨٧٤ حيث كان في سن التسعين.

وقد اثمرت جهود مونتفيوري هذا عندما نجح في دفع بريطانيا لتبني قضية كل اليهود في الدولة العثمانية بشكل عام. وتوطين اليهود في فلسطين بشكل خاص. والتي تبناها بالمرستون بحماس بالغ^(١٣٣).

وتؤكد الرسائل المتعددة التي بعث بها اللورد (بالمرستون Palmerston) وزير الخارجية البريطاني إلى اللورد (بونسونبي Ponsonby) السفير البريطاني في الأستانة آنذاك بأن يقترح ويطلب السلطان العثماني، بضرورة السماح لليهود بالهجرة إلى فلسطين، ملوحاً بما قد يجنيه السلطان من سعة ثرائهم ونفوذهم. إضافة لما سيشكله وجودهم في فلسطين كحاجز بشري في وجه محمد علي، عدو الدولة العثمانية، علاوة على حصول السلطان على تأييد يهود أوروبا له في نزاعه ضد محمد علي.

وبدون الانتظار للموافقة وكسباً للوقت، استغلت بريطانيا انشغال الدولة

(١٣٢) عقد جماعة أحياء صهيون مؤقراً في نوفمبر ١٨٨٤ في مدينة كاتر ويتز (Kattowitz) حضره أربعة وثلاثون عضواً برئاسة (ليون بنسكر Leon Pinsker)، بمناسبة العيد المئوي للسر موسى مونتفيوري وقرر المؤتمر أن يسمى الاتحاد الجمعيات التي كونت (اتحاد مونتفيوري، لترقية الزراعة بين اليهود)، وخاصة لمساعدة المستعمرات اليهودية في فلسطين لما كان لمونتفيوري هذا دور في تشجيع الاستيطان الزراعي في فلسطين. وأعلن بنسكر أن فلسطين هي المكان الوحيد المناسب لتحقيق هدفهم. كما اتفق على امتداد المستعمرات بالمال، والعمل على الحصول على تصاريح إقامة في فلسطين بهدف إزالة أية عوائق تقف في وجه المستوطنات.

(١٣٣) حسن صبري الخولي، الجزء الأول، سابق، ص ١٤، وأيضاً:

— مصطفى مراد الدباغ، الاستيطان اليهودي في ريف فلسطين في العهدين العثماني والبريطاني ١٨٥٤-١٩٤٨، مجلة دراسات عربية، العدد الخامس، السنة الحادية عشرة مارس ١٩٧٥ ص ٣٠. وأيضاً - ملف وثائق فلسطين، وزارة الارشاد القومي، الجزء الأول سابق، ص ٤٥.

العثمانية في نزاعها مع محمد علي، وقام اللورد (بالمرستون) بتأسيس أول قنصلية بريطانية في القدس، كان أحد أهم مهامها حماية اليهود المقيمين في القدس. واضفاء رعاية خاصة عليهم. وقام (بالمرستون)، يدفعه حماسه الشديد لقضية اليهود باعتبارهم ضماناً لأمن المواصلات الامبراطورية باعلان مسؤولية بريطانيا عن تحقيق مشروع اسكان لليهود في فلسطين في ١٧ فبراير ١٨٤١^(١٣٤).

لم يكن (بالمرستون) وحده من وجد أن مصالح بريطانيا تقتضى تبني قضية اليهود في فلسطين، فقد قدم عدد من المسؤولين البريطانيين جملة مشاريع لاسكان اليهود في فلسطين تحت حماية بريطانية عام ١٨٣٨ منهم (اللورد (شفستسبرى) ومن بعده (غولر) والقنصل البريطانى في فلسطين (وليام يونج) الذى طالب بالمرستون بضرورة أن تكون بريطانيا الحارس الطبيعى لليهود في فلسطين وأيضا نائب القنصل البريطانى (جيمس فن) وغيرهم^(١٣٥).

ومع تغلغل النفوذ الأجنبى - بعد هزيمة محمد على - فى الدولة العثمانية وولاياتها العربية تنافست الدول الاستعمارية الكبرى مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والنمسا وروسيا القيصريّة على تمهيد السبل للسيطرة على فلسطين عن طريق الحصول على امتيازات وشراء أراض وإقامة قنصليات ومؤسسات ثقافية وصحية وخدمات أخرى مغلفة بثوب دينى. وساهم في هذه المنافسة الرأسماليون اليهود المندمجون

(١٣٤) الخولى، الجزء الأول ص ١٣، بخصوص الاهتمام البالغ الذى ابداه بالمرستون لتوطين اليهود في فلسطين انظر: Webster, The foreign Policy of Palmerston, 1830-1841, London, Bell, 1951, Vol, II 762-763, المذكور في كتاب الخولى، السابق والصفحة Not 1.

(١٣٥) وثيقة رقم ١١، رسالة القنصل إلى بالمرستون فى ١٤ مارس ١٨٣٩، ملف وثائق فلسطين وزارة الارشاد، الجزء الأول، سابق، ص ٤٥. وكان لورد شفستسبرى وهو من الأوساط الحاكمة البريطانية قد توسط لدى السلطات البريطانية من أجل إقامة كيان يهودى يتمتع بحماية الدول الكبرى عام ١٨٣٨ انظر: ناتان وانستوك، القسم الأول ص ١٤٨.

في مجتمعاتهم تدفعهم أهداف اقتصادية وسياسية. وقد لعب هؤلاء دوراً بارزاً وهاماً. وقامت بريطانيا بإجراء عملي لدراسة فرصة استيطان يهودى في فلسطين. فأرسلت لجنة فنية خاصة إلى فلسطين عام ١٨٧١، قضت ست سنوات فيها، مسحت خلالها أراضى فلسطين من (دان) في أقصى شمالها وحتى بئر السبع فى أقصى جنوبها (١٣٦).

وقد كان لتبنى قضية اليهود من قبل بريطانيا انعكاسات واضحة عند مفكرى اليهود (١٣٧) وبخاصة الرأسماليين والبرجوازيين لما يشكله أمر دفع اليهود بعيداً لاستيطان فلسطين، مصالح حيوية وجوهرية، لذا فقد أوعزوا لرجال الدين بقيمة تبنى مثل هذه الأفكار وطرحها على اليهود لدعوتهم إلى الهجرة إلى فلسطين واستعمارها متأثرين بالفكر الاستعماري السائد (١٣٨).

وقد برز من بين هؤلاء (موسى هيس) (Moses Hess) اليهودى الألماني (١٨١٢ - ١٨٧٥) كواحد من الذين نشروا هذه الأفكار، من خلال مولفاته (روما والقدس) الذى نشره عام ١٨٦٢، (ومشروع استعمار الأراضى المقدسة) المنشور عام ١٨٦٧. طرح من خلالهما فكرة استعمار مركزة للأراضى الفلسطينية، يسبقها اعداد نفسى، وعسكرى للمستوطنين «العائدين» إلى «أرض آبائهم»، حتى يمكنهم التصدى لأصحاب البلاد، الذين عبر عنهم «بالبدو الرحل». فقد كان يتوقع ان عملية الاستعمار هذه لن تتم بسهولة وأن اغتصاب أراضى الغير لابد وأن يجابه بأعمال عنف قد تستمر فترة

(١٣٦) المقتطف، الجزء الأول من السنة الثالثة، ١٨٧٨، ص ١٥٤

- لوتسكى، السابق، ص ص ٥٧-١٥٨.

- ناتان وانستوك ص ١٣.

- دادايانى الصهيونية على حقيقتها ترجمة الياس شاهين، دار التقدم، موسكو ١٩٨٩ ص ص ٣-٤.

(١٣٧) سنتير هنا فقط إلى أبرز مفكرى الصهيونية وأدوارهم، بما يخدم موضوعنا فقط. وعلى الراغب فى الاستزادة حول الحركة وتطورها استشارة المصادر والمراجع المتخصصة الأخرى.

(١٣٨) ناتان وانستوك، ج١، سابق، ص ص ٥٨-٥٩

● الفصل الثامن ●

طويلة. ثم إلى هذه المرحلة من الاستيطان إنشاء «وطن قومي لليهود» في فلسطين، بهدف حل مشاكل وتناقضات الجاليات اليهودية في أوروبا. وقد تميزت كتابات هيس بالعنصرية ونادى بضرورة توفير الظروف القانونية التي ستدعى العمل التأسيسي فيما يتعلق بالزراعة والصناعة والتجارة للمجتمعات اليهودية الشرقية لتحسين أوضاعهم وإحياء شعلة القومية^(١٣٩).

وتؤكد رسالة مؤرخة في أول ديسمبر ١٨٦٥ إلى (دونر) الحاخام الأكبر لمدينة أمستردام. الوعود التي حصل عليها هيس من رجال المال المرتبطين بالاستعمار الجزائري عن تعاون هؤلاء «والنظر بعين العطف» لإنشاء مستعمرات يهودية في فلسطين وفي المناطق المجاورة لها خصوصاً القريبة من قناة السويس، حيث حصل مسيو (دى ليسبس) على مساحات واسعة من أراضي مصر والى مصر^(١٤٠).

نلاحظ نفس التعبيرات (التي وردت في تصريح (بالفور) فيما بعد عام ١٩١٧)، وهذا المشروع هو ما عبر عنه فيما بعد مشروع تشمبرلين عام ١٩٠٢ لاستعمار يهودى لمنطقة العريش^(١٤١).

ومما يلفت النظر أن هيس وجه مشروعه لليهود الشرقيين ذلك أن اليهود الغربيين كانوا سائرين في عملية اندماج في الأوساط التي عاشوا فيها لمئات السنين ولم يكن من الممكن دفعهم للهجرة إلى فلسطين. كما سعى هيس إلى جذب انتباه الاتحاد الاسرائيلي العالمى إلى مشروعاته.

(١٣٩) عبد الظاهر، الصهيونية، سياسة العنف، سابق، ص ٢١ وإيضاً: - تيودور هرتسل، الدولة اليهودية، ترجمة محمد يوسف عدس، مراجعة ودراسة عادل حسن غنيم، الزهراء، القاهرة ١٩٩٤، من مقدمة وإيزمان ص ٢٥ وإيضاً دادايانى، السابق ص ٢٨-٢٩.

(١٤٠) ناتان وانستوك، السابق ج ١، ص ٦٠.

(١٤١) ذاته والصفحة.

● الفصل الثامن ●

ومما ساهم في خلق هذا الزخم من الأفكار القومية عند اليهود بخلاف ظروفهم وأوضاعهم، بروز فكر قومي قوى بين الأقليات في الامبراطورية القيصريّة الروسية وكذا بين الشعوب الأخرى التي كانت تعاني استغلال الدول الاستعمارية. وأهم من كل ذلك نجاحات الفكر القومي في كل من ألمانيا وإيطاليا بقيام الدولة القومية في كل منهما.

وبخلاف هيس أصدر إلخاخام (زفاى هيرش كاليشر) (Rabi Zvi Hirsh Kalisher) من مقاطعة بوزن في بولندا، كتاب (السعى إلى صهيون) عام ١٨٦١ (Search for Zion) طالب من خلاله بالاستيطان الزراعى في فلسطين، وإقامة مستوطنات زراعية فيها مؤكداً أن إيمان اليهودى لا يكتمل إلا إذا عاش في أرض إسرائيل، وقد اثمرت كتابات هيرش عندما تبنت جمعية الإليانس الفرنسية اليهودية أراءه وقامت بإنشاء أول مدرسة زراعية في يافا عام ١٨٧٠ وهى التى تدعى (مكفة إسرائيل)^(١٤٢) كما ظهرت استجابة بريطانية لهذه المطالب بارسال لجنتها الفنية لمسح أراضي فلسطين كما اسلفنا تمهيداً لإنشاء «الوطن القومى».

وجدير بالذكر أن زراعة الأرض، وفكرة العمل اليدوى كان طرحاً جديداً على الثقافة اليهودية القائمة على الأعمال التجارية واحتقار العمل اليدوى. وهذه تعتبر نقلة جديدة في الفكر اليهودى كان لها اثر بالغ في نجاح خططهم فيما بعد.

وطرح (لورنس اوليفنت) (Laurence Olephant) البريطانى عام ١٨٨٠ مشروعاً للاستيطان اليهودى، في منطقة واسعة ذات استقلال ذاتى، ضمن محمية بريطانية في

(١٤٢) المراجع السابقة، وانظر عبد الظاهر، السابق ص ٢١.

-(ومكفة إسرائيل) تعنى «ينبرج إسرائيل أو أمل إسرائيل» عرفت في يافا باسم مدرسة (نيتر) نسبة إلى مديرها ومؤسسها اليهودى (نيتر)، انظر النباغ، الاستيطان اليهودى في ريف فلسطين، سابق ص ٣١.

منطقة سوريا الجنوبية وهي ما أطلق عليها اسم كتابه «أرض جلعاد مع نزهات في جبال لبنان». وطالب بإنشاء خط سكة حديد يربطها مع حيفا ودمشق ومصر^(١٤٣).

حتى مشروع اوليفنت بموافقة وزير الخارجية البريطانية آنذاك اللورد (سولزبوري) (Salisbury)، ورئيس الوزراء البريطاني اليهودي (دزرائيلي) (Desraeli). كما انعكست أفكار اوليفنت، برد عملي ثبناء رجل المال والأعمال اليهودي ادموند روتشيلد. الذي تعاون مع أحياء صهيون على تنفيذ الاستيطان الاقليمي في (الجلولان) وتأسيس شركة سكة حديد. كما حصل على أراض في الجلولان، وخلصاً لرسو السفن، في عتليت والطنطورا وقيسارية وهذه الامتيازات حصل عليها روتشيلد من الدولة العثمانية بضغط بريطاني^(١٤٤).

جدير بالذكر أن عمليات الاستيطان في فلسطين كانت بالنسبة (لروتشيلد) (ومونتفيوري) و(اوليفنت) عملاً استعماريًا يمكن من خلاله الحصول على أرباح وفوائد اقتصادية وسياسية بعضها فوري وبعضها طويل المدى^(١٤٥).

أما (ناتان بيرمباوم) (Nathan Birnbaum) (١٨٦٤-١٩٢٧)^(١٤٦) مخترع لفظ الصهيونية بمفهومها السياسي الحديث حيث استخدمها لأول مرة على هذا النحو عام ١٨٩٣ فقد اقترح توطين اليهود في البلاد المجاورة للبلاد المقدسة قبل عامين من ظهور كتاب هرتزل «دولة اليهود»، وبرغم أن اليهود، ظلوا يذكرون تعبير «الوطن

(١٤٣) وثيقة صهيونية، الرؤية القطرية، سابق، ص٦

- (يابيش جلعاد) (تل أبو خوز) هذه تقع جنوب شرق بيسان واسمها كنعاني قديم، انظر: الدباغ، بلادنا فلسطين، ج١، ق١، ص٤٧٦.

(١٤٤) وثيقة صهيونية السابق، وايضا: الحقول، السابق ص٢٨.

(١٤٥) قار غوجانسكي، سابق، ص٤٧.

(١٤٦) كاتب نمساوي يهودي ماركسي. انظر: حسن صبري الحقول، السابق، ص٣١ وايضا ناتان وانستوك السابق، ص٦٧-٦٨.

● الفصل الثاني ●

التاريخي» و«أرض الميعاد» وما إلى ذلك إلا أن حدود هذا «الوطن» الذي جاء بالتوراة بقي مبهماً وغير واضح الدلالة ولا يتسم بالدقة فالصهيونيين الأوائل لا يفرقون بين لفظي سوريا وفلسطين.

كما أن الجماعات اليهودية التي هاجرت إلى فلسطين في القرن التاسع عشر أو كانت موجودة بها لا تنتمي بأى شكل من الأشكال إلى أى لون من ألوان الاستمرار الجغرافى ولكن إلى استمرار الرواية الدينية الخاصة بفكرة إعادة بناء «معبد اورشليم».

وجدير بلفت النظر أن الخرائط الخاصة بفلسطين ظلت لسنوات طويلة لا تشتمل على اللقب^(١٤٧)، مما يؤكد بوضوح مقدار التشوش والافتعال المتعلق بالمطالبات «الاقليمية لحدود الدولة اليهودية» للصهيونيين.

وإن بقي المفهوم الذى وجه اليهودى (روتشيلد) في المستوطنات التى أسسها في (المطلة) في أقصى الشمال و«بئر طوبيا» أو «بيرطوفيه» في الجنوب هو ذات المفهوم الذى تبنته الحركة الصهيونية لعشرات السنين بعد ذلك.

ومن المفكرين الذين كان لكتاباتهم انعكاسات وأثار عند اليهود كان (ليون بنسكر) اليهودى الروسى (Leon Pinsker) الذى تمحورت افكاره في كتابه (التحرر الذاتى) الذى نشر عام ١٨٨٢ باللغة الألمانية، حول ضرورة الاعتماد على النفس، لتحقيق التحرر وأن ذلك لن يكون إلا في وجود أرض خاصة بهم، يستطيعون عليها ممارسة لغة وعادات مشتركة. حتى ذلك الحين لم يكن قد تم اختيار المكان الأفضل لإقامة هذا الكيان، عليه، (العالم الجديد) أمريكا، أم فلسطين أم غيرها. وإن تكن فلسطين قد جذبت بنسكر أكثر من غيرها. ودعا (بنسكر) إلى ضرورة حل دولى سياسى «لمشكلة اليهود» مقترحاً بضرورة

(١٤٧) يمكن الرجوع في هذا الصدد لخريطة كيرين هايسود في باليمسعين دايرى. ند. هـ. كيش، نشر في لندن سنة ١٩٣٨ صفحة ٤٥٣ طبقاً لنانان وانستوك الصهيونية ضد اسرائيل، سابق الذكر ج١، ص ٨٢.

الحصول على إذن من الدولة العثمانية. وقد وجد (بنسكر) ضالته في (جمعية محبي صهيون) لنشر أفكاره. وقد هاجر عدد كبير من أعضاء هذه الجمعية وجمعية أخرى ترعاها هذه الجمعية^(١٤٨) يتراوح بين (٢٠٠٠) إلى (٣٠٠٠) يهودى إلى فلسطين وقد اختير (بنسكر) رئيساً لأحد فروع هذه الجمعية.

في حين وضع (بنسكر) وغيره من المفكرين أفكاراً نظرية طارحين شعارات قومية وخطوطاً عريضة يمكن أن تستخدم في إنشاء كيان لليهود. نرى أن (تيودور هرتزل) (Theodor Hersl) (١٨٦٠ - ١٩٠٤) وضع أهدافاً عملية ضمن أطر محددة عارضاً المشاكل التي من الممكن مصادفتها واضعاً لها الحلول في كتابه «دولة اليهود» الذي نشر بالألمانية عام ١٨٨٦. ثم ذلك العمل الدؤوب والمتواصل لإنجاح مشروعه وبث الحياة فيه. حدد هرتزل هدفه الأول، وهو إيجاد الأرض في أى مكان من العالم، مهما كانت صغيرة، لأنه كان واثقاً من أن اليهود، قادرون على مضاعفتها، قائلاً «فلنمنح السيادة على جزء من الأرض يكفى للاحتياجات الحقيقية للأمة، وسوف نتكفل نحن بالباقي»^(١٤٩).

كما كان واثقاً من نجاح مخططة حين أكد بعد شرح لاسلوب «احتلال الأرض» «بهذه الطريقة يمكن احتلال الأرض وإقامة الدولة، بإسلوب لم يعرفه التاريخ حتى الآن وبإمكانات نجاح لم يحدث مثلاً من قبل».

كان في خلفية هرتزل الفكرية ما يمكن أن تساهم به هجرة اليهود من أوروبا في التهدئة الطبقية لصالح الرأسماليين اليهود والتي رأى أنها بالغة الضرورة

(١٤٨) هي جمعية بيلو التي قام بتكوينها جماعة من شباب الطلبة واسمها مستمد من عبارة توراتية تقول «يا بيت يعقوب لنقم ولنرحل». انظر الخولى، السابق، ص ٢٨ وناتان وانستوك، السابق، ص ٦٢.
- الخولى، سياسة الاستعمار، المجلد الأول، سابق، ص ص ٢٩-٢٨.
(١٤٩) انظر كتاب هرتزل، الدولة اليهودية المترجم، سابق الذكر.

للصهيونية لأنها ستكون القوة الدافعة للحركة الصهيونية. كما أن تلك الهجرة قد نجم عنها نزعة «معاداة السامية» ولذا وظفها بشكل جيد في كتابه بهدف إثارة فقراء اليهود لتحقيق هذه الفكرة التوسعية عن طريق الهجرة ملوحاً بما يمكن أن يجنيه هؤلاء من فوائد جمه اقتصادياً وبأن «الأوائل الذين سيذهبون إلى هناك بعقيدته وحماس وشجاعة سيحتلون أفضل المراكز» وموعزاً للمخاضات بضرورة العزف على وتر الدين «إننا سنخلق مركزاً للحاجات الدينية العميقة لشعبنا وسيفهمنا حاخاماتنا أولاً، وسوف يكونون معنا في هذا السبيل، سوف ندع كل إنسان يبحث عن خلاصه هناك بطريقته الخاصة».

وقد واجه مشروع هرتزل معارضة كثيرين منهم (أحباء صهيون) خاصة وأن كتابه حمل اسماً سياسياً «دولة اليهود» "Jewish State" لا دينياً «الدولة اليهودية» "Jewess State"، وقد رفض هؤلاء الانسياق وراء هذه المغامرة السياسية. كما راح أنصار «العود إلى صهيون» ينددون بالنزعة المادية الخسيسة لهذا المفكر الجامد. الذي أحل الشركة ذات المشاركة محل فكرة المركز الروحي. كما اعترض حاخامات أوروبا وأمريكا على هذا المشروع (١٥٠).

إلا أن انعقاد مؤتمر بال عام ١٨٩٧ حسم هذا الجدل «واقِمت أسس الدولة اليهودية وفق تعبير هرتزل. وأصبحت الصهيونية منذ الآن فصاعداً حركة سياسية استعمارية ذات هدف وفكر قومي لا تشغلها الأفكار الدينية والتراث إلا بمقدار ما يخدم ذلك الاستيطان الإمبريالي والعنصري الذي ترمى إليه.

سعى هرتزل للحصول على موافقة دولية على «مشروعه» أدراكاً منه بمدى

(١٥٠) وثيقة رقم ٢، رسالة هرتزل إلى تشمبرلين متضمنة مشروع هرتزل لتوطين اليهود في سيناء يوليو ١٩٠٢ في حسن صبره الخولي، سياسة الاستعمار، الجزء الثاني، سابق ص ٩٨-٩٩.

● الفصل الثاني ●

أهمية مثل هذا الدعم. وحاول عبر القنوات الدبلوماسية، الحصول على أرض لليهود في فلسطين بموافقة السلطان العثماني عبد الحميد، إلا أن السلطان كان على درجة من الذكاء والخبث وطول الباع في المساومات التي اعتادها عتاة اليهود فلم يحظ مشروع هرتزل معه إلا بالفشل الذريع.

وقد فشلت جهود هرتزل مع السلطان العثماني ومع قيصر روسيا ومع البابا (ايمانويل) إلا أن هرتزل لم ييأس واستمرت مساعيه التي أصابت النجاح مع بريطانيا عندما توطدت أقدامها في المشرق العربي باحتلال مصر منذ ١٨٨٢ وربما رأى قطاع مؤثر من السياسة البريطانيين أن فكرة تبني مشروع دولة لليهود أمر يخدم مصالحها تماماً، خاصة وأن هرتزل أعلن عام ١٩٠٢ بيان «هذه الدولة ستكون رأس حربة لأوروبا وجزء من استحكاماتها كموقع أمامي للحضارة في مواجهة البربرية، كل هذا مقابل حماية وضمان أوروبا لهذه الدولة^(١٥١)».

وفي المفاوضات بين هرتزل وتشمبرلين التي بدأت سنة ١٨٩٨ حول اسكان اليهود في شبه جزيرة سيناء في دولة ذات استقلال ذاتي تحت حماية بريطانية، لم تكن فلسطين هدف أولى وربما طرحت سيناء لقربها من فلسطين وربما لاعتراض (تشمبرلين) في ذلك الوقت على فلسطين. وقد ذكر هرتزل في يومياته اعتراض (تشمبرلين) على استيطان اليهود لفلسطين وطرح أوغندا كبديل.

(١٥١) قال السلطان عبد الحميد لهرتزل بأنه لا يملك الأرض التي يريد أن يريدها الأخير بل أنها ملك لشعبه. انظر نص رسالة السلطان والضغوط التي مارسها عليه الاتحاديون فيما بعد لمصادقته على إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، محمد الفراهيدي، سنوات بلا قرار مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٨ ص ٣٤-٣٥. أنظر أيضاً ما سجله هرتزل في يومياته عن السلطان عبد الحميد ورفضه المطلق لمطالب هرتزل في: عادل غنيم، مقدمة كتاب الدولة اليهودية، سابق، ص ١٤ وأنظر أيضاً: وثيقة رقم ٣٩ ورقم ٣٠ برفض السلطان وقوله «بأنه لن يبيع قديماً واحداً وليحتفظ اليهود بملايينهم». في ملف وثائق فلسطين وزارة الإرشاد الجزء الأول، سابق، ص ٨٥-٨٧.

● الفصل الثاني ●

وبرغم اقتراح (هرتزل) اماكن أخرى غير فلسطين لتكون دولة لليهود فيها مثل الأرجنتين وأوغندا، إلا أن فلسطين بقيت كمطلب أول للصهيونية منذ أن تجذرت كحركة سياسية استعمارية^(١٥٢).

في الواقع كان عقد أول مؤتمر صهيوني عام ١٨٩٧ علامة فارقة في تحول الفكر اليهودي إلى صهيوني استعماري^(١٥٣) وقد أكد هرتزل في خطابه «اليهود كشعب مستعمر» عام ١٨٩٩ «أن اليهود كانوا دائماً شعباً كولونياً» لأنهم أسهموا بقسط نشيط في استعمار مناطق خارج أوروبا، ووصف هرتزل في دعايته لاستعمار فلسطين «العثمانية» ميزاتها بالنسبة لأصحاب الصناعة والأموال اليهود قائلاً «سيجدون هناك مكاناً يصنعون فيه لأوروبا، المواد الخام الآتية من مستودع آسيا الكبير».

طرح هرتزل مشروعه في المؤتمر الصهيوني، وقد نص التعريف الذي استقر عليه رأى الجمعية العمومية للمؤتمر، على أن الهدف الأساسى للصهيونية «هو توفير وطن للشعب اليهودي في فلسطين يضمنه القانون العام. وأوصى المؤتمر باتخاذ أربع إجراءات هامة وصولاً لتحقيق هذا الهدف»:

أولاً- تشجيع الاستعمار في فلسطين بطريقه منظمة عن طريق توطين المزارعين والحرفيين والعمال اليهود.

(١٥٢) وثيقة رقم ٣ ووثيقة رقم ٤ ووثيقة رقم ٥، حسن صبرى الخولى، السابق، ص ١٠٦-١٠٨.

(١٥٣) ارتبط هذا المؤتمر ببروتوكولات حكماء صهيون حيث عرضها هرتزل في هذا المؤتمر، وقد بلورت بروتوكولات حكماء صهيون البرنامج السياسى والاقتصادى والمالى لبسط السيادة اليهودية على العالم وهذه البروتوكولات تم الكشف عنها عام ١٩٠٢ من قبل العالم الروسى سرجى نيلوس. وهناك قولان في شأنها أحدهما يعزى إلى أن هرتزل هو مؤلفها وهى مجموعة محاضرات القاها بشكل سرى بين اليهود والثانى يرى أنها وضعت من قبل زعماء اليهود عبر العصور. وقد عرض هرتزل هذه البروتوكولات في المؤتمر الصهيونى الأول عام ١٨٩٧، وقد كان نشر هذه البروتوكولات أحد أسباب المذابح التى انتشرت في روسيا على نطاق واسع ضد اليهود في تلك الفترة لخطورة هذه البروتوكولات التى تقوم على تقويض الممالك والحكومات والادبان ونشر الفساد ليصبح العالم كله مملكة يهودية أنظر: وثيقة رقم ٣ و٤ و٥ في حسن صبرى الخولى، ج١، ص ٧٠-٧٢، ١٠٦.

- ١٠٨.

ثانياً- تنظيم وتجميع العالم اليهودي كله (الهجرة) عن طريق الشركات المحلية والاتحادات العمالية في الحدود التي تسمح بها القوانين المعمول بها في البلاد التي تنشأ فيها.

ثالثاً- تقوية الشعور اليهودي والضمير القومي لدى الشعب اليهودي.

رابعاً- القيام بمساع تمهيدية للحصول على اعتراف دولي بشرعية التوطن في فلسطين^(١٥٤).

إن التركيز على الهدف الاستعماري في الفكر الصهيوني لفلسطين يوضحه وصف (مناحم اوسيشكين) (Ussishkin Menachem Mendel) (١٨٦٣ . ١٩٤١) ^(١٥٥) في مؤلفه «برنامجنا» المنشور عام ١٩٠٤ والذي كتبه بعد زيارتين لفلسطين قام بهما في عامي ١٨٩١ و١٩٠٣. يحدد المؤلف هدف العمل الصهيوني «بتأسيس دولة يهودية في أراضي اسرائيل» رأى طريقه تنفيذها «بضرورة احتلال أرض فلسطين أو معظمها على الأقل لتكون لشعب اسرائيل، فبدون حق ملكية الأرض لن تكون هناك أرض اسرائيل يهودية أبداً، «لكن بما أننا أضعف من أن نحصل على الأرض بالاحتلال العسكري» يقترح اوسيشكين شراء الأرض من الملاكين والفلاحين العرب. ولعرفة اوسيشكين بواقع الحياة في فلسطين فقد نادى بضرورة سلب تدريجي للأرض ورأى أنها الأسلوب الأمثل لاقتلاع عرب فلسطين منها^(١٥٦).

ورأى اوسيشكين ضرورة إقامة «مركز سياسي واقتصادي كبير في فلسطين يكون في وسعه استيعاب قسم كبير من شعب اسرائيل». ونوه بأهمية وجود

(١٥٤) تيودور هرتزل، الدولة اليهودية، السابق.

(١٥٥) هو أحد أقطاب الصهبريين، روسي المولد والنشأة، أقام بعض الوقت في مدينة أودسا، وكانت مقراً لنشاط صهبرني ملحوظ.

(١٥٦) تمارغوجانسكي، السابق، ص ٥٢.

المواد الخام فيها، ورخص قوة العمل اللازمة لتطوير الصناعة.

وطالب بمبادرة الحركة الصهيونية لإقامة مؤسسات تمويل تجتذب رساميل اليهود إلى فلسطين لتطوير الصناعة والتجارة كما أكد على أهمية الحصول على امتيازات لإقامة مصانع لتصنيع ثروات البحر الميت وإقامة موانئ، ومشاريع ري، وشق طرق^(١٥٧). ومن الواضح أن الأفكار الصهيونية والامبريالية الغربية، قد التقتا معا وبخاصة بريطانيا التي كانت أنظارها متجهة نحو فلسطين منذ بداية القرن التاسع عشر اثر احتلال فرنسا لمصر، فشكلت جمعية فلسطين في لندن عام ١٨٠٤ وتم تأسيس صندوق اكتشاف فلسطين عام ١٨٣٨. وفي بداية عام ١٨٣٩ تم إنشاء قنصلية بريطانية في القدس. كان ضمن تخصصاتها حماية اليهود في فلسطين. ومارست بريطانيا على الدولة العثمانية ضغوطا لتعيين حدود ولاية محمد على عام ١٨٤٠ بهدف ملء الفراغ الناجم عن هزيمة محمد على واندحاره من بلاد الشام، حيث تم عام ١٨٦٨ تأسيس صندوق لمسح سيناء والقيام بالأعمال الطبوغرافية الأخرى^(١٥٨).

وبعد احتلال مصر عام ١٨٨٢، قامت السلطات البريطانية بين عام ١٨٨٣ - ١٨٨٤ بمسح وادى عريه، كما حرصت على ترسيم الحدود بين مصر والدولة العثمانية في جنوب فلسطين عام ١٩٠٦^(١٥٩)، وكانت فكرة استخدام اليهود في استعمار فلسطين أخذه في الازدياد بين الساسة البريطانيين. والمنظرين اليهود. وخاصة بعد ازدياد حدة الصراع والتنافس بين بريطانيا وفرنسا حين انطلقت بريطانيا في تنفيذ

(١٥٧) ذاته.

(١٥٨) أسعد رزوق، الصهيونية وحقوق الإنسان العربى، الجزء الأول ص ١٤٧، ١٨١-١٩٠، عن كمال الخالدي، الأرض في الفكر الاجتماعى الصهيونى ١٩٤٨-١٩٧٣، الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، ١٩٨٤، ص ١٢.

(١٥٩) ذاته والصفحات.

● الفصل الثامن ●

مشروعها الاستعماري الكبير الذي وضعه (سيسيل رودس) وعرف باسم مشروع سكة حديد القاهرة - الكاب لتسيطر على قارة افريقيا من الشمال إلى الجنوب. في حين كانت فرنسا تسعى إلى تنفيذ مشروع آخر يصل مستعمراتها في غرب افريقيا بشرقها لتقطع الطريق على بريطانيا. إلا أن بروز قوة استعمارية قوية متمثلة بألمانيا واعتبارات أخرى عملت علي تهدئة الصراع بين فرنسا وبريطانيا، بلورها الاتفاق الودي عام ١٩٠٤.

وسعى كل طرف من القوتين المتصارعتين للبحث عن وسائل مختلفة لتأمين وحماية مصالحهما خاصة مع اصرار السلطان عبد الحميد الثاني على تنفيذ المشروع الألماني في مد سكة حديد تصل شرق البحر المتوسط مع الخليج العربي ويتم سكة حديد الحجاز الأمر الذي دفع بريطانيا إلى لجم هذه الخطط التي رأت فيها تهديداً لمصالحها.

ومع صعود حزب الاحرار وسقوط وزارة حزب المحافظين في بريطانيا عام ١٩٠٥ وتولى السير (هنري كامبل بانرمان) (Sir Henry Campbel Bannerman) رئاسة الوزارة جرت مفاوضات بينه وبين زعماء حزب المحافظين لترك لهم الشئون الخارجية مقابل اطلاق يده في الشئون الداخلية. ولذا فقد استمرت السياسة الخارجية على ما كانت عليه. وسعى هؤلاء لتشكيل جبهة استعمارية موحدة من الدول ذات المصالح المشتركة في العالم القديم (فرنسا وهولندا والبرتغال وإيطاليا واسبانيا) للجم الاستعمار الألماني والتنسيق للتوسع الاستعماري والمحافظة على بقائه. وانتهت هذه المساعي بتشكيل لجنة من كبار المتخصصين والعلماء في كافة التخصصات عقدت اجتماعا في لندن عام ١٩٠٧ وتحددت مهمتها فيما يلي^(١٦٠):

(١٦٠) أنظر مخطط بانرمان الاستعماري في:

- حسن صبرى الخولى، الجزء الأول، سابق، ص ١١٢-١١٦

وانظر أيضا حول هذا المؤتمر:

- وثيقة رقم ٥٧، ملف وثائق فلسطين، وزارة الارشاد، سابق، ص ١٥٣.

١- اقتراح الوسائل التي تمنع سقوط الامبراطوريات الاستعمارية الأوروبية القائمة وقتذاك.

٢- العمل على إعاقة تقدم العالم غير الأوربي وتطوره؛ بحرمانه من التعليم والتنظيم والرفاهية، حتى يطمئن الاستعمار إلى وجوده فيه أطول مدة ممكنه.

وبعد الدراسة والبحث خلص المؤتمر إلى خطة عمل وضعت في تقرير رُفع إلى وزارة الخارجية التي أحالته بعد دراسته لوزارة المستعمرات. وكان تقريراً ختامياً يشرح كافة المعوقات والأخطار المحدقة وركز التقرير على خطورة منطقة البحر المتوسط باعتبارها همزة الوصل بين الشرق والغرب وخطورة وجود عالم عربى تربطه جميع المقومات الكافية لقيام كيان قوى تتوفر لديه الثروات الطبيعية والموارد البشرية. مما يشكل مصدر خطر حقيقى في حالة اتحاده وانتشار التعليم والتصنيع فيه؛ يؤدى إلى إنهاء الامبراطوريات الاستعمارية.

ورأى التقرير أن الحل بدعوة كافة الدول المعنية بوضع خطة عمل تفضى إلى محاربة اتحاد هذه الجماهير وارتباطها بكل الاشكال. والعمل على ابقائها مجزأة مفككة غارقة في الجهل والتناحر.

ورأى التقرير التوصيه «بالعمل على فصل الجزء الافريقى من هذه المنطقة عن جزئها الآسيوى» واقترح إقامة حاجز بشرى قوى وغريب على الجسر البرى الذى يربط اسيا بافريقيا، ويربطهما معاً بالبحر المتوسط بحيث يشكل في هذه المنطقة وعلى مقربة من قناة السويس قوة صديقة للاستعمار وعدوة لسكان المنطقة.

وهى إشارة واضحة لاسكان اليهود في فلسطين وتمزيق الوطن العربى . وحرى بالذكر أن هذه التوصيات بقيت كامنة منذ ١٩٠٧ وحتى عام ١٩١٤ لسبب أو لآخر.

في الواقع استغل الصهيونيون نشوب الحرب العالمية الأولى في عدة جبهات فحاولوا استمالة تركيا وعرضوا مساعدتها مالياً وسياسياً وعسكرياً. بإعتبارها صاحبة السيادة الشرعية على فلسطين وبالأمكان ظفرهم بفلسطين سواء انتصرت في الحرب أو خسرتها. في ذات الوقت كان (وايزمان) في بريطانيا يعمل على تقديم كافة أشكال الدعم الصهيوني لها لأنه كان يرى أن انتصار بريطانيا في الحرب يؤدي إلى ضم فلسطين مما يسهم في تحقيق المشروع الصهيوني. كما كان أحد غلاة الصهاينة في مصر ويدعى (جابتونسكي) يحاول استمالة بريطانيا بعرضه لتكوين فرقة عسكرية يهودية تساعد الحلفاء في المجهود الحربي^(١٦١).

جدير بالذكر قيام لجنة (غالباً معظمها يهود) عام ١٩٠٣ من مصر تحت مظلة الحكم البريطاني تدرس احتمالات نجاح توطين اليهود في شبه جزيرة سيناء وإنشاء إدارة يهودية بالعريش بقيت هناك لمدة ثلاثة أشهر، وانتهت إلى أن الاقليم صالح للاستعمار على أن تكون العريش بداية المشروع مع اشتراط تمكين اليهود بجلب الماء العذب من نهر النيل، إلا أن اللورد (كرومر) Lord Cromer المعتمد البريطاني في مصر رفض فكرة ايصال الماء العذب إلى سيناء فأهمل المشروع.

كما طرح المسئول اليهودي البريطاني (هربرت صموئيل) عام ١٩١٥ فكرة «إعادة» دولة اسرائيل من خلال مذكرة بعث بها إلى الوزارة البريطانية^(١٦٢)، إلا أن الوزارة أرجأت الموضوع في تلك الفترة المبكرة، ولم تحظ الصهيونية بأي حصة من مناطق

(١٦١) الخولي، ج١، سابق، ص ١١٩.

(١٦٢) وثيقة رقم ٥٩، ملف وثائق فلسطين، وزارة الارشاد القومي، سابق، ص ١٥٩.

النقود التي قسمت عام ١٩١٦ طبقاً لاتفاقية (سايكس-بيكو-سازونوف) بين كل من فرنسا وانجلترا وروسيا إلى أن اكتشف اللورد (لويد جورج) فوائد فكرة (هربرت صموئيل)، فحظيت بتأييده في ذات الوقت الذي كان فيه جناح المنظمة الصهيونية العالمية، البريطاني الأمريكي والألماني العثماني، يعملان كلاً على حدة نحو هدف واحد، هو الحصول على وعد يعطى فلسطين لليهود.

وفي حين لم تجد محاولة الحاح هيئة الاسكان الألمانية على الدولة العثمانية عام ١٩١٦، فقد ظفر الضغط الصهيوني على بريطانيا والمدمع بتأييد (لويد جورج)، في حصول اليهود على وعد بشكل تصريح مقدم من وزير خارجية بريطانيا اللورد (آرثر جيمس بالفور) حاملاً أسمه في ٢ نوفمبر ١٩١٧، أي بعد عام ونصف العام من اقتراح هربرت صموئيل تقريباً. وهذا بالفور كان بإمكانه أن يمنح اليهود أرضاً في بريطانيا وليس من حقه أن يمنح ما لا يملك كما أن اشارته «لشعب يهودي» في هذا التصريح وهو أمر لم يكن له وجود قانوني أو حقيقي، ذلك أن اليهود كانوا جزء من مجتمعاتهم في بلدان العالم ولم يكن لهم أبداً هذا الكيان طبقاً لما ورد في التصريح بل هو باعتبار ما سيكون.

منحت بريطانيا لليهود من خلال هذا الوعد، حق إقامة «وطن قومي لليهود» في فلسطين، مناقضة بذلك نصوص اتفاقية «الحسين مكماهون» لعام ١٩١٥ القاضية باستقلال الولايات العربية واتحادها في مملكة واحدة، تتحالف مع بريطانيا تحت حكم شريف مكة مقابل تقديم العون والمشاركة في الحرب، ضد الدولة العثمانية. (انظر الخارطة رقم ٢ في الملاحق)

كما يتناقض وعد بالفور مع اتفاقية (سايكس-بيكو)، التي كانت تنص على تقسيم فلسطين إلى جزئين الأول وتديره حكومة دولية والثاني تديره بريطانيا. (انظر الخارطة رقم ٣)

● الفصل الثامن ●

وهكذا فقد كانت وعود الحرب العالمية الأولى لعبة دولية، استخدمتها الدول الاستعمارية لتخفى وراءها مخططاتها لتقسيم واستعمار تركة «الرجل المريض» تركيا. ولتحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية عبر عنها ونستون تشرشل^(١٦٣) في نفس الجلسة التي وافق فيها مجلس الوزراء البريطاني على وعد بالفور عام ١٩١٧، إذ قال «إن قيام الوطن القومي لليهود في فلسطين يخدم أهداف بريطانيا من حيث أنه يساعدها على مواجهة تناقض المصالح الحاد بينها وبين الغرب. وسوف يكون عازلاً يفصل بين العرب شرق سيناء والعرب غرب سيناء» (في إشارة لتفريق العرب عن بعضهم) «ثم إن هذا الوطن القومي لليهود، الذي سيكون بحاجة إلى الدفاع عن نفسه ضد الامتداد العربى الواسع، سوف يبقى دائماً في احضان الغرب الذى يستطيع في أى وقت أن يستعمله كقاعدة للعمل ضد أى تهديد لمصالح الامبراطورية البريطانية في مصر من ناحية، والعراق من ناحية أخرى. لذلك فإن هذا الوطن «القومى اليهودى» سوف يشغل ويمتص طاقاتهم أولاً بأول».

وهذه الافكار التى طرحها تشرشل ليست جديدة فقد طرحها (هرتزل) كما أسلفنا وأيضاً صديق وسكرتير (هرتزل) (ماكس نورداو) في المؤتمر الصهيونى السابع عام ١٩٠٥ حين قال صراحة «أن بوسع الصهيونيين أن يأخذوا على عاتقهم مهمة النضال ضد حركة العرب التحررية الوطنية».

وتؤكد مذكرة الأركان العامة البريطانية المؤرخة في ٩ ديسمبر ١٩١٨ أفكار تشرشل سابقة الذكر إذ تشير المذكرة إلى «أن إنشاء دولة يهودية، حاضرة في

(١٦٣) كان تشرشل يشغل خلالها منصب وزير العتاد والتسليح منذ يولييه ١٩١٧. وفي ١٩١٨ أصبح يشغل وزارة الحرب ثم شغل مناصب وزارية مختلفة إلى أن شغل رئاسة الوزارة عام ١٩٤٠. (انظر الحارطين أرقام ٤، ٥).

● الفصل الثامن ●

فلسطين، أمر مرغوب فيه بالنسبة لبريطانيا العظمى، من وجهة النظر الاستراتيجية^(١٦٤)». وهكذا وبعد أن القينا أضواء على جذور الفكر الصهيوني وعرضنا المشاريع المختلفة التي طرحت فكرة قيام دولة ولاحظنا أن (هرتزل) انفرد بينها باختيار الفكر العملي القابل للتطبيق. ومع أن هرتزل أكد في كتابه «دولة اليهود» على حيازة الأرض، إلا أن يومياته ترسي فكرة «احتلال الأرض» بالوسائل المختلفة. كما طرح فكرة الاستعمار. ولكن استعمار هرتزل فاق كل أنواع الاستعمار القديم وتجاوزه فهو استعمار دائم لا فكاك منه. يقوم على أساس الاحتلال والاستبدال. انتزاع الأرض واقتلاع الشعب وإقامة دولة يهودية فوق مساحة أراضى واسعة تمتد من النيل إلى الفرات وفق الخارطة التي تصورها لهذه الدولة والتي نشرت عام ١٩٠٤^(١٦٥) وقد رأى هرتزل أن أقدر من يقوم بأعباء هذه المهمة هي مجموعة مؤسسات. وضع في كتابه تصوراً بالغ الدقة؛ لها كما تعرض لأدق التفاصيل لعملية بناء الدولة «الحلم» وما يمكن أن يقابلها من مشاكل ووضع تصوراً لحلولها، ليضع أمام الحركة الصهيونية طريقاً عملياً يمكنها من تنفيذ مخططاتها.

المؤسسات الصهيونية ودورها في إرساء دعائم «الوطن القومي لليهود»

انبثق عن المؤتمر الصهيوني لعام ١٨٧٩ مجموعة مؤسسات متكاملة، ومتعاونة لتحقيق هدف معين. وهو استيطان فلسطين. من هذه المؤسسات (صندوق الائتمان اليهودي للمستعمرات) عام ١٨٩٨ (The Jewish Colonial Trust) (ولجنة الاستعمار) (The Colonization Commison) عام ١٨٩٨، و (الجمعية الزراعية

(١٦٤) انظر: داديانى، الصهيونية على حقيقتها، سابق، ص ٥ نقلا عن:

The Strategic Importance of Syria to the British Emire General staff, war oflice, December, 9, 1918, FO. 371/4178, P.R.O.

(١٦٥) انظر الخارطة (رقم ٨) في ملاحق الدراسة.

● الفصل الثامن ●

اليهودية)، في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٠٠ و (صندوق رأس المال القومي اليهودي) عام ١٩٠١ (The Jewish National Fund) الذي ساهم في إقامة مدينة تل أبيب عام ١٩٠٩. (والبنك الانجليزي) عام ١٩٠٢ ومؤسسات أخرى انشئت في عامي ١٩٠٧ - ١٩٠٨ مثل (صندوق التعمير) و(شركة انماء الأراضي) Palestine Land Development التي كانت تبتاع الأراضي (لصندوق رأس المال القومي اليهودي) كما كان المكتب الفلسطيني في (ثغر يافا)، يعمل على توسيع الرقعة الزراعية، لإنشاء المستوطنات التعاونية في أخصب وأغنى مناطق فلسطين^(١٦٦).

ولعبت هذه المؤسسات دوراً بالغ الأهمية في ترسيخ الاستيطان الزراعي في فلسطين في حركة التفاف واضح حول الحدود المرحلية «المؤقتة» «لدولة اسرائيل» من «دان» تل القاضى شمالاً وحتى خليج العقبة جنوباً.

الهجرة اليهودية

لقد كان هرتزل متردداً في المكان الذي سيهاجر إليه اليهود، وكان ينتظر أن يقوم العلماء الجغرافيون اليهود بتحديد المكان الأكثر ملائمة لذلك. ولم تطرح فكرة الاستيطان الصهيوني في فلسطين إلا في المؤتمر الرابع لجمعية «أحباء صهيون» المنعقد في أوروبا عام

(١٦٦) وليم فهمي، الهجرة اليهودية إلى فلسطين، القاهرة ١٩٧٤، ص ١٧-٢٠.

- عبد الوهاب الكيالي، الكمبيوتر، سلسلة دراسات فلسطينية (٤) منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث ١٩٦٩.

- النعماني أحمد السيد، التركيب الاجتماعي للمجتمع الاسرائيلي واثره على النسق السياسي ١٩٤٨-١٩٧٥، جامعة القاهرة ١٩٧٥ ص ٢٣.

- عبد المالك خلف التميمي، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، عالم المعرفة - ٧١، الكويت، نوفمبر ١٩٨٣، ص ١٤٨.

- وثيقة صهيونية، الراية القطرية، سابق ص ٦.

- خليل أبو رجبل، الزراعة اليهودية في فلسطين المحتلة، مركز الأبحاث، بيروت ١٩٧٢.

- صابر مرسى، نظام ملكية الأراضي في فلسطين ١٩١٧ - ١٩٣٧، مجلة شئون فلسطينية العدد ١٠١، أبريل ١٩٨٠، بيروت، ص ٤٥.

١٨٩٠، حيث قام أثرياء اليهود بتمويل أعضاء الجمعية لشراء الأراضى في فلسطين. ولم تحظ هذه الجمعية وفكرتها للاستيطان في فلسطين بتأييد كل يهود روسيا ولكن فقط الرأسمالية والبرجوازية اليهودية الباحثة عن مصالحها وعن استثمار أموالها من ناحية وفي إضعاف الحركة العمالية الناشئة في تلك الفترة والمناوئة لها من ناحية أخرى.

إلا أن الهجرة إلى فلسطين سبقت هذين التاريخين، وإن لم تتخذ، أى طابع رسمى، بل كانت هجرات فردية إما لأسباب دينية أو اقتصادية؛ أو هرباً من الاضطهاد في روسيا ورومانيا منذ أربعينيات القرن التاسع عشر أو غير ذلك.

وأصدرت الدولة العثمانية عام ١٨٨٢، قانوناً يعتبر دخول اليهود إلى فلسطين أمراً غير مشروع. وفي عام ١٨٨٨ أصدرت قانوناً آخر، يمنع هجرة اليهود على نطاق واسع للدولة العثمانية، واكتفت بالسماح لفترة ثلاثة أشهر للحج^(١٦٧).

غير أنه بسبب فساد وتفسخ الجهاز الإدارى والوظيفى للدولة العثمانية لم تطبق القوانين، ولم يعدم اليهود وسيلة لتحقيق أغراضهم وخاصة من خلال الدعم البريطانى سواء بمنح جوازات بريطانية لليهود أو عن طريق رشاوى أو غير ذلك.

وقد نجم عن ذلك دخول أعداد كبيرة من اليهود إلى فلسطين خاصة من الفترة الممتدة ما بين ١٨٨٢ وحتى ١٩٠٣، والتي شكلت موجة الهجرة الأولى، التمر تراوح عدد أفرادها بين عشرين إلى ثلاثين ألف مهاجر، والتي أعقبت موجة الاضطهاد في عام ١٨٨١ في كل من روسيا ورومانيا وبولندا^(١٦٨)

(١٦٧) المراجع السابقة ذاتها.

(١٦٨) ذاتها.

● الفصل الثامن ●

وتشكلت معظم هذه الموجة من المهاجرين من الطبقة الوسطى. وبرز ارتفاع أعداد كبار السن في هذه الموجة إلا أن شبابها كان متحمساً لتأثره بالأفكار والآمال القومية التي كان زخمها قوياً في تلك الفترة.

وقام هؤلاء الشباب بالاعتماد على أنفسهم، تحذوهم الآمال الكبار في بناء «وطن قومي لجميع يهود العالم».

وشهد عام ١٩٠٤، بداية الموجة الثانية والتي استمرت حتى عام ١٩١٤، وبلغ عدد أفرادها بين ٣٥ - ٤٠ ألف مهاجر؛ انتمى معظمهم للفئات العمالية ليهود روسيا من بين الذين تأثروا بالأفكار الاشتراكية، وكانوا متحمسين لبناء مجتمع اشتراكي رافعين شعار «العمل الجسدي» و «دين العمل».

وقد استحدثت هذه الموجة نوعين جديدين للاستيطان الزراعي القائم على «المرزعة الاشتراكية» التي يسود فيها العمل الجماعي، مثل الكيبوتز، والموشاف ذي النمط التعاوني.

وتميزت هذه الموجة أيضاً بالتعصب العرقي وسعت للتخلص من العمالة العربية في المستوطنات اليهودية، وإن استخدمت العمالة اليهودية اليمينية في تعصب شوفيني أيضاً حتى بين اليهود أنفسهم حيث تم عزل هؤلاء في أحياء خاصة بهم قرب المستوطنات^(١٦٩).

وقامت هذه الموجة بالإعلان السافر عن عدائها للعرب وقامت بمحاولة مقاطعتهم اقتصادياً، وإن كان تطبيق هذا الأمر مستحيلاً في تلك الفترة.

(١٦٩) المراجع السابقة وأيضاً:

- إلياس سعد، الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة، دراسات فلسطينية ٦٦، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت ١٩٦٩ ص ١٦-١٧.

A survey of Palestine, Vol. I, Ibid P. 144.

● الفصل الثامن ●

وقد لعب متصرف القدس العثماني (أحمد رشيد بك) دوراً في السماح للكثير من اليهود في تلك الفترة وخاصة بين ١٩٠٤ - ١٩٠٦ في دخول فلسطين إذ أنه كان يؤيد الهجرة علانية برغم قرارات الحظر. ثم استُبدل أحمد رشيد بآخر، كان أكثر التزاماً في تطبيق القوانين العثمانية.

إلا أن قيام الانقلاب العثماني عام ١٩٠٨ - بمساعدة اليهود الذي كان معظمهم أعضاء في حزب تركيا الفتاة الذي اعتلى السلطة فيما بعد - أفسح المجال واسعاً لإبخال أعداد غفيرة من مهاجري اليهود إلى فلسطين، فارتفع عددهم الإجمالي من ٢٤ ألفاً عام ١٨٨٢ إلى ٨٥ ألف عام ١٩١٤. غير أن قيام الحرب العالمية الأولى أدى إلى هجرة عكسية من فلسطين، انخفض معه العدد الإجمالي لليهود ما بين عامي ١٩١٦ وحتى ١٩١٨ إلى ٥٦ ألفاً فقط.

وبدأت تباشير الهجرة الثالثة مع بداية إحتلال بريطانيا لفلسطين وقد بلغ عدد أفراد هذه الموجة ٣٥ ألف مهاجر فيما بين ١٩١٩ - ١٩٢٣، حيث بلغت نسبة الزيادة في متوسط قدوم المهاجرين السنوي، وفي أربع سنوات فقط ما يقرب من تسعة أضعاف الزيادة السنوية، عما كان عليه الحال في الهجرة الثانية، وهو ما يؤكد مدى اسهام الحكومة البريطانية في دعم الاستيطان اليهودي في فلسطين.

وقبل أن نتبع بالدراسة خطر الهجرة اليهودية في العهد البريطاني إلى فلسطين نرى أن نتوقف لنرى انعكاسات الهجرة اليهودية على فلسطين في العهد العثماني (١٧٠).

(١٧٠) فهمي، الهجرة اليهودية، سابق، ص ص ٥٠-٥٣

- المذكرة التي قدمتها الحكومة البريطانية عام ١٩٤٧ إلى لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين، سابق، ص ص ٦-٩

- المقطم في ٣/٢٥ و ٥/١٠ و ٧/٣ و ٧/١٣ و ٧/١٤ و ٨/١٩ و ١٩٢٧.

في الواقع كان يتبع الهجرة اليهودية إلى فلسطين عمليات انتزاع أراضي أصحابها وطردهم منها، مما كان يؤدي إلى موجات الاحتجاج والهبات الفلاحية وردود الأفعال العاتية بين كل فئات المجتمع. وقد قادت الصحف العربية حملات واسعة ضد الصهيونية وكبار الملاك اللبنانيين الذين باعوا أراضيهم مثل آل سرسق وغيرهم، خاصة بعد أن اشترت الجمعيات اليهودية مساحات يعتقد بها من عائلة سرسق قرب طبريا. (سبق أن نوهنا في الفصل الأول عن الكيفية التي حصل بها سرسق على أراضي عرب فلسطين عن طريق الرشوة دونما وجه حق).

ومع اشتداد موجات الهجومات من المواطنين أذعنت الحكومة العثمانية لمطالب الجماهير وألغت الصفقات التي كانت قد عقدتها مع الصهيونيين حيث كانت تنوى بيع ٨٠٠ ألف دونم من منطقة بيسان لشركة الأصفر اليهودية. وهذه الأراضي تخص الفلاحين الفلسطينيين^(١٧١) وكان السلطان عبد الحميد قد أغتصب حقوقهم فيها. وسجلها باسمه على نحو ما أوردنا في الفصل الأول من هذه الدراسة.

ذكرنا منذ قليل كيف أن الهجرة اليهودية إلى فلسطين قد أخذت منحى جديداً مع احتلال بريطانيا لفلسطين وتبنيها سياسة دعم الاستيطان منذ عام ١٩٢٠، حتى وقبل اكتساب الحكم البريطاني أى شرعية دولية في فلسطين، سن قانون الهجرة، لفتح أبواب فلسطين لليهود، وقد عدل هذا القانون مرتان الأولى عام ١٩٢١، والثانية عام ١٩٢٥، ليعطى

(١٧١) أوضحت هذه الحقيقة أيضاً برقيات الاحتجاج المتهورة بعشرات التوقيعات من الفلاحين الذين انتزع السلطان حقوقهم ونشرتها جريدة الكرمل عام ١٩١٢.

- المراجع السابقة وأنظر:

وليم فهمي، موجات الهجرة إلى فلسطين، الاستعمار الاستيطاني، يسين وهلال، معهد البحوث والدراسات العربية، الجزء الأول، القاهرة ١٩٧٥، ص ١٦٠-١٦٨.

- وثيقة رقم ٢٦٥، ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية الجزء الثالث موسوعة القضية الفلسطينية، مكتبة فلسطين، الهيئة العامة للاستعلامات، ص ٢٨٣.

- مذكرة الحكومة البريطانية عام ١٩٤٧ إلى لجنة الأمم سابق، ص ٢٧-٤١.

المزيد من حرية دخول اليهود، ويحدد فئات المهاجرين المرغوب باستقدامها، كما أعطى القانون للوكالة اليهودية حق استقدام العمال اليهود على كفالتها، أى أنه أطلق يدها. وفتح أبواب فلسطين على مصراعيها. حيث ترك الهجرة دون قيد أو شرط الأمر الذى سمح بدخول ٨٢ ألف مهاجر يهودى معظمهم من أوروبا الشرقية ومن بولندا، أو الاتحاد السوفيتى، وشكل هؤلاء المهاجرون، الموجة الرابعة للهجرة، وبلغت نسبة الزيادة لمتوسط المهاجرين السنوى ١٣٣٪ عن متوسط المهاجرين للموجة الثالثة.

ولطالما خالفت حكومة فلسطين البريطانية، المتسربة دائماً بالقوانين، نصوص صك الانتداب، وفقاً للمادة السادسة منه التى تلزم حكومة الانتداب بتسهيل الهجرة اليهودية المشروطة بقدرة استيعاب البلاد لهذه الهجرة. وعدم إلحاق الضرر بالسكان العرب أو وفق التعبير الذى صاغه صك الانتداب «غير اليهود» لكن في الواقع اضررت هذه الهجرات ضرراً بالغاً سواء بمواطنى فلسطين أو المستوطنين اليهود كما كانت فوق قدرات فلسطين الاستيعابية وكانت اللجان المتعاقبة التى زارت فلسطين لدرس أحوالها تطالب باستمرار بالحد من الهجرة بدءاً بلجنة (كنج كرين) الأمريكية عام ١٩١٩ وانتهاءً (باللجنة الملكية) لعام ١٩٣٧.

وقد شهد عام ١٩٢٥ أعلى معدل هجرة يهودية مما فجر أزمة عام ١٩٢٦، حيث عمت مظاهرات العمال اليهود العاطلين عن العمل، شوارع البلاد، واحتلوا مباني المؤسسات الصهيونية ذاتها يطالبون بالخبز والعمل، وبرغم الشكوك التى حامت حول تدبير الدوائر الصهيونية ذاتها لهذه الأزمة، لاستغلالها كوسيلة ضغط على الحكومة البريطانية للحصول منها على مزيد من الأراضى الزراعية. إلا أن الهجرة اليهودية واجهت في الواقع صعوبات جدية، أدت إلى ارتفاع معدل الهجرة المضادة حتى عام ١٩٢٥ أولاً بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة، وثانياً بسبب الهبات الفلسطينية في أعوام ١٩٢٠، ١٩٢١، ١٩٢٤ بالإضافة لأعمال العنف

والاحتجاجات الفلسطينية المستمرة.

من ناحية أخرى أكدت أزمة ١٩٢٦ الخطر المحدق بالمستوطنات الزراعية، بسبب تفضيل معظم المستوطنين لحياة المدن حيث بلغت نسبة اليهود من سكان المدن ٨٣٪ وبلغ عددهم ١٣٣ ألفاً مقابل ٢٧ ألفاً للريفيين أو ما تشكل نسبته ١٧٪ فقط من عدد اليهود الإجمالي (١٧٢).

وهو الأمر الذى أثار قلقاً صهيونياً شديداً ذلك أن عملية ربط المستوطن بالأرض الزراعية كانت هدفاً استراتيجياً وسياسياً، بالغ الأهمية. صرفت معه المؤسسات معظم ميزانياتها لتحقيقه خاصة فى تأسيس البنية التحتية، لجذب المهاجرين للقطاع الزراعى بهدف تجذيرهم فى أرض فلسطين.

وقد تم التنسيق بين الدوائر الصهيونية وحكومة الانتداب البريطانية لفتح أبواب الهجرة مرة أخرى وتشجيعها لذا فقد سنت الحكومة قانون الهجرة لعام ١٩٣٩ ليفتح المزيد من الأبواب لتستوعب كافة أنواع المهاجرين، حتى المعاقين منهم ليشكلوا مجموعات ضغط قوية على شعب فلسطين العربى ويدفعوه بعيداً عن أرضه. كما أعطى القانون مزيداً من السلطات للوكالة اليهودية، وقد حدث ذلك متزامناً مع تصاعد الأزمة الاقتصادية فى أوروبا، وصعود النازيين للحكم، واضطهاد اليهود، الذى اثبتت الوثائق أنه تم بالتعاون معهم، بهدف دفع موجات أكبر من المهاجرين اليهود الألمان خاصة وأنهم لم يشكلوا أى نسبة تذكر فى موجات الهجرة السابقة إلى فلسطين قبل الاضطهاد النازى. كما أنه ليس صدفة أن تزامن هذا مع فرض قيود مشددة اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية على دخول اليهود

(١٧٢) المراجع السابقة وايضا:

- وثيقة صهيونية، الراية القطرية، ص٦.

- سمبسون، سابق ص١٦٩.

إليها تضامناً مع الصهيونية لتنفيذ مخططهم، و[قد كانت أكبر أعداد من المهاجرين اليهود تتجه إليها طيلة الفترات السابقة]. هذا من ناحية، ويدعوى الأزمة الاقتصادية من ناحية أخرى.

ولهذه الأسباب مجتمعة ارتفعت أعداد مهاجري الموجة الخامسة فيما بين ١٩٣٢ - ١٩٣٨ إلى ٢١٧ ألف مهاجر، وهي أكبر موجة هجرة يهودية إلى فلسطين.

ونجم عن هذه الهجرة ضغوطاً هائلة، على كافة مرافق الحياة في فلسطين، ديموغرافياً واقتصادياً واجتماعياً، وسياسياً تضافرت فيها كل هذه العوامل لتفجر ثورة عام ١٩٣٦ التي تأجبت في أربعة أركان فلسطين.

وجرياً على العادة البريطانية المتبعة بعد كل هبة أو ثورة في فلسطين، استقدمت (اللجنة الملكية) لعام ١٩٣٧، لتدرس أوضاع البلاد، وتطرح الحلول المناسبة. والتي لخصتها اللجنة بضرورة تقسيم فلسطين، وإقامة دولة يهودية يكون لها حق الاشراف التام على الهجرة^(١٧٣).

ولما لم تحظى حلول اللجنة برضى العرب؛ فقد اندلعت الثورة مرة أخرى في انحاء فلسطين، مطالبة بوقف الهجرة وعدم انتقال الأراضى.

كان عدد المهاجرين الذين دخلوا فلسطين في الواقع أكبر بكثير من تلك الأرقام المعلنة والتي تدل على المهاجرين علناً. ذلك أن هناك أعداداً ضخمة من المهاجرين كانت تدخل

(١٧٣) المراجع السابقة ذاتها، وايضاً:

- خلة، فلسطين والانتداب، سابق ص ص ٥٠٩-٥١١

- تقرير اللجنة الملكية لعام ١٩٣٧ ص ٣٨٢

- المقطم في ١٣/١٠/١٩٢٠ و ١٦/٢/١٩٢٢ و ١١/٩/١٩٣٠ و ١٣/٥/١٩٣١ و ٢٧/٣/١٩٣٧

- فلسطين، العدد ٧٨٧ - ٣٠ في ٢٣/٦/١٩٢٥، ص ٥

سراً، عبر عدة أساليب كانت تساندهم فيها الوكالة اليهودية، ومؤسسة الهستدروت، وعصابات الهاجاناة، والكيبوتزات، في نفس الوقت الذي كانت حكومة الانتداب تغمض فيه عينيها عن هذه الهجرة غير الرسمية. برغم توصيات اللجان المتعاقبة بضرورة الحد من الهجرة^(١٧٤).

وقدر عدد المهاجرين سزراً ما بين ١٩٣٢ - ١٩٣٣ بـ ٢٢٤٠٠ مهاجر، دخل معظمهم تحت جناح الظلام وبحمائية قوات الشرطة البريطانية، التي كانت على تعاون تام مع قوات الهاجاناة^(١٧٥).

وهكذا تعتبر حكومة فلسطين ضالعة في تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، سواء من خلال القوانين التي استنتجتها لهذا الهدف منذ عام ١٩٢٠، أو في غض الطرف أو في المشاركة في حماية المتسولين اليهود إلى البلاد، لدرجة أثارت تعليقات الصحف البريطانية عن مدى إذعان السلطات التام في فلسطين لليهود. ومما يؤكد دورها الضالع في هذا الأمر، البيان الذي ألقاه وزير مستعمراتها في مجلس العموم عام ١٩٣٧ والذي يقول فيه «لست أعتقد أن في وسع أى منصف أن يدعى أن بريطانيا العظمى لم تقم خلال السنوات العشرين بما تقتضيه التزاماتها من تسهيل هجرة اليهود إلى فلسطين». وقد نسي هذا الوزير أن يذكر التزامات بريطانيا الأخرى تجاه العرب وفق نصوص صك الانتداب ذاته.

استمر سيل المهاجرين اليهود إلى فلسطين، بل أن الفترة اللاحقة، ومنذ ١٩٣٩، شهدت نشاطاً صهيونياً محمواً خاصة بعد صدور الكتاب الأبيض. إذ نشطت المنظمات الصهيونية المتخصصة بخدمة وتسهيل الهجرة، حتى بلغ مجموع المهاجرين

(١٧٤) المراجع السابقة ذاتها.

(١٧٥) ذات المراجع.

سراً ما بين ١٩٣٩ وحتى ١٥ مايو ١٩٤٨ نحو ٢٠٤٥٤ يهودي^(١٧٦). وأصبح مجموع عدد اليهود المتواجدين في فلسطين لنفس العام ٦٥٠ ألف يهودي. مقارنة بـ ٥٦ ألف يهودي لعام ١٩١٨ بمعنى تضاعف الرقم نحو أحد عشر مرة ونصف تقريباً أو نسبة زيادة سنوية ١١٦٪. ارتبط استيطان اليهود لفلسطين بثنائية العلاقة الجدلية؛ قطعة أرض لبعض المستوطنين ثم مزيد من القطع لمزيد من المهاجرين ومزيد من المهاجرين للاستيلاء على مزيد من الأرض وهكذا دواليك منذ بدأ الاستيطان أى منذ أكثر من قرن ونصف من الزمان وحتى يومنا الحاضر إنه نهم أبدي لا يتوقف.

ولن يكون واضحاً كيف تم للصهيونيين ما أرادوا دون أن نسلط أضواء كاشفة على المؤسسات ودورها الهام في تنفيذ المهام الصعبة والتي يعود لها الفضل الأكبر في إرساء دعائم الاستيطان الزراعي اليهودي على أرض فلسطين.

المؤسسات اليهودية والصهيونية التي لعبت دوراً هاماً في الاستيطان الزراعي في فلسطين

تعتبر (الجمعية اليهودية للاستعمار) المعروفة اختصاراً باسم (البيكا) (BICA)، واحدة من أقدم المؤسسات التي كان لها دور هام في إرساء جذور الاستيطان الزراعي الأولى. لقد أنشأ هذه الجمعية، رجل المال والاعمال اليهودي البريطاني، البارون ادموند دي روتشيلد عام ١٨٨٣، وكانت ترمي سياسة هذه الجمعية إلى خلق طبقة من «الفلاحين اليهود» قادرة على الارتباط بالأرض عن طريق تملكها الأراضي الزراعية بالمجان، أو بأسعار رمزية للغاية، لتكون بمثابة حافز فردي يبعث على البذل والعطاء، ويعطى مزيداً من الارتباط بالأرض. وقدم البارون منحاً سخية من الأموال لهذه الجمعية حتى بلغ

(١٧٦) المراجع السابقة ذاتها.

● الفصل الثامن ●

مجموع ما صرفته هذه المؤسسة منذ إنشائها وحتى عام ١٩٤٥ نحو ١٥ مليون جنية فلسطيني وهو رقم ضخم بتقديرات تلك الفترة (١٧٧).

وعملت هذه الجمعية على إنشاء شركات رهن عقارى، وجمعيات تسويق انتاج زراعى، بهدف تخفيف الأعباء عن المزارعين اليهود، وتحسين مستواهم، كما اضطلعت بالعديد من المشروعات الهامة المتعددة صناعياً وزراعياً، فقامت بتجفيف المستنقعات، وتحسين أساليب الزراعة وإقامة مشاريع الرى وغير ذلك.

وعملت هذه المؤسسة في فترة لاحقة لتأسيسها على الاحتفاظ بحقوق الملكية للأراضي التابعة لها، باعتبار أن الملكية العامة للأراضي هي حق «للأمة اليهودية» ولا يجوز انتقالها إلا لليهود.

وقد تمكنت البیکا من زيادة استحواذها على الأراضي، من ٢٥ ألف دونم عام ١٨٨٢ إلى نحو ٥٢٠ ألف دونم عام ١٩٣٠ أى نحو عشرين ضعفاً خلال ٥٢ سنة، وإن سعت المؤسسة فيما بعد إلى منح أراضيها إلى المستوطنات التعاونية، والأفراد اليهود مما خفض حجم حيازتها الشخصية إلى نحو ٢٦٩ ألف دونم عام ١٩٣٥.

(الصندوق القومى اليهودى) (الكيرن كايمت) (Jewish National Fund) تأسس هذا الصندوق عام ١٩٠١. وحددت مهمته آنذاك باستملاك الأرض في سوريا وفلسطين. إلا أنه وحتى عام ١٩٠٥ لم يتمكن من الحصول سوى على ١٨٤ دونم، مما أثار انتقادات حول جدوى إنشائه.

ولهذا فقد سعى الصندوق لزيادة رقعة حيازته بأى وسيلة فلجأ إلى (البنك البريطانى) ليقوم باستملاك (مصادرة) أراضي فلاحى عرب فلسطين التى عجزوا عن سداد ديونها

(١٧٧) حول البیکا انظر:

Granott, Ibid., P.P. 259-260, 274-275

A Survey of Palestine, 1946, Ibid, vol.I P. 375.

للبنك مما مكنه من حيازة نحو ٥١ ألف دونم خلال عام واحد هو عام ١٩٠٦ وتلا ذلك حيازات أخرى بنفس الأسلوب عن طريق هذا البنك. فحصل عام ١٩٠٨ على ٦٥٠٠ دونم قرب بحيرة طبريا. كما تمكن البنك ذاته من شراء مساحة قدرها ٩٥٠٠ دونم من أسرة سرسق اللبنانية، انتقل منها ٣٥ ألف دونم تقريباً في تلك الفترة أما الباقي فلم يتم انتقاله لليهود إلا زمن الانتداب البريطاني.

وبرغم كل هذا فلم يكن في حوزة الصندوق أكثر من ١٦٦٣٣ دونم حتى عام ١٩١٩. وما كان الصندوق ليحصل عليها لولا الدور المشبوه الذي لعبه السمسار اليهودي (يوشع خانكين) مع الفلاحين العرب. وكانت الحكومة العثمانية قد طردت هذا السمسار من فلسطين للدور المشبوه الذي كان يقوم به في انتهاك القوانين العثمانية القاضي بحظر امتلاك اليهود للأراضي في فلسطين. ولم يرجع هذا السمسار إلى فلسطين إلا بعد هزيمة العثمانيين، واحتلال بريطانيا لفلسطين.

وقد تمكن الصندوق من زيادة مساحة أراضي أيام الحكم البريطاني سواء بما استأجره من الحكومة البريطانية، أو شراء بعضها من (آل سرسق)، أو بالحصول على أراضي عرب فلسطين المرهونة من البنوك التي كانت تطرحها في المزاد لتسديد ديون الفلاحين، وبأساليب ملتوية ومشبوهة، كما تمكن الصندوق من وضع يده بالقوة ودون أي وجه حق، على العديد من أراضي عرب فلسطين يؤكد ذلك ارتفاع أعداد شكاوى المواطنين ضد تعدييات الصندوق على أراضيهم، كما تؤكد المصادر، أن الصندوق تمكن من إضافة (٢٧٥) ألف دونم بشكل غير قانوني من عام ١٩٤٠ وحتى ١٩٤٧، الأمر الذي جعل مساحة الأراضي التي بحوزته تصل إلى ٩٢٨٢٤١

دونم^(١٧٨). في حين تذكر بعض المصادر أن حيازات الصندوق بلغت حتى مايو عام ١٩٤٨ ما مقداره (٩٣٦) ألف دونم إلا أنها بلغت مع نهاية نفس العام (١٠٢٢٦٥٧) دونماً في أفضل وأخصب مناطق فلسطين. من خلال النهب المنظم لأراضي عرب فلسطين أثناء حرب ١٩٤٨ والتي كان للهاجانة دور ضالع فيه من خلال تطبيق قانون «مصادرة الأرض ساعة الطوارئ»، وغير ذلك من الأساليب الأخرى على نحو ما ذكرنا في الفصل السابق.

أما ما استطاع اليهود تسجيله من أراض قبل عام ١٩٤٦ (٩٧٤٢٠٢) دونماً منها ٨٤٦٢٩١^(١٧٩) دونماً باسم الصندوق القومي اليهودي. وقد لعب هذا الصندوق ، دوراً هاماً في تغيير نمط الاقتصاد الزراعي، وتطويره من خلال ارساء مفاهيم جديدة، في حجم الحيازة المؤجرة للفرد، وتنظيم العلاقة بين الصندوق والمستاجر، حيث جعل الأرض وقفاً أبدياً لليهود جميعاً كما أرى قيماً ومفاهيم عنصرية بالغة التطرف. نصت عقود التاجير عليها، تمنع من استخدام العمالة العربية وتسترد الأرض من حائزها في حالة خرق هذا الشرط. كما نصت بنود العقد على ضرورة إبقاء الأرض وحدة كاملة دونما أي تقسيم؛ مع استبقاء حق تدخل الصندوق لتحديد مساحة الحد الأدنى لهذه الوحدة تبعاً للظروف والمتغيرات خاصة مع اعتماد وسيلة الاستغلال الرأسي للأرض (تقليل المساحة وزيادة الإنتاج).

(١٧٨) حول الصندوق القومي اليهودي انظر:

Walter Lehn, the Jewish National Fund association with Uri Davis Kcgon Paul international, London and New York 1988, P.P. 192, 199-212.

- تاتان وانستوك، الصهيونية ضد إسرائيل، القسم الثاني، سابق ص ٢٢٣.

A Survey of Palestine, Ibid, Vol. I P. 376.

(١٧٩) وهو رقم مستقى من تقارير الصندوق القومي اليهودي انظر:

Walter Lehn, Ibid, P.P. 69-71. and Robert John, Sami Hadawi, The Palestine diary, vol I, 1914-1945, Palestine reserch Center Beirut, 1970, P.334.

- صيرى حريس، تاريخ الصهيونية ج٢، ١٩١٨-١٩٣٩، مركز الابحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، نيقوسيا، ١٩٦٨، ص ٦٤.

وتعتبر قرارات الصندوق ملزمة وغير قابلة للنقاش، خاصة وأن الصندوق يمنح اليهود هذه الوحدات شبه مجانية مع تقديم كافة المساعدات اللازمة من إقامة مشاريع رى واستصلاح أراضى إلى حفر آبار، وإنشاء البنية التحتية للمستوطنات، إلى تطوير الإنتاج وتسويقه، وتسهيل كافة احتياجات المستوطنين والاستيطان.

كما كان هناك مؤسسات أخرى مثل: (شركة تطوير الأراضى الفلسطينية) "Palestine Land Development Company" التى تأسست عام ١٩٠٨. وتعتبر واحدة من المؤسسات الهامة التى أخذت على عاتقها عملية توسيع رقعة الأراضى الزراعية اليهودية. فكانت تحصل على الأراضى بالوسائل المختلفة لصندوق رأس المال القومى اليهودى، ولشركات أخرى، ومؤسسات يهودية، وتبقى الأرض في حيازتها لفترات قصيرة إلى أن توزع على المؤسسات أو الشركات أو الأفراد اليهود. أى أنها شركة تجارية وسيطة لاقتناء الأراضى وإيصالها لليهود (ليس بهدف الربح) كما أنها ليست على نسق المؤسسات الكبيرة، مثل مؤسستى البيكا، والصندوق القومى اليهودى.

وقد سهل المسؤولون البريطانيون لهذه الشركة، الحصول على مساحات واسعة من أراضى فلسطين حيث تمكنت منذ نشأتها وحتى عام ١٩٣٥ من حيازة ٥١٢٩٧٩ دونماً غير امتياز الحولة الذى أطلق يدها عام ١٩٣٤ بمساحة قدرها (١٦٥) ألف دونم من مجموع سهل الحولة المقدر بـ (٤٩٦٣٣١) دونماً كان يسرى عليها إطلاق اليد في حالة إمكانية ذلك. هذا غير المساحة التى حصلت عليها في قضاء بئر السبع، والتى تبلغ (٢٥٣٥١) دونماً^(١٨٠). وهى على نحو ما ذكرنا كانت تنقل هذه المساحات تباعاً للمؤسسات اليهودية المختلفة.

(١٨٠) الدباغ بلادنا فلسطين ج١، ق١، ص٢٣ وأيضاً: أبو رجيل، الزراعة اليهودية، السابق، ص١٧ وأيضاً: Granot, Ibid, P.P. 276-278.

"الصندوق الفلسطيني التأسيسي" (الكيرن هايسود - Palestine Foundation Fund) أنشئ عام ١٩٢٠، عقب انتهاء مؤتمر لندن الصهيوني. واكتمل بتأسيسه، بناء الجهاز المالي الصهيوني، للمساهمة في كل ما يتعلق بأمر إنشاء «الوطن القومي اليهودي»، وشراء الأراضي، يقوم على جمع الهبات، أو توجيه النداءات من أجل اكتتابات مالية، أو منح، أو غير ذلك، وكان الصندوق تابعاً للمنظمة الصهيونية العالمية حتى عام ١٩٢٩، وتحول عنها إلى الوكالة اليهودية في نفس العام.

ويعتبر أداتها الأولى في توفير وسائل الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وتثبيت دعائم الاستيطان اليهودي وتوفير الرعاية للمستوطنين. كما يعتبر الكيرن هايسود متما للكارن كايمت ففي حين يحوز هذا الأرض يقوم الكيرن هايسود بتأمين تمويلها، عن طريق عقد قروض طويلة الأجل بهدف تأسيس وتطوير المستوطنات الزراعية عليها. كما تستخدم هذه القروض في تأسيس مبانى المزارع وتجهيزاتها، وشراء الحيوانات، وآليات الزراعة ومعدات، وتمويل المستوطنين، في مراحل التأسيس الأولى للمستوطنات ولفترة تمتد ما بين سنة لثلاث سنوات، إلى أن تصل المزارع إلى مرحلة الإنتاج. وقد قامت هذه المؤسسة، بصرف مبالغ ضخمة على مشاريع الاستيطان^(١٨١)، التي كان امرتسيد المستوطنين لديونها معتبراً في حكم المستحيل، إذ أن عملية تسديد فوائد الديون كانت تعتبر أمراً لا قبل للمستوطنين به فما بالنأ بالديون ذاتها. كما أن هذا المبلغ الضئيل كان يعتبر بمثابة

(١٨١) حول هذا الصندوق انظر:

- خليل أبو رجيلي، الزراعة اليهودية في فلسطين، سابق ص ٢٨

- نجيب صدقة، قضية فلسطين، دار الكتاب، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٤٦، ص ٣١.

Granott, loc cit., P. 276. and A Survey of Palestine Ibid, 377.

- رفعت، نمو وتطور الاستيطان الصهيوني، الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، سابق، ص ٢٨٢.

أيجار للمزرعة. وكان الكارن هايسود يقدم سلفياته للمستوطنين على شرط الإقامة في الأرض الزراعية والقيام بنفسه أو بمساعدة أسرته بالأعمال الزراعية وعدم استخدام عمال غير يهود إذا اقتضت الحاجة ذلك.

وهكذا يتضح لنا مدى إسهام المؤسسات الصهيونية في بناء مقومات البناء التحتي اللازم للدولة المرتقبة في عملية تكامل مع تقديم الخدمات في كافة المجالات المتعددة مع تركيز شديد على ترسيخ الاستيطان الزراعي وتعميق الصلة بين المستوطن والأرض باعتبار أنها جذور أساسية لإنشاء كيان مستقل مع ترسيخ الأفكار الخاصة بالتفوق العنصري اليهودي وتطبيق نظرية العمل العبري. ووقف الأراضي لتكون ملكاً لليهود فقط.

وبخلاف المؤسسات سابقة الذكر وجدت هناك مؤسسات أخرى كان لها دور هام للغاية في دعم الاستيطان وتكوين البنية التحتية للدولة المرتقبة مثل: (الاتحاد العام للعمال اليهود في فلسطين) (الهستدروت) (General Federation of Jewish Labour-Histadruth) تأسس الاتحاد في أول ديسمبر ١٩٢٠ من العمال اليهود، العاملين في المزارع الجماعية والتعاونية، فلم يكن نقابة بالمعنى المحدد للكلمة، ذلك لأن مهمته الرئيسية كانت خلق عمل يهودي، والتشجيع عليه، ومحاولة السيطرة والإشراف على كل مقدرات اليهود الاقتصادية والسياسية، والعسكرية، والتعاونية. ويعتبر الهستدروت أحد أهم أدوات خلق الاستيطان، وتنشيط الهجرة، واختيار المهاجرين من الشباب وتدريبهم على أعمال الزراعة والصناعة في أماكن تواجدهم بالخارج، وبحث الأهداف الصهيونية بين الشبيبة، الذين يصبحون أعضاء في الهستدروت بمجرد وصولهم إلى فلسطين، ويقوم الاتحاد بإيجاد فرص العمل لهؤلاء^(١٨٢).

(١٨٢) حول الهستدروت انظر:

- فؤاد مرسى، الاقتصادى السياسى الاسرائيلى، دار المستقبل العربى، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٣، ص ٩٢-٩٦.
Muenzner G. Jewish Labour Economy in Palestine, London, Victor Collancy Ltd. 1946. P.P. 22-23, 48.

وامتد نشاط الهستدروت إلى كافة المجالات الاقتصادية، وأصبح يشكل العمود الفقرى للصهيونية، وشكل سندا قويا للإنتاج الزراعى والصناعى اليهودى، من خلال جمعياته التعاونية في شتى المجالات. وهو في هذا يسعى نحو تحقيق «الوطن القومى لليهود»، عن طريق وضع الأسس اللازمة لاقتصادٍ متين، ومزدهر، قادر على امتصاص أكبر عدد من المهاجرين، لخلق مجتمع يستطيع أن يحقق لليهود القادمين من كل بقاع الأرض بخلفيات اجتماعية متباينة وثقافات متعددة، قدراً كبيراً من التكيف والتواء تمهيدا لتحويلهم إلى أعضاء في هيكل قومى واحد. قوى ومتماسك ذو فاعلية اقتصادية وسياسية أكيدة. ولكن إلى أى مدى كان نجاحه سؤال يجيب عليه المتخصصون.

وقد انضم للهستدروت جميع نقابات الحرف، وجميع أنواع جمعيات العمال التعاونية، التى تعنى باستيطان الأراضى الزراعية وأعمال الصناعة والتجارة والمقاولات، وتسليف الأموال، كما امتد الهستدروت ليشمل جميع مشاريع الاستيطان الزراعى الممتدة على مدى خمسة وعشرين عاماً، التى قامت بها الجمعية اليهودية للاستعمار «البيكا»، وهى ٤٦ مستوطنة، باتت تنفذ سياسة الاستيطان.

كما تولى الهستدروت، بناء العمال وابنائهم سياسياً، وتعليمهم، ومن أجل ذلك أنشأ شبكة من المدارس والمكتبات، وغرف المطالعة، في مراكز العمال. وأصدر جريدة يومية، ومجلة زراعية، والعديد من الكتب والنشرات، وقدم للمهاجرين كافة أنواع الخدمات والرعاية الطبية، والصحية.

وأنشأت المؤسسة محاكم خاصة بها، لفض النزاعات الناشئة بين أعضائها منها محاكم أولية، وثانوية، ومحكمة عليا للاستئناف. ومنعت أعضائها من اللجوء إلى محاكم الأراضى في فلسطين. حتى غدت وكأنها دولة داخل دولة حتى

كان يطلق عليها اليهود اسم «مشروع دولة» أو «دولة على الطريق» "State on the way".

من كل ما تقدم يتضح لنا الدور الخضير الذي لعبته مؤسسة الهستدروت وما كان له كبير الأثر على المتغيرات السياسية والاقتصادية والديموقراطية والبنائية وتغيير أشكال الحياة والملكية وغير ذلك

وفيما عدا المؤسسات الرئيسية المذكورة التي أصبحت بمهد صحة كـ هــ ثمة وكالات وشركات خصوصية لعبت دوراً أصغر من سبقته. ولكن كان له تأثيراته الإيجابية في بناء «الدولة اليهودية» نذكر منها

- (الكومونولث الأميركية الصهيونية) وهي تقوم بقتناء الأراضي وبيعها لليهود^(١٨٣)

- (وكالة بني بنيامين) التي ألفها بعض شباب اليهود حارس فلسطين. وكان لها أعضاء يقيمون في فلسطين وخارجها. وهي تقتصر الأموال. لتقتنى بها أراضي سرابية في فلسطين، تقوم بغرسها بالحمضيات، وتبيعها للمهاجرين، بسعر التكلفة^(١٨٤)

- (شركة المغارس الفلسطينية) أنشئت في مستوطنة إتر مودا، وهي أيضا تقوم بالحصول على الأراضي وغرسها بالبرتقال وبيعها بآهرة بعد طرح التمار، وتختلف عن سابقتها، إذ أنها شركة تجارية محضة تقوم بآعمالها بهدف الربح ولكن بين اليهود فقط دون سواهم^(١٨٥)

- (جمعية المكابيين) ويرأسها (نورمان بنتويتش) مدير دائرة الأراضي، وعملت

(١٨٣) The Jewish Agency for Palestine, Survey Commission, 18, Jan. 1924 P. 62

(١٨٣)

(١٨٤) مسعود، سابق ص ٥٧

Be. 100/25

(١٨٥) ذاته وأصل

الجمعية على إنشاء المستوطنات التي كان أولها قرب الرملة وتدعى (جرز) عام ١٩٢٣ افتتحها المندوب السامي (هربرت صموئيل) وحاكم القدس (رونالدستورن)^(١٨٦).

- (شركة بئرا عيليا): وتقوم بتأسيس المستوطنات وبيعها لليهود.

ذلك كان هو الدور الهام الذي لعبته هذه المؤسسات في تكامل وترابط وثيق في عملية بناء الدعائم الأساسية التي قام عليها «الكيان الصهيوني». كما أن الرساميل الصهيونية قد لعبت دوراً بالغ الأهمية في إتاحة الفرصة للمؤسسات المذكورة بالقيام بدورها التي لولاها ما كان لهذا الكيان من قائمة^(١٨٧).

كما نشطت شركات اقتناء وحياسة الأراضي بكافة الطرق ففي عام ١٩٤٠ نشرت الجريدة الرسمية خبر تسجيل ٤٣ شركة لهذا الغرض معظمها في تل أبيب وپرساميل تبدأ من ٤٢ ألف جنية، وتقوم بأعمال ضخمة في هذا المجال. وفي عام ١٩٤٣ نشرت الجريدة الرسمية أسماء العديد من الشركات الخصوصية بمقتضى قانون الشركات، وكانت رؤوس الأموال تبدأ من ١٠٠٠ جنية مقسمة على ١٠٠٠ سهم. وقد حظيت هذه الشركات بامتيازات متعددة على نحو ما أوضحنا في الفصل الأول من هذه الدراسة. وبلغ مجموع الشركات المسجلة في فلسطين حتى عام ١٩٤٥ (٥٢٣) شركة منها (٣٧٧) شركة يهودية. و(١١٤) شركة أجنبية. و(٣٢) شركة عربية. شغلت شركات الأراضي من الـ ٥٢٣ شركة (٦٥) شركة. منها ٦٢ لليهود واثنان للعرب وواحدة للأجانب، في حين كان هناك ٧ شركات زراعية خمسة منها لليهود وواحدة عربية وأخرى أجنبية. كما كان هناك ٣ شركات للمياه وباقي الشركات كانت معظمها لليهود وتغطي قطاعات مختلفة كالتجارة والسكك الحديدية

(١٨٦) ذاته.

(١٨٧) فلسطين العدد ٨٧٣ - ١٩.

والسينما والمطاعم والسمسرة وغير ذلك^(١٨٨).

وقد حظيت الشركات اليهودية بدعم بريطاني كبير حيث كانت تحصل على القروض من البنوك البريطانية.

كما كانت شخصيات يهودية تدير الشركات البريطانية لتوظيفها لحسابها^(١٨٩).

- (رؤوس الأموال الصهيونية): شكلت الرساميل حجر الأساس في تمكين الصهيونية من تحقيق حلمها. وقد وردت هذه الرساميل إما عن طريق الهبات والتبرعات، أو عن طريق الاستثمارات.

وقد قام أئمة الصهيونيين أمثال (وايزمان) و (الفرد موند) و (اسرائيل كوهين)، وغيرهم بحملات اعلامية مكثفة في انحاء أوربا وأمريكا تمكنوا خلالها من جمع أموال ضخمة بهدف إقامة «الوطن الحلم».

أما ما كان عن طريق الاستثمارات المالية فقد قام بها الاثرياء اليهود في فلسطين، خاصة بعد أن استطاعت حكومة الانتداب عبر قانون الشركات أن تفتح أبواب فلسطين على مصراعيها، لعمليات النهب الرأسمالي المنظم. فقد وصل عدد البنوك التي تعمل في فلسطين ١٠٦ بنكاً حتى عام ١٩٣٥ منها ثلاثة وتسعون بنكاً يهودياً مسجلاً بموجب قانون الشركات، وكانت معظم هذه الاستثمارات توجه نحو القطاع الزراعي، وزيادة رقعة الأراضي الزراعية، وهذه البنوك بعضها تجاري، أو بنوك رهن عقارى، أو بنوكاً عقارية، أو جمعيات تعاونية للتسليف وأكبر هذه البنوك وأهمها (الانجليزى الفلسطينى) (أنجلو بالستيان) (Anglo Palestine Company) والذي عرف فيما بعد باسم

(١٨٨) الرابطة العربية، السنة الرابعة، المجلد السابع عشر الجزء ١٨١، القاهرة في ١٤/٢/١٩٤٠ ص ٢ وانظر أيضاً: الرقائع الفلسطينية العدد ١٢٦٧ في ١٩٤٣/٥/٢٠ ص ٥٢٩ والعدد ١٢٧١ في ١٩٤٣/٦/١٠ ص ٥٩٨ - ٦٠٠، أنظر أسماء الشركات المنشورة في هذين العددين. وأنظر أيضاً عارف العارف المفضل في تاريخ القدس ج ١ ص ٤٧٤ - ٥٧٥.

(١٨٩) وانستوك الصهيونية ضد اسرائيل ص ٢٣١.

(Leumi-le-Israel) وكان له دور بالغ الأهمية في التنمية الزراعية.

كما قام بنك (كريدى لويته) بدور هام في نفس المجال بالإضافة لمصارف ومؤسسات مالية مثل (مصارف العمال) و (الفلاحين) أسستها كل من الوكالة اليهودية والهستدروت ساهمت في توسيع الرقعة الزراعية وتحسين إنتاجها. واستصلاح الأراضي، ومشاريع الري، ونشر الميكنة الحديثة اللازمة للزراعة وغير ذلك^(١٩٠).

وهكذا نجحت الصهيونية في انجاز ثلاثة محاور أساسية شكلت الدعائم الحقيقية لإنشاء «دولة يهودية» وهي: الحصول على أراضى، واستقدام القوة البشرية عن طريق المهاجرين، ثم إقامة البنية التحتية، التى دعمتها الرساميل اليهودية. والحصول على اعتراف دولى، يعطى شرعية لقيام هذا الكيان غير الشرعى.

بعد أن تتبعنا بالدراسة «الوطن القومى اليهودى» منذ كان مجرد فكرة وأطروحات نظرية إلى أن اتخذ مساراً عملياً ونهجاً مدروساً أرسى فكرة المؤسسات التى قامت بدور بالغ الأهمية في ترجمة الحلم إلى حقيقة.

نرى أن نتتبع بالدراسة الركيزة الأساسية التى تبنتها الصهيونية لإقامة كيانها عليها ونعنى به الاستيطان الزراعى هذه الفكرة الجهنمية لإرساء كيان ذى جذور قوية فلا شئ يربط الإنسان بالأرض كالزراعة، وسنحاول أن نجيب على التساؤل المستمر كيف ومتى تمكنت الامبريالية الصهيونية من استلاب جزء من أرض فلسطين لإقامة كيان لها عليه. ثم تلقى بأضواء كاشفة متتبعين خطاها منذ البداية.

(١٩٠) حول هذه المؤسسات انظر:

جورج حكيم ومحمد يونس الحسينى، النظام النقدى والصرافى، النظام الاقتصادى، حمادة سابق، ص ٦٢٨-٦٧٠ - رفعت، نمو وتطور الاستيطان، الاستعمار الاستيطانى، سابق ص ص ٢٦٦ - ٢٦٧.

- G. Muenzener Jewish Labour, Ibid, P. 28.

- اوبرين لى، المنظمات اليهودية الامركية ونشاطاتها في دعم اسرائيل ترجمة مجموعة من الاساتذة باشراف محمود زايد، نيقوسيا ١٩٨٦ ص ص ١٥٧ - ١٥٨.

الاستيطان اليهودي في فلسطين:

ترجع بداياته الأولى لعام ١٨٣١ حين حاول حاييم موسى مونتفيوري أن يستأجر أرض مساحتها ٥٠ فداناً أو ما يعادل ٢٠.٠٠٠ دونم من خلال طلب تقدم به إلى ابر باشا الذي كان قد احتل فلسطين وبلاد الشام عبر توسعات محمد على حاكم مصر، إ محمد على ذاته أرسل رداً بالرفض لتسلم القدس مبرراً رفضه بمعارضة أهل الـ بسكن اليهود فيها، ثم جاهد مونتفيوري فيما بعد ليحصل على هذه الموافقة من الـ العثماني، وحصل على قطعة أرض قريبة من القدس، أقيم فيما بعد عليها حياً عرف با وقد زار فلسطين عدة مرات ونادى بتشجيع الاستيطان اليهودي فيها ونشر الـ الزراعي بين بنى قومه، ودعا اليهود إلى الهجرة إليها باعتبار أن فلسطين بلداً زراعياً العطاء (١٩١).

وقد كان هذا طرحاً جديداً على الثقافة اليهودية القائمة على فكرة احتقار العمل الـ ثم أنه كان أول من اقتنى أرضاً زراعية في فلسطين وهى عبارة عن بستان للبر مساحتها ٢٦٠٠ دونم، انشئت عليه أول مدرسة زراعية يهودية عام ١٨٧٠، أطلق عليها «مكفة اسرائيل» (١٩٢) بمعنى «أمل اسرائيل».

ثم بعد موجة الاضطهاد التى تعرض لها اليهود في روسيا بسبب القلاقل

(١٩١) ابراهيم الجندى، الأرض والفلاح، آفاق عربية، ص ٣٢ نقلاً عن موسى حبيب، الوطن اليهودى وعلاقته بالأرض ا. دار دجلة، القاهرة ١٩٤٧.

(١٩٢) الدباغ، الاستيطان اليهودي في ريف فلسطين في العهدين العثماني والبريطاني، سابق، ص ص ٣٠-٣١. كانت تعتبر هذه المدرسة من أكبر وأهم المدارس الزراعية لقد كانت تقوم بتدريس وتدريب المستوطنين على الزراعة كما كا: بدراسات هامة لأنواع التربة في فلسطين. ويتلقى الطلبة علومهم باللغة العبرية لترسيخ الفكر القومي لمدة ثلاث سنوات، تُجرى في المدرسة التجارب الزراعية على نطاق واسع لامتلاك المدرسة لمختبر زراعي حديث يقوم بدراسة أنواع التربة وما واستصلاحها وكذا أنواع الأسمدة المختلفة، كما تهتم بتربية الطيور الداجنة وخلايا النحل.. انظر:

- الاقتصاديات العربية، العدد ١٦ في ١٥/٨/١٩٣٥ ص ٣١ وأيضاً:

- خليل أبو رجيلي، الزراعة اليهودية، السابق، ص ٩

- برون، الزراعة، النظام الاقتصادي، حمادة، سابق، ص ص ٢٣٩ - ٢٥١.

● الفصل الثامن ●

أثاروها، تزايد عدد المهاجرين إلى فلسطين منذ ١٨٨٢ وحتى ١٩٠٣، وأخذ هؤلاء يستقرون في ريف فلسطين، حيث أنشأوا أول مستوطنة زراعية يهودية أقيمت فوق حقول قرية (ملبس) الفلسطينية قرب (يافا)، ودعيت باسم (بتاح تكفا) بمعنى «باب الرجاء». قاد فلاحوها العرب أول تمرد فلاحى ضد اليهود بسبب اقتلاعهم من أراضيهم.

هذا إضافة لما قدمه نائب القنصل البريطانى جيمس فن وزوجته عام ١٨٣٩ اللذان كانا يقدمان دعماً هائلاً لتجميع اليهود المهاجرين فرادى إلى فلسطين وتوفير فرص عمل لهم في مزارعه في القدس وضواحيها.

ومن هنا كانت بداية الاستيطان الزراعى اليهودى والذى سبقته أعمال مسح منظمة، قامت بها بعثة فنية بريطانية، أشرنا إليها سابقاً - في عام ١٨٧١، قامت بعمليات مسح شاملة غطت خلالها مساحة قدرها ١٢٥٠٠ مليون دونم من «دان» في أقصى الشمال حتى «بئر السبع» في أقصى الجنوب، وهى المنطقة التى كان اليهود يتطلعون للسيطرة عليها، لإقامة دولتهم وقد درست البعثة مصادر المياه المختلفة - من ينابيع وآبار وصهاريج - الموزعة في كافة أنحاء فلسطين، كما درست التربة ودرجات خصوبتها، وأحراجها، وأشجارها، ومعاصرها، وكهوفها، وأثارها وحتى قبورها. وقد قدمت دراستها في ٤٥ محفظة.

وفي عام ١٩٠٧ نشر (آرثر روبين)^(١٩٣) كتاباً بعنوان (تنظيم البستنة في أرض إسرائيل)، اقترح فيه إقامة مزارع ليهود الطبقة الوسطى من خلال توظيف الأموال لأقتناء الأرض على أقساط لاستثمارها في الزراعة، وعندما تصبح جاهزة يأتى

(١٩٣) زعيم صهيونى، ومنظم لحركة الاستيطان الزراعى في فلسطين، انضم للمنظمة الصهيونية العالمية عام ١٩٠٥، ثم أصبح مديراً لمكتب فلسطين في يافا عام ١٩٠٨. كان مكلفاً بالإشراف على دائرة الأرض في فلسطين حتى عام ١٩٢٥. حيث عين محاضراً في الجامعة العبرية عند افتتاحها لعلم الاجتماع اليهودى. وقد لعب روبين دوراً بارزاً في تدعيم الاستيطان الزراعى اليهودى في فلسطين خلال إدارته لدائرة الأرض بها. لأن اختياره للإشراف عليها لم يكن محض صدفة

● الفصل الثاني

المستثمرون اليهود لسكنائها واستغلالها، وقد أقيمت عدة مستوطنات بهذا الأسلوب^(١٩٤).

وفي عام ١٩٠٨ افتتح الهستدروت المكتب الفلسطيني في يافا بإدارة دكتور (روبي) كما أنشئت عام ١٩٠٧ منظمة (هاشومير) (Hachomer) بمعنى الحارس والتي كما بمثابة نواة القوة العسكرية اليهودية انبثق عنها منظمة تدعى (أفودا) (Avoda) بمع العمل فيما بين ١٩٠٩ و ١٩١٠ مهمتها استقبال المهاجرين الجدد^(١٩٥).

أما عمليات الاستيطان الزراعي فقد كان يحكمها العديد من الأمور، ح روعى في اختيار مواقعها خصوبة الأرض، وقربها من مصادر المياه، ثم موقع الاستراتيجى الذى يتحكم في المنافذ؛ كالسواحل والموانى أو يحيط بالبحيرات المرتفعات وغير ذلك. كما روعى كذلك وجودها ضمن التخطيط الجغرافى المرد لحدود الوطن المزمع إنشاؤه في الفترة المعنية.

وبالامكان تمييز مراحل ثلاث للاستيطان الزراعى اليهودى^(١٩٦) سند التعرف على ملامحها، وخصائص كل مرحلة منها، لنعرف كيف تم غرس هذا الكيان جسم فلسطين المنكوبة.

المرحلة الأولى امتدت من ١٨٧٠ - ١٩٠٠

المرحلة الثانية امتدت من ١٩٠٠ - ١٩١٤

والمرحلة الثالثة التى امتدت من ١٩١٤ - ١٩٤٨

المرحلة الأولى من ١٨٧٠ - ١٩٠٠

نلاحظ أن أهم خصائص هذه المرحلة هو عدم تبلور خطط العمل اليهودى المنظم، و

(١٩٤) تبار غوجانسكى، تطور الرأسمالية في فلسطين، سابق ص ٥٩.

(١٩٥) ناتان وانستوك الجزء الأول، سابق ص ١١٨.

(١٩٦) أبر رجيلى، الزراعة اليهودية في فلسطين، سابق، ص ١٧.

فقد تعثرت تجربة «الرواد» الزراعية، الناجم عن نقص الخبرات الزراعية، والجهل بالأسلوب الزراعي بما يتلاءم وطبيعة التربة والمناخ في فلسطين ولولا دعم البارون (دي روتشيلد) ومساعداته المالية الضخمة لفشلت هذه التجربة فشلاً ذريعاً. كما أنه ساهم في إنشاء تسع عشر مستوطنة زراعية غطت مساحة قدرها (١٠٧.٠٠٠) دونم في أكثر مناطق فلسطين خصوبة وهي السهل الساحلي^(١٩٧).

تميزت هذه الفترة بالحيازات الكبيرة نسبياً وكانت تعتمد أسلوب الاستغلال الفردي على نمط المزرعة العربية وكان روتشيلد يسعى إلى تملك المهاجر قطعة أرض زراعية كحافز فردي لبث روح العمل والتفاني، لتحقيق مستوى اقتصادي مرتفع، ولخلق نوع من العلاقة المتينة الروابط بين المهاجر والأرض.

وكان البارون يطرد الفلاحين العرب من أراضيهم بعد الحصول عليها وكثيراً ما كان المستوطنون يعيدون هؤلاء الفلاحين كعمال مأجورين للعمل في مزارعهم^(١٩٨) وتعتبر مؤسسة البيك، أقدم المؤسسات الزراعية في تلك الفترة.

المرحلة الثانية من ١٩٠٠ - ١٩١٤

كان لمؤتمر بال الصهيوني عام ١٨٩٧ أبلغ الأثر في بلورة الفكر الصهيوني الذي ميز تلك المرحلة ليضع الأطر الأساسية لتنظيم عملية الاستيطان في فلسطين من خلال مؤسسات اقتصادية ودينية وسياسية تتمحور جميعها حول هدف واحد هو العمل على خلق «الكيان اليهودي» بتدعيم الاستيطان وخاصة الزراعي باعتباره أنجح السبل لغرس المستوطن بالأرض وربطه بها، وباعتبار أنه الدعامة التي تبنى على هيكلا الدولة.

وقد عملت هذه المؤسسات كل حسب تخصصها، فكان «صندوق الائتمان اليهودي

(١٩٧) عبد الرهاب الكيالي، الكيبوتز، سابق، ص ١٤.

- الدباغ، الاستيطان اليهودي في ريف فلسطين، سابق، ص ٣٣ وأيضاً: Granott, Ibid, p. 372.

(١٩٨) أبو رجيلي، السابق، ص ١٧.

● الفصل الثاني ●

للمستعمرات» «Jewish Colonial Trust» ولجنة الاستعمار «Colonial Commission» اللتين أنشئتا عام ١٨٩٨ و«الصندوق القومي اليهودي» «Jewish National Fund» الذي أنشئ عام ١٩٠١. وإسهاما من البارون دي روتشيلد لتدعيم دور المؤسسات، قدم مستوطناته التسع عشرة هدية منه لمؤسسة البيكا التي استمر يساندها ويدعمها مادياً ومعنوياً^(١٩٩).

وفي الواقع قامت هذه المؤسسات بالدور الأساسي في عملية تمويل واقتناء الأرض الزراعية، وزرع المستوطنين اليهود عليها. وحملت هجرات اليهود الروس إلى فلسطين العديد من الأفكار الاشتراكية المتقدمة في مجال الاستغلال الزراعي للأرض. وفي نفس الوقت وفي مفارقة تاريخية عجيبة حاملة لواء العنصرية الكريهة، مطالبة بالاستقلال الاقتصادي اليهودي، ومقاطعة الاقتصاد والعمل العربي وتم انشاء شبكة من المستوطنات فوق المنطقة المراد إقامة الدولة عليها طبقاً للحدود المرسومة لتلك الفترة، وبرزت المستوطنات التعاونية والاشتراكية التي انشئت لتتناسب مع الطرح الصهيوني الجديد^(٢٠٠).

وأقيمت أول مستوطنة تعاونية «الموشاف» تدعى (كنريث) في منطقة طبريا ومساحتها ٢٦٥٠ دونم. وأقيمت بالقرب منها أيضا أول مستوطنة جماعية «كيبوتز» وتدعى دجانيا أ عام ١٩١٠ ثم تبعتها مستوطنات أخرى^(٢٠١).

وللحق فقد كانت هذه المستوطنات نقطة تحول هامة في الفكر الزراعي الصهيوني، ذلك أنها اضطلعت بعدة مهام في آن، وكانت ضرورة بالغة لإقامة أسس الدولة المنوى إنشاؤها.

(١٩٩) ذاته.

(٢٠٠) فهمي، الهجرة اليهودية، السابق، ص ٣٢-٤٣ وأيضاً:

فهمي موجات الهجرة الفلسطينية، الاستعمار الاستيطاني، يسين وهلال سابق، ص ص ١٥٤ - ١٥٧.
- أبو رجبل السابق والصفحة.

(٢٠١) وثيقة صهيونية، الرأية القطرية، ص ٦ وأيضاً:

الكبالي، الكيبوتز، السابق، ص ١٤.

كما عبرت المستوطنات الزراعية اليهودية عن التداخل والتمازج التام مع السياسة الصهيونية، فهي أداة السياسة وطوع بنائها وتبنت افكارها، فمستوطنات الكيبوتز هي تجسيد لهذا الفكر (حيث تسود الملكية الجماعية للأرض والإنتاج والأدوات) لتسخر ذلك كله في خدمة الهدف السياسي ذلك أن هذه المستوطنات الزراعية أقيمت أصلاً لأهداف دفاعية، لذا فهي تنتشر حول الحدود المرحلية «للوطن القومي» وأراضيها ليست ذات خصوصية كبيرة. وتقوم المؤسسات بتقديم كافة أشكال الدعم لإبقاء هذه المستوطنات في القيام بدورها^(٢٠٢).

كما تعبر مستوطنات العمال والمسماء «موشافيم أوفديم»^(٢٠٣) عن ربط المستوطن بالأرض خاصة وأن هذه المستوطنات هي في الأصل للعمال الذين يمارسون أعمالاً غير زراعية أساساً. أما الزراعة فتكون في قطعة أرض صغيرة جداً يقوم العامل برعايتها إلى جانب عمله الأساسي.

كما كان لهذه المستوطنات دور أمني حيث يتم اختيار موقعها تبعاً للاعتبارات الأمنية والاستراتيجية لتتمكن من قيامها بمهامها العسكرية، في حين كان هدف «الموشافيم أوليم» المستوطنات الخاصة بصغار الملاك من المهاجرين الجدد، تنفيذ برنامج استيطاني واسع النطاق لاستيعاب المهاجرين الجدد كما هي لتدعيم ركيزة «الدولة» البشرية ويعتبر (الموشاف) وحدة اقتصادية لا يمكن تقسيمها؛ يشترك أفرادها جميعاً في عملية الإنتاج؛

(٢٠٢) وثيقة صهيونية، الرابطة القطرية، سابق، ص ٦

- إبراهيم العابد، القرى التعاونية في إسرائيل، دراسات فلسطينية رقم ٢٦، مركز الأبحاث الفلسطينية، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت ١٩٦٨، ص ٦٣-٩٣ وأيضاً؛

- على الدين هلال، النشاط الاستيطاني والكيبوتز، المجتمع الإسرائيلي، التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مركز الأهرام الاستراتيجي، القاهرة، ١٩٨٠، ص ١٢٢.

(٢٠٣) يعتبر هذا النمط الأكثر شيوعاً في النمط التعاوني ويتكون «الموشافيم أوفديم» من جمعيات منظمة لها هدف مشترك تحصر ضمن حدودها مصدر عيشها وعمل أفرادها ويعتمد على النشاط الصناعي، للتفاصيل حول حجم الحيازة انظر: Granott, Ibid., P. 264-268

ويتدرب أعضاؤه على العمل والقتال في آن. ويعتبر أعضاؤه عمالاً، يُفصلون في سن المعاش لتعيين عناصر شابه قادرة على العمل والقتال^(٢٠٤)

وحتى في «الموشافيم» شيتوفيم» وهو مستوطنات الطبقة الوسطى التي تأسست منذ العشرينات. وتميزت نظم الزراعة فيها ببعض الحرية فقد خضعت لتنظيمات سياسية وإن تكن ليست بمثل صرامة سابقتها من المستوطنات الأخرى ذات السياسة العنصرية. ورغم كل ذلك لم تحرز هذه المستوطنات النجاح المرتجى، لعدة أسباب موضوعية، أولها وأهمها أن الاقتصاد اليهودي لم يكن قادراً بعد على الاكتفاء الذاتي لكونه لا يزال في مراحل نموه الأولى، كما أن أعداد اليهود ذاتهم كانت لاتزال تشكل أقلية ضئيلة بالنسبة للسكان العرب.

المرحلة الثالثة ١٩١٤ - ١٩٤٨

تميزت هذه المرحلة بمساندة قوى الاحتلال البريطاني للصهيونية ثم تلاها فيما بعد الدعم الأمريكي الذي تميز بالسعى الحثيث لتحقيق وإقامة دولة يهودية مستقلة.

ولم تشهد المزارع التعاونية والاشتراكية نمواً يذكر قبل الحرب العالمية الثانية كما لم تتعد نسبة العاملين في المزارع التعاونية والجماعية حتى ذلك التاريخ أكثر من ٥٪ من مجموع اليهود العاملين بالزراعة ولذا تعتبر هذه المرحلة امتداداً لسابقتها^(٢٠٥)؛ وإن تكن حملت بذور التغيير الجذري لنظم استغلال الأرض الناجم عن ازدياد الهجرة بعد الحرب العالمية الثانية الذي أصبح معه الاستغلال الرأسي للأرض أمراً لا مناص منه ليلبي الإحتياج الضروري لاستيعاب المهاجرين ويتوافق مع الأيديولوجية الصهيونية الرامية إلى تكوين رصيد بشري يمكن من خلاله تكوين دولة. وهذا الرصيد البشري سيحتاج إلى المزيد من الأرض في علاقة جدلية لا تنتهي.

(٢٠٤) المراجع السابقة ذاتها.

(٢٠٥) الكيالي، الكيبوتز، السابق، ص ٣٩١ - ٤٠.

لقد شكل الاستيطان الزراعي اليهودي في فلسطين حجر الزاوية في إقامة كيان يهودي ودولة مستقبلية وقاعدة إقليمية «اليشوف» (تنظيم سياسي صهيوني للمقيمين في فلسطين يعتبر الدعامه البشرية للدولة المنوى إنشاؤها، اسهمت المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية في تدعيم اليشوف منذ أواخر القرن التاسع عشر)^(٢٠٦) وقد ساهم في تنامي المستوطنات الزراعية منذ أواخر العهد العثماني، التغلغل الأنجلو صهيوني في الدولة العثمانية حتى بلغ عدد هذه المستوطنات ٤٤ مستوطنة. ارتفعت بعد الاحتلال البريطاني لفلسطين فوصلت عام ١٩٣٩ إلى ١٨٦ مستوطنة أى بنسبة زيادة قدرها ٢٢٢٪ ثم إلى ٣٠٠ مستوطنة عام ١٩٤٨^(٢٠٧).

ولقد وظفت العديد من هذه المستوطنات لتؤدي أدوارها في إقامة وتدعيم بنيان الدولة وفق المراحل المختلفة. وكان يتم اختيار أماكن إنشائها تبعاً لهذه المراحل فالعامل الاقتصادي كان يحكم هذه الاختيارات من البداية مع التركيز على خصوبة التربة حتى أن عدد المستوطنات الساحلية شهدت قفزات كبيرة. ففي عام ١٨٨٢ لم تزيد عن خمس مستوطنات إلا أنها بلغت ١٠ عام ١٨٩٠ ثم ١٢ عام ١٩٠٠ وتضاعفت عام ١٩١٤ فبلغت ٢٤ وقد ارتبط ارتفاع أعداد المستوطنات في تلك الفترة بإزدياد ضعف الدولة العثمانية وتزايد النفوذ الأنجلو صهيوني في تلك الفترة.

إلا أن القفزات أخذت تتسع بشراسة بعد احتلال فلسطين ففي عام ١٩٢٢ زاد عدد المستوطنات ليصبح ٣٩ مستوطنة قفزت عام ١٩٢٧ إلى ٧٢ مستوطنة وفي عام ١٩٣١ إلى ٨٨ مستوطنة بلغت عام ١٩٣٦ (١٦٣) مستوطنة وفي عام ١٩٣٨ (١٨٦) مستوطنة هذا في

(٢٠٦) لم يكن هناك قبل هذه الفترة أى تنظيمات سياسية لليهود المقيمين في فلسطين وكانت أهم أهداف اليشوف، الاستقلال الاقتصادي، والبناء الداخلي ومع بداية الحكم البريطاني لفلسطين كان لزاماً على اليشوف إيجاد شكل سياسي أكثر تطوراً يكون قادراً على حماية الأوضاع الاقتصادية القائمة لليهود. تم انتخاب أول مجلس من اليشوف مما عرف به «كينست إسرائيل» (برلمان Jewish Assembly في ١٩٢٠/١٠/٧ وكان يمثل عشرين حزبا سياسيا ويتكون من ٣١٤ عضواً، وعشرين ألفاً من الناخبين، (٢٠٧) وثيقة صهيونية، الراية القطرية، سابق، ص ٦-٧.

السهل الساحلي.

أما في سهل مرج بن عامر، وغور الأردن، فقد بنيت أول مستوطنة هناك عام ١٩٠٠ ارتفعت إلى ست مستوطنات عام ١٩١٤ ثم إلى ١٥ مستوطنة عام ١٩٢٢ وإلى ١٧ مستوطنة عام ١٩٢٧ ولم تزد عن ٣٠ مستوطنة حتى عام ١٩٣٩.

أما في منطقة الجليل الأعلى والأسفل فلم يكن حتى عام ١٨٨٢ سوى مستوطنة واحدة أصبحت ثلاث مستوطنات عام ١٨٩٠ و ٧ عام ١٩٠٠، وارتفعت إلى ١٢ عام ١٩١٤، وإلى ١٧ عام ١٩٢٢ وإلى ١٥ عام ١٩٢٧ ثم إلى ٢٦ عام ١٩٣٩.

في حين أن المناطق الجبلية لم تحظ باهتمام يذكر ففي عام ١٩٠٠ بنيت مستوطنتان في تلك المناطق نمت إلى ٤ عام ١٩٢٢ وإلى ٦ عام ١٩٢٧ ثم إلى ٩ عام ١٩٣٦ وإلى ١٠ عام ١٩٣٩ (٢٠٨).

وعلى نحو ما تقدم نرى أن السهل الساحلي شكل أكبر منطقة استقطاب يهودي منذ ١٨٨٢ وحتى عام ١٩٣٩، إذ شكلت مستوطنات السهل الساحلي نسبة قدرها ٧٤٪ لباقي المستوطنات. تلتها في الأهمية مستوطنات السهول الداخلية في حين لم تشكل مستوطنات المرتفعات سوى ٣٥٪. وعندما تعرضت المستوطنات لهجمات الثوار العرب المستميتة أثناء ثورة ١٩٣٦ تغيرت أولويات الاهتمام بالأراضي الخصبة، وأصبح من الضروري، وضع القيمة الاستراتيجية على قائمة الأولويات، لاعتبارات أمنية.

في حين أن تجربة هبة ١٩٢٠ العربية كانت قد أرست مفاهيم جديدة بعد تدمير مستوطنة تل حى في عدم ترك مستوطنات منفردة. ومنذ ذلك التاريخ سادت فكرة التمرکز

(٢٠٨) وثيقة صهيونية السابق، وانظر أيضا:

- جداول رقم ٤ عن عدد المستوطنات وفق نوعيتها في - هند البديري، تطور حيازة الملكية، رسالة ماجستير غير منشورة ص ٤١٥ وأيضاً:

ESCO Foundation For Palestine Inc. Ibid, P. P. 686 -687.

والانتشار بإقامة شبكة مستوطنات متقاربة على شكل تجمعات وشريط ممتد بين الشاطئ، والسهل، والجبل، وروعى أمر الارتباط الأمنى للاستيطان، بمشاريع التنمية، في المناطق الحدودية وأخذ في الاعتبار أهمية قرب المستوطنات على طول الخط الحديدى، بين يافا والقدس، وقد بلغ عددها عام ١٩١٨ عدد ١٦ مستوطنة. أما على طول الخط الحديدى للعوجا، فأقيمت أربع مستوطنات، ثم ازداد انتشار المستوطنات حول خطوط المواصلات، من تل أبيب، إلى حيفا، إلى مستوطنة بتاح تكفا، ثم كفارسابا، قليقليه، طولكرم، سبسطيه، جنين، ومنها إلى حيفا، طوال فترة الحكم البريطانى، واطلق على تلك المنطقة، التى كانت على شكل حرف « N » الانجليزى « الـ N » الاستيطانية. والتى اعتبرت قاعدة إقليمية لليشوف اليهودى (٢٠٩).

ولم تكن تجربة تل حى وثورة ١٩٣٦ العربية الفلسطينية فقط وراء تبني سياسات استراتيجية جديدة لليهود. فقد دفع الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٠ (الذى وضعته لجنة شو التى استقدمتها الحكومة البريطانية إلى فلسطين لدراسة الأسباب المباشرة لهبة ١٩٢٩). والذى لوّحت الحكومة البريطانية من خلاله لإغلاء اليهود بأنه لم يعد بمقدورها تحقيق آمالهم، وإهمال التزاماتها، تجاه العرب سكان البلاد وأصحابها الحقيقيين. كما أعلنت أن على الطرفين تفهم طبيعة التزام حكومة فلسطين المزدوج تجاه العرب واليهود معاً. وهو الأمر الذى دفع بالمنظمة الصهيونية للاسراع في عمليات الاستيطان وإقامة مراكز جديدة بهدف توسيع الحدود الجغرافية «للوطن القومى»، حتى تكون جاهزة في حالة تقسيم فلسطين. لذا فقد تم إنشاء ٧٩ مستوطنة جديدة فيما بين ١٩٣١ - ١٩٣٦ كما أنشئت ٤٩ مستوطنة أخرى ما بين ١٩٣٦ - ١٩٣٩ (٢١٠). أى أثناء الثورة الفلسطينية الكبرى. لم يكن بناء المستوطنات هو الرد الوحيد على السياسة البريطانية بعد جنوح الأخيرة نحو التوفيق

(٢٠٩) وثيقة صهيونية، الرأية القطرية.

(٢١٠) وثائق خطيرة، تقرير سرى وضعه ديفيد بن جوريون، مجلة المصور العدد ١١٦٢ في ١٧/١/١٩٤٧، ص ص ٩-١٠.

- صادق سعد، فلسطين بين مخالب الاستعمار، لجنة القاهرة للتأليف، مطبعة دار التأليف، ١٩٤٦، ص ٥٩.

- أريك سيلفر، بيجن، سيرة حياته، الهيئة العامة للاستعلامات، كتب مترجمة، ٧٨٧، ص ص ٦٧-٦٨.

منذ خريف ١٩٣٨ وهو جنوح لم ينجم عن رغبة في الحياد ولكن كنتيجة حتمية للثورة العارمة التي اشتعل أوارها لمدة ثلاث سنوات (استقدمت خلالها لجنة وود هيد، ثم اللجنة الملكية عام ١٩٣٧، التي دعت إلى التقسيم. وبعد اصدار الحكومة للكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩ الذي طالبت من خلاله بتحديد الهجرة وحصر انتقال الأراضى في بعض المناطق على نحو ما مرر بنا في الفصل الأول من هذه الدراسة).

ولكن أضيف إليها كذلك أعمال عنف بالغ ضد السلطة، قادتها عصابات (شتيرن) (والهاجانة) وأيضاً تغيير جوهرى في الاستراتيجية التي تبناها اليهود للرد على الكتاب الأبيض وتقييده تمثلت بفكرة احتلال الأرض بالقوة «وزيادة عدد المهاجرين». والتي قامت على تولى الوكالة اليهودية لرعاية الهجرة السرية، في حركة عصيان ضد السلطة البريطانية. وعلى نشر المستوطنات دون موافقة السلطة في المراكز الحيوية، سواء ما كان منها مستوطنات (السور والبرج) أو ما يطلق عليه اسم (حوما ومجدال)، العسكرية والتي كانت تقوم بإنشائها تحت جناح الظلام أو المستوطنات العادية أو مستوطنات البحارة. وكانت تشتبك في صدام مسلح مع القوات البريطانية فيما لو حاولت الأخيرة إزالة هذه المستوطنات. حيث قررت الوكالة نشر مستوطنات يهودية للبحارة وصيادى الأسماك على امتداد الشواطئ، هدفها الحقيقى تهريب المهاجرين خلسة، فيما دعى «بعملية غزو البحر» (٢١١).

كما اقتضت هذه الاستراتيجية، العمل على خلق «حيفا يهودية» بواسطة ايجاد مستوطنات في المواقع الهامة حول حيفا، خاصة وأن عدد العرب في حيفا كان يمثل ٥٠٪ من السكان. وفكرة التمرکز والانتشار مع احتلال الأرض بالقوة دعت إلى التوغل جنوباً وفق الاستراتيجية الجديدة في إقامة مستوطنات خلف حدود مستوطنة (بير طوبيا) شمال

(٢١١) وثيقة صهيونية، الراية القطرية ذاته.

غزة وإلى النقب جنوباً^(٢١٢).

وإن واجهت خطة التوغل جنوباً بعض المشاكل، لعدم وجود بنية تحتية كافية اقتضت بناء مستوطنات ثلاث في النقب عام ١٩٤٣ لجمع المعلومات، واستخدامها في عملية الزراعة والتطوير خاصة وأن هذه المنطقة كانت معدة لاستيطان الجنود المسرحين من الجيش البريطاني، بهدف قيام هؤلاء بتدريب كوادر عسكرية لعشرات الألوف من اليهود، بعيداً عن عيون السلطة، ليس هذا فحسب ما قام بفعله هؤلاء ولكنهم عملوا على تهريب وتخزين الأسلحة بكميات كبيرة وبأنواع مختلفة ومتعددة^(٢١٣).

ومع طرح مشروعات تقسيم فلسطين وإقامة دولة يهودية لم يقتنع بها هؤلاء، شرع اليهود في عام ١٩٤٦ وعلى وجه السرعة بإنشاء ١١ مستوطنة في النقب، تحت اسم «عملية النقب» لفرض سياسة الأمر الواقع. ولتحقيق ذلك كانت الفرق المسلحة اليهودية المكونة من عدة آلاف تقوم بشن هجوم على المناطق المستهدفة، واقتلاع البدو منها، ثم إقامة المستوطنات، باغماض عين كاملة من السلطات البريطانية التي لم يكن يحرك حضور قوتها للموقع ساكناً. وقد أنشأت الهاجاناة، بعد تمديد أنابيب المياه للمنطقة، ثلاث مستوطنات هناك عام ١٩٤٧ حتى أصبح مجموع عدد المستوطنات ١٨ مستوطنة على الحدود المصرية. بلغ عدد سكانها بين ٨٠٠ - ١٠٠٠ يهودي، كما رسمت الخطة الصهيونية ضرورة مضاعفة عدد المستوطنات من ٢٤٠ مستوطنة إلى ٤٨٠ مستوطنة. تم إنشاء ١٤٠ مستوطنة في الفترة ما بين ١٩٣٩ - ١٩٤٧ من مستوطنات التوغل، كان قد أنشئ منها ٧٤ مستوطنة فيما بين ١٩٤٣ - ١٩٤٧، وقد أنشئ ٦٠ كيبوتزاً فيما بين مايو ١٩٤٠ ومايو ١٩٤٨، وحوالي ٢٠

(٢١٢) ذاته.

(٢١٣) وثيقة صهيونية وأيضاً

- أورى ديفس وآخر، المجتمع البدوي في النقب واقتصادياته، سلسلة صامد الاقتصادي، دار الكرمل، عمان وبيروت ١٩٨٥، ص ٢٠-٢١.

- الرابطة العربية، العدد ٤٠٣ في ١٩٤٤/٧/٨ نقلاً عن تقرير خبير أمريكي.

● الفصل الثانی ●

موشافاً، وكان العديد من الكيبوتزات قد تم انشاؤها في حوض الحولة الأعلى وفي شمال ووسط فلسطين وفي الجنوب وتعتبر هذه المرحلة مرحلة بناء مستوطنات «القللاع والحصون» العسكرية.

لقد كانت العصابات الصهيونية (كالبالماخ) تستولى على الأراضي بالقوة وتعدّها كمستوطنات عسكرية ثم تحولها فيما بعد إلى مستوطنات مدنية.

وحرى بالذكر أن التحولات التي طرأت على الخطط الصهيونية واستراتيجيتها والتي فرضها الواقع لاستشراف المستقبل لم تقم عشوائياً بل سبقتها دراسة وتخطيط رسماً بدقة حركة السير وحدداً أدوار اللاعبين.

فإقامة حرس السواحل في جنوب حيفا ارتبط بتسهيل مهمة مهندس المياه، لدراسة إمكانية تنفيذ مشروع رى النقب الذى خطط له كل من روبين - ولابلاس مهندس الرى اليهودى، وبناء عليه تم إنشاء مستوطنة (نيجفا) في يوليو ١٩٣٩ شمال غزة وتم استغلال مصادر المياه هناك حيث بوشر بإنشاء إحدى عشر مستوطنة تم بناؤها خلال أربعة أشهر فقط (٢١٤).

ولما أصبح الاعتبار الاستراتيجى والأمنى يسبق الاعتبار الاقتصادى الذى كان سائداً قبل عام ١٩٣٩، تولت العصابات الصهيونية أمر تنفيذ سياسة وضع اليد، وفرض الأمر الواقع، حيث كان يتم استلاب الأرض بالقوة ويقتلع أصحابها، وتبنى

(٢١٤) حول كل ما ذكر انظر:

- حرب فلسطين ١٩٤٧ - ١٩٤٨ ، الرواية الاسرائيلية الرسمية،
- أورى ديفيس، المجتمع البدوى، السابق، والصفحات
- الاهرام العدد ٢١٧٩٠ السنة ٧١ في ٢ نوفمبر ١٩٤٥ والعدد ٢٢٠٧٧ السنة ٧٢ في ٨ أكتوبر ١٩٤٦ والعدد ٢٢١٨ السنة ٧٣ في ١٩٤٧/٢/٩ والمقطع العدد ١٧٩٧١ في ١٩٤٧/٢/٨، ص ١
- مدحت جابر، بعض جوانب جغرافية العمران في فلسطين وتأثيرها بالاستيطان اليهودى، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ١٩٨٥، ص ٩. وايضا وثيقة صهيونية، السابقة.

● الفصل الثامن ●

على انقاضها المستوطنات اليهودية بسرعة بالغة، حتى لا يكون هناك مجال لعودة الأرض للعرب مرة أخرى. وكانت تلك العصابات والجماعات السرية لا تتردد في الاشتباك المسلح مع القوات البريطانية فيما إذا حاولت رفع التعدي أو إيقافه.

كما ربط الكيبوتز^(٢١٥) نفسه بتنفيذ المهام التالية:

١- إرسال المبعوثين إلى الحركات الطلائعية (اليهودية) بالمنفى لتدريبهم وتوعيتهم.

٢- تنظيم الهجرة السرية.

٣- القيادة والتوجيه في قوات الهاجاناة.

كما غير الصندوق القومي من اهتماماته ليشترك في الاستراتيجية الجديدة. إذ أنه أصبح يشارك في عمليات استصلاح الأراضي في المناطق الصخرية في الجليل - بعد أن كانت اهتماماته مكرسة لحيازة الأراضي فقط - وذلك بهدف تدعيم أساس في المنطقة تمهيداً لانتشار استيطاني متكامل ومتواصل مع باقي المستوطنات^(٢١٦).

وقد أصبح الارتباط بين «الاستيطان والأمن» والذي يعبر عنه بمصطلح «استراتيجية استيطانية» أمر لا جدال فيه. وجرى بالذكر أن قوات (الهاجاناه السرية)، كانت الوحيدة التي مارست عملية تخطيط المستوطنات وإنشائها كوسيلة من وسائل الدعم والانتشار العسكري في تلك الفترة لتحقيق هدف التواصل الإقليمي والاقتصادي، داخل الحدود المرحلية وما جاورها^(٢١٧).

(٢١٥) تذكر مصادر يهودية أن عدد الكيبوتزات بلغ ١٧٦ مستوطنة يقطن فيها ٢٨١٢٦ يهودي حتى نهاية ١٩٤٧ وكان هؤلاء منظمين سياسياً للمزيد انظر:

- أحمد خليفة، مترجم، حرب فلسطين ١٩٤٧ - ١٩٤٨، الرواية الإسرائيلية الرسمية ترجمة عن العبرية، مؤسسه الدراسات الفلسطينية ١٩٨٤، ص ٢٥.

(٢١٦) وثيقة صهيونية، السابق.

(٢١٧) ذاته.

وعلى هذا النحو تم استلاب الاف الدونمات من عرب فلسطين، كما اقتلع الآلاف من أراضيهم، كما تصاعدت أعمال العنف اليهودية كرد فعل على السياسة البريطانية. خاصة مع تغير نمط السياسة الدولية بعد دخول الولايات المتحدة الحرب^(٢١٨)، ودعوتها لتبنى قضية الصهيونية. وبعد تغير الاسلوب الصهيوني لتحويل «مشروع الوطن القومي» إلى حقيقة، منذ عقد مؤتمر بلتيمور ١٩٤٢، الذى بلورت قراراته ضرورة الاعلان عن الهدف النهائى، وهو إقامة الدولة اليهودية صراحة، ودون موارد، مما يعتبر منعطفا هاماً في تطور الاسلوب الصهيوني الذى يعتمد على سياسة الخطوة، خطوة، تبعاً للظروف، والمناخ العام، أو ما يمكن تسميته، بالتخطيط المرحلى.

بقى أن نؤكد، أنه وبالرغم من كل المحاولات سواء اليهودية الصهيونية أو البريطانية، عبر الحكومات المتعاقبة في فلسطين، فإن مجموع ما استطاع أن يحوزه اليهود من أراض في فلسطين حتى عام ١٩٤٨، لا يتجاوز ٦٦٪ من مجموع مساحة فلسطين. و١٩٦٪ من مساحة الأراضي الزراعية، مما يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك مدى صمود شعب فلسطين العربى وتشبثه بتراب وطنه ودفاعه المستميت عنه. ويطالان كافة المزايم الصهيونية بدعوى شراء الأرض. وهذا ما ستؤكدده وثائقنا في الفصل الثالث من هذه الدراسة التى ستعالج هذه الممارسات والتى أدت إلى تسرب بعض أراضى عرب فلسطين.

(٢١٨) كان لامريكا اهتماماً سابقاً في فلسطين، ففي عام ١٩١٩، وضع الساسة الامريكان خططاً ترمى إلى تحويل فلسطين إلى دولة يهودية، وتكون حصناً امريكياً في المشرق العربى لأسباب ومصالح أمريكية بدأت تتصاعد منذ ذلك التاريخ إلى أن بلغت ذراها مع كيان الدولة العبرية وحتى اليوم.

حكومة الاحتلال البريطانية

ودورها في انتزاع أراضي

عرب فلسطين

«إن ضم فلسطين لممتلكات التاج سوف يزيده لمعاناً»
 من توصيات مؤتمر كامبل بانرمان ١٩٠٧
 التي أوصت بضرورة إقامة حاجز بشري قوى وغريب
 قرب قناة السويس لدعم الاستعمار الأوربي

أوضحت

أوضحت دراسة الفصلين السابقين، كيف تلاقت مصالح القوى الاستعمارية، الامبريالية، وعلى رأسها بريطانيا، مع الصهيونية ومشروعها الاستيطاني في فلسطين والذي دفعها حماسها اليه لتبنى العديد من المشروعات في محاولة دعوية منها لتحويل «الحلم إلى حقيقة» تتبعنا بعضها في الفصول السابقة وسنحاول هنا تتبع باقي خطواتها التنفيذية في محاولة منا لمعرفة إلى أى مدى نجحت هذه المساعي.

بداية نحاول القاء الضوء على مسرح الأحداث الدامية ونقصد بها فلسطين لتتعرف سريعاً على نواحيها وتقسيماتها الإدارية.

تشكل فلسطين جزءاً طبيعياً متمماً لسورية الطبيعية والتي كانت تقسم إدارياً في العهد العثماني، إلى أربع ولايات، مراكزها، حلب، دمشق، طرابلس وصيدا. ثم أصبحت عكا، ولاية خامسة في نهاية القرن الثامن عشر، ثم نابلس كذلك. أما القدس فقد جعلت سنجقاً خاصاً^(٢١٩).

وكان التقسيم الإداري في فلسطين، يضم أربعة أقضية هي يافا، غزة، بئر السبع، خليل الرحمن. وكان يتبع مركز اللواء والأقضية المذكورة (١١) ناحية و(٣٨٤) قرية ومزرعة^(٢٢٠)

(٢١٩) لوتسكي تاريخ الأقطار العربية الحديثة، دار التقدم، موسكو ١٩٧١، ص ٧، ٢٦ أيضاً انظر: ساطع المصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، دار العلم للملايين، الطبعة الثانية، بيروت ١٩٦٠، ص ٢٣١ - ٢٤٥. انظر خارطة التقسيم الإداري لولاية سوريا عام ١٩١٤.
(٢٢٠) ساطع المصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، سابق ص ٢٤٥ - ٢٤٦.

● الفصل الثالث ●

وكانت القدس متصرفية مستقلة (٢٢١).

وفيما يتعلق بالسكان فقد بلغ عدد هؤلاء في كل من سناجق القدس وعكا ونابلس عام ١٨٥٠ - ١٨٥١ نحو ٢٤٠ ألف نسمة، كان عدد اليهود بينهم ثلاثة عشر ألف يهودي بنسبة تبلغ ٣٨٪ فقط. قدم معظمهم من روسيا لأهداف دينية وبقوا في فلسطين موزعين على سناجقها المختلفة وقد أصبح مجموع عدد سكان فلسطين في هذه السناجق عام ١٨٦٠ (٣٦٩) ألف نسمة أما اليهود فقد بقي عددهم كما هو وقد أنخفضت نسبتهم قليلا لباقي السكان فأصبحت ٣٥٪. وفي عام ١٩٠٠ كان عدد السكان قد ارتفع إلى ٥٨٦ ألف نسمة كان منهم (٢٣٦٦٢) من اليهود بنسبة قدرها ٤٪ لباقي السكان، ارتفعت عام ١٩١٤ فبلغت ٣٥٪ (٢٢٢) ولم تزد بحال عن ٦٪ حتى نهاية الحكم العثماني واحتلال فلسطين من قبل بريطانيا عام ١٩١٧. والجدول رقم (١) يوضح عدد سكان فلسطين في سناجق كل من القدس وعكا ونابلس في أعوام ١٨٧٧ و١٩١٤ و١٩٢٣.

الجدول رقم (١)

	السنة ٧٨/١٨٧٧	مجموع عدد السكان	عدد اليهود	نسبتهم للمجموع	السنة ١٥/١٩١٤	مجموع عدد السكان	عدد اليهود	نسبتهم للمجموع
القدس		٢٣٢٦٤٥	٦٥٢٩			٣٦٩٧٤٢	٢٥٥١٣	٦٩٪
عكا		٧٩٦٧٥	٧٠٣٣			١٦٥٣١٥	١٣٠٢٢	٧٨٪
نابلس		١٢٨٥٣٠	٠٣٨٠			١٩٠٠٨٦	٠٢١٩	١١٪
المجموع		٤٤٠٠٨٥٠	١٣٩٤٢	٣١٪		٧٢٢١٤٣	٣٨٧٥٤	٥٣٪

(٢٢١) ذات المرجع والصفحات.

(٢٢٢) للمزيد حول الإحصاءات العثمانية والتقديرات المختلفة للخبراء انظر: Justin Maccarthey, The Population of Palestine, Population History and statistics of the late Ottoman Period and the mandate, Colombia University Press, New Yourk. Oxford 1990. P. P. 17 - 20.

(٢٢٣) جدول مستخرج من ثلاثة جداول منفصلة للسكان حسب الدين والسنوات من ١٨٧٧ وحتى عام ١٩١٤ وعن السناجق طبقاً للمصدر فسنجق القدس يتكون من غزة وخليل الرحمن. وسنجق عكا يتضمن: عكا، حيفا، صدد، الناصرة وطبريا. وسنجق نابلس ويتضمن: بئر صعب، جماعين، وجنين.

أما أثناء العهد البريطاني فقد قسمت فلسطين إدارياً إلى ستة مناطق عرفت كل واحدة باسم (لواء) (مقاطعة) ويقسم اللواء إلى أقسام تعرف بالقضاء ويعرف رئيس الأول باسم حاكم اللواء، ورئيس الثانية باسم قائمقام، ويشمل كل قضاء عدة قرى ينوب في كل منها (نائب عام) عن القائمقام يدعى (المختار) وهو أحد أفراد القرية.

وهكذا فالتقسيم الإداري لفلسطين كان على النحو التالي :

١- لواء الجليل: وعاصمته الناصرة، ويتكون من أقضية عكا، وبيسان، وصفد، وطبريا، والناصرة.

٢- لواء حيفا: ويضم قضاء حيفا.

٣- لواء نابلس: كان يعرف باسم (لواء السامرة) يتألف من أقضية نابلس، وجنين، وطولكرم.

٤- لواء القدس: ويتكون من أقضية القدس، والخليل ورام الله.

٥- لواء غزة: ويضم قضائي غزة ويثر السبع.

وجدير بالذكر أنه قبل العام ١٩٠٦ لم تكن هناك حدود سياسية لفلسطين إذ أنها كما ذكرنا كانت جزء لا يتجزء من بلاد الشام. إلا أن هذا قد تغير بعد ترسيم الحدود في القسم الجنوبي من فلسطين في العام المذكور والذي تم بضغط بريطاني بينها (باعتبار أنها تحتل مصر) وبين الدولة العثمانية (باعتبار أن فلسطين إحدى ولاياتها). كما تم ترسيم الحدود الشمالية عام ١٩٢٢ بين بريطانيا (باعتبارها تحتل فلسطين) وفرنسا (المنتدبة على سوريا)^(٢٢٤) وبناء عليه أصبحت مساحة فلسطين السياسية (٢٧٠٢٧,٢٣)

(٢٢٤) حول تقسيمات الحدود أنظر: محمد محمود إبراهيم الديب، حدود فلسطين، سابق.

● الفصل الثالث ●

دونماً أو (٢٧٠٢٧) كيلو متراً مربعاً. بما فيها المسطحات المائية، التي تغطي مساحة قدرها (٧٠٤٠٠٠) دونماً منها (٥٢٥٠٠٠) دونماً للبحر الميت، والباقي موزع بين بحيرة طبريا بمساحة قدرها (١٦٥٠٠٠) دونم وبحيرة الحولة بمساحة قدرها (١٤٠٠٠) دونم.

وفيما يتعلق بمساحة الأراضي الزراعية، فقد اختلف تقديره من فترة لأخرى، تبعاً للتطورات المختلفة، سواء فيما يتعلق بأعمال المسح، أو في تحسين أساليب الزراعة وأدوات الإنتاج وتوفر مياه الري واستصلاح الأراضي وغير ذلك. (انظر الخريطة رقم ١٦).

إلا أن أول تقدير للمساحة الزراعية والقابلة للري كان عام ١٨٩٥ بـ (٤٧٠٠٠٠) دونم. وفي عام ١٩٣٠ قدرت بـ (٦٥٤٤٠٠٠) دونم طبقاً لتقدير الخبير البريطاني (جون هوب سمبسون) (بدون تقدير لمساحة الأراضي الزراعية في منطقة بئر السبع).

وفي عام ١٩٤٥ قدرت المساحة الزراعية والقابلة للزراعة بنحو (٩٢٠٥٣٨) دونماً أو بنحو ٣٥٪ من مجموع المساحة اليابسة في فلسطين. كان منها في أيدي المواطنين العرب الفلسطينيين (٧٧٩٧١٢٩) دونم لنفس العام، أو ما نسبته ٨٤٧٪. ومع الحكومة (٢٣١٦٦٤) بنسبة ٢٠٪^(٢٢٥). والباقي مع اليهود بنسبة قدرها ١٢٪.

وقدّرت اللجنة الإنجلو أميركية عام ١٩٤٦ مساحة الأراضي الزراعية بعشرة ملايين دونم أو ٣٨٪ من مجموع مساحة الأراضي اليابسة. في حين قدرتها مراجع أخرى بنحو (١٠٥٠٠٠٠٠) دونم^(٢٢٦).

وفيما يتعلق بطبيعة فلسطين وطبوغرافيتها، فهي ذات تقسيمات أربع هي:

Village statics, 1945, by sami Hadawi, p. L.o. Research Center, Lebano, 1970, p. 19. (٢٢٥)

(٢٢٦) للمزيد حول تقديرات الأراضي الزراعية والقابلة للزراعة أنظر:

- خليل أبو جيلي الزراعة العربية في فلسطين قبل قيام إسرائيل، شتوتن فلسطينية، العدد ١١ يوليو، مركز الأبحاث الفلسطينية بيروت ١٩٧٢، ص ١٣٦.

● الفصل الثالث ●

١- المنطقة الساحلية، وتشمل السهل الساحلى الممتد من رأس الناقورة إلى رفح، والمنطقة الجبلية بما فيها من سهول تتخللها، والغور وما فيه من وادى عربية ومنطقة بئر السبع، وأشهر سهول فلسطين مرج بنى عامر واسمه الكنعانى القديم «يزرعيل»^(٢٢٧) نسبة إلى بلدة «يزرعيل - زرعين»، ودعاه اليونانيون باسم سهل «ازدراون Esdraelon»، وعرفه الرومان بسهل «اللجون» في حين أطلق عليه اليهود اسم «جزريل أويزرعيل Emek Jezreel». وتقدر مساحة السهل بنحو ٤١٥ ألف دونم، ويعتبر من أخصب مناطق فلسطين، له شكل مثلث تمتد رؤوسه من الشمال الغربى لحيفا والشمال الشرقى للناصرة، وجنين جنوباً.

٢- منطقة الغور، وتقع شرق فلسطين، تحيط بها سوريا وشرقى الأردن، ويخترقها نهر الأردن مع بحيراته، والغور هو قسم من الإنهدام العظيم الذى يبدأ في جبال طوروس في آسيا إلى أن ينتهى في بحيرة فكتوريا بأواسط أفريقيا، ويصل انخفاضه في فلسطين إلى (١٣٠٠) قدم تحت سطح البحر عند شاطئ البحر الميت الذى ينخفض قاعه إلى (١٣١٠) قدماً أخرى. ولذا يعتبر غور الأردن أكثر المناطق انخفاضاً عن سطح البحر. ويبلغ طوله ١٦٠ كم، وتتفجر في سفوح التلال المحيطة بالغور عدة ينابيع للمياه العذبة. وهو حار جداً بسبب انخفاضه عن سطح البحر، كما يعتبر من الأماكن

(٢٢٧) مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين ج٣، ق٢، في الديار النابلسية، دار الطليعة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٩٧١، ص ٢٤ - ٢٦.

فيما يتعلق بالتقسيمات الإدارية والجغرافية والاسماء العربية والعبرية بتوسع انظر:

- Village statistics 1945 .

- الدباغ بلادنا فلسطين، الجزء الأول - القسم الأول ص ٢٧ - ١٤٢.

- سميسون، سابق، ص ٢٣ - ٣٥، ١٢٣ - ١٢٤.

- جونسون وكروسبي، تقرير اللجنة التى عينت لدرس حالة المزارعين الاقتصادية والتدابير التى اتخذتها الحكومة بشأن الضرائب بالنسبة لتلك الحالة عام ١٩٣٥، ص ١٢٨.

- قسطنطين خمار، موسوعة فلسطين الجغرافية، سلسلة كتب فلسطين ص ٦٩ - ٧٠ و ص ١٣١.

● الفصل الثالث ●

الزراعية الخصبة جداً بفلسطين. وتبلغ مساحة حوض الحولة في منطقة الغور بـ (٩٤٢٨٠٠) دونم. ويخترقه نهر الأردن الذي ينبع من جبل الشيخ، وينتهي في الجزء الشمالي من الغور المعروف باسم سهل الحولة بعد أن يتفرع إلى ستة فروع. وتبلغ مساحة سهل الحولة (٤٩٦٣٣١) دونماً، ويقع في أقصى الشمال من فلسطين ويمتد من بحيرة طبريا باتجاه الشمال. ومساحة البحيرة (٤١٦٢) دونماً ومياهها عذبة كما أن أراضي السهل بالغة الخصوبة. ويستمر نهر الأردن في سيره بعد بحيرة الحولة مؤلفاً عدة شلالات حتى يكون ما يشبه الدلتا عند بحيرة طبريا التي تنخفض إلى ٢١٢ متراً عن سطح البحر ويوجد حولها بعض الينابيع الكبريتية الساخنة. ثم يضيق الغور جنوبي البحيرة ويأخذ بالإتساع حتى يصل إلى ١٢ ميلاً، مقابل بيسان ثم يضيق مرة أخرى باتجاه نابلس ثم ما يلبث أن يتسع حتى يصل أقصى مدى اتساع له مقابل أريحا. وتبلغ مساحة الوادي على وجه التقريب نحو (٧٥٤٤) دونماً.

٣- منطقة بئر السبع، وهي في القسم الجنوبي من فلسطين وتبلغ مساحتها نحو (٣٢٠٠.٠٠٠) دونم منها (١٦٤٠.٠٠٠) دونم صالحة للزراعة، يقوم بزراعتها السكان شبه المتحضرين، وفي الجنوب يزرعها البدو المتنقلون انتجاعاً للماء والكلا. والمنطقة ذات مياه قليلة والزراعة غير مستقرة الحال.

٤- الصحراء الفلسطينية، وهي ذات شكل مثلثي، وتتكون من مجموعة سلاسل جبلية

- برن، الزراعة، النظام الاقتصادي لحررة حمادة، السابق ص ص ١٤٠ - ١٤١.

- هولكنس، السكان، المصدر السابق ص ٣٠.

- حمادة، ثروة البلاد الطبيعية، المصدر السابق ص ٥٦.

- عبد الرؤوف عبد الرازق (مأمور البنك العربي الزراعي بالقدس) مجلة الاقتصاديات العربية، السنة الأولى، العدد ١٤ في

١٩٣٥/٧/١٥ ص ١٣.

- Granott, op.cit. p.276.

- Report, 1928, P. P 61.- 62.

- تقرير اللجنة الملكية لعام ١٩٣٧، سابق، ص ٣٣٤.

تشكل نحو ٧٩٪ من مساحة الصحراء، وتبلغ نحو (٩٣٧٧) دونم وتسكنها القبائل البدوية غير المستقرة.

أما عن مواطني فلسطين العرب فقد بلغ عددهم وفق احصاء ١٩٢٢ (٦٧٣٣٨٨) نسمة من عدد السكان أو ما نسبته ٨٨٫٩٪ في حين بلغ عدد اليهود لنفس العام (٨٣٧٩٤) نسمة أو بنحو ١١٫١٪ لباقي السكان. وفي عام ١٩٤٨ أصبح عدد العرب ١٤١٥٠٠٠ أو ما نسبته ٦٨٫٥٪ لباقي السكان في حين بلغ عدد اليهود ٦٥٠٠٠٠ بنسبة ٣١٫٥٪ أي نحو ثلث السكان تقريباً. وفي حين أن نسبتهم لم تكن تزيد عن ٣٫٥٪ عام ١٨٦٠ نراها وقد ارتفعت إلى ٥٣٪ عام ١٩١٤، ولم تزد بحال عن ٦٪ حتى عام ١٩١٨ (٢٢٨). ثم هذه القفزة المروعة في عهد الحكم البريطاني.

وكانت هذه الهجرة اليهودية إلى فلسطين قد تنامت مع رعاية بريطانيا للمشروع اليهودي منذ البدايات الأولى التي ترجع إلى ١٨٣٩ على نحو ما ذكرنا والتي وقف وراءها نائب القنصل البريطاني جيمس فن وزوجته سواء عن طريق منح جوازات سفر بريطانية لليهود للسماح لهم بالدخول والإقامة في فلسطين للتهرب من الحظر المفروض عليهم طبقاً للقوانين العثمانية، أو بتقديم كافة الخدمات، ورعاية مصالحهم (٢٢٩).

خاصة وأن عديد من اليهود القادمين إلى فلسطين لأسباب دينية وجدوا أنفسهم

(٢٢٨) فيما يتعلق بعدد السكان للفترة العثمانية انظر: Justin Maccarthey, loc. cit.

- A survey of Palestine Vol. I op. cit. p.p. 83, 144-, 687.

وعن التعداد في فترة الحكم البريطاني انظر:

- مذكرة عصبة التحرر الوطني مقدمة للأمم المتحدة، سابق، ص ٣٦.

- Jewish case, the Jewish Agency for Palestine op. cit., p p. 578 - 579.

- Village statistics, 1945, op. cit. p. 13.

- يوسف عبد الله صايغ، الاقتصاد الاسرائيلي، معهد الدراسات، العربية، جامعة الدول العربية، ١٩٦٣ - ١٩٦٤، ص ٤٧.

- Aref El Aref, op. cit. p.p. 18 - 182.

من هامش ٢٢٩ - وحتى ٢٣٢ راجع ما كتبناه حول ذلك في الفصل الثاني من هذه الدراسة وانظر:

● الفصل الثالث ●

مقطوعين عن مصادر دعمهم الخارجية أثناء وبعد حرب القرم عام ١٨٥٣. فساهم فن وزوجته في ايجاد فرص عمل للكثير منهم سواء في مزرعته في (الطالبية) (Talbieh) خارج أسوار القدس. أو في (أرتاس) (Artas) قرب بيت لحم (٢٣٠).

ومع المزيد من الراغبين في الالتحاق بالعمل لديه، كان يقوم بالحصول على قطعة أرض جديدة لتزرع بالكروم (٢٣١).

وكان لتعهد بالمرستون عام ١٨٤١ عن مسؤولية بريطانيا عن تحقيق مشروع اسكان لليهود في فلسطين باعتباره ضماناً لأمن المواصلات الامبراطورية، كبير الأثر في أن تصبح بريطانيا رسمياً من الآن فصاعدا راعية وحامية لليهود الأجانب الراغبين في الإقامة في مناطق الدولة العثمانية وبخاصة فلسطين (٢٣٢).

كما قدمت البعثة الفنية التي ارسلتها بريطانيا لمسح أراضي فلسطين خدمات خطيرة للإستيطان اليهودي في فلسطين بعد أن قام فنيوها بمسح أراضي فلسطين وكل ما يتعلق بتربيتها وخصوبتها ومصادر المياه فيها وقضت ستة سنوات كاملة باحثة ممحصّة في كل دقائق وخصوصيات وطبيعة فلسطين. الأمر الذي ساهم كثيراً في تحديد الأهداف أمام الصهيونية التي ركزت على اقتناص أهم وافضل الأراضي في فلسطين، خصوبة واستراتيجية، وقرباً من مصادر المياه فيها. وهو ما أولته

- الخولي، سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين، الجزء الأول، سابق، ص ١٣ وانظر أيضاً:

- Alfred, E, Lieber, Aestricher J.M. and Sinai, Jerusalem, prepared under the auspices of American Acadimic Association for peace in the middle east. New York, p.p. 35 - 37.

- Granott, op, cit, p. 253.

- الجندي، الأرض والفلاح، آفاق عربية، سابق ص ٣٢.

بريطانيا اهتماماً خاصاً أثناء اتفاقيات ترسيم الحدود^(٢٣٣) وكان اهتمام بريطانيا بتحقيق المشروع الصهيوني في تلك الفترة مرتبطاً بمدى قناعتها بما يحققه لها من خدمة لمصالحها. أما خلال الحرب العالمية الأولى فقد تميزت السياسة الخارجية البريطانية بالتناقض والانتهازية، والوعود الجوفاء. ففي عام ١٩١٥ أسفرت محادثات حسين مكماهون عن تعهد بريطانيا بإنشاء دولة عربية، واعدة بالحرية والاستقلال والوحدة لهذه الدولة بما فيها فلسطين في نفس الوقت الذي كان يتم فيه تسديد الخنجر من الخلف لتقطيع أوصال العالم العربي فيما عرف في اتفاقية سايكس - بيكو - سارنوف. لاقتسام تركية الرجل المريض (تركيا) عام ١٩١٦. والذي ما لبث أن الحق في ٢ نوفمبر عام ١٩١٧ بتصريحها الشهير على لسان وزير خارجيتها اللورد (بالفور) موجهاً إياه للورد روتشيلد يعده بأن تنظر «بريطانيا بعين العطف» إلى إقامة «وطن قومي للشعب اليهودي»، وأنها سوف تبذل قصارى جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية (وقد اعتبرت بريطانيا تنفيذ الوعد بأنه أحد نتائج الحرب العالمية الأولى^(٢٣٤)). ومالبث أن أتبعته باحتلال فلسطين في ديسمبر ١٩١٧ أى بعد شهر واحد فقط من تصريح (بالفور).

(٢٣٣) نبع اهتمام بريطانيا في تحقيق «المشروع اليهودي» في تلك الفترة من قناعتها التامة بمدى جدواه فيما يتعلق بمصالحها الخاصة صحيح إنه لا يمكن إغفال دور ملوك المال والأعمال اليهود في دفع بريطانيا بهذا الاتجاه إلا أن مصلحة بريطانيا كانت أولاً. وما يؤكد ذلك موقفها الحازم في رفض محاولات اليهود للمساواة بإنشاء مستوطنات على الحدود المصرية الفلسطينية بعد ترسيم الحدود فيما بين ١٩٠٨ - ١٩١٢. وذلك خوفاً على مصالحها. للمزيد انظر:

- المقتطف، الجزء الأول من السنة الثالثة عام ١٩٧٨، ص ١٥٤.

- الدباغ، الاستيطان اليهودي في ريف فلسطين، دراسات عربية، سابق ص ٣٠.

- لوتسكي، سابق، ص ص ١٥٨ - ١٥٩.

- فهمي، الاستعمار الاستيطاني، سابق ص ١٨٩.

(٢٣٤) حول تصريح بالفور انظر وثيقة رقم ٨ ووثيقة رقم ٩ ووثيقة رقم ١١ في حسن صبرى الحنولى، سياسة الاستعمار والصهيونية، المجلد الثاني، سابق ص ص ١١٠، ١١١، ١١٦، ١٢١، ١٢٢.

● الفصل الثالث ●

حيث بادرت إدارتها العسكرية عام ١٩١٨ بإغلاق دوائر (الطابو) التسجيل طبقاً لإقتراح (وايزمان)^(٢٣٥) مما قاد إلى فوضى ضاربة استغلها اليهود في اغتصاب أراضي الفلاحين. ويؤكد هذه الحقيقة ارتفاع عدد قضايا التعدي على الأراضي المقدمة من عرب فلسطين بمجرد إعادة افتتاح دوائر التسجيل. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يؤكد رد المنظمة الصهيونية عند إعلان الحكومة عزمها على افتتاح دوائر التسجيل لتوزيع القروض على الفلاحين ليصير رهن أراضيهم مقابل القروض. كما ورد في مذكرة الاعتراض المقدمة من المنظمة الصهيونية المذكورة عام ١٩١٩ ما يلي «إن افتتاح هذه الدوائر لن تستفيد منه غالبية المستوطنات اليهودية لأنها لا تملك أى وثائق قانونية تثبت ملكيتها للأراضي التي تسيطر عليها»^(٢٣٦) فكيف إذا يستقيم هذا المنطق مع ما عرف عن حرص اليهود على تسجيل أى قطعة أرض يحصلون عليها انى أمكنهم ذلك. وهو ما يؤكد ما ذهبنا اليه من مصادرة واعتداء على أراضي عرب فلسطين في فترة الفوضى هذه.

ولقد نجحت مساعي (وايزمان) مع لجنته التي زارت فلسطين عام ١٩١٨ بالتأثير على قرارات مؤتمر الصلح من خلال علاقته بأحد أعضاء الوفد البريطاني للمؤتمر والذي لعب دوراً بالغ الخطورة والذي تمخض عن اتفاقية الحدود، بين فرنسا وبريطانيا عام ١٩٢٢ بضم منابع نهر الأردن والليطاني في

(٢٣٥) لعب أحد ضباط الإدارة العسكرية البريطانية وهو الكولنيل ريتشارد ماينرتزهاجن -Colonel Rechard Meinert- zhagen دوراً بالغ الخطورة وكان من مساعدي الجنرال اللنبي في حملة فلسطين. وهو ضابط مخابرات وقد شغل منصب رئيس القسم السياسي في فلسطين وسوريا منذ ١٩١٩ كما كان عضواً في الوفد البريطاني لمؤتمر صلح باريس عام ١٩١٩. وكان ذو ميول صهيونية صارخة ولعب دوراً خطراً في تطويع نظام الانتخاب البريطاني لمصلحة الصهيونية، ظل دوره في الظل حتى نشر مذكراته وتقاريره عام ١٩٦٠. للمزيد حول دور هذا الضابط انظر:

حسن صبري الخولي، المجلد رقم ٢، سابق، ص ص ٧ وما تلاها .

(٢٣٦) انظر مذكرة الاعتراض الصهيوني في:

- بهجت صبري، فلسطين خلال الحرب العالمية الأولى وما بعدها ١٩١٤ - ١٩٢٠، جمعية الدراسات العربية، القدس، ١٩٨٢، ص ١٨٨.

أصبح الجليل وضم بحيرة الحولة وطبريا باكملهما إلى فلسطين بدلاً من إبقاء قسم منهما مع سورية، كما تم ضم قرية المظلة إلى الحدود الفلسطينية^(٢٣٧).

تجدر الإشارة إلى وجود تيار قوى معاد لبريطانيا ولليهود في فلسطين منذ بداية الاحتلال البريطاني لفلسطين تؤكد توصيات لجنة (كنج كرين)^(٢٣٨) الأمريكية التي زارت فلسطين عام ١٩١٩ لاستطلاع رأى السكان في الحكم الذى يريدونه لبلادهم. وافضت توصياتها إلى: ضرورة إبقاء وحدة بلاد الشام سوريا، ولبنان وفلسطين وأن السكان لا يرحبون بالانتداب البريطانى ويفضلون المعونه الأمريكية بالذات^(٢٣٩). كما طالبت بضرورة الحد من الهجرة اليهودية والمطامع الصهيونية في فلسطين. «لما لمسته اللجنة من الشعور المعادى من كل بلاد

(٢٣٧) ذلك أنه بعد أن تم اتفاق دوقيل بين كل من بريطانيا وفرنسا جلا على اثره الجيش البريطانى عن سوريا ولبنان حتى الخط الممتد من رأس الناقورة إلى بحيرة الحولة. وفى شمال خط دوقيل بقيت مستوطنة المظلة، والمزارع الجماعية الجديدة، داخل المنطقة التى يسيطر عليها الفرنسيون ظاهرياً. حيث كان الصهيونيين هم الذين يشرفون عليها عملياً حيث بقوا في مراقبهم وطلبوا حماية الجيش البريطانى للمستوطنات الثلاث التى انشئت فيما بين ١٩١٦ - ١٩١٨ في أقصى شمال فلسطين إلا أن طلبهم رفض وبانتظار انتهاء مفاوضات سان رمو عام ١٩٢٠ طلب البريطانيون أن يضموا إلى أرض «الوطن اليهودى» منطقة الجليل الأعلى وأيدوا التوجه الصهيونى نحو توطين اليهود في تلك المنطقة واستغلال مياه الليطانى ونهر الأردن واليرموك وضم أصبع الجليل. في تلك الفترة حدثت هبة ١٩٢٠ وهاجم الثوار العرب المستوطنات اليهودية وسقطت مستوطنة (تل حى) واخليت (كفر جلعادى) والمظلة من سكانها. وقد ضم أصبع الجليل بعد تصوية مسألة الانتداب في سان رمو وعاد اليهود إلى مستوطناتهم. أنظر وثيقة صهيونية، الرأية، سابق ص ٦.

(٢٣٨) اتسمت هذه اللجنة بالزاهة، وخرجت توصياتها منصفة للعرب، الأمر الذى دفع الصهيونيين للضغط من أجل عدم إذاعة تقريرها في حينه، فظل ثلاث سنوات مختلفاً إلى أن سمح رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بإذاعته في ديسمبر ١٩٢٢. كما اهتمت اللجنة بالمشكلة الصهيونية وأفردت لها فصلاً إضافياً، انظر: - ناتان وانستوك، سابق ج ١، ص ١٦٨. وانظر وثيقة رقم ١٩، حسن صبرى الحولى، المجلد الثانى، السابق، ص ١٥٢.

(٢٣٩) لعل ذلك يرجع إلى ما أشيع عن الولايات المتحدة الأمريكية ودورها في نهاية الحرب الأولى وموقف رئيسها ولسن المزيد لحق تقرير المصير آنذاك، فالنقطة الثانية عشرة من النقاط الأربع عشرة تنص على تحويل الشعوب التى تتألف منها الدولة العثمانية والتى لا تمت بصلة إلى العنصر التركى حق تقرير المصير. فضلاً عن أنها لم يكن لها بعد ثمة وجود استعماري في الوطن العربى، مما أكسبها هذا القدر من التعاطف آنذاك... وهو الموقف الذى تغير كثيراً فيما بعد على الجانبين. للمزيد حول الموقف الأمريكى راجع تقارير وليم ييل William Yale عن فلسطين بصفته مندوباً لوزارة الخارجية الأمريكية لدراسة الموقف السياسى في المشرق العربى عام ١٩١٧ في حسن صبرى الحولى الجزء الثانى، سابق، ص ٤٧ - ٩٤.

الشام بشكل قاطع. موضحة ما نجم عن الهجرة اليهودية من ضغوط اقتصادية واجتماعية تشكل اعتداء سافراً على حقوق شعب فلسطين. وأن المشروع الصهيوني لا يمكن تنفيذه، إلا بالقوة المسلحة، الأمر الذي يضر، ضرراً فادحاً بحقوق شعب فلسطين، في حين أن دعوى اليهود بحق لهم فيها منذ ألفى عام لا يجب الاكتراث به أو الوقوف عنده، وحذرت اللجنة مؤتمر الصلح «بأن لا يتجاهل شعور الشعب العربى ويستخف به».

وصدق حدس اللجنة وما لمست من الضغوط الاقتصادية والاجتماعية التى نجمت عن الهجرة واقتناص الأرض. وهو الذى أدى إلى هبة عامى ١٩٢٠ و ١٩٢١ التى كانت وراء استدعاء الحكومة للجنة هايكرافت لبحث المشكلة ووضع الحلول^(٢٤٠). وأكدت اللجنة مرة أخرى ما ذهبت إليه لجنة كنج كرين من «أن الصهيونيين سائرون نحو جعل فلسطين «وطن يهودى» طبقاً لما أدلى به «مسؤول صهيونى كبير». وبرزت اللجنة مدى ضيق العرب ونفورهم من سيطرة الصهيونيين على مقدرات الحكم في فلسطين وقيام حكومة يهودية داخل الحكومة البريطانية، وأفاضت اللجنة بممارسات اليهود المستفزة للعرب وهو الأمر الذى أدى في النهاية لهذه الاضطرابات وكعادتها لجأت الحكومة البريطانية في فلسطين بعد هاتين الهبتين لامتناس النقمة الشعبية، فأصدر ونستون تشرشل بياناً عرف رسمياً بالكتاب الأبيض لعام ١٩٢٢^(٢٤١) وهو تجسيد صارخ لسياسة التناقض التى ميزت بريطانيا والتي انكرت من خلاله أنها تنوى تحويل فلسطين إلى «دولة يهودية» كما أن «انجلترا انجليزية» واعتبرت أن ذلك أمل غير قابل للتحقيق، وأن كل ما هنالك أن يعيش الشعبين معاً في سلام. ودافع الكتاب عن اللجنة الصهيونية وبنائها لا تنوى

(٢٤٠) وثيقة رقم ٢٠ ووثيقة رقم ٢٧، حسن صبرى الخولى، الجزء الثانى، سابق، ص ١٦٨، ١٩٠ - ١٩٣. انظر أيضاً ملحق رقم (٣) من أوراق محب الدين الخطيب عن لجنة التحقيقات في - خيرية قاسمية، الحكومة العربية فى دمشق بين ١٩١٨ - ١٩٢٠، مكتبة الدراسات التاريخية، دار المعارف بمصر، ١٩٧١، ص ٢٧٧.
(٢٤١) وثيقة رقم ٢٨، الكتاب الأبيض الصادر عن ونستون تشرشل يونيو ١٩٢٢، حسن صبرى الخولى، الجزء الثانى، سابق، ص ١٩٦ - ٢٠١.

إدارة البلاد، وإنما يتعلق عملها بإدارة شئون اليهود.

في ذات الوقت الذى أعلن فيه أن «وعد بالفور» قابل للتنفيذ. وأن وجود الشعب اليهودى في فلسطين هو حق وليس منة. ثم أعطى مزيداً من الوعود لليهود بترقية «الوطن القومى» وزيادة عدد المهاجرين، وأعلن عن رغبة بريطانيا بمنح الحكم الذاتى في فلسطين، والذى بدأ بالغاء الإدارة العسكرية وإحلال المدنية بدلاً منها. وهكذا جاء الكتاب الأبيض تتويجاً للتناقضات التى مارسها بريطانيا منذ الحرب العالمية الأولى.

وبرغم أن الكتاب الأبيض، أثار حفيظة اليهود، إلا أنهم قبلوه على مضض ، أملاً بما سيحققه الانتداب، ولما شاعت روح العداء بين بعض البريطانيين ضد الصهيونيين في تلك الفترة، نشطت الدوائر الصهيونية بشكل موسع لترسم صك الانتداب بما يتفق مع أهدافها. وبالفعل فقد طبعت صك الانتداب بالطابع الصهيونى الخالص وأنت بنوده متماثلة مع توصياتها تماماً.

فمادنة الأولى منحت الدولة المنتدبه سلطات تامة في التشريع الذى يتحقق من خلال وعد بالفور «بإقامة وطن قومى لليهود».

وتؤكد مادته الثانية على ضرورة وضع فلسطين في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية مناسبة لإقامة «الوطن القومى».

وأعطت المادة الرابعة (للوکالة اليهودية) حق اسداء المشورة لإدارة فلسطين، والتعاون معها من أجل تحقيق «الوطن القومى». والحفاظ على مصالح السكان اليهود، وتسهيل الهجرة، بشرط عدم الحاق الضرر بحقوق ووضع «الفئات الأخرى»!!.

● الفصل الثالث ●

وحفاظاً على الحدود التي جاهدت البعثة لضم منابع أنهار البلاد إليها ألزمت المادة الخامسة من صك الانتداب حكومة فلسطين بعدم التنازل عن أى جزء من أراضى فلسطين لأى دولة أجنبية وحفظ حدودها.

وأوكلت المادة السادسة من صك الانتداب، أمر حشد اليهود في الأراضى الأميرية، والأراضى الموات (غير المطلوبة في المقاصد العمومية) إلى كل من الوكالة اليهودية وحكومة الانتداب، علماً بأن قانون الانتدابات الذى أقره مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩ والذى أقره ميثاق عصبة الأمم، تؤكد المادة الثامنة والعشرين منه «بأن غاية الانتداب هى تقدم ورفاهية سكان البلاد المنتدب عليها».

وقد وافق مجلس عصبة الأمم على مشروع انتداب فلسطين في ٢٤ يوليو ١٩٢٢ بالرغم من أن عقد الصلح بين الدول المتحالفة وتركيا لم يكن قد تم حتى ذلك الوقت، وبانتظار دخول معاهدة لوزان حيز التنفيذ الذى تم فعلاً في سبتمبر ١٩٢٣، وأيضاً بالرغم من توصيات لجنة كنج كرين سابقة الذكر والتي لم يضع لها المجلس أى اعتبار.

وعلى هذا النحو أيد مجلس «عصبة الأمم» السياسة البريطانية التي سارت على طريق دعم «المشروع اليهودي». وقد حظيت «الوكالة اليهودية» في فلسطين باعتراف دولي، أدرجه صك الانتداب في مادته الرابعة والسادسة على نحو ماتبين لنا منذ قليل. وقد مارست هذه الوكالة مهام أعمالها الرسمية عام ١٩٢٢ في إدارة شئون البلاد السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية والدينية وزيادة الهجرة، وكل ما يخدم إقامة «مشروع الدولة»^(٢٤٢). وقد تضخمت

(٢٤٢) حول صك الانتداب انظر: ملحق رقم ٢ وثيقة صك الانتداب، في محمد عزة دروزة، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها ج١، سابق، ص ٢٦٣ - ٢٧٠ وراجع الوثيقة رقم ١٠٠ ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية الجزء الأول، ص ٣٦٥ وانظر أيضاً: - المذكرة التي قدمتها الحكومة البريطانية عام ١٩٤٧ إلى لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين، مصدر سبق ذكره، ص ٤ - ٢٥.

وتشعبت هيئاتها، حتى غدت دولة داخل الدولة.

كما أدى الاتفاق الذي عقد عام ١٩٢٠ بين دائرة الزراعة ودائرة (الطابو) تسجيل الأراضي من جهة، ومحطة التجارب الزراعية اليهودية التابعة للجامعة العبرية^(٢٤٣) (التي كانت تحت التأسيس) واللجنة الصهيونية من جهة أخرى، إلى تحويلها إلى دائرة انجلوصهيونية وهو الأمر الذي يعتبر واحداً من أبرز انجازات الحكومة المدنية لخدمة الاستيطان الزراعي الصهيوني والاستيلاء على أراضي عرب فلسطين. وقد تم هذا الاتفاق طبقاً لتوصيات اللجنة الصهيونية سابقة الذكر، تدعمه الوكالة اليهودية.

وباشرت هذه الدائرة مهام أعمالها ذات التوجه الصهيوني منذ ١٩٢٠ حيث سن قانون

- بذكر جفريز وهو صحفي بريطاني عاش في فلسطين فترة الحكم البريطاني حيث كان مراسلاً لصحيفة الديلي ميل في لندن أن بعض وزراء المستعمرات صهيونيين وأن البعض الآخر كان ضالعا في علاقاته معهم، ويصف الصهيونيين بأنهم أصبحوا سادة الموقف، ويصف انقياد بريطانيا وراءهم بأنه انقياد أعمى ومجنون، ويذكر جفريز بأن المادة الثانية من صك الانتداب بأنها تكرار لوعده بالفور الذي هو من تأليف الصهيونيين سواء منهم الأوروبيون أو الأميركيون، كما يشير إلى محتوى صك الانتداب على أنه هو بعينه البيان المشترك الذي صدر عن عدد من الجمعيات الصهيونية الأميركية في ١٩١٩/٢/٢ الموجه إلى مؤتمر السلم عام ١٩١٩ ويعقد مقارنات بين مراد الانتداب وهذا البيان. لزيد من التفاصيل انظر جفريز اليكم الحقيقة ج٢، ص ٢٣٣-٢٣٥ والجزء الرابع مرجع سبق ذكره، ص ٢٣، ١٧٨ - ١٨٧. وحول البعثة الصهيونية وضغوطها الشديدة انظر: الوثائق التي قدمها O.S. Edwards, Palestine land of broken promise, 1946, p.p 39 - 41 وانظر أيضا: صبري الخولي، مصر سابق، المجلد الثاني ص ١٤٦ - ١٩٨.

(٢٤٣) وقد كان انشاء الجامعة العبرية إحدى المحازات البعثة الصهيونية عام ١٩١٨ لعب فيها الكولنيل ريتشارد ماينرتزهاجن دوراً رئيسياً في تدليل العقبات أمام اللجنة لمعارضة السلطات العسكرية لحضور اللجنة. وكانت أول خطوة لتأسيس الجامعة هو استيلاء اليهود على مبنى يسمى Gray Hill House على جبل سكويس في القدس والخطوة الثانية إقامة مبنى كبير للمكتبة العامة للجامعة لتودع فيها المجموعات الضخمة الموجودة آنذاك في المكتبة القومية اليهودية في بيت المقدس.

وضع حجر الأساس لمبنى الجامعة في حفل رسمي يوم ٢٤ يوليو ١٩١٨ قبل أن تنتهي الحرب العالمية الأولى وحتى أثناء وجود البعثة الصهيونية.

وكانت هناك محطة للتجارب الزراعية تحولت فيما بعد لكلية زراعة افتتحت الجامعة رسمياً أول إبريل عام ١٩٢٥ رأس الحفل جيمس بالفور وحاييم وايزمان وغيرهم. جدير بالذكر أن الجامعة العبرية لم تقبل طلاباً يادئ الأمر ولكن كانت تحشد الباحثين لينقطعوا للبحوث العلمية حتى يصبحوا أساتذة متمكنين من تخصصاتهم.

حسن صبري الخولي، المجلد الثاني، سابق، ص ٢٥ - ٢٩ انظر: وثيقة رقم ١٩ ص ٣٦.

● الفصل الثالث ●

المساحة، لتخطيط الحدود، ومسح الأراضي الأميرية والأشرف عليها، وزيادة حشد السكان فيها، ثم قامت بتعيين لجنتين أخرتين للبحث عن الأراضي الخالية (الموات) (والمحلولة) وتعيين حدودهما.

وقد تم دمج هاتين الدائرتين لتصبحا دائرة واحدة عام ١٩٢٢ تحت رئاسة مندوب الأراضي، اليهودي الصهيوني نورمان بنتوتيش وكان معظم أعضائها من اليهود. (٢٤٤)

وأصبح من حق الدائرة مباشرة كل الأعمال المتعلقة بالأموال غير المنقولة، وتسجيل الأراضي، أو نزع الملكية، وغير ذلك. وأفردت مكتباً خاصاً للإشراف على أراضي بيسان (الجفالك) التي سنأتى على ذكرها بعد قليل.

وعملت هذه الدائرة بمنتهى الهمة والنشاط، ففي عام واحد هو عام ١٩٢٢ أنجزت (٥١١٧) معاملة تسجيل نقل ملكية تغطي مساحة قدرها (٧٤٢٩٩) دونماً (٢٤٥). خاصة وأن هذه الفترة شهدت نشاطاً واسعاً في نقل ملكيات جفالك بيسان. ونظرت في ادعاءات (قضايا) الأراضي المرفوعة من قبل المتضررين. وأخطر ما قامت به هو إعادة تقسيم الأراضي المشاع. التي عين لها المندوب السامي لجنة خاصة لدرس نظام ملكية المشاع أبيع لأعضائها، بخول أى أرض لإجراء عمليات المسح، وكان كل من يعرقل أعمالها يتعرض للعقاب .

(٢٤٤) مونتاكيو برون، الزراعة، مرجع سابق، ص ٢٣٩ - ٢٥٢

- المذكرة التي قدمتها الحكومة البريطانية عام ١٩٤٧ إلى لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين، سابق، ص ٥.

- وانظر أيضاً: دوخان، حيازة الأراضي، سابق، ص ١٢٥.

- دعبس المر، القسم الثاني، مصدر سابق، ص ١٣٠ - ١٣٢.

- B.R. O. 371/9003, Palestine, Report on Palestine Administration. 1922

- جون هوب سمبسون، سابق ص ١١٢ - ١١٣.

(٢٤٥) B.R. O. 371/9003, Palestine, Report on Palestine Administration. 1922

وكانت حكومة فلسطين البريطانية تدفع الإعانات للمختبرات اليهودية نظير الأبحاث، والخدمات العلمية، التي تقدم لها طبقاً للاتفاق المذكور على حساب دافعي الضرائب العرب، برغم عدم استفادة هؤلاء من هذه الخدمات، حيث كانت هذه الدائرة كثيراً ما تمتنع عبر مؤسساتها البحثية عن تقديم الأغراس من مشاتلها، بقصد عدم منافسة المشاتل اليهودية. وتؤكد توصيات جون هوب سمبسون للدائرة بضرورة بيع الأغراس وبإثمان زهيدة للعرب، مدى تقصير الحكومة تجاه عرب فلسطين!

كما لم تقدم الدوائر البحثية الحكومية التابعة لدائرة الأراضي، خدمات تذكر للفلاحين العرب. حتى أن مشروع إقامة مدرسة زراعية مشتركة بين العرب واليهود، بأموال الثرى اليهودى خضوري، طبقاً لرغبته في وصية له. مُنيت بالفشل بسبب رفض المسؤولين الصهيونيين الفكرة من أساسها على اعتبار أن مثل هذا المشروع يقتضى استخدام اللغة العربية، وهذا أمر مرفوض شكلاً وموضوعاً لتعارضه مع مبادئ الصهيونية العنصرية القائمة على ضرورة استخدام اللغة العبرية كلغة وحيدة، مما دفع الحكومة لإنشاء مدرستين منفصلتين.

كما كانت الحكومة تمثل لمعارضات الوكالة اليهودية لإجراء أى تطوير لإساليب الزراعة العربية. خوفاً من تقدم ونهضة عرب فلسطين.

وكان لهذه الدائرة دور كبير في تنفيذ مجموعة القوانين والإجراءات التي استنها هربرت صموئيل عام ١٩٢٠، وأولها رفع أيدي أهالى يافا عن أراضيهم الواقعة جنوبها والتي تزيد مساحتها عن ٤٠ ألف دونم، وتسليمها لمستوطنى عيون قارة (ريشون ليزيون) علماً بأن العديد من المواطنين العرب كانوا يحتفظون بسندات الملكية، كما كان لدى آخرين وثائق حقوق تصرفهم بالأراضي لفترات طويلة (٢٤٦).

(٢٤٦) الوثيقة رقم ١٠، وثائق وأوراق القضية الفلسطينية ج١، ص ٣٤٥.

● الفصل الثالث ●

إلا أن المندوب السامي قجافل كل ذلك، وتجاهل الاحتجاج العام الذى أبدته الجماهير المتظلمة بمصادرة حقوقها، وأيضاً دعوى الإحتجاج التى رفضتها الجمعية الإسلامية بنابلس ضد تسليم أراضى عرب يافا إلى الصهيونيين المقدم فى ١٥/٢/١٩٢٠. وقام بالتصديق على عملية المنح هذه.

ويعتبر نهب أراضى (الجفالك) فى بيسان من أصحابها عرب فلسطين، بدعوى أنها من ممتلكات السلطان إجحافاً خطيراً أقدمت عليه حكومة صموئيل ضد شعب فلسطين وحقوقه من خلال «اتفاقية» غور المدورة^(٢٤٧) التى عقدت عام ١٩٢١.

وكلمة «اتفاقية» فى الواقع كلمة مفرغة من محتواها. فالاتفاق عادة يكون بين طرفين فأكثر. أما هنا فهو أحادى الطرف. أى الحكومة وحدها فى الميزان. وجرى بنا القاء بعض الضوء على هذه «الاتفاقية»!!

ذكرنا فى الفصل الأول من هذه الدراسة بأن أراضى الجفالك هى أراض خاصة بعرب فلسطين قام السلطان العثمانى عبد الحميد أثناء فترة حكمه بالاستيلاء عليها وسجلها باسمه وبقيت حقوق الانتفاع لأصحابها العرب. وأفرد لها دائرة خاصة أطلق عليها اسم (الإدارة السنية). أوكل إليها مهمة استغلال هذه الأراضى لمصلحته. وبعد خلع عام ١٩٠٩، أحييت ملكية هذه الأراضى للخزانة العامة، وكنا قد بينا وضعها القانونى وأحقية شعب فلسطين فيها.

وكان من هذه الجفالك اثنين فى فلسطين تبلغ مساحتهما معاً (١٧٩ر٤٩٥) دونما. أحدهما ويقع فى منطقة أريحا ويدعى (بجفالك أريحا) ومساحته (١١٣ر٤٠٨) دونم والثانى

(٢٤٧) المدورة: تعنى الأراضى التى (دورت) للسلطان أى أصبحت من ممتلكاته.

● الفصل الثالث ●

ويقع في منطقة بيسان ويسمى (بجفتك بيسان) وهو الأكبر والأهم، وتبلغ مساحته (٣٨١٧٧١) دونم منها (١١١٧٢٠) دونم مروية و(١٢٣٣٢٤) دونم غير مروية و(١٤٦٧١٧) دونم طرق وسكك حديد وما إلى ذلك.

وأثبتت اللجنة التي مسحت المنطقة أن ممتلكات الجفتك (٢٣٩) دونماً في حين أن الباقي يتشكل من أراضي المشاع والغابات^(٢٤٨).

وكانت الحكومة العسكرية قد اعتبرت عام ١٩١٩ أن هذه الأراضي من ممتلكاتها. في حين باشرت الحكومة المدنية أولى إجراءاتها بشأن هذه الأراضي عام ١٩٢١ عندما قامت دائرة الزراعة الإنجلو صهيونية بتقديم هذه الاتفاقية المثيرة للجدل التي عقدتها فيما بينها من جهة وبين بعض الأفراد باعتبارهم ممثلين عن باقي أصحاب هذه الأراضي دونما تفويض قانوني من قبل الآخرين. وأطلق على هذه الاتفاقية اسم «اتفاقية» غور المدورة^(٢٤٩). والأدق أن يطلق عليها اسم «الاتفاقية القسرية».

نصت الاتفاقية على إخراج المواطنين العرب من أراضيهم التي زرعوها لمئات السنين!! واعطاء من يثبت ملكيته للأرض، بدلاً منها! (المادة ١)، وحددت مساحة ١٥٠ دونم لكل عائلة كحد أدنى (المادة ٨) ومنعت المادة (١٦) اجراء أى تصرف بالأرض قبل دفع بدل التسجيل بالكامل، واستثنى منه ما يرجع للحكومة ذاتها بسبب الرهن أو غيره. ثم تنازلت عن شرط دفع كامل البديل في عملية التصرف عام ١٩٢٨. ونيلته بشرط أن توافق الحكومة على الأشخاص المنوي نقل الأرض اليهم، إذا اعتقدت أنهم يسعون لتعمير الأرض بصورة أفضل!! وهو تلميح صريح لتسهيل نقل الأراضي إلى اليهود^(٢٥٠).

Report of 1922, op. cit.

(٢٤٨) حول هذه الاتفاقية راجع: المصادر السابقة وأيضاً:

(٢٤٩) سمبسون سابق، ص ٨٧ و١٢٤، ١٢٥، ٢٤٥، ٢٤٦ وانظر أيضاً: Granott, the land system, op. cit, p.

107

- تقرير اللجنة الملكية لعام ١٩٣٧، سابق، ص ٣٤٥.

(٢٥٠) المصادر السابقة والصفحات.

يبرز لنا نص القانون بوضوح مدى عدم التكافؤ بين الطرفين المتعاقدين، فالحكومة بسلطاتها وهيئاتها ونفوذها في كفة وبعض الأفراد العرب الذين لا يتسمون بأي صفة رسمية يقومون بتمثيل قطاعات عريضة من أصحاب الأراضي دون أدنى تفويض منهم في الكفة الأخرى. مما يجعل كفة الحكومة، وكأنها وحدها في الميزان، الأمر الذي أضفى على «الإتفاقية» طابع المشروعية تحت مسمى «اتفاقية». ولا أدل على ذلك مما جاء في تبرير الحكومة، لسبب عقد هذه «الإتفاقية»، من «أن الدافع إليها هو سوء الأحوال والأوضاع التي تسود المنطقة، وسكانها الذين يتسمون بقلة الذكاء والجهل!! مما يجعل اقناعهم بتحسين أحوالهم غير ممكن»^(٢٥١). كيف إذا تجرى الحكومة «اتفاقية معهم»!! ثم تذكر «أن مساحات واسعة من أراضيهم بوراً، وأراضيهم مشاع تنقل من واحد إلى آخر، وأنهم «ياوون الأشقياء ويسلبون الماشية، بالإضافة لفقدان الأمن في منطقتهم»، لذا فحرصاً على مصلحة وأمن السكان رأت الحكومة أن تعطى المزارعين القادرين على تقديم اثباتات بأن الأراضي تخصهم، قطعة أرض بديلة غير أراضيهم على أن يدفعوا بدل التسجيل»^(٢٥٢). وكان هذا البديل في الواقع يماثل ثمن قطعة أرض جديدة، إذ كان البديل عن كل دونم ١٥٠ قرشا أي ٢٢٥ جنيها عن الـ ١٥٠ دونم. فإذا ما عرفنا أن دخل الفلاح السنوي لا يزيد عن بضعة وثلاثين جنيهاً أدركنا مدى الحيف والظلم الفادح الذي سيق إليه أصحاب أراضي الجفالك. هذا بخلاف الضرر الناجم عن انتقال الفلاح من أرضه ذات الخصوبة الأكبر إلى أراضي أقل خصوبة. ليس هذا فحسب بل مدى الضرر النفسي والروحي الذي يلاقه أي فلاح فيما إذا اقتلع من جذوره في أرض آبائه وأجداده. بالإضافة إلى أن معظم الفلاحين لم يتمكنوا من إثبات حقوقهم فوق أراضيهم مع ما عرفناه عن فوضى التسجيل في العهد العثماني، وكيف أن العرف والعادة وإثبات بقاءه على أرضه يزرعها لعشر سنوات متتاليات كان كافياً لإثبات حقوقه، وكيف أن الكثير من الفلاحين كان لا يمتلك صكوك ملكية.

(٢٥١) تقرير اللجنة الملكية لفلسطين لعام ١٩٣٧، سابق، ص ٣٤٥.

(٢٥٢) المصدر ذاته والصفحات.

● الفصل الثالث ●

ولهذا فقد حققت هذه «الإتفاقية» مبتهاها في مصادرة مساحات واسعة من أراضي الجفالك، برغم أن معظم هذه الأراضي كانت تخضع للملكيات المشاع والغابات. وهكذا تم الاستيلاء على هذه الأراضي بالقوة ودون وجه حق.

يتضح ذلك من تضخم عدد المتضررين من المقتلعين من أراضيهم الذين رفعوا دعاوى ضد الحكومة^(٢٥٣) وكانت أعمال السمسرة والأساليب الملتوية قد نشطت في تلك الفترة لتسريب أراضي عرب فلسطين لليهود بعد انتزاعها من أصحابها العرب.

وفي تقرير لحكومة فلسطين لعام ١٩٢٥ يذكر كيف أن الوكالات اليهودية قد حصلت على (٦٥) ألف دونم^(٢٥٤). وأن جمعية البيكا حصلت على أراضي قرية سيرين المقدرة بنحو (٨) آلاف دونم عام ١٩٣٣^(٢٥٥).

كما لعب السمسرة دوراً بالغ النسوة في نقل مساحات من الأراضي لليهود بدعوى شرائها لانفسهم، ثم نقلها فيما بعد لليهود على نحو ما تم للمساحة التي خصصتها الحكومة «للعرب صقر» والتي تقدر مساحتها بستة آلاف دونم تمكنت جمعية البيكا من شرائها بسعر جنية واحد للدونم^(٢٥٦).

وعلى نحو ما تم أيضا بقرية كفر مصر حيث اشترى السمسار عبد الله مخلص أراض بسعر ٨٠ قرشاً للدونم ثم قام ببيعها بعد ذلك لليهود^(٢٥٧).

وقد تمكن السمسرة من نقل ما مساحته ٥٠ ألف دونم من أراضي بيسان لليهود. هذا

(٢٥٣) اللجنة الملكية لفلسطين لعام ١٩٣٧، سابق، ص ٣٤٦ - ٣٤٦ وأنظر أيضا: - تقرير عام ١٩٢٢ P.R.O. F.O. 361/19003.

(٢٥٤) جريدة فلسطين، يافا، العدد ٧٩٦ - ٣٩ في ١٩٢٥/٧/٢٨، ص ١.

(٢٥٥) الجامعة الإسلامية، العدد ٤٢٦ في ١٩٣٣/١/٦، ص ٥.

(٢٥٦) الجامعة الإسلامية العدد ٤٣٩ في ١٩٣٣/٢/٢١، ص ٥.

(٢٥٧) فلسطين، يافا العدد ٧٨٥ - ٢٨ في ١٩٢٥/٦/١٦، ص ٥.

برغم قرارات منع البيع المشروطة بتسديد الأقساط والتي لم تكن ذات جدوى. ذلك أنه كان يكفي وجود المشتري الذي يسدد الأقساط مرة واحدة لتصبح الأرض ملكاً له. خاصة وأن الفلاحين وجدوا أنفسهم متورطين بديون للحكومة لا قبل لهم بها. بعد اجبارهم على دفع بدل التسجيل الذي كان يفوق قدراتهم^(٢٥٨). إضافة لانعكاسات مصادرة مياه الري التي جعلت عملية الزراعة أمراً مستحيلاً مما وضع المزارع العربي في مأزق لا فكاك منه بعد أن جعل الأرض عبئاً على صاحبها.

وقد واكب عملية نهب الأراضي إقامة المستوطنات في منطقة بيسان حيث تم إنشاء (٦) مستوطنات في قضاء بيسان ما بين ١٩٢١ - ١٩٢٢، و(١١) مستوطنة أخرى عام حتى عام ١٩٣٩^(٢٥٩).

وإذا كان قد تم تسريب أراضي منطقة بيسان عبر «الإتفاقية» المشبوهة، فقد كانت قوانين نزع الملكية هي الوسيلة الثانية في حالة عجز القوانين العادية عن تسريب الأراضي.

ففي عام ١٩٢٥ قامت الحكومة البريطانية بانتزاع ومصادرة أراضي قرية الباجور المقدرة بنحو عشرة آلاف دونم. من صاحبها يوسف الخوري الذي أقام دعوى ضد الحكومة تم رفضها من قبل محكمة الأراضي^(٢٦٠) حين أصدرت حكمها المتقدم، لتصبح الحكومة هي المالك «الشرعي» لها بدعوى احتياجها للمنافع العامة.

وصدرت قرارات أخرى مماثلة عام ١٩٢٦ حين صودرت أراضي قرى (عين حارود) بدعوى إنشاء محطة سكة حديد. وبيت (صفافه) (وشرفات) لتشييد مبان لحكومة

(٢٥٨) سمبسون، سابق، ص ١٢٦ وانظر: المقطم في ١٩٣٠/٦/٢٢.

(٢٥٩) الدباغ، بلادنا فلسطين الجزء الأول، القسم الأول، ص ١٩١ - ١٩٢.

(٢٦٠) جريدة فلسطين، العدد ٧٩٠ - ٣٣ في ٣/١٣ وفي ١٩٢٥/٧/٧.

● الفصل الثالث ●

الانتداب^(٢٦١) وأخرى من منطقة قيسون بحيفا وأراض قرب مستوطنة المطلة لإنشاء حجر صحرى للحيوانات. وأراض في منطقة عراق المنشية، قرب غزة لبناء نقطة بوليس، وأراض أخرى لإنشاء طريق (تل أبيب) الشمالية^(٢٦٢).

وفي عام ١٩٢٨ تم انتزاع قطعة أرض من أراضي سلوان بقضاء القدس لبناء دار للمندوب السامي، باعتباره مشروعاً عمومياً، وفي عام ١٩٣٣، انتزعت أراضي قرية (الأشرفية)^(٢٦٣).

وصودرت كذلك أراضي كل من الكبارة وعثليت وبرة قيسارية، وهى قطع واسعة المساحة قريبة من الساحل وتقع بين حيفا ويافا، ادعت الحكومة، أنها تعود إلى فئة الأراضي الموات. وتقدر مساحتها بـ ٣٩ ألف دونم، قامت الحكومة بممنح ٣٥ ألف دونم منها لجمعية البيك^(٢٦٤).

كما انتزعت أراض من صفد لإقامة سوق تجارى لليهود على اعتبار أنه مشروع عمومى. ومساحة من الأرض في حيفا، لإقامة مدرسة يهودية، وقطعة أرض أخرى من أراضي قرية (الطيرة) من قضاء طولكرم لشركة (حيرود) اليهودية، على اعتبار أنها على الطريق المؤدى للمستوطنة بدعوى أنها «للمصلحة العمومية»^(٢٦٥). صحيح أن قرارات نزع الملكية للصالح العام تمارس في كل الدول ولكن يكون فعلاً للصالح العام ولكن ما تم في فلسطين لم يكن سوى للصالح اليهودى فقط ولهدف واحد هو إنشاء بنية تحتية «للدولة العبرية القادمة». كما قامت الدائرة عام ١٩٢٥ بمسح المنطقة الساحلية الممتدة بين غزة

(٢٦١) جريدة فلسطين، العدد ٩٢٥ - ٧ في ١٢/١١/١٩٢٦، ص ٣.

(٢٦٢) جريدة فلسطين، المرجع ذاته.

(٢٦٣) السياسة الأسبوعية العدد ١٠٣ في ٢٥/٢/١٩٢٨، ص ٩ وأيضاً الجامعة الإسلامية العدد ٤١١ في ١٩/١١/١٩٣٣، ص ٤.

(٢٦٤) سميسون، سابق، ص ٢٠٣ وأيضاً تقرير اللجنة الملكية لعام ١٩٣٧، ص ٣٤٧.

(٢٦٥) أمر أصدره السير ستيروات ديشس، مؤرخ في ١٥/٨/١٩٣٠ انظر: الجادر، سابق، ص ٢١٠ - ٢١١.

● الفصل الثالث ●

وحيفا والسهل الساحلى حتى الجنوب، وجول اللد ويافا ومنطقة امتياز الكبارا، وفي المناطق المحيطة بيافا، وتل أبيب غطت مساحة قدرها (٢٢٠ر٧٤٠) دونم. وكلفت مبالغ طائلة، وقدم الطيران العسكرى الملكى البريطانى خدمات جليلة للسلطات البلدية والمحلية في عمليات المسح^(٢٦٦). في أهم المناطق الخصبة والاستراتيجية، وهو ما يوضح مدى اهتمام دائرة الزراعة الانجلو صهيونية للسعى بكل طاقتها لتأمين أكبر قدر ممكن من الأراضى لتمريرها لليهود في هذه المنطقة. مع التوسع الرأسى في الزراعة لزيادة القدرة على استيعاب أكبر قدر ممكن من المهاجرين^(٢٦٧) ولما كانت الأراضى المشاع تقف عقبة كاداء في وجه السلطات البريطانية ومن ورائها الصهيونيين فقد سعت إلى تفتيتها من خلال قوانين خاصة سميت بقوانين التسوية:

قوانين التسوية:

تم فى عام ١٩٢٧ مسح أراضى فلسطين بالكامل ما عدا منطقة بئر السبع^(٢٦٨)، وفي عام ١٩٢٨ سنت الحكومة قانوناً لتفتيت المشاع إلا أنها ادعت أنه لتسوية حقوق ملكية الأراضى بدعوى وضع حد لفوضى التسجيل، التى تسببت في العديد من النزاعات مع الحكومة^(٢٦٩). وكنا قد عالجنا هذا القانون بالدراسة في الفصل الأول، وأفردت له دائرة خاصة تهتم بشئون التسوية، عين لها المندوب السامى المستر (كوهين الحسيد) كمساعد مأمور لإجراء أعمال التسوية التى تمت في منطقة الخضيرية والمنطقة الواقعة بينها وبين البحر في قضاء حيفا، وأراضى وادى الحوارث، وكذا في عتيل وزيتا، وهى من الأراضى المشاع، في قضاء طولكرم، وخربة الشركس، وغابة الشركس وكثير من

Report, Palestin and Trans Jordan 1925

(٢٦٦) وايضا

تقرير اللجنة الملكية لفلسطين ١٩٣٧، ص ٣٥٥.

(٢٦٧) المصادر ذاتها والصفحة.

(٢٦٨) تقرير اللجنة الملكية لفلسطين ١٩٣٧، ص ٣٥٥.

(٢٦٩) دوحان، حيازة الأراضى، النظام الاقتصادى، محرره سعيد حمادة، انظر قائمة المراجع، ص ١٢٦ - ١٢٧.

● الفصل الثالث ●

مناطق أخرى عديدة، وكانت لهذا المأمور اليهودي سلطات واسعة (٢٧٠).

وقامت الحكومة عام ١٩٣٢ بعمليات مسح تم جمع المعلومات فيها من الفلاحين ذاتهم فيما يتعلق بمساحة الأراضي الزراعية، إلى جانب تصنيفاتها الزراعية، وبلغت هذه المساحة، وفق تلك التقديرات (٤٨٧٩٣٧١) دونماً من المساحة الكلية لفلسطين بما فيها منطقة بئر السبع (٢٧١).

كما قامت الهيئة عام ١٩٣٤ بتقييم أراضي ٩٧٠ قرية من أجل دفع ضريبة القرى على الأراضي الأميرية في الأقضية المختلفة من ضمنها الأراضي المزروعة بالمحاصيل المروية وغير المروية والأشجار المثمرة والغابات والأحراج. وكان موضوع الضريبة هو الهدف المعلن. أما الأهداف بعيدة المدى فقد كانت مصادرة ما يمكن مصادرته من أراضي العرب حتى بلغ مجموع القضايا التي رفعها العرب بشأن مصادرة أراضيهم عام ١٩٣٤ (٢٥٠.٠٩) دعوى بلغت مساحتها الإجمالية (٣٥٥٧٣٢) دونماً منها (١١٢٣٠) دونماً في الأراضي المشاع. تم تسوية (٢٢٥٤٦) دونماً منها (٢٢٥٣٧) دونماً في الأراضي المفروزة و٩ دونمات فقط في الأراضي المشاع (٢٧٢). وهكذا يكون الفرق بين مساحة الأراضي التي تمت تسويتها والأراضي التي هدد أصحابها بالاقتلاع (٣٣٣١٨٦) دونماً ظلت متنازع عليها. الأمر الذي يوضح مدى الظلم الفاقع الذي وقع على أهل فلسطين وتعرضهم للقلق الرهيب لفقدانهم القدرة على إثبات حقوقهم. وجدير بلفت الإنتباه إلى أن مجموع ما تمكن اليهود من تسجيله من أراض لنفس العام لم يزد عن (٦٢١١٤) دونماً (٢٧٣). وفي عام ١٩٣٦ كان (١٨١٥٤) دونماً (٢٧٤).

(٢٧٠) الجادر سابق، ص ٢١٧ - ٢١٩، وأيضاً: Granott, op.cit, p. 108
(٢٧١) تقرير اللجنة الملكية لعام ١٩٣٧، ص ٢٩٢. قدم السيد لويس فرنش وهو أحد موظفي حكومة الهند للجنة تقريرين شاملين عن التوسع الزراعي وتسوية الأراضي.

Report, 1934, p.p. 45 - 46 (٢٧٢)

Loc, cit (٢٧٣)

Stem, The Land Question in Palestine, 1917 - 1939, p.p 226 (٢٧٤)

● الفصل الثالث ●

وقامت دائرة الأراضي بمسح الأراضي في فلسطين عام ١٩٣٦^(٢٧٥) ولم تكتمل باقى أعمال المسح بسبب نشوب الثورة الفلسطينية الكبرى في نفس العام. جدير بالذكر أن أعمال التسوية تركزت في المناطق الساحلية والسهول الخصبة والاستراتيجية في حركة التفاف حول الحدود المرحلية «للوطن القومى» المزمع إنشاؤه^(٢٧٦). وكمحصلة لكل ما سبق فقد تمكنت الدائرة من مسح (٢٠١٢٠٩٥ر) دونم منذ عام ١٩٢٧ وحتى عام ١٩٣٦ تم تسوية (١٧٧٨٩٩ر) دونم منها..

ثمة أرقام تحمل دلالات يجدر تناولها ففى ما بين ١٩٢٧ و ١٩٣٥ بلغت مساحة الأراضي التى صودرت من العرب الذين رفعوا قضايا بشأن استردادها (٢٨٨٠٨٨ر) دونماً. تم تسوية وفرز ما مساحته (١٣٦٤٠٣١ر) دونم في الاستقصاء التمهيدى^(٢٧٧). أى بقيت مساحة قدرها ٨٥٨٢٨٨ دونم متنازع عليها دون فرز أو تسوية بما يعنى احتلالها من قبل الآخرين وتشريد أصحابها. تبين لنا من خلال الأرقام أن مساحة الأراضي التى شملتها ادعاءات العرب، واسعة جداً تظهر لنا بشكل أو بآخر أن أصحابها لم يقوموا ببيعها وإنما انتزعت منهم انتزاعاً. فما هو المبرر ليرفع مواطن دعوى ليسترد حقوقه لو أن أحداً لم يقم باغتصاب أرضه بالفعل!!!.

أما الرقم الخاص بما تم فرزه وتسويته فهو لا يعنى بالضرورة أن أصحاب الأراضي

Report on Palestine and Trans Jordan, for the year 1935, P. 50(٢٧٥)

(٢٧٦) النتائج مستقاة من جدول مركب من التقارير السابقة ولزيد من التفاصيل عن عدد القرى وأماكن تواجدها، انظر رسالة ماجستير للباحثة غير منشورة ص ١٨٣ - ١٨٤.

(٢٧٧) انظر الجدول، رسالة ماجستير غير منشورة السابقة، ص ١٨٥ أختلأ عن -Report on Palestine and Trans Jordan for the year 1935, p. 50.

Report on Palestine and Trans Jordan for the year 1938. p. 78.

وأيضاً أنظر:

دوخان، حيازة الأراضي، سابق، ص ١٣٢ - ١٣٤، بالإمكان تتبع كل سنة على حده خلال الفترة انظر: البديري ماجستير غير منشورة ص ١٨٥.

● الفصل الثالث ●

قد استردوا حقوقهم كما قد يتوقع البعض. ذلك أن مساحة كبيرة من هذه الأراضي لم يكن أصحابها بقادرين على إثبات ممتلكاتهم لعدم وجود مستندات قانونية لديهم لأسباب أوضحناها في الفصل الأول.

ولهذا فقد تم اغتصاب أراضي العديد منهم بعد تشريدهم من قبل واضعى اليد على أراضيهم.

جدير بالملاحظة تلك السرعة التي تمكنت خلالها الدائرة من تسوية هذه المساحة الضخمة في فترة لم تتجاوز السبع سنوات ونصف السنة.

وستنتج فيما يلي ممارسات دائرة التسوية خاصة بعد ثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩ والتي تمخض عنها تغير ظاهري في السياسة البريطانية من خلال الكتاب الأبيض وقانون انتقالات الأراضي لعام ١٩٣٩.

ففي الفترة اللاحقة ومنذ عام ١٩٤٠ جرت أكبر عمليات مسح للأراضي وكان بريطانيا كانت في حالة سباق مع الزمن لتتمكن من نقل أكبر كم ممكن من الأراضي لليهود بعد انتزاعها من العرب أو الاحتفاظ بها ريثما تسنح الفرصة لتسريبها خوفاً من تأجيج نيران ثورة أخرى وقبل موعد الرحيل البريطاني.

وقد بلغ مجموع عدد القرى التي أعلنت كمناطق تسوية منذ عام ١٩٣٩ وحتى عام ١٩٤٧ (٢٦٦) قرية* موزعة بين عكا وحيفا ويافا والرملة وغزة وصفد^(٢٧٨).

وتجدر ملاحظة اهمال دائرة المساحة في مسح المناطق التي بقيت بيد العرب عام ١٩٤٨، أما فيما يتعلق بأسماء الأفضية التي بقي معظمها مع العرب والوارد ذكرها

(*) من المؤكد أن عدداً كبيراً إن لم يكن معظم هذه القرى كان قد تم تقييم ضرائبها عام ١٩٣٤ أو دخلت في عداد مسح عام ١٩٣٦.

(٢٧٨) Palestine gazett, sup. 2, no. 977, p p. 2,9,11,12, 1940, and 1166, 1/12 /1942, p.257.

● الفصل الثالث

هنا فمعظم القرى التى تم مسحها كانت على الحدود الفاصلة، أو قريبة جداً من ح «الوطن القومى» وفق التقسيم الذى سعى اليهود لتحقيقه في تلك الفترة.

ويعتبر صدور تعديل قانون التسوية عام ١٩٤٤ الأكثر شمولاً وخطورة من كل التعديب السابقة منذ ١٩٣٩ واللاحقة وحتى عام ١٩٤٧، خاصة وأن مواده الـ ٤٥ تبرز بما لا مجالاً للشك الأساليب غير السوية التى لجأت إليها حكومة فلسطين البريطانية، لتسد مهمة انتقال الأراضي لليهود، ورغم تواريها خلف الواجهة التى بررت فيها هذا الت وهو تبسيط الاجراءات وتسهيل انجازها على جميع أنحاء فلسطين (المادة ٣)(٢٧٩).

وتقوم عمليات التسوية بتقسيم الأرض بين الأفراد، حيث تفرز الحصص في الم الجماعةى والتى عادة ما تكون مشتملة على عدة قطع من الأراضي في الملكية الوا موزعة على عديد من المناطق في أنحاء القرية، قد يصل عددها إلى ٤٢ قطعة تمثل أسرة موسعة يتناوبون زراعتها دون تجزئى. ولكن عندما يتم توزيعها إلى حصص م بين أفراد الأسره (القبيلة) تصبح الحصص بالغة الضالة كما أنها تكون موزعة على المناطق المتفرقة لتصبح الحصة الواحدة بضعة أمتار أو حتى سنتمترات ع الجدوى(٢٨٠).

ولتنفيذ عملية التسوية، كانت تحدد المنطقة المراد تسويتها، بداية ثم ينشر اعلان تم قبل مباشرة العمل (مادة ٤) ويعين المندوب السامى مأمورى التسوية ومساعدتهم (٥٥) للقيام بتنفيذ هذه المهام مع إعطائهم صلاحية معاقبة كل من ادرج اسمه على ج الادعاءات، وتأخر في تحديد الأرض التى يدعى حيازتها على نفقته الخاصة(٢٨١). وتا

(٢٧٩) الوقائع الفلسطينية الأعداد ١٣١٨ فى ١٩٤٤/٢/٢٧ والعدد ١٤٤٢ فى ١٩٤٥/٩/٢٧ ص ٢٩٣ - ٣٠٠ و ١٥٩٧ ملحق ٢ فى ١٩٤٧/٧/٢٤، ص ١٣٨٥، ومعظم التعديلات خاصة بزيادة الرسوم وفرض غرامات تأخير تسجيل. أيضاً: - الوقائع الفلسطينية العدد ١٣١١ فى ١٩٤٤/٦/١٦، ص ٢٤٢. (٢٨٠) المصادر السابقة ذاتها. (٢٨١) ذات المصادر.

● الفصل الثالث ●

على المتأخرين عن إبراز الصكوك والمستندات غرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً، تكون مستحقة الدفع، (المادة ٦) (٢٨٢).

والأخطر من ذلك تلك الصلاحية القضائية التي منحت للمأمور بوضع اليد على أية أرض يدرجها الاعلان، دون الالتفات لحقوق الأشخاص المدعين بحقوق فيها!!! أما في حالة بقاء المدعى بحقه في الأرض فيفرض المأمور شروطاً خاصة للعناية بالأراضي، أو باستعمالها وفق قناعته هو بعدالة هذه الشروط ومعقوليتها!! (المادة ٨) الأمر الذي افسح المجال واسعاً أمام استغلال القانون حسب الأهواء الشخصية (٢٨٣).

كما مُنح المأمور حق ابقاء الأرض خالية جميعها أو قسم منها إلى حين صدور أمر آخر!!! أو ريثما يفصل قانوناً بشأنها لتصبح الأرض عندئذ قابلة للتسجيل، (المادة ١٤) (٢٨٤)

نلاحظ هنا، أن مصادرة أراضي الحائزين واقتلاعهم منها أصبح أمراً في غاية اليسر والسهولة من خلال تطبيق هذا البند من هذا القانون المتعسف. في نفس الوقت منع أي مواطن من تسجيل أرضه، إذا كانت تقع ضمن دائرة التسوية، في أي مكان أو منطقة سواء قدم أصحاب الأراضي ادعاءات بحقوقهم فيها أم لا، (المادة ١٤) (٢٨٥).

وهكذا نلاحظ كيف يتلاعب القانون بمصالح المواطنين وحقوقهم فيوقفها أو يؤجلها، أو يصادرها.

(٢٨٢) المصادر السابقة والصفحات.

(٢٨٣) الوقائع الفلسطينية، العدد ٣١١ في ١٦/١/١٩٤٤، ص ٩ - ١١.

(٢٨٤) المصدر ذاته والصفحات.

(٢٨٥) الوقائع الفلسطينية العدد ٣١١ في ١٦/١/١٩٤٤، ص ٩ - ١١.

● الفصل الثالث ●

جدير بالذكر أنه وبرغم كل ما ذكرنا فإن دائرة التسوية لم تتمكن من تسوية وتسجيل سوى ٢٠٪ فقط من أراضي فلسطين حتى عام ١٩٤٨، بما في ذلك أراضي الدولة، والمؤسسات والأفراد المواطنين العرب أو الوافدين اليهود. وبقيت نسبة ٨٠٪^(٢٨٦) من مساحة فلسطين من غير تسوية، وكلها كانت مع كثير من تلك التي سويت في أيدي العرب وفق أنواع الحيازة المختلفة وعلى رأسها المشاع واسع الانتشار وباقي أنواع الأراضي الاميرية.

من اللافت للنظر أن أعمال التسوية تركزت في معظمها في المناطق التي تم احتلالها عام ١٩٤٨ في ذات الوقت الذي تم عمداً أهمل باقي المناطق والأقضية من أي أعمال مسح أو تسوية.

ومن أسف أنه تم نهب كل الوثائق والمستندات والخرائط والمعدات الموجودة في دائرة التسوية في أوائل عام ١٩٤٨ من قبل اليهود أثر هجوم ضخّم عليها من قبلهم^(٢٨٧).

لم تكن قوانين التسوية بالغة الخطورة وحدها مسؤولة عن تسهيل مهمة انتقال أراضي عرب فلسطين فقد عرفت حكومة الانتداب كيف تستصدر المزيد من القوانين التي تدعم ذات الهدف المتعلق باستلاب الأرض واقتلاع أصحابها فبعد أن فتت قانون التسوية أراضي المشاع إلى حصص بالغة الضالة. يبرز قانون آخر هو قانون الحد الأدنى لمساحة الأرض القابلة للتسجيل الصادر عام ١٩٣٩^(٢٨٨)، ليصبح سيقاً مُسلطاً على رقاب

(٢٨٦) يذكر خبير الأراضي اليهودي جرانوت أن ٢ مليون دونم من أراضي منطقتي بئر السبع وغزة كانت في حوزة (٢٨٥) مالكا فقط انظر: Granott, op, cit, p. 39 وقد يصح ذلك باعتبار أنها مسجلة بأسماء رؤساء القبائل.

(٢٨٧) تذكر مصادر تلك الفترة مدى التفوق التقني والتقدم الذي كانت عليه دائرة التسوية ومدى تفرداها في مجالها كما تذكر أن المنهريات التي تضمنت معداتها الثمينة وأجهزتها المتطورة ووثائقها وخرائطها ملأت العديد من الشاحنات الكبيرة تحت سماع وصر السلطات البريطانية التي لم تحرك ساكناً للمزيد انظر:

- جريدة الدفاع العدد ٣٨٦٧ في ٢٧ يناير ص ٢ والمعد ٣٨٦٩ في ٢٩ يناير عام ١٩٤٨ ص ٢ وايضاً:

- جريدة النضال، دمشق العدد ١١٨٧٨، السنة الثانية في ٢٠ يناير ١٩٤٨ ص ١.

(٢٨٨) Palestine gazette, 3 sup. 2, no. 906, 20/7/939, p. 587.

● الفصل الثالث ●

أصحاب الأراضي. ذلك أن تحديد المساحة لقطعة الأرض المفروزة المراد تسجيلها بما يتراوح ما بين ربع دونم ودونم واحد على أن يكون اتساع القطعة ما بين ٢٥ - ٥ متر. وفقاً لنوع الأرض الزراعية، لتكون قابلة للتسجيل عمل على استبعاد الكثيرين من ذوى الحصص الصغيرة ليصبحوا غير مشمولين بهذا القانون ثم كان لابد وأن تضم قطع الأراضي الصغيرة لأحد الملاك المجاورين وفي حالة وجود أكثر من راغب كان يتم الإختيار عن طريق الاقتراع. أما في حالة عدم وجود راغب يلزم المأمور أحد الملاك المجاورين بضم الأرض الصغيرة للملكية مع ضرورة دفع تعويض لصاحب الأرض تبعاً للقيمة المحددة من قبل المأمور. وتسجل الأرض في جداول الحقوق في حالة التخلف عن الدفع. أو يتم تسجيلها في جداول التقسيم كحالة نزاع على الأرض لمصلحة الشخص صاحب التعويض^(٢٨٩). ومن الملاحظ أن القانون تم تطبيقه في المناطق ذات الأهمية المرحلية «للوطن القومي» المزمع انشاؤه خاصة فيما بين عامي ١٩٣٩ - ١٩٤٠. وقد ساهم هذا القانون في تشريد العديد من الأسر، إذ طالما ساهم نظام المشاع في حماية أفراد القبائل من التشرّد أما وقد أصبحت حصص الأراضي المفروزة بالغلة الضالّة فلم تعد ذات جدوى مما دفع الكثيرين للتخلص من حصصهم. وقد لعب بعضهم سماسرة السوء دوراً غير أخلاقي

(٢٨٩) انظر الجدول المركب للباحث في رسالة دكتوراه، تطور حيازة الأراضي الزراعية سابق، ص ٢٧ مادته مستقاه من الجريدة الرسمية البريطانية في فلسطين:

- Palestine gazett, 3 sup. 2 no. 906, 20/7/1939, p. 587.
- op. cit, no. 982, 24/1/1940, p.p. 217, 218.
- op. cit, no. 1008, 16/3/1940, p.p. 692 - 693.
- op. cit, no. 1028, 1/7/1940, p.p. 871 - 873.
- op. cit, no. 1054, 31/10/1940, p.p. 1461 - 1463.
- op. cit, no. 1034, 1/8/1940, p.p. 1062 - 1065, 1180.
- op. cit, no. 1028, no. 1034 and no. 1054.
- op. cit, no. 1057, p.p. 1595 - 1598.

تم تطبيق هذا القانون بشكل واسع في عامي ١٩٣٩ و ١٩٤٠ ثم تضاعفت القرى والمناطق التي طبق فيها في الأعوام اللاحقة وحتى عام ١٩٤٧.

● الفصل الثالث ●

عندما قاموا بتمرير بعض الأراضي لليهود بعد شرائها من أصحابها على اعتبار أنها لهم. جدير بالذكر أن مناطق جنوب فلسطين بقيت بعيدة عن عمليات تفتيت المشاع فحتى عام ١٩٤٥ لم تكن الدولة قد وضعت يدها سوى على ٦٥٩٧٥٩ دونماً من أراضي النقب منها (٨٤٥) دونماً اعتبرتها مؤجرة للعرب، و(٦٤٩٩٩) دونماً مؤجرة لليهود^(٢٩٠). وهي بمجملها لا تشكل سوى نسبة ضئيلة من أراضي النقب والتي اعتبرتها الحكومة أنها من ممتلكاتها كافتراض فقط دون إثبات أو تسجيل في حين أنها كانت ملك أصحابها العرب من البدو الذين أقاموا عليها عبر القرون. والذين أخذوا يتعرضون لتعديات اليهود على أراضيهم بين الحين والآخر^(٢٩١). ولكن بقيت حقوق البدو في هذه المنطقة دون نفى أو إثبات من جانب السلطات. يؤكد هذه الحقيقة رد حكومة الإنتداب على الوكالة اليهودية حين طالبتها بتمكينها من وضع يدها على أراض في النقب تتراوح مساحتها ما بين ٧٥ - ١٠٠ ألف دونم. فأعلنت الحكومة بأنها تشك في إمكانية توفير أرض بمثل هذا الحجم^(٢٩٢).

وبخلاف مناطق الجنوب فقد حققت قوانين هدم المشاع بعض أهدافها إذ تمكنت دائرة التسوية فرز مساحة قدرها ١٣٦٤٦٣١ ر٣ دونم من أراضي المشاع فيما بين ١٩٣٢ و١٩٣٧ كما تم فعلياً فرز قطع عديدة من أراضي المشاع في بعض أقضية فلسطين المختلفة في الفترة اللاحقة^(٢٩٣). ومن أسف أننا لم نعثر في مصادرنا على مساحة هذه القطع وإن يكن عددها يعكس اتساع عدد المتضررين خاصة وأن التوزيع الدوري لأراضي المشاع كان يعني أن العشرات ينتفعون بها ويتناوبون زراعتها. مما يؤكد مدى الضرر الفادح الذي وقع

(٢٩٠) أوري ديفيس، المجتمع البدوي في النقب واقتصادياته، سلسلة صامد الاقتصادي، دار الكرمل، عمان ١٩٨٥، ص ١٣ - ١٥.

(٢٩١) محمد على الطاهر، أوراق مجموعة، سابق، ص ٣٠٩.

(٢٩٢) أوري ديفيس، المجتمع البدوي، المصدر السابق والصفحات.

(٢٩٣) بالامكان متابعة الجدول المركب لإعلانات قبول الاقراض في الأرض المشاع ما بين ١٩٣٩ وحتى عام ١٩٤٧ في أقضية فلسطين المختلفة مادته مستقاه من الوقائع اليومية فيما بين الفترتين في رسالة دكتوراه للباحث غير منشورة ص ٢٨.

على حائزى المشاع بعد تقسيم الأراضى لحصص بالغة الضالة والتي وقف لها قانون الحد الأدنى للتسجيل بالمرصاد لتصبح عبئاً على أصحابها يسعون للتخلص منها خاصة إذا ما عرفنا مدى المعاناة الناجمة عن فرض قانون التسوية لتنظيم جداول الادعاءات بهدف معرفة ماهية النزاع وعدد المتنازعين على الحقوق الخاصة بالأراضى إذ فرض على الحائزين تسوير أراضيهـم على نفقتهم الخاصة. وتقديم مستندات اثبات حيازة وتغريم المتأخرين عن التنفيذ عن البندين السابقين. في ذات الوقت أعطى المأمور حق وضع يده على أى أرض تدرج بإعلان التسوية ومصادرتها حتى وأن ثبت حق الأفراد. وقد يسمح للمتضرر صاحب الأرض باستخدام أرضه لفترة محددة مقابل شروط تخضع لعدالة المأمور ليحددها!! والذي قد يمنعه منعاً باتاً من استخدام أرضه التى تترك خالية إلى أن يفصل فيها قانونياً على نحو ما مر بنا سابقاً.

والفصل القانونى هذا اسم مفرغ من محتواه خاصة بعد أن تم سحب حقوق الأفراد مسبقاً، وفق قانون التسوية الذى يلزم الأفراد بعدم تسجيل أراضيهـم أو التصرف بها بأى وجه من الوجوه بمجرد إعلان التسوية بالمنطقة. وهكذا أصبحت حقوق شعب فلسطين كريشة في مهب الريح بعد أن تركت للمأمور كل هذه الصلاحيات الواسعة التى شردت العديد من أبناء الشعب العربى الفلسطينى وأضاعـت حقوتهم. وقد بلغ مجموع عدد القرى التى أدرجت فيها قوائم ادعاءات رفعها المتضررين العرب ممن اغتصبت حقوقهم أثناء تسوية أراضى المشاع في ما بين ١٩٣٩ و ١٩٤٨ (١٣٧) قرية انتشرت معظمها في إطار الحدود المرحلية لمشروع «الوطن القومى». وصاحبها العديد من الصراعات الدامية^(٢٩٤).

وفي إطار المحاولات الدؤوبة لحكومة الانتداب في تتبع أى نوع من أنواع الأراضى لتقوم

(٢٩٤) انظر الجدول المركب رقم ٨ جمعت الباحثة مادته من الوقائع الفلسطينية فى ما بين ١٩٣٩ - ١٩٤٨ في رسالة دكتوراه غير منشورة ص ٣٢.

بمصادرتها أو وضع اليد عليها، كانت عمليات حصر الإرث واحدة من الأساليب التي تمكنت السلطات من خلالها من تسهيل نقل بعض مساحات من الأراضي لليهود. اعتمدت هذه الطريقة على قيام ورثة اليهودي المغتصب أرضاً ليست من حقه، بنشر إعلان في الجريدة الرسمية «الوقائع الفلسطينية» بالإدعاء بحقوقهم في هذه الأرض المغتصبة. وفي حالة عدم تقدم أى معترض خلال عشرة أيام يكون للمحكمة حق اتخاذ قرارها بأحقية الورثة في هذه الأرض المغتصبة وفقاً لقناعتها!! هكذا وبكل بساطة تسقط حقوق المواطنين في أراضيهم. ولا يمكن إغفال أن معظم المسؤولين والقضاة في محاكم الأراضي ودائرة التسوية كانوا يهوداً هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن فترة الإنذار المحددة بعشرة أيام، تلقى بظلال شك كثيفة حول نوايا القانون، خاصة إذا ما أخذ في الاعتبار ضيق الفترة وجهل الفلاحين بالقراءة والكتابة. وحتى إذا لم يكن ذلك، فثمن الجريدة ذاته كان أمراً غير مقدور عليه. وإذا ما وضع في الاعتبار أن ٩٠٪ من إعلانات حصر الإرث كانت لليهود وانحصرت في مناطق القدس وتل أبيب ويافا وحيفا^(٢٩٥). لأدركنا مبلغ الضرر الفادح الذى وقع على أصحاب الأراضي العرب وأدركنا مدى الحيف البريطاني ودور الحكومة الشائن في تسريب أراضي عرب فلسطين.

وهناك أيضاً قضية القيود التالفة وهى واحدة من مجموعة إجراءات وأساليب لجأت إليها السلطات البريطانية لتحقيق الهدف الأساسى في تمرير الأرض لليهود.

ففى بداية عام ١٩٤٤ نُشر قانون رقم (٣) لسجلات الأراضي القاضى بوضع أحكام تتعلق بالسجلات التى قد تصبح عديمة النفع أو القيود التالفة، أو القيود غير المفترزة بغرض تجديدها. واستغرقت عملية تجديد هذه القيود من ١٩٤٤ وحتى عام

(٢٩٥) رصدت الباحثة إعلانات حصر الإرث فوجدها تركزت فيما بين ١٩٤٣ - ١٩٤٧ فى المناطق المذكورة وكان ٩٠٪ منها لليهود و١٪ لبريطانيين و٩٪ لعرب للمزيد انظر، رسالة دكتوراه غير منشورة ص ٣٠، والمادة مستقاه من الوقائع الفلسطينية خلال الفترة.

● الفصل الثالث ●

١٩٤٧ وانحصرت في بعض أفضية فلسطين ذات الأهمية الخاصة لليهود وخاصة قضاء القدس إذ أنها غطت العديد من قراه.

واعتمدت هذه التجديدات على تخمينات المسؤولين بإعادة الحقوق لأصحابها^(٢٩٦)!! فكان ذلك مجالاً خصباً للوقوع في الأخطاء المقصودة غالباً. وحرمان العديد من حقوقهم. وتؤكد الإعلانات المنشورة في الجريدة الرسمية الفلسطينية هذه الحقائق إذ تطالب الإعلانات بضرورة مراجعة المتضررين، سواء بحق الحيازة أو الملكية أو الانتفاع عن طريق تقديم ادعاء خطي لدائرة التسجيل خلال (١٤) يوماً من تاريخ نشر الإعلان، وبلغ عدد القيود التي اعتبرت تالفة (١٢٥٣) قيداً على مدى أربع سنوات تشمل كل أنواع التصرف بالأرض، شكلت معاملات الهبة، النسبة الأكبر، حيث بلغ عدد الواهبين (١٤٣١) واهباً منهم (٧٣٣) يهوداً أى بنسبة قدرها ٥١٪. قاموا بوهب أراضيهم إلى (٨٨٧) موهوباً سواء كان بشخصه العادي أو الاعتباري مثل مؤسسات (شركة تحسين الأراضي)، أو (الشركة الأنجلو فلسطينية)، و(الكارن هايسود)، و(شركة جنوب أفريقيا)، وكل هذه الشركات يهودية، مما يلقي الكثير من ظلال الشك حول قضية القيود التالفة وقصتها المختلفة، والتي ساهمت في ضياع حقوق كثير من المواطنين العرب التي تدل كثرة الدعاوى المرفوعة من قبلهم لاسترجاع حقوقهم. على مدى الحيف والضرر الذي لحق بهم.

كما شهدت محكمة تل أبيب ويافا عمليات ائتلاف سجلات أراضي قدرت بالآلاف ولم يمنح أصحابها أكثر من شهر للاعتراض، لتبدأ عمليات التلاعب.

أن المتفحص لأرقام المساحات التي صودرت من أراضي عرب فلسطين - عبر كل نوع من الأنواع والأساليب التي لجأت إليها الحكومات البريطانية المتعاقبة في فلسطين -

(٢٩٦) بلغت المساحة التي شملتها القيود التالفة (١٠٠٦٣١) دونماً. وبلغ حجم القطع (٩) دونم في المتوسط وهذه الأرقام حصيللة جدول مركب وضعته الباحثة واستقت مادته من الوقائع الفلسطينية في الفترة الممتدة ما بين ١٩٤٣ - ١٩٤٧، التفصيلات في رسالة دكتوراه غير منشورة، سابقة الذكر، ص. ٣٩.

سيجدها بمفردها ضئيلة للغاية خاصة إذا ما قورنت بمساحة فلسطين الإجمالية، إلا أن نظرة أعمق للأمور توضح المصاعب الجمة التي واجهتها هذه السلطات طوال حكمها في استلاب أراضي عرب فلسطين عبر قوانينها الظالمة. ذلك أن فلسطين كانت أهلة بسكانها العرب في أربعة أركانها يزرعون أرضها ويرتبطون بها ارتباطاً أدياً وتمتد فيها جذور آبائهم وأجدادهم عبر كل العصور، كما كان صمودهم أكبر من أن تفية الكلمات حقه ولهذا فإن مجموع ما استطاعت هذه السلطات اغتصابه وانتزاعه وتمريه لليهود لم يتجاوز بحال نسبة ٦٦٪ من مجموع مساحة فلسطين الإجمالية وحتى عام ١٩٤٨. إلا أن خطورة الأمر نبعت من أن هذه النسبة الصغيرة الصغيرة كانت في أفضل وأجود مناطق فلسطين، موقعاً وخصوبة، كما أنها شكلت النواة التي قام عليها المشروع اليهودي والأرضية التي استند إليها. والذي ما كان له أن يقوم بأى شكل من الأشكال لولا مساندة الولايات المتحدة الأميركية لاحقاً وفرض مشروع التقسيم. وبخلاف القوانين والإجراءات المختلفة التي اضطلعت بها السلطات البريطانية والتي تتبعناها خلال كل ما تقدم نرى لزماً علينا أن نتوقف لنتقبع ما تعرضت إليه أراضي الأوقاف الإسلامية والمسيحية في فلسطين من اعتداء عليها من قبل السلطات البريطانية مع ضرورة التعريف بهذا النوع من الأراضي في فلسطين

الأوقاف الإسلامية:

تعتبر الأوقاف الإسلامية من أكبر المؤسسات في فلسطين انضوت تحت لوائها مساحات واسعة من الأراضي والمنشآت بلغت نحو سدس مساحة فلسطين (٢٩٧).

(٢٩٧) لمزيد من التفاصيل حول منشأ الوقف وأحواله انظر، محمد كرد على، خطط الشام، الجزء ٥ ٦ مكتبة النوري، الطبعة الثالثة ١٩٨٣، صفحات ٨٩ - ١١٨.
دعيس المر، احكام الأراضي المنفصلة، سابق، القسم الأول، ص ١٧٨ - ١٨١.

● الفصل الثالث ●

وقد تعرض الوقف لطمس الحقائق حوله منذ سرق اليهود كل وثائق دور التسجيل ومحكمة القدس عام ١٩٤٨. وتعتبر الأرقام المعطاة سواء من المصادر البريطانية أو الصهيونية مجافية للحقيقة والمنطق. ففي حين يذكر إرييه أفنييري أن مساحة الأوقاف تتراوح بين ٧٥٠ - ١٠٠.٠٠٠ دونم^(٢٩٨)، نرى أن خبير الأراضي اليهودي جرانوت يذكر أن مساحتها نحو نصف مليون دونم^(٢٩٩). في حين تقدم الحكومة البريطانية عبر تقارير خبرائها رقم ١٠٠ ألف دونم كمساحة لأراضي الوقف^(٣٠٠). لكن من الثابت وجود العديد من الأوقاف المعروفة بمساحتها الكبيرة فمثلاً تقدر مساحة وقف روبين وحده بنحو (١٦١٦٠٠) دونم ووقف سيدنا على بنحو (٢٨٠٠٠) دونم، ووقف الرضوان بنحو (٥٠.٠٠٠) دونم^(٣٠١) أى أن هذه الأوقاف وحدها تبلغ (٢٣٩٦٠٠) دونم. كما تشكل أوقاف أخرى مساحات تبلغ مئات الآلاف من الدونمات تعتبر أوقاف الحرمين الشريفين أكبرها. وكذا أوقاف المسجد الأقصى، والحرم الإبراهيمي في الخليل، وكذا أوقاف باسم الأنبياء موسى وأبراهيم وزكريا ويحيى عليهم السلام^(٣٠٢).

وتذكر الوثائق البالغ عددها (١٥٧٠) وثيقة تتكون من حجج أوقاف المسلمين في فلسطين والتي يرجع تاريخها إلى أكثر من ٥٠٠ سنة أن هذه الحجج تشمل الأوقاف المنتشرة في القدس وغزة ونابلس وصفد وعجلون^(٣٠٣).

(٢٩٨) إرييه ل. أفنييري، دعوى نزاع الملكية، سابق، ص ٦٧.

(٢٩٩) Granott, land system, op cit, p.p. 140 - 153. ويذكر غرانوت أن المستر بارون (Mr. Baron) الذي عين كوزير مالية عام ١٩٢٠ وجد في أرشيفات هيئة الأوقاف في القدس نسخة مسجلة بعناية تتعلق بقوائم ممتلكات الوقف في فلسطين.

(٣٠٠) يذكر سمبسون أن أراضي الوقف الصحيح تبلغ نحو ١٠٠ ألف دونم وإن كان يعتقد أنها أقل من ذلك، للمزيد انظر سمبسون، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦.

(٣٠١) غسان كنفاني، فلسطين العدد ٦، ملحق مجلة المحرر العدد ٤٦٢ في ١٩٦٥/١/٤، ص ٥.

(٣٠٢) من خلال وثائق عمرها أكثر من ٥٠٠ عام على نحو ما تذكر جريدة العرب الصادرة في لندن بتاريخ ١٩٩٢/٢/٢٢ وهذه وثائق كانت إسرائيل قد سرقته من محكمة القدس، طبقاً للجريدة.

(٣٠٣) المرجع السابق، ويبدو أن هذه الوثائق هي التي أشار إليها جرانوت على لسان الوزير بارون التي نرهنها عنها في الهامش السابق.

● الفصل الثالث ●

كما وجدت أوقاف باسماء بعض المماليك وسلطينهم مثل قايتباى وبرقوق وقنصوة الغورى سواء في القدس أو غزة، خصص جزء منها للصرف على المؤسسات التعليمية والخيرية والمساجد وغير ذلك^(٣٠٤).

كما تعتبر أوقاف غزة من الأوقاف الكبيرة وأشهرها وقف آل رضوان، ووقف باشا بن مكى. وقد أوقف السلاطين لهم أو بإذنهم ما يزيد عن مائة قرية^(٣٠٥).

وتعتبر معظم أوقاف فلسطين من نوع الوقف غير الصحيح وتدعى بالوقف الرسمي^(٣٠٦).

ولم تتورع السلطات البريطانية عن التعدي على أراضي الوقف من خلال قوانين نزع الملكية، فصادرت قرية جبلين وتوابيعها، وقرية كوكب في قضاء الناصرة^(٣٠٧) والمعروف أنها وقف لآل الجزامى، وسجلت هذه الأراضي باسم جمعية البيكا الصهيونية عام ١٩٢٩، وتقدر مساحتها بنحو (١٠٠) ألف دونم، مما دفع دائرة الأوقاف لإقامة دعوى لعدم مشروعية هذا التعدي في المحكمة الشرعية بدمشق، ونالت حكماً قطعياً لصالحها. وبرغم ذلك ومن خلال الرشاوى تمكن اليهود من المراوغة وتم تسجيلها باسم أحد أعضاء مجلس الشيوخ الفرنسى كتموية بدلاً من وكيل البيكا^(٣٠٨). كما استولت السلطات البريطانية على ما يزيد عن (٤٥٠٠) دونم^(٣٠٩) من أراضي بركة رمضان في قضاء طولكرم وهى مملوكة لوقف خليل الرحمن ومن أراضي الوقف الصحيح^(٣١٠). وأدت الإنتهاكات البريطانية

(٣٠٤) "جريدة العرب، في ٢٢/٢/١٩٩٢، السابق ص ٥.

(٣٠٥) المرجع السابق أيضاً: دعبس المر، القسم الأول، مصدر سابق، ص ٢٠ - ٢١.

(٣٠٦) المصدر ذاته.

(٣٠٧) القيس في ١٥ أبريل ١٩٢٩.

(٣٠٨) أعلن الخواجه زمبارك المقيم في حوران أن أمر تسجيل أراضي الوقف لاسم البيكا تم بناء على قرار من المندوب السامى. وقد تمكن الخواجه من اثبات صحة تنفيذ قرار المندوب السامى بجمع التوقيعات من الأهالى، مما يؤكد دور حكومة فلسطين البريطانية في تسريب أراضي الأوقاف. مما دفع بالجريدة لاستنهاض هم علماء الإسلام بالدفاع عن الحقوق العربية المستباحة انظر: - جريدة القيس في ١٥ أبريل ١٩٢٩ ص ١.

(٣٠٩) القيس المرجع السابق ص ١ وأيضاً - صابر موسى، نظام ملكية الأراضي، شئون فلسطينية ص ٥٩.

(٣١٠) تقرير اللجنة الملكية لعام ١٩٣٧، ص ٣٤٠، وأيضاً انظر صابر موسى، السابق ص ٥٩.

إلى تمادى اليهود في محاكاة أفعالها فانتزعوا أراضي وقف أبى مدين المتصلة بحائط البراق الشريف والذي كان واحدٌ من أسباب هبة البراق الشهيرة عام ١٩٢٩ (٣١١).

كما اعتدت السلطات البريطانية على وقف آل الخطيب، لإقامة مكتبة الجامعة العبرية مستندة إلى قانون نزع الملكية بهدف بناء فندق على جزء من هذا الوقف (٣١٢).

واعتدى اليهود على مساحات من أراضي وقف أخت الملك العادل في حطين. وحجة هذه الوقفية موجودة في إدارة الوقف ومنسوخة على جلد غزال (٣١٣).

هذا بخلاف ما تم من اعتداء الحكومة على مساحات من أراضي الأوقاف المدرسة (وهي أوقاف قديمة جداً، لم يعد يعرف واقفوها ولا لماذا أوقفت) التي كانت الحكومة العثمانية قد وضعت يدها عليها بموجب فتوى من المشيخة الإسلامية وكان ريعها ينفق على المدارس الإسلامية ولها دائرة خاصة بها (٣١٤). ولكن بعد الاحتلال البريطاني لفلسطين وضعت السلطات البريطانية يدها عليها وضم ريعها إلى دائرة المعارف، سلم قسم منها للمجلس الإسلامي الأعلى، ما عدا أوقاف يافا، وهي ذات مساحة كبيرة وعائداتها ضخمة، وكانت الحكومة قد ادعت بملكيته لهذه الأوقاف مما أثار النزاع والخلاف بين المنتفعين بهذه الأوقاف وبين الحكومة ولم توافق السلطة إلا على تسليم الجانب الغربي منها، وهي العقارات المتصلة بمقبرة يافا. وقد تسربت هذه الأراضي فيما بعد لليهود لأهمية هذه المناطق لمدينة تل أبيب «اليهودية» ومينائها القريب من يافا (٣١٥). ومن أسف أننا لم نعثر في وثائقنا على ما يفيد حجم مساحة هذه الأوقاف التي تم تسريبها.

(٣١١) صابر موسى، السابق، ص ٥٩.

(٣١٢) السياسة الأسبوعية، العدد ١٥٤ في ١٦/٢/١٩٢٩.

(٣١٣) المقطم في ١٩٣٢/٩/٢.

(٣١٤) كامل محمود خله، فلسطين والانتداب البريطاني ١٩٢٢ - ١٩٣٩، سابق، ص ٤٨٣.

(٣١٥) المقطم في ٥/١٠ وفي ١٩٢٣/٨/١٠ ص ٨. وفي ١٩٢٥/٤/٨ ص ٨. وفي ١٩٣١/٥/١٨ ص ٧.

● الفصل الثالث ●

وكان الجيش البريطاني قد استولى على الأراضي التابعة لوقف روبين، كما استمرت اعتداءات اليهود على أوقاف المسلمين منذ عام ١٩٤٨ فصاعداً^(٣١٦).

إضافة لكل ما ذكرنا فقد تعرضت أوقاف بعض الأسر الغنية التي كانت تملك مساحات واسعة من أراضي الأوقاف الملحق* للعدوان عليها من قبل اليهود بمساعدة الحكومة مثل وقف آل الخطيب وغيرها^(٣١٧).

الأوقاف المسيحية:

وعلى نحو مشابه لم تسلم الأوقاف المسيحية من اعتداء السلطات البريطانية التي لجأت إلى وسائل مختلفة لتحقيق نفس الغاية وهي تسهيل نقل ممتلكات أوقاف الكنائس لليهود وكانت وسيلتها إلى ذلك تعيين لجننتين فيما بين ١٩٢١ و ١٩٢٦ بدعوى احصاء ممتلكات الكنائس، وتصفية ديون البطريركية الارثوذكسية^(٣١٨). واستطاعت عبر هذه اللجان الاستيلاء على مساحات لا يستهان بها من أراضي البطريركية وعرضها على شركة (انماء الأراضي الصهيونية) منها (٢٢) ألف دونم من أوقاف أخوية القبر المقدس. وبلغ مجموع ما

(٣١٦) الموسوعة الفلسطينية، المجلد الأول، هيئة الموسوعة الفلسطينية، دمشق ١٩٨٤ ص ١٨٠.

- وفيما يتعلق بانتزاع أراضي روبين انظر: الدفاع، العدد ٣٩١١ في ١٨ مارس ١٩٤٨ ص ٢،

(٣١٧) Granott, op. cit. p.p. 153 - 155

* والأوقاف الملحق هي التي تدار من قبل مشرف الوقف (المتولي) تحت اشراف نظارة الأوقاف وبسبب النزاعات المستمرة بين المشرفين على الوقف والمنتفعين به لم يتم تسجيل هذه الأراضي في دوائر تسجيل الأراضي، وبقيت هذه الأوقاف تحت اشراف المتولي أثناء الانتداب وكان عليه أن يقدم كشفاً سنوياً بالحساب للجنة الوقف المحلي. حدير بالذكر أن العديد من هؤلاء الوكلاء كانوا يصعرون يدهم على هذه الأوقاف أو يتصرفون بإيراداتها على أهوائهم. وهناك بعض الأسر التي أفادت من هذه الأوضاع. وللعلم تغطي مساحة أوقاف الأسر الغنية نحو ٤٠٪ من مجموع مساحة الوقف الصحيح في فلسطين. للمزيد انظر .

- Granott, op. cit. p.p. 153 - 155 وانظر أيضاً: الجندى، مجلة آفاق عربية، سابق، ص ٢٧.

(٣١٨) يعتبر الارثوذكس من أقدم الطوائف المسيحية في فلسطين وتعود بإصولها إلى قبائل الغساسنة العربية. كما تعتبر الكنيسة الارثوذكسية من أوسع الكنائس ثراء إذ أنها تملك مساحات واسعة من الأراضي الزراعية الحصبة بجوار القدس وغيرها من المناطق وحقت مع الكنيسة الكاثوليكية نجاحاً على الصعيدين المالي والسياسي. للمزيد انظر: - Granott, op. cit. p.p. 157 - 161

- اميل العوري، فلسطين عبر ستين عاماً، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٧٢، ص ١٣.

● الفصل الثالث ●

حصل عليه اليهود من خلال هذه التسهيلات نحو (١٢٠) ألف دونم من أراضي الكنائس والشركات^(٣١٩).

جدير بالذكر أن اللجنة المعنية عام ١٩٢١ من قبل الحكومة قد تم تعيينها دون موافقة الملة والتي اعترضت بشدة على هذا التعيين مبرزة مدى الظلم والحيث الذي لحق بها بسبب وضع اللجنة يدها على ممتلكات البطريركية وطرحها مساحات واسعة من هذه الأوقاف للبيع مما اعتبرته الملة مخالفاً لقانون الأوقاف. ولتصريحات الحكومة التي كانت قد أعلنت حمايتها للأراضي المقدسة التابعة للمؤسسات الدينية وأيضاً مخالفاً للقانون الأساسي الملى الذي يحرم بيع الأوقاف. كما أعلنت الملة عبر عريضة احتجاجها هذه، أن طرح قطع كبيرة من الأراضي غير المجزأة للبيع يلقي بظلال الشك المريب حول النوايا في نقل هذه القطع للشركات اليهودية حيث لا يمكن أن يكون بمقدور الأفراد الحصول عليها. كما اعترضت الملة على تأخر الحكومة في تشكيل المجلس المختلط الذي يملك وحده الصلاحية في الفصل في مثل هذه الشئون. كما أرسل المحتجون عريضة احتجاج مماثلة لوزير المستعمرات في لندن^(٣٢٠).

وكانت مخاوف الملة في محلها حيث أثبت واقع الحال ذلك حين عرضت هذه اللجنة لممتلكات الكنيسة الواسعة من الأراضي على شركة «انماء الأراضي الصهيونية» لشرائها.

(٣١٩) تضمن تقرير لجنة ١٩٢١ قائمة بممتلكات الكنيسة بلغت ١٨٧٣ دكاناً و ٨٠ منزلاً مؤجرة باسم البطريركية، ومساحات واسعة من الأراضي القيمة بالقدس ورياح وغيرها من المدن وكان اليهود قد اشتروا بعض القطع من هذه الأراضي والتي تعود لفئة الجفثك بأبخس الأسعار أنظر: - Granott, Loc, cit.

١ (٣٢) حول اللجنتين وردود الفعل البطريركية انظر:

سعدى سبيسو اسراييل حياه وحياة، حلب ١٩٥٦، الطبعة الثانية ص ٦٧، وأيضاً انظر: - الجادر مرجع سابق، ص ٢١٣، وانظر - فلسطين العدد ٧٨٦ - ٢٢ في ١٩٢٦/٥/٢١ ص ٤

المعظم في ١٦ / ١. وفي ١٣ / ١٠. وفي ٢٤ / ١٠ / ١٩٢١

المعظم في ١٨ / ١١ / ١٩٢ وفي ٢٩ / ٣ / ٢٢ و ١٣ / ٧ / ٨ و ١٣ / ١١ و ١٤ / ١٢ / ١٩٢١. وفي ٢ / ٨ / ٦ و ٨ / ٨ و ٢٤ / ٨ / ١٩٢٢ وفي ٣ / ٩ / ٧ و ٩ / ٨ / ١٩٢٢

● الفصل الثالث ●

وتفضلت الحكومة البريطانية باصدار بيان يشرح وجهة نظرها «السديدة» بأن هذا يتم لمصلحة الكنيسة الأرثوذكسية وفائدة المسيحيين ولم يقصد به اكراه البطريركية على بيع ممتلكاتها لجمعية صهيونية!!!

لقد كان لطرح العديد من أراضى أوقاف الكنائس للبيع اضافة لـ ٢٢ ألف دونم من أوقاف اخوة (القبر المقدس) وانتقالها لليهود، أثر بالغ السوء عند المواطنين الفلسطينيين من المسيحيين الارثوذكس الذين اشتكوا مرً الشكوى من هاتين اللجنتين، ومن الأساليب الملتوية التى بيعت من خلالها هذه الأوقاف ومن الرشاوى التى كانت تدفع للوسطاء وضياح أثمانها وعدم تسديد ديون البطريركية. وقد ساهم البطريرك «داميانوس» في تبديد ثروة الكنيسة الارثوذكسية. مما شكل عبئاً ضخماً وقع على كاهل أبناء الملة^(٣٢١).

وكانت قد ثارت مشكلات حادة بين الكنيسة الغربية الفرنسية والاكليروس الارثوذكسي عام ١٩٢٠ على ملكية بستان (جشيمانى) وطالب الفاتيكان الحكومة البويطانية بالتدخل لحل هذه المشكلة بالإضافة لمشكلة أخرى تتعلق بمنطقة أخرى من القدس تدعى (علية صهيون) وقادت الصحف الإيطالية حملة عنيفة ضد السياسة الصهيونية في فلسطين وضد الحكومة البريطانية التى وعدت بعض المالىين اليهود بمنحهم (علية صهيون) علماً بأن مشكلة عليّة صهيون هذه قد وردت في المادة (٣) من صك الإنتداب ويتوكيل حكومة الإنتداب بهذه المهمة.

كما اتهمت الصحف الحكومة البريطانية واعتبرت أن تركها لمشكلة (علية صهيون) للجنة دينية للبت بأمرها يعتبر ظلماً بحق شعب فلسطين كما أرسل البابا مذكرة في ٢٨ يونيو ١٩٢٢ إلى عصبة الأمم المتحدة يشرح وجهة نظر روما في مسألة الإنتداب ويطالب باحترام حقوق المسيحيين في فلسطين والعدول عن فكرة إعادة مملكة إسرائيل عدولاً

(٣٢١) المرجع السابق والصفحات.

مطلقاً. واعتبر رغبة بريطانيا في ترك مسألة (علية صهيون) للجنة دينية أمراً تعسفياً^(٣٢٢).

كما قامت مشاكل أخرى خاصة بالملكيات التابعة لراهبان بطريركية (سنت جوزيف) في نابلس ذات التبعية الفرنسية، وأخرى خاصة بالكنيسة الشرقية الروسية ذات الملكيات الكبيرة وأحقية الحكومة السوفيتية بامتلاكها لها. من أسف أننا لم نعثر في مصادرها على ما يدل على مساحة هذه الملكيات وتم تشكيل لجنة خاصة بالأراضي المقدسة، وإقامة محاكم خاصة تنظر في امتيازات الأجانب يكون معظم موظفيها من البريطانيين^(٣٢٣).

وهكذا نلاحظ كيف أن مجموعة مشاكل كلها تتعلق بمتعلقات الكنائس قد ثارت مع بداية الحكم البريطاني لفلسطين في سعى دؤوب من السلطة بهدف فرض السيطرة على أراضي هذه المؤسسات الدينية تمهيداً لنقلها لليهود^(٣٢٤).

ولم تنفك هذه السلطة من توجيه أبصارها نحو ملكيات الكنائس الأجنبية في فلسطين، إذ ما لبثت أن أصدرت عام ١٩٣٩ في بداية الحرب العالمية الثانية، قانون الاتجار مع العدو تمكنت من خلاله وخاصة بعد انتصار الحلفاء من مصادرة آلاف الدونمات وعدد من المستعمرات والأحياء والمستشفيات والمدارس والمصانع خاصة الألمانية. تقدر قيمتها بملايين الجنيهات. وقد عرضت هذه الملكيات بالمزاد، التي قام اليهود بالمبادرة بالحصول عليها تحت ستار مطالبة بريطانيا وحليفاتها لألمانيا بضرورة دفع تعويضات لليهود عن الاضطهاد النازي!! وبالفعل سلمت مستعمرة (سارونا) الألمانية ذات الأراضي الخصبة قرب يافا لليهود، كما استولت الجمعيات اليهودية على عزية (جوليوس شترايخر)

(٣٢٢) المرجع السابق والصفحات.

(٣٢٣) حول الأراضي المقدسة التابعة للكنائس انظر الرسائل المتبادلة بين حكومة فلسطين ووزارة المستعمرات البريطانية: P. R. O. F. O. 371,11/12/13 Dated of 1/3/1924, 17 - 18/3/1924, 26/3/1924 and 25/4/1924, E 2406/2406/65.

P. R. O. F. O. 371/1010/11/12/13 E 2504/65 Dated 21/3/1924

وأيضاً:

(٣٢٤) المصادر ذاتها.

● الفصل الثالث ●

وهي مجهزة بأحدث الآلات الزراعية^(٣٢٥). كما سجل حاكم لواء القدس، باعتباره القيم على ممتلكات الإرسالية الكنيسة الروسية، قطعة أرض باسمه بقرار من محكمة القدس المركزية ورفضت الدعوى المقدمة من الورثة الروس بأحقيتهم بالأرض^(٣٢٦). وكانت الحكومة البريطانية ترفض باستمرار تحويل الممتلكات الروسية للحكومة السوفيتية، ولم تسوى هذه القضية إلا عام ١٩٤٩ بعد أن اقنعت الحكومة البريطانية الحكومة السوفيتية بعدم أحقيتها بهذه الممتلكات وبضرورة تحويل هذه الممتلكات الزراعية لليهود^(٣٢٧).

ويبرز جدول مركب أعدته الباحثة أن معظم ممتلكات الأراضي التي تمت مصادرتها من قبل حكومة فلسطين البريطانية لأراضي الأجانب كان يملّكها صندوق الهيكلين المركزي الألماني، والذي كان يدار بالنيابة من قبل أفراد ألمان كما كانت هناك ممتلكات أخرى لأفراد ومؤسسات أجنبية. لم يتمكن من معرفة مساحتها بدقة ولكن يوضح الجدول أنها مساحات يعتد بها^(٣٢٨) وبرغم أن السلطات البريطانية قامت بالغاء بعض أوامر المصادرة الخاصة بممتلكات الأجانب إلا أنه بقي منها في حوزتها ما نسبته ٤٠٪ منها^(٣٢٩).

وإذا كانت حكومة فلسطين البريطانية لم تصادر كل ممتلكات الكنيسة الارثوذكسية إلا

(٣٢٥) يعتبر هذا الرجل عدو اليهود رقم (١١) وقد حوكم في محكمته نور مسرح الشهير. صر'الهر' العدد ٢١٨١٥ في ١٩٤٥/٢/٣ ص ١.

(٣٢٦) وهؤلاء هم ورثة الدوق سيرج الكسندر فيتش ابن الكسندر الثاني قيصر روسيا انظر: الوقائع الفلسطينية العدد ١٢٤٤ في ١٩٤٣/١/١٤ ص ٢٩ - ٣٠.

(٣٢٧) برزت هذه القضية منذ عام ١٩٤٠ وصدر حكم فيها في ١٧ / ١ / ١٩٤٢ وحاولت 'السفارة' السوفيتية بالقاهرة مناعه ممتلكاتها في فلسطين للمريد انظر

- يوميات دبلوماسي في بلاد العرب، ترجمه خلال الماشطة كتاب الالهاني رقم ٢٣ 'القاهرة' ص ١٩٩ ص ٢٧٥ - ٢٨٤ وانظر ايضا:

- الكفاح، العدد (٢٣٢٧) من ١٩٤٩/١/١ دمشق السنة العاشرة وتذكر الجريدة ان التسوية تمت مقابل دفع خمس ملايين دولار ثمنا للأراضي مقابل تقديم سلاح ودعم روسي لليهود

(٣٢٨) استقت الباحثة مادة هذا الجدول المركب من الوقائع الفلسطينية خلال 'العدد' من ١٩٤٤ - حتى عام ١٩٤٧ للمريد حول ابقاء أعداد الجريدة الرسمية انظر الملحق رقم ٦ في تطور حصاره الأراضي الزراعية، رساله الدكتوراه للباحثه غير منشور.

(٣٢٩) الملحق رقم ٥ وهو جدول مركب ايضا مادته مستفاه من الوقائع نفس الفترة السابقه انظر المرجع السابق

أن الدور الذي لعبته ساهم في النهاية في إحالة هذه الممتلكات إلى اليهود.

ومن نفس المنطلق ولنفس الأسباب التي اعتدت حكومة فلسطين البريطانية فيها على أراضي الأوقاف ادعت هذه الحكومة بامتلاكها لأراضي عرب فلسطين فيما عرف بأراضي الدولة، ويبقى هنا أن نلفت الانتباه لحقيقة هامة وخطيرة وهي أن السلطة العسكرية البريطانية التي حلت بفلسطين أعطت لنفسها الحقوق التي كانت تملكها الدولة العثمانية وهي الدولة الإسلامية لعالم إسلامي. وأخص هنا بالذكر حق رقبة الأراضي الزراعية والتي أعطت فيه الدولة العثمانية لنفسها هذا الحق من أجل تنظيم الشئون المالية والضرائبية وليس بهدف مصادرة أراضي عرب فلسطين*. إلا أن ذلك كان أمراً خطيراً جداً لدولة كبريطانيا التي جاءت إلى فلسطين بأهداف استعمارية وإقامة «وطن قومي لليهود». وهذا الأمر يفسر التجاوزات الحادة التي مارسها من إساءة استخدام هذا الحق وراحت تعطي مالا تملك لمن لا يستحق لتمكن الصهيونيين من إقامة «دولتهم» منفذة ذلك بكل ما تملك من قوة وبطش إزاء شعب أعزل.

أراضي الدولة (الدومين) أو ما يعرف بالأراضي العمومية:

ويطلق أيضاً على هذه الأراضي أحياناً الأراضي الأميرية. والأراضي الأميرية هي الأراضي الزراعية التي كانت ملكاً لأصحابها عند الفتح العثماني ولكنها طبقاً للتقاليد الإسلامية وباعتبار الدولة العثمانية إسلامية فقد ألحقت هذه الأراضي ببيت المال بهدف تنظيم شئونها المالية مع إبقاء الأرض بيد أصحابها وكان في ذلك لها حق الرقبة الذي

* وكنا قد نوهنا في الفصل الأول عن أن ملكية الرقبة كانت من الحقوق الموروثة للدولة العثمانية نظرياً طبقاً للعرف الإسلامي ولكن في الواقع كانت ملكيتها الفعلية (طبقاً لحق الانتفاع) قد بقيت بيد أصحابها الأصليين وهم الملاك والفلاحين والزراع العرب والتي استقرت طبقاً للعرف والعادة طيلة الحكم العثماني كما كان عليه الحال في معظم البلدان الزراعية التي خضعت للحكم العثماني في العالم العربي ومنها مصر التي استقرت فيها حقوق الملكية الفردية على امتداد القرن التاسع عشر بكامله بدءاً من محمد علي وخلفائه وحتى تسعينات القرن ١٩.

● الفصل الثالث ●

بقى طوال فترة حكمها حقاً نظرياً^(٣٣٠). أما حقوق المنتفعين من أصحاب الأراض فقد ازدادت اتساعاً لتشمل كل أنواع التصرف بالأرض رهناً وتأجيراً وبيعاً وتوريثاً كما سعت الدولة العثمانية جاهدة لتثبيت حقوق الأفراد فوق أراضيهم بحثهم على تسجيلها في دوائر تسجيل الأراض (الطابو) لضمان حصولها على الضرائب مما أعطى أصحاب الأراض الحقيقيون إحساساً بالأمان طوال هذه القرون فيما يتعلق بأراضيهم وممتلكاتهم التي كان يحفظها القانون والعرف والعادة.

وكان حق الرقبة التي تمتعت به الدولة العثمانية نظرياً في أغلب الأحوال إلا أنه كان يطبق في بعض الأحوال النادرة خاصة عند إهمال حائز الأرض في زراعتها لمدة ثلاث سنوات متتاليات أو وفاة صاحبها دون وريث شرعى. أو تغيير ماهية الأرض الزراعية لغير الزراعة وهو أمر كانت لا تنهون فيه أبداً بهدف ضمان حصولها على الضرائب الزراعي المختلفة. والأرض الأميرية هذه شملت كافة تصنيفات الأراض الزراعية من مشاع ومواد ومتروك وغابات. فيما عدا الوقف الذي كان يتبع المؤسسات الدينية.

واعتبرت السلطات البريطانية منذ احتلال بريطانيا لفلسطين أن ممتلكات الدولة العثمانية قد آلت إليها وأدرج الحكم العسكرى عام ١٩١٩ قائمة بعدد من الأراض تنوء الحكومة وضع اليد عليها كما صرحت الحكومة العسكرية البريطانية عام ١٩١٩ بأن الأراضى المسجلة باسم السلطان العثمانى عبد الحميد (الجفالك) والأراضى غير المسكونة والأراضى الأميرية غير المزروعة، والأراضى المحلولة والممتلكات غير المنقولة التى صودرت من قبل الحكومة العثمانية وقاء للديون المترتبة

(٣٣٠) يعنى حق الرقبة كافة أشكال وصور حق التصرف في الأراض بيعاً ورهناً وهبة وتأجيراً وتوريثاً ووقفاً ووصية وغير ذلك وهو غير حق الانتفاع لواضع اليد.

عليها. والأراضي التي تم الاستيلاء عليها نيابة عن الحكومة العثمانية^(٣٣١)، وذلك التي كانت مرهونه واستحق سداد دينها عام ١٩١٩ كلها تعتبر ممتلكات دولة^(٣٣٢). أى أنها تبنت فرضية مؤداها أن كل الأراضي ملكاً للحكومة إلا إذا ثبت عكس ذلك^(٣٣٣)، وأعطت الحكومة البريطانية في فلسطين عام ١٩٢٢ تعريفاً للأراضي التابعة لها «بأنها تلك الأراضي الخاضعة لحكومة فلسطين طبقاً للاتفاقات والمعاهدات وما جاء بعدها وكل الأراضي التي تم الحصول عليها للخدمات العامة، أو غير ذلك» (المادة ١٢ من دستور الأراضي لعام ١٩٢٢). ومنها أراضي السلطان عبد الحميد والتي لم تمنح لأحد. والخالية من الزراعة والموات والمتروك^(٣٣٤). وعلى هذا النحو أطلق هذا الدستور يد المندوب السامي في التصرف بالأراضي يهب ما يشاء لمن يشاء أو بالأحرى من لا يملك لمن لا يستحق.

وأضافت الحكومة عام ١٩٣٠ قائمة أخرى لممتلكاتها وهي الأراضي الرملية الساحلية، ومناطق الصحراء في بئر السبع، والأراضي التي لا تتوفر فيها موارد المياه الواقعة في طريق القدس، الخليل، والبحر الميت، وبعض الأراضي المحاذية للهضاب والغابات^(٣٣٥). كما صدر عام ١٩٣٣ دستور فلسطين المعدل الذي خول المندوب السامي حق تحويل الأراضي الميرى إلى ملك فى أى مكان وفق رأيه ومشورته^(٣٣٦). وهو لعمري قانون بالغ الخطورة خاصة وأن معظم أراضي فلسطين الزراعية تنضوى تحت لواء الميرى فإذا ما

(٣٣١) موسى دوخان، حيازة الأراضي، النظام الاقتصادي، حمادة، مصدر سابق ص ١٠٩.

(٣٣٢) ساطع الحصرى، البلاد العربية والدولة العثمانية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٠. وأيضاً انظر:

Hadawi, Village statistics 1945 op, cit, p. 2. وأيضاً: Granott, op, cit, p. 107

(٣٣٣) دوخان، حيازة الأراضي، النظام الاقتصادي، سابق، ص ١٠٣.

(٣٣٤) للمزيد انظر: Hadawi, Loc. cit. وأيضاً انظر: P.R.O. F.O. 371/E 5082/343/165. The Palestine order in council.

(٣٣٥) Granott, op, cit p.p. 94 - 97.

(٣٣٦) دوخان، حيازة الأراضي، النظام الاقتصادي، السابق ص ١٠٣.

● الفصل الثالث ●

عرفنا كيف كان يتهرب أصحاب الأراضي من تسجيل الأراضي بأسمائهم على نحو ما مر بنا وأن معظمهم لا يمتلك مستندات رسمية تؤكد ملكيته للأراضي التي كفل الحق العام والقانون العثماني والعرف والعادة له هذا الحق اتضح لنا مدى سوء القصد من وراء هذه القوانين الخبيثة.

ولكن تبقى حقيقة أن بريطانيا وفرضياتها بمصادرة أراضي عرب فلسطين بقيت أمراً عسير التطبيق ذلك أن أراضي فلسطين لم تكن خالية بل كانت عامرة بسكانها يزرعونها. ولهذا فبرغم كل القوانين الباطشة والمحاولات المستميتة وصنوف القوانين التي ليس لها مثيل وكل أنواع العنف الذي لاقاه عرب فلسطين فلم تتمكن هذه السلطات سوى من ١٩٦٪ من مجموع أراضي فلسطين الزراعية^(٣٣٧) أو نسبة ٦٦٪ لمجموع مساحة فلسطين. وهو ما يعكس صعوبة تنفيذ القوانين خاصة على أراضي الملكية الجماعية (المشاع)، ومدى الصمود العربي على أرض فلسطين.

وفيما يتعلق بحجم ومساحة الأراضي التي تمكنت حكومة فلسطين البريطانية من مصادرتها والادعاء بملكيتها تعرضت الأرقام المقدمة للتباين الشديد من لجنة لأخرى.

ففي حين ذكرت اللجنة التي عينت عام ١٩٢٠ وكلفت بجمع معلومات عن ممتلكات الدولة بأن مساحة هذه الأراضي هو (٨٥٠.٠٠٠) دونم مضافاً إليها (٢٥٠.٠٠٠) دونم أراضي حدائق وبيساتين^(٣٣٨).

وقد اعتبر تقدير هذه اللجنة غير دقيق لأنه اعتمد على التخمين. نرى أن أول تقرير لحكومة فلسطين عام ١٩٢٠ بأنها تملك (٩٤٤٨٠٥) دونم إضافة للأراضي الموات^(٣٣٩).

(٣٣٧) مساحة الأراضي الزراعية المستخرج منها النسبة طبقاً لإحصاء ١٩٤٥ تبلغ ١٩٢٠٥٣٨ دونم.

(٣٣٨) Granott, op, cit p.p. 97 - 99.

(٣٣٩) سمبسون، الذيل رقم ١٢، مصدر سابق ص ص ٢٤٥ - ٢٤٦.

● الفصل الثالث ●

وفي عام ١٩٢٠ نظم الحبير البريطاني سمبسون لائحة تتضمن جميع الأراضي التي ادعت الحكومة بملكيته لها. وأصحابها الأصليين عليها قدرت مساحتها بـ (١٠٤٩٥٨١ ر.٠) دونماً موزعة على ٤٧ موقعا^(٣٤٠). إلا أن خبير الأراضي جرانت رد على سمبسون موضحاً بأن أراضي «الدولة» تقدر بـ (٩٢٤٤١٥) دونماً منها (٤٦٨٢٦٧) دونماً أو ٥٠.٧٪ منها مزروعة و(٢٩٥١٧٨) دونماً أو ما نسبته ٣١.٩٪ قابلة للزراعة. و(١٦٠٩٧٠) دونماً أو ما نسبته ١٧.٤٪ غير قابلة للزراعة^(٣٤١).

وفي عام ١٩٣١ أورد لويس فرنش وهو أول مدير إدارة في حكومة فلسطين في تقرير له أن قائمة أراضي «الدولة» تحتوي على أكثر من ٤٧ موقعاً تقدر مساحتها بـ (٩٨٩٨٠٢) دونماً منها (٢٨١٧٧١) دونماً تعود لأراضي الجفتك في سمخ، وبيسان، وعور الفراعة. إلا أن المساعي الجادة لحكومة فلسطين البريطانية مكنتها حتى عام ١٩٣٦ ومن خلال أعمال المساحة على الأراضي الزراعية من أن تضع يدها على ما مساحته (١٠٣٦٠٠٠ ر.٠)^(٣٤٢) وكان من الممكن أن يزيد هذا الرقم لولا انفجار ثورة ١٩٣٦ التي عطلت أعمال المساحة

وبشرت اللجنة الملكية في تقريرها عام ١٩٣٧ قائمة بممتلكات «الدولة». كما قدمتها لها الحكومة مسيرة إلى أنه لا يمكن الاعتماد تماماً على هذه الأرقام لأنها تفتقر إلى الدقة ولا يمكن إعطاء أرقام دقيقة إلا بعد انتهاء أعمال المساحة في كل أنحاء فلسطين. وكان البيان المقدم من الحكومة إلى اللجنة فيما تدعيه من «ممتلكات» على النحو التالي^(٣٤٣).

٣٤٠ سمبسون - ٤

Granott, op. cit p p 99 100. (٣٤١)

٣٤٢١ تقرير اللجنة الملكية لعام ١٩٣٧، سابق، ص ٣٢٣ وما تلاها. وانظر أيضاً دوخان، حيازة الأراضي، سابق، ص ١١١

١١٢

٣٤٣: تقرير اللجنة الملكية لعام ١٩٣٧، سابق، ص ٣٢٣ وما تلاها.

الجدول رقم (٢)

المساحة	«أراضي الدولة»
	- الأراضي التي شملتها اتفاقية غور المدورة المخصصة للعرب مطروحاً منها
٢٣٢,٤٤٩	المساحات المشتراه.
١٥٦,٣٠٣	- المساحات التي بيد العرب مع حقوق توارثها.
١٤٣,٦٤٥	- المساحات التي بيد العرب عن طريق الاستئجار وغير ذلك.
٥٣٢,٣٩٧	(١) مجموع مساحات الأراضي التي مع العرب
١٧٥,٥٤٥	- المساحات التي كانت بيد اليهود.
٢٩,٢٩٠	- المساحات التي كانت المباحثات جارية بشأنها مع المؤسسات اليهودية.
٢٠٤,٨٣٥	(٢) مجموع المساحات التي مع اليهود
٢,٢٥٨	- المساحات المؤجرة لآخرين
٨١,٧٠٠	- المساحات التي تملكها وتشغلها بما في ذلك الطرق وغير ذلك.
٨٣,٩٣٨	(٣) المجموع
١٧٤,٢٩٥	- المساحات التي تمت تسويتها وأصبحت باسم الحكومة.
٦٧,٣٢٨	- مساحات ادعت الحكومة بملكيتها ولم تتم تسويتها.
٢١٤,٦٢٣	(٤) المجموع
٢٢٧,٦٨٤	(٥) كثنان رملية ادعت بملكيتها أثناء اجراء عمليات تسوية الأراضي.
١,٢٦٣,٤٩٧	الإجمالي

(٣٤٤) تقرير اللجنة الملكية لعام ١٩٣٧، سابق ص ٣٢٣ وما تلاها.

● الفصل الثالث ●

إن نظرة فاحصة للأرقام المقدمة تثبت بما لا يدع مجالاً للشك مدى الظلم والعدوان الذى تعرض له شعب فلسطين العربى من هذه الهجمة الشرسة لاقتناص أراضيهم فنحو نصف مليون دونم من الأراضي التى لم يتمكن أصحابها من اثبات حقوقهم عليها صودرت دون أن تتمكن الحكومة من تسجيلها بسبب وجود نزاع قانونى بين أصحابها من جهة والحكومة من جهة أخرى كما أن تفحص باقى البنود تؤكد ملكية العرب لهذه الأراضي بما فيها تلك التى منحت وأجرت ليهود حيث أن القوانين المختلفة من نزع ملكية وتغيير صنف إلى صنف وغير ذلك كانت كفيلة بمصادرتها على نحو ما مر بنا.

أما تلك التى تمكنت من تسجيلها فلم يزد عن (١٧٤ر٢٩٥) دونم من أصل (١ر٢٦٣ر٤٩٧) دونم^(٣٤٥) أى بنسبة لا تزيد عن ١٣,٧٪ وإذا ما أخذنا في الاعتبار المساحة التى قدرت كممتلكات دولة في بداية الحكم البريطانى والتى تم تزد عن ١٠٠ ألف دونم أدركنا مدى ما قامت به السلطات البريطانية ودائرة الأراضي من عمليات نهب منظم لأراضي عرب فلسطين خاصة وأن «أراضي الدولة» هذه كانت مطلبا ملحا للوكالة اليهودية و«الشعب اليهودي» وبأن اليهود عموماً ينظرون إلى هذه الأراضي نظرة «اشتياق» طبقاً لتعبير خبير الأراضي سمبسون^(٣٤٦).

وهذا صحيح ذلك أن اليهود ينظرون إلى «أراضي الدولة» باعتبارها حقاً مطلقاً لهم طبقاً لما ورد في المادة السادسة من صك الانتداب التى تطالب بتمكين اليهود «من الأراضي الخالية المقاصد التى لا يسكنها أحد». ولهذا لم تتوقف الوكالة اليهودية عن ممارسة مختلف الضغوط على الحكومة البريطانية في فلسطين بهدف تمكينها منها بشتى الطرق. والى استجابات لها تلك الحكومة متجاهلة التزامها المزدوج تجاه عرب فلسطين أيضاً. وبإمكاننا تتبع توزيع «أراضي الدولة» التى ادعت بها الحكومة موزعة على أقضية فلسطين المختلفة عام ١٩٤٥ من خلال الجدول رقم (٣).

(٣٤٥) من احصاء جرى عام ١٩٤٥ لامتداد لجنة المعلومات الاميركية بالمعلومات ذكر أن (٥٤٦ر١٥٤) دونم تعتبر من «ممتلكات الدولة» أما باقى الرقم فلم تتمكن من اثبات ملكيتها له باعتبار أن منطقة نابلس كانت لاتزال تحت التسمية انظر: Granott, op, cit p.102

(٣٤٦) سمبسون، سابق، ص ٨٤، ٨٨، ١٢٦.

الجدول رقم (٣) (٧٤٣)
أراضي الدولة المدعاة موزعة على أفضية فلسطين كما كانت في
بداية عام ١٩٤٥

المجموع	أراضي غير مؤجرة	أراضي مؤجرة			أراضي مؤسسات حكومية		أراضي في استخدامات عامة		القضاء
		ليهود	أراضي أخرى	أراضي الممتلكات	مؤسسات أخرى	هيئة الغابات	سكك حديد	طرق وأنهار	
المساحة بالدونم	المساحة بالدونم	المساحة بالدونم	المساحة بالدونم	المساحة بالدونم	المساحة بالدونم	المساحة بالدونم	المساحة بالدونم	المساحة بالدونم	
٥١٣٨	١٥٣٥	٢٠١٤	--	--	٥	--	٩٢	١٤٩٢	عكا
٦٥٢٣١	١٥٩١	٤٠٧٥٦	١٥٠٢٠	--	٩٩	١٨٤٩	--	٥٩١٦	صفد
٦٥٢٨	١٦٥	٣٧٨	--	٤٧٤	١٢٩٢	١٩٥٩	٦٨	٢١٩٢	طبريا
٨٠٤٤	٤٨٧٧٩	١١٩٣	--	١٢٥٣٤	٧٤٠٦	٢٦٢٤	٧٧٢	٧١٣٢	بيسان
٣٥٣٩	١٣١١٠	--	--	٤٣٨	٢٤٤١	١١١٨٠	٤١٠	٧٧٣٠	الناصرة
١٠٩٢٩٣	١٣٣٠٢	٣٥٨٠٥	--	٢١٠٧	٥٠٧٦	٤٥٤٠٥	٢١٤٦	٥٤٥٢	حيفا
١٦٣٧٧١	--	--	--	٢١٠٣٨	١٧٥	١٤٢٣٦٠	٦١	٢٣٧	جنين
٢٧٩٣٣	٥٢١٩	٥٦٤٨	--	٥١٢	١٠٥٥	٣٦٩٩	١١٢٧	١٠٦٧٣	طولكرم
١٨٤٦٣٤	١١٩٦٦٥	--	٢٨٧١	٢١	٢٦٤	٦٠١٤٨	--	١٦٦٥	نابلس
١٣٠٢	--	--	--	--	٢٩٢	١٠١٠	--	--	رام الله
١١٥١٨٦	٦٢٢٢٨	١٤٩٨١	٣١٩٨٥	٢٤٦٥	٥٢٤	١٣٨٣	--	١٦٢٠	أريحا
٣٣٤٣٨	١١٨٣٥	--	--	--	٦٠٠	٢٠٧٠٣	--	٣٠٠	القدس
١٦١٠٠	٠٩٦٢	٧٠٧٨	١٥٧	--	١٤٢٦	--	٥٣٧	٥٩٤٠	بافا
٥٩٥٦٠	١٦٧٩٩	١٤٥١	٢١٦٧٥	١٠٩	٩٤٦٣	١١	١٧٩٤	٨٠٢٥٨	الرملة
٧١٥٥٤	--	--	٣٨٩٤٠	٤٩٣٥	٥٧٣	٢٦٩٨٦	--	١٢٠	الخليل
١٣٨٦٧٠	٢٤٩٥٦	--	٧٥٥	٤٠٩٤١	١٨٥٣	٤٣٤٣١	٢٠١٤٦	٢٤٥٨٨	غزة
٦٥٧٥٩	--	٦٤١٩٩	٨٤٥	--	٧١٥	--	--	--	بئر السبع
١١٧٩٨٤٦	٣٢٠١٤٦	١٧٣٥٠٣	١١٢٢٤٨	٨٥٥٧٤	٣٣٢٥٩	٣٦٢٦٤٨	٩١٥٣	٨٣٣١٥	المجموع
٦٣٨٦٢٢	١٨٩٩٣٤	٧٨٦٦١	٦٨٣٩٦	٦٦٦٩٩	٣٠٩٢٣	١١١٥٤١	٩١٥٣	٨٣٣١٥	أراضي تم تسويتها
٥٤١٢٢٤	١٣٠٢١٢	٩٤٨٤٢	٤٣٨٥٢	١٨٨٧٥	٢٣٦٦	٢٥١١٠٧	--	--	أراضي لم تتم تسويتها بعد

Granott, op. cit, p. 102. (٣٤٧)

● الفصل الثالث ●

وقد حرصت السلطات البريطانية في فلسطين على تسريب هذه الأراضي لليهود عبر اساليب مختلفة. كان تأجير الأراضي احداها ففي عام ١٩٢٢ قامت الحكومة بتأجير (١٠٠) دونم من أراضي الحكومة قرب عكا لمستوطنين يهود لمدة ١١ سنة^(٣٤٨). كما عملت الترتيبات اللازمة لتوطين اليهود في منطقة (تل عراض) في قضاء الخليل. وبلغ مجموع ما أجرتة الحكومة لليهود حتى عام ١٩٣٧ (١٧٥٠٥٤٥) دونم إضافة لـ (٢٩٠٢٩٠) دونم وضع اليهود يدهم عليها برغم أن المباحثات كانت لاتزال جارية بشأنها في تلك الفترة ليصبح مجموع ما كان مع اليهود لعام ١٩٣٧ هو (٢٠٤٨٣٥) دونم^(٣٤٩) وحتى عام ١٩٣٩ بلغ مجموع ما أجرتة الحكومة لليهود من أراضي (١٧٠٤٦٧) دونم^(٣٥٠) في حين أنه بعد صدور قانون انتقالات الأراضي عام ١٩٤٠ وحتى عام ١٩٤٧ لم يزد مجموع ما أُجر لليهود عن (٥١٣٢٤) دونم^(٣٥١). مع العلم بأن المندوب السامي (هارولد مكمايكل) عمل على خرق الحظر الخاص بانتقال الأراضي بين العرب واليهود في المنطقتين أ و ب واستثنى الأراضي العامة ليسمح بنقلها لليهود وذلك استجابة لضغوط الوكالة اليهودية على نحو ما مر بنا في الفصل الأول من هذه الدراسة.

والجدولين رقم (٤ و ٥) يوضحان مساحة الأراضي المؤجرة أولا حتى عام ١٩٣٩ وثانيا حتى عام ١٩٤٧.

Report, 1922 (٣٤٨)

(٣٤٩) تقرير اللجنة الملكية لفلسطين لعام ١٩٣٧ ص ٣٢٣ وانظر أيضا: - دوخان، النظام الاقتصادي، سابق، ص ١١١ - ١١٢.

(٣٥٠) انظر مصادر الجدول رقم ٣.

(٣٥١) انظر مصادر الجدول رقم ٤.

● الفصل الثالث ●

الجدول رقم (٤) (٣٥٢)

الأراضي المؤجرة لليهود من قبل الحكومة حتى عام ١٩٣٩ بما فيها الأراضي التي ادعت الحكومة بأنها تملكها سواء كانت من الأوقاف أو غير ذلك

مجموع المساحة بالدونم	فترة الإيجار		المؤسسة المؤجر لها
	فترة غير محددة	٥١-١٠٠ سنة	٤٩-٥٠ سنة
المساحة بالدونم	المساحة بالدونم	المساحة بالدونم	المساحة بالدونم
١٢٦,٨٧٩	٤١,١٦٢	٨٥,٧١٧	-
١٦٧,٠٨٦	١٦٥,٠٠٠	٢,٠٨٦	-
٣٤,٩١١	-	٣٤,٥٧٤	٣٣٧
٩,٦١٠	-	٨,٩٨٠	٦٣٠
٢٤,٨٧	٢٤,٨٧	-	-
١٧٤	-	٧٢	١٠٢
١,٥٦٠	-	-	١,٥٦٠
٣,٣٦٤	-	١,٣٨٨	١,٩٧٦
١٠٠,٠٠٠	-	١٠٠,٠٠٠	-
٢١,٠٠٠	٢١,٠٠٠	-	-
٤٦٧,٠٧١	٢٢٩,٦٤٩	٢٣٢,٨١٧	٤,٦٠٥
المجموع			

(٣٥٢) جدول مركب من عدة مصادر أنظر P.R.O. F O.371, 101 E/6916/65, 5 Dec.1924 وأيضاً: Granott, op. cit., P.P. 110 - 113.

- جريدة فلسطين العدد ٨٣٦ - ٧٩ في ١٥/١٢/١٩٢٥ ص ١.

- القبس في ١٥/٤/١٩٢٩.

- سميسون تقرير عن الهجرة، سابق ص ٥٩، ص ٢٣٠.

- دوخان، حيازة الأراضي، من كتاب النظام الاقتصادي لمحرره سعيد حماده، مرجع سبق ذكره، ص ١١١-١١٢. للمزيد حول تفاصيل مصادرة وتأجير هذه الأراضي أنظر، هند البديري، ماجستير غير منشور سابق، ص ٥٣٠ - ٥٣٨ وهذه ليست الأراضي المؤجرة كلها فهناك أسماء مناطق غير مذكورة المساحة. هذا بخلاف الأراضي الممنوحة والامتيازات.

● الفصل الثالث ●

الجدول رقم (٥) (٣٥٣)

الأراضي المؤجرة من قبل الحكومة في فلسطين فيما بين ١٩٤١ - ١٩٤٧

السنة	عدد قطع الأراضي	مساحتها بالدونم		مدة التأجير		نسبة حصة الحكومة في هذه الأراضي		
		متر	دونم	موسم زراعي واحد	إيجارات طويلة	حصة كاملة	غير كاملة	غير مذكورة
				عدد القطع	عدد القطع			
١٩٤١	٧+٤٠٠ قطع لم تذكر مساحتها	٩٨	٢٠٨١٨	٤٠٦	قطعة لمدة ٤٦ سنة	٢٥٠	٤٩	١٠٨
١٩٤٢	١٣٨	٦١	١٣٦١٣	١١٢	٢٦ قطعة دون تحديد	١١١	٧	٢٠
١٩٤٣	٢٨	٤٨٧	٢٧٢٤	٢٥	٣ قطع ٣ سنوات	٩	٢	١٧
١٩٤٤	٢٦	١٠	٣٣٦٣	٢٣	٣ قطع ٣ سنوات	١٨	-	٨
١٩٤٥	٨+٣٠ قطع لم تحدد مساحتها	٥٠٨	٢٨٩٥	٧	٣١ قطعة ما بين خمس لثلاث سنوات	١٣	١	٢٤
١٩٤٦	٦	-	٥٦٠٠	٦	-	١	-	٥
١٩٤٧	٦	١٦٥	٢٣١٠	٦	-	١	-	٥
المجموع	٦٤٩	٣٢٩	٥١٣٢٤	٥٨٥	٦٤	٤٠٣	٥٩	١٨٧٥

(٣٥٣) جدول مركب، استقت الباحثة مادته من الوقائع الفلسطينية ما بين ١٩٤١ - ١٩٤٧ وسأكتفى بالإشارة لأرقام الأعداد والسنوات دون الإشارة للتواريخ والصفحات منعساً للإطالة. :الرقائق الأعداد: ١١٣، ١١٤، ١١٢٢، ١١٢٥، ١١٢٧، ١١٢٩، ١١٣٢، ١١٤٢، ١١٤٨، سنة ١٩٤١.

Palestine gazette no.1163,1217,1218,1224,1227,1230/1942

والأعداد: ١٢٤٩، ١٢٥٢ لعام ١٩٤٢ والأعداد ١٢٧٠، ١٢٧٢ لعام ١٩٤٣. والأعداد: ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٥، ١٣٢٧، ١٣٢٩-١٣٣١، ١٣٣٥، ١١٤٣، ١٣١٤، ١٣١٦، ١٣١٨، ١٣١٩ لعام ١٩٤٤. والأعداد ١٢٣٩، ١٣٨٢، ١٣٨٤، ١٣٩٦، ١٤١٠، ١٤١٩، ١٤٢٦، ١٤٣، ١٤٣٢، ١٤٣٥، ١٤٣٩، ١٤٤٤-١٤٤٦، ١٤٥٣ لعام ١٩٤٥ والأعداد ١٤٥٦، ١٤٥٩، ١٤٦١، ١٥٠٥، ١٥٢٧، ١٥٢٩، ١٥٤٢، ١٥٤٤ لعام ١٩٤٦. والأعداد ١٥٧٥، ١٥٧٩، ١٥٨٦، لعام ١٩٤٧.

وتؤكد دراستنا لأسماء المواقع المعلن عن تأجيرها قريبا من المستوطنات اليهودية أما إذا ما تعمقنا قليلاً في تفاصيل هذه الإيجارات لوجدنا أن مجموع المساحات المؤجرة للعرب فعلياً من قبل الحكومة كانت قليلة للغاية خاصة لأنها أدعت بأن حائزي الأراضي الأميرية اغتصبوا هذه الأراضي مع العلم بأنهم عاشوا فوق ترابها مئات السنين وأعطاهم القانون العثماني حقوقاً واسعة عليها حتى بدون أى مستندات.. أما الحكومة فقد اقتلعت هؤلاء الحائزين وطردتهم لأنها اعتبرتهم معتدين على أراض خاصة بها أما من لم تتمكن من طرده فقد وافقت على بقاءه على الأرض بصفته مستأجراً لها. وعلى هذا النحو يصبح مجموع الأراضي المؤجرة لليهود سواء كان من ممتلكات الدولة أو غير ذلك قبل وبعد عام ١٩٣٩ (٥١٨٣٩٥) دونم.

ومن خلال رصد الباحثه للاعلانات الرسمية الصادرة عن حكومة فلسطين لتأجير الأراضي منذ ١٩٤١ وحتى عام ١٩٤٧ والموضحة بالجدول رقم ٤ توصلت الباحثة إلى أن المساحة التي يقدمها الجدول لا تتسم بالدقة ذلك أن هناك نحو ١٥ قطعة من مجموع (٦٤٩) قطعة أرض لم تحدد مساحتها. ولكن يتضح لنا أن ٣٨٪ من الأراضي المؤجرة حصة الحكومة فيها لم تكتمل أو أنها غير مذكورة. كما أن وجود (١٧٨) قطعة أرض ليس للحكومة فيها أى حصة يدعم حقيقة انتزاعها من أصحابها بواسطة وضع اليد، والتي كانت موضع نزاع قانوني من أصحابها المتضررين. كما تكشف مواقع الأرض المعلن عن تأجيرها أنها كانت دائماً مواقع جديدة غير مكررة، ولم يسبق تأجيرها، بمعنى أن القطع المؤجرة لموسم واحد وعددها (٥٨٥) قطعة هي غالباً ما كان يعاد تأجيرها لنفس المستأجر الذي يكون يهودياً في معظم الأحوال. وتؤكد دراستنا لأسماء المواقع المعلن عن تأجيرها قريبا من المستوطنات اليهودية. وإذا ما تعمقنا قليلاً في تفاصيل هذه الإيجارات لوجدنا أن مجموع المساحات المؤجرة للعرب فعلياً من قبل الحكومة كان قليلاً للغاية ذلك أنها أدعت بأن حائزي الأراضي الأميرية هم مغتصبون لهذه الأراضي مع أن الواقع ينفي هذه المقولة نفيّاً تاماً فهم أصحاب هذه الأراضي الحقيقيون لآلاف السنين. إلا أن الحكومة البريطانية والتي لا تنتمي لهذه الأرض بأي شكل من الأشكال ظلت سادرة في غيها، وقامت بطرد هؤلاء الحائزين الذين اعتبرتهم معتدين على أراض خاصة بها!! أما من لم تتمكن من طرده

● الفصل الثالث ●

فقد اعتبرته مستأجراً لهذه الأرض.

وجدير بالذكر مدى ضالة ما تمكنت الحكومة من تأجيره منذ ١٩٤١ وحتى ١٩٤٧ إذا ما قورنت بالمساحة المؤجرة حتى عام ١٩٣٩. الأمر الذي يعكس المصاعب الجمة التي واجهتها الحكومة في انتزاع اراض عرب فلسطين. وبخلاف الأرض التي تمكنت حكومة فلسطين البريطانية من نقلها لليهود عن طريق التأجير كان هناك ثمة أراض حكومية قامت بنقلها اليهم عن طريق البيع والتي يوضحها الجدول رقم ٦.

الجدول رقم (٦) (٣٥٤)

الأراضي المباعة من قبل حكومة فلسطين فيما بين ١٩٤١ - ١٩٤٧

السنة	عدد القطع المعلن عنها	المساحة متر دونم	نوع الأرض
١٩٤١	٤٨	٧٩٩	٢٩ قطعة محلول، ٢ وقف حصة الحكومة غير مكتملة في ٣٣
١٩٤٢	١٨٨	٦٤٨	قطعة من مجموع القطع، ثمان قطع بيعت تسديد رهون. ٥ قطع منها محلول وفي أربع قطع حصة الحكومة غير مكتملة.
١٩٤٣	٦	٩٨١	٣ قطع وقف، ١ قطعة أميري، ٢ ممتلكات حكومة.
١٩٤٤	١٦	٧٣٦	١١ قطعة محلول، ٥ أميري.
١٩٤٥	٧	٤٢٨	٧ قطع ممتلكات حكومة
١٩٤٦	٦٩	٨٠٧	٦٧ قطعة محلول، ٢ قطعة ممتلكات حكومة.
١٩٤٧	١	٩٨١	١ قطعة أميري.
المجموع	٣٣٥	٣٨٠	٢٢,٩٤٨

(٣٥٤) جدول مركب المادة مستقاة من الوقائع الفلسطينية من ١٩٤١ - ١٩٤٧ ساكتفى بالإشارة لأرقام الأعداد والسنوات لعدم الإطالة. الوقائع الفلسطينية الأعداد ١١٢٥ ملحق ١١٣٧، ١١٤٦ لعام ١٩٤١.
Palestine gazttee no. 1136, 1220/1942, and no. 1261, 1266, 1271/1943.
والوقائع الفلسطينية الأعداد ١٩٤٣/١٢٥٢، ١٣١٤، ١٣١٦، ١٣١٨، ١٣٢٥، ١٣٣٣، ١٣٣٧، ١٣٤٣، ١٣٤٤. والأعداد ١٣٨٧، ١٤٠٧، ١٤٣٥، ١٤٣٩، ١٩٤٥ والأعداد ١٥٣٠، ١٥٤٠ لعام ١٩٤٦ والعدد ١٥٥٧ لعام ١٩٤٧. والمقطم المصرية العدد ١٧٥٩١ في ١٣/١٠، ١٩٤٥ ص ٢.

● الفصل الثالث ●

تتيح لنا دراسة نوع الأراضي في الجدول ملاحظة كيف كانت تباع الحكومة الأوقاف ومنها وقف خليل الرحمن والأوقاف السلطانية (الجفالك) والمفروض أن أراضي الوقف لا تباع. وذكر مصدر حكومي أن خمسة آلاف دونم من أراضي الجفالك في بيسان حصلت عليها مؤسسة الصندوق القومي اليهودي «الكارن كايمت» من الحكومة^(٣٥٥).

في حين لم يحصل العرب من هذه الأراضي سوى على ١٣٠٠ دونم أجرتها الحكومة للمزارعين في وادي الأردن قرب أريحا^(٣٥٦).

وقد ثار جدل كبير بشأن أراضي الجفالك حيث قام ورثة السلطان برفع دعاوى قامت بها شركتان بريطانيتان في محاولة لاسترداد هذه الأراضي من حكومة فلسطين لصالح الورثة في كل من فلسطين وسوريا والعراق وقد استمرت فترة طويلة، فصل فيها في النهاية لصالح الحكومة التي استولت على خمسة عشر ألف دونم من أخصب الأراضي في فلسطين^(٣٥٧).

ومن خلال دراسة الجدول نلاحظ أيضاً أن معظم قطع الأراضي المباعة كانت ترجع لفئة المحلول التي لا يحق للدولة مصادرتها، أو تحويلها لآخرين لأنها كانت بحوزة عرب فلسطين لأجيال عديدة متعاقبة، وكان لهم فيها حق الشفعة قانوناً مقابل حق التسجيل. ولكن الحكومة اعتبرت هذه الأراضي حقاً مكتسباً لها لذا طردت أصحابها، العرب وصادرتها وقامت ببيعها لليهود، ضاربة بكل الأعراف والقوانين والشرائع عرض الحائط. أما

(٣٥٥) محمد علي الطاهر، سابق، ص ٢٦٢.

(٣٥٦) المرجع السابق.

(٣٥٧) للمزيد حول ملاكسات هذا الموضوع والقضية التي دامت ٢٥ عاماً انظر:

– الأهرام العدد ٢١٧١٤ في ٨/٦ والعدد ٢١٧٥٥ في ٩/٢٣ والعدد ٢١٨١٦ في ١٢/٤/١٩٤٥. والعدد ٢١٨٥٥ في ١٨/١١/١٩٤٦، والموقف العدد ١٨٠٤٧ في ١٩٤٧/٤/٧. وأخبار العالم (سابقاً أخبار الحرب والعالم) العدد ١٠٦ في ١٩٤٦/٢/٦ ص ١٤ وانظر أيضاً:

محمد علي الطاهر، أوراق مجمعة، سابق، ص ٢٦٢، ٣٠٥.

الأراضي الموهونة فقد كانت ترجع لأجانب من دول المحور وقد صودرت أراضيهم وتم بيعها لليهود باعتبار أنها من ممتلكات الأعداء على سبيل التعويض لليهود عن مذابح النازي في ألمانيا!!!

كما اتبعت الحكومة أسلوباً آخر لمصادرة أراضي عرب فلسطين حين أدخلت الأراضي الزراعية في نطاق البلديات وخاصة اليهودية الأمر الذي ساهم في اخراج هذه الأراضي من المنطقة أ و ب المحظور فيها انتقال الأراضي إلى المنطقة المباح فيها الانتقال. هذا فضلاً عن رفع القيمة الضرائبية عليها^(٣٥٨).

كما كان لتوجه الحكومة إلى أخراج فلسطين مجالاً خصباً لاطلاق اليد في عملية النهب المنظم لأراضي عرب فلسطين على نحو ما سنرى من خلال تطبيق قوانين خاصة بالغابات^(٣٥٩)، وكلمة غابات لا تحمل المدلول المعروف للكلمة فما يوجد في فلسطين هو أشبه ما يكون بالأحراج (وهي غابات صغيرة) كانت في العهد العثماني مقسمة إلى أربعة أقسام هي غابات الدولة، غابات الوقف، الغابات المشاعية (البلطة لق) والغابات المملوكة ملكية خاصة. وقد ألغت قوانين ١٩٢٦ و ١٩٢٨ التي استنتتها الحكومة البريطانية القوانين العثمانية الخاصة بالغابات. والغابات في فلسطين تحوزها في الواقع قرى معينة أو يقوم الأفراد بزراعتها واستخدامها للرعى والاحتطاب^(٣٦٠).

(٣٥٨) انظر الفصل الأول المتعلق بالقوانين وانظر أيضاً: - تقرير سعيد حمادة ورجاء الحسيني المقدم لجامعة الدول العربية في ١٩٤٥/٢/١٣ سابق، ص ٦٧ - ٦٨.

(٣٥٩) اشتهرت سلسلة جبال الكرمل بأنها من مناطق الأحراج الطبيعية. وكذلك في المنطقة الواقعة بين نهر المقطع ووادي الملك من القسم الغربي من جبال الناصرة مكسوة بأشجار البلوط الكثيفة، كما كانت تلال الشاغور والجبال الواقعة شرقي الرامة تؤلف غابات عظيمة فيما مضى إلا أن كثرة استخدام السكان لأخشابها على مدى القرن الماضي قلل من حجمها، كما أن الجبال التي تبدأ من سهول عكا إلى الناصرة شرقي جبل الطور اجتزت أحراجها الكثيفة أثناء الحرب العالمية الأولى، كما توجد الكثير من أحراج البلوط الطبيعية في جبال الخليل الغربية. انظر: - الحسيني، التطور الاقتصادي في فلسطين، سابق، ص ١٠٣ - ١٠٤.

(٣٦٠) الحسيني، المصدر السابق، ص ١٠٣ - ١٠٤.
وانظر أيضاً: A Survey of Palestine vol. I. P.P. 424-425 وأيضاً: تقرير اللجنة الملكية الفلسطينية يوليو ١٩٣٧، سابق، ص ٣٦٣ - ٣٦٤.

ويعود اهتمام حكومة فلسطين البريطانية بالغابات لعام ١٩٢٠ حين أصدرت قانون الغابات والأحراج كبدية لنشاطها في مصادرة الأراضي وعينت لجنة خاصة لهذا الأمر عام ١٩٢١ توصلت إلى أن مصادرة الغابات وإعلانها محفوفة يكون أسهل في مناطق التلال منه في مناطق القدس واللد ونابلس وحيفا وغزة والخليل^(٣٦١)، حيث يصبح من الصعوبة بمكان مصادرة هذه الغابات. إلا أن الواقع أثبت أن حكومة فلسطين البريطانية ما كانت هذه الصعوبات لتقف حائلاً دونها لذا سُنَّ قانون خاص بالغابات عام ١٩٢٦ منح المندوب السامي صلاحيات واسعة في مصادرة أراضي الغابات وحيث تم فعلياً مصادرة العديد من الأحراج الأهلة بالسكان الذين طردوا من أراضيهم لتعلن غابات «محفوفة» وهب هؤلاء ليخوضوا صراعات مريرة مع الحكومة بسبب الجور الذي لحق بهم وبتشريدتهم خاصة وأن قانون الغابات كان ينص على طرد الحائزين لأراضي الغابات دونما أي تعويض وإن كان يترك لهم حق مقاضاة الحكومة وإثبات حقوقهم. والتي كثيراً ما كانت تمتد لفترات طويلة جداً تكون نهايتها غالباً لغير صالحهم.

وقد بلغت مساحة (١٢٠) منطقة صودرت وأعلنت كغابات محفوفة عام ١٩٢٦ فقط نحو (٥١٧٢٨٨) دونم وقد كانت الظروف الصعبة والقاسية لهؤلاء المشردين مثار انتقاد اللجنة الملكية التي زارت فلسطين عام ١٩٣٧ على سلوك الحكومة تجاه هؤلاء وعن عدم تعويضهم بأراض بديلة أو فرص عمل أخرى أو أي شيء^(٣٦٢). وكانت ردود الأفعال العنيفة هذه قد دفعت بالحكومة عام ١٩٣٥ لاستدعاء خبير خاص لدراسة هذه المشكلة كما أفردت دائرة

(٣٦١) Granott, op. cit. p.p 114-118 وتعنى كلمة محفوفة أنه لا يسمح بالدخول إليها أو استثمارها بأي شكل كان بدعوى حمايتها.

(٣٦٢) تقرير اللجنة الملكية، السابق، ص ٣٦٣ - ٣٦٤. ويذكر الحسيني أن هؤلاء المتضررين يشكلون طبقة خاصة مختلفة عن مزارعي السهول بسبب حرصهم الشديد على المحافظة على الأحراج لتصل لوريثتهم صالحة سليمة قادرة على الإنتاج، انظر الحسيني، المصدر السابق، والصفحات. وانظر أيضاً:

Granott, op. cit. P.P. 114 - 118 وانظر الجادر، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٢ - ٢٢٣.

● الفصل الثالث ●

خاصة بالغابات في نفس العام^(٣٦٣). وعن مساحة الغابات فقد اختلفت التقديرات بشأنها لعدم توافر مسح شامل لفلسطين بكاملها. وقد قدرت هذه المساحة عام ١٩٣٧ بـ (١٠٠.٠٠٠ ر١٤٠) دونم اعتبرت اللجنة الملكية أن منها نحو (١٧.٥٠٠) دونم بالإمكان اعتبارها أراضي غابات «محفوظة». أي التي تمكنت الحكومة من مصادرتها ثم أغلقتها بدعوى الحفاظ عليها^(٣٦٤).

وتشير تقديرات عامي ١٩٤٣/١٩٤٤ بأن مساحة الغابات هو (١٢٩.٥٦٤ ر١) دونم منها (٢٩.٧٣٥) دونم مساحة مزروعة تديرها هيئة الغابات^(٣٦٥). إذ تم تسجيلها، إما إذا لم يفصل قانوناً بالنزاع حول ملكيتها فتعتبر من ممتلكات الدولة.

وفيما يتعلق بالغابات «المحفوظة» فالرقم الرسمي لعام ١٩٤٥ قدرها بـ (٩٥٨.٧٥٢) دونماً في حين أن التقدير الرسمي لعام ١٩٤٦ أتى أقل من سابقة إذ قدر بـ (٨٤٤.١٩٣) دونماً وقد يكون مرد هذا الانخفاض للطريقة التي تم بها حساب المساحة بحيث لم تضم الأراضي المسورة (استعداداً لتشجيرها) للرقم المذكور^(٣٦٦).

والجدول رقم (٧) يوضح عدد الغابات التي صودرت من أصحابها العرب وأعلنت غابات محفوظة منذ ١٩٢٥ وحتى عام ١٩٣٩^(٣٦٧).

(٣٦٣) كانت إدارة الغابات تابعة لدائرة الزراعة منذ عام ١٩٢٠ إلا أن موظفيها لم يكونوا على درجة كافية من الخبرة. وقد وضعت مشاريع متعددة لمسح الغابات وتطويرها وزيادة إنتاجها للمزيد انظر: - تقرير اللجنة الملكية لعام ١٩٣٧، ص ٣٦٠ - ٣٦٤.

(٣٦٤) تقرير اللجنة الملكية، سابق، ص ٣٦٣ - ٣٦٤.

(٣٦٥) Granott, op. cit. p. 169. A Survey of Palestine vol. I P.P. 341, 429 - 430 وأنظر أيضاً.

Granott, op. cit. p. 117 انظر: هذه الغابات كانت مخصصة للزراعة، انظر: ١١٧.

(٣٦٦) فيما يتعلق بعام ١٩٤٥ انظر: A Survey of Palestine vol I P. 341 وفيما يتعلق بعام ١٩٤٦ انظر:

B.R.O./CO/814/40s, 381, p.2 ويذكر هداوي أن مساحة الغابات هي (٨٥٤.٣٤٨)

انظر: Hadawi land ownership op. cit, p.15

Granott, op. cit., P. 116 (٣٦٧)

الغابات التي اعفلتها الحكومة كغابات محفظة وعددها ومساحتها
من ١٩٢٥ - ١٩٣٩

السنة	الإضافات السنوية للغابات المحفظة في نهاية كل عام (نهاية مارس)					
	عدد الغابات في		المساحة بالدونم في		القسم	
	القسم الشمالي	القسم الجنوبي	القسم الشمالي	القسم الجنوبي	القسم الشمالي	القسم الجنوبي
١٩٢٦-١٩٢٥	٧٣	٤٧	٤٦٧,٩١٨	٤٩,٣٧٠	١٢٠	٥١٧,٢٨٨
١٩٢٧-١٩٢٦	٤١	٥	٩٣,١٩٦	٣٣,٥٥٨	١٦٦	٦٤٤,٠٤٢
١٩٢٨-١٩٢٧	٥	٢٢	٣,٩١٨	٩,٠٥٠	١٩٣	٦٥٧,٠١٠
١٩٢٩-١٩٢٨	٥	-	٢١,٢٦٢	-	١٩٨	٦٧٨,٢٧٢
١٩٣٠-١٩٢٩	٣	١	٧٥٠	٥٣٤	٢٠٢	٦٧٩,٥٥٦
١٩٣١-١٩٣٠	٣	-	٢,٥٣١	-	٢٠٥	٦٨٢,٨٧
١٩٣٢-١٩٣١	٧	٨	٤,٣٥٨	٢,٨٩٠	٢٢٠	٦٨٩,٣٣٥
١٩٣٣-١٩٣٢	١٤	-	٤,٤٣٢	-	٢٣٤	٦٩٣,٧٦٧
١٩٣٤-١٩٣٣	٥	١	٥,٤٨١	٩,٠٦	٢٤٠	٧٠٢,٠٤٥
١٩٣٥-١٩٣٤	٣٢	٤	٣٢,٧١٠	٤,٣٢٠	٢٧٦	٧٣٩,٠٨٤
١٩٣٦-١٩٣٥	١	-	٨٤	-	٢٧٧	٧٣٩,١٦٨
١٩٣٧-١٩٣٦	٣	١	٤,٦٨	١٦٦	٢٨١	٧٤٣,٤٠٢
١٩٣٨-١٩٣٧	١	-	١,٧٢	-	٢٧٨	٧٤١,٥٠٤

كما يبين الجدول رقم (٨) عدد الغابات المحفوظة ومساحتها وتوزيعها على أفضية فلسطين المختلفة (٣٦٨).

الجدول رقم (٨)

توزيع الغابات التي اعلنتها الحكومة «محفوظة» ومساحتها وعددها موزعة على كل أفضية فلسطين المختلفة عام ١٩٤٥

القضاء	عدد الغابات التي حفظت	مساحتها الإجمالية بالدونم
حيفا	٩٦	١٣١,٧٥٢
عكا	٢١	١٠٠,٠٧٣
الناصرة	٣٨	٨٥,٥٦٢
طبريا	٢٦	١٨,٢٣١
نابلس	١٣	٦٤,٢٦٦
حنين	٣٤	١٧٥,٣٧١
طولكرم	١٤	٩,١٨٤
صفد	١٩	٤١,٥٧٤
بيسان	١	١٠,٧٢
القدس	٩	٩,٣٨٤
بيت لحم	٣	٣,٩٤٧
رام الله	٣	١,٣٠٠
أريحا	١	٣,٥٠٠
الرملة	١٨	١٢,٦٨٦
الخليل	١٨	٤٤,٩٠١
غزة	٧	٥٧,٠٧٤
بئر السبع	١	١٠٠,٠٠٠
المجموع	٣٨٥	٨٥٩,٨٧٧

● الفصل الثالث

من خلال الجداول لاحظنا كيف تمكنت حكومة فلسطين البريطانية من مصادرة أراضٍ عرب فلسطين في حين كان ما استولت عليه حتى عام ١٩٢٢ من أراضى الغابات لا يزيد على (٣٢٦٢) دونم نراها وقد ضاعفت هذه المساحة عدة أضعاف حتى بلغت (٨٧٧ر٨٥٩ر) دونما حتى عام ١٩٤٥ (٣٦٩).

وبالرغم من أن العديد من أصحاب الأراضي تمكن من اثبات حقه في هذه الأراضي إلا أن عسف السلطات حال دون استعادتهم لحقوقهم على نحو ما حدث (٧٧) حائزاً غطت مساحة أراضيهم المفتوحة التي صودرت مساحة قدرها (٢٧٥٩) دونم في غابات متعددة يقع معظمها حول المستوطنات اليهودية لأهداف لا تخفى على ذي عين.

كما تسربت لليهود أراض غابات عديدة عن طريق الاغتصاب كما حدث عام ١٩٤٥ حين اغتصب اليهود أراض من غابة كفر صور وطردها أصحابها وعددهم (٧٤٠) نسمة كم اغتصبوا أراضى من غابة جيوس ومن غابة الطيبة القبلية ومن غابة الطيبة الشمالية ومن غابة العبابشة ومن غابة مسكة ويوضح الجدول رقم ٩ هذه الأراضي التي تم انتقالها لليهود في قضاء طولكرم (٣٧٠).

(٣٦٩) حول التفاصيل الخاصة بأسماء الغابات وأسماء مدعى الملكية وعددهم ٧٧ مدعى انظر الأمر الرسمى المنشور في الوقائع الفلسطينية، العدد ١٢٣٩ في ٢٤ سبتمبر ١٩٤٢ في الملحق رقم ٨ من كتاب صالح مسعود بويسير، جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن، دار النتح للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٨.

(٣٧٠) مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين، ج١، ق١، سابق، ص ص ٢٣٤ - ٢٣٦.

الجدول رقم (٩)

أراضي الغابات التي تسربت لليهود في قضاء طولكرم ١٩٤٥

اسم الغابة في قضاء طولكرم	مجموع مساحتها بالدونم	ما تسرب منها لليهود بالدونم
غابة الطيبة القبلية	١٥٢٨	٤٠٤
الغابة الشمالية	٢٠٦٢	١٤٤٧
غابة كفر صور	١٩٦٦٦	١٠٣٨٤
غابة العبابشة	٢٤٤٢	١٥٨٨
غابة مسكن	٥٨٨٢	٢٧١
غابة جيوس	٢٤٤٢	١٥٨٨
المجموع	٣٤٠٢٢	١٥٦٨٢

كما صودرت عديد من الأراض الزراعية في العديد من الغابات من أيدي حائزيها كما حدث لحائزي أحراج شفا عمرو وكانت مسجلة بأسمائهم أو مثل عشيرة عرب الصبيح في قضاء الناصرة، وعرب أبو فهد في القدس. ومن عرب أحراج فراضية التي انتزعت منهم (٤٧,٧٣٥) دونم وأيضا (١٣٦٧٤) دونم ضمن قرية بيت جان أو من مزارعي غابة عقابة في قضاء نابلس بنحو (١١٧٠) دونم وحوالي (٣٣٦٦) دونم من أحراج قرية البقيعة ونحو (٤٧٠٢) دونم من أحراج قرية كمانه في الجليل الأعلى^(٣٧١) وغير ذلك الكثير .. وألت معظم هذه الأراض المصادرة من الأحراج إلى اليهود وبالأذات تلك التي كانت قريبة من المستوطنات اليهودية بإحدى طريقتين، إما عن طريق التأجير لمدة (٩٩) عاماً أو عن طريق

(٣٧١) للمزيد أنظر: الدباغ السابق، ج١، ق١، ص ٢٣٤ - ٢٣٦. وأيضا محمد سلامة النحال، سياسة الانتداب البريطاني حول أراضي فلسطين العربية منشورات فلسطين المحتلة، بيروت ١٩٨١، ص ٦٧.

الهبات الممنوحة^(٣٧٢).

وهكذا انتهكت قوانين السلطات البريطانية حقوق المواطنين الفلسطينيين الثابتة في أراضيهم المزروعة في هذه الأحراج وشردت آلاف الأسر. ولم يكن هذا آخر ما في جعبتها بل لجأت لوسائل أكثر التواء وجعلتها تحمل سفاحاً اسم القانون لتعطيلها شرعية صورية فاستندت قانون تحويل الأرض من صنف إلى صنف آخر ليقوم بما لم تتمكن القوانين الأخرى من انتزاعه خاصة للأراضي القريبة من المستوطنات اليهودية وبإمكاننا تتبع الجدول رقم ١٠ ليبين لنا الأراضي التي تم تحويلها من صنف إلى آخر منذ ١٩٤٠ - ١٩٤٧^(٣٧٣) وليؤكد بما لا يدع مجالاً للشك هذا التحيز الفاقع الذي مارسته السلطات البريطانية من أساليب غير مشروعة لتحويل أراضي عرب فلسطين لليهود.

(٣٧٢) وقد استولت الحكومة على ٢٠٠ ألف دونم من أراضي طوباس وبئر السبع بحجة ترحيلها رغم أن أحداً قط لم ير أي أثر لهذا الترحيل في هذه المناطق. أما غابة جيوس التي صودرت فقد تم تأجيرها لليهود لمدة ٩٩ عاماً بأجر اسمي قدره قرشاً واحداً في السنة انظر: محمد علي الطاهر، أوراق مجموعة، مكتب الاستعلامات الفلسطينية العربي، سابق، ص ص ٨٠، ٢٨٤ - ٣٠٨. وتؤكد النشرة الرسمية للوكالة اليهودية أن الحكومة منحت اليهود قطع أراضي عديدة انظر: الرابطة العربية، العدد ٦٠١ السنة ١٢ في ١٩٤٧/٢/٦، ص ١٩.

(٣٧٣) جدول مركب استخدمت فيه الباحثة المراسيم الـ ٢٣ الصادرة باسم «مرسوم دستور فلسطين» من عام ١٩٤٠ وحتى عام ١٩٤٧ التي عثرنا عليها في مصادرها، وقد لا تكون هي الوحيدة برغم إطلاعنا على الوقائع الفلسطينية لجميع سنوات البحث إلا أنه قد تكون هناك ملاحق أخرى لم نتح لنا فرصة الإطلاع عليها. ومنعاً للتطويل من ذكر المصادر - سأكتفي بالإشارة للسنوات والأعداد دون ذكر الشهور والأيام والصفحات:
- الوقائع الفلسطينية الأعداد ١١٥٢ - ١١٥٦ / ١٩٤٠.

- Palestine gazette 3 sup. 2 no 1035/1940 and sup. no.2. no. 1159/1942.

- الوقائع العدد ١١٨٠ ملحق رقم ٢ لعام ١٩٤٢. الوقائع العدد ٣١٤١ ملحق رقم ٢ لعام ١٩٤٢. والعدد ١٤٣٠ ملحق رقم ٢ لعام ١٩٤٥. والعدد ١٥١٩، ١٥٣٣، ١٥٦٠ لعام ١٩٤٦، والملحق رقم ٢ الأعداد ١٥٥٥، ١٥٩٦، ١٦٠٦، ١٦١١، ١٦٢٨، ١٦٢٩ لعام ١٩٤٧، يجدر الإشارة إلى أن العدد الواحد يشمل أكثر من مرسوم.

الجدول رقم (١٠) (٣٧٤)

الأراضي التي تم تحويلها من صنف إلى صنف من ١٩٤٠ - ١٩٤٧

السنة	المنطقة	من محلول لميرى متر دونم	من ميرى للملك متر دونم	من متروك لميرى متر دونم	عدد القطع التي تتكون منها الأرض	تفاصيل
١٩٤٠	القدس	-	-	دون ذكر المساحة	٥	لاحتياج معبد يهودى إليها
١٩٤١	المجدل	-	-	١٦٠	٣	لإنشاء طريق عام
١٩٤١	بيت دجن	-	-	٦٠٥	١	بيادر وأجران دون ذكر سبب التحويل
١٩٤١	خان يونس	-	-	٨١٠	١	لاستخدامها كطريق
١٩٤٢	القدس	-	٣ ٩٤٥	-	٦	لاستخدامها للأغراض الكنسية
١٩٤٤	القدس	-	٢ ٠٣	-	-	دون ابداء الأسباب
١٩٤٥	غزة	-	١٧١٠ ٤٣٤	-	٥٩	دون ابداء الأسباب
١٩٤٦	رحوبوت	٣ قطع	-	-	٣	دون ابداء الأسباب
١٩٤٦	بئر السبع	-	١١٧٤ ١١٢	-	-	دون ابداء الأسباب
١٩٤٦	حيفا	-	١٣٧ ٢	٣١١ ٥	٣	لإنشاء طريق لمستوطنة من ميرى إلى ملك دون ذكر عدد القطع
١٩٤٦	حيفا	قطعتين	-	-	٢	دون ذكر المساحة ودون ابداء الأسباب
١٩٤٧	أريحا	-	٢٠ ٠٠٠	-	-	لاستخدامها كمقبرة
١٩٤٧	يافا	-	-	٤٣٣ ٢	١	لتنظيم مدينة هرتزليا
١٩٤٧	يافا	-	-	٢٣٥ ١٢	-	عبارة عن أجران دون ابداء الأسباب
١٩٤٧	طبريا	-	٤٢٥ ٤	-	١	دون ذكر الأسباب
١٩٤٧	لقتا	-	٤٠٠ ٣٥	-	١	دون ذكر الأسباب
١٩٤٧	رامات غان	-	-	١٤٢	٥	لمشروع تنظيم رامات غان
١٩٤٧	حيفا	-	-	٥٠ ٨	-	لمشروع التقسيم
١٩٤٧	لقتا	-	٢١٢ ٠٠٠	-	-	دون ذكر الأسباب
١٩٤٧	دير ياسين	-	٤٣٦٦ ٠٠٠	-	٧	دون ذكر الأسباب
١٩٤٧	عميق زفولون	-	-	٢٩٨ ١٧	١	لمشروع التقسيم
المجموع	٢١	-	٧٩٦,٧٩٦	٩٩٠ ٨٧	٩٩	

(٣٧٤) جدول مركب جمعت الباحثة مادته من الجريدة الرسمية للحكومة البريطانية في فلسطين خلال الفترة:

- Palestine gazette, sup.2.no. 100/1939 and no. 976,

نلاحظ فيما يتعلق بالتبريرات المقدمة من جانب الحكومة لأسباب تحويل الأرض من صنف لآخر أن ٦١٪ منها بقى دون ابداء الأسباب في حين أن الباقي كانت مبرراته واضحة وهي لمصلحة المستوطنات اليهودية.

وفي حين كانت القوانين السابقة تعجز عن مصادرة الأراضي كانت تلجأ كوسيلة أخيرة لقوانين نزع الملكية أو قانون الدفاع. حيث يتم تحويل الأراضي المصادرة إما للمستوطنات اليهودية مباشرة أو لبلديات يافا أو تل أبيب التي كان يرأسها يهوداً أو أن يقوم المندوب السامي الذي انيط به أمر هذه الأراضي ليقوم بمنحها أو تأجيرها لليهود أو للشركات أو للمؤسسات اليهودية.

ودراسة الجدول رقم (١١) تتيح لنا معرفة الأسباب الكامنة وراء مصادرات الأراضي ففي عام ١٩٤٠ - ١٩٤١ كانت الحكومة تسعى لإنشاء المزيد من مخافر الشرطة والبوليس خوفاً وتحسباً من اندلاع ثورة جديدة بعد هدوء ثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩. في حين كانت سمات الفترة اللاحقة ذات طابع انشائي وخاصّة فيما يتعلق بالبنية التحتية بالغلة الأهمية للمستوطنات كانشاء الطرق وسكك الحديد والمطارات وغير ذلك. والجدول رقم (١١) يؤكد ما ذهبنا إليه^(٣٧٥).

979,987,1008,1012,1017,1019,1028,1030,1032,1035,1037,1040,1040,1043,1049,1054,1057,1064/1940, and no. 1176,1188/1942, and no. 1313,1316,1320,1325,1328,1313,1331,1335,1337,1341,1342/1944. And no. 1661/1948.

رأى أيضاً أنظر الوقائع الفلسطينية الأعداد:

- ١١١٢ - ١١١٦، ١١٢١، ١١٣٥، ١١٤١، ١١٤٨، ١١٥٢، ١١٥٦ لعام ١٩٤١ والأعداد: ١٤٦٣، ١٤٦٩، ١٤٦٠، ١٤٥٨، ١٤٥٦، ١٤٤٧، ١٤٤٦، ١٤٥٣، ١٤٥١، ١٤٤٤، ١٤٤٢، ١٤٣٧، ١٤٣٥، ١٤٢٩، ١٤٢٦ لعام ١٩٤٥ والأعداد: ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥٠٩، ١٥٠٨، ١٥٠٤، ١٥٠٢، ١٥٠٠، ١٥٤٧، ١٥٤٦، ١٥٧٢-١٥٧١، ١٥٦٧، ١٥٦٢، ١٥٦٥، ١٥٦٠-١٥٥٤، ١٥٥٢، ١٥٥٠، ١٥٧٤، ١٥٧٧، ١٥٧٩، ١٥٨٢، ١٥٨٥، ١٥٨٦، ١٥٩٦، ١٥٩٧، ١٦٠٢-١٦٠٣، ١٦٠٥-١٦٠٦، ١٦٠٩، ١٦١٣، ١٦١٧، ١٦١٩، ١٦٢٤، ١٦٢٨، ١٦٢٩، ١٦٣١، ١٦٣٣، ١٦٣٥ لعام ١٩٤٧ والأعداد: ١٦٣٨، ١٦٤٠، ١٦٤٣، ١٦٥١، ١٦٥٣، ١٦٥٩، ١٦٦٠ لعام ١٩٤٨.

الجدول رقم (١١)

الأراضي التي تمت مصادرتها وفق قانوني نزع الملكية وقانون الدفاع ١٩٣٩ - ١٩٤٨

السنة	عدد الإعلانات	السبب المعلن لتبرير المصادرة	تتبعاً لقانون	مساحة الأراضي المصادرة متر دونم	عدد الحصص	الجهة التي حازت الأراضي
١٩٤٠/٣٩	٤٨	منهم ٤٣ مركز بوليس وشرطة حراسة ٤ حديقة وملعب ومطافئ وبيريد ١- طريق لمستوطنة هرتسليا ٥ منهم مراكز بوليس وشرطة ٣- طرق لمستوطنات يهودية	قانون نزع الملكية للمصالح العام قانون نزع الملكية للمصالح العام قانون نزع الملكية للمصالح العام	- - - - - - -	- - - - - - -	حكومة فلسطين حكومة فلسطين حكومة فلسطين حكومة فلسطين مستوطنات يهودية مستوطنات يهودية حكومة فلسطين
١٩٤١	١٢	١- أرض للحفظ للسكة الحديد في مستوطنة رحوبوت ٣- لتوسيع كل من مطار اللد، ومحطة الإذاعة في البييرة، وإنشاء محطة تربية سمك قطعتا أرض في القدس دون إبداء الأسباب سوق عام على مآذن اليهودي بالقدس لا يوجد	قانون نزع الملكية للمصالح العام قانون نزع الملكية للمصالح العام	- - - - -	- - - - -	حكومة فلسطين حكومة فلسطين -
١٩٤٢	٢	٤- مراكز بوليس ٢- لإنشاء طريق لمستوطنة هرتسليا - تل أبيب ٥- ملعب بوليس، مخازن غلال، وسكة حديد ١- قطعتا أرض بالقدس مذكور مساحة إحداها ١- قطعة أرض في قرية اليهودية + مجموعة أراضي في عكا دون ذكر المساحة	استملاك الأراضي للفايات العامة نظام الدفاع	٩,٩٢٩ ٥,٩٢٩ ٦١,٤٧٣ ٢٩٠,٠٠٠ ٥٢٩,٥٥٩	٦ ٥ ٤ ٢ ٨٤	حكومة فلسطين حكومة فلسطين حكومة فلسطين حكومة فلسطين حكومة فلسطين
١٩٤٣	١٢	٣٢- منهم في حيفا وعكا وناهلوس وطولكرم وسارونا ويتاح تكفا وشخونات هابو عالييم والرملة ٨- في اللد والرملة وصفد والقدس ٤٠ في نتانيا ورمامات جن وحيفا ونهاريا وعيمق زوفولون ١- في قرية كرم اللوز ١- مجموعة قطع أراضي لمصلحة الدفاع	استملاك الأراضي نظام الدفاع استملاك الأراضي استملاك الأراضي نظام الدفاع استملاك الأراضي استملاك الأراضي	٤٧٨,٩٧٥ ٥٧٣,٥٢١ ١٣٩,٠٣١٧ ٥٤٤ - ٤٤٧,١٥٧٩ ١٩٦٤,١٦٣	١٣٩ ٣٨٨ ١٧٠ - - ٣٦٦ ٢٨	حكومة فلسطين حكومة فلسطين حكومة فلسطين شركة البوناس حكومة فلسطين مستوطنات يهودية شركة كهرباء القدس حكومة فلسطين
١٩٤٤	٤٠	١- في قرية كرم اللوز ١- مجموعة قطع أراضي لمصلحة الدفاع في بتساح تكفا، وسارونا، وتل أبيب ونحلات يتزحان، ورحوبوت، ويافا وحيفا وسلمة وغيرها في اليهودية وعنتيت ويافا والرملة واللد وطبريا	استملاك الأراضي نظام الدفاع استملاك الأراضي الأراضي استملاك الأراضي	٤٧٨,٩٧٥ ٥٧٣,٥٢١ ١٣٩,٠٣١٧ ٥٤٤ - ٤٤٧,١٥٧٩ ١٩٦٤,١٦٣	١٣٩ ٣٨٨ ١٧٠ - - ٣٦٦ ٢٨	حكومة فلسطين حكومة فلسطين حكومة فلسطين شركة البوناس حكومة فلسطين مستوطنات يهودية شركة كهرباء القدس حكومة فلسطين
١٩٤٥	٤٠	٣٢- منهم في حيفا وعكا وناهلوس وطولكرم وسارونا ويتاح تكفا وشخونات هابو عالييم والرملة ٨- في اللد والرملة وصفد والقدس ٤٠ في نتانيا ورمامات جن وحيفا ونهاريا وعيمق زوفولون ١- في قرية كرم اللوز ١- مجموعة قطع أراضي لمصلحة الدفاع	استملاك الأراضي نظام الدفاع استملاك الأراضي استملاك الأراضي نظام الدفاع استملاك الأراضي استملاك الأراضي	٤٧٨,٩٧٥ ٥٧٣,٥٢١ ١٣٩,٠٣١٧ ٥٤٤ - ٤٤٧,١٥٧٩ ١٩٦٤,١٦٣	١٣٩ ٣٨٨ ١٧٠ - - ٣٦٦ ٢٨	حكومة فلسطين حكومة فلسطين حكومة فلسطين شركة البوناس حكومة فلسطين مستوطنات يهودية شركة كهرباء القدس حكومة فلسطين
١٩٤٦	٤٢	١- في قرية كرم اللوز ١- مجموعة قطع أراضي لمصلحة الدفاع في بتساح تكفا، وسارونا، وتل أبيب ونحلات يتزحان، ورحوبوت، ويافا وحيفا وسلمة وغيرها في اليهودية وعنتيت ويافا والرملة واللد وطبريا	استملاك الأراضي نظام الدفاع استملاك الأراضي الأراضي استملاك الأراضي	٤٧٨,٩٧٥ ٥٧٣,٥٢١ ١٣٩,٠٣١٧ ٥٤٤ - ٤٤٧,١٥٧٩ ١٩٦٤,١٦٣	١٣٩ ٣٨٨ ١٧٠ - - ٣٦٦ ٢٨	حكومة فلسطين حكومة فلسطين حكومة فلسطين شركة البوناس حكومة فلسطين مستوطنات يهودية شركة كهرباء القدس حكومة فلسطين
١٩٤٧	١٠٣	١- في قرية كرم اللوز ١- مجموعة قطع أراضي لمصلحة الدفاع في بتساح تكفا، وسارونا، وتل أبيب ونحلات يتزحان، ورحوبوت، ويافا وحيفا وسلمة وغيرها في اليهودية وعنتيت ويافا والرملة واللد وطبريا	استملاك الأراضي نظام الدفاع استملاك الأراضي الأراضي استملاك الأراضي	٤٧٨,٩٧٥ ٥٧٣,٥٢١ ١٣٩,٠٣١٧ ٥٤٤ - ٤٤٧,١٥٧٩ ١٩٦٤,١٦٣	١٣٩ ٣٨٨ ١٧٠ - - ٣٦٦ ٢٨	حكومة فلسطين حكومة فلسطين حكومة فلسطين شركة البوناس حكومة فلسطين مستوطنات يهودية شركة كهرباء القدس حكومة فلسطين
١٩٤٨	٧	١- في قرية كرم اللوز ١- مجموعة قطع أراضي لمصلحة الدفاع في بتساح تكفا، وسارونا، وتل أبيب ونحلات يتزحان، ورحوبوت، ويافا وحيفا وسلمة وغيرها في اليهودية وعنتيت ويافا والرملة واللد وطبريا	استملاك الأراضي نظام الدفاع استملاك الأراضي الأراضي استملاك الأراضي	٤٧٨,٩٧٥ ٥٧٣,٥٢١ ١٣٩,٠٣١٧ ٥٤٤ - ٤٤٧,١٥٧٩ ١٩٦٤,١٦٣	١٣٩ ٣٨٨ ١٧٠ - - ٣٦٦ ٢٨	حكومة فلسطين حكومة فلسطين حكومة فلسطين شركة البوناس حكومة فلسطين مستوطنات يهودية شركة كهرباء القدس حكومة فلسطين
المجموع	٢٦٦			١٤,٩٣٧,٧١٩	١٩٩٢	

وقد تبع عمليات مصادرة هذه الأراضى البالغة نحو خمسة عشر ألف دونم إنشاء البنية التحتية للمستوطنات والتي اتبعت بعمليات توسيع لها حين صودرت بعد ذلك قطع الأراضى المجاورة لها والتي ألحقت لحق بالمواطنين العرب بالغ الضرر حيث كانت تتم عمليات انتزاع الأرض من أصحابها من خلال قوانين نزع الملكية في غضون عدة أيام هى المهلة التى يمنحها المندوب السامى لأخلاء الأرض، الأمر الذى لم يكن يتمكن معه هؤلاء المنكوبون حتى من جنى محاصيلهم وثمره عرقهم وكسحهم الشهور الطوال. وإذا كان قانون نزع الملكية يمنح هذه الأيام القليلة فإن قانون الدفاع كان لا يعطى أى مهلة حيث يقوم حاكم المنطقة أو وكيله بمنع صاحب الأرض من الاقتراب منها أو من ممارسة أى حق من الحقوق على الأرض في نفس اللحظة التى يتم فيها وضع اليد على الأرض ودون أدنى تعويض!!!

وكان المقتلعون وفق هذه القوانين لا يحق لهم التقاضى بشأن حقوقهم المشروعة بالأرض حتى لو كانت لديهم كافة المستندات والوثائق التى تثبت حقوقهم. وكان كل ما يستطيع مقتلعوا أراضى نزع الملكية واستملاك الأرض فعله هو التقاضى حول مبلغ التعويض فقط. أما الطعن فيما إذا كانت المصادرة قد تمت بالفعل للصالح العام أم لا فكانت بلا جدوى بسبب تأخر القضايا في أروقة المحاكم حيث تكون عمليات الإنشاء قد تمت على الأرض المصادرة لتثبت أمراً واقعاً وليصبح أمراً أعادتها غير ذى جدوى. ناهيك عن عدم أحقية اثبات أى حقوق على الأرض. وقد أوضح الجدول رقم (١١) أنه قد تمت مصادرة نحو (٦٢٦٥) دونم عبر قانون الدفاع خلال الفترة من ١٩٣٩ وحتى ١٩٤٨ لتشكّل نسبة ٤٢٪ لمجموع المساحة المصادرة في حين كانت عدد القطع المصادرة (٤٧٢) قطعة بنسبة ٣٩٦٪ لباقي عدد القطع مما يعنى مزيد من المعاناة والظلم وتشريد مئات الفلاحين دون أدنى مهلة لترتيب الأوضاع.

وفي حين أن مساحة ما تمت مصادرتها عبر قانونى نزع الملكية والاستملاك بلغت (٨٦٧٣) دونم بنسبة قدرها ٥٨٪ لباقي المساحة وعدد قطع قدره ٧٢١ قطعة بنسبة قدرها

● الفصل الثالث ●

٦٠٤٪ لباقي عدد القطع التي كان يقطنها آلاف المزارعين كما أن الأرقام هنا ليست دقيقة ذلك أنه غابت عنا أربع سنوات لم تعرف مساحة الأرض التي صودرت خلالها ولا عدد القطع ولكن تبقى حقيقة واحدة هي تعريض آلاف الأسر للجوع والتشرد وعدم حصول أكثر من نصف هؤلاء على أدنى تعويض^(٣٧٦).

وبالرغم من إعادة بعض قطع الأراضي التي صودرت وخاصة تلك التي كانت من خلال قانون الدفاع فإن مساحة ما أعيد كان (١٢٥٨) دونم فقط تقريباً كما أنها لم تكن من الأراضي المذكورة في الجدول رقم (١١). لا من حيث أسماء المناطق أو حجمها أو عدد قطعها، أو أرقام الأوامر الصادرة بها^(٣٧٧) وقد تكون من تلك السنوات الأربع التي غابت عنا.

ولم يقف انحياز السلطات البريطانية عند حد انتزاع أراض عرب فلسطين وتحويلها لليهود وتشريد أصحابها بل أنها جاوزت هذا كله حين جندت قواتها ومصفحاتها وصلف ضباطها، وسنابك خيولهم لاقتلاع الحائزين المتشبثين بتراب أراضيهم منتظرين الفصل في القضايا التي رفعوها لاثبات حقوقهم في أراضيهم والتي لم يبت بأمرها بعد، ضارية عرض الحائط باحترام القوانين التي استنتتها بذاتها لتخوض معارك ضارية غير متكافئة مع أصحاب الأراضي العزل الذين كانوا يتشبثون بتراب وطنهم، لتقدمها بعد ذلك لليهود لقمة سائغة.

(٣٧٦) كان قد تم اقتلاع الحائزين في كل من بيت أولا، ونوبا وخاراس في قضاء الخليل وصودرت أراضيهم البالغة مساحتها ١٣٧ دونما وتم تسجيلها باسم المندوب السامي، وحاول المعتقلون استعادة أراضيهم في محاولات مستميتة وقدموا العديد من العرائض والاحتجاجات دون جدوى انظر:

- محمد علي الطاهر، أواق مجموعة، مرجع سبق ذكره، ص ٣٢٥.

(٣٧٧) توصلت الباحثة لهذه النتيجة من خلال متابعة اعلانات رفع اليد منذ ١٩٣٩ وحتى عام ١٩٤٨ من الجريدة الرسمية الفلسطينية الأعداد: ٤٣٠ لعام ١٩٤٥، ١٥٠٩ - ١٥١١، ١٥١٨، ١٥٣٣ العام ١٩٤٦ والعدد ١٥٧٤، ١٥٨٥، ١٥٩٧، ١٦٠٣ لعام ١٩٤٧، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٦٣٨ - ١٦٤٥، ١٦٥٥، ١٦٥٩ لعام ١٩٤٧.

-Palestine gazette, sup. 2. no. 166/1947, and 1640, 1651, 1653, 1661/1948.

ففى عام ١٩٢٦ قام اليهود بحرق أراضي عشائر الغورانه بحيفا المتنازع على ملكيتها والتي لم يكن قد بت بشأنها قانونياً. وعندما هب المواطنون للدفاع عن أراضيهم اعتقل البوليس البريطانى ٦٠ من مشايخ العشائر المذكورة وحكم على ٤٣ منهم بالسجن وأحيل ٣ منهم للمحكمة المركزية وشرّد البوليس فعلياً ٥٠٠ من سكان القرية^(٣٧٨).

كما اغتصبت شركة انماء الأراضي قطعتى أرض ملك (حبيب نصير) قرب يافا عام (١٩٢٦) متنازع عليها ولم يفصل بها قانونياً بعد^(٣٧٩).

كما اعتدت الجمعية الاستيطانية اليهودية (البيكا) عام ١٩٣٠ (المنتمية إلى البارون روتشيلد الحائز على امتياز الشريط الساحلى قرب حيفا المسمى بالرمال القيصريّة) على الأراضي التى تملكها القبائل البدوية والتي كانت تدفع عنها الويركو لعشرات الأجيال. ورغم أن الأرض متنازع على ملكيتها ولم يتم الفصل فيها بعد. وقد تجاوز البوليس البريطانى حدود سلطاته فسمح لليهود بحرقها. الأمر الذى أدى إلى نشوب معارك دامية بين أصحاب الأرض والمعتدين اليهود والبوليس البريطانى الذى اعتقل العديد من العرب وادّعهم السجن وأجلى عرب الرمل بالقوة الجبرية عن أراضيهم الخصبة تحت أسنه حراب البوليس البريطانى^(٣٨٠).

وفاق حماس البوليس البريطانى كل تصور حين استخدم خمس دبابات مملوءة بالجند والذخيرة لاقتلاع المزارعين من قرية شطة البالغة مساحتها ١٦ ألف دونم من أراضيهم عام ١٩٣١^(٣٨١) وهى متنازع عليها ولم يفصل قانونياً بها بعد. وثار الرأى العام العربى لهذه المأساة خاصة وأن أوضاع المقتلعين من وادى الحوارث البائسة لازالت ماثلة في الالذهان. فتوالت صرخات الاستغاثة من كل مكان لوضع حد فاصل لمثل هذه

(٣٧٨) فلسطين العدد ٨٥٣ - ٩٦ في ١٩٢٦/٢/٢٣.

(٣٧٩) المرجع السابق ذاته.

(٣٨٠) المقطم في ١٩٣٠/٢/١١، ص ٥.

(٣٨١) وثيقة رقم ٢٥٢، ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية ج٣، ص ٣ والمقطم في ١٩٣١/٦/٢٥.

● الفصل الثالث ●

الاعتداءات الصارخة^(٣٨٢) ولكن دون جدوى.

كما اغتصب الصهيونيون عام ١٩٣٣ مراعى الصفصافة الكبيرة التى يملكها الأهالى منذ القدم وهى أراض متنازع على ملكيتها ولم يفصل فيها قانونياً بعد^(٣٨٣).

وأدعى اليهود بملكية ٥٠٠ دونم من أراضى المراعى فى قرية باقا الغربية بزعم عدم الفصل فى دعوى النزاع عليها. وتم الاستيلاء عليها بالقوة^(٣٨٤).

والجدول رقم (١٢) يبين الأراضى التى اغتصبت من أصحابها بمساعدة البوليس البريطانى لتسهيل مهمة حيازتها من قبل اليهود، قبل صدور أحكام قضائية بشأنها.

(٣٨٢) المقطم فى ١٩٣١/٨/٦، ص ٨.

(٣٨٣) الجامعة الإسلامية العدد ٣٦٩ فى ١٩٣٣/٩/٢، ص ٨.

(٣٨٤) الجامعة الإسلامية، مجهولة العدد والتاريخ.

الجدول رقم (١٢) (٣٨٥)

الأراضي التي ساهمت قوات السلطات البريطانية بإقتلاع أصحابها قبل صدور أحكام قضائية نهائية بشأنها

المنطقة	مساحة الأراضي بالدونم	وضع الأرض	أصحاب الأرض	الجهة التي آلت إليها الأراضي
أراضي عشائر الغوارمة بحيفا	٥٠٠	مختلف عليها قانونياً	٥٠٠ من عرب الغوارمة	اغتصبها اليهود
أراضي المراعى في قرية باقا الغربية	٥٠٠	مختلف عليها قانونياً	أهالي باقا الغربية	اغتصبها اليهود
عرب النقيعات «حيفا»	٣٠٠	مختلف عليها قانونياً	عشيرة عرب النقيعات	أفراد يهود
أراضي الخيفا	٥٠٠	اغتصبها اليهود بمساعدة البوليس	عشيرة الصقر وعمران	أفراد يهود
أراضي محلول «الناصر»	٣٠٠	اغتصبها اليهود بمساعدة البوليس	أهالي القرية	كارن كايت
أراضي الحمراء «نابلس»	٢٠٠	اغتصبها اليهود بمساعدة اليهود	عشيرة الصفا	كارل كايت
أرض سولم «الناصر»	٩٠٠	اغتصب من قبل الحكومة	من عشيرة العزازمة	أفراد يهود
قرب قرية قاقون «طولكرم»	٤٠٨٠	اغتصب من قبل الحكومة	أهالي القرية	للمسرحين اليهود في الجيش البريطاني
قرب رامات جان وهرتسليا «طولكرم»*	١٠٠ ٠٠٠	اغتصب من قبل الحكومة	أهالي القرية وعرب الشيخ كشك	الحكومة البريطانية
قرب قرية قاقون «طولكرم»	٢٤٠	اغتصب من قبل الحكومة	سكان القرية	للمسرحين اليهود في الجيش البريطاني
في صند قرب الحدود السورية	٥٠٠	اغتصبها اليهود بمساعدة الحكومة	سكان القرية	لأفراد يهود
بجوار قرية ينه «عزة»**	٣ ٢٨١	اغتصبها الحكومة	سكان القرية	للمسرحين اليهود في الجيش البريطاني
شركة هانوما اليهودية	٠٦٠	الحكومة بمساعدة البوليس	سكان القرية	شركة هانوما
شركة هانوما اليهودية	٢ ٠٥٨	من أراضي الجفـتلك «الحكومة»	سكان القرية	شركة هانوما
المجموع	١١٨٣١٩			

(٣٨٥) جدول مركب مادته مستقاه من عدة مصادر:

- الرابطة العربية، السنة الحادية عشرة، العدد ٥٧٦، القاهرة في ١٥ مارس ١٩٤٧ ص ١٢
- الاهرام العدد (٢٢١٩) في ١١/٢٨/١٩٤٦، ص ٥.
- المظنم في العدد ١٧٦٤٢ في ١٤/٢/١٩٤٥، ص ٥.
- الطاهر، أوراق مجموعة، مرجع سابق، صفحات: ٨٠، ٢٤٦، ٢٥٢، ٢٦٠، ٣١٦، ٣٢٥، ويذكر الطاهر أن عرب العبيد قد تم طردهم بالكامل من أراضيهم الواقعة قرب معمل شمين بحيفا برغم أن قرار المحكمة لم يشمل سوى ١٠ دونم فقط. ولكن اليهود وبمساعدة البوليس أجبروا الأهالي بالقوة على المغادرة بعد هدم بيوتهم.

● الفصل الثالث ●

وبالإضافة لما ذكر فإن هناك ١٧ ألف دونم تابعة لعرب أبو كشك وكان يستغلها الوف الأسر بالزراعة، وقد صودرت من أصحابها بالقوة وبمساندة الحكومة البريطانية^(٣٨٧).

ويخلاف القوانين المختلفة والاجراءات المتعددة سابقة الذكر فقد ساهمت الحكومة بقواتها وأسلحتها في اقتلاع الاف الفلاحين من قراهم ومصادرة العديد من الأراضي أو تسهيل تمريرها لليهود على نحو ما حدث في قرية كفر زياد التابعة لقضاء طولكرم عام ١٩٢٥^(٣٨٨). كما صدر أمر بإجلاء عرب الزيدانة من الأراضي التي يفلحونها قرب طولكرم وقام البوليس البريطاني بهدم بيوت الفلاحين في هذه القرى وطردهم وسط عويل النساء وبكاء الأطفال وكانت مأساة أخرى إلى جانب العديد من المآسي التي شاركت الحكومة في صنعها^(٣٨٩).

وأخرج بنفس الكيفية مزارعي الزبيدات من أعمال حيفا بعد معركة حامية قتل وجرح فيها العديد من العرب عام ١٩٣٥^(٣٩٠).

كما أصدر البوليس أيضا أمراً بوجوب اخلاء أراض أبي قنديل عام ١٩٣٠ أو تسليمها لليهود، ووقعت أعمال عنف بالغة بين البوليس والمزارعين اقتتيد فيها اعداد غفيرة من العرب إلى السجن^(٣٩١).

- جريدة فلسطين في ١٦/٥/١٩٤٧.

- الجامعة الإسلامية مجهولة العدد والتاريخ.

* تقع معظم هذه الأراضي على ضفاف نهر العوجا ومنها نحو ٢٧ ألف دونم تابعة لأراضى الوقف الإسلامى.

** يذكر الطاهر، أن الناطق بلسان الوكالة اليهودية اتهم الهيئات اليهودية بتقاعسها عن طرد العرب - انظر الطاهر، أوراق مجسوة، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٢. كما يذكر أن المؤسسات اليهودية والحكومة البريطانية منحت الجنود المسرحين من الجيش البريطانى ٣٠ ألف دونم.

(٣٨٧) جريدة فلسطين، في ١٦/٥/١٩٤٧.

(٣٨٨) فلسطين، العدد ٧٩٨ - ٤١ في ١٩٢٥/٨/٤، ص ٢. - فلسطين، العدد ١٥٩ - ١٥٣٩ في ١٩٣٠/٩/٢١، ص ٤. -

فلسطين، العدد ٧٧٧ - ٢٠ في ١٩٢٥/٥/١٩.

(٣٨٩) المقطم في ٨ و ١٩٣٣/١٠، ص ٨.

(٣٩٠) المقطم في ١٩٣٥/٢/٣.

(٣٩١) فلسطين العدد ١٥٩ - ١٥٣٩ في ١٩٣٠/٩/٢١، ص ٤.

● الفصل الثالث ●

وقام خانكين سمسار الشركات اليهودية المعروف بالاستيلاء على معظم الأراضي الخصبة في قرية كفر سابا العربية مستخدماً أساليب العنف والقوة في عملياته التي تمكن خلالها وبحمائية البوليس البريطاني من احتلال نحو (٥٠٠٠) دونم^(٣٩٢).

كما ساهمت القوانين البريطانية بتقديم صلاحيات غير محدودة للحكام والاداريين حين تركت حق استخدام (قانون منع الجرائم) وغيره من القوانين دون أن تكون لهؤلاء أية مؤهلات قضائية. كما جعلت احكامهم نهائية ومجردة من حق الاستئناف إلى المحاكم النظامية^(٣٩٣) الأمر الذي أدى إلى استخدام هذا القانون كسوط الهب به الحكام الإداريون ظهور الفلاحين التمساء وترك المجال واسعاً لكل صنوف العنف والاضطهاد. ويعتبر ما تم مع عرب النقيعات حين وضعوا تحت قانون منع الجرائم واحداً من عديد من الامثلة التي استخدم فيها القانون لإجلائهم^(٣٩٤) عن أراضيهم، لأهميتها باعتبارها مجاورة لمستوطنة الخضيره اليهودية.

وقد مارس يهود الخضيره عمليات تعدٍ مستمرة ضد عرب النقيعات يحميم الضابط اليهودي كوهين الذي ذاق عرب النقيعات على يديه صنوف القهر والتعذيب.

وتعترف مصادر الوكالة اليهودية بأن حكومة فلسطين البريطانية منحت اليهود مساحة قدرها (٢١١٨٠٠) دونم موزعة على المناطق المختلفة موضحة بالجدول رقم (١٣)^(٣٩٥) وإن كنا نؤكد أن الرقم الحقيقي أكبر من ذلك بكثير، على نحو ما سنبين في جدول لاحق (رقم ١٤).

(٣٩٢) الاقتصاديات العربية والتشريع، السنة الثانية، العدد ٢٥ في ١٩٣٦/٢/٩، ص ٤٠.

(٣٩٣) وثيقة رقم ٢٦١، ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية ج ٣، ص ٢٦٢.

(٣٩٤) نفس المصدر والصفحة.

(٣٩٥) وقد ورد ناتج جمع الأرقام في المصدر (١٨١٠٠٠) وهو ما يخالف حقيقة جمع الأرقام المقدمة مفصلاً وقد صححنا الرقم ولزم التنويه انظر: الرابطة العربية، السنة الثانية عشرة، العدد ٦٠١ في ١٩٤٧/١٢/٦ ص ١٩.

الجدول رقم (١٣) (٣٩٦)

المساحات التي سهلت حكومة فلسطين البريطانية تمريرها لليهود باعتراف
الوكالة اليهودية

المنطقة	المساحة بالدونم
في شمال البحر الميت	٥٠٠ ٢٠
في جنوب البحر الميت	٢٠٠ ٦٤
في الحولة	٢٠٠ ٤١
في قيسارية	٤٠٠ ٣٠
في عتليت	٠٠٠ ٣٤
في مستوطنة نيتز	٥٠٠ ٢
في أماكن مختلفة	٠٠٠ ١٩
المجموع	٨٠٠ ٢١١

كنا قد أثبتنا في هذا الفصل أن ما أجرته حكومة فلسطين فقط لليهود بلغ ٥٠٠.٠٠٠ دونم، ومن كل ما تقدم استطعنا معرفة ودراسة إدعاءات حكومة فلسطين البريطانية بأحقيتها في أراضي فلسطين والأساليب والطرق التي طبقتها عن طريق القوانين التي أستخدمتها في مصادرة أراض عرب فلسطين كما تابعنا بعض الأساليب التي اتبعتها في تمرير هذه الأراضي لليهود من عام ١٩١٧ وحتى عام ١٩٤٨. قمنا بدراستها من خلال الوثائق البريطانية ذاتها ، ونلاحظ هنا كيف تتناقض أرقام الوكالة اليهودية مع الحقيقة والتي تتناقض مع هذه المعطيات تماماً ذلك أن الحكومة البريطانية نقلت أراض مساحتها ٥٠٠ ألف دونم عن طريق التأجير فقط والتي أوضحها الجدول رقم (٣) سابق الذكر إضافة

للأراضي التي تم تأجيرها فيما بين ١٩٤١ - ١٩٤٧ من قبل الحكومة لليهود والتي أوضحها الجدول رقم (٤) السابق. وعلى هذا النحو نرى كيف كانت هذه السلطات المنحازة تماماً لليهود تقوم بتمرير أراضي عرب فلسطين. والتي سنحاول تتبع كافة أساليبها المختلفة التي كانت الامتيازات إحدى أهم سبلها وكنا قد أرجأنا دراستها لأنها تشكل بذاتها وحدة كاملة كما كان لها بالغ الخطورة ليس فقط في مصادرة أراضي عرب فلسطين وإنما في سلب كافة شرايين البلاد المائية والاقتصادية التي لا تقوم لأي كيان قائمة من غيرها ووضعها بيد اليهود.

الامتيازات

ذكرنا في الفصل الأول من هذه الدراسة قانون المدن الذي استنته الإدارة المدنية البريطانية عام ١٩٢١ والذي أجاز للجنة المركزية لتخطيط المدن نزع ملكية الأراضي والمباني التي يحتاجها أي مشروع بعد استشارة اللجنة المحلية (المادة ٢٢ من القانون) لكل أو لبعض الأراض (مادة ٢٣- أ) كما يجرى نزع الملكية وفقاً لأي مشروع معمول به حينئذ، بشأن نزع ملكية الأراضي «للمنفعة العامة» ولا يقتضى ذلك منح شهادة موافقة من المندوب السامي (مادة ٢٣- ب) ويحق للسلطة المخولة بنزع ملكية أي أرض مشمولة في مشروع التنظيم وضرورته لإنشاء، أو تحويل، أو توسيع أي طريق أو شارع مشمول في المشروع بدون دفع أي تعويض عنها على أن لا تزيد المساحة المراد انتزاعها عن ربع المساحة الإجمالية للأرض.

في الواقع لا يمكن إغفال الأهداف البعيدة التي استن من أجلها هذا القانون، لخدمة المصالح الصهيونية الحيوية في فلسطين بشكل عام وفي يافا بشكل خاص، سواء فيما يتعلق «بامتياز الكهرباء» أو فيما يخص ميناء تل أبيب المنوي إنشاؤه قرب ميناء يافا وما كان يمثل هذا الميناء من أهمية استراتيجية ضخمة تضمن منفذاً هاماً على البحر، خاصة وأن منطقة تل أبيب شهدت نشاطاً عمرانياً واسعاً بعد اضطرابات عام ١٩٢١ لترسيخ

أقدام «الكيان المشروع» خوفاً من أن تعصف به الاضطرابات والثورات قبل أن يقوم.

ومما لاشك فيه أن قانون المدن أصبح مستنداً قانونياً في يد الإدارة البريطانية بالإضافة للصلاحيات التي خولت للمندوب السامي من خلال قانون الأراضي لعام ١٩٢٠ و١٩٢١. وبناء عليه قام هربرت صموئيل، المندوب السامي لفلسطين بمنح اليهودى الصهيونى بنحاس روتنبرغ في ١٢ سبتمبر عام ١٩٢١، امتيازاً لتوليد الطاقة الكهربائية في قضاء يافا، ووقع معه عقداً مُنح من خلاله امتيازاً مطلقاً لمدة اثنين وثلاثين عاماً، لاستعمال مياه نهر العوجا بفلسطين لتوليد الكهرباء، وتوريدها، ولاستخدام المياه للررى، كما منح روتنبرغ بناء على طلب منه، للمندوب السامي، وعلى نفقته الخاصة، حق انتزاع مطحنة الجريشة، وكل ملك أرض، أو أبنية، أو حقوق ارتفاع، يحتاج إليها إنشاء سد الهدرة، أو بناء قناة، أو محطة توليد الكهرباء، في الجريشة أو بالقرب منها، وبناء محطة الدقيق، والمباني، والمكاتب والمستودعات الخ. أو إنشاء الطرق، والسكك الحديدية، وغير ذلك مما يحتاج إليه المشروع مع دفع تعويض عادل. وإن لم يوافق صاحب الحق على التعويض، تنزع ملكيته طبقاً لقانون نزع الملكية^(٣٩٧).

ثم صدر قانون آخر في ٥ مارس ١٩٢٦ منح شركة الكهرباء الفلسطينية مزيداً من التوسعات والصلاحيات حيث أتاح القانون للشركة، حق وضع يدها على مياه نهر الأردن وأحواضه شاملاً نهر اليرموك وجميع روافده وحياضه الكائنة تحت اشراف المندوب السامي والتي تقرر أو يقرر استعمالها لفلسطين أو شرق الأردن أو الاثنين معاً بموجب اتفاق آخر لتوليد الكهرباء وتوزيعها في منطقة الامتياز وإنشاء محطات كهربائية أو أحواض لها إذا اقتضى الأمر ذلك، وترى الشركة ضرورة

(٣٩٧) ملحق رقم ٢٣، وملحق رقم ٣٩، الجادر، سابق، ص ٤٣٩، وص ص ٥٢٦ - ٥٢٩ وانظر أيضاً:

- وثيقة رقم ٣٨ فى المجلد الثانى لحسن صبرى الخولى، ص ١٠١ والمجلد الأول ص ٥٥.
- انظر أيضاً: مونتاكير برون، الزراعة، النظام الاقتصادى، محرره حمادة، مصر سابق، ص ١٤٤ - ١٤٩.

● الفصل الثالث ●

انشائها خلال فترة الامتياز الممنوحة لها وهي لمدة سبعين سنة كأمتياز مطلق باستعمال المياه وللشركة حق توليد الطاقة وتوزيعها واجراء أى أعمال ضرورية من أجل المشروع على شرط أن لا تتعارض مع الامتيازات التالية^(٣٩٨):

١- الامتياز المؤرخ في ١٢ سبتمبر ١٩٢١ الممنوح لبنحاس روتنبرغ لاستعمال مياه نهر العوجا والمخول لشركة يافا الكهربائية والمعروف (بامتياز العوجا).

٢- الامتياز الذى منحه الحكومة العثمانية عام ١٩١٤ لعمر بيهم وميشيل سرسق بشأن أراضي الحولة، أو أى امتيازات تتم بدلاً من الامتيازين المذكورين^(٣٩٩).

وخول هذا الامتياز شركة كهرباء فلسطين، حق تحويل واستخدام مياه نهر اليرموك وروافده إما إلى القنال أو القنالات المذكورة في المادة الثامنة، أو إلى بحيرة طبريا بواسطة خزان وقنال يبتدئ بالقرب من الحمة وينتهى في القنال أو القنالات المذكورة سابقاً أو بحيرة طبريا وأن تستخدم مياه اليرموك وروافده عند الاقتضاء تنفيذاً لنصوص هذا الامتياز^(٤٠٠).

ولم يكتفى المندوب السامى باطلاق يد الشركة في مياه وأراض فلسطين بل أنه أطلق يدها أيضاً في نهب عرب فلسطين حين ترك لها حرية تحديد الأرباح وفق ما تراه. كما

(٣٩٨) الملحق رقم ٣٩ والملحق رقم ٤٠، الجادر سابق، ص ص ٥٢٦ - ٥٣٣ وأيضاً:

- موتاكيب برون، الزراعة، سابق، ص ص ١٤٤ - ١٤٩.

- كانت الحكومة العسكرية البريطانية قد منحت هذا الامتياز سرىاً لبنحاس روتنبرغ وأعلن رسمياً عام ١٩٢١ ونشرت الجريدة الرسمية عام ١٩٢٧ قانون هذا المشروع مؤكدة فيه قانون ١٩٢١ الذى ينص على حقوق نزع الملكية لمصلحة المشروع كما اضيفت فقرة جديدة اتاحت فرصة نشوء امتيازات جديدة في نهر الأردن واليرموك وروافده وأحواضه للمزيد انظر أيضاً:

- فلسطين، العدد ٨٠٤ - ٤٧ في ١٩٢٥/٨/٢٥ ص ١ والمقطع في ٩/٢٩ وفي ١٩٢٦/١١/٢٦، ص ٢ وص ٥. والمقطع في ١٩٢٧/١٠/٢٥، ص ٨.

وانظر أيضاً:

- جفريز، فلسطين اليكم الحقيقة، الجزء الثالث، ص ٤٤ والجزء الرابع ص ص ٢٧ - ٣٥.

(٣٩٩) المصادر ذاتها.

(٤٠٠) المراجع السابقة ذاتها.

● الفصل الثالث ●

أعفاها وأعفى كافة احتياجاتها ومستلزماتها المستوردة من الضرائب والرسوم الجمركية^(٤٠١).

وبالفعل فقد تمكن روتنبرغ هذا من توسيع أعماله وتحقيق أرباح خيالية من عائدات استهلاك الكهرباء بالأسعار المرتفعة التي كان يتقاضاها عبر أساليب استغلالية وملتوية^(٤٠٢).

وقد بلغت أرباحه عام ١٩٣١ (١٤٠) ألف جنيه ارتفعت عام ١٩٣٦ إلى (٢١٧) ألف جنيه^(٤٠٣) تضخمت لتصبح خمسة مليون جنيه عام ١٩٣٩^(٤٠٤).

كما عهدت الحكومة إليه بمشروعات أخرى مثل حفر ترعة تصل ما بين نهر المقطع شمالى حيفا وحتى بيسان ومنها إلى البحر الميت لتوليد الطاقة بفعل قوة المياه المتدفقة من البحر والتي قدرت بأنها كافية لإنارة فلسطين بكاملها. ومشاريع أخرى منها تقطير مياه البحر لجعلها صالحة للرى. وقدرت تكاليف هذه المشاريع بـ (١٢) مليون جنيه^(٤٠٥) وسواء نفذت هذه المشاريع أم لم تنفذ فدلالاتها واضحة ففى حين كان يسعى روتنبرغ لتدبير مبلغ (٢) مليون جنيه قبل تنفيذ مشروعه الأول نراه يقنم على تنفيذ مشاريع بهذا المبلغ الضخم فكيف تأتى له ذلك في تلك الفترة الوجيزة!!!

وقد أثار هذا الامتياز حفيظة المواطنين العرب كما أثار ضجة كبرى وردود أفعال عنيفة في فلسطين كما شغل الرأى العام في عديد من الدول بسبب صفاقة بريطانيا، التي أقدمت على هذا الفعل الخطير وسمحت لنفسها بأن تضع مقدرات وطن محتل بين يدي رجل

(٤٠١) أمر أصدره المندوب السامى، انظر الجادر، مرجع سابق، ص ٢١١.

(٤٠٢) بعد إضاءة مدينه حيفا لمدة ١٥ يوماً عاد ليظفنها ويمارس ضغوطاً على البلدية لزيادة أسعار أنوار الشوارع وطالبها بدفع ٦٠٠ جنيه فلسطينى شهرياً علاوة على الزامها بدفع ثمن الأسلاك والأدوات الأخرى اللازمة لإنارة الشوارع. انظر المقطم في ١٩٢٥/٨/٢٦ ص ٨.

(٤٠٣) جفريز، سابق الجزء الثالث، ص ٤٤.

(٤٠٤) الخولى، سياسة الاستعمار والصهيونية الجزء الأول، سابق، ص ٥٥.

(٤٠٥) المقطم في ١٩٢٦/٥/٢٣، ص ٥.

● الفصل الثالث ●

صهيوني لا تملك هي وفق كل الشرائع الدولية أى حق في تبديدها^(٤٠٦)، ليس هذا فحسب بل أنها أعطت هذا الصهيوني سبب السمعة صلاحيات بلا حدود ووضعت شعباً ووطناً تحت رحمته.

وقد اعتبر هذا الامتياز نصراً كاسحاً للصهيونية على النحو الذى توقعه منظرها هرتزل. طبقاً للتنسيق الذى قام به كل من تشرشل وهربرت صموئيل باعتبار أن هذه الامتيازات ذات أهمية بالغة في إتاحة الفرص لإقامة المشاريع العمرانية الواسعة القادرة على امتصاص الأعداد الضخمة من المهاجرين اليهود الذين سيشكلون البنية البشرية التى سيقوم على أكتافها «الوطن الحلم». هذا بخلاف ما ستؤمنه هذه الامتيازات من قوة اقتصادية كبرى تدعم البنية التحتية لهذا المشروع^(٤٠٧).

وبالرغم من عدم مشروعية هذه الامتيازات بسبب عدم المصادقة على صك الانتداب حتى تلك الفترة وبرغم أن الامتياز منح علنياً عام ١٩٢١ فإن الشركة بدأت أعمالها عام ١٩٢٠ وقامت بانتزاع ممتلكات عرب فلسطين من الأراضي في منطقة الجريشة وعلى ضفاف نهر اليرموك عند مدخله من أراضى (سمخ) لمصلحة المشروع. ولم تجدى كل محاولاتهم في استعادة حقوقهم^(٤٠٨).

كما انتزعت الأراضي الواقعة عند ملتقى وادى أبو لجة بنهر العوجا، ويتاح تكفا بدعوى

(٤٠٦) وفق الشرائع الدولية لم تكن بريطانيا التى احتلت فلسطين في أواخر عام ١٩١٧ لها الحق بالتصرف في ممتلكات وأراضى شعب محتل. كما أن الانتداب والذى صودق عليه دولياً عام ١٩٢٢ كان يلزمها بالحفاظ على أراضى وممتلكات البلد المنتدبه عليه إلى أن يتسلم هو زمام أمره.

(٤٠٧) نصوص المناقشات التى دارت في مجلس النواب البريطانى، انظر:

- المقطم في ١٩٢١/٤/٦ ص ٢ وفي ٧/١٥ وفي ١٩٢٢/٧/١٦ وأيضا:

- أسعد عبد الرحمن، المنظمة الصهيونية، ص ٧٣ - ٧٤.

- جريدة فلسطين العدد ٦٢٨ - ٧٠ في ١٩٢٣/١١/٩.

(٤٠٨) جريدة فلسطين العدد ٦٢٨ - ١٩٢٣/٧/١٠ والعدد ٦٣١ - ٧٣ في ١٩٢٣/١١/٢٠.

- المقطم في ٤ وفي ٥/٢٣ وفي ٤/١٧ وفي ١٩٢٣/٦/١.

الصالح العام وقدمت هذه الأراضي لشركة كهرباء فلسطين^(٤٠٩).

وقد بلغ مجموع ما استولت عليه هذه الشركة من هذا الامتياز (١٨) ألف دونم من أراضي عرب فلسطين منها ستة آلاف دونم في جسر المجمع، هذا بخلاف الأضرار الجمة التي لحقت بالزراعة والرى بسبب هذا المشروع الذي حرم الرى في مساحات واسعة من الأراضي ومنع الفلاحين من استخدام المياه في مناطق متعددة لضمان القوة اللازمة لتوليد الكهرباء^(٤١٠).

في نفس الوقت الذي كانت تقدم فيه مياه الرى للمستوطنات اليهودية، مثل مستوطنة ملبس التي لم يكن يروى من أراضيها أكثر من ثلاثة آلاف دونم ثم أصبحت ثلاثين ألف دونم مروية بعد امتياز (روتنبيرغ) الأمر الذي أضرب قرية الشيخ مؤنس العربية ضرراً بالغاً^(٤١١). خاصة بعد أن قامت الحكومة البريطانية بمصادرة أراض متعددة في قرية الشيخ مؤنس، والمسعودية، والجماسين طبقاً لقانون المدن والحققت هذه الأراضي بتل أبيب علماً بأن هذه الأراضي كلها زراعية وبساتين مثمرة ولا يجوز إلحاقها بالمدن، ليس هذا فحسب بل أن الأراضي مفصولة طبيعياً عن تل أبيب بنهر العوجا^(٤١٢).

وقد شهد مشروع (روتنبيرغ) معارضة شعبية ورسمية ضخمة من عرب فلسطين لما يشكله من خطورة جسيمة على مستقبل البلاد. وفي هذا الصدد رفعت بلدية يافا احتجاجات شديدة اللهجة إلى الحكومة التي ما كان منها إلا أن أذرت البلدية باسقاط

(٤٠٩) أمر أصدره المندوب السامي عام ١٩٢٦ انظر - الجادر سابق، ص ٢١١.

(٤١٠) المقطم في ٩/٢٩ وفي ١٩٢٦/١١/٦ ص ٢ وص ٥

- الجادر السابق، ص ٢٠٨ وانظر أيضاً:

- مونتاكيو برون، الزراعة، سابق، ص ١٤٤-١٤٩ ويذكر برون أن الرى منع لمسافة ١٨ كم على ضفاف نهر الأردن.

(٤١١) حاهد مستوطى ملبس اليهود لزيادة مساحة أراضيهم المروية أيام الحكم العثماني ولكن مشروع روتنبيرغ أتاح لهم مصاعفتها عشرة مرات انظر

- فلسطين العدد ٨٠٤ - ٤٧ في ١٩٢٥/٨/٢٥ ص ١.

(٤١٢) الاقتصاديات العربية والتشريع، العدد ٢٥، السنة الثانية في ١٩٣٦/٢/٢٩، ص ٤.

حقوقها في حالة عدم اتفاقها مع (روتنبيرغ). ورفع أرباب الحرف ووجوه المجتمع من الجمعية الإسلامية المسيحية في يافا في ١٨/١٠/١٩٢٣ احتجاجاً وطالبوا برفض مشروع (روتنبيرغ) وطرح الثقة بالمجلس البلدي في يافا وانتخاب مجلس جديد بدلاً منه ووقع الاحتجاج مئات المواطنين دون جدوى^(٤١٣).

وقد تفرعت عن قضية روتنبيرغ قضية أخرى شغلت الرأي العام في عدد من الدول وتتعلق بامتياز انارة القدس، وإنشاء الترام الكهربائي وجر المياه إلى القدس. والقيام بأعمال الري وأعمار أراضي وادي الأردن وتزويد مدينة يافا بالماء والنور. وكان مهندساً يونانياً يدعى (يوربيدس مافروماتس) قد حصل على هذا الامتياز من الدولة العثمانية، إلا أن نشوب الحرب العالمية الأولى حال دون تنفيذ المشروع الذي كان من حقه طبقاً لنصوص معاهدة الصلح التي قررت بسريان مفعول الامتيازات الممنوحة من قبل الدولة العثمانية لرعايا الدول المتحالفة أو المحايدة. إلا أن حكومة فلسطين البريطانية قامت بعرقلة امتياز مافروماتس لما رأته من تعارضه الشديد مع امتياز (روتنبيرغ) عن طريق عرقلة حصول (مافروماتس) على قرض من أحد المصارف^(٤١٤). وأكد (تشرشل) هذه الحقيقة عندما أعلن أن المتعاقدين غير الصهيونيين لن يحصلوا أبداً على القروض اللازمة لتنفيذ هذه الأعمال بسبب افتقارهم للدوافع شبه الدينية!! الأمر الذي دفع بمصرف (بييريه) بسحب وعوده الخاصة بتمويل (مافروماتس)، ليس هذا فحسب بل أن طرقاً ملتوية أخرى

(٤١٣) حريدة فلسطين العدد ٦٣١ - ٧٣ في ١٩٢٣/١١/٢٠ ص ١

- المقطم في ٤ وفي ٤/١٧ وفي ٥/٢٣ وفي ١٩٢٣/٦/١.

(٤١٤) أدى تجاهل حقوق مافروماتس إلى رفع الأخير الأمر إلى محكمة العدل الدولية، كما طالبت اليونان بتعويض مواطنيها ببلغ (٢١٧.٠٠٠) جنيهها ويرغم ماطلات مكتب المستعمرات البريطاني إلا أن مافروماتس حصل في النهاية على حقه في مشروع إنارة القدس الذي اعتبرته المحكمة صحيحاً عام ١٩٢٥. وقد أحدث قرار المحكمة أصداء واسعة النطاق باعتباره طعنه موجهة للسياسة البريطانية وتحييزها الصارخ برغم أن قرار المحكمة لم يكن عادلاً تماماً إذ أن الضغوط البريطانية نجحت في أن لا يفقد روتنبيرغ امتيازاه للمزيد انظر:

- جفريز، الجزء الرابع، ص ٣٥-٤٦ وأيضاً فلسطين في ١٩٢٤/٧/١١ والمقطم في ١٩٢٥/٤/١٢ وفي ١/٣٠ وفي ٣/٣٠ وفي ١٩٢٦/٧/١٨.

مورست للوقوف بوجه حصول عرب وأجانب آخرين على هذا الامتياز برغم أفضلية العروض المقدمة بما يحقق الصالح العام. وتم تفضيل واختيار (روتنبيرغ) الصهيوني. وقد أبدى الخبير البريطاني (سمبسون) أسفه لهذه النتيجة، كما أن اللجنة الملكية لعام ١٩٣٧ اعتبرت أن مثل هذه الأمور لم تكن على ما يرام!!.

أمتياز الحولة:

لم يقف تحيز حكومة فلسطين البريطانية للصهيونيين عند حد، ذلك أنها قامت بمنح امتياز تجفيف أراضي الحولة من أعمال صفد - لشركة انماء الأراضي المحدودة P.L.D.C. التي سبق أن تعرضنا لها في الفصل الأول^(٤١٥)، وقد لجأت السلطات البريطانية إلى استخدام اساليب المراوغة حتى تتمكن من سحب الامتياز من اصحابه العرب القدامى (عمربيهم)، (وميشيل سرسق) وشركتهما السورية العثمانية الزراعية المحدودة، ذلك لأن الشركة واجهت صعوبات من أجل تجفيف البحيرة والمستنقعات حيث كان مقرراً أن تقوم الشركة بعملية تعميق مجرى نهر الأردن من مخرج البحيرة إلى نقطة واقعة على مسافة ثلاثة كيلو مترات جنوباً، وذلك بغية استنزاف ماء البحيرة قليلة العمق. فأوعزت السلطات البريطانية للشركة السورية العثمانية صاحبة الامتياز بأن أربعة من كبار المالكين الانجليز سينشئون أربعة مزارع في أراضي الحولة الغنية، وسيؤلفون شركة رأسمالها (٤٥٠) ألف جنية يتقاسم أسهمها العرب والانجليز معاً، وأن المشروع حصل على موافقة وزارة المستعمرات. إلا أن ما كان يدور وراء الكواليس كان أمراً مختلفاً تماماً عن هذا. حيث مورست مختلف الضغوط لاقناع اصحاب الامتياز، بالتنازل عنه لشركة (تطوير الأراضي الفلسطينية المحدودة)، وهي شركة صهيونية. وبالفعل حصلت هذه الشركة على الامتياز^(٤١٦). الذي أطلق يدها في منطقة الحولة البالغة مساحتها (٤٩٦٣٣١) دونم^(٤١٧)،

(٤١٥) راجع ما كتبناه تفصيلاً حول هذا الموضوع في الفصل الأول.

(٤١٦) جريدة فلسطين، في ٣/٦ وفي ١٠/١٠/١٩٢٥ العددين ٧٥٩ - ٢ و ٨١٦ - ٥٩.

(٤١٧) انظر نص القانون، الجادر، سبق ذكره ص ٥٤٣ - ٥٤٥. وانظر Granott, op. cit., P. 276.

بما فيها البحيرة والمستنقعات والسهول المحيطة بها. ذلك أن نص الامتياز، لم يحدد مساحته وإنما أشار إلى خارطة مودعة لدى حاكم اللواء الشمالى تظهر مساحة الامتياز باللون الأحمر على الخارطة اشترت الشركة منهم (٥٦٩٤٠) (٤١٨) دونم بسعر رمزى كما حصلت على مساحة قدرها ١٦٥ ألف دونم (٤١٩) كمنحة من الحكومة.

وقد أثار هذا الموضوع ردود فعل واسعة من جانب أصحاب الأراضى الأصليين، الأمر الذى أجبر الحكومة على اللجوء إلى تخفيف آثاره بمحاولة اضماء صفة شرعية على الامتياز الذى منحته فقامت باستصدار قانون عرف بقانون امتياز الحولة عام ١٩٣٨، حاولت من خلاله اقناع العرب بأنها ستمنحهم أرضا يسكنون بها، إلا أننا نستطيع أن نتبين الدوافع الكامنة خلف لجوء السلطات البريطانية إلى هذا الحل، ذلك أن بعض الفلاحين العرب استطاعوا اثبات حقوقهم القانونية بأراضى الامتياز الأمر الذى لم تتمكن معه السلطات من طرد الأهالى من مساحة قدرها (٩١٩٣) دونما وأعلنت السلطة بأنها احتفظت بمساحة قدرها (١٥٧٧١) دونما تقريبا (٤٢٠) لم تتمكن قانونا من منحها للشركة التى حصلت على الامتياز لأنها كما تقول: «إن الامتياز المذكور يتضمن بعض الأحكام بشأن منطقة تبلغ مساحتها ١٠ آلاف دونم تركى يقال أن المزارعين احيوها. وهى لا تود الاعتراف بهذه الحقيقة وتلجأ إلى الاساليب الملتوية لتحقيق مأربها بتفريغ منطقة الحولة

(٤١٨) Esco Foundation, Vol II, op. cit., P.691 ويذكر المصدر ان هذه المساحة موزعة على النحو التالى ١٨٥٦٨ دوم كانت مساحة مزرعة ٢١٤٥٣ دونم مستنقعات و١٦٩١٩ دونم من البحيرة وأن الوكالة اليهودية دفعت ثمن هذه الأراضى ١٩٢٠٠ جنيه أى أن ثمن الدونم بلغ نحو ٣ جنيهات و٣٧ مل ومن المحتمل أن يكون سماسرة السوء قد لعبوا دوراً مشبوها فى انتقال هذه الأراضى لليهود أذ تذكر جريدة الجامعة الإسلامية أن السمسار «الخارج» كما تسميه الجريدة المدعو محمد عبد الله من قرية الخيام شوهه مع معتمد جمعية البيكا بصفه، الادون تريفون يجرى اتصالات مع ال فرنسيس أصحاب قرية دقة، فى الحولة ولا يعرف إلى ماذا انتهت المفاوضات. وكان هذا السمسار قد تعرض لتبروء قومه ورجال وشيوخ بنى عامل منه بسبب علاقاته المشبوهة مع الصهيونيين انظر: الجامعة الإسلامية، فى ١٩/١٢/١٩٣٣ العدد ٤٣٧ ص ٧ (٤١٩) الدباغ، بلادنا فلسطين، الجزء الأول، ق، ١، سابق ص ٢٣ (٤٢٠) انظر نص قانون الامتياز فى الملحق رقم ٤٢ و٤٣، الجادر، مصدر سبق ذكره ص ٥٤٣ و٥٤٧ وأيضا المصدر نفسه ص ٢٥ - ٢٥١، وراجع حول هذه القانون المصل الأول من هذه الدراسة

● الفصل الثالث ●

بأكملها (٤٢١) من سكانها وأهلها العرب الذين يبلغ عددهم ١٠ آلاف مواطن وقد ورد في صياغة القانون ما مفاده طرد السكان الأصليين من منطقة الامتياز فوراً بقصد تمكين الحاصلين على الامتياز من وضع يدهم على منطقة الامتياز (٤٢٢). ويثور التساؤل هنا كيف يتم حشر عشرة آلاف مواطن في مساحة قدرها (١٥٧٧٢) دونم التي قرر المندوب السامي الاحتفاظ بها لاستخدامها لعدة أمور أيضاً وليس للعرب فقط إذ أن نص القانون يذكر «منفعة جميع أو بعض المزارعين أو الأشخاص المتصرفين في الوقت الحاضر، في قسم أو أقسام من منطقة الامتياز، ونقلهم إليها بقصد تمكين اصحاب الامتياز من وضع يدهم على المناطق الأخرى الخالية فوراً ويدون عائق (٤٢٣)» هي ندى ارادة المندوب السامي والسلطات البريطانية في تقنين الظلم والقهر. ومصائر ومستقبل آلاف المطرودين من أراضيهم وفي حين حرصت السلطات البريطانية الحرص كله على تحديد واضح وصريح للأراضي التي منحتها للشركة اليهودية وحصنتها تحصينا قانونيا صارما فنرى أن العبارات التي صيغت بها مواد القانون والتي تتعلق بالقدر الضئيل الذي احتفظت به لمواجهة المزارعين العرب ومطالبهم وحقوقهم قد صيغت في عبارات مبهمه وغامضة هذا بالإضافة إلى أنها احتفظت بحق استخدام جزء منها على ضالتها لأية أغراض أخرى. الأمر الذي يؤكد مدى انحياز السلطات البريطانية للجانب اليهودي.

وقد تعرض الفلاحون المطرودين من الأراضي لكافة أنواع العنت والقهر ليس من قبل الشركة اليهودية صاحبة الامتياز فقط بل ان القوات البريطانية شاركت هؤلاء بطرد

(٤٢١) وقد اعطت السلطات البريطانية في نص القانون مساحة الأراضي التي تمكن الفلاحون العرب من اثبات حقوقهم فيها بالدونم التركي على انها عشرة آلاف دونم تركي وهو اقل من الدونم النظامي علما بأنها اعتمدت بعد اسطر قليلة في القانون ذاته الدونم النظامي كما يلاحظ الالفاظ والتعابير غير الدقيقة في نص القانون ليسهل التلاعب بها، انظر نص القانون، الجادر، الملحق رقم ٤٢ مصدر سبق ذكره، ص ٥٤٤-٥٤٤.

(٤٢٢) موسى، نظام ملكية الأراضي، شئون فلسطينية مصدر سبق ذكره، ص ٥٨ - ٦٠.

(٤٢٣) الجادر، المصدر السابق، الملحق رقم ٤٢ ص ٥٤٣ - ٥٤٤ ويذكر القانون أن لأصحاب الامتياز وحدهم حق وضع يدهم على المنطقة ولا يجوز لأي شخص آخر أن يشغل أو يزرع أو يمارس أي حق أو عادة في منطقة الامتياز إلا باذن خطي من اصحاب الامتياز والمخالف يتعرض لعقوبة السجن لسته أشهر أو غرامة قدرها خمسون جنيهاً أو كلتا العقوبتين معا.

الفلاحين ونسف القرى العربية وإزالة معالمها، وقد أقام اليهود على انقاضها (٥٦) مستوطنة يهودية^(٤٢٤).

كما قامت حكومة الانتداب عام ١٩٣٧ بمنح شركة تطوير الأراضي حقوقاً مطلقة باصطياد السمك من البحيرة التي حددها القانون بالمياه المشمولة بالامتياز والتي تقدر مساحتها بـ (١٤٠٢٤) دونم بدون دفع بدل إيجار واكتفت الحكومة بفرض ٥٠٠ مل فقط أى نصف جنيه فلسطيني فقط تدفع سنوياً كبذل رخصة^(٤٢٥). ولا تخفى القيمة الاقتصادية الكبرى لهذا الامتياز الذي أعطى الشركة فرصة ضخمة لجنى الأرباح من صيد الأسماك. هذا بالإضافة لتحكمها في معظم البحيرة.

كما استطاعت هذه الشركة الحصول على مساحة (٢٥٣٥١) دونم في منطقة بئر السبع^(٤٢٦) من خلال التسهيلات التي منحتها إياها الحكومة هناك.

لم تكن الامتيازات السابقة كل ما في جعبة الحكومة وفق مخططها الجهنمي في وضع كافة مقدرات فلسطين الاقتصادية في يد اليهود لخدمة مشروع «الوطن القومي اليهودي»، بل أنها قامت أيضاً بمنحهم امتيازاً آخر.

امتياز البحر الميت

تنبع أهمية هذا الامتياز، من الثروات الضخمة القابعة في مياه البحر الميت والتي

(٤٢٤) رفعت، نر وتطور الاستيطان الصهيوني من الناحية الاقتصادية، الاستعمار الاستيطاني مرجع سبق ذكره ص ٢٠٢.
(٤٢٥) منح رخصة صيد السمك المتنوب السامي ارثر غرينفل وأكهوب، انظر الجادر مصدر سبق. الملحق رقم ٤٣ ص ٥٤٦-٥٤٧، كما قامت الحكومة البريطانية في فلسطين بمنح امتيازات أخرى لليهود حيث منحتهم امتياز حمامات طبريا المعدنية عام ١٩٢٥ الذي شغل الرأي العام في حينه، وكانت الحكومة العثمانية قد منحت هذا الامتياز لبعض أهالي بيروت، إلا أن حكومة الانتداب أنكرت وجود مثل هذا الامتياز وحاولت إلغاءه وأقام أصحاب الامتياز دعاوى ضد الحكومة لم تسفر عن شيء وحصلت شركة يهودية على امتياز حمامات طبريا عام ١٩٢٨ ولدة ثلاثين عاماً وشمل كافة اليتابيع التي ظهرت والتي قد تظهر فيما بعد في تلك المنطقة؛ انظر: جريدة فلسطين العدد ٧٨١-٢٤ و٧٨٦-٢٩ عام ١٩٢٥ وأيضاً السياسة الأسبوعية العدد ٩٩ في ٢٨ يناير ١٩٢٨. كما تم منح امتياز التعدين لرجلين يهوديين في منطقة العقبة على البحر الأحمر. انظر: المقطم في ١٢/٢/١٩٣٠ ص ٢.

Granott, op. cit., P.276 (٤٢٦)

● الفصل الثالث ●

أصبحت زمام السيطرة عليها في يد الصهيونيين، بعد أن منحت الحكومة البريطانية هذا الامتياز لشركة البوتاس اليهودية. وقدر الخبراء ثروة البحر الميت في ذلك الوقت بـ ١٤ مليار جنيه استرليني قيمة الثروات الهائلة من الاملاح المعدنية الذائبة في مياه البحر والتي تشكل أهمية قصوى لمستقبل الصناعة في فلسطين وغيرها من الدول^(٤٢٧).

وكانت حكومة الانتداب قد أعلنت عام ١٩٢٥ أنها مستعدة لقبول طلبات لاستخراج أملاح البحر الميت على شكل امتياز. إلا أن الإعلان لم يكن أكثر من ذرا للرماد في العيون. فبرغم تقدم العديد من الطلبات الهامة البريطانية والفرنسية، إلا أنها اُهملت برغم تقدمها عام ١٩٢٥ واستطاع الصهيونيون الحصول على هذا الامتياز عام ١٩٢٧، وتم توقيع عقد الامتياز مع شركة البوتاس في كانون ثان/يناير ١٩٣٠ ومنحت الحكومة الشركة (٧٥) ألف دونم مجانا وباعتها بسعر رمزي (٦٤) ألف دونم أخرى^(٤٢٨) وحصلت الشركة على حقوق واسعة من خلال الصلاحيات الضخمة التي منحها اياها الامتياز في البحر الميت والأراضي المجاورة، وحقق انتزاع الملكية للأراضي التي يحتاجها المشروع في حالة عدم الوصول لاتفاق مع اصحابها. هذا بالإضافة للتنازلات المالية الضخمة التي منحت للشركة حيث بلغت قيمة الايجار السنوي الذي ستدفعه الشركة مقدار جنيه واحد فقط يدفع على فلسطين^(٤٢٩) !! وبهذا قامت الحكومة البريطانية بوضع اهم مصادر ثروة البلاد بين ايدي

(٤٢٧) المقطم في ١٩٢٥/٤/١٢ وفي ١/٣٠ وفي ٣/٣٠ وفي ٦/١٨ وفي ١٩٢٦/٧/١٨.

(٤٢٨) تقدمت شركة هومر البريطانية التي كانت تجرى تنقيبات في المنطقة منذ دخول الجيش البريطاني في فلسطين عام ١٩١٨ إلا أن طلبها رفض. كما تقدم مهندسان فرنسيان هما كارشي وغانديون بتاريخ ١٩/٢/١٩٢٥، وكان مشروعهما موضع اهتمام اكاديمية العلوم في باريس ورفضت هذه الطلبات برغم أسبقية تقدمها. وقد أثار منح الامتياز للصهيونيين مناقشات حادة جرت في مجلس النواب البريطاني التي كانت تدور حول أحقية بريطانيا في الحصول على مثل هذا الامتياز لاهميته البالغة من الناحية المادية، إلا أن اورمسي جور وأصبح اسمه لورد هارلش وهو (وزير المستعمرات) نفى هذه الأهمية وادعى بأن المشروع محض مجازفة. ومن ثم تم منح الموافقة على هذا الامتياز لليهوديين نوفى لسكى وطولوخ عام ١٩٢٧، حول ذلك انظر - المقطم الاعداد نفسها وانظر ايضا. جريدة فلسطين في ١٩٢٥/٥/٨ العدد ٧٧٤ - ١٧ وانظر ايضا جفريز، المصدر نفسه الجزء الرابع ص ٥٤ وانظر ايضا السياسة الاسبوعية ١٩٢٧/١١/٥ وانظر ايضا الخولي، سياسة الاستعمار والصهيونية، الجزء الأول، مصدر سبق ذكره، ص ٥٠٧ وانظر ايضا، الجادر، مصدر سبق ذكره ص ٢٠١ وانظر ايضا المقطم في ١٩٢٦/٢/١٩ ص ٣ وفي ١٩٢٧/١٢/٢.

(٤٢٩) المقطم في ١٩٢٨/٣/١.

● الفصل الثالث ●

الصهيونيين، سستمر في تأكيدها ليس على تحيزها الصارخ فقط لصالح الصهيونيين بل إلى المغالاة والشطط في هذا التحيز. واستطاعت هذه الشركة أن تبسط نفوذها ليس فقط على منطقة الامتياز فحسب بل توسعت توسعا كبيرا، حتى وصلت إلى منطقة بئر السبع الواقعة على مياه البحر الميت من جهة الغرب كما أسست في جنوب شرق نهر الأردن ثكنات واسعة تعج بالشباب اليهود بعيدا عن أى رقابة عسكرية، واستطاعت الشركة أن تحرز نحو ٢٣ مليون دولار كأرباح من البوتاسيوم وحده عام ١٩٣٩ (٤٣٠).

وقد توالى هذا السخاء من جانب من لا يملك لمن لا يستحق باستيلاء السلطات البريطانية على أراضى عتليت في السهل الساحلى عام ١٩٢١ وقامت بمنحها كامتياز سرى للجمعية الاقتصادية اليهودية التابعة للسرى (الفرد موند*) الصهيونى لاستخراج الملح^(٤٣١)، وقد أصبحت جمعية البيكا هى الحائز الرسمى وبشكل معلن فيما بعد كما ورد في تقرير سمبسون^(٤٣٢) كما حصلت الجمعية ذاتها على امتياز تجفيف منطقة الكبارة بشكل سرى عام ١٩٢١ ولمدة ٢٠٠ سنة!! مقابل ايجار رمزى. وقد أشير لك ١٧٠ أسرة عربية التى كانت تقوم بزراعة هذه المنطقة على أنه من «الممكن التعامل معهم كأنهم كم مهمل لا قيمة له». ومن الممكن اخراجهم من هذه الأراضى بتهديد من الحكومة والقوات المسلحة. وقد شهدت عمليات

(٤٣٠) اثار هذا المشروع ردود فعل كثيرة في بريطانيا وفلسطين، ففى بريطانيا تساءل النواب في مجلس النواب البريطانى عن تأثير منح هذا الامتياز على العلاقات البريطانية العربية، فى نفس الوقت الذى اعترض فيه العرب اعتراضا شديدا على منح هذا الامتياز.

* والفريد موند هو وزير يهودى بلا وزارة فى الوزارة البريطانية.

(٤٣١) كانت الشركة تباع الملح بسعر ٢٦٥ قرشا للطن ويرغم اقتناع الحكومة بأن هذا السعر فاحش خاصة وإن احد العرب تقدم لطلب الامتياز على أن يبيع الطن بسعر ٢١ قروش للطن إلا أن الحكومة لم تعر طلبه التفاتا وقدمت اللجنة التنفيذية العربية احتجاجا على تسليم هذا الامتياز لليهود وطالبت باعادة طرحه بالمزاد على أن يمنح لمن يقدم شروطا واسعارا تكون أكثر تلتما مع الصالح العام، إلا ان ذلك كله كان بلا جدوى انظر: جريدة فلسطين فى ١٩٢٥/٩/٢٩ ص ٨١٤-٥٧.

(٤٣٢) سمبسون مصدر سبق ذكره ص ٥٩.

● الفصل الثالث ●

اقتلاعهم اعمال عنف حادة ومقاومة عنيفة من السكان^(٤٣٣). وتبلغ مساحة امتياز الكبارة (٥١٧٠) دونماً، وقد حصلت الجمعية على حق اعمار المنطقة المجاورة لقيصرية، علاوة على ما كانت تملكه جمعية البيكا من مساحة قدرها (٢٣٠٠) دونم بجوار منطقة الامتياز، وقد استمر الجدل حول هذا الامتياز ثلاث سنوات مارست الصهيونية والسلطات البريطانية خلالها مختلف الضغوط على سكان هذه المنطقة واجبارهم على قبول مساحة قدرها ٣٥٠٠ دونماً من ٣٩ ألف دونم هي مجموع مساحة الاراضى المطلوبة^(٤٣٤) وبخلاف الامتيازات سابقة الذكر، حصلت شركة (أنابيب البترول عبر الصحراء العربية) وهي فرع من شركة (البترول العربية الاميركية) عام ١٩٤٦ على حقوق واسعة في انشاء وإدارة خط أنابيب البترول، كما منحت حق استخدام مياه الأنهار والبحيرات الموجودة في فلسطين لتغطية كافة احتياجاتها، مع مراعاة ابقاء قدر معقول من المياه لاحتياجات الأهالى^(٤٣٥)!!!

كما حظيت شركات البترول الأميركية على امتيازات أخرى هامة منها شركة (بترول العراق) التى حصلت على امتياز مدته سبعون عاماً. وقد بلغت قيمة رؤوس الأموال الأميركية المستثمرة في فلسطين في أواخر عهد الانتداب نحو ١٥٠ مليون دولار^(٤٣٦).

وقامت السلطات البريطانية بإنشاء ميناء خاص للبترول في حيفا عام ١٩٣٦ على

(٤٣٣) برغم نفى رونالد ستورز (وهو السكرتير الشرقى فى دار المعتمد البريطانى اللورد كتشنر فى القاهرة) حدوث اعمال شغب اثناء الاقتلاع إلا أنه ذكر ان ٧١ جماعة الثلاثه عشر التى عقدت ليست إلا وجهات نظر نافهه كما وعد هذه الأسر المقتلعة باهتمام الحكومة التى ستمنحهم أرضا مساحتها ٣٠٠ دونم يدلا من اراضيهم انظر. P.R.O., F.O , 371/10106 E. 10916/65, 5, Dec., 1924, Memorial Submitted to League of Nations by Palestine Arab Executive, by, Ronald Storrs, 15 p.12.

(٤٣٤) سمبسون مصدر سبق ذكره ص ٥٩ وص ٢٠٣.

(٤٣٥) مذكرة عصبة التحرر مقدمه للأمم المتحدة، مصدر سابق، ص ص ٤٦-٤٩.

(٤٣٦) المصدر داه الصفحات

● الفصل الثالث ●

حساب المكلف الفلسطيني ودون أى عوائد تذكر من هذه الشركات لحكومة فلسطين^(٤٣٧) أو للشعب الفلسطيني

وساهمت الاحتكارات المالية البريطانية أيضا في نهب موارد فلسطين إذ حصلت هي الأخرى على حق احتكار وسائل النقل، والتجارة الخارجية التي حصلت عليها شركة (ستيل اخوان)^(٤٣٨)، وشركة (UK.C.C) وبلغت قيمة الأموال البريطانية المستثمرة في فلسطين في أواخر عهد الانتداب نحو ١٠٠ مليون جنية فلسطيني، استثمر معظمها في شركات الامتياز والباقي في الصناعات اليهودية^(٤٣٩).

وبرغم الأسماء البريطانية والأميركية لهذه الشركات إلا أنها في الواقع كانت تابعة لمجموعة كون - ليب وشركاهما الصهيونيين^(٤٤٠).

وهكذا منحت السلطات البريطانية أربع امتيازات لشركات يهودية أطلقت يدها في السيطرة على الأراضي والمياه والثروات المعدنية والكثير غير ذلك كما فتحت الأبواب أمام الشركات العالمية المملوكة في أغلبها أيضا لليهود لاستثمار أموالها في فلسطين دون التقيد بدفع أية عوائد ضريبية مقابل هذه الاستثمارات الضخمة وذلك بسبب كونها مسجلة خارج فلسطين الأمر الذي يجعلها خارج نطاق المساءلة وهو أمر يدعو للدهشة والريبة فكيف يسمح لهذه الشركات بانتزاع حقوق ملكية المواطنين من الأراضي والمياه التي تحتاجها لمشاريعها

(٤٣٧) المصدر ذاته والصفحات.

(٤٣٨) صادق سعد، فلسطين بين مغالب الاستعمار، مرجع سبق ذكره، ص ٣٩-٤٠.

(٤٣٩) مذكرة عصبة التحرر، السابق والصفحات.

(٤٤٠) يعتبر كون - ليب المالك الحقيقي (للجنة اليهودية الاميركية) التي تبنت الدفاع عن حقوق اليهود في العالم أجمع، وتحت هذا الستار كانت تتم عمليات الاستثمارات المالية لمؤسسته للمزيد انظر:

- بوري أيفانوف، أحذروا الصهيونية، سابق. وانظر ما ذكره الاهرام عن الثرى الفرنسى اليهودى ليب كراوس في الاهرام ١٩٠٩/٧/١٠ على نحو ما أورده د. يونان لبيب رزق في ديوان الحياة المعاصرة الاهرام ٢٤ يوليو ١٩٩٧ ص ٧.

إضافة لحقوق انشاء بوليس خاص بها^(٤٤١) كل هذا وغيره دون أدنى عائد لعرب فلسطين وشعبها الذي كانت تمثله حكومة الانتداب ومن المفترض أنها تسعى لتحقيق رفاهيته وهي التي فرطت في كامل حقوقه دون أى وجه حق. هذا بخلاف قوانين الضرائب والتي كانت ذات تأثير ضخم على الشعب الفلسطيني وقد أرجأنا دراستها للفصل الرابع لتأثيرها على التحول الاجتماعى والسياسى في فلسطين.

والآن وبعد كل ما ذكرنا في الفصول السابقة وفي هذا الفصل بالذات حيث تتبعنا معاً الخطوات العملية التى لجأت إليها السلطات البريطانية في فلسطين في مصادرة أراضي عرب فلسطين عبر الوسائل المتنوعة والمختلفة لعبت ببعضها على أوتار القوانين واختلقت قوانين استثنائية في بعضها الآخر أو لفتت من ورائها حيناً ثالثاً ومنحت امتيازاً لا حدود لها لليهود لتمكينهم من إقامة «مشروعهم الحلم» على انقراض فلس متيحهم لهم البناء التحتى اللازم لإقامة هذا «الوطن الحلم» وهكذا؛ فليما يمكن تمكنا من حصر بعض ما استطاعت الحكومة البريطانية من فرض سيطرتها أراض أو سهلت نقلها إلى اليهود عبر الوسائل المتنوعة سابقة الذكر والجـ (١٤)^(٤٤٢) يبين المساحات التى تم تسهيل تمريرها لليهود والتي نحمل السـ

(٤٤١) مذكرة عصبة التحرر الوطنى مقدمة للأمم المتحدة، ص ٤٦-٤٧.

(٤٤٢) وهو جدول مركب اعتمدت فيه الباحثة على الوثائق المختلفة التى تم تبنيها أثناء البحث نذكر منها:

377.9003/ P.R.O. S/381 C.C. 814 P.R.O F.O. Palestine Report on Palestine ad-
ation, 1922, 371,9003, and Report of 1922 37/110/12 E 4970/4300/65.
Foundation Vol.II op. cit , P. 691
estine Department of Forest Annual report 1946 op. cit.
estine Gazette, 1939 - 1947.

- تقرير اللجنة الملكية لعام ١٩٣٧، ص ٣٤٧.

- وثائق وأوراق القضية الفلسطينية ج١ وثيقة رقم ١٠ ص ٣٤٥

- سعدى بيسسو، سابق، ص ٦٧

- الجادر، سابق، ص ٢١٣، ٢٠٨، ٢٠١.

- الوفائع اليومية الجريدة الرسمية من ١٩٣٩ - ١٩٤٧

- صابر موسى، مصدر سابق، ص ٥٩

● الفصل الثالث ●

البريطانية مسؤولية شبه كاملة عما الحقته بفلسطين وبأهلها من نكبات وكوارث.

-
- سمبسون، سابق ص ٢٠٣
 - مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين سابق، ج١، ق١، ص ٢٣.
 - حفرز، مصدر سابق، ج٤ ص ٥٤
 - سياسة الاستعمار والصهيونية، سابق ج١ ص ٥٠٧
 - الجامعة الإسلامية في ٧.٥ ١٧.٨/٢/١٩٣٣ وفي ١٩/١١/١٩٣٣
 - القيس في ١٥/٤/١٩٢٩
 - المقطم في ٨/٤/١٩٢٥ وفي ١٨/٥/١٩٣١ وفي ١٥/٣/١٩٢٠.
 - جريدة فلسطين في ١٣/٣/١٩٢٥ وفي ١٢/١١/١٩٢٦ وفي ٢٥/٢/١٩٢٨.
 - السياسة الاسيوعية في ٢٥/٢/١٩٢٨ وفي ٥/١١/١٩٢٧.

الجدول رقم (١٤)

حيازة اليهود للأراضي في فلسطين منذ العهد العثماني وحتى عام ١٩٤٨ (٤٤٣)
وتسهيلات حكومة فلسطين البريطانية منذ بداية حكمها

المساحة بالدونم	تاريخ انتقالها	الكيفية التي تم بواسطتها الانتقال	الجهة التي آلت إليها
٢٤٥,٥٨١	حتى عام ١٩١٤	تم الحصول على معظمها بطرق غير مشروعة أثناء العهد العثماني	مستوطنات وأفراد
١٩,٠١٧	ما بين ١٧/١٩٢٠	فترة إغلاق دوائر التسجيل أثناء الحكم العسكري البريطاني	مستوطنات وأفراد
٤ ر .	١٩٢٠	من خلال وضع اليد على أراضي جنوب يافا	إلى مستوطتي عيون قارة (ريشون ليزيون)
٣٨١ ر	١٩٢١	أراضي بيسان بعضها خفالك من خلال اتفاقية غور المذورة	
٣٩,٠٠٠	١٩٢١	أراضي عتليت والكيارية وقيصرية انتزعتها الحكومة	شركة أنفا الأراضي الصهيونية
١٨,٠٠٠	١٩٢١	امتياز روتنبرغ لتوليد الكهرباء منحتة الحكومة	منحتها الحكومة لليهود كامتياز
١٠,٠٠٠	١٩٢٥	أراضي الباجور انتزعتها الحكومة من صاحبها يوسف الخوري	لجمعية البليكا
١٠٠,٠٠٠	١٩٢٩	قرىتي بيهلين وكوكب وتوابعها، وقف الجزامي انتزعتها الحكومة	شركة كهرباء فلسطين اليهودية
١٢,٠٠٠	١٩٢١	من أوقاف الكتائس والشركات بحجة تسديد ديون البطريكية وتعيين لجان خاصة	أجرتها الحكومة لليهود
			ادعت الحكومة بملكيتها وسلمتها للبليكا
			للبيكا
٨ ر .	١٩٣٣	أراضي سيرين	
١٦٥,٠٠٠	١٩٣٤	امتياز الحولة دفع اليهود ثمناً رمزياً لنحو (٥٧) ألف دونماً منه	لشركة إنفا الأراضي الصهيونية
١٣٩,٠٠٠	١٩٣٤	امتياز البحر الميت	لشركة البوتاس
٤,٥٠٠	١٩٤٥	بركة رمضان (وقف خليل الرحمن) قضاء القدس انتزعتها الحكومة	شركة انفا الأراضي
٢٥,٣٥١	-	في منطقة بئر السبع بوضع اليد من قبل الحكومة	شركة البوتاس اليهودية
		مشاع زيتا وعتيل والطيبة بوضع اليد من قبل الحكومة	سلمت لليهود
٢٢,٩٤٨	١٩٤٧-١٩٤٠	باعته الحكومة خلال الفترة	مؤسسات وأفراد يهود
١٥ ر .	١٩٤٧-١٩٤٠	أراضي انتزعت الحكومة ملكيتها	حولت أجزاء منها لليهود
٨,٠٠٠	١٩٤٧-١٩٤٠	أراضي تم تحويلها من صنف لآخر لتصبح باسم المندوب السامي	معظمها حول لليهود
١١٧,٨١٩	حتى عام ١٩٤٧	أراضي صودرت قبل صدور أحكام بشأنها وقدمت لليهود	
١٦٣,٤٢١٨ ر	حتى عام ١٩٤٧	المجموع	

(٤٤٣) جدول مركب وضعته الباحثة فيما يخص السنوات حتى عام ١٩٣٩ راجع البديري، رسالة ماجستير غير منشورة سبق ذكرها، ص ٥٥٣ أما عن السنوات من ١٩٤٠ وحتى ١٩٤٨ فمستقاه من الفصلين الأول والثاني، من هذه الدراسة، جمعت المادة من الوقائع الفلسطينية لهذه الجداول المركبة التي أعدتها الباحثة.

وتشكل هذه المساحة نسبة قدرها ٦٠.٤٦٪ لـمجموع مساحة فلسطين، وتجدر الإشارة هنا إلى أن حكومة فلسطين البريطانية قد قامت بتأجير مساحة قدرها ٥١٨٣٩٥ دونماً من أراضي فلسطين الزراعية لليهود منذ بداية حكمها وحتى عام ١٩٤٧. ومنعاً للالتباس لم نشأ إيرادها ضمن الجدول لما قد يكون فيها من تداخل مع الأرقام السابقة كما قد تكون متداخلة مع الامتيازات أو تحويل صنف لآخر أو الهبة أو غير ذلك. ولكن تبقى الحقيقة المؤكدة أن مجموع ما أجز لليهود هو نحو نصف مليون دونم وكذا المساحة التي سهلت الحكومة البريطانية انتقالها لليهود والتي بلغت نحو مليون ونصف مليون دونم من أفضل أراضي فلسطين خصوبة وأهمها استراتيجية والتي شكلت النواة الأساسية التي أقيمت عليها دعامة «الوطن القومي اليهودي» من خلال مجموعة الاجراءات ومن ثم القوانين التي تبنتها بريطانيا منذ عام ١٨٣٨ وحتى عام ١٩٤٨ أى أنها استمرت نحو ما يزيد على قرن من الزمان.

ولربما يثور هنا التساؤل: وماذا عن الأراضي المباعة من الفلسطينيين والتي ما فتئ اليهود يروجون لها عبر كل وسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية.

في الواقع ومن خلال الوثائق والبراهين التي قمنا بدراستها طوال فصولنا فقد تأكد بما لا يدع مجالاً للشك مسؤولية بريطانيا الكاملة عن تحويل ما نسبته نحو ٦٪ من مساحة فلسطين لليهود بشكل مباشر عبر القوانين المختلفة والاجراءات المتعددة سابقة الذكر ومن المعروف ووفق المصادر الصهيونية ذاتها أن كل ما تمكن اليهود من وضع اليد عليه من أراضي فلسطين وحتى عام ١٩٤٨ لم يزد عن ٦٦٪ أى أن هناك ٠.٦٪ تحولت لليهود ولكن بطرق غير مباشرة حيث ساهمت سياسة الحكومة التي اتبعتها من خلال ممارسة الضغوط الاقتصادية الخانقة على عرب فلسطين التي مر بنا بعضها من خلال تتبع قوانين الضرائب والتي سنحاول التعمق في معرفة آثارها في الفصل التالي، لنعرف كيف أدت هذه الممارسات إلى إفلاس عرب فلسطين ومصادرة أراضيهم. وبإمكاننا تصنيف الفئات التي ساهمت بنقل أراضي عرب فلسطين في باقى النسبة الضئيلة التي حازها اليهود من

فلسطين وحتى عام ١٩٤٨ لتصبح الصورة مكتملة.

تعتبر فئة كبار الملاك الغائبون ومعظمهم سوريون ولبنانيون هي المسؤولة عن تحويل مساحات بالغة الخصوبة لليهود، سنحاول فيما يلي القاء الضوء على هذا الاسهام. الأراضي التي ساهم كبار الملاك غير الفلسطينيين في نقلها لليهود أدى اتساع المد الامبريالي العالمي مع بداية القرن التاسع عشر إلى نمو العلاقات السلعية النقدية التي تأثرت بها فلسطين كغيرها من الدول خاصة لما تميزت به من مكانه دينية وتاريخية دفع بالارساليات الأجنبية إليها تحت ستار ديني الأمر الذي أدى إلى ازدهار التجارة منها واليها. وشكل محصول البرتقال وبعض المنتجات الزراعية الأخرى محور هذه التجارة.

وجّه هذا الازدهار قرون استشعار الرأسمالية البرجوازية نحو حيازة الأرض الزراعية كسلعة تجارية رابحة فاندفعت جهات متعددة للصراع على حيازتها، كانت الدولة العثمانية ذاتها واحدة من هذه الأطراف خاصة بعد أن أخذت عوامل التفسخ والانهييار تنخر عظامها فطفقت تبحث عن موارد تدعم خزائنها الخاوية. يوازيها في ذلك كبار المسؤولين يدعمهم فساد جهازها الإداري والوظيفي فراحت تستغل قوانين الأراضي (المحلولة) (وهي التي تهمل زراعتها لمدة ثلاث سنوات) كما حدث عندما انتزعت أراضي قبيلة بني صخر^(٤٤٤) أو قوانين الضرائب لتستند إليهما في مصادرة أراضي عرب فلسطين على نحو ما حدث عندما انتزعت مساحات واسعة من أراضي سهل مرج بن عامر^(*) بسبب الديون التي تراكمت على قرى المرج البالغة ستون قرية^(٤٤٥) وهي الأراضي الأميرية التي

Granotte, op.cit., P.58 (٤٤٤)

(*) ورد ذكر هذا المرج في أول هذا الفصل ويعتبر هذا السهل (سله خبز) فلسطين كما يعتبر من أجمل سهول العالم. (٤٤٥) يؤكد محمد كرد علي وهو صاحب اطلاع واسع على العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في أواخر عهد الدولة العثمانية أن أهل مرج بن عامر أخرجوا من ديارهم بسبب عجزهم عن دفع الأموال الأميرية، انظر أيضاً : - عبد الله حنا، القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سوريا ولبنان ١٨٤٠ - ١٩٢٠ القسم الأول، دار الفارابي، بيروت ١٩٧٥، ص ١٠٠ وص ص ١٤٥-١٤٦. للمزيد حول أسماء القرى وحول حصص الشركاء انظر: - مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين، الجزء الأول، القسم الأول، ص

● الفصل الثالث ●

لها فيها حق الرقبة والتي كنا قد أوضحنا ماذا كان يعنيه هذا الحق نظريا. ونظير رشوة تقاضاها الوالى تمكن أحد رجال المال والأعمال اللبنانيين وهو (الخواجة سرسق) صاحب البنوك والمصرفى اللبناني وأحد أبرز أسرة السراسقة المعروفة، من شراء قرى المرج دفعة واحدة والتي وافق عليها الوالى نزولاً عند رغبة المشتري الذى أصر على ذلك. وحصل عليها عام ١٨٦٩. كما باعت الحكومة قرى أخرى عام ١٨٧٢. وقد ساهم هذا التفسخ في انتقال مساحات مختلفة لليهود في عدة مناطق أخرى.

وجدير بالذكر أن (سرسق) دفع ٨ قروش للدونم الواحد في سهل مرج بن عامر علماً بأن إنتاج السهل السنوى كان يصل إلى نحو ٢٠ ألف جنية هذا بخلاف الأرباح التى كان يجنيها من المعاملات المالية التى كان يمارسها مع أهالى المرج من إقراض بالربا الفاحش إلى جمع الضرائب وغير ذلك. وقد بقى هذا السهل في حوزة سرسق وشركاه نحو خمسين عاماً^(٤٤٦). وللأهمية البالغة لهذه الأراضى بالغة الخصوبة والممتدة في عرض فلسطين من عكا وحيفا على الساحل غرباً والناصرية فى الشمال الشرقى وجنين جنوباً وهو يتربع في أربعة أقضية هى حيفا وعكا والناصرية وبيسان قرب نهر الأردن وكانت عيون الصهيونيين ترنو إلى هذا السهل وتوجه اهتماما بالغاً للحصول على أراضيه الخصبة ذات الموقع الاستراتيجى. انظر الخريطة رقم (١١) في ملاحق الدراسة وقد اشترؤا خلال الفترة الممتدة ما بين ١٩٢١ و ١٩٢٥ اثنين وعشرين قرية من هذا السهل تبلغ مساحتها ٢٣٠ ألف دونم بلغ مجموع ثمنها (٧٢٦.٠٠٠) جنيها أى ثلاثة جنيها للدونم الواحد. فكانت صفقة رابحة للسيد(سرسق) وشركاه.. برغم أنه لا يملك أن يبيع الأراضى

ص ٥٠-٥١. - كانت الحكومة قد استولت على مساحات أخرى من عرب فلسطين على نحو ما حدث في قضاء طبريا حين تمكن اليهود من إنشاء مستوطنات في الأراضى الأميرية بعد دفعهم رشوة لتصرف قضاء طبريا شاكر أرطغرل: انظر: - عوض، الإدارة العثمانية، سابق، ص ٢٣٧، وانظر: - الجندى الأرض والفلاح (نقلا عن جريدة الكرمل) العدد ٢٦٨ في ١٩١٢/٩٣ سابق، ص ٢٩. (٤٤٦) الدباغ، بلادنا فلسطين ج ١ ق ١، سابق، ص ٥٠ - ٥١. كانت بعض الأسر الغنية التى تسعى للربح من وراء الأراضى تبيعها لفترة طويلة مثل سرسق، أو قصيرة كالأرض التى حازها المصريون فى بيسان وغور الفراعة والتى لم تبق فى أيديهم أكثر من ثمان سنوات انظر: Granotte, op,cit., P.126

اذ ليس له سوى حق الانتفاع وليس حق الرقبة الذى تملكه الدولة (كما أن الفلاحين العرب هم أصحاب هذه الأراضى خلال فترة انتقال الحياة (للسرق وشركاه) أن الصهيونيين اعتبروا أن هذه الأراضى ملكاً صرفاً لهم وهو ما كان ليحق للبائع ولا المشتري إطلاقاً ولم يتمكن اليهود من استلام هذه الأراضى إلا على أسنة الحراب الصهيونية والبوليس البريطانى بعد أن رفض أصحاب الأراضى الفعليين مغادرتها إلا على جثثهم التى تناثرت أشلاءها على تراب الوطن الذى ضمخته دماؤهم الزكية^(٤٤٧).

وبلغ عدد الأسر التى اقتلعت من أراضى هذا السهل (١٧٤٦) أسرة بلغ عدد أفرادها (٨٧٣٠) شخصاً^(٤٤٨). وهذه الأرقام لم تشمل كل الذين اقتلعوا، ذلك أن هناك العديد ممن لم تسجل أسماءهم لسبب أو لآخر على نحو ما يذكر الخبير البريطانى (سمبسون) الذى عارض اجراءات الاقتلاع والذى اعتبره متنافياً مع بنود صك الانتداب ومادته السادسة بصفة خاصة التى تؤكد على ضرورة الحفاظ على مصالح الأهالى^(٤٤٩).

وتعرض البدو القاطنين في المناطق المجاورة لنفس المصير الذى تعرض له المواطنين في السهل، حين منعوا منعاً باتاً من ممارسة رعى مواشيهم في سهل مرج بن عامر بعد أن أصبح محظوراً اقترابهم من هذه المناطق^(٤٥٠).

وعمل اليهود على التوسع فيما يجاور السهل من مناطق فقاموا بالاعتداء على أراضى مراعى ثلاث قرى هى (الحكر، وجديدة، والمنشية) وقاموا بحراستها بدعوى

(٤٤٧) جريدة اليرموك العدد ٢٥ فى ١٩٢٤/١١/٣ ص ٢ وايضاً العدد ٧٥٨-١ فى ١٩٢٥/٣/٣، ص ١.
(٤٤٨) تقرير لجنة التحقيق لعام ١٩٢٩ سابق، ص ١٥٥. يذكر Stein أن عدد الأسر الموجودة فى السهل كانت ٦٨٨ أسرة إضافة لـ ٣٨ أسرة أخرى انظر: Stein, the land Question, op, cit., P. 56
(٤٤٩) تخوف العديد من الأهالى من تسجيل اسمائهم خوفاً من التجنيد، انظر سمبسون، سابق، ص ٧٥ وانظر ايضاً: - خيرية قاسمية، عوتى عيد الهادى، أوراق خاصة، سابق، ص ٢٢٩.
(٤٥٠) تقرير لجنة ١٩٢٩، سابق، ص ١٥٦.

أن هذه الأراضي تقع ضمن ما اشتروه من آل سرسق^(٤٥١).

وقد استولى اليهود على معظم أراضي سهل مرج بن عامر وعلى السهل الواقع بين حيفا وعكا وهو سهل أصغر في مساحته من سهل مرج بن عامر^(٤٥٢) وهكذا أصبح مجموع ما تمكن اليهود من احتلاله نحو ٤٠٠ ألف دونم من أراضي مرج بن عامر وما حوله^(٤٥٣). أما سهل وادي الحوارث الذي انتقل لليهود أيضاً فله قصة أخرى.

وادي الحوارث وكارثة انتقاله لليهود

ترجع مشكلة وادي الحوارث^(٤٥٤) للعهد العثماني عندما قام أحد شيوخ القبيلة الذين سجل الأهالي أراضيهم باسمه - طبقاً للعرف السائد في تلك الفترة على نحو ما أسلفنا - ببيع الوادي لأسرة (التيان) اللبنانية التي رهنّت الوادي لبعض الفرنسيين الذين قاموا بدورهم برهنه لليهود فرنسيين^(٤٥٥).

(٤٥١) قرية المنشية الواقعة في لواء عكا كانت ملك لآل الشمعة والقوتلي من دمشق وكانت شركة رأس المال القومي اليهودي قد اتفقت مع هاتين الاسرتين على شرائها عام ١٩٢٦ ودفعت عربونا قدره خمسة آلاف جنية وانقضت الفترة الميعنة للفرار. ولم تدفع الشركة بقية المبلغ فرفعت الاسرتين دعوى على الشركة التي قيل أنها لم تكن قادرة على الدفع فتركت العربون وقيمت القرية لأصحابها وإن تكن عملية البيع قد تمت لاحقاً انظر: - جريدة فلسطين، العدد ٩٠٣ - ٤٩ في ١٩٢٦/٨/٢٧ ص ٥ وانظر: - خلة، فلسطين والانتداب، مرجع سابق، ص ٤٩٤.

(٤٥٢) الوثيقة رقم ١٧١، بيان اللجنة التنفيذية المصرية في الرد على الكتاب الأبيض الانجليزي الصادر في أكتوبر ١٩٣٠، ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية ج ٢، ص ٢١٨ وانظر أيضاً: Stein, The Land Question, op. cit., P. 56.

(٤٥٣) الدباغ بلادنا فلسطين، ج ١، ق ٢، ص ٢٣.

ويورد الاقتصادي الفلسطيني يوسف صايغ في مذكرة أعدها للهيئة العربية العليا عام ١٩٤٦ أن مساحة الأراضي التي استولى عليها اليهود في مرج بن عامر هي ٢٤٠ ألف دونم ونحن نرى أن وثيقته لا تعبر بدقة عن الأرقام المحولة لليهود. على نحو ما سيتبين لنا بعد قليل عند تزوير عقد بيع أراضي القباني. انظر: مذكرة صايغ في: Village statistics, 1945, op. cit., P. 95

(٤٥٤) يقع هذا السهل في قضائي طولكرم وحيفا حيث يمتد قسمه الشمالي بين قيسارية في قضاء حيفا وقسمه الجنوبي يقع على نهر الفائق في قضاء طولكرم. وعرف باسم سهل الاسكندرونة أما تسميته هذه فكانت نسبة لقبيلة الحارثية التي نزلت في أواخر القرن الحادي عشر الهجري وسكنت ضفة واديه الجنوبي قبل مصبه في البحر في حين سكنت قبيلة النفيعات قسمه الشمالي. وسكانه بدو مستقرين يمارسون أعمال الزراعة والرعي بلغ عددهم في احصاء عام ١٩٤٥ (١٣٣٠) نسمة يطلق عليه اليهود اسم «عميق حيفر» بمعنى وادي الحفرة (Emeq Hefer) انظر: مصطفى مراد الدباغ، ج ٣، ق ٢، ص ٣٤. انظر الخريطة رقم (١١).

(٤٥٥) الدباغ، بلادنا فلسطين، ج ١، ق ١٦، ص ٢٣٦. وتقرير لجنة التحقيق لعام ١٩٢٩، سابق ص ١٥٦. وكان أمير عشيرة الحوارث قد رهن هذا الوادي مقابل خمسة آلاف ليرة ذهب.

وعندما تقدم أحد الورثة اليهود للمطالبة بحقوقه، صدر حكم المحكمة بفساد عقد الرهن وعرض الوادى في المزاك واشترته جمعية رأس المال القومى اليهودى بمبلغ ٤١ ألف جنية. وسجلت الأرض باسم الجمعية في ٢٧ مايو ١٩٢٩^(٤٥٦). وأخطر سكان الوادى العرب بضرورة اخلاء الأرض. ونظراً لعدم وجود اماكن أخرى تباطات الحكومة في تنفيذ الإخلاء^(٤٥٧)، إلا أن الضغوط الصهيونية المستمرة أثمرت بموافقة المندوب السامى البريطانى آرثر واكهوب عام ١٩٣٢ على تمكين الجمعية من الأراضى. ولما رفض أبناء القبيلة مغادرة أراضيهم وخاصة تلك التى حكمت لهم بها محكمة اجرا نابلس استنجد اليهود بالحكومة التى هبت قواتها فحطمت محاربتهم وأضرمت فيها وفي خيامهم النيران واقتلعت اكواخهم وهب المواطنون للدفاع عن أراضيهم فحصدتهم النيران فاستشهد العديد وتمددت النساء على الأرض لمنع السيارات من الدخول فلم تأبه السلطات بهن وقامت بالمرور فوق اجسادهن فمزقتهن إربا إربا وعجنت بجثتهن الأرض، واعتقل العديد من شباب الحوارث وخرج الباقون على وجوههم يهيمون^(٤٥٨).

(٤٥٦) تقرير لجنة التحقيق عام ١٩٢٩، سابق ص ١٥٦.

(٤٥٧) اقترحت الحكومة بسبب تأزم موقفها خطأ لتأجير أراضى واقعة فى بيسان تابعة لمؤسسة رأس المال القومى اليهودى لمدة سنة ونصف رفضها الأهالى كما رفض أهالى القسم الجنوى نقلهم لأراض ذات خصوبة قليلة ولا توجد بها أى مراعى علماً بأن لأهالى الوادى الاف الرؤوس من الماشية انظر:

- تقرير لجنة التحقيق السابق ص ١٥٧.

- كانت محكمة مركزية نابلس قد حكمت للعرب بـ ٥٠٠ دونم في دعوى مرفوعة من قبلهم وأمرت باعادة المزارعين إليها إلا أن الصهيونيين رفضوا ذلك كما امتنعوا عن تسليمهم كافة متعلقاتهم، انظر: المقطم فى ٣/١٣ وفي ٣/٢٠ وفي ٨/١١/١٩٣٠.

- المقطم فى ١٩٣١/٤/٢٤ وفى ١٩٣٢/١/١٤ ص ٣ وفى ٢٨ وفى ٦/٢٢ وفى ٧/٥ وفى ١٩٣٣/٩/٨.

- جريدة فلسطين العدد ١٥٩ - ١٥٣٩ فى ١٩٣٠/٩/٢١ ص ٤.

- اليرموك العدد ٢٥ ص ٢.

(٤٥٨) أحرقت ١١٨ خيمة وحطم وحرق ٢٦٠ محراثا واتفقت مؤن الأهالى من زيت وسمن وأرز وغيره وتركت مواشيتهم التى لا تقل عن ٨٠٠ رأس فى العراء هم وأهل الوادى الذين تم تشريدهم فغرحوا على وجوههم يهيمون انظر وصف اميلى نيوتن في كتابها - خمسون عاماً في فلسطين، سابق، ص ١٥١ وانظر أيضا الدباغ ج٣، ق٢، سابق، ٣٤٤، وانظر ايضا

- قاسمية، عونى عبد الهادى، أوراق خاصة، سابق، ص ٢٢٩، وايضاً: الجامعة الإسلامية العدد ٤٤٩ فى ١٩٣٤/١/٢، ص ٥

- الصراط المستقيم العدد ٨١٧ فى ١٩٣٤/١/٨ ص ١.

● الفصل الثالث ●

وبسبب تأزم موقف الحكومة نتيجة لهذه الأعمال الوحشية اضطرت لنشر بلاغ رسمي تدافع به عن نفسها لتبرر عدوانها على السكان العرب مدعية بأنها تدافع عن حقوق أصحاب الأرض الجدد وتقوم بتمكينهم من أراضيهم. وهكذا انتقل إلى اليهود (٣٢ ألف) دونم^(٤٥٩) من أراضي وادي الحوارث البالغة مساحتها ٤٠ ألف دونم وبشكل مشابه لما حدث في وادي الحوارث تمكن الصهيونيون من الحصول على أراضي وادي القبانى بمساحة قدرها ١٨ ألف دونم^(٤٦٠). وكان (آل القبانى) قد حصلوا على السهل أيام الحكم العثمانى بنفس الأساليب السابق ذكرها مع (سرسق) حيث اشترى شفيق زنتوت، وهو من بيروت، هذا الوادى عام ١٩٢٩ من آل القبانى، وإخلال المشتري ببعض شروط العقد، أصبح العقد لاغياً لم يعد معه آل القبانى ملزمين بهذا البيع. ولما كان شفيق زنتوت قد اتفق مع (الادون خانكين) السمسار اليهودى وكيل شركة الصندوق القومى اليهودى^(٤٦١) على بيع هذا الوادى له من خلال عقد بينهما دفع بموجبه (خانكين) سبعة آلاف جنية من أصل الثمن. كما تعهد زنتوت للشركة بدفع غرامة مالية كبيرة في حالة عدم تمكنه من تسجيل هذه الأراضي باسم الشركة في فترة محددة رهن لأجلها قهوة كبيرة من ممتلكاته في ساحة البرج في بيروت كتأمين للعقد (وكانت تساوى خمسة عشر ألف جنية في ذلك الوقت). ولكن زنتوت هذا توفى قبل أن يتم مسعاه ولخوف خانكين من عدم تمكنه من استلام الأرض ضغط على الورثة مطالباً بالمبلغ السابق دفعه وبالغرامة.

ولم يتمكن خانكين من اقناع سوى بعض الورثة الذين انقسموا إلى فريقين مؤيد ومعارض برغم دعوة خانكين بالتساهل في بعض شروط العقد لاتمام الصفقة وبلغت حصة

(٤٥٩) الوثيقة رقم ١٧١، بيان اللجنة التنفيذية العربية في الرد على الكتاب الأبيض الانجليزي عام ١٩٣٠، ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية الجزء الثانى ص ٢١٨.

- المقطم فى ١١/٢٥ و ١١/٣٠ و ١٩٣١/١١.

(٤٦٠) الدباغ، ج ١، ق ١، سابق، ص ٢٣ في حين يذكر صايغ أن مساحة وادى الحوارث ١٣١٥٠٠ وفي القبانى ١٠٥٠٠.

- مذكرة يوسف صايغ: انظر P.95، Village statistics, 1945, op. cit.,

(٤٦١) المصدر ذاته.

● الفصل الثالث ●

الموافقين ٢٥٠٠ دونم. وعند اجراء عملية نقل الملكية في دائرة (إجرا طولكرم) اعترض أحد أفراد أسرة القبانى على البيع مدعياً شراء حصص هؤلاء الورثة على المشاع بين الورثة. إلا أن دائرة اجرا القدس لعبت دوراً مشبوهاً في اتمام هذه الصفقة عندما أبلغت دائرة إجرا طولكرم بعدم الالتفات للاعتراض المقدم والمضى قدماً في معاملات البيع. الأمر الذى دفع صاحب الاعتراض (مختار القبانى) لاعتبار ذلك تجنياً عليه وتطرفاً من وكيل مدير الأراضى في القدس اليهودى (الأدون دونان) لصالح شركة صندوق المال اليهودى. فتقدم بشكواه للمندوب السامى موضحاً عدالة قضيته وصحة طعنه من الوجهة القانونية، ولكن دون جدوى فلم ينصفه المندوب السامى!! وتم بالفعل انتقال الأراضى للشركة بثمن بخس(٤٦٢).

جدير بالذكر أن الأدون خانكين عند اتفاهه مع زنتوت قام باجراء تزوير في الخارطة حين قام بتخفيض مساحة الأرض إلى عشرة آلاف دونم حتى لا يشعر أصحابها بالغبن الفاحش الذى وقع عليهم من جراء هذا البيع الذى حدد له مبلغ ١٨ ألف جنية أى بمعدل جنية واحد للدونم علماً أن سعر الدونم في تلك الفترة لم يكن يقل عن أربعة جنيهاً في الأراضى الرديئة بينما يصل إلى عشرة في الأراضى الخصبة المتماثلة مع أراضى الوادى، وبرغم مطالبة اللجنة التنفيذية العربية للحكومة لتحول دون اتمام هذه الصفقة خاصة وأن الطعن قانونى لا تشوبه شائبه. إلا أن صراخها كان رجع صدى، إذ كيف يكون ذلك والحكومة ودوائر التسجيل كلها كانت تقوم بأدوار مشبوهة خاصة وأن رؤوساء دوائر التسجيل صهيونيون يسيرون الأمور فيها على هواهم.

من اللافت للنظر أن الحالات الثلاث في مرج بن عامر وفي وادى الحوارث والقبانى كانت أصابع الاتهام تشير إلى دور حكومة الانتداب المشبوه في تمكين اليهود من هذه الأراضى بالقوة المسلحة، صحيح أن كبار الملاك في الحالات

(٤٦٢) المراجع السابقه ذاتها.

الثلاث قد اشتروا مبدئياً ولكن بواسطة حقوق الإنتفاع فقط بالرشاوى وبالأساليب الملتوية ذلك أن هذه الممتلكات أميرية وحق الرقبة فيها للدولة. وبرغم ما شاب عمليات نقل هذه الأراضي في كل من وادي الحوارث والقباني من مخالفات اثناء العهد البريطاني إلا أن الحكومة وقفت موقفاً منحازاً للجانب اليهودي دونما أى اعتبار للمخالفات القانونية ضاربة عرض الحائط بمصير آلاف الأسر التي اقتلعت من أراضيها ليهيموا على وجوههم في القفار.

كما شارك كبار ملاك لبنانيين آخرين في بيع أراضي الفلسطينيين على نحو ما حدث حين باع الأمير (أحمد شهاب) شقيق (خالد شهاب) رئيس الوزارة اللبنانية في ذلك الوقت في بيع (١٣٠٠) دونم بواسطة شقيقه الأمير خالد، في أراضي (الناعمة) في منطقة الحولة إلى جمعية صهيونية وتقاضى مبلغ ستة آلاف جنية على أن يتقاضى الباقي بعد شهرين وكان شقيق رئيس الوزارة قد تقاضى مبلغ ٣٠٠ ليرة عثمانية ذهب كرشوة مقابل اتمام هذه الصفقة، وتصديقه على الافراز كونه شريك في هذه الأرض^(٤٦٣) كما باعت ذات الأسرة ١١٠٠ دونم أخرى لليهود^(٤٦٤).

وباع الأمير سعيد الجزائري من دمشق أراض له واقعة على حدود فلسطين تقدر مساحتها بـ ٣٧٠٠ دونم لليهود بمبلغ كبير^(٤٦٥).

وباع آل اليوسف السوريون، أراضي البطيحة التي قاموا بتأجيرها لمدة ثلاث سنوات بعد أن تورطوا في ديون تزيد عن قيمة الإيجار وتقع البطيحة على الحدود السورية الفلسطينية تتميز بخصوبتها الشديدة وبغنى بحيرة طبريا المجاورة لها بالأسماك^(٤٦٦).

(٤٦٣) الصراط المستقيم العدد ١٩٩٦ في ١٣/٧/١٩٣٣ ص ١.

(٤٦٤) غنيم القوى الاجتماعية، سابق ص ١١٢ - ١١٣.

(٤٦٥) المقطم في ١١/٤/١٩٢٥ وأيضاً: P. 27, Village statistics, op.cit.,

(٤٦٦) الصراط المستقيم العدد السابق وانظر

- الاقتصاديات العربية العدد ١٣ السنة الأولى في ١/٧/١٩٣٥، ص ٢٧، ويذكر المصدر أن عرب التلارية يسكنون البطيحة وأن مساحتها ٣٠٠ ألف دونم.

وفي سبيل انقاذ أراضي البطيحة تكونت شركة زراعية لهذا الغرض قامت بطرح خمسون ألف سهم منها عشرون ألف لفلسطين وثلاثون ألف لسوريا تمكنت الشركة من ضم ١٣ ألف سهم من حصة فلسطين واتفقت من (آل اليوسف) ودائنيهم أن يكتتبوا لقاء حصصهم في الأرض وديونهم باسمهم المشروع لتتمكن الشركة من بدء مشروعها إلا أن (آل يوسف) أدخلوا بالشركة وباعوا الأراضي للصهيونيين الذين انتقلت إليهم ستة عشر قرية جميعها واقعة في هضبة الجولان عام ١٩٣٤ (٤٦٧).

ومن دمشق أيضا باع آل العمرى قريتي إجليل، والحرم، التابعة ليافا، مساحتها ستة عشر ألف دونم لليهود وقامت قوات الحكومة البريطانية بتنفيذ أمر اجلاء الأرض من مواطنيها من أجل تسليمها لليهود (٤٦٨).

وتولت أسرة (المارديني) السورية بيع مساحة من أراضي صفد لليهود (٧٦٩) كما باعت أسرة الملوك من صور في لبنان قريتين في قضاء عكا لليهود (٤٧٠)، وأيضا باعت أسرة الأحذب اللبنانية أراض لها في فلسطين (٤٧١).

جدير بالذكر نشاط وكالات بيع الأراضي الصهيونية التي امتد إلى خارج فلسطين لترويج عمليات نقل الأراضي تمكن من خلالها يهود مصر من شراء أراض قيمة وممتازة في منطقة سمخ وبيسان في فلسطين بهدف بيعها والاتجار فيها (٤٧٢). وهو ما حدث في لبنان وسوريا أيضا ومما تقدم نلاحظ أن هؤلاء الاثرياء الذين لم تكن لتربطهم بالأرض أية صلة قد ساهموا بتقديم مساحات يعتد بها من أخصب أراضي فلسطين وأهمها

(٤٦٧) ويذكر المصدر أن عقد البيع تضمن كل ما في هذه القرى من أبنية ومنابع مياه وآبار وأحواض وأشجار وانهار والعقد مؤرخ في ١٩٣٤/٣/١٦، انظر الاقتصاديات العربية، العدد ١٣ السنة الأولى في ١٩٣٥/٧/١ ص ٢٧.

(٤٦٨) خلة، فلسطين والانتداب البريطاني، سابق، ص ص ٤٩٣-٤٩٤.

(٤٦٩) المرجع ذاته والصفحات.

(٤٧٠) غنيم، القرى الاجتماعية، سابق ص ص ١١٢-١١٣.

(٤٧١) الصراط المستقيم، العدد ١٩٩٦، في ١٣/٧/١٩٣٨، ص ١.

(٤٧٢) حول النشاط الصهيوني في فلسطين، انظر: عواطف عبد الرحمن، الصحافة الصهيونية في مصر ١٨٩٧ - ١٩٥٤، دراسة تحليلية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ملحق رقم ٤، ص ١٦١ - ١٦٢.

● الفصل الثالث ●

استراتيجية ودون أن يحق لهم ذلك فهم قد امتلكوا حق الانتفاع في أرض كان أصحابها منذ آلاف السنين يحرقونها ويوزعونها ويؤدون ما عليها من ضرائب أدت ظروف موضوعية كنا قد درسناها لتخرج من تحت سيطرتهم وتسجل أحياناً باسماء شيوخ القبائل أو أحد الوجهاء أو تنتزعها الحكومة لليون على القرى تباع حقوق الانتفاع لهؤلاء التجار ليصبح بعدها أصحاب الحق والأرض ريشة في مهب الريح عند تحويل حقوق الانتفاع والملكية الكاملة لليهود وليقتلعوا وتجتث جذورهم من أراضيهم لينضموا لعشرات الآلاف من المهمشين أمثالهم ولتغتصب هويتهم ولتغتال مواطنتهم وانتماءاتهم.

بلغت مساحة الأراضي التي ساهم كبار الملاك بتحويلها لليهود ٦٢٥.٠٠٠ دونم طبقاً لما أوردته الوكالة اليهودية موزعة على النحو التالي ٤٠٠.٠٠٠ دونم في مرج بن عامر و١٦٥ ألف دونم في أراضي الحولة و٣٢ ألف دونم في وادي الحوارث و٢٨ ألف دونم في أقضية الناصرة، وصفد وعكا وبيسان وجنين وطولكرم^(٤٧٣). وتشكل هذه المساحة نسبة قدرها نحو ٢٣٪ لمجموع مساحة فلسطين إلا أنها تشكل نحو ٧٨٪ لمجموع مساحة الأراضي الزراعية وفق تقديرات عام ١٩٤٥. و٣٤٦٪ لمجموع ما حازه اليهود في فلسطين وهي نسبة كبيرة دعمت الوجود اليهودي في فلسطين. (انظر الخارطة رقم ١٤)

وإذا كان هذا ما تمكن كبار الملاك التجار الغائبين من نقله لليهود فما هو اسهام كبار الملاك الفلسطينيين في كارثة فلسطين سؤال تردد كثيراً وسيظل يتردد.

الأراضي التي تم انتقالها لليهود بواسطة كبار الملاك الفلسطينيين

برغم الواقع المرير على النفس من أن يكون مواطناً فلسطينياً واحداً قد شارك في هذه

(٤٧٣) الدباغ، بلادنا فلسطين، ج١، ق١، سابق، ص ٢٢-٢٣. وقد أورد الاقتصادي الفلسطيني يوسف صايغ في مذكرة أعدها للهيئة العربية العليا، لتقدمها إلى اللجنة الانجلو اميركية في ٢٥ فبراير شباط ١٩٤٦ أسماء كبار الملاك الغائبين من لنانين وسوريين وآخرين ممن باعوا أراضيهم لليهود بمساحة قدرها ٤٤٧.٣٥٠ دونم. إلا أننا نختلف مع ما ذهب إليه صايغ فقد تبين لنا منذ قليل كيف تمت عملية تزوير مساحة وادي القبانى لتخفف حجمها من ١٨ ألف دونم إلى (١٠.٣٥٠) دونم والتي قد تنسحب على غيرها هذا بخلاف مبيعات بعض الأسر كالثقلى والشمعة والأحذب وغيرهم دون أن نعرف مساحات ما نقل هؤلاء مما يجعل الرقم يفوق تقدير صايغ ونرى أن الرقم المقدم من الوكالة ينسجم مع رؤيتنا للموقف. انظر الجدول المقدم من صايغ في: Village statistics, 1945, op, cit, P.95.

الجريمة النكراء فإنه للأسف واقع.

فمما لا شك فيه أن هناك قلة قليلة من عرب فلسطين سواء من بين كبار ملاك أو غيرهم قد شاركوا ولو بقدر بالغ الضالة في هذه الجريمة وأعانوا عليها. البعض بسبب الجهل وعدم الوعي بحقيقة المؤامرة ككل والبعض الآخر ربما بسبب اللامبالاه والتصرف غير المسؤول والبعض بسبب ضعف النفس والرغبة في الاثراء الحرام وعدم الانتماء. كما كانت هناك أسباب قهرية أخرى. على أن بعضاً من كبار ملاك فلسطين قد سعى إلى تحسين وتحديث الزراعة ولعدم وجود سيولة نقدية لديهم فقد لجأوا إلى بيع قسم من أراضيهم لاستخدام أثمانها في عملية التحسين. وإن كانت محاولتهم تلك قد ساهمت ولو بقدر في خدمة «الوطن القومي» واستثمرتها أبواق الدعاية والإعلام الجهنمية الصهيونية والغربية.

وقد لعبت وسائل الإعلام الصهيونية دوراً بالغ الخطورة في تقديم قوائم باسماء الأسر الفلسطينية المختلفة ومقدار مبيعاتها من الأراضي ووضعتها في بؤرة الضوء وبالغت في تضخيمها وأختزلت قضية فلسطين برمتها وهمشت دور بريطانيا وتعهداتها والتزاماتها غير المسبوقة في تدمير الاقتصاد الفلسطيني وقلب قوانين الأرض رأساً على عقب لتوظفها في خدمة إنشاء الوطن القومي على حساب انتزاع أراضي عرب فلسطين واقتلاع أصحابها منها حتى كادت هذه الجزئية أن تبتلع القضية ولتصبح على كل لسان حتى كاد بعض العرب أنفسهم أن يقع تحت تأثير هذه الفرية الظالمة البعيدة عن الحق. بعد الأرض عن السماء.

إن نظرة أعمق للأمور تزيل كل هذا الضباب الكثيف فالأرقام التي قدمها الصهيونيون ذاتهم عن مساحة الأراضي التي حصلوا عليها من كبار الملاك الفلسطينيين تثبت أن مجموع ما تمكن اليهود من الحصول عليه هو ٢٦١.٠٠٠ دونم^(٤٧٤). وهذه المساحة تشكل نسبة قدرها ٩٧.٠٪ أي أقل من ١٪ من مجموع مساحة فلسطين ونسبة قدرها ٢.٧٪

(٤٧٤) وثيقة رقم ١٠٢ ورقم ٢٥٢ من ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية، ج٣، ص ٣٨٥ و٦٣١. وأيضاً من أحشاء الوكالة اليهودية المطبوع ص ٤٣٥ أنظر: الدباغ، بلادنا فلسطين، ج١، ق١، ص ٢٢ وأيضاً احسان نزار عطية، مصادرة الأراضي في المناطق المحتلة، ١٩٦٧، ١٩٨٠، جمعية الدراسات العربية بالقدس ١٩٨٠، ص ص ١١-١٢.

● الفصل الثالث ●

لمجموع مساحة الأرضى الزراعية (وفق تقديرات عام ١٩٤٥) وينسبة قدرها ١٤ر٤٦٪ من مجموع ما حازه اليهود حتى عام ١٩٤٨.

وإذا كان هذا ما ساهم به كبار الملاك الغائبين والفلسطينيين فما هو دور الفلاحين في هذا الإسهام أو بالأحرى أراض الفلاحين التى تم انتقالها عن طريق البنوك والشركات لقد تم إنتقال معظم هذه الأراضى بسبب القروض الزراعية والرهون تلك المشكلة التى أخذت في الظهور بعد إغلاق السلطة البريطانية للمصرف الزراعى العثمانى عام ١٩٢٠ بالاتفاق مع الوكالة اليهودية، الذى كان يقرض الفلاحين بفائدة معقولة. ولكن بعد إغلاقه وما تبعه من مجموعة اجراءات لجأت اليها السلطات البريطانية سواء في زيادة الضرائب أو منع تصدير المنتجات الزراعية أو استيراد المحاصيل المماثلة لطرحها بالاسواق قبل نضوج المحاصيل في فلسطين أدى إلى كوارث متلاحقة طحنت الفلاح ودفعته إلى براثن المراهبين اليهود المتريصين فوضعت بين فكى الكماشة، اجراءات الحكومة من ناحية والمراهبين من ناحية أخرى دفعته دفعاً للإفلاس وعدم القدرة على سداد الديون والتي كانت أرضه المرهونه ثمناً لها فتم انتزاعها منه واقتلعه منها ليقتذف ليس على هامش المجتمع غير المنتج بل على هامش الوطن ذاته. وفيما يلى نقدم جدولاً مركباً على سبيل المثال لا الحصر تمكنت الباحثة من جمع مادته لفترة تقع بين ١٩٢٢ - ١٩٢٦ أى لفترة امتدت نحو أربع سنوات وثلاثة أشهر تقريباً ولكنها كافية لتقدم لنا صورة قريبة للحقائق الدامغة التى كانت وراء فقدان عرب فلسطين لأراضيهم وتسلط الضوء على بشاعة الجرم الذى اقترفته بريطانيا بحق شعب فلسطين بلا جدال والتي يوضحها الجدول رقم (١٥) (٤٧٥).

٤٧٥) جريدة فلسطين في ١٩٢٣/١٢/٦ العدد ٣٦٥ - ٧٧			
٧٨ - ٦٣٦	«	١٩٢٣/١٢/٧	«
٩٢ - ٦٥٠	«	١٩٢٤/٢/١	«
٧٩ - ٦٣٧	«	١٩٢٣/٢/١٢	«
١١ - ٦٦٩	«	١٩٢٤/٤/٨	«
غير واضح أربع اعلانات في نفس العدد	«	١٩٢٤/٤/٢٢	«
١٩ - ٩٧٤	«	١٩٢٤/٤/٢٥	«
١٧ - ٦٧٥ ثلاث اعلانات في نفس العدد	«	١٩٢٤/٥/٢	«
٣١ - ٦٨٩	«	١٩٢٤/٦/٢٤	«
٨٥ - ٨٤٢ ثلاث اعلانات في نفس العدد	«	١٩٢٦/١/١٥	«
٢١ - ٨٧٥	«	١٩٢٦/٥/١٨	«

● الفصل الثالث ●

الجدول رقم (١٥) (٤٧٦)
بعض الأراضي الأميرية والمشاع التي صودرت وفاء لرهون
في الفترة من ١٩٢٢-١٩٢٦

المنطقة	اسم صاحب الأرض	المساحة بالدوم متر دونم	أصل الدين بتون الثلاثة المرتبة على القرص حنية مصرى	عدد قطع الأراضي المرهونة أو الحصص لقروض زراعية	تاريخ الرهن	تاريخ سداد الرهن وأعلان البيع له الجريدة
دائرة احرا غرة	سعيد الشوا	٩٧	١٤٠	رهن لقرض زراعى (١٠٠) قطع أرض	-	١٩٢٢/٢/٢٦
دائرة اجرا غرة	سعيد ونهى الحسينى	٢٠٤٤	-	رهن (٢١١) قطعة أرض	-	١٩٢٣/١٢/١١ و ٧
دائرة السامرة	عبد المجيد عبد الحميد	٧	٢٠	رهن لقطعة أرض واحدة	١٩٢٢/١/١٢	١٩٢٤/٤/٢٢ و ٢/١
دائرة نابلس	زكى بن سليم عايش وأخته	٢	٤٠	رهن قطعتين أرض	١٩٢٢/١/٢	١٩٢٤/٢/٢٢
دائرة اجرا نابلس	ابراهيم عبد النور	٣٦	١٥٠	رهن (١٤٤) قطعة أرض	٢٣/١٢/١٧	١٩٢٤/٤/٢٢
دائرة السامرة	محمد وأحمد بن عبد الله مصطفى	٢	٥٦	رهن لقطعة أرض واحدة	٢٢/٢/١٢	١٩٢٤/٤/٢٢
دائرة نابلس	عزير وعزت عبد الهادى	٤٥٩	١٨٧	رهن (٢٩٩) قطعة أرض	٢٣/٩/١٩	١٩٢٤/٤/٢٢
دائرة نابلس	فياض عبد الرحمن عبد الهادى	٣٣٦	٢٠٠	رهن (٤٠٠) قطعة أرض	٢٣/٩/١٩	١٩٢٤/٤/٢٥
دائرة يافا	جورجى دحلان	١٩٤	٢	رهن (٤٠) قطع أرض	٢٣/٤/١٤	١٩٢٤/٥/٢
دائرة يافا	على أحمد عبد الفتاح	أرض غير محددة	غير محدد	رهن (٤٠) قطع أرض	٢٤/٤/١٤	١٩٢٤/٥/٢
دائرة نابلس	إميليرى بن محمود وأسرتة (٦)	٦	٤٠	رهن قطعتين أرض	٢٣/١٢/١٢	١٩٢٤/٦/٢٤
دائرة نابلس	أنفراد	٣٤	٤٠	رهن (٤٠) قطع لقرض زراعى	١٩٢٣/٩/١١	١٩٢٤/٥/٢
دائرة يافا	سعيد وعمر وموسى وعبد الرزوق وأحمد أولاد عيسى البيطار	٣٧٠٠٠	٢٣٣٢٥	رهن لقرض زراعى (٤٥) قطعة أرض مشاع بموجب صك لإدارة بلاد العلدو المحتلة	١٩٢٠	بيعت سنة ١٩٢٥
دائرة يافا	ابراهيم ادهم أبو الهدى	٥٢٥	٢٩	رهن لقرض زراعى لقطعة أرض واحدة	١٩٢٢/٨/٢٣	١٩٢٥/٥/١٢
دائرة يافا	حوا الصيناوى وأحمد بن عرفه البيطار	٥٦٥	٣٣٩	رهن لقرض زراعى لإدارة بلاد العلدو المحتلة	١٩١٩/٩/٢٢	بيعت سنة ١٩٢٥
دائرة غزة	٤ بيارات و٤ دور فى أبو كبير محمد وطالب الرئيس	٢٥٩	٢٥٩	قرض زراعى (١٤٠) قطعة أرض	١٩١٩/٩/٢٢	١٩٢٦/٥/٢١
دائرة يافا	حوا والكستندر وأوريليا وأنطون ولبيب الشامى	٢٢٤	٢٢٤	قرض زراعى	-	-
دائرة يافا	روثة نجيب الحاج	١٨٤٥	١٨٤٥	قرشان رهن زراعى (٤٠٠) حصة	-	١٩٢٦/٥/٢٨
دائرة غزة	سعيد الحسينى	٣٧٨	٣٥١	قرض زراعى (٥٢) قطعة أرض	-	١٩٢٦/٥/١٨
المجموع	المجموع	٥٣٢٨٤	٢٧٢٢٦			

(٤٧٦) جريدة فلسطين في ١٩٢٣/١٢/٦ العدد ٣٦٥-٧٧ .

حتى نوفمبر عام ١٩٢٧ كان التعامل يتم بالجنينة المصرى فى فلسطين ثم منذ ذلك التاريخ أصبحت العملة الفلسطينية هي الجنينة
الفلسطينى والذي كان موازيا للجنينة الاسترلينى

● الفصل الثالث ●

في الواقع يعكس الجدول السابق فقط نموذجاً مصغراً لممارسات حكومة الانتداب، فاعداد جريدة فلسطين العشرة والممتدة بين أواخر ١٩٢٢ وحتى أواسط ١٩٢٦، لا تصلح لأن تعطي أرقاما تغطي الفترة بكاملها ولكنها كافية لتوضح الصورة القاتمة لمصادرات الأراضي الزراعية المرهونة مقابل قروض زراعية تم بيعها بأبخس الأثمان وشردها أصحابها في العراء دونما اعتبار لظروفهم الاجتماعية، أو التقيد بقانون حماية المزارعين، والذي وضعت السلطة ذاتها والذي يكفل ضرورة ابقاء قطعة أرض يكفي إنتاجها الفلاح عند بيع اراضيها.

يجدر التنويه هنا بأن كبر المساحة المخصصة للفرد لا تعكس بالضرورة ثراء الأسرة أو الفرد ذلك أن المساحة غالباً ما تكون لعدد من أفراد الأسرة (العشيرة) ومسجلة باسم كبيرهم أو شيخهم.

وفي نفس الوقت الذي كانت فيه كل من المصارف والمرابين ينتهزون فرصة عجز الفلاح عن سداد ديونه كانت المؤسسات الصهيونية ترصد بعيون مفتوحة حركة إفلاس مالكي الأرض العرب لتتقض عليها.

ويؤكد مصدر صهيوني، الدور الذي لعبته مؤسسة إنماء الأراضي الصهيونية في هذا المجال فقد تمكنت من انتزاع نحو ٥٠٠ ألف دونم من أراضي عرب فلسطين المرهونة من خلال الإقراض الربوي حتى عام ١٩٣٦ كان بعضها موزعاً على النحو التالي: (١٧٤٩٦) دونم في منطقة بيسان و(١١٩٧٨) دونم في منطقة سهل مرج بن عامر وعلى (١٧١٢٠) دونم في منطقة النقب وعلى (٤١٣٩) دونم على شواطئ طبريا، كما حصلت على بعض المساحات في حيفا وفي القدس^(٤٧٧). كما يؤكد المصدر الصهيوني أن عمليات انتزاع أراضي الفلاحين صاحبها أعمال عنف وإجراءات متعمدية كانت وراء ثورة ١٩٣٦. وذلك بسبب تشبث الفلاحين الشديد بالأرض وعدم

الرضوخ لأوامر الإخلاء^(٤٧٨).

وإذا كان هناك ثمة دور للمؤسسات الدينية سواء منها الإسلامية أو المسيحية في تسرب بعض أراضى وقفياتها فمرجع ذلك بشكل أساسى لضعفها وقلة حيلتها لانعدام السلطة بين أيديها فى تلك الفترة من ناحية، وللضغوط التى كانت تمارسها عليها حكومة الاحتلال البريطانى من ناحية أخرى.

وعلى هذا النحو لم يتمكن المجلس الإسلامى الأعلى بطبيعة تكوينه ومحدودية السلطات التى يملكها، من التصدى للأعتداءات المتكررة على أراضى الأوقاف الإسلامية، ذلك أن المجلس لم يمنح أى سلطة حقيقية سواء كانت تشريعية أو تنفيذية أو حتى استشارية، فى أى شأن من شئون الأمة، خلا الشئون الدينية للمسلمين، على النحو الذى أرادته سلطة الاحتلال البريطانى التى هدفت من وراء تأسيسه إمتصاص نقمة الشعب الفلسطينى وشغله عن قضاياها الأساسية.

ولأنه لا توجد مسؤولية حيث لا توجد سلطة فبالتالى لا يمكن محاسبة المجلس على ما لم يكن بقدراته. ولكن تلام بعض الجهات التقليدية التى أنسقت خلف بريق السلطة الزائفة، ذلك أن خطها السياسى أتسم بعدم وضوح الرؤية والتخبط الذى لازم تحركاتها من خلال الصراع على السلطة، الأمر الذى ساهم بشكل أو بآخر فى تشتيت أولويات الأمة وشغلها بتوافة الأمور^(٤٧٩).

ومع كل ذلك فإن المجلس الإسلامى الأعلى لم يأل جهداً قدر طاقاته وإمكاناته المتواضعة فى استعادة بعض أراضى الاوقاف التى تم انتزاعها منه.

Loc. cit (٤٧٨)

(٤٧٩) حول ما ذكرنا راجع: الوثائق رقم ١٠٧، ١١٩، ١٢٧، ١٢٩، ١٣٠، - ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية ج١، ص ٤١٧، ٤٦٩، ٤٧٢، ٤٧٦، ٤٩٩.

- والوثيقة رقم ٢٦٥، ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية، ج٣، ص ٢٧٦

- خليل السكاكيني، كذا أنا يادنيا، سلسلة احياء التراث الثقافى الفلسطينى، ٨، الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين،

● الفصل الثالث ●

ولم تكن قيادات المؤسسات المسيحية بأفضل حال مما هي عليه في المؤسسات الإسلامية. فقد اتسمت مواقفها بالضعف والتخبط والتخاذل خاصة عندما عينت لجنة تصفية ممتلكات البطريركية الارثوذكسية ما بين عامي ١٩٢١ - ١٩٢٥ والتي لعب فيها البطريرك داميانوس دوراً لا أخلاقياً في تبديد أموال الكنيسة.

أما فلاحو فلسطين فقد قاوموا بعزيمة وصلابة لاتلين عمليات انتزاع أراضيهم. وكل ما أخذ منهم، تم عنوة عبر الأساليب الملتوية والقوانين الغاشمة والضغط الاقتصادي الطاحنة التي دفعتهم إلى حافة اليأس والافلاس^(٤٨٠) والتي صودرت بسببها أراضيهم^(٤٨١) على نحو ما مر بنا.

وفى هذه الأراضي التي تمت مصادرتها من الفلاحين والتي اقتلعوا منها عنوة تم توطین اليهود بدلاً منهم فيها في عملية احلال واستبدال وفق عمليات توزيع استراتيجي تتطابق مع نظرية التمرکز والانتشار الصهيوني في الحدود المرحلية لتلك الفترة. حيث تم توطین اليهود حتى عام ١٩٣٥ في ١٨٦ قرية في فلسطين موزعة على أقضية فلسطين على النحو المبين في الجدول رقم (١٦)^(٤٨٢).

-
- الأمانة العامة، الطبعة الثانية، ١٩٨٢، ص ١٦٤ وما بعدها.
 - يوسف أيوب حداد، السكاكيني، حياته ومواقفه وآثاره، الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، الطبعة الأولى ١٩٨١، ص ٥٨ - ٦٦
 - توما، فلسطين، عبر ستون عاماً، مرجع سابق، ص ٤٢-٦٠، ١١٣
 - الملحق رقم ١٩ ورقم ٢٠، خلّة، فلسطين والانتداب البريطاني، سابق، ص ٤٧-٥٤، ص ١٦٠-١٦١، ٢٥٢-٢٧٠، ٣٤٠-٣٩٥
 - فاسمية، عوني عبد الهادي، أوراق خاصة، سابق، ص ٨٤ - ٢٣٢
 - جريدة فلسطين، العدد ٨٣٦ - ٧٩
 - المقطم في ١٥، ١٨، ١٩٣٠/٢/٢٠ و ١٩٢٣/٥/١١.
 (٤٨٠) يؤكد هذه الحقيقة الجدير البريطاني سميسون وايضا للمزيد حول الممارسات والاساليب الملتوية التي مورست ضد الفلاحين ونعرضهم للافلاس انظر

Walter lehn, Jewish National fund, op,cit. P.P. 63-64

(٤٨١) تفصيلات هذه الأرضي انظر

Granott, op, cit., P 100

Report of Palestine and Trans Jordan, 1935, P. 44.

op. cit p. 51.

(٤٨٢)

الجدول رقم (١٦)

الاقضية التي تم توطين اليهود فيها في فلسطين حتى عام ١٩٣٥

القضاء	عدد القرى	القضاء	عدد القرى
يافا	٤٢	الرملة	٤٦
غزة	٣٦	حيفا	١٤
طولكرم	٢٣	جنين	٢
صفد	٢	القدس	١
أريحا	١		

وكثير من هذه الأراضي التي استوطنها اليهود تؤكد المصادر عدم مشروعيتها وبأن الاستيطان تم عنوة ومن خلال وضع اليد دون أى وجه حق فقد كان النزاع مستمراً حول ملكية العديد من هذه الأراضي في ٣٨ قرية موزعة على النحو المبين في الجدول رقم (١٧)^(٤٨٣) وعلى نحو ما بينا في غير هذا المكان.

الجدول رقم (١٧)

القرى التي تم توطين اليهود فيها عنوة من خلال وضع اليد

القضاء	عدد القرى	القضاء	عدد القرى
يافا	٢	حيفا	٤
الرملة	٩	غزة	١٢
طولكرم	٩	جنين	١
صفد	١		

● الفصل الثالث ●

حرى بلفت النظر إلى أن تراجع عمليات انتقال الأراضي بعد ثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩ لا يعود بشكل كبير لقانون انتقالات الأراضي الذي حظر انتقال الأرض في معظم المناطق فقد حدث تجاوزات كثيرة ذكرت في موضعها ولكن يرجع السبب الحقيقي في تقديرنا لاستنفاد حكومة فلسطين البريطانية كل الوسائل المتتوية في مصادرة الأراضي والتي أصبح موقفها بسببها بالغ الحرج خاصة بعد الثورة الفلسطينية الكبرى. الذي أدى إلى ازدياد العداء الصهيوني المعلن عليها.

وفي ذات الوقت الذي تناقصت فيه مبيعات الأرض من العرب لليهود، كانت عمليات البيع تتزايد بين اليهود وبعضهم غالباً بهدف الإثراء والربح، ففي عام ١٩٤٠ كان نصف مشتروات الأرض من يهود ليهود، وفي العام ١٩٤١ بلغت هذه النسبة الثلثين ثم ارتفعت أكثر عام ١٩٤٢ حتى وصلت إلى ثلاثة أرباع عام ١٩٤٣، كما حدث تجاوزات من قبل اليهود الذين باعوا أراض للعرب بهدف الربح مخالفين القوانين الصارمة التي كانت تفرضها مؤسساتهم والجدول رقم (١٨) يوضح ذلك.

الجدول رقم (١٨) (٤٨٤)

مبيعات الأراضي منذ ١٩٤٠ وحتى عام ١٩٤٣

السنة	إجمالي مشتروات الأراضي بالدونم	مجموع ما باعه العرب بالدونم	النسبة للمجموع	إجمالي مبيعات الأرض بالدونم	ما باعه اليهود للعرب	النسبة للمجموع
١٩٤٠	٤٩,٧٣٥	٢٣,٤١٠	٤٧٪	٢٧,٢٥١	١٦١	٠.٠٦٪
١٩٤١	٤٢,٦٨١	١٥,٨٣١	٣٧٪	٢٨,١٤٨	٧٩٧	٠.٢٨٪
١٩٤٢	٦٢,٥٨٢	١٩,٦٥٥	٣١,٤٪	٤٣,٧٧١	١,١٧٦	٠.٢٦٪
١٩٤٣	٤٨,٠٥٢	١٣,٤٩٣	٢٨٪	٣٥,٣٦١	٧٠٢	١.٩٪
المجموع	٢٠٣,٠٥٠	٧٢,١٧٢	٣٥,٥٪	١٣٤,٥٣١	٢,٨٣٦	٢٪

ويشير الجدول إلى ضالة ما تم شراؤه من الأراض في هذه السنوات من قبل العرب فالفارق بين ما باعه العرب وما اشتروه هو (٦٩٣٣٥) دونم هي كل ما انتقل لأيدي اليهود أما الباقي وهو (١٣٣٧١٥) دونم فهي أراض كانت بيد اليهود واعيد بيعها فيما بينهم بهدف الربح وحتى تلك التي باعها اليهود للعرب كانت بهدف تحقيق مزيد من الأرباح، وتعكس عمليات الشراء العربية محاولات عربية لاسترداد الأرض من خلال مؤسسات سنأتى على ذكرها في فصل لاحق أما الأفراد فقد عمل الكثير من الوطنيين الفلسطينيين على شراء ما استطاعوا من أراض صغار الفلاحين المضطرين للبيع لحمايتهم من اليهود يؤكد هذه الحقيقة ارتفاع عدد الملاك العقاريين العرب في تلك الفترة^(٤٨٥) كما تعكس قلة المساحة التي انتقلت اختياريًا لليهود هذه الحقيقة وتؤكددها.

يبقى أن نذكر الدور الذي لعبه سماسرة السوء وشيوخ القرى في عمليات نقل أراضى عرب فلسطين لتصبح الصورة واضحة لمساهمة كل الأطراف التي شاركت في كارثة فلسطين وتدعيم إقامة «وطن قومي يهودي» في فلسطين. تمثل دور هؤلاء في الإنحطاط الخلقى الذي وصم سلوكهم فهم قد استغلوا جهل الفلاحين وأميثهم في تزوير العقود أو باستغلال ظروف الفلاحين البائسة وديونهم الكبيرة وممارسة ضغوط نفسية مستمرة لإقناعهم ببيع أراضيهم. وقد نشط هؤلاء كثيراً بعد تفتيت أراضى المشاع ومن أهم منجزاتهم مبيعات مساحات بلغت نحو (٢٤٥٠٠) دونم^(٤٨٦).

Report of Palestine, 1935, op. cit , P.44

(٤٨٥)

- الجامعة الإسلامية العدد ٣٦٩، في ١٩٣٣/٩/٢٧ ص٧

- من مقابلة شخصية سابقة مع الاستاذ حسن الكرمي ورسالة شخصية مرسلة من لندن بتاريخ ١٥/١/١٩٨٧.

- مقابلة شخصية مع الاستاذ عزة دروزه في دمشق في ١٩٧٧/٧/٨.

(٤٨٦) وهذه المساحات مرزعة على النحو التالي: ٧٠٠ دونم من قرية أم خالد، ٣٥٠٠ دونم من قرية مسكة، ٦٠٠٠ دونم من قرى طولكرم ومن قلنسوة ٤٥٠٠ دونم ومن الطيرة ٢٠٠٠ دونم وكفر عبوش ١٥٠٠ دونم أنظر: - جريدة فلسطين العدد ٧٧٧-٢٠ في ١٩٢٥/٥/١٩ ص٥

- وجريدة فلسطين، العدد ٧٩٩-٤٢ في ١٩٢٥/٨/٧ ص١

- وجريدة فلسطين العدد ١٥٩ - ١٥٣٩ في ١٩٣٣/٩/٢١ ص٤

كنا قد تعرضنا لدورهم في أراض (بيسان) حين درسنا اتفاقية (غور المدورة)، كما تمكنوا من اتمام صفقة في أراضي (اموازين) عام ١٩٣٣ التابعة لقريتي (المالحة وعين كارم) بمساحة قدرها سبعة وخمسون دونماً^(٤٨٧).

وامتد نشاطهم لمناطق بئر السبع حيث تمكنوا من نقل ما مساحته ١٦٥٠٠ دونم لليهود حتى عام ١٩٣٣^(٤٨٨).

وسهل هؤلاء السماسرة بيع أربعة آلاف دونم من قرية (جبول) من أعمال (طبريا) بسعر جنية واحد للدونم^(٤٨٩) عام ١٩٣٣.

كما سهلوا اقتناص ثمانية آلاف دونم من أراضي (كفر صور) الرملية الواقعة على شاطئ البحر الأحمر ولم تكن مزروعة لاحدى الشركات الصهيونية مقابل جنية واحد للدونم^(٤٩٠) عام ١٩٣٤.

وقام عديد من هؤلاء السماسرة بمحاولات تعدى على ممتلكات الغير وبيعها مستغلين مناصبهم^(٤٩١).

وفيما يتعلق بأراضي المشاع فقد كان السماسرة يخدعون أصحاب الأراضي ويشترون الحصص بالغة الضالة والتي كانت لا تزيد في حالات كثيرة عن بضعة أمتار واحدة تلو الأخرى على أنها لهم إلى أن يصبح مجموعها يزيد على نصف الحصة

وقد لعب السماسر سيئ السمعة عبد اللطيف أبو هنطش دوراً في بيع أراضي المشاع في هذه القرى بالإضافة لمشاع قرية قاقون انظر: جريدة فلسطين العدد ٧٩٨ - ٤١ في ١٩٢٥/٨/٤. وفلسطين الاعداد السابقة.

- حول أساليب السماسرة انظر: تقرير سعيد حمادة ورجاء الحسيني المقدم لمجلس الجامعة العربية في ١٩٤٠/١٢/٣، المشروع الإنشائي العربي، السابق، ص ٩٧.

(٤٨٧) الجامعة الإسلامية، العدد ٤٢٤ في ١٩٣٣/١٢/٤ ص ٥

(٤٨٨) الجامعة الإسلامية، العدد ٣٦٩ في ١٩٣٣/٩/٢٧ ص ٧

- الجامعة الإسلامية، العدد ٢٤٦ في ١٩٣٣/١٢/٦. من السماسرة الذين شاركوا في نقل هذه الأراضي يوسف أبو عيشة وعبد العظيم الفصين.

(٤٨٩) الجامعة الإسلامية، العدد ٣٧٧، في ١٩٣٣/١٠/٦ ص ٧

- الجامعة الإسلامية، العدد ٤٣٥ في ١٩٣٣/٢/٣ ص ١٠

(٤٩٠) الجامعة الإسلامية، العدد ٤٤٩ في ١٩٣٤/١/٢

(٤٩١) الجامعة الإسلامية، العدد ٤٢٦ في ١٩٣٣/١٢/٦ ص ٧.

فبييعونها لليهود الذين كانوا يتشبثون بكامل الحصة ليحصلوا عليها. كما لجأ بعضهم للتواري خلف عمليات إفلاس وهمى يتفق عليها مع اليهود فبعد أن يشتري السمسار مساحات معينة من الأراضى، يقوم اليهود بمصادرة تلك الأراضى بدعوى عدم تسديد ديونه الوهمية لهم^(٤٩٢).

كما تصرف العديد من رؤساء العشائر بأراضى العشيرة دون الرجوع إلى أصحابها الحقيقيين كما لو أنها كانت ممتلكات شخصية مستغلين تسجيل الأراضى بأسمهم. جدير بالذكر إن السماسرة لم يكونوا فلسطينيين فقط بل كان الكثير منهم لبنانيون وسوريون كما كان معظمهم من الأغنياء^(٤٩٣).

وتبقى لنا وقفه نرى من خلالها أبعاد السياسة البريطانية الصهيونية ومخططاتها الجهنمية التى نفذت في فلسطين منذ بداية الاحتلال البريطانى الرامية لانتزاع أراضى عرب فلسطين واقتلاعهم منها لتجهيز قاعدة أساسية لغرس «الوطن القومى اليهودى» لم تتورع خلالها الحكومة البريطانية والمؤسسات الصهيونية التى كانت من ورائها من انتهاكات لكل الشرائع والقوانين بطريقة ربما لم يعرف التاريخ مثيلاً لها في العصر الحديث. مصاحباً لها ضغوط مالية ليس لها حد وقوة باطشة لا تعرف الرحمة.

ولكن وبرغم كل هذه المحاولات سواء ما كان منها طوال فترة الحكم البريطانى أو المحاولات المستميتة في العهد العثمانى من قبل بريطانيا متمثلة في قنصليتها في القدس

(٤٩٢) حول اساليب السماسرة المخادعة ومحاوله عرب فلسطين حماية أراضيهم ذكر الاستاذ حسن سعيد الكرمى في رسالة شخصية من لندن بتاريخ ١٩٨٧/١/١٥ يقول أنه كان قد اشترى كافة حصص أقبائه في قطعة أرض للأسرة وكان شقيق له قد باع حصته اثر ضائقة مالية لسمسار فانتقلت أرضه لليهود إلا أن الاستاذ حسن تمكن من استردادها إثر دعوى قضائية رفعها بحق الشفعة باعتباره امّلك معظم الحصص. وأن كثيراً من معارفه وأصدقائه فعل مثله بشراء الحصص الصغيرة لحماية الممتلكات من التسرب لليهود.

وللمزيد حول اسباب البيع وأساليب السماسرة انظر: تقرير سعيد حمادة ورجاء الحسينى المقدم لمجلس الجامعة العربية في ١٩٤٠/١٢/٣، المشروع الإنشائى العربى، سابق ص ٩٧ وانظر أيضاً: محمد نر الخطيب من اثر النكية، سابق، ص ١١٠.

(٤٩٣) عادل غنيم، القوى الاجتماعية في فلسطين، مرجع سابق، ص ١١٨.

- الجامعة الإسلامية، العدد ٤٣٥ في ١٩٣٤/١/٢.

والتي استمرت ما يزيد عن قرن من الزمان نستطيع القول أن كل هذه الجهود البريطانية الخارقة لم تمكن اليهود سوى من مصادرة وانتزاع مساحة قدرها ١٩٦٦٪ من مساحة أراضي فلسطين الزراعية و٦٦٪ لمجموع مساحة فلسطين في حين أن ما انتقل إليهم اختيارياً لم يشكل سوى مساحة بالغة الضالة. الأمر الذي يؤكد ويعنف بطلان الأراجيف التي ما فتئت تروجها الصهيونية بأنها اشترت فلسطين بأموالها.

فبخلاف الحقيقة المجردة وهي أن الأوطان لا تباع ولا تشتري فإن كل ما حازه اليهود من أراضي في فلسطين طوال ما يزيد عن قرن من الزمان لا يصلح إطلاقاً لإقامة دولة يهودية على انقاض فلسطين.

ولكن نرى لزماً علينا إبراز الحقيقة الصارخة والتي تتعارض تماماً مع الادعاءات الصهيونية والأراجيف والحقائق المغتالة على أيدي الصهيونيين، فإننا قد تمكنا من خلال الوثائق البريطانية والصهيونية ذاتها تقديم صورة مختلفة تماماً ومتناقضة مع هذه الادعاءات. هذا فضلاً عما استطاعت حكومة فلسطين البريطانية أن تنتزع حيازته من أراضي الغابات والأحراج واقتلاع مواطنيها منها وتقدر مساحتها بـ (٨٩٤ر٦٢٠) دونم ما بين غابات مزروعة ومحفوظة ومغلقة تم تحويل بعضها لحيازة اليهود أثناء الحكم البريطاني ثم أصبحت صيداً سهلاً بعد رحيل بريطانيا عن فلسطين وقيام «الدولة العبرية».

وليزيد من الايضاح نرى أن نقدم تفصيلاً أوسع عن انتقال الأراضي والأطراف التي شاركت فيه والمقدار الذي ساهمت به كل منها.

فيما يتعلق في العهد العثماني هناك تقديران عن مساحة الأراضي التي تم انتقالها لليهود الأول بريطاني ويقدر هذه المساحة بـ (٦٥٠.٠٠٠) (٤٩٤) دونم والثاني يهودي ويحددها بـ (٤٢٠.٠٠٠) (٤٩٥) دونم.

Village statistics, 1945, op. cit., P. 25

(٤٩٤)

Gianott, op. cit., P. 277

(٤٩٥)

وفي تقديرنا فإن رقم السلطات البريطانية مبالغ فيه عمداً رغبة في أن تنوء بنفسها بعيداً عن مواطن الشبهات التي غلّقت دورها في بداية احتلالها لفلسطين عام ١٩١٧ عندما تم إغلاق دوائر الطابو (تسجيل الأراضي) بناء على طلب من وايزمن الصهيوني على نحو ما بينا في غير مكان. ونحن نرى أن الفارق بين الرقمين قد تم فعلاً نهبه في فترة إغلاق دور التسجيل في بداية الحكم البريطاني.

ويؤكد ما ذهبنا إليه الرقم الذي قدمه خبير الأراضي اليهودي جرانوات إذ يذكر أن مجموع ما استطاع اليهود السيطرة عليه من أراضي منذ عام ١٨٧٨ - ١٩١٤ لم يزد عن (٢٤٥٥٨١) دونم^(٤٩٦). ٣٧٪ من هذه النسبة ذكر الخبير أنها من مصادر مختلفة لم يحددها وهو ما نعتقد أنه تم الحصول عليه بطرق غير مشروعة سواء عن طريق الرشاوى لكبار المسؤولين الأتراك أو بواسطة وضع اليد وانتزاع أراضي عرب فلسطين دون وجه حق وهو الأمر الذي كان وراء تفجّر النضال الفلاحى المرير عام ١٨٨٧.

وهكذا فإن هذه النسبة مع ما انتقل عن طريق كبار ملاك لبنانيين وسوريين تشكل مساحة قدرها ٦٢٪ من مجموع ما انتقل لليهود حتى عام ١٩١٤ بالإضافة لما تم نهبه وهو نحو (١٧٤٥٠٠) دونم ما بين ١٩١٤ و ١٩٢٠ وهو الفارق ما بين الرقمين المقدمين من الخبير ذاته الأول وهو (٢٤٥٥٨١) دونم لعام ١٩١٤ والثانى (٤٢٠٦٠٠) دونم لعام ١٩٢٠ وهذا الرقم (١٧٤٥٠٠) دونم مع نسبه الـ ٣٧٪ التى لم تحدد مصادرها مع النقل من كبار ملاك لبنانيين تشكل نسبة قدرها ٧٨٪ فإذا ما أضفنا إليها نسبة الـ ١٢٪ المأخوذة عنوة من الفلاحين يصبح ٩٠٪ من مجموع ما حازه اليهود من أراض في فلسطين في العهد

(٤٩٦) من الثابت أن اليهود اشتروا من هذا الرقم ٧٠.٠٠٠ دونم قرب طبريا عام ١٨٨٦ من أسرة سرسق وتوينى ومثور. وهى اسر ثرية لبنانية تقيم في بيروت أما كبار الملاك الفلسطينيين فقد باعوا ٧٠٠ دونم. انظر رشيد الخالدي، مقاومة الفلسطينيين للصهيونية قبل الحرب العالمية الأولى من كتاب القاء اللوم على الضحايا، الهيئة العامة للاستعلامات، كتب مترجمة ٧٩٥، القاهرة ١٩٩١، ص ٢٣١.

أما جرانوات فيذكر مصدر هذه الأراض طبقا للملاك السابقين مفصلاً فيقول أنه تم الحصول على ما نسبته ٢٥.١٪ من كبار ملاك غير مقيمين لبنانيين وسوريين و٢٥٪ من كبار ملاك مقيمين و١٢٪ من الفلاحين وما نسبته ٣٧٪ ذكر أنها من مصادر مختلفة لم يحددها

العثماني تم بأساليب ملتوية وغير مشروعة.

كما تجدر ملاحظة اتساع المساحة التي تمكنوا من انتزاعها خلال ٦ سنوات فقط ما بين ١٩١٤ و ١٩٢٠ وهي فترة فوضى الحرب العالمية الأولى التي تم استغلالها بأبشع الصور من قبل اليهود الذين سعوا جاهدين للاستيلاء على أراضي عرب فلسطين تساندهم بريطانيا وإدارتها العسكرية ومن ثم المدنية فيما بعد. يؤكد صدق ما ذهبنا إليه بالإضافة لكل ما تقدم أمران أولهما ارتفاع عدد قضايا التعدي على الأرض التي رفعها المواطنون العرب بمجرد إعادة افتتاح دوائر الطابو (التسجيل).

والثاني فحوى رسالة الاعتراض التي قدمتها المنظمة الصهيونية بخصوص إعادة افتتاح دوائر الطابو لأقراض الفلاحين برهن أراضيهم. والتي رأت المنظمة الصهيونية عدم جدواها بالنسبة لليهود الذين لن يكونوا قادرين على الاستفادة من هذه الخدمة لأن اليهود طبقاً لما جاء في مذكرة الاعتراض لا يمتلكون أى وثائق قانونية تثبت ملكيتهم للأرض^(٤٩٧). ولرغبة المنظمة ببقاء الدوائر مغلقة لتتاح فرص أكبر بالاستيلاء على أراضي عرب فلسطين على نحو ما أوضحنا في بداية هذا الفصل.

وفيما يتعلق بمساحة الأراضي التي حازها اليهود أثناء الحكم البريطاني وحتى عام ١٩٤٨ فهناك تضارب بين مصدر وآخر في تحديد هذه المساحة، فقد ذكر مصدر عربي استند إلى سجلات مصلحة التسوية بأن هذه المساحة قدرها (١٤٩١٦٤٤) دونما^(٤٩٨) أى بنسبة قدرها ٥٦٪ لجموع مساحة فلسطين. أما في المصادر البريطانية الرسمية فتعطى رقم (١٧٣١٣٠٠)^(٤٩٩) دونم في حين يذكر اليهود ذاتهم أرقاماً تتراوح بين

(٤٩٧) من رسالة اعتراض قدمتها المنظمة الصهيونية للحكومة البريطانية بشأن إعادة افتتاح دوائر الطابو. انظر نص الوثيقة في كتاب:

بهجت صبرى، فلسطين خلال الحرب العالمية الأولى وما بعدها ١٩١٤ - ١٩٢٠، سابق، ص ١٨٨.

(٤٩٨) عارف العارف ويذكر المؤلف: أن هذه الأرقام مقتبسة من تقرير سامى هداوى وتمت مراجعتها من خبير آخر. انظر: العارف، النكبة، مرجع سابق، مرجع سابق، ج ٤، ص ص ٩٢٣-٩٢٦.

A Survey of Palestine Vol. 1, op. cit., P. 376.

(٤٩٩)

● الفصل الثالث ●

(١٧٦٥٠٠٠) (٥٠٠) دونم أو (١٨٢٠٠٠) (٥٠١) دونم أو (١٨٥٠٠٠) (٥٠٢) دونم أو (١٨٠٧٠٠٠) دونم الذى قدمته الوكالة اليهودية مما يجعلنا أكثر ميلا لقبول هذا الرقم الذى قدمته الوكالة اليهودية وفق إحصائها عام ١٩٤٧^(٧) وقدمته موزعا على النحو التالى كما في الجدول رقم (١٩).

الجدول رقم (١٩)

مساحة الأراض التى حازها اليهود حتى عام ١٩٤٧

مساحة الأراض بالدونم	نسبتها المئوية للأراض الزراعية	نسبتها المئوية للمساحة الإجمالية	كيفية حيازتها
٤٢٠٠٠	٤٦٪	١٥٥٪	فترة الحكم العثماني وبداية الحكم العسكرى البريطانى
١٧٥٠٠٠	١٩٪	٦٤٪	أجرتها حكومة فلسطين لليهود
٣٢٥٠٠٠	٣٥٪	٢٠٪	منحتها الحكومة للوكالة اليهودية
٦٢٥٠٠٠	٦٨٪	٣١٪	مشتراه من كبار ملاك غائبين غير فلسطينيين
٢٦١٤٠٠	٢٨٪	٩٦٪	مشتراه من كبار ملاك فلسطينيين
١٨٠٧٠٠٠	١٩٪	٦٦٪	المجموع

تبرز دراسة الجدول أن مجموع ما ادعى اليهود «بملكيتهم» ولنا تحفظ على هذه الكلمة سنذكره بعد قليل لا يزيد عن ٦٦٪ من مجموع مساحة فلسطين أو ما نسبته ١٩٦٪ من مجموع مساحة الأراض الزراعية وفق تقديرها لعام ١٩٤٥.

(٥٠٠) The Jewish case, op. cit., P. 340.

(٥٠١) نشرات المكتب العربى، النشرة الثانية، سابق ص ١٤٧ أخذاً عن الوكالة اليهودية.

(٥٠٢) Granott, The Land system, op. cit., P. 278.

(٥٠٣) احسان نزار عطية، مصادرة الأراض في المناطق المحتلة ١٩٦٧ - ١٩٨٠، جمعية الدراسات العربية القدس ١٩٨٠ - ص ١١-١٢.

وحتى لو افترضنا جدلاً أنهم حازوا الرقم الأعلى الذى قدمه خبير الأراض «جرانوت» وهو ١.٨٥٠.٠٠٠ دونم وباعترافهم فإن ما تمكنوا من تسجيله حتى عام ١٩٤٦ لم يزد عن (٩٧٤٢.٢) (٥٠٤) دونم أى بنسبة ٥٢٦٪ لمجموع ما حازوا أو بنسبة قدرها ٣٦٪ لإجمالى مساحة أراض فلسطين. وبنسبة قدرها ١٠٥٪ لمساحة الأراضى الزراعية.

أى أن المجموع الباقى من المساحة هو ٩٦٤٪ من مساحة أراضى فلسطين الإجمالى أو بنسبة ٨٩٪ للأراضى الزراعية بقيت حقاً مطلقاً للعرب. إضافة أصلاً لما حازه اليهود لأن حيازتهم له كانت دون وجه حق وعن طريق الاغتصاب وحتى عام ١٩٤٨.

أما فيما يتعلق بتحفظنا الذى ورد منذ قليل فهو فيما يتعلق بالتناقض الصارخ في ادعاءات اليهود أنفسهم من خلال الأرقام التى قدموها فكيف تعترف الوكالة اليهودية أنها حصلت على (٥٠٠.٠٠٠) دونم من حكومة فلسطين على سبيل التأجير أو المنح كامتيازات ثم تعلن المصادر اليهودية مرة أخرى أن هذه الأراض مملوكة ملكية تامة من قبلها فكيف يتأتى ذلك وأين المصادقية في هذا الادعاء!!!

وإذا كانت حكومة فلسطين البريطانية خلال فترة حكمها التى دامت نحو ثلث قرن قد مكنت اليهود من حيازة ٥٨٪ من مساحة فلسطين. برغم الجهود المضنية والضخمة التى بذلتها لتميرير الأرض عبر القوانين المتعددة ومجموعة الاجراءات التى استنزفت جهداً خارقاً. بذلتها الحكومة بكل الرضا في سبيل إنشاء هذا «الوطن القومى الحلم» (٥٠٥) ..

فإن دخول أطراف أخرى حلبة الصراع والملايسات المتعددة التى أحاطت بالقضية الفلسطينية بعد الحرب العالمية الثانية والتى سندرسها بشئ من التفصيل في الفصل

Walter lehn, the Jewish National fund, op. cit., P. P. 68 - 71. (٥٠٤)

(٥٠٥) أنظر الخريطة رقم (١٤) فى ملاحق هذه الدراسة التى توضح حيازة الأراض لكل من العرب واليهود في أفضية فلسطين عام ١٩٤٤.

● الفصل الثالث ●

الرابع من هذه الدراسة أدت إلى تغييرات جذرية في ملكية الأراضي في فلسطين بعد أن أحييت القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة التي مارس الصهيونيون ضغوطاً شديدة عليها منذ بداية تكوينها ثم جنوا ثمرات هذه الضغوط عندما صدر قرار التقسيم في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ الذي منح اليهود الذين لم تزيد نسبتهم عن ٣٢٪ من عدد سكان فلسطين ولم تزد نسبة حيازتهم لأرض فلسطين عن ٦٦٪ من مساحتها الإجمالية منحهم هذا التقسيم الظالم دون أدنى حق ٥٦٪ من مساحة فلسطين هكذا بمنتهى البساطة ليس هذا فحسب بل مكنهم من سهول فلسطين الخمسة التي تبلغ مساحتها خمسة مليون دونم وتعتبر من أخصب أراضي فلسطين بخلاف موقعها الاستراتيجي الهام. وطرحت خطة التقسيم توزيعاً لحيازة الأراضي بين العرب واليهود على أن تبقى القدس دولية على النحو الموضح في الجدول رقم (٢٠) بما فيها المساحة المائتية.

الجدول رقم (٢٠) (٥٠٦)

توزيع حيازة الأراضي بين الدولتين العربية واليهودية والقدس الدولية بما فيها المساحة المائتية وفق قرار التقسيم

المناطق	المساحة بالدونمات	النسبة المئوية لمساحة فلسطين الكلية
الدولة العربية	١١٥٨٩ر٨٧٠	٤٢ر٨٨٪
الدولة اليهودية	١٥٢٦١ر٦٤٩	٥٦ر٤٧٪
منطقة القدس الدولية	١٧٥٥٠٤	٨٥٪
	٢٧ر٠٢٧٠٢٣	١٠٠٪

- (٥٠٦) عارف العارف النكية، نكية بيت المقدس والفردوس المفقود ١٩٤٧-١٩٥٢ الجزء الأول، منشورات المكتبة العصرية للطباعة والنشر، صيدا بيروت ١٩٥٦ ج١، ص ٢٦-٢٧. وانظر أيضاً:
- يعقوب الخوري، وكيل إدارة فلسطين، أملاك العرب وأموالهم المجمدة في فلسطين المحتلة، الامانة العامة، إدارة فلسطين، الجامعة العربية، دار الهنا للطباعة والنشر بدون تاريخ، ص ٢٩ - ٣١.
- انظر أيضاً: Sami Hadawi, land oner ship in Palestine, op. cit., P.P. 18-19.

● الفصل الثالث ●

وفيما يخص توزيع حيازة الأراضي بين الأطراف المختلفة من عرب ويهود والقدس الدولية بدون المساحة المائية فيوضحها الجدول رقم (٢١) (٥٠٧)

الجدول رقم (٢١)

توزيع حيازة الأراضي بين العرب واليهود والحكومة في حالة التقسيم

المجموع	الحكومة	طوائف أخرى	يهود	عرب	المناطق
١١,٣٨٩,٨٧٠	٢,٣٦٢,٥٨٣	٨٣,٤٥٤	٩٥,٥٤٣	٨,٨٤٨,٢٩٠	الدولة العربية
١٤,٧٥٧,٦٤٩	٩,٧٤٥,٨٧٦	٥٠٠,٩٠	١,٣٨٣,٨٥٨	٣,٥٧٧,٨٢٥	الدولة اليهودية
١٧٥,٥٠٤	٦٠,٤١	٨,٥٠٦	١٢,٢٩٨	١٤٨,٦٥٩	منطقة القدس الدولية
٢٦,٣٢٣,٠٢٣	١٢,١١٤,٥٠٠	١٤٢,٠٥٠	١,٤٩١,٦٩٩	١٢,٥٧٤,٧٧٤	المجموع

كما قسم المشروع المدن والقرى بين العرب واليهود كما لو أنه كان يقسم كعكة ميلاد الدولة اليهودية دون أى اعتبار تاريخى أو إنسانى. والجدول رقم (٢٢) (٥٠٨) يوضح ذلك:

(٥٠٧) نفس المصادر والصفحات.

(٥٠٨) الوثيقة رقم ٢٠٠، ملف وثائق فلسطين، وزارة الإرشاد، الجزء الأول، ص ٨٤١-٨٤٢. ويذكر المستر مانتجهايم برلر عضو مجلس العموم البريطانى بخصوص هذا المشروع أنه في حين أن (٣٠١) ألف عربى يوجدون في المنطقة اليهودية التى يقطنها (٤٥١) ألف يهودى فإن ما نسبته ٦٨٪ من مزارع الموالع عربية. وفي حين سيكون نصيب الدولة اليهودية ٦٣٪ من الدخل القومى سيكون ١٢٪ فقط في الجانب العربى مما يشير بوضوح إلى عدم عدالة التوزيع. أنظر حول توزيع المدن والقرى أيضا: Hadawi, The Land owner ship, op. cit., P. 19.

الجدول رقم (٢٢)

توزيع المدن والقرى بين الدولتين العربية واليهودية في حالة التقسيم

المجموع	عربية		يهودية		مختلطة		ألمانية		المجموع
	قرى	مدن	قرى	مدن	قرى	مدن	قرى	مدن	
الدولة العربية	١٦	٥٥٢	١	٢٢	-	-	-	-	٥٧٤
الدولة اليهودية	١	٢٧٢	١٤	١٨٣	-١	٣	١	٣	٤٥٨
منطقة القدس الدولية	٣	١٧	-	٢	-	١	-	-	١٩
المجموع	٢٠	٨٤١	١٥	٢٠٧	١	٤	١	٣	١٠٥١

شكلت هذه التقسيمات المبينة في الجداول السابقة صعوبة جمة في التنفيذ مما دعا الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة تأليف لجنة مكونة من خمسة أعضاء سميت باللجنة الخماسية لدرس هذه المشكلة وتقديم توصياتها^(٥٠٩).

وأوكل إليها مهمة استلام وإدارة المناطق التي يتم الجلاء عنها من قبل الدولة المنتدبة بصفة مؤقتة، واتخاذ تدابير إقامة الحدود بين الدولتين وغير ذلك الكثير حددته النقاط الخمس عشرة كخطوات تمهيدية للاستقلال تحت إشراف هذه اللجنة^(٥١٠).

لقد شهدت الفترة التي أعقبت قرار التقسيم في ٢٨ نوفمبر ١٩٤٧ والنهاية الفعلية للوصاية البريطانية في ١٥ مايو ١٩٤٨. هجمة شرسة قادتها القوات

(٥٠٩) الوثيقة رقم ٥٩، حسن صبري الخولي، سياسة الاستعمار والصهيونية الجزء ٢، مرجع سبق ذكره، ص ٤١٩.

(٥١٠) الوثيقة رقم ٥٩، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، حسن صبري الخولي، المرجع السابق، ص ٤١٩-٤٢٣.

الإرهابية اليهودية جيدة التنظيم والتدريب والتسليح تساندها قوات الجيش البريطاني، بإحتلال مساحات واسعة من الأراضي في مناطق مختلفة في فلسطين ضاربين عرض الحائط بكل توصيات الجمعية العامة وتقسيمات المناطق كما وردت في قرار التقسيم على النحو المبين في الجداول أرقام ٢١، ٢٢، ٢٣، متخطين حدود الدولة اليهودية لانتزاع الأراضي من المنطقة المخصصة للدولة العربية. ففي ٢٦ يناير ١٩٤٨ ارتكب اليهود جريمة أئمة بقرية عرب أبو سويرح، وفي بيارات بدر موسى، وعبد القادر، في يافا فنسفوا المنازل وموتورات الري وقتلوا المواطنين، والمواشى حيث كانوا يشنون هجومهم على هذه المناطق في جنح الظلام، وقد تكررت حوادث الاعتداء في القرى والمدن وبشكل مكثف في يافا وحيفا، والرملة، واللد، وطولكرم، وكثير غيرها تحميمهم القوات البريطانية^(٥١١).

وتعددت أساليب اقتناص الأرض ففي تل أبيب أنذرت بلدية تل أبيب بعض أصحاب الأراض بضرورة دفع ضريبة قدرها ثلاثة جنيهاً عن كل دونم - في حين كانت هذه الضريبة في كل مكان لا تزيد عن ١٨ ملاً للدونم الواحد - وإلا بيعت أراضيهم تسديداً لثمن الضريبة، ولما كانت الأوضاع الاقتصادية للفلاحين لا تسمح إطلاقاً بدفع مثل هذه الضريبة الباهظة فقد عرضت العديد من الأراضي للبيع تسديداً للضرائب^(٥١٢).

أما السلطات فقد سعت إلى تمرير الأراض لليهود عن طريق بيع أراض ومنشآت ذات أهمية بالغة كانت بحوزتها لليهود، مثل مطار عاقر بالرملة ومنشآته وأراضيه الواسعة، علماً بأن السلطة البريطانية كانت قد أنتزعت هذه الأراضي من أصحابها العرب مقابل ثمن بخس دفعته لهم، بعد أن شردتهم. وكان لبيع المطار ردود فعل واسعة عند عرب فلسطين الذين طالبوا بشرائه واعترضوا على هذا

(٥١١) الدفاع، يافا، العدد ٣٨٦٦ في ٢٦/١/١٩٤٨، ص ١ و٤.

(٥١٢) الدفاع، يافا، العدد ٣٨٥٨ في ١/١/١٩٤٨، ص ٢.

● الفصل الثالث ●

الانحياز السافر، وشن المناضلون العرب هجوماً كبيراً بعد تسليم المطار للهاجاناه في ٢٤ مارس ١٩٤٨. لم يسفر عن شئ سوى الضحايا وبقي المطار بأيدي اليهود^(٥١٣).

كما ساهمت مرة أخرى قوات الانتداب بنقل أراضي الأوقاف في قرية الجماسين في مارس ١٩٤٨ عندما منحتها لبلدية تل أبيب لإقامة حدائق!! مما أثار حفيظة المجلس الإسلامي الأعلى الذي رفع شكوى للمندوب السامي^(٥١٤).

هذا وبرغم إعلان حكومة الانتداب بأن أى تدخل عسكري يحدث قبل ١٥ مايو يعتبر اعتداء عليها تقابله بالقوة وأنها ستظل مسؤولة عن فلسطين وأمنها حتى ذاك التاريخ!!!

لكن ما حدث بالفعل كان نقيض هذا التصريح فأخذت تنسحب من الأحياء والمدن العربية لتفسح المجال أمام اليهود لاحتلال هذه المناطق على نحو ما فعلت في حيفا وطبريا، وهب المواطنون للدفاع عن مدنها ودارت معارك طاحنة بين العرب واليهود الذين كانت تساندهم وتساعدهم قوات الجيش البريطاني وبعد صمود خمسة أشهر سقطت حيفا في ٢٢ ابريل ١٩٤٨ وأعقبتها يافا في ٢٨ أبريل^(٥١٥). أى قبل الموعد المحدد للانسحاب وهو ١٥ مايو فإين مسؤولية بريطانية إذأ؟..

كما إنسحب البريطانيون قبل الموعد المحدد من مدينة صفد في ١٦/٤/١٩٤٨

(٥١٣) الدفاع يافا، العدد ٣٨٧٥ في ٢/٥ ص ٢ والعدد ٣٨٨١ في ٢/١٢ ص ٣، والعدد ٣٩٠٦ في ٣/١٢ ص ٢، والعدد ٣٩٠٩ في ٣/١٦ ص ٢ والعدد ٣٩١٠ في ٣/١٧ ص ٤ والعدد ٣٩١١ في ٣/١٨ عام ١٩٤٨ ص ٢. كانت أراض المطار قد انتزعت من أصحابها من قرى عاقر وشحمه، منذ بضعة سنوات خلت قبل بيع الحكومة المطار لليهود.

(٥١٤) محمد على الطاهر، أوراق مجموعة، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩٨.

(٥١٥) فلسطين، كتاب لم يعرف اسم مؤلفه ولا تاريخ نشره بسبب نقص صفحاته (موجود في معهد الدراسات العربية التابع للجامعة العربية مصنف تحت رقم ٩٥٦/٩٥، ص ١٢ - ١٣ وانظر أيضاً: محمد نمر الخطيب، من أثر النكبة، المطبعة العمومية بدمشق ١٩٥١، ص ٣٣٠، ٣٣٩-٣٤١.

● الفصل الثالث ●

وهجم اليهود هجوماً مكثفاً بالأسلحة الأتوماتيكية وقاذفات الهون وكان قد انسحب أمر الحامية الأردنية من جيش الانقاذ تاركاً الأهالي لتواجه الأهوال، فخرجوا تحت وابل القصف هائمين على وجوههم^(٥١٦).

وفي ١٧ أبريل أصدر مجلس الأمن قراراً بوقف جميع الأعمال العسكرية في فلسطين وفي ٢٣ أبريل قرر إقامة لجنة هدنة لفلسطين مكونة من ممثلين من أعضاء مجلس الأمن. كما قدمت الولايات المتحدة مشروعاً للأمم المتحدة بوضع فلسطين تحت وصايتها في ٢٠ أبريل ١٩٤٨ تضمن بنداً يتعلق بتحويل الحاكم صلاحية وضع التشريعات الخاصة لضمان حرية انتقال الأراضي بيعاً وشراءً واستغلالاً دون مساس بأي فريق من السكان^{(٥١٧)!!!}. كما انسحب البريطانيون من عكا يوم ٢٥ أبريل لتواجه هجوماً شرساً من قبل اليهود الذين قاموا بذبح الأطفال والرجال وهتكوا أعراض الفتيات والنساء وسرقوا الأموال والمنقولات^(٥١٨).

وأعتمد اليهود خطة حدوة الحصان لاقتلاع وطرد عرب فلسطين وهي تعتمد على إجراء حصار من جميع جوانب منطقة ما مع ترك ثغرة صغيرة تسمح بإفلات الطالبين للنجاة، حيث كانت تفتح النيران ليلاً والناس نيام ودون سابق إنذار وتنطلق المدافع بكثافة عالية من جميع الجهات ما عدا هذه الثغرة الأمر الذي كان يلقي الرعب والهلع في قلوب الأهالي الذين كانوا يتركون كل عزيز ونفيس بعد أن تحصد النيران أعداد غفيرة منهم لينطلقوا تائهين مشردين بين جريح ومريض وعاجز.. وقد اتبعت هذه الخطة في العديد من قرى

(٥١٦) محمد فيصل عيد النعم، فلسطين والغزو الصهيوني، مكتبة القاهرة الحربية، ١٩٧٠، ص ص ٢٧٩-٢٨١.

(٥١٧) الوثيقة رقم ٦٣، حسن صبرى الحولى، سياسة الاستعمار والصهيونية ج٢، مصدر سابق، ص ص ٤٤٩-٤٥٠ - جون رودى، حركات استلاب الأراضي من كتاب تهريد فلسطين، سابق، ص ص ١٥٠-١٥١.

(٥١٨) للمزيد حول النطاقات التي أرتكبت وحول اغتصاب تلميذات المدارس والنساء المسنات أنظر:

- روز مارى صايغ، الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع إلى الثورة، ترجمة خالد عايد، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ١٩٨٠، ص ص ٩٤، ١٠٤، ١٠٥، ١١٣، ١١٤.

● الفصل الثالث ●

فلسطين وتعتبر مذبحه دير ياسين تطبيقاً عملياً لهذه الخطة الجهنمية التي دفعت بالآلاف لمغادرة أراضيهم وبيوتهم^(٥١٩) حفاة عراة في صورة ترسم كل معانى البؤس المرير لواقع الأهوال القارعة مندفعين نحو المجهول الذى أصبح فيما بعد واقعاً أشد بؤساً ومرارة.

وهكذا وقبل أن ينصرم عهد الانتداب أدى الإنسحاب البريطانى غير المتوقع، والترتيبات السرية التى كانت تعقدها السلطات مع اليهود بالإنسحاب ليلاً من تمكين اليهود من العديد من المدن والقرى في فلسطين^(٥٢٠). وإعلان قيام «دولة إسرائيل» مستقلة بالحدود التى أقرتها الجمعية العمومية للأمم المتحدة. ولكن استطاع اليهود احتلال أجزاء كبيرة وهامة من أراضي الدولة العربية زيادة على ما نص عليه قرار التقسيم. إذ أصبحوا يسيطرون على ٨٤٪ من مدينة القدس والمناطق الممتدة منها باتجاه البحر الأبيض وعلى العديد من المدن والقرى العربية المنوه عنها^(٥٢١) منذ قليل زيادة عن قرار التقسيم.

ووفق رأى البعض بانه بالإمكان تلخيص نتائج حرب ١٩٤٨ «بأن الحركة الصهيونية قد نجحت عبر العنف المنظم في إنهاء حالة التششت وانعدام الجنسية التى عاشها اليهود وتورث هذه الحالة لعرب فلسطين^(٥٢٢). والتشبيه هنا مع الفارق بين أصحاب حق ومدعى حق.

وبعد انسحاب القوات البريطانية وفي فترة حرب ١٩٤٨ التى خاضتها جيوش الإنقاذ العربية، بالإضافة لشعب فلسطين وقواته التى كان ينقصها جميعاً التدريب الجيد ونقص

(٥١٩) محمد فيصل عبد المنعم، السابق والصفحات أيضا ، - جون رودى، السابق والصفحات.

(٥٢٠) أملاك العرب وأموالهم المجمدة، مصدر سابق، ص ص ٢٩-٣٠ وانظر أيضا:

Henry Cattat, Palestine, the Road to peace, Long man 1971, P.P. 20-21.

(٥٢١) المصادر السابقة والصفحات وانظر أيضا:

الوثيقة رقم ٦٥ من خطاب الياهو اينشتين وهو وقتذاك الياهو ايلات وكان يمثل الوكالة اليهودية في واشنطن من خطاب وجهه الرئيس الأمريكى ووزير الخارجية. - انظر: الخولى، الجزء الثانى، سابق، ص ٤٥٣، وأيضا الوثيقة ٦٦، المصدر السابق، ص ص ٤٥٤ - ٤٥٧.

(٥٢٢) روز مارى صايغ، الفلاحون الفلسطينيون، سابق، ص ١١٥.

السلاح وعدم التنسيق وثورات أخرى ضخمة جداً، حدثت العديد من الأمور فبرغم إصدار مجلس الأمن قراراً بفرض الهدنة في جميع أنحاء فلسطين دون قيد أو شرط في ١٥/٧/١٩٤٨^(٥٢٣)، إلا أن اليهود انتهكوا هذه الهدنة عدة مرات وارتكبوا العديد من المخالفات فاعتدوا على العديد من القرى مما دفع وسيط الأمم المتحدة الكونت برنادوت إلى رفع تقرير مؤقت إلى سكرتير الأمم المتحدة يفصح أعمال اليهود «وأرتكابهم للمخالفات الخطيرة» كما وصفها التقرير ذاكرةً اعتداءهم على ثلاث قرى عربية هي «عين غزال، وجبع، وأجزم» الواقعة جنوب حيفا. كما طالب بإعادة بنائها على حساب السلطة البريطانية. وقد نجم عن هذه الكارثة طرد وتشريد أربعة آلاف مواطن عربي من أراضيهم بالقوة بخلاف ما قتل منهم والذي يربو عددهم عن ثلاثمائة شخص أثناء دفاعهم عن أراضيهم. وكانت قريتان قد دمرت بالكامل مما اعتبره التقرير «منتهى الفظاعة وخرقاً صارخاً للهدنة»^(٥٢٤).

وكانت قرى عديدة أخرى قد دمرت واقتلع أصحابها منها كما اعتدى اليهود أيضاً أثناء الهدنة على المناطق المحايدة المجاورة لمنطقة الصليب الأحمر^(٥٢٥).

وتكررت انتهاكات الهدنة من قبل اليهود والاعتداء على الأراضي العربية وبالذات في أوقات الحصاد بهدف اتلاف المحصولات والحاق الأضرار بالفادحة بالعرب^(٥٢٦) وقد بلغ عدد القرى التي تم تدميرها ومحيت من الوجود أثناء العهد البريطاني من ١٩١٨ وحتى

(٥٢٣) مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين، الجزء الثالث، القسم الثاني، مرجع سبق ذكره، ص ٣٢٤، ٣٣٩.

(٥٢٤) تقرير مؤقت مرفوع إلى سكرتير الأمم المتحدة من وسيط الأمم المتحدة لفلسطين في ١٨ سبتمبر ١٩٤٨ جامعة الدول العربية، الهيئة السياسية، ص ٦٦-٦٨ وأنظر أيضاً: المقطع في ١٥/٩/١٩٤٨ العدد ١٨٤٩٤ ص ٢. وانظر لمزيد من التفاصيل الدباغ، بلادنا فلسطين، الجزء الأول، القسم الثاني ص ٣٦٠-٣٦١ وايضا للتفاصيل أنظر التل: كارثة فلسطين، مذكرات عبد الله التل قائد معركة القدس، الجزء الأول، دار القلم، القاهرة، ١٩٥٩ ص ٢٨٤ - ٢٨٨.

(٥٢٥) تقرير مؤقت المصدر السابق، ص ٥٦.

(٥٢٦) من خلال انتهاكات الهدنة تمكن اليهود من احتلال التلال المشرفة على طريق اللطرون رام الله واستولوا على بعض القرى وطردوا أهلها كما استولوا على منطقة النقب أنظر: الدباغ، بلادنا فلسطين، الجزء الثالث، القسم الثاني، ص ٣٢٤، ٣٣٩. وأنظر أيضاً عبد الله التل، كارثة فلسطين، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٩ - ٢٩١.

● الفصل الثالث ●

١٩٤٨ (٦١) قرية^(٥٢٧).

ولم تكن الأراضي التي انتزعت من عرب فلسطين أثناء عام ١٩٤٨ هي خاتمة المطاف فقد تمت ملابسات أخرى أدت إلى ضياع المزيد من الأراضي، منها الصفقات السرية^(٥٢٨) لبعض الدول العربية ومنها ما تم في أروقة رودس ومؤتمرات الهدنة^(٥٢٩).

هذا فضلا عن عمليات خرق الهدنة المتكررة وبناء مستوطنات يهودية على طول خطوط الهدنة، واقتناص مساحات إضافية أثناء تخطيط الحدود. برغم وجود مراقبين دوليين!!! والجدول رقم (٢٣) يوضح الفرق بين ما كان بحيازة اليهود حتى عام ١٩٤٨ وما استطاعوا حيازته بعد اتفاقات الهدنة^(٥٣٠).

(٥٢٧) للمزيد حول أسماء هذه القرى راجع الدباغ الاستيطان اليهودي في ريف فلسطين في العهدين العثماني والبريطاني ١٨٥٤ - ١٩٤٨ ، مجلة دراسات عربية السنة ١١ ، العدد الخامس بيروت ١٩٧٥ ص ٤١ .

(٥٢٨) احتل اليهود قرية (أم الرشراش) إيلات فيما بعد دون قتال بسبب انسحاب الجيش الأردني كما أجرى الملك عبد الله مباحثات سرية مع اليهود في مدينة الشونة الاردنية حصل اليهود من خلالها على مساحات واسعة من الأرض راجع الوثائق السرية في الفصل الرابع عشر من مذكرات عبد الله التل، كارثة فلسطين، المصدر السابق، ص ٤٣٧-٥٦٧ .

ولمزيد من الايضاح أنظر الخرائط: أرقام (٢٣ و ٢٦) في ملحق هذه الدراسة التي توضح مدى ما سيطر عليه اليهود من أراض حتى عام ١٩٤٩ ..

(٥٢٩) عارف العارف، النكبة، مرجع سبق ذكره الجزء الرابع ص ٩٢٠ - ٩٢٦ وأيضاً أنظر:

أملاك العرب وأموالهم المجددة، الجامعة العربية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩ - ٣٠ .

(٥٣٠) جدول مركب - أنظر: عارف العارف، النكبة، مرجع سبق ذكره الجزء الرابع ص ٩٢٣-٩٢٦ . وهذه الأرقام مقتبسة من سجلات مصلحة التسوية من تقرير سامي هداوي وتمت مراجعتها من خبير آخر من نفس المصلحة طبقاً للمصدر.

الجدول رقم (٢٣)
الأراضي التي كانت بحيازة اليهود قبل ١٩٤٨ وما استطاعوا إضافته
حتى اتفاقات الهدنة

القضاء	مساحة القضاء الإحصائية بالدونم	ما كان بحوزه اليهود قبل ١٩٤٨	نسبة حيازة اليهود للقضاء	مجموع ما أصبح بحوزه اليهود بعد ١٩٤٨ بالدونم	نسبة الزيادة المئوية	نسبة ما يحوزه اليهود بالنسبة للقضاء
عكا	٧٩٩,٦٦٣	٢٤,٩٩٧	٣٪	٧٩٩,٦٦٣	٩٩٪	١٠٠٪
بيسان	٦٣٧,٠٨٧	١٢٤,٧٥٥	٣٣,٩٪	٣٦٧,٠٨٧	٦٦٪	١٠٠٪
الناصرة	٤٩٧,٥٣٣	١٣٧,٣٨٢	٢٧,٦٪	٤٩٧,٥٣٣	٧٢٪	١٠٠٪
صفد	٦٩٦,١٣١	١٢١,٤٨٨	١٧,٥٪	٦٩٦,١٣١	٥٧,٤٪	١٠٠٪
طبريا	٤٤٠,٩٦٩	١٦٧,٤٠٦	٣٧,٩٪	٤٤٠,٩٦٩	٦٢٪	١٠٠٪
حيفا	١,٠٣١,٧٥٥	٣٦٤,٢٧٦	٣٥,٣٪	١,٠٣١,٧٥٥	٦٤,٦٪	١٠٠٪
يافا	٣٣٥,٣٦٦	١٢٩,٤٣٩	٣٨,٦٪	٣٣٥,٣٦٦	٦٤,٤٪	١٠٠٪
اللد والرملة	٨٧٠,١٩٢	١٢٢,١٥٩	١٤٪	٧٧٤,١٩٢	٨٤,٩٪	٨٨,٩٪
جنين	٨٤٨,٩٩٩	٤,٢٥١	٠,٥٪	٢٥٨,٩٩١	٩٨٪	٣٠,٥٪
نابلس	١,٥٩١,٧١٨	١٥	٠,٠٠٠,٩٤٪	٢٦,٧١٨	٩٩,٩٪	٠,١٦٪
طولكرم	٨٣١,٥٨٣	١٤١,٣٦١	١٦,٩٪	٥٠٦,٥٨٣	٦٥,٦٪	٦٠,٩٪
رام الله	٦٨٩,٥٦٤	١٤٦	٠,٠٠٢٪	٥,٥٦٤	٩٧٪	٠,٢٨٪
القدس	٥٥٨,٦٤٨	٢٩,٥٢٧	٥٪	٢٥١,٦٤٧	٨٨٪	٤٥٪
أريحا	٣٤٠,٦٢٣	-	-	-	٠٪	٠٪
بيت لحم	٦٥٣,١٥٧	٣,٨١٩	٠,٥٪	٨٠,١٥٧	٩٥٪	١٢٪
الخليل	٢,١٧٦,٧٨٦	٦١,٣٢*	٠,٢٪	١,٠٧٧,٨٦	٩٩,٤٪	٥٠,٨٪
غزة**	١,١١١,٥٠١	٤٩,٢٦٠	٤٪	٨١١,٥٠١	٩٣,٩٪	٧٣٪
بئر السبع	١,٢٥٧,٧٠٠	٦٥,٢٣١	٥,٥٪	١,٢٤٧,٧٠٠	٩٩,٤٪	٩٩,٢٪
المجموع	٢٦,٤٠٥,٢٦٦	١,٤٩١,٦٤٤	٥,٦٪	٢٠,٤٦٨,٦٤٣	١٣,٧٪	٧٧,٥٪

* وهذا الرقم ورد عند الدباغ ٦٥٨١ دونماً أنظر الدباغ ببلادنا فلسطين الجزء الخامس، القسم الثاني ص ٣٠١، ٣١٢.

** أرقام غزة وبئر السبع تقريبيّة لعدم العثور على الخارطة التي تبين حدود الهدنة أنظر عارف العارف المرجع ذاته ص ٩٢٦.

وهكذا ومن كل ما تقدم أتضح لنا كيف تم اقتلاع عرب فلسطين، وكيف تمت مصادرة أراضيهم بعد أن أعطى مشروع التقسيم اليهود حق إقامة دولتهم فوق ٥٦٪ من أراضي فلسطين كما كانت قد سهلت حكومة فلسطين البريطانية إحتلال اليهود لما يزيد عن ١٥ مليون دونم وتعتبر هي المسئولة الأولى عن ترسيخ الاستيطان اليهودي في فلسطين كما أدى انسحابها قبل الموعد من فلسطين والترتيبات التي كانت تتبعها لتمكين اليهود من أراضي فلسطين وتسليمهم المنشآت والأسلحة إلى تدعيم قيام «دولة إسرائيل». والتي ساهمت بقيامها أيضا الخطط الإرهابية والمذابح التي أقامتها العصابات الصهيونية لعرب فلسطين، ومصادرة الأرض ساعة الطوارئ..

وهكذا تضافرت وتشابكت كل العوامل التي درسناها لتقلب الأوضاع رأسا على عقب ولتصبح الأكثرية الفلسطينية في وطنها أقلية ولتصبح ٨٠٪ من أراضيها وأراضي أجدادها التي كانت حتى الأمس القريب كلها عربية، يهودية ولتبرز قضية الصراع العربي الصهيوني كإحدى القضايا بالغة التعقيد في القرن العشرين لتصبح مشكلة بلا حل، وأرضاً خصبة تنمو عليها مزيد من الصراعات المريعة والدامية وتجذب أطرافاً أخرى إلى دائرة الصراع الذي لا يزال مستمراً حتى الآن.

وهكذا تكشف حقائق الدور البريطاني لكل ذي عين منذ ١٨٣٩ سواء بدور قنصليتها في القدس. و تعهدات بالمرستون عام ١٨٤١ بالتزام بريطانيا بتحقيق مشروع اسكان لليهود في فلسطين باعتباره يخدم مصالح بريطانيا. أو الدور الذي لعبته اللجنة الفنية عام ١٩٠٦ في تحديد أهم مناطق فلسطين سواء في موارد المياه أو الخصوبة أو الاستراتيجية لتتحدد «تخوم الدولة اليهودية».

ثم تبني بريطانيا الرسمي لتحقيق إقامة «الوطن القومي» من خلال تصريح بالفور عام ١٩١٧ ومباشرة احتلال بريطانيا لفلسطين بعد شهر من التصريح والخضوع البريطاني المطلق للجنة الصهيونية ورئيسها وايزمان الذي بلوره صك الانتداب

● الفصل الثالث ●

وفرض الوكالة اليهودية واتفاقات ترسيم الحدود وضم منابع المياه والبحيرات والسماح بالهجرة اليهودية.

مروراً باغلاق دوائر تسجيل الأراضي عام ١٩١٩ واغلاق البنك العثماني وممارسة الضغوط الاقتصادية المختلفة على عرب فلسطين. وعملية انضواء دائرة الزراعة ودائرة تسجيل الأراضي تحت الجناح الصهيوني عام ١٩٢٠، وقلب قوانين الأراضي العثماني رأساً على عقب لتوظيفها في خدمة «الوطن القومي اليهودي» سواء فيما يتعلق بقوانين نزع الملكية وقانون الدفاع وقانون المدن وأعمال التسوية وجداول الحقوق والادعاءات وحصر الأثر والقيود التالفة ونهب أراضي الأوقاف والجفالك والغابات وتحويل صنف الأرض وتفطيت المشاع وقانون الحد الأدنى للتسجيل ومصادرة أراضي العرب قبل صدور أحكام قضائية بشأنها وغيره الكثير مما احتوته هذه الدراسة الموثقة.

وكان كل ذلك لم يكن كافياً حيث أقدمت الحكومة على أعمال بالغة الخطورة حين صادرت أهم شرايين المياه والموارد المائية والمعدنية ووضعتها بين أيدي اليهود على شكل امتيازات متنوعة لتؤمن لهم البنية التحتية اللازمة لقيام «الوطن القومي».

هذا بخلاف قوانين الضرائب والرسوم الجمركية التي ساهمت في إفقار الفلاحين ودفعهم في أحضان المرابين لتنتزع أراضيهم المرهونة في خطط جهنمية احكمت حلقاتها حول فلسطين وشعبها وضعت لتجعل الأرض عبئاً على أصحابها ليسهل اقتلاعهم منها.

ليس هذا فحسب بل اطلقت الحكومة يد الاحتكارات المالية اليهودية المتوارية خلف أقنعة أجنبية في نهب فلسطين. واستغلال مسمى « المصلحة العامة» بما يخدم مصالح اليهود ومستوطناتهم.

وهكذا تصبح بريطانيا مسؤولة مسؤولية مباشرة عن انتزاع ٤٦ ٦٠٪ من مجموع ما انتقل لليهود من أراضى عرب فلسطين البالغة ٦٦٪ عبر الوسائل المختلفة التى درسناها مفصلاً سواء مسؤولية مباشرة أو غير مباشرة.

وبالرغم من ذلك ما كان لهذا الكيان أن يقوم على مثل هذه النسبة لو لم تدعمه الأمم المتحدة تقف من خلفها الامبريالية العالمية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وضغوطها اللاأخلاقية على الأمم المتحدة الذى تمخص عنها مشروع التقسيم الظالم الذى أعطى ما يزيد عن نصف مساحة فلسطين في أهم مناطقها لليهود الذين لم يشكلوا حتى ذلك الوقت برغم اسراب المهاجرين اليهود من شتى انحاء العالم أكثر من ثلث السكان وما كان بحوزتهم أكثر من ٦٦٪ من مساحة أراضى فلسطين هكذا وبمنتهى البساطة وانعدام الضمائر تقرر مصائر الشعوب !!!

العلاقات الإنتاجية في
فلسطين وانعكاساتها على
المجتمع الفلسطيني

على

على الرغم من أن المجتمع الفلسطيني يتميز إلى حد ليس بقليل بتكوينه العشائري إلا أنه في نفس الوقت يضم شرائح سكانية متعددة تشكلت أساساً من الطبقة الوسطى وتشمل المهنيين والموظفين من الأفندية ثم التجار وأصحاب المحلات ثم يليهم البدو والعمال والفلاحين.

أ- المهنيون والأفندية

وتقف شريحتهم على رأس السلم الاجتماعي وهي ذات تأثير قوى لا يتواءم وحجمها الذي لا يزيد عن ١٥٪ من مجموع السكان وتفصلها عنهم فجوة اقتصادية واجتماعية لا يمكن تخطيها. وبرغم أن الأفندية يعيشون في المدن أساساً إلا أنهم من ملاك الأراضي بشكل عام ويحصلون على دخولهم من الأراضي الزراعية، ومن الإيجارات ومن أرباح قروضهم للفلاحين، ومكاسبهم من الزراعة.

وكثيراً ما ساهمت هذه الشريحة باستغلال الفلاحين واعتصارهم^(٥٣١) وتحويل العديد منهم إلى مستأجرين على ممتلكاتهم، بعد فقدان أراضيهم بسبب عجزهم عن سداد ديونهم

(٥٣١) حول المجتمع الفلسطيني انظر دراسة: - نبيل أيرب بدران، التعليم والتحديث في المجتمع العربي الفلسطيني، سابق، ص ١٠٣-١٠٧.

- وأيضاً الحسيني، التطور الاجتماعي والاقتصادي في فلسطين، سابق.
- رونى جباي، دراسة سياسية للنزاع بين العرب واليهود، أربع أقسام، المخابرات العامة القسم الأول، ص ٤-٥.
- ناتان وانستوك، الصهيونية ضد إسرائيل، القسم الثاني، ص ٢٤٧ - ٢٤٨ وأيضاً:
- تمار غوجانسكي، تطور الرأسمالية في فلسطين، سابق انظر شرائح البرجوازية وتصنيفاتها ص ٢٠٥-٢٠٦.

في العهد العثماني إضافة لعوامل أخرى ذكرناها سابقاً.

كما تميزت هذه الشريحة بكونها متعلمة ومثقفة تضم بين فئاتها الأطباء والمحامين ورجال الصحافة وتمتعت هذه الشريحة بنفوذ قوى طوال العهد العثماني والبريطاني خاصة بعد استيعابها للقطاع التجارى الحديث وتوجيهه لخدمة مصالحها والتي بسببها ربما هادنت الحكم ضماناً لاستمرار نجاحها المادى^(٥٣٢).

وقد شهدت المدن تزايداً مضطرباً في عدد سكانها ففي حين كان عدد سكان المدن الكبرى مثل القدس، أريحا، يافا، حيفا، غزة، الخليل، نابلس، الناصرة وصفد عام ١٨٦٠ نحو (٨٠.٢٥٠) نسمة أصبح عام ١٨٨٠ (١٠٩.٥٠٠) نسمة^(٥٣٣). وبلغ عدد هؤلاء عام ١٩٢٢ (١٩٤) ألف نسمة^(٥٣٤). ثم أصبح عام ١٩٣٦ (٢٩٨) ألفاً^(٥٣٥) ارتفع عام ١٩٤٤ ليصبح (٤١٠) آلاف نسمة^(٥٣٦).

ب - التجار وأصحاب المحلات ومن هم على شاكلتهم ، وليس لهؤلاء سمات عامة مشتركة مثل باقى الفئات^(٥٣٧).

ج - البدو : لايحمل بدو فلسطين فى الواقع مواصفات البدو والرحل ، فمعظمهم قد عرف الاستقرار إلى حد بعيد كما مارسوا أعمال الزراعة بالإضافة للرعى ، وانتشروا فى كافة أنحاء فلسطين وخاصة فى وادى بيسان والأردن والسهل الساحلى^(٥٣٨). وللبدو عادات

(٥٣٢) المراجع السابقة ذاتها والصفحات.

Justin Maccarthy, The Population of Palestine op. cit., P. 15.

(٥٣٣)

كما قد تتبعنا تطور عدد السكان في العهد العثماني في الفصل السابق من هذه الدراسة وحتى بداية عهد الانتداب.

(٥٣٤) بدران، سابق، ص ١٢٧.

(٥٣٥) ناتان وانستوك، الصهيونية ضد اسرائيل، القسم الثانى، ص ص ٢٤٧ - ٢٤٨.

(٥٣٦) بدران السابق، ص ١٢٧.

(٥٣٧) روتى جباى، السابق، والصفحات.

(٥٣٨) كان بدو بيسان يسكنون الحيام ويشغلون بزراعة الأرض علماً بأن نظرة البدو للزراعة تنسم بالازدراء فعادة ما كانت تترك مهام الزراعة للنساء والأطفال وأحياناً كان الرجال يشاركون بها وتنتقل هذه العشائر فى الصيف للجهات الجبلية، وفي الشتاء

وتقاليد ونظم خاصة بهم . وكان البدو فقراء كالفلاحين ، فأراضيهم لم تكن خصبة كما أنها تعتمد بشكل أساسي على مياه الأمطار ، وكانت السنوات الجافة تحمل لهم الكثير من الكوارث والمآسي . ولاقى بدو فلسطين الكثير من الظلم والاضطهاد على أيدي السلطات البريطانية^(٥٣٩).

وخاصة أبان الثورات والهبات ، فكانت تحرق خيامهم ومتاعهم ويطردون من أراضيهم التي كان يتم انتزاعها منهم سواء اثناء الحكم البريطاني لفلسطين أو بعد احتلال اليهود لها^(٥٤٠).

وعرف عن بدو فلسطين ارتباطهم الشديد بالأرض مثلهم مثل الفلاحين حيث كانت تلاقى عمليات اقتلاعهم مقاومة بالغة الشدة كما واجه استيطان اليهود لأراضيهم صعوبات جمة^(٥٤١).

د - الفلاحون: يشكل هؤلاء قاعدة الهرم السكاني، فقد قدرت نسبتهم في بداية الحكم البريطاني بنحو ٨٠٪ في حين قدر عددهم طبقاً لإحصاء ١٩٢٢ بـ (٤٧٨.٠٠٠) أرتفع عام ١٩٤٤ إلى ٨٠٠ ألف قروي أو بنسبة قدرها ٦٦٪ لباقي السكان أو بنسبة ٧٠٪ لمجموع المواطنين العرب في فلسطين. ويعتبر ارتباط الفلاح بالأرض ارتباطاً نابعاً من معنى الوجود

يتجهون لضفاف الأردن وفي بيرة القدس كان البدو يقومون بأعمال الرعي والزراعة برغم صغر مساحة الأرض هناك وكانوا يزرعون القمح والتعير والبقول وقليل من الأشجار.

أنظر - مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين ج ٥، ص ٢، مصدر سابق، ص ٣١٨ - ٣٢٠، ج ٦ ص ٢، سابق، ص ٤٩١، وأيضا أوري ديفيس، المجتمع البدوي في النقب سابق، ص ١٧ - ١٨.

(٥٣٩) عن مالاتاه البدو من ظلم أنظر: الدباغ، السابق الأجزاء ج ٥، ص ٢ و ج ٦، ص ٢ السابقين والصفحات وأيضا:

- مذكرة عصبة التحرر الوطني للأمم المتحدة، سابق، ص ٦٣ وقد استمرت عمليات طرد البدو على أيدي اليهود منذ عام ١٩٤٨ وما تلاه كما اقتلعت السلطات البريطانية ٥٠٠ أسرة من بدو بئر السبع عام ١٩٤٨ من أراضيهم واحتلتها أنظر:

- الدفاع، العدد ٣٩٣٣ في ١٣/٤/١٩٤٨ السنة ١٤ ص ١ وأنظر:

- الكناح الجديد، العدد ٦ - ٢٣٩٨ في ١٥/١١/١٩٤٩ دمشق، ص ٥.

(٥٤٠) المراجع السابقة والصفحات.

(٥٤١) المقطم، العدد ١٨٣٦٨ في ١٩/٤/١٩٤٨، السنة ١٤ ص ١ وأنظر:

- فلسطين، ملحق المحرر، العدد ٤٦٢ وفلسطين العدد ٦، في ١٤/١٢/١٩٦٥.

● الفصل الرابع ●

ذاته تعضده العلاقات الأسرية الحميمة، والارتباط الشديد بالقرية والعشيرة من خلال صلات عميقة يترتب عليها مسئوليات وحقوق مشتركة، يلتزم بها الجميع وفق عادات وتقاليد راسخة^(٥٤٢). وإلى جانب الزراعة فكثيراً ما كان يمارس الفلاح أعمالاً أخرى كتربية الحيوانات وبعض الصناعات الخفيفة كصناعة الحصر والسلال والخزف وأعمال المحاجر والمباني وأحياناً الصيد^(٥٤٣).

هـ - العمال: تنامت هذه الفئة مع ازدياد أعداد المقتلعين من أراضيهم الذين كانوا ينزحون للمدن بحثاً عن لقمة العيش ثم انضموا إلى صفوف العمال غير المهرة وساهم في اتساع حجم هذه الفئة اتساع أعمال المعسكرات الحربية البريطانية ونهوض الصناعة وازدهارها خاصة اثناء وبعد الحرب العالمية الثانية^(٥٤٤) وتركزت هذه الفئة بشكل أساسي في مدينة حيفا وبلغ عدد هذه الفئة حوالي ١٠٠.٠٠٠ عامل عربي وبلغ عدد العمال اليهود المرتبطين بالهستدروت ١٥٤.٤٣٣ عاملاً عام ١٩٤٦^(٥٤٥). وقد اشتد ساعد العمال العرب عندما نهضت الحركة النقابية التي أصبح لها وزن غير قليل فيما بعد.

المستوطنون اليهود في فلسطين:

شكل هؤلاء نمطاً فريداً وغريباً ، غير متجانس في تركيبه الطبقي أو الثقافي أو

(٥٤٢) حول العلاقات الفلاحية الحميمة والأوضاع الاجتماعية من خلال دراسة متميزة لمخيمات اللاجئين انظر:

- روز ماري صايغ، الفلاحون الفلسطينيون، مرجع سابق، ص ٧ - ٢٧، وأيضاً:

- هند البديري، ماجستير غير منشورة، سابق، ص ٢٢٢ - ٢٥٧.

(٥٤٣) روني جباي، السابق والصفحات وأيضاً.

A survey of Palestine Vol. I op, cit., P. 144.

(٥٤٤) للمزيد حول العمال أنظر:

- عبد القادر ياسين، تاريخ الطبقة العاملة الفلسطينية، مركز الأبحاث الفلسطينية، منظمة التحرير، بيروت، ١٩٨٠ وأنظر.
- أسعد صقر، الحركة العمالية في فلسطين منذ عهد الانتداب البريطاني وحتى عام ١٩٨٠، دار الجرملق للطباعة والنشر، دمشق ١٩٨١ ص ١٢٥، ١٢٨.

(٥٤٥) عبد القادر ياسين، كفاح الشعب الفلسطيني قبل عام ١٩٤٨، سلسلة دراسات فلسطينية، رقم ١٠٢، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت ١٩٧٥، ص ١٩٤ - ١٩٧.

الاجتماعى ، نتيجة لموجات من الهجرة المتعاقبة تشمل أجناساً شتى من مختلف بقاع الأرض تحمل تراثاً موروثاً لعادات وتقاليد وحضارات وثقافات مجتمعاتهم المتباينة، لذا فلم يكن هناك ما يجمع هذه الشرائح اجتماعياً أو ثقافياً أو سياسياً أو حتى دينياً سواء فى العادات والتقاليد، وأسلوب التفكير أو اللغة أو الشكل أو الملبس أو المظهر الخارجى مما جعلهم شرائح مليئة بالتناقضات والانقسامات . ولما كانت المؤسسات الصهيونية على وعى بهذا التناقض فقد أخذت على عاتقها منذ البداية ايجاد لغة مشتركة فأهتمت بمناهج التعليم وفرضت اللغة العبرية^(٥٤٦) إجبارياً على الجميع وقامت ببث وترويج الايديولوجية الصهيونية، وإذكاء الروح الوطنية والدينية عبر المؤسسات المختلفة، داخل وخارج فلسطين والتي كانت تشرف على برامج صارمة لتهيئة المستوطن المهاجر حتى قبل قدومه إلى فلسطين من خلال ندوات ومحاضرات وتدريبات شاقة لخلق أرضية مشتركة بين هذا الخليط المتناظر ، والذي لازال يحمل فوارقاً طبقية وتناقضات حادة حتى الآن. وبالإمكان تتبع تطور عدد السكان الذى يشمل الشرائح المختلفة فى الجدول رقم (١)^(٥٤٧) .

(٥٤٦) يورى أيفانوف، احذروا الصهيونية، سابق، ص ١٧٥.

(٥٤٧) جدول مركب أنظر: يوسف عبد الله صايغ ، الاقتصاد الإسرائيلى، معهد الدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ١٩٦٣- ١٩٦٤، ص ٤٧. ويذكر المؤلف أن عدد البدو لعام ١٩٤٤ بلغ ٦٧ ألفاً وكنا ذكرنا فى الفصل الثالث من هذه الدراسة أن عدد بدو قضاء بئر السبع كان نحو ٩٤.٤٣٠ بدوياً أنظر : Aref El Aref, op. cit. P.P. 180 - 182.

وقامت الباحثة بجمع أعداد البدو لكل قضاء على حدة فكان العدد الإجمالى ١١٠.٨٧٠ بدوياً معتمدة على المادة الموجودة فى كتاب الدباغ ، بلادنا فلسطين الأجزاء ١ ، ٢ ، ص ص ٣٣٠ - ٣٣١ و٦٠ ، ٢ ، ص ص ١٤٣ - ١٦٢ ، ٣٥٨ - ٤٠٣ ، ٤٨٠ - ٥٠٨ ، و٨ ، ٢ ، ص ص ٤٣٤ - ٥٢٤ ، ص ٥٢٧ - ٥٧٩ .

الجدول رقم (١)

تطور عدد السكان في فلسطين ما بين ١٩٢٢ - ١٩٤٨

نسبة الزيادة المئوية في عدد السكان	السكان بما فيهم نحو ٦٦٥٥٣ من البدو					السنة وفق إحصاء ديسمبر
	المجموع	النسبة	اليهود	النسبة	العرب	
—	٧٥٧.١٨٢	٪ ١١	٨٣.٧٩٤	٪ ٨٩	٦٧٣.٣٨٨	*١٩٢٢
٪ ١٣٦	١.٠٣٥.٨٢١	٪ ١٦.٨	١٧٤.٦٤٠	٪ ٨٣	٨٦١.١٨١	**١٩٣١
٪ ١٩٨	١.٥٠١.٦٩٨	٪ ٢٩.٧	٤٤٥.٤٥٧	٪ ٧٠.٣	١.٠٥٦.٢٤١	١٩٣٩
٪ ١٠٢.٨	١.٥٤٤.٥٣٠	٪ ٣٠	٤٦٣.٥٣٥	٪ ٧٠	١.٠٨٠.٩٩٥	١٩٤٠
٪ ١٠٢.٦	١.٥٨٥.٥٠٠	٪ ٣٠	٤٧٤.١٠٢	٪ ٧٠	١.١١١.٣٩٨	١٩٤١
٪ ١٠٢	١.٦٢٠.٠٠٥	٪ ٣٠	٤٨٤.٤٠٨	٪ ٧٠	١.١٣٥.٥٩٧	١٩٤٢
٪ ١٠٣	١.٦٧٦.٥٧١	٪ ٣٠	٥٠٢.٩١٢	٪ ٧٠	١.١٧٣.٦٥٩	١٩٤٣
٪ ١٠٣	١.٧٣٩.٦٢٤	٪ ٣٠.٤	٥٢٨.٧٠٢	٪ ٦٩.٦	١.٢١٠.٩٢٢	١٩٤٤
٪ ١٠١	١.٧٦٥.٠٠٠	٪ ٣١.٤	٥٥٤.٠٠٠	٦٨.٦	١.٢١١.٠٠٠	***١٩٤٥
٪ ١٠٩.٧	١.٩٣٦.٠٠٠	٪ ٣١.٤	٦٠٨.٠٠٠	٦٨.٦	١.٣٢٨.٠٠٠	١٩٤٦
٪ ١٠٦.٦	٢.٠٦٥.٠٠٠	٪ ٣١.٥	٦٥٠.٠٠٠	٦٨.٥	١.٤١٥.٠٠٠	مايو ١٩٤٨

A survey of Palestine, vol. I, Ibid. P. 149.

Census of Palestine, E. MILS. 1931, summary For Palestine.

Village statistics, 1945, Ibid. P. 13.

وعدد العرب فيما بينهم البدو مع ملاحظة أن أرقام ١٩٤٨ في الجدول هي أرقام تقديرية كما ذكر صايغ.

للمزيد أنظر توزيع السكان حسب الأقضية لعام ١٩٣١ في فلسطين في الخريطة رقم (١٥) في ملاحق هذه الدراسة.

* إحصاء عام ١٩٢٢ أنظر:

** إحصاء عام ١٩٣١ أنظر:

*** إحصاء عام ١٩٤٥ أنظر :

● الفصل الرابع ●

مما لاشك فيه أن تدفق موجات الهجرة اليهودية الذي شهدته فلسطين قد أثر تأثيراً ضخماً على النمو السكاني ، ففي حين لم يزد عدد اليهود المقدر عام ١٩١٨ عن ٥٦ ألف يهودي يمثلون نحو ٨٪ من عدد سكان فلسطين^(٥٤٨). نراه وقد تضخم بشكل مروع خلال ثلاثين عاماً ليبلغ عام ١٩٤٨ نحو ٦٥٠ ألف يهودي أو بنسبة ٣١٤٪ لسكان فلسطين مما يعادل. نحو ثلث السكان أى أنهم تضاعفوا نحو اثني عشر مرة تقريباً في حين أن سكان فلسطين لم يتضاعفوا نتيجة الزيادة الطبيعية سوى مرتين . الأمر الذي أدى ليس إلى إحداث خلل في التركيب الديموغرافي فقط ، وإنما إلى تغيرات جوهرية اقتصادية واجتماعية . وقد شغل القطاع القروي العربي في فلسطين النسبة الأكبر في النسيج السكاني بإعتبار أن فلسطين ظلت بلداً زراعياً بالدرجة الأولى والجدول التالي رقم (٢) يوضح تطور هذا القطاع^(٥٤٩).

الجدول رقم (٢)

تطور القطاعين الحضري والريفي العربي في فلسطين من ١٩٢٢ وحتى ١٩٤٤

القطاع	١٩٢٢	النسبة المئوية	١٩٣١	النسبة المئوية	١٩٤٤	المجموع
حضرى	١٩٥,٠٠٠	٪٢٩	٢٥٩,٠٠٠	٪٣٠	٤١١,٠٠٠	٪٣٤
ريفي	٤٧٨,٠٠٠	٪٧١	٦٠٢,٠٠٠	٪٧٠	٨٠٠,٠٠٠	٪٦٦
المجموع	٦٧٣,٠٠٠	٪١٠٠	٨٦١,٠٠٠	٪١٠٠	١,٢١١,٠٠٠	٪١٠٠

A Survey of Palestine, vol.I , Ibid., P. 144.

(٥٤٨)

op.cit P. 697.

(٥٤٩)

تجدر الإشارة إلى أن عدد القرويين العرب في بداية الحكم البريطاني لفلسطين شكل نحو ٨٠٪ من عدد السكان الإجمالي.

وفى عام ١٩٤٨ بلغ عدد القرويين العرب وفق تقديرات الحكومة نحو ١٤٦,٥١٠ أسرة أو نحو ٨٧٩,٠٦٠ قروى . تعتمد فى معاشها على زراعة أرض مساحتها ٤,٢٣٧,٥١٠ (٥٠٠) دونماً . بخلاف الأراضي التى كان يزرعها البدو جزئياً أو كلياً فى منطقة بئر السبع والمقدرة بنحو ٢٧٠ر٣٦٦ر٢ (٥٠١) دونم.

أما فيما يتعلق بتوزيع ملكية الأراضي بين صغار ومتوسطي وكبار الملاك فى فلسطين فمن خلال أرقام عام ١٩١٩ فقد قدرت مساحة الممتلكات الكبيرة للملاك غير الفلسطينيين بـ (٣٧٢ر٣١٦) دونم وقد قدرت ممتلكات كبار الملاك الفلسطينيين المقيمين بـ (٤١٨ر٢٨١) دونم وغير المقيمين بـ (٨١ر٨١٧) دونم، وعلى هذا النحو فإن الممتلكات الكبيرة فى فلسطين لم تشكل سوى ١١,٢٪ لباقي مساحة الأراضي الزراعية (٥٠٢) (وفق تقديرات عام ١٩٣٥). مما يؤكد عدم انتشار الممتلكات الكبيرة فى فلسطين مع ملاحظة أن الملكية الواحدة كانت لعدد كبير من أفراد الأسرة الموسعة. وتم تصنيف المالك الكبير لمن يمتلك ١٠٠٠ دونم فما فوق طبقاً لمعطيات لجنة جونسون وكروسبى. وفى عام ١٩٣٦ بلغ عدد الملاك الكبار فى فلسطين ١٥٠ مالكاً امتلكوا (٨٩٥ر١٢٤) دونم بمتوسط مساحة الملكية (٥ر٩٦٧ر٤) دونم (٥٠٣). وعدد الملاك فى هذه الأرقام لا يعكس بالضرورة عدد الأفراد المالكين أو حجم الملكية الفردية ذلك أن معظم هؤلاء المالكين كانت الأراضي المسجلة

(٥٥٠) مذكرة عصبة التحرير الوطنى مقدمة للأمم المتحدة، مصر سبق ذكره، ص ٣٦.

(٥٥١) Jewish case, the Jewish Agency for Palestine, Ibid., P. P. 578 - 579.

وقد ورد هذا الرقم فى إحصاءات القرى على أنه ٢ مليون دونم أنظر: Village statistics, 1945, Ibid P. 83.

(٥٥٢) انظر اعداد واسماء أصحاب الممتلكات وأماكن تواجدها ومساحة الأراضي مفصلاً فى Stien, The Land Question, Ibid, P. 223-225

وقد أورد المؤلف أرقامه بالدونم التركى وهو يساوى ٩١٩ر٣ من الدونم النظامى الذى يساوى ٢م١٠٠٠. وقامت الباحثة بتحويل أرقام الجدول، انظر رسالة ماجستير غير منشورة ص ٢٢٢.

(٥٥٣) عنان العامرى أخذاً عن Supplement to survey of Palestine Vol.III. P. 199 ولم نعشر لى مصادرنا على هذا الجزء.

- للمزيد حول توزيع الملكية على كبار ومتوسطي وصغار الملاك مفصلاً انظر: هند البديرى فى رسالة ماجستير غير منشورة.

بأسمائهم تعود لأفراد الحامولة التي كان يبلغ عدد أفرادها بضعة آلاف مثل أسرة البرغوثي أو أسرة عبد الهادي البالغة نحو ٦٠٠ شخص وكثير غيرهم^(٥٥٤). وأن كان يعكس أيضاً غنى الأسرة وحيازتها لمساحات واسعة بصورة ما.

جدير بالذكر أن هذا الإحصاء شمل أراضي الأوقاف والمؤسسات اليهودية وممتلكات اللبنانيين والسوريين الأمر الذي رفع نسبة معدلات الملكيات الكبيرة بشكل يفوق الواقع الحقيقي.

أما فئة متوسطى الملاك فبمقدورنا اعتبار هذه الفئة لمن يملك ١٠٠ دونم فما فوق وحتى ١٠٠٠ دونم، وفق معطيات جونسون وكروسبي لعام ١٩٣٠ ذلك أن الحد الأدنى للملكية التي يستطيع إنتاجها أن يوفر للمالك الحد الأدنى من احتياجات المعيشة تقدر بـ ٧٥ دونماً^(٥٥٥).

ومن خلال إحصاء ١٩٣٢ و١٩٣٦ يتضح أن أعداد أصحاب الملكية المتوسطة تتشابه مع أعداد أصحاب الملكية الكبيرة من حيث قلة عددهم وأن الملكيات غالباً ما تعود لأسر موسعة. وأن كان هذا لا يعنى بالضرورة انعدام وجود أسر تنتمي لفئة كبار الملاك ومتوسطيها.

وفيما يتعلق بالملكية الزراعية الصغيرة فالإحصاءات الدقيقة لم تتناول هذه الشريحة إلا في فترات متأخرة. إلا أن خبير الأراضي (أوهاجن) الذي عاش في فلسطين رداً من الزمن يذكر أن ٢٠٪ من أراضي منطقة الجليل كانت في حوزة صغار الملاك عام

(٥٥٤) حول هذه الأسر انظر، بدران، مرجع سابق، ص ٣٢.

(٥٥٥) جونسون وكروسبي، مصدر سابق، ص ٣١.

Granott, Ibid, P.P. 190-193

وحول توزيع هذه المساحات في المناطق المختلفة ومزيد من التفاصيل انظر:

● الفصل الرابع ●

١٩٠٧ و ٥٠٪ من منطقة ساحل يافا في حين كان الباقي في حوزة كبار الملاك^(٥٥٦). أى أن ٧٠٪ من الأراضى الزراعية كانت في حيازة صغار الملاك.

وأوردت المصادر التركية أن عدد الأسر التى تمارس الزراعة في السنجاق الثلاث، القدس، نابلس وعكا، كان عام ١٩٠٩ (١٦٩١٠) أسرة يقومون بزراعة (٧٨٥٠٠٠) دونم أى أن متوسط ما كانت تحوزه الأسرة كان في المتوسط ٤٦ دونم وكانت الغالبية العظمى من الفلاحين متمركزة في سنجق القدس ونابلس، حيث وصلت نسبتهم إلى ٦٧٪ في سنجق القدس و ٦٣٪ في سنجق نابلس^(٥٥٧).

إلا أن لجنة جونسون وكروسبى أوضحت الكثير فيما يتعلق بالملكيات الزراعية والنظم الزراعى السائد عام ١٩٣٠ من خلال دراسة أجرتها على ١٠٤ قرية موزعة في عدة مناطق في فلسطين. وتؤكد الدراسة ارتفاع نسبة ملكيات الأراضى التى يزرعها الفلاحون ذاتهم إذ تبلغ ٦٨٫٢٪ لباقي الممتلكات ونسبة الملكيات الكبيرة لملاك فلسطينيين أو غائبين تبلغ ٣١٫٨٪ يديرها المستأجرون^(٥٥٨).

ومن دراسة لحائزى الممتلكات الصغيرة يتضح أنه كلما تضاعف عدد الدونمات المملوكة، 'تفجع عدد الملاك الصغار'^(٥٥٩).

وهكذا ثبت لنا من خلال هذه الدراسة اتساع قاعدة صغار الملاك في فلسطين. أما عن متوسط الملكية للأسرة فقد كان طبقاً لأحصاء ١٩٣٠ نحو (٥٦) دونماً وفي احصاء

Granott, Ibid, P. P. 38 - 39.

(٥٥٦) .

Loc, cit.,

(٥٥٧)

(٥٥٨) للمزيد حول هذه الدراسة والجداول انظر، البديرى رسالة ماجستير غير منشورة، سابق، ص ص ٢٣٣-٢٣٥ مستمدة من:

- تقرير لجنة جونسون وكروسبى، للدرس حالة المزارعين المالية والاقتصادية ١٩٣٠، ص ص ٣٠-٣١.

(٥٥٩) انظر تفاصيل هذه الدراسة فى البديرى، رسالة ماجستير، سابق، ص ص ٢٣٦-٢٤٤ أخذاً عن كل من:

- جونسون وكروسبى السابق والصفحات.

Granott, op, cit., P.P. 179-189.

- العامرى، السابق، ص ص ٦٤ - ٦٥.

● الفصل الرابع ●

١٩٣٢ كان (٤٦٥) دونماً وفي احصاء ١٩٣٦ كان (٤٥) دونماً وهذا الانخفاض ناتج في تقديرنا في استمرار مصادرة أراضي عرب فلسطين تسديداً لرهيناتهم بسبب تضخم ديونهم على نحو ما سنرى بعد قليل وعلى نحو ما مر بنا في الفصل السابق.

أما ما كانت تحتاجه الأسرة فعلياً من مساحة أرض يكفى انتاجها احتياج أسرة متواضعة تتكون من ستة أفراد تقريباً تبعاً لنوع الزراعة نتابع الجدول رقم (٣) (٥٦٠) الذى يبين الحد الأدنى لقطعة الأرض الضرورية وعدد الأسر العربية التى كانت تكفيها الأراضي الزراعية فى فلسطين في تلك الفترة.

الجدول رقم (٣)

معدل ما تحتاج إليه الأسرة من الدونمات وفق نوع الزراعة

نوع الزراعة	الدونمات المزروعة	معدل ما تحتاجه الأسرة من الدونمات	عدد العائلات المستفيدة
حمضيات	١٠١٩٠٠	١٠	١٩٠
موز	١٦٠١	١٠	١٦١
مزارع	٧٥٥٨٥١	٧٠	١٠٧٨٧
حبوب تدفع الضريبة	٢٧٣٧٩٣٧	١٦٥	١٦٥٩٣
حبوب لا تدفع الضريبة	٦٣٠٢١٤	٤٠٠	١٥٧٧
المجموع	٤٢٢٧٥١٢	متوسط ما تحتاجه الأسرة ١٣١	٣٩٣٠٨

ولابد من الإشارة هنا إلى أن معظم الأراضي الزراعية التى بقيت بيد العرب كانت فى الداخل بعيدة عن الأمطار وهى أراض ذات تربة قليلة الجودة خاصة بعد أن صودرت أهم

(٥٦٠) مذكرة عصبة التحرر الوطنى، المصدر السابق، ص ٣٦ - ٣٩ وأنظر أيضاً:

- الحسينى، التطور الاجتماعى والاقتصادى، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٥. والأرقام هنا مستبعد منها منطقة بئر السبع.

● الفصل الرابع ●

أنهار البلاد وأصبحت في يد اليهود. تنتشر معظم هذه الأراضي على سفوح التلال والهضاب والصحارى. بعد أن انتزعت معظم الأراضي الزراعية الخصبة من أيدي العرب . ويكشف الجدول عن مأساة حقيقية لقرويين فلسطين الذين لم تكن الأراضي الزراعية لتكفى سوى ٢٦,٨ ٪ منهم فقط . وقد بلغ عدد الأسر التي اقتلعت من أراضيها وفق مصادر الحكومة بنحو (٢٠) ألف أسرة أو ١٢٠ ألف عربي على نحو ما مر بنا في الفصل الثالث إذ كان متوسط حيازة الأسرة من الأرض لمن بقي منهم لا يزيد عن ٣٣ر٤^(٥٦١) دونم وهو بالتأكيد دون الحد الأدنى الكافي لمعيشة الفلاح ، خاصة وأنه أتضح لنا فيما سبق أن معظم حيازات الأراضي الزراعية العربية تنتمي لفئة الحيازات الصغيرة وأن ٩٩ ٪ من فلاحي فلسطين لا ترقى متوسط حيازاتهم للحد الأدنى الكافي لمعاش الأسرة. وتؤكد ذلك دراسة أجريت عام ١٩٤٦ قرب نهاية فترة دراستنا لقرية بير زيت في قضاء القدس ظهر من خلالها أن معدل مساحة الأرض التي يكفي إنتاجها لأسرة واحدة يجب أن لا يقل بالمتوسط عن ١١٢ دونم كما أظهرت الدراسة أن مساحة أراضي القرية البالغة ٧.٢٧٠ دونم لا تكفى سوى ٦٥ أسرة من مجموع أسرها البالغ ١٨٠ أسرة . أى أن هناك ١١٥ أسرة^(٥٦٢) أو مانسبته نحو ٦٤ ٪ من عدد الأسر المقدر بـ ٦٩٠ قروى يزاحمون ٣٩٠ قروى في حياتهم ومعاشهم أو بمعنى آخر يعيشون عائلة عليهم في تلك القرية مما يؤكد الكثافة السكانية الكبيرة للقري العربية وعدم كفاية الأرض الزراعية للسكان هذا علماً بأن هذه القرية تعتبر أفضل بكثير من عديد من قرى فلسطين المنتشرة فوق المناطق الجبلية أو

(٥٦١) يذكر عرنى عبد الهادي أن ٣٠,٤ ٪ من الفلاحين العرب يلا أرض و ٣٥ ٪ يملك ٥ دونم و ٤٠ ٪ منهم يحوز في المتوسط ٣٣ دونم . انظر خيرية قاسمية ، الصراع العربي الإسرائيلي في خرائط ، معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٧٩ ، ص ٦٣ ويلاحظ هنا أن مجموع النسب يزيد عن ١٠٠ ٪ إذ يبلغ ١٠٥,٤ ٪ مما يدل على وجود خطأ في إحدى النسب ونعتقد أنه في الرقم ٤٠ ٪ إذ قد يكون ٣٤,٦ ٪ في تقديرنا.

- حقائق أوردها تقرير الحكومة المقدم إلى لجنة التحقيقات الأنجلو أمريكية للمزيد أنظر . مذكرة عصبة التحرر مصدر سبق ذكره ، ص ص ٣٩ - ٤١ .

(٥٦٢) مذكرة عصبة التحرر ، المصدر السابق والصفحات .

الصخرية. الأمر الذي يعكس بوضوح مدى الضرر الفادح الذي أصاب عرب فلسطين من احتلال وأغتصاب أراضيهم من قبل اليهود.

كما تجدر الإشارة هنا إلى أن احتلال الجيش البريطاني لمساحات يعتقد بها من الأراضي الزراعية العربية^(٥٦٣). بالإضافة للقوانين والأساليب المختلفة التي مرت بنا في الفصل السابق ساهم في انقاص المساحة المزروعة من الأراضي العربية التي لم تعد أصلاً تكفي حائزها .

أما بالنسبة لجميع أنحاء فلسطين بما فيها منطقة بئر السبع فيمكننا أن نقدر أن الأراضي الزراعية في فلسطين وحتى عام ١٩٤٨ لم تكن تكفي سوى ٣٦,٣٪ من سكانها أو ما يمثل نحو ٣٥٩.٨٦٧ قروى من أصل ٩٩٠.٥٠٠ قروى^(٥٦٤) أى أن ٦٣,٦٪ من قروى فلسطين قد أصبحوا بلا أرض أو حيازة^(٥٦٥). كنتيجة حتمية للسياسة البريطانية الغاشمة في فلسطين.

وتجدر الإشارة هنا بأن نسب مساحات الأراضي الزراعية سواء ما بقى في حوزة

A Survey of Palestine, vol. I, Ibid, P.P. 293-294

(٥٦٣) أنظر:

ونعتقد أن ما احتله الجيش البريطاني يوازي نحو عشرة آلاف دونم باعتبار أنه الفارق بين الرقم المعطى في المصدر المذكور على أنه أراض عربية زراعية وأراض مزروعة بالفعل .

(٥٦٤) استعانت الباحثة في هذا التقدير مستخدمة النسبة التي أشارت إليها عصبة التحرر فيما يخص نسبة عدد القرويين لباقي سكان فلسطين بأنه ٧٠٪. ووفق معطيات صايغ التقديرية بشأن عدد سكان فلسطين عام ١٩٤٨ هو ١.٤١٥.٠٠٠ نسمة وعلى أساس أن متوسط ما تحتاجه الأسرة كحد أدنى هو ١٣٠ دونم وباعتبار أن متوسط عدد أفراد الأسرة هو ٦ أفراد. (٥٦٥) أوردت المصادر نسب مختلفة لتقدير اعداد من أصبحوا بلا أرض ففي تقرير عرض على اللجنة الاقتصادية لمجلس الجامعة العربية عام ١٩٤٥ ذكر أن ٤٠٪ من فلاحي فلسطين قد أصبحوا بلا أرض وأن الأراضي الباقية لا تكفي أكثر من نصف احتياجات الفلاحين ، للمزيد أنظر :

- المشروع الإنشائي العربي ، قانونه ، تقاريره ، مطبعة بيت المقدس، القدس، ١٩٤٦، ص ١٥ ، ص ١٤٨ - ١٤٩ .

- كما ذكرت نشرة المكتب العربي أن أراضي فلسطين الزراعية عام ١٩٤٦ لم تعد تكفي سوى ٤٣٪ من سكانها القرويين وتختلف هذه النسبة من مكان لآخر ففي لواء حيفا لا تكفي سوى ٢٧٪ من قروى المنطقة وفي لواء نابلس ٣٩٪ وفي لواء القدس ٣٢٪ منهم وفي لواء اللد ٧٠٪ منهم . وفي لواء غزة ٦٦٪ منهم وفي قضاء بئر السبع ٩٤٪ منهم . انظر : - نشرات المكتب العربي ، النشرة الثانية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٨ - ١٤٩ .

العرب أو ما استولى عليه اليهود، لاتعكس واقعاً حقيقياً من حيث القدرة الإنتاجية الفعلية للأرض، فنسبة الـ ١٣٪ التي حازها اليهود، كانت تقع في أخصب سهول فلسطين وأكثرها وفرة في مياه الري فإنتاج ٢٠ دونم من هذه الأراض يوازى ١٧١٪ من عائد ١٠٠ دونم^(٥٦٦) غير مروية على نحو ما سنرى بعد قليل أثناء دراستنا للعلاقات الإنتاجية

العلاقات الإنتاجية في القرية الفلسطينية:

هي العلاقات التي تقوم بين ملاك الأرض والحائزين في مجال العمل الزراعي إنتاجاً وتوزيعاً وتسويقاً وتعتبر على درجة كبيرة من الأهمية لما تمثله بالنسبة للاقتصاد الفلاحي ككل.

من خلال دراستنا امكنا تمييز أساليب المزارعة تبعاً لنوع الحيازة ذاتها سواء على الممتلكات الخاصة، أو على الأراضى الأميرية أو الأراضى الحكومية، وكذلك أراضى المؤسسات الدينية^(٥٦٧)، ونبدأ هنا بدراسة:

أولاً: الأراضى الأميرية:

تشغل هذه الأراض نحو ٩٥٪ من أراضى فلسطين الزراعية ويعيش عليها معظم فلاحي فلسطين والقائمين بشئون الزراعة. وكان القانون العثماني قد أكسبهم حقوقاً واسعة في استغلالها والتصرف بها بيعاً ورهنأ وتوريثاً تشبه إلى حد كبير الأراضى الملك مقابل ضرائب والتزامات يقدمونها للحكومة. ومع بداية الاحتلال البريطاني أصبحت تجرى تقديرات سنوية تقوم بها لجان خاصة لتحديد قيمة الضرائب سواء الخاصة بالممتلكات أو بالمرزوعات بعد أن قلبت القوانين العثمانية رأساً على عقب لتسحب منهم هذه الحقوق الواسعة على نحو ما أوضحنا في الفصلين الأول والثالث. وأصبح يتم تحديد القيم

(٥٦٦) ووفق تقديرات الحكومة كانت تعادل نحو ٢٤٪ انظر نشرات المكتب العربى، المصدر ذاته، ص ٤٨.

(٥٦٧) حول العلاقات الإنتاجية في القرية الفلسطينية، انظر، هند البديري: ماجستير غير منشور، ص ص ٢٥٧-٢٩٥.

الإيجارية على أساس نقدي بعد أن كان عينيًا^(٥٦٨).

وتعتبر ضريبة الممتلكات في القرى بمثابة إيجار يدفعه الحائز للدولة نظير حق الانتفاع بالأرض . وفي حين بنى قانون الضرائب عام ١٩٣٥ على أساس إيجاد علاقة بين الضريبة والدخل الصافي للأرض - بعد استبعاد ما يستخدم للمؤونة والبذار . كما كان يتم تحديد هذه الضريبة وفق درجة خصوبة الأرض ومعدل الانتاج الصافي للدونم^(٥٦٩) - نرى أن قانون الضرائب لعام ١٩٤١ جعل ضريبة الممتلكات في القرى متسقة مع ضريبة الممتلكات في المدن، الأمر الذي ألقى بأعباء بالغة الضخامة على الفلاحين للهوة الكبيرة بين دخل كل من المدني والفلاح كما أن القانون بنى على أساس تقدير دورى لقيمة الأرض حسب صنفها ونوعها وليس حسب إنتاجها الفعلي مما كان له بالغ الأثر في رفع القيمة الضرائبية بسبب ارتفاع أثمان الأراضي الفاحش ، ليس هذا فحسب بل أنها أصبحت مرتبطة بضريبة الأعشار بمعنى أن الضريبة أصبحت تصاعديّة مما شكل إجحافاً خطيراً على دافعي الضرائب القرويين الذين كانوا يتعرضون ، بالإضافة لكل ما ذكر ، لعسف «المخمنين»* الذين اكتسبوا مزيداً من الصلاحيات وفق هذا القانون كما شهدت الضرائب ارتفاعات متتالية لمعدلاتها مع كل قانون سن بعد هذا التاريخ على نحو ما أوضحه الفصل الأول من هذه الدراسة لقانون ضريبة الأملاك في القرى. كما أصبح من حق الدولة وفق هذا القانون اعتبار الأراضي بمثابة رهن أولى ، وفي حالة عجز القروي عن دفع الضريبة تطرح أرضه بالمزاد العلني^(٥٧٠). وكان يتم تحصيل الضرائب عن أى مكاسب تأتي من الزراعة أو تربية الماشية أو التحريج أو البستنة بعد خصم مصاريف تكلفة إنتاج هذه الأرباح^(٥٧١).

(٥٦٨) كان الفلاح يدفع ضريبة المزروعات والحيوانات بنحو ٣٨٪ من قيمة المحصول والممتلكات بنحو ٣٤٪ من قيمة الإيجار و١٥٪ من قيمة الدخل وكذا ضرائب ثانوية خاصة بالمعارف والطرق وغير ذلك أنظر المرجع السابق والصفحات. (٥٦٩) المرجع ذاته والصفحات.

* المخمن هو المثلث أو المقدّر وهو مصطلح فلسطيني يطلق على من يقوم بعملية تقدير الثمن. (٥٧٠) راجع نص القانون ودراسته في الفصل الأول من هذه الدراسة.

(٥٧١) مثل إيجار الأرض وأجور العمال وثمان البذار (المادة ١١) من قانون ضريبة الدخل المعدل لعام ١٩٤٤ ، أنظر فؤاد صالح سابا ، مجموعة القوانين التجارية بفلسطين ، الجزء الأول ، ضريبة الدخل وقضاياها ، سابق ص ١٩ - ٢٠ .

● الفصل الرابع ●

ومن خلال الجدول رقم (٤)^(٥٧٢) نستطيع أن نلاحظ مدى ارتفاع القيم الضرائبية القروية والحضرية**، بين عامي ١٩٣٤، ١٩٤٥ مقدرة بالجنيه الفلسطيني .

الجدول رقم (٤)

تطور الضريبة القروية والحضرية من ١٩٣٧ - ١٩٤٥ بالجنيه الفلسطيني

نوع الضريبة	١٩٣٥/١٩٣٤	١٩٣٨/١٩٣٧	١٩٤١/١٩٤٠	١٩٤٤/١٩٤٣	١٩٤٥/١٩٤٤
قيمة الضرائب القروية	---	١٢٨,٩٨٠	١٦٥,٩٨٦	٢٥٠,٧٠٢	٤٦٤,٥١٨
منازل وأراض					
الاعشار	١٠٨,٩٢٠	٧٢,٢١٦	٧٤,٢٩	١١,٠٠٠	١٠,٧١١
ضريبة الحيوانات	١٦,٤٦	٢٢,٣٣	٣٣,٦٢٨	٢٨,٣٢٧	٢٠,٩٤٩٥
المجموع	١٢٥,٣٨٠	١٥٨,٢٢٩	٢٠٧,٠٤٣	٢٩٠,٠٢٩	٦٨٤,٧٢٤
الضريبة الحضرية	٢٢٥,٥٨٠	٢٥٨,٨٢٨	٤١٠,٢٢٥	٥٣٨,٦٣٥	١٨٠,٣٩٨
ضريبة المنازل والأراضي	١٢٦,٧١٠	٧١,١٦١	٣٣,٩٩٣	١,٥٧٧	١,٧٢٢
المجموع	٣٥٢,٢٩٠	٢٦٥,٩٨٩	٤١٣,٦١٨	٥٤٠,٢١٢	٦٨٢,١٢٠
الإجمالي	٤٧٧,٦٧٠	٤٢٤,٢١٨	٦٢٠,٦٦١	٨٣٠,٢٤١	١,٣٦٦,٨٤٤

وتثبت دراسة الجدول زيادة النسب الضرائبية إذ تضاعفت في ضريبة الممتلكات نحو مايزيد عن ثلاث مرات ونصف المرة في عام ١٩٤٥ عما كانت عليه عام ١٩٣٨ وبلغت نسبة الزيادة للأعشار نحو مرة ونصف في حين شهدت ضريبة الحيوانات زيادة قدرها نحو ثلاثة عشر ضعف في نفس الوقت الذي انخفضت فيه الضرائب الحضرية انخفاضاً

وانظر أيضاً: M.F. ABACARIUS Palestine through the fog of Propaganda, Ibid, P.P. 133-134. A Survey of Palestine, vol II, op. cit. P. P. 544 (٥٧٢)

* * هي الضريبة المفروضة على المنازل والأراض المخصصة لغير أغراض الزراعة.

ملحوظاً حتى أن الضرائب القروية زادت عنها في أعوام ١٩٤٤ / ١٩٤٥ مما يفسر إرتفاع أثمان الأرض المترتب عليه زيادة الضرائب المقدرة وفق أسعارها ، الأمر الذى أوهم كاهل الفلاحين وأثقلهم بديون فاحشة أدت إلى تسرب مساحات من أراضيهم تسديداً لرهنياتهم.

ثانياً : أراض الدولة

تختلف هنا العلاقات الإيجارية، حيث تكون أكثر وضوحاً وتحديداً. فخلال العهد العثماني كان مستأجر أراض الدولة يدفع ضريبة الويركو والعشر وبعض الضرائب الأخرى لقاء الانتفاع بالأرض. ولما كان القانون العثماني يعطى للمستأجر (الحائز) الذى أقام فوق أرض زراعية عشر سنوات متصلة حقوقاً واسعة تشابهت مع الملك الصريف. فيما عدا استبقاء حق طرده فيما لو ثبت اهماله زراعة الأرض لمدة ثلاث سنوات متصلة. أو مات دون وريث، أو بدد تربة الأرض الزراعية.

وحتى المتعدين على الأراضي المحلولة كان لهم حق الشفعة ودفع بدل المثل خلال مهلة قانونية. وحتى إذا اكتشف أمره قبل فوات عشر سنوات متصلة فله حق الشفعة أيضاً .

إلا أن مقادير الحائزين لأراضي الدولة أصبحت في مهب الريح حين حددت السلطة العسكرية البريطانية فترة الإيجار للأراضي الزراعية بثلاثة شهور ثم كانت تخضع لتأمين دورى يرفع معدلات الإيجار بشكل كبير، كما قصرت كافة تعاملات التصرف بأى شكل من الأشكال ما لم يتم ذلك داخل دوائر التسجيل ويتقديم كافة المستندات الرسمية التى تثبت الملكية. علماً بأن حقوق الحيازة كانت محفوظة طبقاً للعرف والعادة عبر العصور. وكثير من عرب فلسطين لم يكن بحوزتهم بالفعل هذه المستندات مما جعل مصائر الحائزين قبض الريح. كما أباح قانون ١٩٢٢ للمندوب السامى حق تحويل الأرض الأميرية إلى أراضى حكومية أو ملك، وأصبح إلحاق تهمة اهمال الحائز في زراعة أرضه كافياً لطرده ومصادرتها منه، كما تم تهديد كل من تعدى على أرض من أراضي الدولة بالحبس أو الغرامة أو بالغرامتين معاً. ولما كانت الأراضي الزراعية التابعة للحكومة والمؤجرة لعرب

أو ليهود تخضع لتقدير دورى وفق نص القانون السابق ذكره ، فقد رفع اليهود عقيرتهم بالشكوى للضرر الذى لحق بمصالحهم من جرائه ، مما دفع الحكومة لتعيين لجنة عام ١٩٤٠ استجابة لطلبهم ، لترسي المبادئ الأساسية الواجب اتباعها لتأجير أراضى الدولة ، وكانت النتائج التى توصلت إليها عام ١٩٤١ تشير بضرورة اعتماد الإيجار على قيمة الأرض وقت التأجير دون النظر لتزايد أسعار الأرض المتنامى عاما بعد عام ، وهذا من منطلق تشجيع الاستيطان اليهودى لأراضى الدولة ، كما طالبت اللجنة بتثبيت القيمة الإيجارية بنسبة ٦٪ من قيمة الأرض عند التأجير ولدة ٤٩ عاماً قابلة للتجديد إلى ٩٩ عاماً إذا قام المستأجر بتحسينها فى تلك الفترة^(٥٧٣) .

وكان المستفيد الوحيد من هذه القرارات، اليهود، الذين كانوا يحوزون أراضى الدولة بعقود إيجارية طويلة المدى، فى حين كانت تجدد سنوياً تقريباً للعرب على نحو ما مر بنا فى الفصل الأول من هذه الدراسة مما كان يضاعف من معاناة هؤلاء الحائزين، مع كل تقدير دروى حيث كان يصل إيجار الدونم الواحد فى الأراضى المروية إلى أربعة جنيهاً سنوياً وخاصة الأراضى الواقعة فى نطاق المجالس المحلية^(٥٧٤) .

ثالثاً: أراضى المؤسسات الدينية :

تشابهت العلاقات الإيجارية على أراضى الأوقاف الإسلامية مع ما كان على الأراضى الأميرية إلا أن الحكومة كانت تجمع ضرائب الممتلكات وتعطيها لدائرة الأوقاف الصحيحة . أما عوائد الأوقاف غير الصحيحة فكانت تجمعها لنفسها . وكانت هذه وتلك مجحفة وشديدة الوطأة على الحائزين كما أصبحت عملية تحويل الأراضى من صنف لآخر تهدد حقهم فى الحياة على نحو ما حدث لحائزى الأراضى الأميرية أما العلاقات الإيجارية

MF. ABACARIUS, Palestine through the fog, op.cit 133.

(٥٧٣)

Heny Rosenfeld, from peasantry to wage labor peoples and cultures of (٥٧٤) the middle east vol. 2, New York 1969. P .144.

على أراضي الأوقاف المسيحية فقد كانت أكثر إحجافاً كما كان حائزوها أكثر بؤساً حيث كان عليهم أن يدفعوا ضرائب الحكومة على نحو مشابه لحائزي الأراضي الأميرية إضافة لما كان عليهم أن يدفعوه من إيجارات للكنائس فيما إذا قدمت الأخيرة البذور ليقسم المحصول عندئذ بالمشاركة وغالباً ما كان الفلاح يدفع نحو ثلث المحصول أو يزيد علاوة على المعاناه الناجمة عن استغلال الرهبان. ودون أن يحصل على أى حق من الحقوق على هذه الأراضي .

رابعاً: أراضي المشاع:

كان المشاع واسع الانتشار في فلسطين وخاصة في الجنوب . ويعتمد هذا النظام على أسلوب التوزيع الدورى للأرض ليقوم الأفراد بزراعتها، والعلاقات الإيجارية هنا ليست واضحة المعالم فالأسر هنا تتناوب أعمال الزراعة على قطع الأراضي المختلفة لمدة عامين في الغالب وكان الفلاحون أو البدو يزرعون ثلاثة مواسم ثم يتركون الأرض في الموسم الرابع بلا زراعة لإراحتها^(٥٧). ويعتمد نظام المشاركة هذا على تقسيم المحصولات بين الأفراد، إذ يعتبر الاقتصاد الزراعى هنا استهلاكياً على وجه العموم وإن كان يتم بيع الفائض من المحاصيل. وخاصة الشعير الذى كان على قائمة المحاصيل البدوية المصدرة للخارج وتقسم عوائده على أفراد العشيرة .

وفى حالة وجود أراض مؤجرة ، يتم تقسيم المحصول بين الحائزين والمستأجرين وفقاً لنوع الاتفاق الذى تم بين الطرفين إذ كان يقدر إيجار الأرض بخمس المحصول تقسم على

(٥٧) حول العلاقات الإيجارية لأراض المشاع راجع ، هند البديرى المرجع السابق ، ص ص ٢٦٧ - ٢٦٨ .

وأيضاً : أوري ديفيس ، المجتمع البدوى ، ص ص ١٧ - ١٩ .

ويذكر بأن اتباع هذه الطريقة يعنى بالضرورة أن المساحة المزروعة فعلياً على هذا النحو تكون ثلاثة أرباع مساحة الأراضي الزراعية . ويضيف بأن دائرة الزراعة التابعة للوكالة اليهودية أعطت تفصيلات عن الأراضي المزروعة في النقب والمقدرة بـ ٢٣٤.١٠٩.٢ دونم بأن زراعتها موزعة على النحو التالى : ١.٧٠٠.٠٠٠ دونم مزروعة شعيراً و ٤٠٠.٠٠٠ دونم قمحاً و ٥٠٠ دونم ذرة و ٢٠٠ دونم بطيخ و ٥٠٠٠ دونم بقوليات و ١.٧٣٤ دونم محاصيل أخرى.

● الفصل الرابع ●

الحائزين المشاركين أما الباقي فيعتبر حصة « العمل والبذار » ويقدر بثلاثة أخماس المحصول تقسم بالتساوي بين أولئك الذين قاموا بأعمال الزراعة^(٥٧٦).

خامسا: أراضي الملك الصرف *

وهي في فلسطين ليست ذات أهمية كبيرة في الأراضي الزراعية لضآلة مساحتها وتتسم العلاقات الإيجارية على هذه الأراضي بوضوح شديد يميزها عن كافة العلاقات السابقة والتي تكاد تكون مطموسة المعالم؛ فيما عدا تلك التي على ممتلكات الحكومة ذلك أن الحائز للأراضي الأميرية والأوقاف كان يعتبر نفسه مالكا للأرض وفق نص القانون العثماني على نحو ما كان شائعا لعدة قرون خلت ولم تكن ضريبة الممتلكات التي يدفعها لتمثل له أكثر من ضريبة كان يدفعها دائما تحت مسميات مختلفة وإن تكن قد أضحت مبالغها . ولم يكن يعلم أنها أصبحت إيجارا مؤقتا لأرض لم يعد يمتلكها بل أنه سيقطع منها قريبا.

لقد نظم العرف والعادة العلاقة بين الملاك والحائزين في فلسطين دون أن تكون هناك عقود مكتوبة. وبالنسبة لأراضي كبار الملاك الغائبين فقد كانت هذه العلاقة تتم عن طريق الوكلاء. ومعظم هذه الأراضي تعرض حائزوها للاقتلاع والطردها منها قبل عام ١٩٣٩ . وما بقي من أراضي كبار الملاك العرب لم يكن كبيرا وتم تنظيم العلاقة بين الملاك والحائزين في الأربعينيات قانونياً بتحديد الفترة الإيجارية بثلاث سنوات على الأكثر حتى لا يكتسب المستأجر أية حقوق على الأرض.

وغالباً ما كان الملاك يقدمون البذور وأدوات الإنتاج ويدفعون الضرائب . في حين كان المستأجر لا يحصل إلا على طعامه وأقامته ومردود قليل مقابل كل الجهد المبذول من

(٥٧٦) للمزيد حول نظم الحياة والعلاقات الإنتاجية في أراضي المشاع أنظر : Granott, Ibid, P.P. 232-248

* وهي الأراضي المملوكة ملكية خاصة .

- حول العلاقات الإيجارية على الأراضي الملك راجع : هند البديري ، السابق ، ص ص ٢٦٧ - ٢٦٨ .

جانبه^(٥٧٧).

سادساً: العلاقات الانتاجية بين الفلاحين

دأب كبار الفلاحين على إضافة أراضٍ مستأجرة أخرى لأراضيهم سواء داخل زمام القرية أو خارجها وفق اتفاقات محددة وقد انتشر مثل هذا النوع من الإيجارات في جنوب فلسطين وغالباً ما كان يحصل المالك هنا على نصف المحصول إذا ما قدم البذور والحيوانات. كما كان يدفع ضريبة الممتلكات^(٥٧٨).

وقد استأجر فلاحون معدمون قطعاً من الأراضي واستقروا عليها وقاموا بزراعتها ، وانتشر هذا النوع بكثرة في شمال فلسطين وخاصة في منطقة الجليل الأدنى ، حيث يدخل الفلاح في محاصصة مع المالك يقدم فيها أدواته وحيواناته وقوة عمله وحصة ليست كبيرة من المحصول مقابل استئجار أراضي المالك^(٥٧٩). وفي هذا النوع من العلاقة تكون مسئوليات المستأجر قليلة ووضعه أفضل من حالات أخرى سنأتى على ذكرها .

كما كان البدو يؤجرون أراضيهم للفلاحين مقابل ربع المحصول كما وجدت إيجارات لفترات قصيرة انتشرت في أنحاء فلسطين لتستمر غالباً لموسم واحد فقط لايجدد^(٥٨٠). وغالباً ما كان البدو هم الذين يقومون بها .

وعمل فقراء الفلاحين والبدو في المساعدة في أعمال الزراعة في مناطق أخرى من شرق الأردن مقابل خمس المحصول^(٥٨١).

Granott, Ibid, P.P.288 - 290, 312-314.

Rosenfeld, Ibid, P.P. 146 - 289.

(٥٧٧)

وأنظر أيضاً :

- وأنظر أيضاً . هند البديري ، المرجع السابق ، ص ص ٢٦٧ - ٢٦٨ .

(٥٧٨) ذات المرجع والصفحات .

(٥٧٩) المرجع ذاته .

(٥٨٠) هند البديري، المرجع السابق، ص ٢٦٨ .

(٥٨١) الدباغ بلادنا فلسطين ج١ ، ق ١ ، ص ٤٩١ وأنظر أيضاً :

- Granott, op. cit. P. P. 288 - 290, 312 - 314.

أما عن القيمة الإيجارية الشائعة فغالبا ما كانت تقدر بنحو ثلث المحصول بعد خصم ضريبة العشر عن المحاصيل الزراعية ، وتختلف الأجر تبعاً لنوع الاتفاق وفيما إذا تم تقديم البذور أو أدوات الانتاج ، تقدر القيمة الإيجارية من ربع إلى نصف الغلة - تبعاً لجودة التربة ونوع المحصول - التي كانت تقسم بعد خصم مصاريف الحراثة. وفي هذه الحالة يقع عبء الضريبة على كاهل المستأجر والمؤجر معاً^(٥٨٢) .

وفي بساتين الكروم والفاكهة تكون الإيجارات على نوعين : فى الأولى يأخذ الفلاح المأجور ربع الغلة مقابل انجاز العمل. أما فى الثانية فتحدد القيمة الإيجارية وفق اتفاق مبرم بين الطرفين يكون قابلاً للزيادة أو النقصان تبعاً لحجم الإنتاج الفعلى . ويدفع المستأجر نصف سعر السماد المستخدم لتخصيب البساتين ، كما يكون مطالباً بالعناية بكل ما يتصل بهذا الأمر ، وكثيرا ما كانت تطول فترات الاستئجار فيزرع المستأجر أشجاراً خاصة به فيصبح مالكا لها دون الأرض . ويتعامل هؤلاء المالكون ملكية جزئية مباشرة مع ملاك الأرض كما يقومون بنفس الوقت بتأجير هذه الممتلكات من الباطن لمستأجر ثان وثالث ويدعون فى هذه الحالة بالوكلاء ويتقاضون ما بين ٨ ٪ - ١٥ ٪ من المحصول انتشار مثل هذا النوع من الملكية الجزئية فى منطقة الغور وكانت تتم مع بدو الأردن الذين كانوا يملكون أراض زراعية واسعة يحضر إليهم بعض فلاحي فلسطين ، ويقدمون أدواتهم وحيواناتهم وقوة عملهم ويحصلون مقابل ذلك على ربع المحصول^(٥٨٣).

وارتفعت معدلات الإيجار بشكل جنونى نتيجة زيادة أسعار الضرائب وخاصة بعد قانون عام ١٩٤١ الخاص بضرائب الممتلكات الذى ربط ضريبة الأعشار بالممتلكات والتي

(٥٨٢) المراجع السابقة والصفحات .

(٥٨٣) حول ما كتب أنظر:

- هند البديري، سابق ص ص ٢٦٨ - ٢٧٠ .

- صلاح الدين البحيري، أرض فلسطين والأردن، ص ٧٣ .

* المل هو أصغر وحدة فى الجنيه الفلسطينى الذى يبلغ ١٠٠٠ ملأ .

● الفصل الرابع ●

ربطها بسعر السوق وفق التخمين الدورى ، الأمر الذى أدى إلى زيادة هذه الضريبة ففى حين كان يتراوح إيجار الدونم المزروع حبوبيا عام ١٩٣٠ بين ١٠٠ - ١٥٠ ملا* أصبح عام ١٩٤٨ يقدر بجنيهين^(٥٨٤) للدونم وكان يصل أحيانا إلى أربعة جنيهات^(٥٨٥).

وفيما يخص الحراثون فقد كان الفلاحون يستأجرونهم للقيام ببعض أعمال الزراعة وكانت أجورهم تختلف فيما إذا قدم أحدهم أدواته وحيواناته حيث تزيد بهذه الحالة ستة أضعاف عن أولئك الذين يكتفون بتقديم قوة عملهم فقط^(٥٨٦) . ومما لاشك فيه أن أحوال الحراثين كانت أشد بؤساً من سابقهم لضالة أجورهم التى لم تكن تسمن أو تغنى من جوع .

دخل الفلاح

تعتبر السياسة التى استوتحت الحكومة البريطانية إيديولوجيتها من توصيات البعثة الصهيونية التى زارت فلسطين عام ١٩١٩ المسؤولة الأولى عن فرض ظروف اقتصادية بالغة السوء والتردى للإقتصاد الفلاحى، التى انعكست على الفلاح، الذى تعرض للاعتصار والاستغلال، بهدف تقويض أركان الإقتصاد الزراعى الفلسطينى، وإقامة إقتصاد زراعى يهودى على أنقاضه.

على نحو ما أشرنا منذ قليل فإن معظم فلاحى فلسطين أصبحوا يحوزون مساحة أرض لا يكفى إنتاجها الفلاح.

وقد قدر متوسط الدخل الصافى للفلاح الذى يحوز مساحة أرض قدرها ٧٥ دونماً وهو

(٥٨٤) مجلة فلسطين ، نشرة دورية ، تصدرها الهيئة العربية العليا لفلسطين ، بيروت في ١٥ مايو ١٩٦١ ، ص ٥ .

(٥٨٥) محمد على الطاهر ، أوراق مجموعة ، سابق ، ص ص ١٣٠ - ١٧٨ .

(٥٨٦) عن مقابلة مع عبد البديع محمد عراق ، عضو اتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين فى القاهرة باعتباره مالكا سابقا فى قرية سنجل فى قضاء رام الله - وقد أجرتها الباحثة معه بتاريخ ٢٢ / ١١ / ١٩٩٢ .

الحد الأدنى^(٥٨٧) بعد خصم تكلفة الإنتاج والضرائب عام ١٩٣٠ (١١ جنية و ٨٠٠ مل) فلسطيني ليعول أسرة متوسط عدد أفرادها ٦ أفراد في حين قدرت لجنة (جونسون وكروسبي) أن متوسط تكلفة معيشة الأسرة المكونة من ٦ أفراد يساوي ٢٦ جنيها فلسطينياً سنوياً. علماً بأنه طبقاً لمعطيات الفلاحين كان ٢٨ جنيهاً. وهو رقم أقرب للحقيقة في منظورنا طبقاً لمجموع ما كان يدفعه الفلاح من الضرائب المختلفة كما سيتضح لنا في هذا الفصل هذا بخلاف ما كان يضاف عليه من غرامات مشتركة بين الحين والآخر.

وإذا كان هذا هو حال الفلاح فما بالنا بمن لا يملك الأرض ولكن يستأجرها ليفلحها فمثلاً من استأجر ١٠٠ دونم. منها (٧٦ دونماً للحبوب و ١٨ دونماً للفواكه و ٦ دونمات بوير) فقد قدر متوسط دخله بـ (٣ جنية و ٦٠٠ مل) بعد حسم النفقات^(٥٨٨).

ثم لابد أن نعتورنا الدهشة عندما نعلم كيف كانت الديون تثقل كواهل الفلاحين بما تعجز الكلمات عن وصفه.

ديون الفلاح

بلغت المعاناة أشدها مع تسلم (هربرت صموئيل) دفة حكم الإدارة المدنية في فلسطين فكانت بداية ممارساتها، لتضييق الخناق حول رقية الفلاح حين طالبت الفلاحين بدفع القروض التي كانت في الأصل هبات وردت لمساعدة منكوبى الحرب وحوالتها الإدارة العسكرية إلى قروض بشروط مجحفة^(٥٨٩)، واستخدمت شتى السبل في الضغط على

(٥٨٧) قدرت لجنة جونسون وكروسبي التي درست أحوال المزارعين مساحة الحد الأدنى من الأرض التي يكفى إنتاجها أسرة مكونة من ستة أشخاص بـ ٧٥ دونماً كحد أدنى هذا بغض النظر عن نوع هذه الأرض وخصوبتها وتوفر مياه الري وهي أمور جوهرية تحدد حجم الإنتاج. فإذا ما علمنا أن أخصب أراضي فلسطين اغتصبها اليهود وأنهم وضعوا أيديهم على معظم مصادر المياه الرئيسية في البلاد عرفنا مدى البؤس والشقاء الذي لاقاه الفلاح. أنظر جونسون وكروسبي، سابق، ص ٢٧-٣١.

وسمبسون، سابق، ص ١٠٠-١٠٢.

(٥٨٨) جونسون وكروسبي السابق.

(٥٨٩) المقطم في ١٩١٩/٢/٨. زعمت بعض المصادر البريطانية أن السبب في ديون الفلاح نجم عن فترة الرخاء التي سادت بعد الحرب الأمر الذي عاش منه الفلاح في مستوى معيشه مرتفع، وعندما هبطت قيمة أسعار المحاصيل الزراعية، انخفض مستوى

الفلاح لتحصيلها فعملت على اغلاق البنك الزراعي العثماني عام ١٩٢١ بالاتفاق مع الوكالة اليهودية لاحكام الحصار حول الفلاحين مما اضطر معه هؤلاء إلى بيع محصولهم بربع ثمن التكلفة كما اضطر الفلاح أيضا لبيع مواشيه بربع اثمانها^(٥٩٠). وقامت الحكومة بالحجز على مزروعات المدينين بالقروض الزراعية وكان مأمور المالية يعين خفراء على البيادر (الاجران) منذ بداية فصل الحصاد، وحتى انتهاء الاعمال فيها لمراقبة الحاصلات حتى لا يتصرف الفلاح بأى جزء منها. كما كان على الفلاحين دفع أجرة الخفراء!! ومن خلال الأساليب المختلفة التي لجأ إليها (صموئيل) اضحى الفلاحون في جميع انحاء البلاد عاجزون تماما عن سداد الديون الفاحشة المطلوبة منهم، كما لم يتمكنوا أيضا من تجهيز الأرض للفلاحة، والزراعة للموسم التالي، وتذكر صحيفة وطنية فلسطينية ان معظم فلاحى طولكرم شرعوا في بيع ادواتهم وارضيتهم لان جميع حاصلاتهم لا تسد دين شخص واحد بالإضافة لان مصاريقهم واتعابهم طوال السنة من ثمن بذار وحبوب وغير ذلك، لا تعطيهم ناتجا بمقدار نصف المصروف، وبهذا اعلنوا عجزهم التام واضطروا لبيع اراضيهم بابخس الأسعار^(٥٩١). وطالب الخبير البريطاني سمبسون الحكومة باعفاء ٥٠٪ من سكان القرى من ضرائبهم بسبب قلة دخولهم. نتيجة هبوط الأسعار هبوطا فاجعا، أدى إلى وقوعهم في براثن الديون التي عجز معظمهم عن تسديدها مما دفعهم إلى جحيم

الفلاح الذى تعود على الرخاء فلم يستطع أن يكيف معيشته وفق الظروف الجديدة فلجأ إلى الاستدانة ليحافظ على مستواه. إلا أن هذه المزايع غير صحيحة فالجرب التي خلفت الدمار والخراب والفقر والجوع لم يكن من السهولة بمكان اجتياز أزمته بفترة عام أو عامين، صحيح أن الفلاح قد لا يكون استنزف في بداية الحكم العسكري على النحو الذي تم بعد ذلك مع الحكم المدني إلا أنه لا يمكن أن يكون قد عاش رخاء بالمعنى المفهوم. أنظر زعم كل من لجنة جونسون وكروسبي مصدر سبق ذكره ص ٦١ وأنظر زعم اللجنة الملكية لعام ١٩٣٧، مصدر سبق ذكره ص ٦٦ وأنظر أوضاع الفلاح المتردية في تلك الفترة في المقطم في ١٩١٧/٨/١٦، في ١٩١٨/١٠/١٨، وفي ١٩١٩/١/١١. وهي الجريدة المعروفة عنها تعاطفها مع اليهود.

(٥٩٠) ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية ج٣، مصدر سبق ذكره ص ٦٣١ من شهادة جمال الحسيني أمام اللجنة الملكية لعام ١٩٣٧، وثيقة رقم ٢٥٢ وأنظر أيضا، المصدر نفسه الجزء الأول وثيقة رقم ١٠٢، تقرير لجنة هابكرافت ص ٣٨٥ وأنظر أيضا؛ صدقه، مصدر سبق ذكره، ص ٧٦ وأنظر أيضا ملف وثائق وأوراق المصدر نفسه الجزء الثالث وثيقة رقم ٢٥٣ ص ١٧٤. (٥٩١) جريدة فلسطين يافا، في ١٩٢٦/١٠/٢٢ ص ٦ وجريدة فلسطين في ١٩٣٠/٩/٢١ ص ٤ وأنظر سمبسون مصدر سبق ذكره ص ١٠٧-١٠٨.

المرايين، كما أن قانون تأمين الديون الذي صدر عام ١٩٣٥ أطلق يد المصارف والشركات «الموافق عليها» بإصدار قروض قصيرة الأجل، وقروض موسمية بضمان الحاصلات^(٥٩٢)، مما اتاح الفرصة لهذه المؤسسات المالية في توسيع عملية النهب المخطط للفلاح.

وبرغم نص القانون على أن لا تزيد قيمة الفائدة عن ٩٪ إلا أن هذا القانون ظل حبرا على ورق، لعدة أسباب أولها وأهمها أن الفلاح ذاته كان لا يجرؤ على استخدام القانون للدفاع عن النفس، خوفا من إغلاق المرايين الأبواب في وجهه إلى الأبد وهو الذي لم يعد قادرا عن الاستغناء عن خدماتهم^(٥٩٣) بسبب الظروف الاقتصادية الطاحنة التي يترشح تحت اعبائها الناجمة عن عمليات الامتصاص والاعتصار النهم لكل موارده وطاقاته حتى أصبح معدل ما يدفعه الفلاح من فائدة على ديونه درجة غير قابلة للتصديق، ويعترف الخبير البريطاني سمبسون بالاسباب التي اوصلته لهذا البؤس حين يقول أن الفلاح العربي «نجيب، وجاد، ويعمل بهمة ونشاط لتحسين مستوى زراعته ومعيشته»، إلا أن العناية الموجهة له لا تكاد تذكر^(٥٩٤). وحتى ان المزارعين بلغوا «حافة اليأس والقنوط»، وفق تعبير مدير المعارف في فلسطين^(٥٩٥) كما يقرر المندوب السامي لفلسطين آرثر واكهوب «بأن الفلاحين العرب «بلغوا درجة من الافلاس لا رجاء بعدها»^(٥٩٦)، كما اعترف واكهوب بضالة المبلغ الذي يعيش عليه الفلاح عاما كاملا وبأنه لا يزيد عن أربعة أو خمسة جنيهاً المفروض أن تكفي الغذاء والكساء، والعلاج. غير صنوف الضرائب والديون^(٥٩٧). هذا بخلاف مصروفات الزراعة ذاتها.

(٥٩٢) تقرير اللجنة الملكية، لعام ١٩٣٧، ص ٣٦٦.

(٥٩٣) سمبسون، مصدر سبق ذكره، ص ١٠١.

(٥٩٤) سمبسون، مصدر سبق ذكره، ص ١٠١ وأنظر أيضا جونسون وكرومبي، مصدر سبق ذكره في وصفه لحالة الفلاح، ص ٦٠-٦١.

(٥٩٥) المصدر نفسه والصفحة.

(٥٩٦) سعدى بسيسو، اسرائيل جناية وخيانة، حلب ١٩٥٦ الطبعة الثانية، ص ٨ من محضر الجلسة ٢٢ للجنة الانتدابات الدائمة عام ١٩٣٢ (بالفرنسية).

(٥٩٧) ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية ج ٢ وثيقة رقم ٢٠٣ ص ٤١٥. وحول تعرض الفلاحين للأفلاس واغتصاب أراضيهم أنظر: Walter lehn, the Jewish National fund, Ibid, P.P. 63-64.

وحسب تقدير (جرانوفسكى) فإن متوسط دين الفلاح كان ٢٧ جنيها عام ١٩٣٠، وقد بلغ حجم ديون الفلاحين العام لنفس السنة مبلغ هائل هو ٣١٤ ألف جنية مع فائدة سنوية قدرها ١٧٠ ألف جنية، في حين كان دخل الفلاحين السنوى الصافى عن المزدوعات القليلة وما يتمكنون من بيعه ١٥٩ ألف جنية^(٥٩٨) أى أن قيمة العجز بلغت ٣٢٥ ألف جنية، وقد كانت قيمة الفائدة التى يدفعها الفلاح تصل إلى نسبة ٢٠٪ وتعتبر نسبة الـ ٥٠٪ لمدة ثلاثة شهور أمراً عادياً إلا أنها عادة ما تتجاوز هذا الحد بكثير ذلك أن المرابين يلجأون لأساليب متعددة لزيادة قيمة الفائدة. ثم كثيراً ما يحجز المرابى على حاصلات الفلاح، حال وصولها إلى البيادر (الأجران) لاستيفاء مستحققاته من القروض، الأمر الذى يصبح معه الفلاح مفلساً مما يضطر معه مرة أخرى للارتقاء في أحضان مرابى آخر من تجار الحبوب، للاستدانة من جديد للموسم المقبل وشراء بعض الضروريات الملحة^(٥٩٩)، وهو في ذلك يقع في شرك لا يستطيع منه فكاكاً فمن دين لآخر، حتى أن المثل المعروف في قرى فلسطين وهو «من يتزوج بالدين ينجب أولاده بالفائدة» يقدم دلالات واضحة على أن الفلاحين كانوا مغرقين بالدين من رأسهم حتى أخمص أقدامهم، وكثيراً ما كانت الأرض هى كبش الفداء الذى يقدم على موائد المرابين لعتق الفلاح من غياهب السجون التى غصت بالفلاحين، نتيجة عدم قدرتهم على الوفاء بديونهم ويؤكد الخبير البريطانى سمبسون أن عدد المسجونين بلغ خلال الشهرين الأولين من عام ١٩٣٠ من خلال الكشف المقدم إليه (٢٦٧٧) مذكرة سجن^(٦٠٠)، تم بالفعل حتى حينها سجن (٥٩٩) منهم. كما أن محكمة صلح حيفا حققت عام ١٩٢٩ (٨٧٠١) دعوى بشأن ديون الفلاحين، وصدّرت قراراً بالحجز على (٤٨٨٢) فلاحاً وسجلت (٢٧٥٦) استدعاء يطلب فيها أصحابها سجن المدينين. هذا برغم أن عدد سكان قضاء حيفا لا يزيد عن ٦٧٨٠٠ نسمة، ويقدر سمبسون أن عدد القضايا

(٥٩٨) غوجانسكى، تطور الرأسمالية، سابق، ص ١٥٨. كان متوسط سعر الفائدة ٨٪ طبقاً لجرانوفسكى.

(٥٩٩) جونسون وكروسبى، المصدر السابق، ص ٦٠ - ٦١.

(٦٠٠) سمبسون، المصدر السابق، ص ١٠٥.

التي نفذت في اهل القضاء تقدر بنحو ٦٤٢٪ من عدد العائلات القاطنة في القضاء^(٦٠١) الأمر الذي يضيف مزيداً من الضوء على سوء أحوال فلاحى فلسطين.

وبرغم أن السلطة سنت قانوناً يحرم الربا الفاحش عام ١٩٣٤، إلا أن مثل هذه القوانين لم تقدم أى نوع من الحماية طالما أن الفلاح نفسه لا يجرؤ على اللجوء إليها، ولم تكن الحكومة التي سنته بغافله عن عدم جدوى مثل هذه القوانين الى كانت تسعى بشتى السبل لتعتصر الفلاح، وإنما هي تستخدم مثل هذه القوانين ذرا للرماد في العيون، يؤكد ذلك قانون تأمين الديون الذي سنته عام ١٩٣٥، الذي اطلقت من خلاله يد المؤسسات والشركات لتساهم في عمليات نهب الفلاحين بضمان حاصلاتهم^(٦٠٢)، وكان قانون الإفلاس الذي سنته عام ١٩٣٦ والذي جعلته يشمل المزارعين، علماً بأنه قانون تجارى كان نوعاً من التأكيد على نواياها تجاه الفلاحين الذين أصبحوا معرضين في حالة عدم سداد ديونهم ليس لبيع أراضيهم وممتلكاتهم فحسب^(٦٠٣) بل لسجنهم أيضاً وفق القوانين الخاصة بذلك لعام ١٩٣١ و١٩٣٢ المعدل^(٦٠٤). أما الجديد في هذا القانون فهو «قناعة المأمور» قبل الإقدام على حبس المدين بأن لديه ما يفى بالمدين^(٦٠٥). ومنطقي أن المدين لو كان يملك ما يفى دينه، فلن يستسلم للسجن بأي حال. وحماس الحكومة البريطانية حقيقة لم يتوقف عند حد فهي ما تركت باباً تستطيع الولوج منه إلى الفلاح لم تطرقه، في سبيل الإسراع في الانتهاء من المهمة الثقيلة التي اضلعت بها لتسهيل قيام «وطن قومي لليهود»، ولذا فقد كانت تحركاتها بالغة السرعة والتشابك والعنف. وكانت الضرائب واحدة

(٦٠١) سمبسون، المصدر نفسه، والصفحة.

(٦٠٢) تقرير اللجنة الملكية لعام ١٩٣٧ مصدر سبق ذكره ص ٣٦٤ - ٣٦٦.

(٦٠٣) الاقتصاديات العربية، السنة الأولى، العدد ٢٣، ١٩٣٥/٢/١، ص ٤-٥ وتضيف المجلة أن «مثل هذا القانون لا يطبق إلا على التجار، وتطبيقه على غير هؤلاء يحدث ارتباكاً لا حدود لها لجميع الناس، حيث يضعهم تحت طائلة كوارث عظيمة، ويكبدهم خسائر جسيمة».

(٦٠٤) تقرير اللجنة الملكية، المصدر السابق، ص ٣٦٥-٣٦٦.

(٦٠٥) الاقتصاديات العربية، المصدر السابق، ص ٤-٥.

من الابواب الفسيحة التى استطاعت من خلالها الاطباق على عنق الفلاح. وان تكن في ذلك قد تغاضت تماما عن الالتزام المزدوج في صك الانتداب الذى ينص على عدم الضرر بالاهالى أيضا. كما غضت الطرف عن التزامها الدولى كما تنص عليه المادة الثانية والعشرون من ميثاق عصبة الأمم وهى «أن غاية الانتدابات هى تقدم ورفاهية سكان البلاد المنتدب عليها».

أما دعوى حماية الحائزين عبر القوانين الحكومية فلم تكن سوى مظلة مثقوبة لم تكن لتحضى فلاحي فلسطين من الضربات المتوالية التى كانت تكيلها الحكومة إليهم.

قوانين حماية الحائزين ومدي فعاليتها

أدى استثناء الحكومة لحائزى الأراضى الأميرية من قانون حماية الحائزين المعدل لعام ١٩٤١ إلى مضاعفة أعداد المبعدين عن مظلة الحماية الممزقة أصلاً^(٦٠٦). فقد ساهمت القوانين المتعددة التى درسناها فى الفصل الأول إلى تهديد العديد من الحائزين بسحب حقوقهم الراسخة على أراضيهم عن طريق تحويلها من صنف إلى آخر. وكانت الحكومة قد اعتبرت أن لها أراض تخصها من الأراضى الأميرية تزيد مساحتها على مليون دونم واعتبرت حائزها معتدين على أراضى الدولة^(٦٠٧) فعاقبتهم بسحب مظلة قانونها واعتبرتهم غير مشمولين بهذه الحماية. مما جعل عشرات الآلاف من الحائزين دون أدنى حماية لأية حقوق لهم. كما أن تاريخ هذه القوانين كان حافلاً بالثغرات العديدة التى ترتب عليها فشل ذريع. كما لم يكن القانون الجديد بأفضل حالا من سابقه ففى إقراره لبدأ «التعويض» هدم الركن الأساسى المتعلق بضرورة تأمين الحائز، من خلال الإبقاء على قطعة أرض تكفيه لمعاشه وتحميه مغبة الاقتلاع والتهميش.

ليس هذا فحسب بل أن قانون الطوارئ لعام ١٩٤٢ أضاف الفئات التى يشملها قانون

(٦٠٦) الوقائع الفلسطينية العدد ١١٦٧ ملحق ٢ فى ٢٦/٢/١٩٤٢.

(٦٠٧) المصدر ذاته وأنظر الفصل الأول من هذه الدراسة.

حماية المزارعين إذ أصبح لايسرى على كل من مارس الزراعة فوق أرض هي ملك للحكومة أو قد تعتبرها هي ملك لها فيما بعد(٦٠٨)!!! .

وهكذا فقد أصبح نحو ٩٥ ٪ من أراض فلسطين الزراعية غير مشمول بالقانون لأن الحكومة ترى أن هذه الأراضي من حقها باعتبارها وريثة للدولة العثمانية ويجب أن تؤول إليها.

كما أضاف قانون الطوارئ إلى هذه الأراضي، كل الأراضي التي تحتاجها الحكومة أثناء الحرب وتصادرها فيصبح من حقها طرد مزارعيها بعد تعويضهم مالياً . وقد أدى تداخل قانون الطوارئ وقانون الدفاع لعام ١٩٣٩ مع قانون حماية الحائزين إلى استثناء مئات من قطع الأراضي من تطبيق قانون الحائزين عليها سواء في بيسان أو جبول أو كفر سابا وغيرها(٦٠٩).

هذا بخلاف الإعلانات التي تتالت بعد عام ١٩٤١ لتشمل مناطق أخرى لمصادرة الأراضي وطرد آلاف الحائزين طبقاً لقانون الطوارئ مما أثار البلبلة وكثيراً من الانتقادات لهذه القوانين الظالمة التي أخضعت الناس « للربح الرسمى » وفق تعبير البعض الذي قال: «أنه لاداعى لإرتكاب جريمة ما، بل أن قراراً يتخذ في بعض المكاتب يكفى لبيدين الناس بإرتكاب جرائم لم يقترفوها » ولتعلن أراضيهم مَبْورَة .. ومن ثم تضع وزارة الزراعة يدها على هذه الأراض باعتبار أنها غير مزروعة(٦١٠) الأمر الذي أدى إلى إتساع قاعدة المقتلعين،

(٦٠٨) الرقائع الفلسطينية العدد ١١٦٧ ملحق ٢ في ١٩٤٢/٢/٢٦.

(٦٠٩) الرقائع الفلسطينية العدد ١١٣٨ في ٦ نوفمبر ١٩٤١ ص ١٢٤٧، والرقائع العدد ١١٦٧ ملحق ٢ في ١٩٤٢/٢/٢٦ ص ٤٨٥ . ومن خلال إعلانين فقط صدرا على التوالي في مارس ١٩٤٠ شملت مئات قطع الأراض لمساحة قدرها ٢٨٩٧ دونم في منطقة بيسان وإعلان آخر شمل عشرات قطع الأراض بلغت مساحتها نحو ألف دونم في منطقة بيسان وكفر سابا وجبول أنظر : - Palestine gazett, no. 994, sup. no 2 18 / 3 / 1940, P.P. 510 - 511

op. cit, no. 1012 sup. 2, 30 / 5 / 1940, P.P.735-736

وأيضا :

(٦١٠) فيما يخص قانون الطوارئ راجع الفصل الأول من هذه الدراسة ، وأنظر أيضا :

- الموسوعة الفلسطينية ، المجلد الأول ، مرجع سابق ، ص ١٨٠ ، وأيضا :

- رجاء جارودي ، فلسطين أرض الرسالات ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥١٨ .

● الفصل الرابع ●

الذين ارتفعت عقيرتهم بالشكوى وإزداد عدد الإدعاءات ضد الحكومة لسبب هذه الانتهاكات مما دفع المندوب السامي لتعيين لجنة برئاسة الخبير كروسبي في فبراير ١٩٤٢ للنظر فيما إذا كان هناك داع لتعديل القانون^(٦١١).

وخرجت توصيات اللجنة بضرورة تقديم المزيد من الحماية للمزارعين بسبب سوء استغلال القانون وتجاوزاته سواء من قبل الملاك^(٦١٢) أو الحائزين ذاتهم أو ممن يقوم على تنفيذ القانون^(٦١٣). وإن تكن قوانين الدفاع هي المقصودة أساساً لكثرة ما أسئ استخدامها لطرد شاغلي الأرض ليس بهدف حماية حقوق الملاك ، وإنما لطرد الحائزين من مناطق كانت لهم عليها حقوق مؤكدة. وخاصة إذا كانت تقع ضمن المناطق التي كان يطمع اليهود بها حيث كان يتم طرد الحائز بعد فترة إنذار قدرها ١٥ يوماً فقط دون الالتفات للحقوق الثابتة من خلال صكوك الملكية والمستندات القانونية ، ويكتفى في هذه الحالة بدفع بعض التعويض مع شراء صمت الحائز بواسطة دهاء المحامين وأساليب السماسرة الملتوية^(٦١٤).

في الواقع لم تكن عمليات اقتلاع الحائزين تمر بسهولة إذ كانت مقاومة الحائزين تتخذ سبلاً شتى . وبعد أن تمنى بالفشل كل المحاولات بما فيها المنازعات القضائية التي كان يرفعها الحائزون مدعمة بالسندات والوثائق ، كان يتم اقتلاعهم بقوة الجيش بعد أن تصدر الحكومة الأراضي للصالح العام^(٦١٥)!!

M.F. Aabacarius, op. cit, P.P. 132-133.

(٦١١) وأنظر أيضاً:

A Survey of Palestine, Vol. I, op. cit. P.P. 292 - 294.

(٦١٢) كان هؤلاء يحتفظون بحق تحديد نوع المحاصيل وحق إدارة المزرعات مستغلين ثغرات القانون حتى لا يحصل الحائز على أية حقوق .

(٦١٣) كان بعض الحائزين يرتكبون المخالفات أحياناً إما بالامتناع عن دفع الإيجار أو بشغل أراض ليس لهم حقوق فيها .

M.F. Aabacarius, Loc, cit.

وأنظر :

M.F.Ababacarius, Loc.cit,

(٦١٤)

(٦١٥) وهذا ماحدث لقروى معلول الذين كانت لهم حقوق مؤكدة على أراضى باعها سرسق لليهود عام ١٩٢١ فيما عدا ٢٠٠ دونم وسعت الحكومة حلاً للأزمة بإقناع شركة تطوير الأراضي بتأجير العرب ٣٠٠ دونم من هذه الأراضي و ١٥٠ دونم من أراضي المراعى بسبب المصاعب الجسيمة التي تولدت عن هذه القضية التي استمر عرضها في المحاكم منذ ١٩٢١ وحتى ١٩٤٤ وانتهى بطرد القرويين بعد أن صادرت أراضي معلول وفاوضت الصندوق القومى على أراض بديلة في خليج حيفا وريسان، للمزيد أنظر:

- A Survey of Palestine, Vol. I, Ibid, P.P. 299 - 303.

ولاقى عرب الزبيد نفس المصير بعد أن سمحت الحكومة عام ١٩٤٤ بالإقامة المؤقتة على أراض تابعة لها مؤجرة « المؤسسة الاستعمار الاستيطاني » بعقود طويلة الأجل ولما كانت هذه المؤسسة لاتسمح بإقامة طويلة لهؤلاء على أراض تعتبرها من حقها قامت الحكومة بتعويض هؤلاء عن الطرد بدفع ١٠٠ جنيه لكل أسرة^(٦١٦)!!!

واستمرت عمليات الإقتلاع جارية على قدم وساق بتهم واهية موجهة من قبل السلطات فالرعى، أو الاحتطاب، أو حتى سقى الحيوانات كان عملاً يكفى لتشكيل جريمة تستحق العقاب الرادع تمارسها لجان عينت خصيصاً لهذه الغاية . كان يتم بناء على قراراتها طرد الحائزين من أراضيهم^(٦١٧) .

ويكفى ماذكرناه ليؤكد حقيقة أن قوانين حماية المزارعين كانت مفرغة من محتواها حيث بقى الحائزون يعانون من الجور الشديد حتى أن خبيراً صهيونياً يشهد على ذلك ويؤكد أن هذه القوانين بالإضافة إلى أنها لم تقدم أى جديد فقد كانت وراء معوقات التقدم الاقتصادي للقريه وللقرويين العرب وللاستيطان اليهودي أيضاً^(٦١٨) .

ووفق التقديرات الرسمية فقد بلغ عدد الأسر المقتلعة من أراضيها عشرون ألف أسرة وصفتهم الحكومة بأنهم « مهاجرون من الريف للمدينة » ، لإضفاء نوع من التخفيف اللفظي أى أن نسبتهم تقدر بنحو ١٤ ٪ لباقي عدد الأسر القروية وإن كنا نعتقد أن هذا الرقم أكبر بكثير من ذلك . وبعد تعرضنا بالدراسة للعلاقات الانتاجية وظروف الحائزين العرب نتساءل كيف كانت هذه العلاقات فى الجانب اليهودي؟

A Survey of Palestine, Vol. I. Ibid, P.P. 298-299.

(٦١٦)

وقد كان ٦٨ أسرة من عرب الزبيد فى قضاء صفد قد طردوا من أراضيهم ، أنظر أيضا حول عشرات الآلاف الذين طردوا من الساخنة وغور بيسان وطبعون والزبدات ، تقرير اللجنة الملكية لفلسطين لعام ١٩٣٧ ، مصدر سبق ذكره ص ٣١٧ - ٣١٩ . وأنظر أيضا .

(٦١٧) الوقائع الفلسطينية ، العدد ١٥٧١ ملحق ٢ فى ١٣ أبريل ١٩٤٧ ، ص ٧٠١ .

(٦١٨) خبير الأراض الصهيونى هر جرانوت وحول رأيه هذا أنظر: Granott, op, cit. P.P. 312-314

العلاقات الانتاجية اليهودية:

كنا قد ذكرنا بعضا من العلاقات الإنتاجية لليهود خلال العهد العثماني في الفصل الثاني من هذه الدراسة ومنعا للتكرار نتابع هنا الفترة اللاحقة^(٦١٩) * في العهد البريطاني بلغ عدد القرويين اليهود عام ١٩٤٤ - ١٣٩.٠٠٠ يهودي^(٦٢٠)، هم سكان المستوطنات، شكلوا نسبة قدرها ٢٦ ٪ لباقي عدد اليهود البالغ ٥٢٨.٧٠٢ يهودي. وفي عام ١٩٤٨ قدر عدد القرويين اليهود بنحو ١٨٨.٥٠٠ أو ما نسبته نحو ٢٩ ٪ لباقي عدد اليهود المقدر بـ ٦٥٠ ألف يهودي ويوضح الجدول رقم (٥)^(٦٢١) توزيع القرويين اليهود وفق نوع المستوطنات.

الجدول رقم (٥)

توزيع القرويين اليهود على المستوطنات الزراعية

من عام ١٩٤١ - ١٩٤٨

السنة	عدد المستوطنات	توزيع القرويين على المستوطنات حسب نوعها			جملة السكان المستوطنات اليهود	جملة السكان اليهود
		مستقلة	تعاونية	اشتراكية		
١٩٤١	٢٣١	٦٣٢٤٠	٢٤٢٨٠	٢٣١٩٠	١١٢٥٠	٤٧٤١٠٢
١٩٤٤	٢٥٩	٧٦٠٠٠	٧٦٠٠٠	٢٩٥٠٠	١٣٩٠٠	٥٢٨٧٠٢
١٩٤٨	٣٠٠ (*)	التفصيلات	غير	متوفرة	١٨٨٥٠٠ (**)	٦٥٠٠٠٠

(٦١٩) للمزيد حول العلاقات الإنتاجية في العهد العثماني أنظر:

* هند البديري، تطور حياة الأراضي الزراعية، رسالة ماجستير غير منشورة، الفصل الرابع، تطور الملكية الزراعية اليهودية ص ٣٨٢ وماتلاها.

(٦٢٠) يوسف عبد الله صايغ، مرجع سبق ذكره، ص ٣٣، وأنظر أيضا: A Survey of Palestine, Vol. I. Ibid, P. 72

(٦٢١) يوسف عبد الله صايغ، مرجع سبق ذكره، ص ٣٣.

* - هذا الرقم مأخوذ من خطاب ألقاه دافيد بن جوريون، في البرلمان الإسرائيلي عام ١٩٥٢، أنظر: إسرائيل خطر سياسي، واقتصادي، وعسكري، وسياسي، المكتب الدائم لاتحاد غرف الصناعة والتجارة والزراعة في البلاد العربية، طبعة ثانية، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٥٢ ص ١٧.

** - استخرجت الباحثة الرقم معتبرة نسبة الـ ٢٩ ٪ وهو رقم مقدر لعدم وجود أرقام دقيقة.

واتسمت العلاقات الانتاجية علي هذه المستوطنات بخصائص مميزة فبداية كانت أي أرض تقع تحت حيازة اليهود تصبح ملكاً أبدياً موقوفاً علي الشعب اليهودي لايجوز انتقالها لغيره وخاصة تلك الأراض التي حازتها المؤسسات وفقاً لدستور الوكالة اليهودية^(١٢٢). ونظمت القوانين الصارمة نظم الحيازة والعلاقات الإيجارية فيها والتي بنيت علي دعامتين هامتين الملكية الأبدية والعمل العبري والذاتي. وأبرزتها عقود الإيجار الخاصة بالصندوق القومي اليهودي واضحة لا لبس فيها . علي نحو ما أتضح لنا في الفصل الثاني . كما برزت أيضا في عقود مؤسسة البيكا بعد التطورات التي طرأت عليها بعد صدور الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩ والذي يعتبر نقطة تحول لمفاهيم الصهيونية التي فتحت أعينها علي مزيد من التمرکز والانتشار مع أحكام القبضه علي أي أراض ممكن الوصول إليها دون اعتبارات الخصوية وغير ذلك علي نحو ما مر بنا .

العلاقات الانتاجية علي أراضى مؤسسة البيكا :

وتعتبر هذه المؤسسة من أقدم وأكبر المؤسسات اليهودية ، واتسمت حيازاتها في بداية نشأتها بتشابهها مع المزرعة العربية من حيث اتساع مساحتها ، وتشتت وتفتت الملكية فيها^(١٢٣) .

وكانت المؤسسة تؤجر أراضيتها لليهود والتي تحول الكثير منها فيما بعد إلى ممتلكات

- بلغ عدد مستوطنات الكيبوتز ١٧٦ مستوطنة ، بلغ عدد أعضائها القاطنين بها ١٢٦. ٢٨. كلهم منظمين سياسياً للمزيد أنظر : حرب فلسطين ١٩٤٧ - ١٩٤٨ الرواية الرسمية الإسرائيلية ، ترجمه عن العبرية ، أحمد خليفة ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، نيقوسيا ١٩٨٤ ، ص ٢٥ .

- وكان معظم اليهود يقيمون في المدن الكبرى الثلاث ، القدس ، تل أبيب ، ويافا أنظر المرجع ذاته ص ٢١ .
(١٢٢) المادة د من دستور الوكالة اليهودية أنظر:

- الوثيقة رقم ١٣٣ ملف وثائق فلسطين، مجموعة وثائق وأوراق خاصة القضية الفلسطينية ج١ ق ٦٣٧ - ١٩٤٩، وزارة الإرشاد القومي للهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٦٩، ص ٣٩٧.

Granott, op. cit., P.P. 274-275.

(١٢٣)

وللمزيد أنظر: هند البديري، المرجع السابق، ص ٤٢٥-٤٣١.

خاصة^(٦٢٤) مع استمرار بقائها كمالك رسمي مقابل تسديد الحائز المالك للديون التي غالباً لم تكن تتم.

ومع أن المؤسسة قدمت العديد من الأراضي التي حازتها للمستوطنات التعاونية والاشتراكية، وكان لها حق الإشراف الدورى عليها الذى لم تكن صارمه تماماً فى تنفيذه إلا بعد عام ١٩٣٩ حيث أخذت تحكم قبضتها. حيث أصبحت عقود التأجير تحفظ للييكا ليس حق الرقبة فقط بل والإشراف التام على استخدام التربة وزراعتها. ويكون الإيجار لفترات طويلة بشروط شديدة التشابه مع شروط الصندوق القومى الذى أوضحنا مدى تغير سياسته بعد الكتاب الأبيض.

ويعتبر الصندوق القومى اليهودى أداة الاستعمار العمالى كما أنه يحتفظ ببقايا المعتقدات الدينية التى تعبر عنها عقود الإيجار التى يبرمها لمدة ٤٩ عاماً باعتبارها إحياءاً للتشريع الزراعى الذى ورد ذكره فى التوراة التى تعتبر سنة «اليوبيل» الموعد الذى تردّ فيها جميع الأراضي إلى ملاكها السابقين^(٦٢٥).

وتتسم سياسة الصندوق بالانعزالية، والشوفينية المتطرفة كما تفضح شروط الصندوق سياسته العنصرية وأهدافه الاستعمارية.

العلاقات الانتاجية على أراضي الصندوق القومى:

استمرت الشروط التى تبناها الصندوق فى عقود الإيجار منه منذ عام ١٩٣٥ وحتى بعد عام ١٩٤٨، حيث حددت المدة الإيجارية بـ ٤٩ سنة قابلة للتجديد لفترة مماثلة إذا التزم المستأجر بشروط العقد كما يحق للمستأجر أن يطلب تمرير الأرض للورثة أو لغيرهم لفترة

A Survey of Palestine, Vol. I. Ibid, P. 375.

(٦٢٤)

(٦٢٥) ناتان وانستوك، الصهيونية ضد إسرائيل، القسم الثانى، سابق ص ٢٣٣، وحول هذه الأساطير انظر: رجاء جاردى، الأساطير المؤسسة للسياسة الاسرائيلية، دار الغد العربى ترجمة عن الفرنسية قسم الترجمة بدار الغد العربى الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٩٦.

الايجارية اللاحقة، والصندوق له حق القبول أو الرفض حسب مقتضيات الحال^(٦٣٦).
ويبدأ المستأجر بدفع ١ ٪ من القيمة التقديرية للأرض بعد السنة الخامسة^(٦٣٧) وبعد
السنة العاشرة يدفع ٢ ٪ من هذه القيمة . ويتمتع المستأجر في الفترة الأولى بنوع من
الإعفاء الإيجارى إذ لا يكون عليه سوى أن يدفع رسوماً رمزية كما يكفل له الصندوق عدم
زيادة رسوم الإيجار بالكامل عن ٥٠ ٪ من القيمة التقديرية للفترة المحددة ولا تنقص عن
٢٥ ٪^(٦٣٨).

ويحق للصندوق بعد مرور ثلاثين عاماً . ثم كل عشرين عاماً لاحقة بعد ذلك أن يعيد
تأجير الممتلكات سواء للمالك ذاته أو لورثته وفق ما تدلى به لجنة متخصصة تؤكد فيما إذا
كانت المساحة المؤجرة كافية أم أنها أكبر مما ينبغي، لتكون وحدة زراعية يكفى إنتاجها
المستأجر . وعند فصل قطع صغيرة عن القطع الأساسية يراعى عند تجميعها بأن تتوافق
والوحدة القياسية الكافية لإعالة أسرة لتصبح وحدة قابلة للتأجير ، ويتم تعيين الحد الأدنى
لهذه القطعة من وقت لأخر بواسطة هيئة متخصصة . وفي حالة اقتطاع أجزاء من أراضي
المستأجر يدفع الصندوق تعويضاً له عن الأرض والمباني والمزروعات . وتعتبر قرارات
الهيئة قاطعة وغير قابلة للمناقشة وملزمة لكلا الطرفين . ويحتفظ الصندوق هنا برؤى
مستقبلية لما قد يطرأ من تطورات تقنية قد تؤثر على الوحدة القياسية للحد الأدنى لقطعة
الأرض الكافية لإعالة الأسرة . والنص على عدم تقسيم قطعة الأرض من أهم شروط العقد
ويعتبر الزوجين وباقي أفراد الأسرة كمستأجر واحد للقطعة ولا يجوز لهم تقسيمها تحت
أى ظرف وإن سمح لهم بحق رهن ممتلكاتهم كلياً أو جزئياً أو تأجيرها كلها أو قسماً منها

Walter lehn, Ibid, P.192.

(٦٣٦)

أنظر الفقرة ١ ، من عقد الأيجار «على أن يخطر المستأجر الصندوق قبل انتهاء العقد بـ ١٢ شهراً» .

A Survey of Palestine, Vol. I. Ibid, P. 376

(٦٣٧) الفقرة ٦ ، من عقد الإيجار، وأنظر أيضاً :

(٦٣٨) الفقرات ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ونصح للمستأجر حق ترشيح شخص من أسرته لاستئجار القطعة ويبقى القرار النهائي بيد اللجنة

Walter lehn, Loc. cit.

التي تحدد قيمة التعويض أيضاً أنظر :

● الفصل الرابع ●

من الباطن وفق رضى وموافقة الصندوق ولا بد أن يتم ذلك فيما بين أشخاص يهود^(٦٢٩).

ويتعهد المستأجر بالالتزام بزراعة ورعاية الأرض وحصر كل الأعمال المتعلقة بالأرض والزراعة بين اليهود فقط دون غيرهم ، ويدفع المستأجر غرامة قدرها عشرة جنيهات فى حالة مخالفة هذا الشرط واستخدام عامل غير يهودى عن أى يوم أو كسر اليوم . ويعتبر فعله هذا خرقاً لقوانين الصندوق ويكفى تكرار مثل هذا الانتهاك لمرة ثلاثاً ليصبح عقده لاغياً ويطرد من الأرض التى يستعيدها الصندوق^(٦٣٠).

واضبط العملية الزراعية فقد أعطى الصندوق لنفسه حق التفتيش على الأراض فى أى وقت ليرى فيما إذا أساء المستأجر استخدامها^(٦٣١).

كما يتعهد المستأجر بدفع كل الضرائب والنفقات العامة^(٦٣٢). وباحترام عطلة السبت وأى عطلات خاصة بأعياد اليهود الدينية أو غيرها ويلزم المستأجر بالتعهد عن نفسه وعن أسرته وعن مستخدميه بضرورة احترامها وعدم ممارسة أى عمل خلالها من أى نوع^(٦٣٣). لتعميق الروح الدينى بالغ الأهمية فى ترسيخ العملية الاستيطانية بإعتبارها تلبية لوعود الرب .

ويلزم الصندوق المستأجر بضرورة التأمين على الممتلكات والمباني والمزروعات ضد الحريق وفق المقدار المخصص لهذه العين^(٦٣٤). وأى خرق لأى بند من بنود العقد يدفع

(٦٢٩) الفقرات ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، من عقد الإيجار ، وتتناول المواد بالتفصيل الأحوال التى يجوز ولايجوز فيها عملية الانتقال مع الاشتراط على موافقة مؤسسة الاستيطان التابعة للوكالة اليهودية ، كما يشرح أسلوب دفع التعويضات للورثة فى حالة اختيار أحدهم فقط لورثة العين المؤجرة . أو فى حالة عدم رغبة الورثة فى الاحتفاظ بالعين . أو غير ذلك على ضوء الفقرات ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ . أنظر المصدر السابق ص ١٩٩ .

(٦٣٠) الفقرتين ٢٤ ، ٢٥ ، المصدر ذاته ، ص ص ٢٠٠ - ٢٠١ .

(٦٣١) الفقرة ٢٦ من عقد إيجار الصندوق ، المصدر السابق ، ص ٢٠٢ .

(٦٣٢) الفقرة ٣٥ من عقد إيجار السابق ، المصدر السابق ، ص ٢٠٣ .

(٦٣٣) الفقرة ٤٠ من العقد ، المصدر السابق ، ص ٢٠٣ .

(٦٣٤) الفقرة ٣٨ من العقد ، المصدر ذاته والصنحة.

المستأجر غرامة عنه قدرها ١٠٠ جنيه فلسطيني^(٦٣٥).

ويتضمن العقد تفاصيل أخرى كثيرة تنقسم بالصرامة وبفرض روح الانضباط التي تعتبر ذات أهمية بالغة لبناء «الوطن الحلم» وكلها تحكم العلاقات الإيجارية للأفراد بالصندوق على كافة أراضيهم سواء ما كان يحوزها أفراد أو ما كانت تحوزها مستوطنات، عمالية صغيرة يشترط على حائزها أن يكون عضواً بالهستدروت^(٦٣٦) وتسرى عليه نفس شروط العقد السابق سواء فيما يتعلق بالعمل العبري أو بأيام العطلات وغير ذلك ويبقى دائماً للصندوق حق الرقبة سواء للأرض أو ما في باطنها من ثروات معدنية أو مصاد مياه . ولا يجوز للمستأجر سوى استخدام سطحها فقط^(٦٣٧).

عملياً لم تكن هناك فروق كبيرة في العلاقات الإيجارية على أراض المؤسسات اليهود وإن كان هناك ثلاث نظم زراعية مختلفة هي **الجماعية** أو ما يطلق عليه بالعبري **اسد كيبوتز** « وهو نمط استغلال اشتراكي جماعي تكون فيه الملكية عامة بين الأفراد والتعاونية » وتدعى « الموشاف » ويسمح هذا النوع من المستوطنات بالملكية الفردية ويقع على تعاون الملاك ويعتمد على النشاط الصناعي إلى جانب الزراعة. والموشاف على أنو سنأتى على ذكرها فيما بعد. ثم بخلاف الموشاف هناك **المستوطنات الفردية (الموشافا)** وتعنى القرية وجمعها موشافوت^(٦٣٨) .

١ - وفيما يتعلق بالنمط التعاوني (الموشاف) وجمعها (موشافيم) فهو :
أنواع هي:

(٦٣٥) الفقرة ٤٢ من العقد، المصدر ذاته، ص ٢٠٣ - ٢٠٥.

(٦٣٦) الفقرة السادسة من عقد الإيجار من الباطن، المصدر ذاته، ص ٢١٢ وأنظر أيضاً نص الفقرة ١٣.

(٦٣٧) المرجع السابق والصفحات.

(٦٣٨) إبراهيم العابد ، القرى التعاونية في إسرائيل ، مرجع سابق ، ص ٥٠ - ٦٣ ، ٩٣ وأنظر أيضاً : على الدين هلا النشاط الاستيطاني والكيبوتزات ، المجتمع الإسرائيلي ، التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، مركز الأبحاث الاستراتيجي ، القاهرة ١٩٨٠ ، ص ١٢٢ . وأيضاً : خليل أبو رجيلي ، الزراعة اليهودية في فلسطين ، سابق ، ص ٩٥ .

١- (الموشافيم أوفديم) : وهى مستوطنات تعاونية لصغار الملاك من العمال .

٢- (الموشافيم اوليم) : وهى خاصة بصغار الملاك من المهاجرين الجدد .

٣- (الموشافيم شيتوفيم) : وهى مستوطنات لصغار الملاك .

١- (الموشافيم أوفديم): ويعتبر هذا النوع من المستوطنات، النمط الأكثر شيوعاً ويتكون من جميعات منظمة لها هدف مشترك تحصر ضمن حدودها مصدر عمل وعيش أفرادها^(٦٣٩) وهم من العمال الذى يقومون بممارسة الزراعة إلى جانب أعمالهم الأخرى فى قطعة أرض صغيرة ملحقة بالمنزل وكان حجم المزرعة فى الغالب نحو نصف دونم ولا يتعدى الـ ٢ دونم^(٦٤٠) ويقوم الصندوق القومى اليهودى بتأجير هذه الأراضي للموشافات لمدة ٤٩ عاماً تجدد فى نهايتها ، ويقدر الإيجار الرسمى بـ ٢ ٪ من مجموع دخل الفرد وإن لم تكن تتجاوز فى الواقع ١ ٪ سنوياً وتتراوح مساحة الأراضي المؤجرة للموشاف ككل بين ٣٠ - ٤٠ دونم . ولما كانت وظيفة هذه الموشافات تتعلق بالشئون الأمنية لذا فقد كان يتم اختبار موقعها وتربتها ومصادر المياه المتاحة وتحدد لها نوع الزراعة الملائمة لها بما يتواءم والاعتبارات الأمنية والاستراتيجية لتؤمن لها احتياجاتها لتتمكن من القيام بمهامها العسكرية^(٥٤١). وقد منح مستوطنو هذه الموشافات قروضا تمتد من ٢٠ إلى ٢٥ سنة^(٦٤٢) .

٢- (موشافيم اوليم) : وهى مستوطنات خاصة بصغار الملاك من المهاجرين الجدد تأسست لأول مرة عام ١٩٤٨ لتنفيذ برنامج استيطانى واسع النطاق لاستيعاب المهاجرين الجدد الذين تدفقوا على فلسطين . وتعتبر الأرض فى هذا الموشاف وحدة اقتصادية لا يمكن تقسيمها، وتكون ملكية الأراضي والبيوت فيه تابعة للموشاف. ويشترك

(٦٣٩) إبراهيم العابد ، القرى التعاونية ، السابق ، ص ص ٥ - ٦٣ ، ٩٠ .

(٦٤٠) للتفاصيل حول حجم الحيازة فى هذه المستوطنات وفق إحصاء ١٩٤١-١٩٤٢ أنظر: Granott, Ibid. P. 264-268

(٦٤١) العابد ، السابق والصفحات.

(٦٤٢) المرجع ذاته.

● الفصل الرابع ●

جميع أفراد الموشاف في عملية الإنتاج ويتمتعون بالمساواة في الدخل كما يعتبر هؤلاء عمال مأجورون يتم فصلهم بعد سن المعاش من الموشاف لتعيين عناصر شابة قادرة على العمل والقتال . ولم يكن يسمح للأعضاء بإقامة مزرعة خاصة حول المنازل خوفاً من تقويض ولاء الفرد للمزرعة المشتركة^(٦٤٣).

٣ - (موشافيم شيتوفيم) : وهي مستوطنات الطبقة الوسطى التي أسسها التجار والحرفيون منذ العشرينات ، وتميزت نظم الزراعة في هذه المستوطنات ببعض الحرية برغم تطبيق النظم التعاونية ، وعادة ما كانت الأسرة تقوم وحدها بأعباء الزراعة مع ممارسة الزراعة المختلطة^(٦٤٤) ، ولما كانت خبرة مستوطني هذه المستوطنات قليلة في شئون الزراعة لذا كان اعتمادها كبيراً على التعاونيات التي أنشأتها لهم خصيصاً الوكالة اليهودية منذ عام ١٩٣٨ . لقد كانت غالبية قطع الأراضي في هذه المستوطنات تنتمي للملكية الخاصة وعادة ما كانت القطع صغيرة يتراوح حجمها بين ٧ - ١٧ دونماً . وكانت تمارس الزراعة الكثيفة لخصوبتها . وكان هناك بعض الفروق بين هذا (الموشاف) و(الموشاف أوفديم) (وكفار شيتوفيم) ففي حين اعتمد هذين الموشافين على تمويل المؤسسات العامة فقد كان على المستوطن في هذا الموشاف أن يقدم نصف المال المطلوب وتقديم الوكالة اليهودية النصف الثاني وإن يكن ما يتم تقديمه فعلياً من قبل المستوطن لايزيد عن الثلث . كما أن الإقامة في الموشاف ليست إجبارية كما في الموشافات المذكورة السابقة بالإضافة لتمتعه بحق اختيار نوع المزروعات أو الحيوانات في مزرعته وفقاً لرغبته وميوله^(٦٤٥) .

كما لم يخضع هذا الموشاف لتنظيمات سياسية صارمة كما في باقي الموشافات وإن كان هناك العديد من أوجه الشبه بينه وبين الموشافات الأخرى ، خاصة فيما يتعلق

(٦٤٣) العابد، المرجع السابق والصفحات.

(٦٤٤) والزراعة المختلطة تعنى بتربية الطيور والحيوانات وبعض الصناعات القائمة على المنتجات الزراعية والحيوانية إلى جانب الزراعة.

(٦٤٥) العابد، المرجع السابق ص ٥٧ - ٥٩.

● الفصل الرابع ●

بالمبادئ التعاونية والتسويق المشترك والمؤسسات التموينية المركزية بالإضافة للخدمات التعليمية الإجبارية وغير ذلك^(٦٤٦).

(الموشافا): واستندت هذه المستوطنات على مبادرات فردية وأموال خاصة في تأسيسها وتميزت بالزراعة الكثيفة التي تستدعى استخدام عمالة كبيرة بأجر. مما ساهم في استيعاب العديد من المهاجرين الجدد. وتعتبر الموشافا من أقدم المستوطنات لذا فهي قرب المدن والموانئ الأمر الذي أدى إلى تخصصها بزراعات سلعية نقدية كالحمضيات والكروم والفواكه مما ساهم في تحويل الموشاف إلى مدن صغيرة فيما بعد متأثرة بالمحيط الجغرافي والاقتصادي وتحول معظم مستوطني هذه المدن الصغيرة عن الزراعة بعد أن أصبحت تدار فيها مؤسسات صناعية هامة حتى بلغ نسبة من يعتاش على الزراعة فيها لايزيد عن ٢٨ ٪ من سكانها . وفي الموشافات الأقل حجماً بلغت نسبتهم ٤٢ ٪ فقط من إجمالي عدد سكانها^(٦٤٧) .

ب - النمط الاشتراكي :

(الكيبوتز): وهي المستوطنات الاشتراكية التي تم انشاؤها وفقاً لأيديولوجية صهيونية تهدف إلى إعتبار المستوطنة وحدة قتالية من الواجب نشرها على الحدود المرحلية^(٦٤٨). يمارس سكانها الزراعة الكثيفة لتكفي ذاتها فيما يخص شئون الاستهلاك ولتستوعب المزيد من المستوطنين. ولاعتبارات أمنية عسكرية تم التوسع في إنشاء هذه المستوطنات ، ذات الملكية الجماعية والتي يعمل داخلها الفرد كل حسب مقدرته ولكل

(٦٤٦) للمزيد أنظر العابد، مرجع سبق ذكره، ص ٥٧ - ٦٠.

(٦٤٧) يرجع عهد الموشافا إلى عام ١٩٠٨ عندما أسس صغار العمال قرى صغيرة إلى جوار المزارع الكبيرة للعمل في هذه المزارع إلى جانب أعمالهم ، للمزيد أنظر :

- عصام رفعت ، نمو وتطور الاستيطان الصهيوني ، الاستعمار الاستيطاني في فلسطين ، مرجع سابق. ص ٢٩٣ - ٢٩٤ .

وأنظر أيضاً : الكيالي ، الكيبوتز ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٣ .

(٦٤٨) وثيقة صهيونية ، الرأية القطرية ، مصدر سبق ذكره في ١٠ / ٢ / ١٩٨٠ ، ص ٧ .

حسب حاجته دون تقاض أية أجور . وعادة ما يتشكل اقتصاد الكيبوتز من الانتاج الزراعى والصناعى التعاونيان^(٦٤٩) والذى يتم من خلال لجان تنفيذية منتخبة من أعضاء الكيبوتز ذاته^(٦٥٠). وكان الصندوق القومى هو المسئول عن الإمداد والتموين سواء بالأرض أو بالمال^(٦٥١).

وكان عدد سكان الكيبوتز الواحد يتراوح عادة بين ٤٠٠ - ٩٠٠ مستوطن ، وإن يكن فى الغالب يتراوح بين ١٠٠ - ٣٠٠ مستوطن^(٦٥٢) وكانت أعماله التجارية والصناعية النشطة تستوعب أعداد كبيرة من المهاجرين الجدد^(٦٥٣) وكانت الهاجاناه تدعم وجود هذه (الكيبوتزات)^(٦٥٤). وقد تميزت مزرعة (الكيبوتز) بطابع المزرعة الكبيرة التى تستخدم الآلات الحديثة كما تؤمن لها العديد من المؤسسات الخدمات الزراعية بخلاف توفير القروض، وقد ساعد حجم (الكيبوتز) على تنوع الإنتاج من حبوب وخضار وعلف وفواكه وتربية الحيوانات والدواجن والأسماك. ويقسم العمل فى المزرعة إلى قطاعين أساسيين، قطاع إنتاج وقطاع خدمات وتقسم الأيدي العاملة مناصفة بين القطاعين^(٦٥٥).

وتميزت (الكيبوتزات) بنشاطها الصناعى المتنوع من ملابس جاهزة ومفروشات وأدوات زراعة وغير ذلك حتى كان دخلها من النشاط الصناعى يوازى نحو ٣٧ ٪ من دخلها العام لعام ١٩٤٠^(٦٥٦).

G- Muenzner, Ibid. P.P. 24 -27

(٦٤٩)

(٦٥٠) تقرير بعثة الجمعية الزراعية الملكية إلى فلسطين عن مشاهداتها أثناء رحلتها من ٢٥ مايو لفاية ٤ يونيو ١٩٤٤ القاهرة ١٩٤٤، سابق، ص ص ٧٣ - ٧٥ .

G - Muenzner, Ibid, P.P. 25 - 27.

(٦٥١)

(٦٥٢) الكيالى ، الكيبوتز ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٥ .

G - Muenzner, op. cit. P.P. 24 - 27.

(٦٥٣)

(٦٥٤) وثيقة صهيونية ، المصدر السابق والصفحة وأنظر أيضا :

- الكيالى ، السابق ، ص ٥٥ .

(٦٥٥) الكيالى ، السابق، ص ٥٥ .

(٦٥٦) المرجع ذاته والصفحة .

● الفصل الرابع ●

ومن الجدير بالملاحظة أن المستوطنين اليهود تمتعوا بالعديد من التسهيلات فى اقتناء الأراضي الزراعية، كما كانت الايجارات فى معظم الأحيان رمزية وخاصة فترة السنوات الأولى إذ كانت شبه مجانية ثم يدفع بعد ذلك المستوطن ايجار رمزى لايزيد عن ٢ ٪ من قيمة العقار المخمن. هذا بخلاف ما كان يحصل عليه المستوطن من مسكن وأدوات زراعية وحيوانات وطيور وشتلات وبذور وتقف على خدماته تعاونيات متعددة . وكان ذلك كله بهدف تشجيع الاستيطان وتعميق الصلات بين المستوطنين والأرض من خلال تبني فكرة العمل اليدوى والعمل الذاتى أو ما يعرف « بالعمل العبرى » لخلق بنية تحتية تكون أساسا «للوطن القومى».

وبعد دراسة العلاقات الإنتاجية فى شتى المستوطنات التابعة للمؤسسات المختلفة نلاحظ أنه لم تكن هناك اختلافات جوهرية فيما يخص هذه النظم حتى بما فيها الملكيات الفردية فكلها تعمل على محور واحد خاصة بعد قرارات مؤتمر حركة الموشافيم عام ١٩٣٥ الذى دعا إلى عدم الاكتفاء باستملاك الأرض وإنما تبني مزيد من الاجراءات التى تكفل منع انتقال قطع الأرضى للورثة إلا بعد التأكد بأنهم سيزرعونها بأنفسهم ولحفظ ملكية الأرض لكل يهود اليشوف (المجتمع اليهودى فى فلسطين) من خلال تسجيل كل الموشافيم أوفديم فى قانون الجمعيات التعاونية ليصبح الموشاف هو صاحب الممتلكات العامة والخاصة على حد سواء مما أتاح للسلطات فرض إرادتها على كل الممتلكات الفردية . وفى عام ١٩٣٩ أكدت الحركة هذه القرارات كما دعت إلى تسجيل كل العقود التى تبرم مع الصندوق القومى فى الدوائر العقارية باسم الموشاف وليس باسم الفرد المتعاقد مباشرة خوفاً من أى أضرار قد يلحقها الأفراد بحقوق الموشاف^(٦٥٧) .

(٦٥٧) العابد ، الموشاف ، المرجع السابق ، ص ٣٣ - ٣٤ وللمزيد حول المستوطنات اليهودية وأسماء القرى العربية التى محيت من الوجود وأقيمت على انقاضها مستوطنات ، وحول أصل تسمياتها وكثير من التفاصيل عنها أنظر : - مصطفى مراد الدباغ ج١ ، ق ١ ، ص ١٥٤ - ١٦٧ ، ١٧٥ ، ١٨٣ ، ١٨٧ ، ٢٠٣ ، ٢٠٨ ، ٢١٠ ، ٢١٣ ، ٢٣٣ ، ٢٣٧ ، ٢٥٦ - ٢٦١ ، ٢٦٨ ، ٢٧٠ ، ٢٧٩ . والدباغ ج١ ، ق ٢ ، ص ٣١٤ - ٣٢٤ ، ٣٤٦ ، والدباغ ج٢ ، ق ٢ ، ص ٤١٠ ، ٤٢٢ ، ٦٤ . والدباغ ج٣ ، ق ٢ ص ٤١٠ - ٤٢٢ . وج٥ ، ق ٢ ، ص ٣٣٠ . وج٦ ، ق ٢ ، ص ٢٤٢ - ٢٥١ - ٤٣٥ - ٤٢٢ ، ٥٣١ ، ٥٣٧ . وج٨ ، ق ٢ ، ص ٢٠٥ - ٢٠٨ .

وبخلاف علاقات الإيجار على أراضي المؤسسات والملكيات الخاصة كان هناك ثمة نوع آخر من الإيجارات شكلت الحكومة أحد أطرافه كنا قد تعرضنا فى الفصل الثالث لدراسته فيما يتعلق بتأجير ممتلكات الحكومة لليهود والتي اتسمت غالباً بالإيجارات الممتدة إلى ٩٩ عاماً بإيجارات رمزية كما أتضح لنا أن معظم الأراضي المؤجرة من قبل الدولة كانت لليهود علماً بأن القانون الدولى لايسمح للدولة المنتدبة بتأجير الأرض لمثل هذه الفترات .

وكان المستوطن يدفع للحكومة الضريبة عن الأرض. وكنا لاحظنا كيف أن تثمين قيمة الإيجار وفق قيمة الأرض لم يكن يتم لليهود سوى مرة واحدة فى حين كان العرب يدفعون إيجارات فاحشة بسبب التثمين السنوى لقيمة الأرض لأن عقودهم غالباً ما تكون لموسم أو موسدين. ولم تكن الحكومة تتدخل فى زراعة هذه الأراضي بل كانت تكتفى بتقديم كافة أشكال الدعم لها .

وبعد أن تعرضنا بالدراسة للعلاقات الإيجارية والمزارعة نحاول إلقاء الضوء على الإنتاج الزراعى لكلا الطرفين وصولاً لاستكمال دراسة العلاقات الإنتاجية القروية الفلسطينية لأهميتها فى الاقتصاد القروى ومستوى معيشة الفلاح .

الإنتاج الزراعى فى فلسطين

يخضع الإنتاج الزراعى سلبي وإيجابيا لعدد من العوامل المؤثرة وتعتبر التربة واحدة من أهم هذه العوامل، وهى فى فلسطين تتنوع من خصوية شديدة إلى متوسطة إلى فقيرة كما يتنوع المناخ ويتباين تبايناً شديداً. مما ساهم فى تنوع الإنتاج الزراعى. كما تشكل المياه عاملاً شديداً الأهمية وفى فلسطين تتنوع مصادرها من أنهار ومياه جوفية وأمطار وندى.

وقد ازدهرت الحضارة على أراضي فلسطين منذ الأزمنة الغابرة وعرفت حضارة راقية قدمت مدينة أريحا كاقدم مدينة معروفة بالتاريخ.

● الفصل الرابع ●

يؤكد ازدهارها أيضا رواية فرعونية ترجع للألف الثانية قبل الميلاد يصف صاحبها فلسطين بأنها تمتلأ بالخيرات من حنطة وشعير وزيتون وأثمار وتين وعنب وعسل ومواشى وطيور وغير ذلك^(٦٥٨) وتؤكد التوراة هذه الحقيقة.

كما وصف الرحالة والمؤرخون في العصور الوسطى فلسطين بالازدهار التجاري والزراعي^(٦٥٩) وكانت لا تزال آثار السدود والأقنية في غور الفارعة وغيرها بادية للعيان كما ذكر الرحالة الأجانب وكيف كان العرب في فلسطين يحفظون مياه الأمطار في مساقى وصهاريج كما وصفوا الوديان الجارية من الجبال والعيون الكثيرة المنتشرة في العديد من الأماكن هذا بخلاف الانهار الأساسية كنهري الأردن والعوجا والمقطع وغير ذلك^(٦٦٠).

كما يقدم الرحالة والتاجر (دارقيو)^(٦٦١) في العقدین السادس والسابع من القرن السابع عشر صورة بالغة الدقة لمناطق فلسطين المختلفة والتي دون ملاحظاته عنها بعين واعية وعقل ناضج ولخبرته الغزيرة فقد جاءت بالغة الأهمية خاصة وأنه زار فلسطين عدة مرات وبقي في ربوعها فترة كافية لتقديم صورة كاملة عن الفعاليات المختلفة، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع الفلسطيني في تلك الفترة.

وقد وصف ريف فلسطين بأنه «ريف ضاحك» و«ريف جميل جداً» خصيب ومزروع زراعة جيدة كما قال بأن «الزراعة فيه طيبة والخير وفير». وبين مناطق الزراعة المنتشرة في

(٦٥٨) صاحب الرواية (سنوحي) وهو أحد رجال بلاط الفرعون (امنمحت) الأول (Amenmehet) وقد فر إلى فلسطين وعاش فيها نحو ٢٥ سنة للمزيد أنظر.

- الدباغ، بلادنا فلسطين، ج١، ق١، سابق، ص ٥٠٦ - ٥٠٧.

(٦٥٩) حول هذا الازدهار راجع ما كتبه الرحالة مثل (قولني)، (ويوست) و(هوار) في كتاب:

- محمد كرد علي، خطط الشام، ج٤، ص ١٣٩.

وحول هذا الازدهار إبان الحروب الصليبية وقبلها وبعدها أنظر المصدر ذاته ص ٢٤٤-٢٤٦.

(٦٦٠) محمد كرد علي خطط الشام السابق، ج٤، ص ١٣٣.

(٦٦١) هو تاجر فرنسي ولد في عام ١٦٣٥ وتوفي عام ١٧٠٢ أجاد عدة لغات، عين قنصلا لبلاده في الجزائر وحلب كان قد أقام في استانبول خمس سنوات ثم عاش في صيدا سبع سنوات عمل خلالها بالتجارة وقام أثناءها بعدة رحلات في أنحاء بلاد الشام أهمها رحلة غزة عام ١٦٥٩ تم رحلته إلى الأماكن المقدسة وإلى جبل الكرمل، حول هذا الرحالة أنظر: ليلي الصباغ، فلسطين في مذكرات الفارس دارقيو، سابق ص ١٠ - ٢٤.

فلسطين من سهول وهضاب كما أشاد بالفلاح الفلسطيني وباستخدامه للمدرجات الجبلية للزراعة ومدى فعالية السكان ونشاطهم ووصف وسائل الري ونوع التربة والمزروعات ومعوقات الزراعة مستفيداً خبرته بشئون الزراعة.

وقدم وصفاً تفصيلياً للزراعة الخصبة في كل من السهل الساحلى وسهل عكا وسهل مرج بن عامر ومنطقة حيفا والرملة وقيصرية وغزة وريفها، وسلسلة جبال الكرمل التى ابدى اعجابه بنباتاتها سواء الطبيعية أو المزروعة، وكذا عن الناصرة ومنطقة الجليل بأكملها إذ قال عنها أنها «من أجمل مناطق فلسطين وأخصبها وأكثرها متعة للعين» ومنطقة السامرة جنوبى الجليل التى تعتبر نابلس مركزها. كما وصف منطقة جبال القدس والخليل والطريق إلى بيت لحم حيث «تمتد الكروم على الطرفين» والأودية خالية للنظر مزروعة كلها «بالزيتون والتين والكرمة»^(٦٦٢). أما «الواديان بين التلال فقد زرعت قمحاً وحبوباً وخضراً رياناً». ويقدم وصفاً لبيت جالا ومدينة الخليل بقوله «كلتاها تغوصان في أرض خصبة انتشرت فيها الكروم وأشجار الثمار الممتازة» حتى أن بعض عناقيد العنب تصل زنته إلى (١٢ ليفره)^(٦٦٣)، كما وجد المدرجات الجبلية تنحدر من قمة الجبال إلى أسفلها زرعت بالزيتون والتين والكروم والقمح وجميع أنواع الخضر، أعتمد فيها الفلاح على الأمطار وعلى الندى الدائم الذى لا ينقطع ووصف إنتاجها بأنها «أفضل الثمار وأجود الحبوب».

ووصف أيضاً جزء من منطقة الغور (طبريا) و(أريحا) والطرق إليها التى قال «تمر في سهل مزروع بعناية بالقمح» كما قال عن طريق آخر إلى جبل الطابور بأنها «خصبة وجميلة» تتناثر فيها القرى.

وأشار إلى غنى سهل أريحا وجداوله العديدة^(٦٦٤) هذا بخلاف تربية الماشية والدواجن

(٦٦٢) المصدر السابق، ص ٩٨ - ١٠٥.

(٦٦٣) وحدة وزن رومانية الأصل تختلف قيمتها من مكان لآخر إلا أنها تعادل اليوم نحو نصف كيلو جرام أنظر:

- ليلى الصباح، المصدر السابق، ص ١٠٥.

(٦٦٤) ذات المصدر ص ١٠٥ - ١٠٧.

● الفصل الرابع ●

في انحاء فلسطين المختلفة حيث المراعى الطبيعية في الريف وإشار إلى البدو وقطعانهم الكبيرة من الجمال والغنم والماعز والبغال والحمير والخيول ويقول أنهم «خبراء بتربيتها» وهي «أثمن ما يملكون».

وهكذا يتضح لنا أن فلسطين عبر العصور كما في العقدين السادس والسابع من القرن السابع عشر كانت غنية بمحاصيلها الزراعية المختلفة من حبوب وقطن وأرز وخضر ونباتات وأشجار مثمرة وحمضيات وزيتون وفواكة أنظر الخارطة رقم (٧) (٦٦٥).

وأكت دراسة جغرافية تاريخية في أواخر القرن السادس عشر هذه الحقيقة (٦٦٦) عن فلسطين وخصوبة أراضيها وازدهار زراعتها التي قامت على أيدي فلاحها أبناء أرضها وهذا الازدهار في الإنتاج ترجم إلى حركة تجارية نشطة شهد لها قناصل الدول الأوروبية عن الكميات الضخمة المصدرة من القطن وغيره على نحو ما سنرى بعد قليل.

وبقيت فلسطين مزدهرة بزراعاتها المختلفة ففي أواخر القرن التاسع عشر وفي العام ١٨٩٥ بلغت مساحة الأراضي المزروعة في أربع سناجق هي القدس ويافا وغزة والخليل (٢٢٠٠ ر. ٢٠٠) دونم كانت تزرع الحبوب والبقول والخضر والأشجار المثمرة من فواكه متعددة وزيتون والحمضيات وغير ذلك. وقد بلغ انتاج متصرفيه القدس عام ١٩١٣ من القمح والشعير والذرة والسمسم والعنب والدخان فقط ما حجمه (١٠٠ ر. ٨٠) طنناً. كما بلغت قيمة صادرات فلسطين الخارجية عام ١٩٠٨ (١٩٣٣ ر. ٢٤٠) (٦٦٧) جنيهاً مصرياً.

(٦٦٥) ليلي الصباغ، فلسطين في مذكرات الفارس دارثير، السابق، ص ١٠٩.
(٦٦٦) هذه الدراسة أجراها الباحثان (ولف ديتر هوتروت) و(كمال عبد الفتاح) في دراسة تاريخية جغرافية عن فلسطين وشرق الأردن وجنوبي سوريا، في أواخر القرن السادس عشر اعتمدت على (دفاثر المفصل) Hutteroth (Wolf-Dieter), Kamal Abdulftah, Historical Geography of Palestine, Trans Jordan and southern Syria, in the late 16th century, Frlangen 1977, p. 76.

نقلا عن:

- ليلي الصباغ، فلسطين في مذكرات الفارس دارثير، سابق، ص ١٠٠.
(٦٦٧) عنان العامري، التطور الزراعي والصناعي الفلسطيني، ١٩٠٠ - ١٩٧٠، بحث احصائي، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث، بيروت، ١٩٧٤، ص ٣١.

● الفصل الرابع ●

كما بلغ متوسط إنتاج الدونم الواحد من القمح ٧٦٦ كغ ومتوسط إنتاج الدونم الواحد من العنب ٥٦٩٦ كغ مما يؤكد نجاح هذه الزراعات.

وقد قدر حجم الأراضي العربية المزروعة حمضيات عام ١٩١٨ (٢٠.٩٩٣) دونماً بنسبة ٦٩٪ لمجموع الأراضي المزروعة حمضيات^(٦٦٨) إذ كان اليهود يزرعون ٩٢٥٤ دونماً وفي عام ١٩٣٥ أصبح العرب يزرعون ٣٠.٥٠٠ دونم ارتفع عام ١٩٣٩ إلى ١٤٥ ألف دونم^(٦٦٩). كما بلغت مساحة الأراضي المزروعة والقابلة للزراعة نحو ١٠.٥٠٠.٠٠٠ دونم^(٦٧٠) عام ١٩٤٣. في حين ذكر احصاء عام ١٩٤٥ مساحة الأراضي المزروعة بالفعل بأنها (٩٢٠.٥٣٨) دونم كان منها في أيدي العرب (٧٧٩٧.١٢٩) دونم أو ما نسبته ٨٤٧٪ ومع الحكومة (٢٣١.٦٦٤) دونم أو ما نسبته ٢٥٪ والباقي ١٢٥٪ مع اليهود^(٦٧١). واستمر العرب يحوزون ما نسبته ٨٠٪ من مساحة الأراضي المزروعة حتى عام ١٩٤٨. ونورد فيما يلي جدولاً يبين مساحة الأراضي المزروعة مصنفة وفقاً لزراعتها موزعة بين العرب واليهود عام ١٩٤٣ ذلك أننا لم نعثر في مصادرنا على مثل هذه التفصيلات لفترة لاحقة. حتى يصبح بإمكاننا معرفة إسهام كل من الطرفين في دعم الاقتصاد الفلاحي ومدى تأثيره فيه من خلال الجدول رقم (٦)^(٦٧٢).

(٦٦٨) جريدة فلسطين، القاهرة، السنة الأولى، العدد ٢٠١١، يونيو ١٩١٨.

(٦٦٩) برون، الزراعة، النظام الاقتصادي، حمادة، مرجع سابق، ص ١٧٥.

(٦٧٠) وفد قذوف اللجنة الانجليو أميركية عام ١٩٤٦ مساحة الأراضي الزراعية بنفس الرقم المذكور، أنظر:

خليل أبو رجيلي، الزراعة العربية في فلسطين قبل قيام إسرائيل، شئون فلسطينية العدد ١١ يوليو، مركز الابحاث الفلسطينية،

بيروت ١٩٧٢، ص ١٣٦ وأيضاً العامري سابق، ص ١٤.

Village statistics, 1945, Ibid, P. 19.

(٦٧١)

A Survey of Palestine Vol. II, Ibid, P. 723.

(٦٧٢)

والأرقام الخاصة بمساحة أراضي اليهود استخلصتها الباحثة من ناتج طرح مساحة الأراضي العربية من الرقم الإجمالي.

الجدول رقم (٦)

توزيع الزراعات مصنفة وفق أنواعها ومساحة الأرض المزروعة بها

كما كانت عليه عام ١٩٤٣

نوع المروغات	الأراضي العربية بالدونم	نسبتها للمجموع	الأراضي اليهودية بالدونم	نسبتها للمجموع	إجمالي الأرض بالدونم
الحمضيات	١٤٥٥٧٢	٥٠.٨٪	١٤١١٨٨	٤٩.٢٪	٢٨٦٧٦٠
الموز	٢٣٠٠	٦١.٧٪	١٤٣٠	٣٨.٣٪	٣٧٣
مزروعات مختلفة	١٠٩٧٧٨٨	٩٣.٤٪	٧٧٥١٤	٦.٦٪	١٠٩٧٨٠٢
حبوب تدفع الضريبة	٣٩١١٤٨٢	٨٤٪	٧٤٧٣٦٧	١٦٪	٤٦٥٨٩٤٩
حبوب لا تدفع الضريبة	٩٠٠٢٩٢	٩٤.٦٪	٥١٠٥١	٥.٤٪	٩٥١٣٤٣
المجموع	٦٠٣٩٤٣٦	٨٥.٣٪	١٠٣٦٦٤٨	١٤.٧٪	٧٠٧٦٠٨٤

يوضح الجدول أن معظم إنتاج الأرض من مختلف الزراعات كان بيد العرب الذين أسهموا بنسبة ٨٥.٣٪ في العملية الإنتاجية وقد حققت الزراعة العربية تطوراً يذكر خاصة مع ظروف الحرب العالمية الثانية بسبب إغلاق معظم موانئ المتوسط ووقف الاستيراد وخاصة الحبوب الذي ازدادت حاجة الجيش البريطاني إليها في أعوام ١٩٤٢/١٩٤٣ الذي قدر بنحو ٦٠٠ ألف طن ساهمت فلسطين فيه بـ ٩٥ ألف طن أو نحو ١٦٪ قدمها عرب فلسطين^(٦٧٣). خاصة وأن الانتاج اليهودي يعتبر ضئيلاً بالمقارنة مع الانتاج العربي خلال الحرب العالمية الثانية والموضح بالجدول رقم (٧)^(٦٧٤).

(٦٧٣) عبد الرحيم أحمد حسين، النشاط الصهيوني خلال الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ - ١٩٤٥، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٨٤، ص ١٦٧.

(٦٧٤) جدول مركب أخذت مادته عن عبد الرحيم أحمد، النشاط الصهيوني، سابق ص ١٦٧ أخذاً عن: Supplement to Palestine Economic Review, 1946, P. 31.

الجدول رقم (٧)

الإنتاج الزراعي العربي واليهودي خلال الحرب العالمية الثانية

نوع المنتج	الإنتاج العربي بالطن	الإنتاج اليهودي بالطن	مجموع الإنتاج بالطن	نسبة الإنتاج العربي لليهودي بالمئة
الحضر	١٨٩.٠٠٠	٤.٠٤٠٠	٢٢٩.٠٠٠	٪٨٢.٥٣
الفواكه	٧٣.٠٠٠	١١.١٥٠	٨٤.١٥٠	٪٨٦.٧٤
اللحوم	٥٠.٠٠٠	٢.٠٠٠	٥٢.٠٠٠	٪٩٦.١٥
حبوب الخبز	٤٥٠.٠٠٠	١٣.٠٠٠	٤٦٣.٠٠٠	٪٩٧.١٩
الزيوت	٧٨.٠٠٠	١.٢٠٠	٧٩.٠٠٠	٪٩٨.٤٨

من خلال دراسة الجدول نتبين أن معظم الزراعات كانت عربية وهي نتيجة منطقية فمعظم الأراضي الزراعية كانت بيد العرب وإن تكن النسبة التي احتلها اليهود من الأراضي كانت في أكثر مناطق فلسطين خصوبة. وإنتاجها يزيد عدة أضعاف عما يماثلها في الحجم والمساحة في المناطق العربية. ولكن ظل الفلاح الفلسطيني يتمتع بالمهارة الفائقة التي اعترف بها الخبراء البريطانيون ذاتهم^(٦٧٥) فبرغم الظروف الصعبة تمكن من تحقيق تقدم ملموس في هذا القطاع عن طريق استخدام الدورات الزراعية الثنائية واستخدام الأسمدة الطبيعية كما كان يقوم بنفسه بتوزيع منتجاته دونما وسيط في المدن المجاورة.

وقد ساهمت فئة كبار الفلاحين والأغنياء العرب في تطوير زراعاتهم باستخدام الأسمدة

(٦٧٥) قال سميسون الخبير البريطاني أن الفلاح الفلسطيني يتميز بالاجتهاد والمهارة والذكاء والفطنة الفطرية. أنظر سميسون، سابق، ص ٩٥.

● الفصل الرابع ●

ورش المزروعات بالمبيدات واستخدام المكنة الحديثة وصيانتها وأثبتت جدارة باستخدام التقنية الحديثة إنتاجاً وتسويقاً مما رفع إنتاجية الدونم في مختلف الزراعات^(٦٧٦) كما نجح عرب فلسطين في تطوير المزارع المختلطة وبلغت قيمة الثروة الحيوانية لعرب فلسطين عام ١٩٤٣ بـ ٣٠٠٠.٣١٥ جنية فلسطيني. في حين كانت عند اليهود ١٤٤٠.٠٠٠ جنية فلسطيني^(٦٧٧).

ولظروف موضوعية ولأهداف استراتيجية تم دعم المزارع المختلطة في الجانب اليهودي بشكل مكثف بذلت فيه المؤسسات اليهودية مبالغ طائلة لدعمها.

وبرغم النجاح الذي حققته المزارع المختلطة اليهودية فقد بقي الإنتاج العربي هو الرصيد الأساسي لتأمين استهلاك السكان في فلسطين الأمر الذي أقلق الدوائر الصهيونية التي كانت تسعى لخلق مجتمع زراعي قادر على الاكتفاء الذاتي باتباع كافة السبل والجدول رقم (٨)^(٦٧٨) يوضح النسبة التي كانت تساهم فيها المزارع المختلطة اليهودية لإجمالي إنتاج هذه المزارع عام ١٩٤٨.

(٦٧٦) للمزيد حول باقى الزراعات أنظر:

— هند البديري، تطور حياة الأراضي الزراعية رسالة ماجستير غير منشورة ص ٣١٢ - ٣٦٣ عن الفترة من ١٩١٧ - ١٩٣٩ ونفس العنوان في رسالة دكتوراه غير منشورة ص ١٥٠ - ١٧٩ عن الفترة من ١٩٣٩ - ١٩٤٨.

(٦٧٧) المزارع المختلطة، هو غط من الزراعة كان شائعاً في فلسطين منذ عدة قرون ويقصد به ممارسة أعمال أخرى إلى جانب الزراعة يأتي على رأسها تربية الماشية وممارسة بعض الصناعات التي تقوم على الإنتاج الزراعي أو الحيواني وغالباً ما كان يتم ذلك لسد حاجات الاستهلاك ولكن مع نمو المدن والتحول نحو الزراعات السلعية النقدية لاقى هذا النوع من الزراعة رواجاً يذكر. للمزيد أنظر: هند البديري، رسالة دكتوراه غير منشورة السابق، ص ١٦٢ وأنظر أيضاً: - The Jewish Agency for Pales- tine, the Jewish case, before the Anglo American Committee of Inquiry on Palestine as presented by the Jewish Agency for Palestine statment and memoranda Jerusalem, 1947, P.P. 451, 535,

(٦٧٨) جالينا نيكيتينا، دولة إسرائيل، خصائص التطور السياسي والاقتصادي، دار الهلال، بدون تاريخ، ص ٢٦.

الجدول رقم (٨)

نسبة إنتاج المزارع المختلطة اليهودية لإجمالي الإنتاج عام ١٩٤٨

نوع الزراعة	نسبة الإنتاج اليهودي /
الحبوب، قمح وشعير	٦٪
زراعة الفواكه ما عدا الحمضيات	٧٪
الحضار والبطاطس	١٠٪
الدواجن والطيور	٢٨٪
الإنتاج الحيواني ومنتجات الألبان	٢٤٪
الإنتاج الآخر من المواشي والأسماك	٦٪
العلف والمحصولات الصناعية	١٤٪

ويتضح من الجدول مدى ضالة الانتاج اليهودي بالنسبة للانتاج العام وأن انتاج الطيور الداجنة ومنتجات الالبان هي الأكثر نجاحاً لباقي الفروع في تطورها وأن هذا التقدم النسبي إضافة للمنتجات الحقلية لم يساهم في تأمين سوى نحو ٤٠٪ من احتياجات المستوطنات اليهودية فقط^(٦٧٩). وكان اليهود ينفقون نحو خمسة ملايين جنيه لتغطية احتياجاتهم من الطعام ويقدمون نحو ٦٠٪ من حساب المدفوعات يذهب للغذاء الذي ينتجه العرب ويحتاجه اليهود^(٦٨٠) الأمر الذي دفع اليهود لمزيد من البحث والتقصي لتحقيق مزيد

(٦٧٩) كان إنتاج الحليب ومشتقاته يكفي ٤٠٪ والبيض ٤٢٪ من الاستهلاك اليهودي أنظر :
- Palestine and Middle east Economic (monthly) Magazine Tel Aviv, No. 1 vol. XII
Jan, 1946, op. cit, P.P. 295 - 296.

وأنظر أيضا :

- ناتان وانستوك ، الصهيونية ضد إسرائيل ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٤٩ - ٢٥٠ .
Palestine and Middle east Loc cit.
(٦٨٠)

من الاكتفاء الذاتي^(٦٨١) على يد علماء متخصصين لإجراء دراسات عن التربة^(٦٨٢) وتحسين السلالات للحيوانات والبذور واسهم معهد (رحوبوت) إسهاماً كبيراً في هذا المجال حتى أنه كان يصدر البذور لمنطقة الشرق الأوسط .

كما نالت مشاريع الري اهتماماً واسعاً من قبل اليهود، ولأهميتها البالغة نتناولها بالدراسة.

– **المياه ومشروعات الري** تعتبر مشاريع الري ذات أهمية قصوى في تأثيرها على حجم الحيازة وتطورها والتي أمكن بفضلها خفض مساحة حجم الحيازة على نحو ما رأينا .

ويعود الاهتمام بالمياه ومشاريع الري لعام ١٨٧١ عندما أوفدت بريطانيا بعثة فنية خاصة كان معظم أعضائها من اليهود لدراسة كل ما يتعلق بالماء والينابيع والأمطار والتربة لمدة ست سنوات في فلسطين لمعرفة قدرة البلاد على استيعاب المهاجرين^(٦٨٣) ومنذ ذلك الحين تعددت الدراسات والاستنتاجات التي توصل إليها المهندسون كانت تنصب في مجملها على تحويل مجارى المياه اللبنانية والسورية إلى فلسطين وقد نجح وايزمن عام ١٩١٨ مع لجنته التي زارت فلسطين في التأثير على قرارات مؤتمر الصلح التي بلورتها اتفاقية الحدود بين فرنسا وبريطانيا عام ١٩٢٢ بضم منابع نهر الأردن والليطاني في أصبع الجليل. وبحيرة الحولة وطبريا إلى فلسطين بدلا من ابقاء قسماً منهما مع سورية

(٦٨١) عبر بن جوريون عن الأفكار الخاصة بسياسة الاكتفاء الذاتي والاعتماد على النفس باعتبارها سياسة استراتيجية وضرورة قصوى للصهيونية فيما إذا أرادت الاستمرار والبقاء أنظر : - إسرائيل خطر اقتصادى وعسكرى وسياسى ، سابق ، ص ١٥ - ١٨ .

(٦٨٢) تم وضع كتاب هام درس التربة دراسة دقيقة عام ١٩٣٦ باسم :
- A. Reifenberg, The soils of Palestine. London, Thomas Murby, and co. 1947.

وهو كتاب من ٧٨ صفحة نشرت طبعته الأولى عام ١٩٣٦ والثانية عام ١٩٤٧ .

(٦٨٣) المقتطف، ج١ ، السنة الثالثة ، ١٨٧٨ ، ص ١٥٤ .

كما أسفرت توصيات اللجنة عن حصول اليهود على امتياز، وضع أهم ثلاثة أنهار في البلاد تحت أيدي رجل يهودي واحد هو روتنبرغ على نحو ما مر بنا في الفصل السابق من أجل توليد الطاقة الكهربائية وتم إطلاق يده في مصادرة حقوق الري على مساحات واسعة من أراضي عرب فلسطين^(٦٨٤) بالإضافة لانتزاع الأراضي التي يحتاجها المشروع^(٦٨٥). ولم يقتصر حرص اليهود على فرض سيطرتهم على منابع الأنهار بل كانوا حريصين أيضا على السيطرة على مصباتها ولما كان نهر الأردن يصب في البحر الميت الغنى بالثروات المعدنية فقد أصابوا هدفين برمية واحدة حين سعوا للحصول على امتياز استثمار املاح البحر الميت وتم لهم ما أرادوا منذ ١٩٣٠^(٦٨٦) والذي حصدوا من ورائه منافع مادية واستراتيجية لا حصر لها بخلاف ضمانهم السيطرة على مسارات المياه من منابعها وحتى مصابها ولم تنج بحيرة الحولة من مخططهم الهادف للسيطرة على مياه فلسطين وجيرانها طبقا لاتفاقية ترسيم الحدود عام ١٩٢٢ وتمكنوا بأساليب ملتوية من

٦٨٤) حول ما كتب راجع : - المطامع اليهودية في السيطرة على المياه العربية ، الهيئة العربية العليا لفلسطين بيروت ١٩٦٢ ، ص ٦ - ٧ . وأنظر أيضا : محمد محمود ابراهيم ، حدود فلسطين ، فيما يتعلق بنصوص اتفاقات الحدود بين بريطانيا وفرنسا ، سابق

- غالب الداودي ، نظام الانتداب وجريمة فلسطين ، دار الطباعة الحديثة ، عشار ١٩٦٥ ، ص ١٦ . كان أحد المهندسين اليهود قد اقترح تحويل مياه نهر الليطاني إلى نهر الحاصباني أحد منابع نهر الأردن لمضاعفة كمية المياه فيه ويرد مثل هذا الاقتراح في العديد من المشاريع اليهودية اللاحقة لاستغلال مياه نهر الأردن أنظر : - وثيقة صهيونية ، الرابة القطرية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦ .

- حسن عبد القادر ، الأساس الجغرافي للنزاع العربي الإسرائيلي ، حول مياه نهر الأردن . مجلة كلية الآداب ، الاردن ، العدد الأول ، المجلد الثالث ، ١٩٧٢ ، ص ٢٨ . لمعرفة المزيد من التفاصيل . وحول المفاوضات العديدة التي دارت بين بريطانيا وفرنسا بخصوص الحدود والاتفاقات التي تمت بهذا الشأن والتي تضمنت لاستمرار ضمان وجود حدود بحيرة طبرية الشمالية الشرقية ضمن حدود فلسطين ضرورة الاحتفاظ بعشر أمتار بين خط الحدود والشواطئ الشمالية الشرقية لبحيرة طبريا فيما إذا تغيرت حدود البحيرة وزحفت شواطئها إلى الشرق كلما انتقل خط الحدود معها للإبقاء على مسافة العشرة أمتار . انظر المرجع السابق ذكره ، ص ٥٠ .

٦٨٥) قام روتنبرغ بحجب مياه الري عن الأراضي العربية في قرية الشيخ مؤنس وحولها إلى مستوطنة بتاح تكفا لرى ٣٠ ألف دونم . كما حرم العرب من الري وانتزعت أراضيهم في مناطق مطحنة الجريشة ، وسد الهدره ، والأراضي الواقعة على ضفة اليرموك عند مدخله من سمخ وكلها الأراضي الواقعة عند ملتقى وادي أبو لجة مع نهر العوجا وغير ذلك الكثير . للمزيد انظر ، هند البديري ، سابق ، ص ص ٥٣٩ - ٥٤٧ .

٦٨٦) أنظر هند البديري ، رد دعوى نزاع الملكية ، سلسلة صامد الاقتصادي ٢٩ دار الكرمل عمان ١٩٨٧ ، ص ٤٣ .

انتزاع حقوق سوريا في هذه البحيرة، وانتزاع حقوق أصحاب هذا الامتياز السابقين والحصول لأنفسهم على امتياز تجفيف بحيرة الحولة عام ١٩٣٤^(٦٨٧). ولما شرعت اللجنة الملكية بوضع التواصي الخاصة بتقسيم البلاد عام ١٩٣٧ قام اليهود بممارسة مختلف الضغوط للتأثير على اللجنة لتخرج توصياتها متضمنة تجميع مصادر المياه في القسم اليهودي^(٦٨٨) مستجيبة لهذه الرغبات .

وعضدت السلطات البريطانية خطط الصهيونيين الهادفة للسيطرة على مصادر المياه في فلسطين ليس بتمكينها من الامتيازات المذكورة فقط ولكن بالإسهام المالى ورعاية الدراسات والأبحاث الخاصة بذلك على نحو ما فعلت بالمشروع الاستعماري الصهيوني لإصلاح وري أراضى النقب لاستيعاب ملايين اليهود . كما كلفت مدير دائرة التعمير في شرق الأردن بالقيام بدراسة مشاريع استغلال نهر الأردن في الفترة من ١٩٣٧ - ١٩٣٩ والذي خرجت توافيه منسجمة مع المشاريع اليهودية^(٦٨٩). وتذكر احصائية يهودية بأن دائرة الزراعة البريطانية صرفت على تحسين سبل الري خلال الفترة من ١٩٣٨ - ١٩٣٩ أكبر جزء من ميزانيتها الذي بلغ ١٠.٠٠٠ جنيه فلسطيني بخلاف ما صرف من قروض لشركات المياه أما ما صرفته هذه الدائرة على خطط الري لـ ١٩ مستوطنة فقد بلغت ٦٨.٠٠٠ جنيه فلسطيني علاوة على العديد من الابار التي حفرتها على عمق ١.١٠٢ متر الأمر الذي ساهم بزيادة المساحة المروية إلى ٧٦٧٣ دونم في حين تم ري باقى الأراضى بواسطة الرش الصناعي^(٦٩٠).

وفى عام ١٩٤٢ أصدرت السلطات البريطانية قانوناً يسمح لها بالسيطرة الكاملة على

(٦٨٧) المرجعين السابقين ، ص ٥٤٨ - ٥٥٢ . و ص ص ٤٦ - ٤٧ .

(٦٨٨) المراجع ذاتها والصفحات.

(٦٨٩) المطامع اليهودية ، الهيئة العربية العليا ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٠ - ١١ .

(٦٩٠) محمد عبد الرؤوف سليم ، نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٩٨ .

● الفصل الرابع ●

مصادر المياه السطحية والجوفية ويضعها تحت تصرف المندوب السامى الذى خول سلطة إعلان أى أرض . منطقة خاضعة لمشاريع مدقنات أو تجفيف أو غير ذلك محرماً بذلك استخدام الأرض فى الزراعة أو أى شئون أخرى . وبعد الانتهاء من المشاريع يحق للحكومة مطالبة كل من حقق فائدة من هذه المشاريع سواء كانت صحية ، أو كانت منافع خاصة بالأرض ، بدفع جزء من التكاليف وفق ما يترأى لها^(٦٩١) .

وفى عام ١٩٤٥ ومن خلال امتياز منحتة السلطات لشركة أمريكية لد أنابيب البترول عبر فلسطين حولها « حق استخدام مياه الأنهار والبحيرات الموجودة فى فلسطين لتغطية كافة احتياجاتها مع مراعاة أن تبقى للأهالى مقداراً معقولاً من المياه لاحتياجاتهم»^(٦٩٢) !!! . على نحو ما مر بنا .

وهذا الاهتمام الحكومى بمشاريع المياه الخاصة باليهود قابله كثير من اللامبالاة فيما يتعلق بالعرب ففى فترة ثلاثين عاماً هى مدة حكم هذه السلطات فى فلسطين اكتفت السلطات البريطانية بتعيين سبعة مناطق لحفر الآبار . وتخطيط خرائط فى خمس مناطق أخرى . وكذا باستكشاف ثلاث عشرة منطقة جبلية تصلح لإنشاء خزانات لجمع مياه الأمطار . دون أن يتم تنفيذ أى من هذه المشروعات^(٦٩٣) . وأدت الولايات المتحدة بدلوها فى هذا المجال حين أرسلت وزارة الزراعة الأمريكية عام ١٩٣٨ - تلبية لطلب من الوكالة اليهودية - الخبير الأمريكى بشئون الأراض والرى « المستر لودر ميلك » إلى فلسطين وأجرى هذا الأخير دراسة شاملة واسعة فى جميع مناطق فلسطين وقدم تقريره للوكالة

A Survey of Palestine, Vol. I, Ibig, P.310

(٦٩١)

(٦٩٢) الرقائع الفلسطينية ، العدد ١٤٨٥ ، ملحق رقم ١ فى ٣١ مارس ١٩٤٦ ، ص ١٦٨ - ١٦٩ وأنظر أيضاً :

- المقطم ، العدد ١٧٦٦٤ ، السنة ٥٨ فى ٩ يناير ١٩٤٦ والعدد ١٧٦٧٨ السنة ٥٨ فى ٢٥ يناير ١٩٤٦ ص ١ .

(٦٩٣) مذكرة عصبة التحرر الوطنى مقدمة للأمم المتحدة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٢٩ . وأنظر أيضاً :

- A Survey of Palestine, Vol. I, op.cit, P.397 .

- صادق سعد ، فلسطين بين مغالب الاسعمار ، لجنة القاهرة للتأليف ، مطبعة دار التأليف ١٩٤٦ ، ص ٤١ - ٤٢ .

اليهودية والذي انطوى على مشروع ضخم لرى أراضي فلسطين والنقب واستصلاح التربة بقى سراً حتى نشره لودر ميلك عام ١٩٤٤ فى كتاب أسماه فلسطين « أرض الميعاد » ولم يكن ما اقترحه جديداً ولكن طور الفكرة وفق التقنية الحديثة^(٦٩٤). وحصل مشروع لودر ميلك على اهتمام يهودى كبير حتى اعتبرت توصياته بمثابة أهداف سامية كما اعتبر «دستور اليهود المائى»^(٦٩٥)، خاصة وأنه رأى أنه بالإمكان استصلاح ١.٢٠٠.٠٠٠ دونم . وزيادة المساحة المروية وقد أوصى بالاستيلاء الكامل على مياه نهر الأردن وبتجفيف بحيرة الحولة وفتح قنوات واسعة لتجرى فيها مياه نهر الأردن لرى منطقة بيسان وينقل الفائض من المياه لمنطقة النقب كما أوصى بضرورة الاستيلاء على الأنهار اللبنانية والسورية وتحويل مياهها لبحيرة اصطناعية ثم نقل مياهها لمنطقة النقب كما رأى استغلال منخفض وادى الأردن ليصبح بالإمكان استيعاب أربعة ملايين لاجئ يهودى من أوروبا ، بعد تحويل منطقة النقب لمنطقة صناعية ، وبإمكان نقل العرب غير الراغبين فى الإقامة فى مثل هذا المجتمع الصناعى بسهولة إلى وادى الفرات ودجله ، حيث أن الأراضي هناك واسعة تستوعب أعداداً هائلة منهم^(٦٩٦) !!! وهو أمر طالما روجت له الصهيونية تدعمها الرأسمالية

(٦٩٤) أمضى لودر ميلك حياته دارساً للعلاقة بين الشعب والأرض وهدف من وراء مشروعه لرى أراضي فلسطين بكاملها وخاصة منطقة النقب لتصبح منطقة صناعية بفضل توليد الطاقة وقدرتها على استيعاب ملايين المهاجرين اليهود ، للمزيد حول مشروعه انظر مؤلفه :

Walter clay lowder milk, Palestine, land of promis, Harper and brothers Pablishers, New York and London, 1944 .

Esco foundation, Vol. 2. Ibid, P.P. 1073 - 1076.

وأنظر أيضا :

(٦٩٥) انظر . المطامع اليهودية ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٠ - ١٢ وأنظر حول مشروعه عن وادى الأردن.

W. C. Lowder milk, Ibid, P.P. 169-172.

(٦٩٦) للمزيد حول ذلك أنظر مؤلفه وأنظر أيضا :

- الوثيقة ١٨٨ ، ملف وثائق فلسطين ، وزارة الإرشاد ، ١٩٦٩ ، ص ٧٤٣ .

Esco foundation, Ibid, P.P. 1073 - 1076.

وأنظر أيضا :

وأنظر أيضا المطامع اليهودية ، الهيئة العربية ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١١ - ١٢ .

وأنطوى مشروع النقب على شق ترعة بين البحر المتوسط قرب حيفا إلى جبل الكرمل لتجرى بها مياه البحر ثم تتساقط لتولد الطاقة الكهربائية وتكمل سيرها البحر الميت لتعويضه عما سيفقده من صب نهر الأردن فيه الأمر الذى سيوفر طاقة رخيصة كفيلا بنشر مجتمع صناعى ، متقدم كما اقترح بإقامة سدود على نهر اليرموك الذى تفيض مياهه شتاء لتحويلها عبر قنوات للنقب لتجمع

● الفصل الرابع ●

العالمية دون أى اعتبارات إنسانية أو أخلاقية . وعلى أثر دراسة لودر ميلك توجهت لجنة فنية وهندسية اميركية لمسح ودراسة أراضي فلسطين لتنفيذ مشروع الري وتوليد الكهرباء . وقدمت اللجنة المكونة من هايز - سافيدج تقريرهما عن المشروع لوزارة الخارجية الأميركية . وكان لها بعض التحفظات عليه^(٦٩٧) . وبالفعل بدأ اليهود فى تنفيذ التوصيات فقاموا بأعمال تجفيف بحيرة الحولة وشق الأقنية لتحويل مياه نهر الأردن .

ومارس اليهود بدعم من الولايات المتحدة ضغوطاً ضخمة على لجنة الاونسكوب* عام ١٩٤٧ ليضمنوا إدخال كل مصادر المياه فى فلسطين أو القريية من حدودها ضمن نطاق «دولتهم» بما فيها أراضى النقب وميناء العقبة وبالفعل جاء قرار التقسيم عام ١٩٤٧ متوافقاً تماماً ورغباتهم التى عبر عنها أحد الخبراء بقوله . « أنه من حسن الحظ أن الذين كانوا مسؤولين عن وضع تفاصيل مشروع التقسيم كانوا على معرفة بوجهات النظر الأساسية لمشروع لودر ميلك وسافيدج - هايز وانهم اتخذوا إلى حد بعيد قاعدة عينوا على أساسها حدود المناطق العربية والمناطق اليهودية»^(٦٩٨) والى أسفرت عن ضم النقب بما فيه ميناء العقبة لليهود وهو الأمر الذى لم يرض عنه الكونت برنادوت الوسيط الدولى الذى عاد ليطالب بضرورة وضع هذه المنطقة ضمن حدود الدولة العربية الأمر الذى كلفه حياته ثمناً لعدم رضى اليهود عن اقتراحه هذا .

وفى عام ١٩٤٦ اقترحت حكومة فلسطين البريطانية بضرورة تعاون الحكومتين

فى يحيرات صناعية يمكن استخدامها بالرى . ولزيد من التفاصيل حول هذا المشروع أنظر :

- W.C. Lowder milk, Ibid. P.P. 196 - 197.

(٦٩٧) إذ رأى الخبراء أن هناك قصوراً فى مشروعه لتلبية حاجات الري خاصة فى السنوات الجافة التى يقل فيها هطول الأمطار، أنظر : - الوثيقة ٢٠٥ ، ملف وثائق فلسطين ، المصدر السابق ، ص ٨٩٣ وأيضاً الوثيقة رقم ٥٧ فى حسن صبرى الخولى ، سياسة الاستعمار والصهيونية، الجزء الثانى، سابق، ص ٣٩٣.

* (UNSCOP): United Nations Special Committee on Palestine.

(٦٩٨) المطامع اليهودية ، مرجع سابق ، ص ص ١٢ - ١٦ .

● الفصل الرابع ●

البريطانية والأميركية على المساهمة فى تنفيذ اقتراح الخبراء الخاص بمراقبة^(٦٩٩) موارد المياه على جناح السرعة لإتاحة الفرصة فى استيعاب المزيد من اليهود المهاجرين من أوروبا عن طريق زيادة قدرة البلاد على الاستيعاب .

ومن الجدير بالذكر أن الوكالة اليهودية أنشأت شركة «ميكروث للمياه» «Microth Water Co.» التى كانت مهمتها إجراء الدراسات وتنفيذ المشروعات المائية والتحكم فى موارد المياه^(٧٠٠) . وحتى عام ١٩٣٧ كان عدد الجمعيات المهتمة بشئون الرى ٨٧١ جمعية تعاونية مسجلة^(٧٠١) بلغ رأسمالها لنفس العام (١١٦ ، ٦٣٠ ، ١٢) جنيهاً فلسطينياً كانت إحداها «جمعية المياه التعاونية» التى بلغ عدد الجمعيات التابعة لها ٦١ جمعية تعاونية لتحسين وسائل وسبل الرى . كما أسست «شركة فلسطين الاقتصادية» «Palestine Economic corporation» «شركة فلسطين للمياه» بهدف توسيع عمليات الرى^(٧٠٢) كما كانت «شركة نير» تساهم بمد المستوطنات بالمياه عن طريق حفر الآبار أو بناء الخزانات^(٧٠٣) .

وهكذا يتضح مدى حرص الجانب اليهودى على السيطرة على كل مقدرات الأمور المتعلقة بمشروعات الرى وكيف حرم أصحاب البلاد الأصلية من ثرواتهم المائية.

وننتقل لدراسة عنصر آخر من عناصر العلاقات الانتاجية لتتضح لنا صورة الاقتصاد

(٦٩٩) مذكرة عصبة التحرر الوطنى ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٢٩ . وأنظر أيضا :

- A Survey of Palestine, Vol. I, Ibid, P.397 .

(٧٠٠) وكانت هذه الشركة تعمل على مد سهل مرج بن عامر من مصادر المياه حول حيفا للمزيد أنظر :

- عايدة أبو هيف ، المتغيرات فى الاقتصاد الإسرائيلى ١٩٤٨ - ١٩٧٣ ، معهد البحوث والدراسات العربية ، الجامعة العربية ، ١٩٧٥ ، ص ٥٩ .

(٧٠١) من هذه الجمعيات ما يتبع الاتحادات التجارية ، أو ما يتبع البنك المركزى للمؤسسات التعاونية وبذلك الرهونات العفارى الزراعى للمزيد أنظر :

- هند البديرى ، ماجستير غير منشورة ، سابق ، ص ٤٧٦ .

(٧٠٢) المرجع ذاته والصفحة .

(٧٠٣) محمد عبد الرؤوف سليم ، نشاط الوكالة اليهودية ، سابق ، ص ٣٩٩ . وكانت هذه الشركة قد مدت ٤٠ مستوطنة زراعية بالماء فى فترة الثورة الكبرى ١٩٣٦ - ١٩٣٩ بلغ إجمالى تكاليفها ٨٠.٠٠٠ جنيه فلسطينى.

الفلسطيني وانعكاساته على المجتمع القروي لفلسطين ونقصد به:

أدوات الإنتاج: كان لهجرة اليهود إلى فلسطين وتدفق رؤوس الأموال والخبرات العلمية والفنية أثر كبير على انتشار الميكنة الزراعية من جرارات وموتورات وغير ذلك من تقنيات ، الزراعة وكان انتشار هذه التقنية أوسع منه عند اليهود من العرب ففي الوقت الذي كان فيه لكل ١٣.٠٠٠ دونم في أنحاء فلسطين جرار واحد ، فقد كان لكل ١٢٠٠ دونم من ما يحوزة اليهود من أراض جراراً واحداً^(٧٠٤). وبلغ عدد الجرارات اليهودية حتى عام ١٩٤٨ ٦٩٣ جراراً^(٧٠٥). أما آلات الحصاد فبلغت ٢٦١ آلة حصاد و ٢٣٧ آلة بذار ونحو ١٠.٠٠٠ سيارة^(٧٠٦). ومع أن معظم هذه الآليات كان في الجانب اليهودي ، إلا أن الزراعات العربية الرأسمالية تأثرت من غير شك بهذه التقنية الحديثة وحازت إدواتها. كما كان لبعض الفلسطينيين الذين درسوا في فرنسا أثر في تبني التقنية الحديثة حيث عادوا ليطبّقونها في مزارعهم العديدة، والتي أثنت بعثة الجمعية الملكية المصرية على النتائج المبهرة التي حققتها هذه المزارع عن طريق اتباعها لهذه التقنية في زراعتها المتعددة للحمضيات والخضار والفاكهة بالإضافة لما اتبعته من تأمين خدمات متكاملة داخل المزرعة للتصنيع الغذائي، سواء في عصر الزيتون ، وتعبئة الزيت، أو في عصر السمسم وصناعة الطحينة والحلاوة أو في تصنيع المنتجات الحيوانية كالألبان المبسترة ، وتصنيع الصناديق من أخشاب المزارع لتعبئة الحمضيات، وإنتاج البذور الجيدة المنتقاها ، والاعتناء بزراعة التبغ بجودة عالية ، وأثنت البعثة على مدى التقدم الهائل والإنتاج الغزير لهذه المزارع المنتشرة في مناطق متعددة والتي كانت تستخدم المخصبات الطبيعية وتستعين بموتورات

(٧٠٤) محمد عزة روضة، في سبيل قضية فلسطين والوحدة العربية، المكتبة العصرية، بيروت وصيدا، ١٩٧٢، ص ٢٣ وأنظر أيضاً:

(٧٠٥) إيليا زريق، في إسرائيل، هيئة الاستعلامات، كتب مترجمة ٧٤٦، ص ٧١ ولقد ورد الرقم بالهكتار وحولته الباحثة على أساس أن ١٠ آلاف متر مربع.

(٧٠٦) محمد عرابي نخاس، در المجتمع في فلسطين، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٥.

● الفصل الرابع ●

الرى ، وطالبت اللجنة بضرورة الاستفادة من خبرات هذه المزارع فى تحسين بعض أنواع السلالات فى مصر ، وعلاج الضعيف منها^(٧٠٧).

وهذا التقدم لم يكن على أى حال ليشكل نسبة عالية بالنسبة لمجموع المزارع العربية . إذ أن ذلك كله كان يعتمد على جهود ذاتية بحتة على عكس ما كان عند اليهود الذين اعتمدوا على رساميل عالية واردة من الخارج ودعم هائل قدمته لهم السلطات البريطانية على نحو ما رأينا وفى هذا المجال أسهمت بإنشاء غرف تبريد لحفظ المنتجات فى المستوطنات، وقدر مادفعته الحكومة عام ١٩٤٠ لتحقيق هذه الغاية نحو عشرة آلاف جنيه وفى عام ١٩٤٢ ارتفعت إلى ١٠٥,٠٠٠ جنيه^(٧٠٨).

ونظرة فاحصة على تزايد الاستهلاك الكهربى الخاص بالرى تؤكد مدى انتشار وتطور هذه التقنية لتوفير مياه الرى والتى يوضحها الجدول رقم (٩)^(٧٠٩)

الجدول رقم (٩)

تطور استهلاك كهرباء الرى من ١٩٣٩ - ١٩٤٤

السنة	كيلو واط	السنة	كيلو واط
١٩٣٩	٢٣٦٠٠٠٠٠	١٩٤٢	٤٢٤٠٠٠٠٠
١٩٤٠	٢٦٣٠٠٠٠٠	١٩٤٣	٥٠٨٠٠٠٠٠
١٩٤١	٣٣٦٠٠٠٠٠	١٩٤٤	٥٨٠٠٠٠٠٠

(٧٠٧) أنظر. تقرير بعثة الجمعية الزراعية الملكية إلى فلسطين، سابق، ص ص ٩١-٩٢. وتؤكد هذه الحقيقة نشرات المكتب العربى، النشرة الثانية، مشكلة فلسطين، عرض عام مطبعة بيت المقدس ١٩٤٧، ص ١١٩.

G Muenzner, Jewis Labour Economy in Palestine, Ibid, P. 44 (٧٠٨)

J. B. Hobman, Palestine Economic Future, Percylund company Ltd, London, 1946, (٧٠٩) P.187.

ووردت أرقام استهلاك عام ١٩٣٩ على أنها ٢٨٥٠٤٠٤٥٤ واط وعام ١٩٤٠ على أنها ٢٨٠٢٣٤٠٢١ كيلو واط ولعام ١٩٤١، Walter clay lowder milk, Ibid., P 87. ٣٣,٢٩٧٥٦٠ كيلو واط أنظر:

كما يوضح الجدول رقم (١٠) المبالغ التي دفعت أثماناً للآلات الزراعية قبل الحرب وبعده (٧١٠).

الجدول رقم (١٠)

أسعار الأدوات المستوردة من ١٩٣٧ - ١٩٤٥

الآلات الزراعية	في سنوات ما قبل الحرب من ١٩٣٧ - ١٩٣٩ بالجنينة الفلسطيني	عام ١٩٤٥ بالجنينة الفلسطيني
ماكينات زراعية	٣٥٦٧٢ر	٧٦٥٠٤ر
أدوات زراعية وعدد	١٢٥٥٩ر	٣٩٣٨١ر
تراكتورات وشاسيهات وموتورات	١٢٥٣٥٢ر	٩٨٨٢٨ر
آلات الضخ	٥٣٣٠٨ر	٨٧٣٩ر
قطع غيار مكن	١٠٢٣٠٢ر	٣٩٧٠٦٢ر

من الواضح أن بعض الأرقام تعرضت لانخفاض واضح وخاصة مثل التراكتورات والآلات الضخ وقد يرجع ذلك في تقديرنا لتأثر الاستيراد بظروف الحرب العالمية الثانية وإغلاق الموانئ، وتوضح زيادة استهلاك قطع الغيار صعوبة استيراد آلات جديدة وزيادة الضغط على استهلاك الموجود بالفعل. ويرغم ماثثيره هذه الأرقام من دلالات على مدى التطور التقني إلا أن ذلك كله لم يحقق للزراعة اليهودية هدف الاكتفاء الذاتي والتي رأينا كيف أنها ظلت تعتمد على ٦٠٪ من احتياجاتها مما ينتجه العرب كما ظلت المستوطنات غير قادرة على تسديد ديونها.

التعليم الزراعي في فلسطين: ارتبطت الزراعة في فلسطين عبر العصور باكتساب

الخبرة عن الآباء والجدود جيلا بعد جيل. ولكن مع بداية المد الامبريالى ونشاط الحركات التبشيرية افتتح الألمان في فلسطين مزرعة (نيتر) سابقة الذكر كما ساهم الاستيطان اليهودى في أواخر القرن التاسع عشر لفلسطين في افتتاح مدارس أخرى مثل (مكة إسرائيل) وغيرها لارتباط الايديولوجية الصهيونية بغرس المستوطن بالأرض ولما كان اليهود يأنفون ممارسة الأعمال اليدوية فكان لابد من تعليمهم هذه المهارات بالمدارس الزراعية.

أما أثناء العهد البريطانى فقد تعرضت حكومة فلسطين البريطانية لانتقادات كثيرة بسبب الإهمال المتعمد لشئون التعليم فى فلسطين^(٧١١) وجهتها لها بعض دول المحور لتعرية أهدافها أمام الجماهير العربية الأمر الذى دفعها لتعيين لجنة خاصة بهدف تحسين الخدمات التعليمية وزيادة عدد المدارس إلا أنه وبالرغم من ذلك فقد أهملت توصيات اللجنة^(٧١٢) وبقيت الأمية متفشية بين القرويين العرب فى فلسطين بنسبة ٩٠ ٪ برغم اقبال الشعب الفلسطينى على التعليم بحماسة شديدة طبقا لرأى الخبراء الذين زاروا فلسطين كما بذل القرويون بسخاء كل مرتخص وغال لبناء المدارس ودفع نفقات التعليم^(٧١٣). وانشئت عشرات المدارس بالجهود الذاتية خلال عشرة أعوام هذا بخلاف ثلاث مستشفيات كبيرة^(٧١٤). وذكرت إحدى المصادر أنه كان فى فلسطين ٢١٣ مدرسة قروية عربية بنيت بالمجهود الذاتى وملحق بها حدائق مدرسية تزرع فيها الخضروات وأشجار الفاكهة ويعنى بعضها بتربية الدجاج والنحل وكانت دائرة الزراعة البريطانية تشرف على

(٧١١) البديرى ، رسالة ماجستير غير منشورة سابق ، ص ص ٢٧٦ - ٢٨١ .

(٧١٢) عبد الله القطشان ، التعليم فى فلسطين ، الجزء الأول ، صامد ، ١٣ ، الجزء الأول ، دار الكرمل ، عمان ١٩٨٧ ، ص ٦٤ .

(٧١٣) لمزيد من التفاصيل حول المدارس الموجودة لمراحل التعليم المختلفة أنظر الجدول رقم ٥ فى ملاحق دراسة القطشان ، ص ٢١٣ .

(٧١٤) مذكرة عصبة التحرر الوطنى ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣١ وقد ساهم العديد من أبناء الشعب فى دفع التبرعات لمزيد من التفاصيل حول ذلك أنظر :

- مصطفى مراد الدباغ ، بلادنا فلسطين ج ١ ، ق ٢ ، ص ص ٢٨٧ - ٢٨٨ .

وحول ايجابية شعب فلسطين وعدم وقوفه مكتوف الأيدى أنظر وجهة نظر بريطانية وردت فى جريدة أخبار الحرب البريطانية ، العدد ٤٨ ، فى ١٩٤٣/١١/١٧ ، ص ١٣ .

هذه المدارس ويقدم لها الخبراء الإرشاد والنصح لاتباع سبل الزراعة الحديثة^(٧١٥).

أما فيما يخص المدارس الزراعية فلم يكن يوجد في فلسطين سوى مدرستان إحداهما مدرسة (خضوري)^(٧١٦) في طولكرم والتي تديرها الحكومة البريطانية والتي قدمها للعرب مع أخرى مثلها لليهود كهبة ، الثرى اليهودى العراقى (قدرى خضوري) وكان عدد تلاميذها ٧٥ تلميذاً يتخرج منها سنوياً نحو ٣٠ تلميذاً ، ويشمل حقها زراعات حقلية مختلفة تمارس فيها عمليات الإكثار وبها محطة لتوليد الكهرباء لإدارة الآلات والمكينات الزراعية ، كما تعنى هذه المدرسة بتربية الأبقار والأغنام والدواجن ، ورفع كفاءتها الانتاجية^(٧١٧). وبرغم ضالة طلاب هذه المدرسة التي لم تكن لتكفى احتياجات البلاد ولا حتى بتزويدها بالمعلمين المؤهلين للعمل في القرى فقد تم غلق هذه المدرسة مع بداية ثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩ وبقيت هكذا حتى عام ١٩٤٤ أى بعد خمس سنوات من انتهاء الثورة بحجة قمع الثورة^(٧١٨). أما المدرسة الثانية فكانت في القدس وأنشأها أحمد الخالدي بالتبرعات الذاتية للسكان وكانت خاصة بالأيتام وكانت تهدف لتخريج مزارعين قادرين على ممارسة الزراعة الحديثة وكان بها ٤٠ تلميذاً فقط ، وحقت بساكنها نجاحاً كبيراً^(٧١٩). إلا أن هذه وتلك بقيت لاتقدم ما يقتضيه النهوض بالزراعة العربية .

(٧١٥) M.F. Aabacarius Palestine through the fog, Ibid, P.P. 149 - 150.

وأنظر أيضا :

- تقرير الجمعية الزراعية الملكية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٧ - ٨٨ . وأنظر أيضا :

- الوقائع الفلسطينية العدد ١١٣ ، ١٠ تموز ١٩٤١ ص ٧٧١ وأنظر أيضا .

- الدباغ بلادنا فلسطين ، ج٣ ، ق ٢ ، ص ٢٦٠ ، وأنظر أيضا :

- القطشان مرجع سبق ذكره ، ص ١٨٤٩ - ١٩٩٠ .

(٧١٦) ذكرناها سابقاً وهي التي تبرع بها الثرى اليهودى خضوري لكل من العرب واليهود.

(٧١٧) المراجع السابقة ذاتها والصفحات.

(٧١٨) القطشان المرجع السابق، ص ١٨٩ - ١٩٠.

(٧١٩) مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين، ج١، ق١، ص ٢٨٦ - ٢٨٧.

المدارس الزراعية اليهودية : وعلى النقيض مما كانت عليه المدارس الزراعية العربية سواء في قلة أعدادها وقلة إمكاناتها وإهمال السلطات لها . فقد تمتعت المدارس اليهودية بوفرة في إعدادها فحتى عام ١٩٤٨ كان هناك سبع مدارس زراعية وكان أشهرها مدرسة (خضوري) سابقة الذكر في طولكرم . الزراعية ، ومدرسة (بريس حنا) ، ومدرسة (ميكفة اسرائيل) وهي تتسع لـ ٤٠٠ طالب وطالبة لمرحلة ما بعد الإعدادية، وكذلك مدرسة (نهلال) الزراعية كما كانت هناك مدارس زراعية خاصة كمدرسة (الايانس) ، (وهداسا) ، بخلاف حقول التدريب في المستوطنات^(٧٢٠).

وكان طلاب المدارس الزراعية يدخلون كلية الزراعة التابعة للجامعة العبرية لمتابعة دراستهم العليا ، أو إلى المعهد الزراعي الجامعي القومي الذي أسسته المنظمة الصهيونية العالمية^(٧٢١).

ولم يكن لحكومة فلسطين أى إشراف أو مراقبة على هذه المؤسسات اليهودية. ومن أبرز المعاهد العلمية معهد (رحوبوت) وملحقاته من مزرعة ومحطة تجارب ومركز أبحاث ومعهد وكلية زراعية ويعتبر هذا المعهد مؤسسة متكاملة معنية بالزراعة وتطوير إنتاجها واكثارها واستنباط سلالات جديدة ، كما تبحث في كيمياء التربة ، وفي تربية الحيوانات وطرق اكثارها وتحسين سلالاتها، وتبحث أيضا في أمراض النبات والحيوان ومكافحتها مع الحشرات ، بالإضافة لشئون التخطيط الاقتصادي والتصنيع الغذائي والكيميائي^(٧٢٢).

ومما تقدم بالإمكان إدراك مدى التفوق الذي أحرزه اليهود في مجال المدارس الزراعية

(٧٢٠) ابراهيم رضوان الجندي ، التعليم في فلسطين ، ابان عهد الانتداب البريطانى ، افاق عربية العدد (١) فى سبتمبر ١٩٧٨ ، ص ٣٣ . وأنظر أيضاً :

- مسعود ظاهر ، ملكية الأراضى الفلسطينية ابان الانتداب البريطانى ، مجلة قصايا عربية ، العدد (١١) نوفمبر ، بيروت ١٩٨٠ ولزبد من التفاصيل حول هذه المدارس وعدد طلبتها وانجازاتها انظر .

(٧٢١) تقرير الجمعية الملكية ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٢٩ - ٤٩ .

(٧٢٢) المصدر السابق والصفحات .

والتي كانت تحتاج لدعم مالى هائل وفرته لها المؤسسات الصهيونية لإدراكها مدى ما ستلعبه هذه المعاهد فى تغيير نمط الملكية والحياسة والإنتاج والعلاقات الإنتاجية لدفع عجلة الاستيطان برفع مقدرة البلاد على الاستيعاب لملايين المهاجرين « الدعائم البشرية » للوطن المنوى انشاؤه .. وعلى النقيض من هذا التفوق فقد ووجه التعليم الزراعى العربى بفلسطين بمعاول هدم كالتها له سلطات الانتداب بتحيزها الواضح على النحو الذى عبرت عنه اللجنة الانجلو اميركية التى زارت فلسطين عام ١٩٤٦ (٧٣٣).

وكما أن لأدوات الإنتاج وتوفر مياه الري والتعليم الزراعى أهمية قصوى فى دعم الاقتصاد الزراعى فقد كان هناك ضرورة قصوى لدعم كل ذلك عن طريق جمعيات تعاونية تهتم بكافة شئون الاقتصاد الزراعى وترعاه وسنحاول هنا إلقاء الأضواء على هذه الجمعيات .

النشاط التعاونى فى المجال الزراعى : تعرضنا خلال دراستنا للعلاقات الإنتاجية اليهودية للجمعيات التعاونية التى أسهمت بأعمال متعددة سواء بتقديم القروض أو الأدوات أو حفظ المنتجات أو توزيعها أو الإرشادات أو غير ذلك كما عرفنا عند دراستنا لمشاريع المياه دور هذه الجمعيات فى مد شبكات الري والصرف وغير ذلك .

فى الواقع شهدت الحركة التعاونية فى فلسطين إزدهاراً ضخماً حيث اعتبرها اليهود أحد أهم دعائم الاقتصاد الفلاحى منذ فترة مبكرة بفضل أولئك المهاجرون القادمون من الدول الاشتراكية متأثرين بالأفكار الماركسية. لذا فقد شهدت هذه الحركة التعاونية نشاطاً فى كافة المجالات فى الجانب اليهودى سنعرض له بعد قليل .

(٧٣٣) الوثيقة رقم ١٩٥ ، ملف وثائق فلسطين ، وزارة الإرشاد ، ١٩٦٩ ج ١ ، ص ٧٧٨ . والتي طالبت بتحسين المستوى المعاشى عند العرب عن طريق رفع مستوى التعليم لإزالة الفوارق الاجتماعية بين العرب واليهود بعد إصلاح النظم اليهودية المتبعة بالروح العبرية العدوانية من قبل الحكومة والتي طالبتها بزيادة ميزانية التعليم لإرساء جذور التعليم الإجبارى وبخاصة عند العرب.

أولاً : الجانب العربي : طالبت العديد من اللجان التي درست أحوال المزارعين العرب في فلسطين الحكومة بضرورة انشاء جمعيات تعاونية للتغلب على العجز المالى الشديد للفلاحين واستجابة لهذه اللجان انشئت حكومة فلسطين البريطانية نحو ٦٠ جمعية عام ١٩٣٦ كلها للتسليف إلا أن مجموع أموالها الخاصة لم يتجاوز ١١٧ . ١٠ جنيهاً في حين كانت الأموال الخاصة للجمعيات اليهودية (١٤,٩٢٦,٤٠٠) جنيهاً فلسطينياً. برغم أنها ليست كل الجمعيات اليهودية الموجودة^(٧٢٤) . والمقارنة هنا لا تحتاج إلى تعليق وتكفى للرد على مزاعم السلطة بأنها انشأت هذه الجمعيات لخدمة العرب ورفع الأعباء عن كواهلها . إذ برغم ارتفاع عدد الجمعيات التعاونية الحكومية إلى ١٣٥ جمعية عام ١٩٤٥ التي أصبح عدد أعضاء الجمعية الواحدة فيها ٥٢ عضواً^(٧٢٥) بعد أن كان ٤٣ عضواً عام ١٩٣٦ . إلا أن الأعضاء المستفيدين من هذه الجمعيات في جميع أنحاء فلسطين لم يزد عن ٧٠٢٠ عضواً وإن وارتفع معدل القروض من ١٤ جنيهاً عام ١٩٣٦ إلى ٢٢ جنيهاً فلسطينياً للشخص الواحد عام ١٩٤٥ . ولهذا فلم تسهم هذه الجمعيات في سد احتياجات الفلاحين سواء لنقص أعدادها أو لقيمة القروض المقدمة وظل الفلاحون يدفعون للمرابين فوائد قدرت بنحو ٦٠٪^(٧٢٦) سنوياً وكثيراً ما كانت ترتفع عن ذلك . أما الجمعيات المذكورة فغالباً ما انحصرت مساهماتها في خدمة الزراعات الرأسمالية على نحو ما مر بنا في الفصل الأول من هذه الدراسة من خلال تعرضنا لقوانين الجمعيات التعاونية ذلك أن

(٧٢٤) حول هذه الجمعيات وعدد اعضائها ونسبة الفوائد لكلها أنظر :

- هند البديري ، رسالة ماجستير ، سابق ، ص ص ٢٨٤ - ٢٨٦ .

(٧٢٥) المشروع الإنشائي العربى، قانونه وتقريره، مصدر سبق ذكره، ص ص ٦٦ - ٦٧ .

أما عن أرقام المقارنة لعام ١٩٣٦ فمأخوذة من البديري، المرجع السابق والصفحات.

A Survey of Palestine, Vol I, Ibid, P. 365.

(٧٢٦)

ويذكر المصدر أن الجمعيات التعاونية ساهمت بتخفيض ديون الفلاحين للمرابين وفق استقصاء تم على أربعة أقضية من أصل ١٦ قضاء عام ١٩٤٥ والذي دل على أن هذه الديون انخفضت في قضاء بنسبة قدرها ٦٠ إلى ٩٠٪ وفي قضاء ثان بنسبة ٢٥٪ وفي الباقي ظلت كما هي.

● الفصل الرابع ●

قروض الحمضيات ارتفعت من ١.٠٧٠.٠٠٠ جنيهاً عام ١٩٣٩ إلى ٢.٩٠٠.٠٠٠ جنيهه عام ١٩٤٥^(٧٢٧).

ومن أسف فان الحركة التعاونية فى القطاع الزراعى العربى الفلسطينى ظلت قاصرة ودون المستوى المطلوب ، كما أنها لم تقدم إسهامات فى غير مجال التسليف وحتى عندما حاولت الحركة العمالية الفلسطينية ، دمج العمل النقابى مع النضال الوطنى ، وأخذت تشكل جمعيات تعاونية خارج إطار اتحاد العمال مثل انشاء جمعيات لمزارعى التبغ والصيادين كما انشأت بنك التسليف والتوفير الذى بلغ رأسماله ٣٠ ألف جنيه والذى كان من الممكن أن يلعب دوراً بارزاً فى انجاح مشروع الجمعيات التعاونية للمزارعين لوكان انشئ فى فترة مبكرة . إذ لم تمهل الأحداث الجسيمة التى انهالت على فلسطين من تقسيم وما تبعه من ضياع فلسطين، العمال فى تحقيق طموحاتهم^(٧٢٨) .

ثانيا : الجمعيات التعاونية اليهودية

أهتمت التعاونيات اليهودية بكل ما يتعلق بعمليات الإنتاج ، وأضفى قانون التعاونيات الذى صدر عام ١٩٣٣ - ليحل محل كل ما سبقه من قوانين - الشرعية على علاقة الجمعيات التعاونية مع كل من الوكالة اليهودية فى فلسطين والمنظمة الصهيونية العالمية والهستدروت والمؤسسات المالية الرئيسية المنفردة عنها ، وقد استمر هذا القانون حتى بعد قيام الدولة^(٧٢٩)

A Survey of Palestine, Vol. I, op. cit, P. 365.

(٧٢٧)

(٧٢٨) أسعد صقر، الحركة العمالية، سابق، ص ١٢٧، وأنظر أيضا:

- روز مارى صايغ، الفلاحون الفلسطينيون، مرجع سبق ذكره، ص ٦٧.

(٧٢٩) للمزيد حول القانون وعد الجمعيات ونوعياتها أنظر:

- العابد ، الموشاف ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٧ - ١٨ وأنظر أيضا :

- البديرى ، رسالة ماحستير غير منشورة ، ص ص ٤٧٥ - ٤٧٩ .

● الفصل الرابع ●

وحظيت التعاونيات اليهودية بتسهيلات حكومية تمثلت باعفائها ضرائبياً . ولعب «الهستدروت» الاتحاد العام للعمال دوراً شديداً الأهمية في دعم الجمعيات التعاونية إنطلاقاً من سياسته الهادفة لخلق عمل يهودى وتعميق صلة المستوطن بالتربة إلى جانب عمله كمنقابة للعمال والعديد من المهام الأخرى بالغة الأهمية التى أخذها على عاتقه^(٧٣٠) . واعتمد الهستدروت على التنظيم التعاونى فى كافة المجالات مما جعله يشكل العمود الفقرى للدولة التى أصبح قيامها وشيكاً . عن طريق وضع أسس متينة لزيادة قدرة البلاد على استيعاب المزيد من المهاجرين اليهود .

وقد غطى القطاع التعاونى ٧٦ ٪ من المشتغلين بالزراعة^(٧٣١) . فقد كان بإمكان المستوطن الحصول على قروض طويلة المدى بفائدة قدرها ٢ ٪ وكان بالإمكان اقتراض المزيد فى حالة قيامه بالزراعة الكثيفة فى المزارع المختلطة أو لتحسين زراعته^(٧٣٢) . فى حين كانت «مؤسسة الإنشاء» تقدم قروضاً للمستوطنات الجماعية لآجال طويلة بفائدة مماثلة أيضاً وكانت قيمة القروض تتراوح بين ٦٠٠ - ٧٠٠ جنيه فلسطينى^(٧٣٣) . ومن أهم هذه الجمعيات كانت جمعية (نير) التعاونية التى كانت تقدم قروضاً طويلة ومتوسطة الأجل للمزارعين اليهود^(٧٣٤) . ومن أبرز التعاونيات التى اهتمت بتنظيم عمليات تسويق المنتجات الزراعية مؤسسة (تنوفا) التى أقامت مصنعا حديثاً للألبان ومنتجاتها^(٧٣٥) . وأنشئ على غرار هذه التعاونية تعاونيات أخرى^(٧٣٦) . وكان هناك جمعيات خاصة بالمستوطنات تحتوى على

(٧٣٠) G.M. Jewish labour Economy in Palestine, Ibid, P.P. 16 - 17.

(٧٣١) جالينا نيكتينا، دولة إسرائيل ، سابقة ، ص ٢١٦ .

(٧٣٢) M.F. ABACARIUS, Ibid, P.P. 136 - 137.

(٧٣٣) تقرير الجمعية الزراعية الملكية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٩ - ٨٠ .

(٧٣٤) شركة نهر هى مؤسسة مالية أسستها الهستدروت - لهذه الغاية للمزيد أنظر ، البديرى ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مرجع سابق ، ص ٤٧٧ .

(٧٣٥) تقرير الجمعية الملكية ، المصدر السابق ، ص ٦٥ - ٦٨ .

(٧٣٦) للمزيد حول أسماء الجمعيات وأعدادها ومجالات أعمالها المختلفة ، أنظر العابد ، القرى التعاونية مرجع سبق ذكره ، ص ٥٨ - ٥٩ .

ثلاجات كبيرة لحفظ الثمار والمنتجات المختلفة لحين تصريفها^(٧٣٧).

وجميعات أخرى تقدم الآليات الزراعية الكبيرة ليستخدمها المزارعون بالمشاركة ، وتقدم أجهزة معالجة الحشرات والآفات وكانت تتقاضى نظير هذه الخدمات ايجارات رمزية^(٧٣٨).

بالإضافة للجمعيات التى تقدم كل ما يحتاج له المستوطن من سكن وأثاث والآت وأدوات هناك جمعيات تقدم له كل مايحتاجه للزراعة من شتلات وبذور وحيوانات وطيور من سلالات مستنبطة حديثة وقروض بخلاف جمعيات أخرى تقوم بتوسيع شبكات الري ومد القنوات والترع وشق الطرق التى كان يكلف فلاحو فلسطين بتعبيدها خاصة فى أوقات الحصاد!! هذا بخلاف جمعيات تعاونية أخرى تتولى عمليات تصريف وتسويق المنتجات وغير ذلك من خدمات ومزايا على نحو ما مر بنا منذ قليل برغم كل صنوف الدعم للمستوطن والمستوطنات تفوق حد الخيال. إلا أن الأمر الجدير بالملاحظة أن هذه المستوطنات ظلت غير قادرة على تسديد نفقاتها ليس هذا فحسب بل أن العديد منها كان يبرزح تحت ظل أعباء ديون ضخمة ففي عام ١٩٤٥ بلغ الدين الزراعى اليهودى فيما عدا مزارع الحمضيات لكل عامل زراعى ما قيمته ٥١٤ جنيهاً فلسطينياً أو ١٣.٧ جنيه لكل دونم ، أما فى مزارع الحمضيات فقد بلغ هذا الدين ٣.٣٠٠.٠٠٠ جنيهاً فلسطينياً أو بمعدل ٢٧.٥ للدونم الواحد وفى الوقت الذى قدر فيه الدخل الزراعى ١١ مليون جنيه كان إجمالى الدين ١٢.٣٠٠ مليون جنيهاً لنفس العام^(٧٣٩).

وهذه الديون كانت تتفاوت من مستوطنة لأخرى ففي إحدى هذه المستوطنات التى رصدت لها كافة الإمكانيات حتى بلغ قيمة القرض لكل مستوطن ٦٠ ألف جنيه وبرغم كافة

(٧٣٧) تقرير الجمعية الملكية ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٧٥ - ٨٠ .

(٨٣٨) المصدر ذاته والصفحات.

(٧٣٩) يوسف عبد الله صايغ ، الاقتصاد الإسرائيلى ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٦٤ - ٦٥ وأنظر أيضاً :

- A Survey of Palestine, Vol. I, Ibid, P. 368.

النشاطات والخدمات التعاونية والمزارع مختلفة الإنتاج وفندق سياحي كان موجود بها كمنتجع صيفي قدر دخله ٢٠ ألف جنيه سنوياً . برغم كل ذلك فقد قدرت ديون المستوطنة بـ ٥٠ ألف جنيه تصل مع فوائدها إلى ٦٠ ألف جنيه الأمر الذي يجعل حساب الأرباح تبعاً لحساب التكلفة الحقيقية إذا ما قيس بالقياس التجاري بالغ الارتفاع^(٧٤٠) . وتعتبر (الكيبوتزات) أكثر المستوطنات عجزاً عن تسديد ديونها خاصة وأنها انشئت في المقام الأول لأهداف عسكرية واستراتيجية مما دفع هذه المستوطنات للبحث عن نشاطات غير زراعية لتسد العجز الناجم عن الزراعة والذي كان يشكل نحو ٣٧٪ عام ١٩٤٠^(٧٤١) .

وهكذا نلاحظ أن المستوطنات الزراعية برغم الدعم الهائل كانت تعاني من مشاكل حادة وأنها لو تم التعامل معها كما كان يتم التعامل مع العرب ودفعت هذه المستوطنات التزاماتها المالية ولودفع مستوطنيها الفوائد العادية فقط لأضحى مستوى معاشهم أسوأ مما كان عليه الفلاح العربي . فالقطاع الزراعي العربي برغم فقره فقد كانت ديونه أقل من ديون القطاع الزراعي اليهودي فمن دراسة تمت عام ١٩٤٥ شملت تعاونيات ٨٨ قرية عربية في الأغوية الست في فلسطين ضمت نحو خمس فلاحين هذه القرى بلغ متوسط الدين ١١١^(٧٤٢) جنيهها . علماً بأن ديون الفلاحين المشمولين بالدراسة لم تتعد نصف دخلهم الزراعي كما كانت الديون الزراعية العربية لمزارعي الحمضيات أقل منها في المزارع اليهودية فوفق احصاء ١٩٤٣ كانت الصورة على النحو المبين في الجدول رقم (١١)^(٧٤٣) .

M.F. Abacarius, Palestine through the fog, op. cit., P.P. 136-147

(٧٤٠)

كانت مساحة هذه المستوطنة ٤٠٠ دونم ويزرعها ١١٠ أفراد بالغين.

(٧٤١) خليل أبو رجلى، الزراعة في فلسطين المحتلة، المرجع سبق ذكره، ص ٢٧.

(٧٤٢) يوسف صايغ، الاقتصاد الإسرائيلي، المرجع السابق، ص ٦٤ - ٦٥، وأنظر أيضاً:

- A Survey of Palestine, Vol. I, Ibid, P. 365.

(٧٤٣) صايغ، المرجع السابق والصفحات.

الجدول رقم (١١)

الديون الزراعية العربية واليهودية في مزارع الحمضيات عام ١٩٤٣

البيارات اليهودية %	البيارات العربية	الاستدانة التقريبية للدونم الواحد
٪٦٤٫٧	٪٨٢٫٨	مزرعة حمضيات حرة من الديون
٪٢٨٫٢	٪١٣٫٣	مزرعة حمضيات أقل من ٥٠ جنيهاً
٪٥٫٦	٪٢٫٧	مزرعة حمضيات من ٥٠ - ١٠٠ جنية
٪١٫٥	٪١٫٢	ديون فوق ١٠٠ جنية
٪١٠٠	٪١٠٠	المجموع

ويوضح الجدول مدى كبر الديون الزراعية اليهودية بالرغم من أن الصندوق المالى اليهودى «الكيرن هايسود» قد وظف مبلغ ٥,٨٥٠,٠٠٠ جنيه فلسطينى منذ ١٩٢٠ وحتى ١٩٤٥ لمساعدة المستوطنات التعاونية والجماعية فقط^(٧٤٤). وبرغم ذلك فقد أفلس العديد من المستوطنات وهدد الإفلاس مستوطنات أخرى بسبب تراكم الديون عليها وعدم قدرتها على الوفاء بها^(٧٤٥).

ولم يكن هذا حال كل المستوطنات فبعض المستوطنات حققت بعض الأرباح وإن لم تتناسب مطلقاً مع ضخامة الأموال المستثمرة بها والجدول رقم (١٢)^(٧٤٦) يبين لنا مدى الأرباح التى حققتها هذه المستوطنات .

(٧٤٤) خليل أبو رجبل ، الزراعة اليهودية فى فلسطين المحتلة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٨ .

(٧٤٥) أفلس عام ١٩٣٩ مستوطنة قريات حاييم وكانت تاسع مستوطنة تتعرض لهذا المصير وبيعت أدوات هياتها بالمزاد لتسديد ديونها التى لم تفى بالمطلوب وبقي عليها دين قدره ٤٦٠٠ جنيه وهدد الإفلاس تسعة عشر مستوطنة أخرى أنظر : - المقطم العدد ١٥٣٥٧ ، فى ٣ فبراير ١٩٣٩ ، ص ٧ .

(٧٤٦) صايغ ، المرجع سابق الذكر ، ص ٦٦ - ٦٨ وهذه الأرقام ناتجة عن قسمة الربح الصافى على الناتج أما لو تم تقسيمها على قيمة رأس المال المستثمر لكانت النسبة أصغر من ذلك بكثير للمزيد حول خسائر المستوطنات الزراعية اليهودية راجع صايغ المرجع ذاته ص ٦٤ - ٦٦ .

الجدول رقم (١٢)

الأرباح التي حققتها المستوطنات منذ ١٩٣٦ لما بعد ١٩٤٨

أرباحها ٦ ل ٢ من الإنتاج	مستوطنات تم انشاؤها بين ١٩٣٦ - ١٩٤٣
أرباحها ٥ ل ٧ من الإنتاج	مستوطنات تم انشاؤها بين ١٩٤٤ - ١٩٤٧
أرباحها ٤ ل ٢ من الإنتاج	مستوطنات تم انشاؤها بعد ١٩٤٨

ومن الجدير بالذكر أن أرباح المستوطنات لم تكن هي الهدف الأول من انشائها وإن يكن هدفاً طموحاً للاستراتيجية الصهيونية بعد تأمين قواعد استيطانية لامتناهات أكبر قدر ممكن من المهاجرين .

وبعد أن تناولنا بالدراسة الانتاج والعلاقات الانتاجية في فلسطين وسلطان الأضواء على مكان من العلل وأسباب التطور ودور كل من سلطات الانتداب والرساميل الخارجية والاستراتيجية الصهيونية ودور عرب فلسطين في تطور هذه العلاقات سلبيًا وإيجابيًا نرى أن ننتقل لدراسة الاقتصاد الفلسطيني ككل لنضفي بعداً آخر على حجم الاقتصاد الزراعي ودوره ومداه وأهميته في التأثير على الحياة والملكية .

الاقتصاد الفلسطيني غير الزراعي وعلاقته بتطور الحياة

وسوف نعالج من خلاله حجم كل من المجال الصناعي والتجاري والنشاط المالي ومؤسساته ثم الدخل القومي والضرائب والديون والأسعار ثم حجم النشاط الزراعي فيه.

الصناعة في فلسطين

تعتمد الصناعة على المواد الخام وفي العصور القديمة نشأت هذه الصناعات في أماكن تواجد المواد الخام لتلبى احتياجات السكان. وتعتبر بلاد الشام غنية في موادها الخام التي ساهمت في تقدم صناعاتها عبر العصور وازدهرت من صناعاتها صناعة النسيج في

العديد من مناطقها^(٧٤٧) ومنها فلسطين التي كانت زراعة القطن تجود فيها والتي برع الصانع في حلجه وغزله حتى ليعترف القنصل الفرنسي في صيدا عام ١٦٩٢ في تقاريره بأن القطن المغزول لا يوجد له مثيل في اتقان صنعه من حيث بياضه ونعومته وبأنه لو غزل في بلاده بمثل هذا الاتقان لارتفع سعره ٤٠٪ عن سعر بلاد الشام^(٧٤٨). كما أشار دارقيو إلى جودة صناعته أيضا التي كانت تزدهر في عكا واللد والقدس والرملة^(٧٤٩) وصفد.

كما ازدهرت معه صناعة الصباغة منذ القرن السادس عشر^(٧٥٠). كما جادت صناعة غزل الصوف وخاصة بين البدو.

كما اشتهرت في فلسطين صناعة زيت الزيتون التي كانت تستورده فرنسا وكذا صناعة الصابون الذي نال شهره واسعة خاصة المصنوع في نابلس وكان يصدر للعديد من الأماكن^(٧٥١).

هذا بخلاف صناعة الدبس والزبيب وصناعة الحصر والسلال، وصناعة الزجاج في الخليل والذي كانت تصنع منه الأواني الزجاجية الملونة^(٧٥٢). كما كان هناك معمل مشهور في المسجد الأقصى لصناعة القاشاني في عهد سليمان القانوني الذي كان أول من استخدم القاشاني في زخرفة قبة الصخرة من الخارج وقد اشتهرت فلسطين بصناعة المرايا والقناديل التي كانت تصدر منها في القرون الوسطى إلى أوروبا^(٧٥٣). وعرفت في فلسطين صناعة الصدف وأدوات الزينة والمسابع والصلبان والمشغولات الخشبية من

(٧٤٧) محمد كرد علي، خطط الشام، ج٤، ص ٢٠٠ وللمزيد حول الصناعة انظر حتى ص ٢٣٢.

(٧٤٨) ليلى الصباغ، فلسطين في مذكرات الفارس دارقيو، سابق، ص ١٢٠.

(٧٤٩) ذات المصدر ص ١١٩.

(٧٥٠) المصدر ذاته والصفحة نقلا عن B. Lewis, Population and Revenue in Towns of Palestine in the sixteenth century, Princeton University Press, 1978, P.P. 59-62,63.

(٧٥١) ليلى الصباغ، السابق، ص ١١٨ - ١١٩.

(٧٥٢) الصباغ، المصدر السابق، ص ١١٨ - ١٢٠.

(٧٥٣) محمد كرد علي، خطط الشام، ج٤، السابق ص ٢٢١، ٢٢٤.

● الفصل الرابع ●

خشب الزيتون تتميز بدقة الصنعة وجمال الحفر وتفنن أهالي بيت لحم في هذه الصناعات وكذلك في القدس^(٧٥٤) وكذلك صناعة الحصر والسلال التي جادت في منطقة طبريا^(٧٥٥). هذا بخلاف صناعة التبغ في حيفا ويافا والقدس وغيرها^(٧٥٦).

وفي العهد العثماني استمرت هذه الصناعات التحويلية كالطحن والعصر أو كيمياوية كصناعة الصابون علاوة على صناعة النسيج والصباغة والدباغة كصناعة صغيرة تابعة لطوائف الحرف ولكن مع المد الامبريالي أخذت هذه الصناعة بالتطور في القرن التاسع عشر حيث أخذت المصانع تعتمد على الميكنة وأصبحت تنتج الآلات والأسلحة وأدوات الزينة وغير ذلك ولكن بقيت المصانع صغيرة لا يزيد عدد عمالها عن ثلاثين عاملاً وقدر عدد المصانع بنحو ٢٥ مصنعاً بخلاف معامل صيانة السكك الحديدية في حيفا

وكانت مطاحن الدقيق المنتشرة في قرى فلسطين تدار بقوة المياه إذا توفرت، أو بالهواء، أو عن طريق الحيوانات. ثم أخذت المطاحن الآلية بالانتشار في يافا وغزة وغيرها عام ١٩١٢^(٧٥٧) كما قامت بعض الصناعات الغذائية كالمكرونة والمعجنات والفطائر في القدس ويافا^(٧٥٨).

أما صناعة عصر الزيتون والتي تعتبر من أهم الصناعات في فلسطين فقد قدر عدد معاصر الزيتون في نفس العام بـ ٢١٠ معصرة عدد عمالها نحو ثلاثة آلاف عامل قدرت قيمة المحصول السنوي بـ ٣٠٠ ألف جنية مصري^(٧٥٩).

(٧٥٤) المرجعين السابقين، الأول ص ١١٩ وكرد على، ص ص ٢٢٦ - ٢٢٧.

(٧٥٥) ذات المراجع ص ص ١١٩ و ٢٢٨.

(٧٥٦) كرد على، السابق، ص ٢٢٩.

(٧٥٧) الحسيني، التطور الاجتماعي، سابق، ص ص ١٢٣ - ١٢٤.

(٧٥٨) حمادة، الصناعة، التطور الاقتصادي، سابق، ص ٢٧٣.

(٧٥٩) فائق طهروب، الحركة العمالية في فلسطين ١٩٢٠ - ١٩٤٨، منشورات شركة كاظم للنشر والتوزيع، الكويت ١٩٨٢، ص

٣٥. وأنظر أيضاً: الحسيني، السابق، ص ١٢٤.

● الفصل الرابع ●

كما كان في فلسطين حوالي ٤٠ معملاً لعصر السمسم المنتج الزراعى الهام كان معظمها في يافا، واللد، والرملة، كما كان هناك معملان كبيران يهوديان في يافا مجهزان بمعاصر تدار بقوة المياه^(٧١٠) وكانت صناعة النسيج رائجة في غزة والمجدل وأيضاً صناعة الأواني الخزفية والتي اشتهرت بها الخليل كما اشتهرت بدباغة الجلود.

واشتهرت القدس بصناعة مواد الزينة من خشب الزيتون. وبيت لحم بصناعة الصدف وغير ذلك من الصناعات^(٧١١).

وكان عدد المنشآت التي تدار بالقوى الطبيعية عند العرب عام ١٩٢١ (٧)، ارتفع عام ١٩٣٥ إلى (٣١٢) منشأة. وفي عام ١٩٣٩ بلغ (٥٤١) منشأة^(٧١٢).

وفي عام ١٩٣١ وقبل أن يتسع النشاط الصناعى اليهودى، كان معظم العاملين في القطاع الصناعى من العرب الذين بلغ عددهم نحو (٦٩) ألف عامل في الصناعة والحرف يمثلون نسبة قدرها ٦٧,٥٪ تقريباً لمجموع العاملين بهذا القطاع.

وفيما يتعلق بالتقنية والتطور في استخدامهما في القطاع الصناعى فالجدول رقم (١٣) يوضح مدى زيادتها التي تضاعفت مرتين ونصف خلال تسعة أعوام في زيادة ثمن آلات الصناعية ونحو (١٤) مرة في استهلاك الكهرباء ونحو ثلاث مرات في قيمة المستورد من

للمزيد حول الصناعة أنظر المراجع السابق و

- هند البديرى، رسالة ماجستير غير منشورة، ص ٥١ - ٥٦.

(٧٦٠) حمادة، الصناعة، سابق، ص ٢٢٧ - ٢٨٠.

(٧٦١) الحسينى، السابق، ص ١٢٤ وحول عدد المصانع وأماكن تواجدها وعدد عمالها عام ١٩١٨ أنظر: الحسينى، ص ١٢٦ أو

- هند البديرى، رسالة ماجستير غير منشورة، سابق ص ٥٤ - ٥٥.

(٧٦٢) الأرقام مستخرجة من الملحق (د) معطيات مختارة من احصاء السكان لعام ١٩٣١، وللمزيد حول القطاعات التي غطتها

هذه الصناعات أنظر:

غوجانسكرى، تطور الرأسمالية في فلسطين، سابق، ص ٢٣٨.

المواد الأولية في الفترة ما بين ١٩٢٦ - ١٩٣٧ (٧١٣).

الجدول رقم (١٣)

تطور استخدام التقنية في المجال الصناعي في فلسطين من ١٩٢٦ - ١٩٣٧

السنة	قيمة الآلات الصناعية المستوردة بالجنية	مبيعات شركة الكهرباء الفلسطينية من القوى الكهربائية كيلو واط	قيمة المستورد من المواد الأولية والبضائع غير المصنوعة
١٩٢٦	١٧٦٧١٢	١٤٢٧٤٧٥	٥٠٦٢٨١
١٩٣١	١٩٢٩٨٢	٣٢٣٩٢٥٨	٤١٧٩٠٤
١٩٣٧	٤٤٨٧٠٧	٢٠٣١٤١١٤	١٦٠٧٨٨٥

مع نهاية الحرب العالمية الثانية ارتبط الاقتصاد الفلسطيني بسـ ' برئالية عالمية، خاصة مع بروز الكارتل النفطي العالمي^(٧١٤). الذي بدأ أعماله في المشرق العربي منذ عام ١٩٣٣ وحصول شركات البترول الأميركية وغيرها على امتيازات في السعودية عام ١٩٣٥ وفي قطر والبحرين. ثم أصبحت شركة أرامكو تتحكم في نفط السعودية عام ١٩٣٩. وقد اتسع نشاطها مع الحرب العالمية وأهمية البترول لكفاية حاجات الجيش حتى أصبحت الاحتكارات الأميركية منذ ١٩٤٦ تغطي ٤٤,٧ ٪ من جميع الاحتياطات النفطية العربية . والبريطانية ٤٨,٥ ٪ والفرنسية ٤,٧ ٪ والهولندية ٢,٨ ٪. وقد دعم هذا الكارتل الاستيطان الصهيوني منذ ذلك الحين بدعوى حماية مصالحه^(٧١٥) البترولية في المشرق

(٧٦٣) عبد القادر ياسين، تاريخ الطبقة العاملة الفلسطينية ١٩١٨ - ١٩٤٨، بيروت ١٩٨١، ص ٦٤.
(٧٦٤) يتكون الكارتل النفطي من الشركات الاحتكارية الأميركية والانجليزية والفرنسية والهولندية، للمزيد حول هذه الشركات وأسمائها وهريتها ومدى سيطرتها على النفط العربي أنظر.
- فؤاد مرسى، الاقتصاد السياسي لإسرائيل، سابق، ص ٨٠ - ٨٦.
(٧٦٥) عرض الصهيونيون على بريطانيا وأمريكا استعدادهم لتأمين قواعد بحرية وعسكرية وحوية لهم في فلسطين مقابل موافقة ومساندة هؤلاء على إقامة دولة يهودية في فلسطين، للمزيد أنظر :- المرجع السابق والصفحات .

العربي وساهم دخول فلسطين هذه الدائرة بتسارع النمو الاقتصادي الزراعي والصناعي نتيجة ضخ الأموال الضخمة لتمويل عمليات الاستثمار الاستيطاني الأمر الذي ساهم في توسع قاعدة البنية التحتية في فلسطين^(٧٦٦) . التي ساعدت على الازدهار الاقتصادي.

وقد دفعت الحرب العالمية الثانية عجلة الصناعة في فلسطين بقوة لسد الاحتياجات الكثيرة خاصة بسبب غلق الموانئ ونقص الاستيراد فضلاً عن ازدياد عدد السكان في فلسطين الناجم عن الهجرة والتي كانت تزخر بذوى الخبرة والعلم إلى جانب عودة العديد من عرب فلسطين الذين درسوا الهندسة الصناعية في الغرب وأدلو بدلوهم بقدر في نهضة البلاد كما ساهمت حكومة الانتداب في تشجيع الصناعة وحمايتها من المنافسة الخارجية من خلال عديد من القوانين التي أمنتها لذلك كإعفاءات الجمركية للمواد الخام والأولية اللازمة للصناعة والآلات والمكينات المستوردة وكذلك للمنتجات نصف المصنعة ففي عام ١٩٤٤ أعفى ٧٣.٥٪ من مجموع البضائع المستوردة اللازمة للصناعة من الرسوم^(٧٦٧) .

يوضح الجدول رقم (١٤) مدى التطور الصناعي عند كل من العرب واليهود وشركات الامتياز^(٧٦٨) فيما بين العامين ١٩٣٩ و١٩٤٢.

(٧٦٦) توسعت شبكات الاتصال وانتشنت الموانئ والسكك الحديدية وازدادت الطرق نحو ثمانية أضعاف ما كانت عليه ، ولدت

الطاقة الكهربائية ومدت أنابيب البترول لنقله من العراق وتكريره في فلسطين . أنظر :

- صادق سعد ، فلسطين بين مغالب الاستعمار ، سابق ، ص ص ٦٢ - ٦٣ وأيضاً

- عارف العارف المفصل في تاريخ القدس ج١ ، مطبعة المعارف معهد الدراسات العربية ١٩٦١ ص ٤٦٦ .

- المذكرة التي قدمتها الحكومة البريطانية عام ١٩٤٧ إلى لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين ، سابق ، ص ٤٧ .

(٧٦٧) الحسيني ، التطور الاجتماعي ، سابق ص ص ١٢٦ - ١٣٠ .

(٧٦٨) لمزيد من التفاصيل حول عدد المصانع العربية ونوعيات الصناعة أنظر : الحسيني المصدر السابق ، ص ص ١٣٦ - ١٣٩ .

* فيما يحص عدد المؤسسات أخلأ عن مذكرة عصبة التحرر الوطني ، ص ص ٤٣ - ٤٥ ويذكر المصدر أن عديد من المؤسسات العربية عبارة عن ورش مهنية قد لايزيد عدد عمالها عن واحد .

الجدول رقم (١٤)

تطور الصناعة بين العرب واليهود وشركات الامتياز

البيان	عرب		شركات امتياز (٧٦٩)		يهود	
	١٩٤٢	١٩٣٩	١٩٤٢	١٩٣٩	١٩٤٢	١٩٣٩
عدد المؤسسات*	٥	٥	١٩٠٣	-	١٥٥٨	-
عدد الأفراد العاملين بالصناعة	٤١١٧	٨٠٠٤	٣٤٠٠	٢٦١٩	٣٢٧٧٣	١٣٦٧٨
قيمة الإنتاج القائم ج.ف	١٠٥٤٥٠٠٠	٥٦٥٨٠٠٠	٢١٣١٠٠٠	١٢٥١٠٠٠	٢٩٠٤١٠٠٠	٦٠٤٦٠٠٠
قيمة الإنتاج الصافي ج.ف (٧٧٠)	٣١٣٠٠٠	١٠٧٢٥٠٠	١٦٣١٠٠٠	١٠٦٠٠٠	١١٤٨٨٠٠٠	٢٤٥٥٠٠٠
الرأس المال المستثمر ج.ف	٧٠٤٠٠٠	٢١٣١٠٠٠	٦٢٩٤٠٠٠	٥٧٩٩٠٠٠	١٢٠٩٤٠٠٠	٤٣٩١٠٠٠
قوة الماكينات بالحصان	٣٩١٤	٣٨١٢	١٣٣٦٧٣٠٠٠	١٣٣١٢٨٠٠٠	٥٧٤١٠٠٠	٤١٦٩٤٠٠٠
الأحور والرواتب المدفوعة ج.ف	١٢٢٠٠٠	٥١١٠٠٠	٦١١٠٠٠	٢٧٤٠٠٠	٥٦٤١٠٠٠	١٠٠٨٠٠٠

وتوضح دراسة الجدول أن الصناعة العربية حققت نجاحا برغم العراقيل التي وضعت أمامها وبرغم قلة الرساميل المستخدمة ، في ذات الوقت الذي رجحت فيه كفتى اليهود

(٧٦٩) وتتألف شركات الامتياز من خمس شركات ثلاث منها يهودية وهي شركة كهرباء فلسطين المحدودة (روتنبرج) وشركة البوتاس المحدودة ، وشركة الملح المحدودة أما الشركتان الأخريان فأحدهما الإنجليزية وهي شركة القدس للكهرباء والخدمات العامة المحدودة والأخرى عربية وهي شركة شكرى الديب وأولاده للملح . أنظر :

- الحسيني المصدر ذاته ص ١٣١ .

(٧٧٠) يذكر الحسيني أن صافي القيمة تم الحصول عليه بعد طرح قيمة المواد الأولية والوقود المستخدم . المصدر ذاته والصفحة . ويذكر مرجع آخر أن التعداد لا يشمل مطابع الصحف وكراجات اصلاح السيارات وينوه بأن المؤسسات اليهودية تتضمن شركات يزيد عدد عمالها عن ٣ عمال . أما في المخازن فالحد الأدنى لتكون مؤسسة واحدة هو خمس عمال ؛ أنظر الملحق الوثائقي لي كتاب : عبد الوهاب الكيالي ، تاريخ فلسطين الحديث المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، طبعة أولى نوفمبر ١٩٧٠ . ص ٤٢٠

● الفصل الرابع ●

وشركات الامتياز سواء فيما حققته من أرباح صافية أو من ضخامة الرساميل المستخدمة أو استخدام الميكنة أو بعدد العاملين بالصناعة وكذا بالأجور المدفوعة مما يؤكد أن الصناعة كانت تتركز بشكل جوهري بيد اليهود أفراداً ومؤسسات .

ولا يرجع تضائل المساهمة العربية في هذا القطاع لقصور في امكانات العرب ولكذ يرجع بشكل جوهري لسياسة السلطات البريطانية والتي انحصرت أهدافها منذ بداي احتلالها لفلسطين بوضع البلاد في ظروف اقتصادية وسياسية تمكنها من انشاء وطر لليهود طبقاً لالتزاماتها وفق وعد بلفور وصك الانتداب والذي تمثل بكيل معاول الهدم التي ما فتئت تكيلها طوال الثلاثين عاماً التي قضتها في البلاد ويكفي أن نذكر هنا وضعه مقدرات البلاد المائية والاقتصادية بين يدي اليهود الأمر الذي جعلهم يحتكرون الماء والكهرباء والثروات المعدنية الثمينة في البحر الميت ذات الأهمية البالغة في الصناعة وهذا الضربة وحدها كافية لتجعل الاقتصاد الفلسطيني كسيحاً فما بالنا بما كيل لهذا القطر من ضربات موجعة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ، حبس الرخص المطلوبة من العرب لتأسيس مصانع جديدة كما كانت دائرتا الصناعة الثقيلة والخفيفة تقف موقف معاديا ضد الصناعة العربية ففي صناعات النسيج كانت ترفض تخصيص مقدار كاف من الخيوط للعرب في نفس الوقت الذي توفره فيه لليهود مما عمل على إضعاف صناعة النسيج العربية^(٧٧١) . كما مارس اليهود ضروباً من الاحتكار بما لديهم من مال ونفو لضرب الصناعة العربية على نحو ماتم على يد شركة الكبريت اليهودية الكبرى حين قضى على معمل الكبريت العربى بالناصر^(٧٧٢) . هذا بخلاف موقف الحكومة المشجع لده الصناعة اليهودية بسن قوانين للحماية الجمركية وإعفاء الآلات والمكائن والمواد الخام اللازمة للصناعة اليهودية من الرسوم الجمركية^(٧٧٣) وبفضل سياسة الانتداب في اعتصا

(٧٧١) الحسينى، مصدر سابق، ص ١٣٨ .

(٧٧٢) مذكرة عصبة التحرر الوطنى، مصدر سابق، ص ٤٣ - ٤٥ .

(٧٧٣) الحسينى، المصدر ذاته، ص ١٣٦ - ١٣٠ .

شعب فلسطين فلم يكن في البلاد سوى مدرسة صناعية واحدة يتخرج منها عشرون طالبا سنويا يفتقرون للتعليم الصناعي الحديث^(٧٤) ومع كل ذلك فقد كان للنهضة الصناعية في فلسطين اثناء الحرب العالمية الثانية وما بعدها أثر كبير على زيادة الانتاج الزراعي ذلك أن معظم الصناعات الفلسطينية كانت صناعات زراعية مما أسهم في تغير شكل الحياة بقدر يسير بفضل دفعها للاستغلال الرأسي للأراضي الذي نجم عنه تضائل حجم الحياة النمطى هذا فضلاً عن امتصاص المصانع لاعداد ليست قليلة من الفلاحين المقتلعين من أراضيهم . لينضموا لفئة العمال غير المهرة . وإذا كان هذا هو حال الصناعة فكيف كان إذا حال التجارة في فلسطين في تلك الفترة .

النشاط التجاري في فلسطين

وهو انعكاس لنشاط زراعي صناعي ازدهرت به فلسطين عبر العصور. وقد شهدت موانئ بلاد الشام وميناء عكا بخاصة نشاطاً كبيراً قبل الحروب الصليبية حيث كانت تتردد السفن الفرنسية والإيطالية وغيرها. يستوردون القطن والحريز والكتان، سواء الخام أو المصنع والقمح وغيره كما راجت هذه التجارة أثناء وبعد الحروب الصليبية. كما واستمر هذا النشاط في القرن الخامس عشر^(٧٥). في عكا وصيدا وحيفا وصفد وغيرها.

ويشير الرحالة والتاجر الفارس (دارقيو) إلى هذا الازدهار التجاري في فلسطين في منتصف القرن السابع عشر والذي يؤكد أهمية ميناء عكا وغيره من الموانئ الفلسطينية بتصدير القمح والأرز والقلّى والقطن الذي يصدر لكلا من فرنسا وإيطاليا وإنجلترا وهولندا^(٧٦).

(٧٤) مذكره عصبة التحرر المصدر ذاته والصفحة.

(٧٥) محمد كرد علي، خطط الشام، ج١، سابق، ص ٢٤٤ - ٢٤٦ ويذكر المؤلف معاهدتين الأولى عقدت عام ٨٧٥ قبل الحروب الصليبية وامراء سالرن، ونابل وجايت، وأمالقي والثانية بين صلاح الدين يوسف عام ١١٧٢ مع جمهورية بيزا، ثم حصل أهل فلورنسه من قايماي سلطان مصر والشام على امتيازات . وتعتبر هاتان المعاهدتان أول امتياز لأجانب في البلاد العربية وإن كانت لتنشيط التجارة.

(٧٦) ليلى الصباغ، فلسطين في مذكرات الفارس دارقيو، سابق، ص ١٢١ - ١٢٦.

ويذكر سفير فرنسا في القسطنطينية خلال جولته في المنطقة عام ١٦٧٤ بأن الفرنسيون وحدهم كانوا يحصلون على ٨٠٠ بالة من القطن الخام و (٥٠٠ - ٦٠٠) بالة من غزل القطن. وكانت قيمة المصدر من القطن عام ١٦٧٣ ٣٤٠٠ كنتال وكان الفرنسيون يتهافتون عليه لأرباحه الكبيرة وكان يرسل لمرسيليا لصنع الصابون^(٧٧٧).

وكانت موانئ حيفا وغزة وطنطورا تلى ميناء عكا في الأهمية أما ميناء يافا فكان مدخل المسيحي الأوربي لأرض فلسطين.

كما تشير مذكرات دارثيو لازدهار بعض المدن الفلسطينية تجاريا وسياحياً مثل غزة واللد والرملة والقدس وبيت لحم وغيرها^(٧٧٨).

كما تؤكد دراسات عن فلسطين في أوائل القرن السابع عشر نشاط أسواقها التجارية وخاصة في نابلس وصفد وكفركنا وبيت لحم والخليل^(٧٧٩).

وقد ربط دارثيو النشاط التجاري في فلسطين بموقعها على الطرق التجارية الكبرى، البرية والبحرية وإلى وجود زراعات متنوعة، وكذا لوجود نمطين إنتاجيين رعوى وريفي. كما ربط هذا النشاط بكثرة عدد السكان في فلسطين، ويتوافر سبل الأمن (حامية عسكرية وحصون) وكذا مدى صلاحيتها لاستقبال قوافل التجارة لوجود الخانات والمخازن والأسواق الجيدة والمخازن التجارية وقد أشاد بجمالها ونظافتها ولم ينس المناخ اللطيف وصلاحية الموانئ^(٧٨٠).

(٧٧٧) وبالة هي حمل من القطن يزن بالنسبة لفرنسا (٥٥٠) ليفرة وزن مرسلية أى ما يعادل ٢٧٥ كغ و (٣٥٠) ليفرة من القطن المفزول وكان تمن ال ٨٠٠ بالة ١٨٠٠٠ أيكرو. والايكو نقد فرنسي، وهو اسم لعملة متنوعة، كان في عهد دارثيو نقداً فضياً سك في عهد لويس الرابع عشر وقيمته (٦٠) صولاً أو (٣) ليرات وهو يعادل القرش. أكان هو العملة العثمانية أو الاصلاني الهولندي للمزيد أنظر: ليلى الصباغ، فلسطين، مذكرات الفارس دارثيو، سابق ص ١٢٦ - ١٤٤ وهامش ص ١٥٧. والكنتال يعادل (٥٥٠) ليفرة وزن مرسلية.

(٧٧٨) ذات المصدر والصفحات.

(٧٧٩) دراسة هوتروت، وعيد الفتاح، سبق الإشارة إليها ص ٨٦ - ٨٧ عن ليلى الصباغ المصدر السابق، ص ١٤٦.

(٧٨٠) فلسطين في مذكرات الفارس دارثيو، السابق، ص ١٤٤. أنظر وصفه للحصن والحان والقاهرة والسوق، ص ١٢٣، ١٢٤، ١٣٢، و ص ١٣٨ - ١٣٩.

والخارطة رقم (٦) توضح طرق المواصلات البرية والمراكز والأسواق التجارية من خلال مذكرات دارقيو.

ولم يتوقف النشاط التجاري الفلسطيني مع المد الامبريالي بل أنه ازداد في أواسط القرن التاسع عشر وخاصة خلال الثلاثين عاما التي سبقت الحرب العالمية الأولى حيث تضاعف مرتين عما كان عليه عام ١٨٨٠ (٧٨١).

إلا أنه مع بداية الاحتلال البريطاني لفلسطين سددت ضربات متلاحقة للتجارة الفلسطينية بدأتها الحكومة العسكرية التي رفعت أجور الشحن وحظرت تجارة الزيت وبعض أنواع الفاكهة. كما اتخذت إجراءات متعددة لحظر الإتجار بالمواد الغذائية عام ١٩٢٠ وخاصة القمح والشعير من خلال قانون أصدرته للحفاظ على المخزون الاستراتيجي لخدمة جيوشها. الأمر الذي أوقع بفلاحى فلسطين خسائر جمة (٧٨٢).

ثم الحقت ذلك بضربات أخرى أكثر ضراوة حين أغرقت الأسواق بالمنتجات الزراعية المماثلة للمنتجات الفلسطينية قبل موسم الحصاد بقليل على نحو ما فعلت عام ١٩٢٩ حين أغرقت الأسواق بـ ٢٥٠٠ طن زيت مستورد غير مكرر و٧٦٥ طن جفت زيتون أعقبه هبوطا فاحشا بالأسعار أصاب الفلاحين بخسارة مدمرة (٧٨٣).

هذا بخلاف رفع أجور الشحن والنقل بشكل مبالغ أصبحت معه التجارة غير ذى جدوى فتراجعت تجارة معظم المنتجات الزراعية والتي لم تشكل سوى نسبة قدرها ٤,٤٪

(٧٨١) شكلت حصة سوريا والعراق وفلسطين نحو ربع الواردات وخمس صادرات الامبراطورية العثمانية، أنظر:

- لوتسكى: تاريخ الأقطار العربية، ص ٣٨٣.

(٧٨٢) عن نشرة غرفة يافا التجارية الوطنية أنظر: المقطم، السبت فى ١٩٢٦/٨/٢٨.

(٧٨٣) جونسون وكروسبى، سابق، ص ٥٨ وأيضاً:

- سمبسون، سابق، ص ص ١٤٩ - ١٥٠ وكذا أنظر:

- نص البرقية المرسلة من هيربرت صموئيل إلى حكومة جلالته فى ١٩٢٣/٥/١٦.

P. R. O. 317/No. 49, 16 May 1923.

لقيمة الصادرات والتي كانت في معظمها تجارة الحمضيات والتي لم تعاني كغيرها بل أنها ازدهرت لأسباب موضوعية حيث كان اليهود يقبلون عليها أقبالا كثيراً ولهذا تركتها الحكومة لتزدهر صحيح أن العرب كانوا يملكون أكثر من نصفها، ولكنها كانت ذات أهمية بالغة عند اليهود.

وقد شكلت ٨٣٪ لباقي الصادرات عام ١٩٣٢ ثم ارتفعت إلى ٨٧٪ عام ١٩١٦ وإلى ٩٥٪ عام ١٩٣٧ (٧٨٤).

وبالرغم من نجاح تجارة الحمضيات إلا أن الميزان التجاري كان عاجزاً باستمرار بسبب زيادة المستورد عن المصدر. ففي عام ١٩٣٣ تراوحت قيمة المستوردات ما بين ست إلى سبعة ملايين جنية فلسطيني في حين تراوحت قيمة الصادرات ما بين ٢ إلى ٢ مليون جنية (٧٨٥). الأمر الذي أنهك الاقتصاد الفلسطيني.

وبرغم نشوب الحرب العالمية ظلت التجارة نشطة إلى حد ما بسبب احتياج بريطانيا للكثير من المواد الخام اللازمة للصناعات الحربية فضلاً عن استيراد القمح (٧٨٦). وساهم في رواج هذه التجارة الخط الحديدي الذي مد منه ٢٠٣٢ كم من عام ١٩٠٢ وحتى عام ١٩١٦ (٧٨٧).

ومع نمو العلاقات السلعية النقدية زاد تصدير الحمضيات في أواخر القرن التاسع عشر حيث شهدت هذه التجارة رواجاً كبيراً إذ بلغت كمية المصدر منها عام ١٩٠٦ (٥٠٠.٠٠٠) صندوق أو نحو (١٧٥٠٠) طن ارتفعت عام ١٩١٣ إلى (١٥٥٣٨٦١) رطل.

(٧٨٤) باسم فارس، مجلة الاقتصاديات العربية، العدد ٢٣، السنة الأولى في ١/٢/١٩٣٥

- أرقام النسب مستخرجة من برون، الزراعة، سابق، ص ٢٦٤ انظر مفصلاً عنها في:

- هند البديري، تطور حياة الأراضي الزراعية، رسالة ماجستير، سابق، ص ٣٥٤ - ٣٦٤.

(٧٨٥) وثيقة رقم (٣ ٢) من رد حزب الاستقلال العربي على بيان المندوب السامي الذي القاه أمام لجنة الانتخابات في جنيف عام ١٩٣٣، ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية، ح ٣، سابق، ص ٤٣٤.

(٧٨٦) صادق سعد، فلسطين بين مخالب الاستعمار، سابق، ص ٣٨ - ٣٩.

(٧٨٧) نداب، مجلة صامد الاقتصادي، السنة الثالثة، العدد ١٧، بيروت ١٩٨٠ ص ٣١.

● الفصل الرابع ●

صندوق أو نحو (٥٤٣٨٥ طن)^(٧٨٨).

كما كان يصدر الصابون النابلسي ذو الشهرة الكبيرة، وكذا الخمر والشعير الذي كانت ليفربول تستورده بالكامل لمصانع البيرة فيها. هذا بخلاف القمح والبقول والسمسم والزيت والزيتون والبطيخ والذرة والبيض. والأواني الخزفية إلى البلاد العربية وأوروبا^(٧٨٩).

وقد بلغ مجموع صادرات موانئ يافا وحيفا وغزه عام ١٩٠٨ (١٣٤٢٤٠ ر) جنيها وفي عام ١٩١٢ بلغت (٢٢٧٥٠٠ ر) جنيها^(٧٩٠).

ولعب ازدهار التجارة دورا في زيادة الانتاج الزراعي والذي أدى بدوره لزيادة الاستغلال الرأسي للأرض والذي أثر بشكل أو بآخر على شكل الحياة وحجمها .
ويمكاننا متابعة النشاط التجاري الخارجي لفلسطين من الجدول رقم (١٥) فيما بين ١٩٣٨ - ١٩٤٤^(٧٩١)

(٧٨٨) مونتاكيبو برون، الزراعة، سابق، ص ١٧٦. يذكر المؤلف أن سعة الصندوق ٣٥ كغ. وعلى هذا الأساس استخراج الوزن بالطن.

أخذت أهمية حيفا كميناء تزداد مع افتتاح الخط الحديدي الحجازي عام ١٩٠٦ وأنظر:

(٧٨٩) الحسيني، التطور الاجتماعي، سابق، ص ١٤٥ - ١٤٦.

(٧٩٠) المصدر ذاته والصفحات.

(٧٩١) نجيب صدقه، قضية فلسطين، مصدر سبق ذكره، الملحق الوثائقي، ص ٣٧٣. وللمزيد حول الصادرات والواردات أنظر:

- الحسيني، التطور الاجتماعي، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٨ - ١٥٠ ولم يدخل في الجدول السابق الحمضيات التي كانت مبرعة حتى تاريخه. وللمزيد حول النشاط التجاري وأنواع الوارد والصادر أنظر:

- دمشق مجلة شهرية، الأعداد ٢، ٣، ٤، ٧، ١١ السنة الأولى صفحات ٦١، ٥٦، ٥٨ عام ١٩٤٠.

الجدول رقم (١٥)

التجارة الخارجية لفلسطين من ١٩٣٨ - ١٩٤٨ بالوف الجنيهاات الفلسطينية

البيان	الواردات		الصادرات	
	١٩٣٨	١٩٤٤	١٩٣٨	١٩٤٤
مأكولات، مشروبات، دخان	٣٤٨٢٦	١٤٢٨٥١	٤١٧٢١	٢١٦٤١
مواد خام للصناعة	١١٣٨٤	١٣٧٣٤١	٢٠٧٩	٥١٢٦٤
مصنوعات	٩٥٩٠٣	٨٠٦١٨	٦٣٩٦	٧٣٤٧٤
متفرقات	٣١١	١٤٢٧	٨	٦
المجموع	١٤٢٤٢٤	٣٦٢٢٣٧	٥٠٢٠٤	١٤٦٣٨٥

يوضح الجدول الخلل الكبير فى الميزان التجارى ، إذ بلغت نسبة زيادة الواردات عن الصادرات ٤٠ ٪ وكان يتم تغطية هذا العجز بالرسميل اليهودية المتدفقة إلى فلسطين . وقد نجمت زيادة الواردات عن زيادة الاستهلاك من جراء زيادة عد السكان الناجم عن تدفق موجات المهاجرين وسكنى معظمهم للمدن^(٧٩٢) .

ومما لاشك فيه أن الوكالة اليهودية كانت باستمرار تبحث عن كل السبل لتحقيق مصالح اليهود بإملاء رغباتها على حكومة الانتداب التى عدلت النظام الجمركى ليصبح أكثر حرصاً على تحقيق مصالح المنتج اليهودى . والذى أدى إلى رفع الأسعار بشكل فاحش وقع عبؤه بالكامل على كاهل المكلف الفلسطينى^(٧٩٣) .

(٧٩٢) صادق سعد، فلسطين بين مغالب الاستعمار، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨ - ٣٩ .

(٧٩٣) محمد عبد الرؤوف سليم، التجارة اليهودية في فلسطين حتى قيام إسرائيل، شئون فلسطينية العدد ٧٢ نوفمبر ١٩٧٧، ص ١٣٤ .

- كما تمكن اليهود من احتكار تجارة الوساطة «القومسيون» بحيث أصبح لا يستطيع التاجر العربى أن يستورد ما يحتاج إليه إلا

ونشطت التجارة اليهودية إلى البلاد العربية حتى ١٩٤٥ إلا أن قرارات المقاطعة العربية التي لم تبدأ فعاليتها قبل العام ١٩٤٦ عرقلت مسيرة التجارة اليهودية ففى فترة ما قبل الحرب العالمية تمكن اليهود من تصدير ١١ / من انتاجهم للبلاد العربية قدرت قيمتها بـ ٢٩٠.٠٠٠ جنيه فلسطينى وقد ارتفعت هذه القيمة إلى ٦٠ / من غير الماس فيما بين ١٩٤٤ - ١٩٤٦ إلا أن المقاطعة العربية حققت أهدافها وأغلقت العديد من المصانع اليهودية بسببها مما أثار حفيظة اليهود والبريطانيين^(٧٩٤). خاصة وأن لليهود أحلاماً ضخمة لغزو أسواق المشرق العربى بالمنتجات اليهودية .

وقد اقترح مشروع التقسيم لعام ١٩٤٧ تكوين مجلس اقتصادى مشترك ليوفر لفلسطين منفذاً عادلاً متساوياً لأسواق التصدير على أن تدفع جميع المشاريع الإدارة من قبله أجوراً عادلة على أساس واحد^(٧٩٥) . وحتى تتضح صورة الاقتصاد نرى من الضرورة بمكان تسليط الضوء على العناصر الفاعلة فيه والتي تشكل المؤسسات المالية عصباً هاماً وأساسياً فى توجيهه .

المؤسسات المالية فى فلسطين :

فيما يخص الجانب العربى لم تكن هناك مؤسسات مالية كثيرة ويعتبر البنك العربى أحد أهم هذه المؤسسات العربية وقد انشئ عام ١٩٣١ وبلغ رأسماله عام ١٩٤٣ ١٥٠.٠٠٠ جنيه مقسمة إلى ٣٧.٥٠٠ سهم قيمة السهم الواحد أربعة جنيهات وكان

من خلال وسيط يهودى أنظر:

- يوسف هيكل، القضية الفلسطينية، تحليل ونقد، مطبعة الفجر بالنا فلسطين ١٩٣٧، ص ١١٢.
- (٧٩٤) اعترض الصهيونيون والبريطانيون على قرارات المقاطعة واعتبروها مخالفة صريحة للاتفاقات المبرمة مع الدول العربية.
- الأهرام، العدد ٢١٨٨٣ السنة ٧٢ في ١٩ فبراير ١٩٤٦ ص ١.
- محمد عيد الرؤوف سليم، السابق، ص ١٣٧.
- سحر على حنفى تطور القضية الفلسطينية ١٩٣٩ - ١٩٤٨، ماجستير غير منشورة، مقدمة لكلية الآداب قسم التاريخ جامعة القاهرة ١٩٩٢، ص ١٣٦.
- (٧٩٥) ملف وثائق فلسطين، الوثيقة ٢٠٦، وزارة الإرشاد، ج ١، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٧.

له فروعا في المدن الرئيسية في فلسطين وفي شرق الأردن ومصر^(٧٩٦) وبلغت قيمة الأموال المودعة فيه عام ١٩٤٧ ٣٩,٣٠٠,٠٠٠ جنيه فلسطيني^(٧٩٧) وقدم خدمات جليلة للاقتصاد العربي الفلسطيني وكان هناك البنك الزراعي العربي الذي انشئ عام ١٩٣٣، قدم مساهمات متواضعة في خدمة الزراعة والمزارعين، وشراء الأراضي وإصلاحها، برأس مال قدره ٩٥,٥٢٦ جنيهاً وبلغت قيمة القروض ٧٨,٠٠٠ جنيهاً^(٧٩٨). وقد تحول إلى بنك تجاري اسمه بنك الأمة العربية وكان له فروع في كافة أنحاء فلسطين وفي مصر ولبنان وأصبح رأس ماله يزيد عن مليون جنيه^(٧٩٩).

أما المشاريع التي تقدم بها البعض لإنشاء مصارف عربية زراعية تقدم قروضاً طويلة الأجل بفوائد، فلم تحظ بنجاح يذكر^(٨٠٠). كما لم يحظ مشروعا آخر قدم إلى الجامعة العربية لإنشاء مؤسسة مالية تابعة لها لتأمين تسليف زراعي عقاري^(٨٠١) وهكذا فلم يكن على الساحة العربية سوى البنكان المشار إليهما.

أما المؤسسات المالية البريطانية فقد كانت امتداداً للاحتكارات الامبريالية العالمية وكانت تعمل على مصادرة أراضي عرب فلسطين، فبنك « باركليز » يعتبر حلقة في السلسلة الصهيونية الموجهة للاستيلاء على أراضي الفلاحين بصورة مشروعة. ففوائده

(٧٩٦) الوقائع الفلسطينية، العدد ١٢٧١ في ١٠/٦/١٩٤٤، ص ٦٠٠ وأنظر أيضا:

- الاقتصاديات العربية، العدد ٩، السنة الثانية في ٢٩/٢/١٩٣٦ وتذكر المجلة أن البنك أستطاع مضاعفة رأسماله ثلاث مرات حتى عام ١٩٣٦ ووسع أعماله بافتتاح فرعين آخرين له في حيفا ويافا.

(٧٩٧) مذكرة عصبة التحرر، مقدمة للأمم المتحدة، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥ - ٤٦.

(٧٩٨) عارف العارف، الفصل في تاريخ القدس. الجزء الأول، مطبعة العارف، القدس ١٩٦١، ص ٤٧٦ - ٤٧٧، ويذكر العارف أنه في مطلع ١٩٤٧ كان في فلسطين ١٦ بنكاً اثنان منهما عربيان والباقي انجليزى ويهودى وواحد تركى للمزيد حول هذه البنوك وأسمائها وتاريخ تأسيسها ورؤوس أموالها أنظر.

- المرجع المذكور والصفحات.

(٧٩٩) وحول البنك الزراعي الذي كانت القروض الصغيرة ذات الأجل الطويلة ترهقه ماليا مما اضطره للتحويل لبنك تجارى أنظر: المشروع الإنشائي العربي، قانونه وتقاريره، مصدر سابق، ص ٥٥.

(٨٠٠) تقرير الخبيرين، سعيد حماده، ورجائي الحسيني المقدم للجامعة العربية بتاريخ ٣ / ١٢ / ١٩٤٥، المشروع الانشائي العربي، قانونه وتقاريره، مصدر سابق، ص ٥٠ - ٥٦.

(٨٠١) الأهرام العدد ٢١٩٧٨ السنة ٧٢، في ١٣ / ٦ / ١٩٤٦، ص ١.

كانت مرتفعة إذا اضطر الفلاح إلى اللجوء إليه وكنا أوضحنا في الفصل الأول من هذه الدراسة كيف أباح القانون للشركات أن تكون المزايد الوحيد لتشتري بأبخس الأثمان^(٨٠٢) وبالفعل فقد قام هذا البنك بمصادرة العديد من أراضي الفلاحين .

أما بنك « انجلو بالستين » فقد كان يمنح قروضا للملاك اليهود إذا لم تكن مزارعهم تابعة للصندوق القومي اليهودي بشرط التعهد باستخدام العمالة اليهودية في مزارعهم^(٨٠٣) في تحريض سافر على تكريس الروح العنصرية .

المؤسسات المالية الصهيونية^(٨٠٤)؛

وتنبثق في الواقع كلها عن المنظمة الصهيونية العالمية متمثلة بالوكالة اليهودية والصناديق المالية والقومية والهستدروت ، ثم يندرج تحت هذه المؤسسات فروع شتى ذات تخصصات مختلفة وهنا سنكتفى بالإشارة لدورها في دعم الاستيطان الزراعي .

الصندوق التأسيسي الفلسطيني الكيرن هايسود "Palestine foundation fund"

يملك هذا الصندوق ٥٩ ٪ من المستوطنات التي تغطي مساحتها نحو ٤٤ / من مساحة الأرض اليهودية المزروعة والتي يعمل عليها نحو ٣١ ٪ من مجموع العاملين بالزراعة اليهود، كما تملك هذه المؤسسة ٥٠ ٪ من المواشي^(٨٠٥) التي تربيتها المستوطنات ، وكان هذا الصندوق يدعم المستوطنات التعاونية والجماعية التي بلغ مجموع استثماراته بها حتى عام ١٩٤٣ نحو ٨٠٥ مليون جنيه^(٨٠٦) وفرت دراسات بحثية ومعملية فريدة لنهضة البناء الاقتصادي في كافة المجالات مع توفير أحدث الأجهزة والآلات ، وإنشاء المستوطنات

(٨٠٢) خليل أبو رجيلي ، الزراعة اليهودية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٥ أخطأ عن شهادة مطران عكا وحيفا غريغوريوس الحجار .

Walter lehn, The Jewish national fund, Ibid. P. 41

(٨٠٣)

(٨٠٤) حول تاريخ هذه المؤسسات وشأتها انظر : البديري ، تطور حيازة الأراضي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ص ص ٣٨٨ - ٣٩٩ .

(٨٠٥) خليل أبو رجيلي ، الزراعة اليهودية في فلسطين ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٨ .

Muenzner Jewish Labour Economy, Ibid, P.P. 22-23, 47.

(٨٠٦)

● الفصل الرابع ●

وتوفير مياه الري وتخصيب التربة وتوفير كافة الخدمات التعاونية . أما قيمة الفوائد التي كان يتقاضاها عن قروض طويلة الأجل من ٤٠ - ٥٠ سنة تبلغ ٢ ٪ مع ضرورة التعهد باستخدام عمالة يهودية واحترام الأعياد الدينية اليهودية^(٨٠٧)

الهستدروت (Histodrut)

تحولت هذه المؤسسة في الواقع إلى امبراطورية اقتصادية بفضل الموارد التي وضعتها الصهيونية تحت تصرفها ، وتنبع أهميتها من تنوع نشاطاتها التي تكاد تشكل هيكلاً حقيقياً للدولة الذي أصبح قيامها وشيكا بل أنها فعلا عمودها الفقري برغم أنها كانت تعمل أساساً كوكالة مساعدة^(٨٠٨) وبشكل خاص لمؤسسة (تنوفا) التعاونية، والمنظمة المركزية للشراء (هاما شبير هامركزي) وبنك العمال، والمؤسسة المالية (نير التعاونية) التي أسستها (الهستدروت)^(٨٠٩) ، وبدورها أخذت على عاتقها انشاء (كومولث يهودي) وتولت عمليات تنشيط الهجرة الواسعة والحصول على الأراضي بأي شكل، كما كانت تنشئ المستوطنات ، وتوفر لها كافة احتياجاتها وتعتبر مسؤولة عن انتاجها وتسويقها وتنظيم العمال ، وتجنيد الشباب والشابات ، ولهذا فقد كانت خصائص هذه المؤسسة تفوق كثيرا خصائص النقابات العمالية^(٨١٠) .

كما ساهمت هذه المؤسسة بالعديد من المشروعات بالاشتراك مع الأجانب واليهود المحليين وتميزت هذه المؤسسة مع الوكالة اليهودية بطابع الاحتكار التابع للرأسمالية اليهودية العالمية^(٨١١) .

(٨٠٧) أنظر الفصل الثاني من هذه الدراسة حول عقود إيجار الصندوق وشروطه.

(٨٠٨) حول الهستدروت ودوره الهام أنظر: فؤاد مرسى، الاقتصاد السياسي الإسرائيلي، مرجع سابق، ص ٩٢ - ٩٦. وأنظر أيضا:

- G. Muenzner, Ibid. P P. 16 - 17, 22 - 23.

Loc. cit.

(٨٠٩)

(٨١٠) فؤاد مرسى، السابق، ص ٩١ - ٩٢.

G. Muenzner, loc. cit.

(٨١١)

الصندوق القومي اليهودي :

سبق أن أن أشرنا إلى الدور الكبير الذي اضطلعت به هذه المؤسسة ، وهي تقدم قروضاً طويلة الأجل بشرط عدم استخدام عمالة غير يهودية مع ضرورة الالتزام واحترام الأعياد الدينية اليهودية .

ومن الهيئات التي تدور في فلك المؤسسات سابقة الذكر، بنك السلفيات الصغيرة الذي كان يقدم قروضاً قصيرة وطويلة الأجل تتراوح بين ٣ - ١٠ سنوات للمتزوجين حديثاً^(٨١٢) . كما ساهمت مؤسسات صغيرة أخرى بتقديم قروض للعمال مثل مصرف العمال - Work "er bank" ولل فلاحين مثل مصرف الفلاحين "Farmer bank" كما كانت شركات أخرى أسستها الوكالة اليهودية تسهم في هذا المجال^(٨١٣) وهكذا نرى الدور الحاسم الذي لعبته هذه المؤسسات في دعم ركائز الاقتصاد اليهودي الزراعي والصناعي الذي لولاهما لما قامت لدولة الظلم قائمة^(٨١٤) .

لقد بلغت قيمة الأموال المستثمرة في المشاريع الزراعية والصناعية اليهودية ٢٨.٦٠٠.٠٠٠ جنيه فلسطيني تقريباً^(٨١٥) وكانت المنظمة الصهيونية قد خصصت ٥٨

(٨١٢) للمزيد حول الصندوق وسياسته انظر : P. P. Walter lehn, The Jewish national fund, op. cit, 41 - 42.

وراجع الفصل الثاني من هذه الدراسة .

(٨١٣) جورج حكيم ، ومحمد يونس الحسيبي ، النظام النقدي والصرافي و النظام الاقتصادي ، لمحرره سعيد حماده ، مرجع سابق ، ص ص ٦٦٨ - ٦٧٠ .

G. Muenzner Jewish labour, Ibid, P. 28

وحول العديد من هذه المؤسسات أنظر:

(٨١٤) كانت شركة عازار ليحاك المحدودة تقدم قروضاً لليهود، كما كانت مؤسسة كيرن هامير هاد هاكيبوتز تقوم بنفس العمل، وقد بلغ حساب هذه المؤسسة في نهاية عام ١٩٤٥ ٨٠.٠٠٠ جنيه دفعت لقروض طويلة الأجل لأغراض الصناعة . كما كان هناك صندوق وقفية فلسطين الذي تأسس عام ١٩٢٢ وهو شركة مساهمة لتحويل الأموال (التبرع بها كهبات) إلى «آليشوف» في فلسطين وأموالها معفاة من الضرائب . للمزيد أنظر :

- أوبرين لي ، المنظمات اليهودية ، سابق ، ص ص ١٥٧ - ١٥٨ .
(٨١٥) عبد الرؤوف سليم ، نشاط الوكالة اليهودية ، مصدر سابق ، ص ص ٣٢٥ - ٣٢٦ أنظر : مذكرة عصية التحرر ، مصدر سابق ، ص ص ٤٥ - ٤٦ وللمزيد حول أرقام الاستثمارات أنظر :
- الأهرام العدد ٢٢١١ في ١٩ نوفمبر ١٩٤٦ ص ١ والعدد ٢٢١٤١ في ٢٤ / ١٢ / ١٩٤٦ ، ص ١ وأنظر نشرات المكتب العربي النشرة الثانية ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١١٥ - ١١٨ .

مليون دولار من ميزانيتها لدعم أوجه نشاط الحركة الصهيونية خلال عام ١٩٤٧^(٨١٦). وفي حين كان المستثمر في القطاع الزراعي العربي (١٣,١٠٠,٠٠٠) جنيه فلسطيني كان المستثمر في هذا القطاع عند اليهود مقدراً بـ (١٦,٥٠٠,٠٠٠) جنيه ، أما الأموال المستثمرة في القطاع الصناعي العربي فكانت (٢,١٠٠,٠٠٠) جنيه فلسطيني واليهودي (١٢,١٧٠,٠٠٠) جنيه . وكان رأس المال التجاري العربي ٢ مليون جنيه واليهود (٩,٢٠٠,٠٠٠) جنيه أما الأموال المودعة العربية فكانت (٣٩,٣٠٠,٠٠٠) جنيه في حين كانت عند اليهود (٦١,٧٠٠,٠٠٠) جنيه عام ١٩٤٧^(٨١٧) والأرقام ومقارنتها لاحتياج لكثير من التعليق لابرز وضع كل من الاقتصاد العربي واليهودي .

الحكومة والميزانية العامة

عانت ميزانية الإدارات المختلفة في المنطقة الحدودية للدولة العربية وفق خطة التقسيم لعام ١٩٣٨ عجزاً سنوياً بلغ (٤٦٠,٠٠٠) جنيه تقريباً في حين حققت ميزانية المنطقة الحدودية للدولة اليهودية المنوى انشائها وفق خطط التقسيم وفرأ سنوياً في ميزانيتها قدره (٦٠,٠٠٠) جنيه باستثناء نفقات الدفاع لتلك المناطق^(٨١٨) .

وهذا العجز في الميزانية العربية كان نتيجة حتمية للسياسة التي تبنتها السلطات البريطانية تجاه عرب فلسطين لإفقارهم على النحو الذي اتضح لنا اثناء دراستنا للقوانين التي أستخدمتها ولأساليب التي طبقت بها وعلى رأس على هذه الأنظمة كان النظام الضرائبي الذي قوض الاقتصاد الزراعي العربي .

وبرغم أن الأعباء الرئيسية للضرائب وقعت على كاهل المكلف الفلسطيني إلا أن محصل

G. Muenzner, op. cit, P. 28

(٨١٦)

(٨١٧) خليل أبو رجيلي، الزراعة اليهودية، مرجع سابق، ص ٢٥ أخذاً عن شهادة مطران عكا وحيفا « غريغوريوس الحجار ».

(٨١٨) خلاصة لجنة وودهيد المقدمة إلى المستر ماكدونالد عام ١٩٣٨ فيما يخص الشؤون المالية في فلسطين ، الوثيقة رقم ١٦٩ ، ملف وثائق وأوراق قضية فلسطين ، وزارة الإرشاد ، الهيئة العامة للاستعلامات ، مصدر سابق ، ص ٦٤٨ .

● الفصل الرابع ●

الخدمات التي كان ينالها من سلطات الانتداب لا يكاد يذكر لضآلته والجدول رقم (١٦) يوضح أوجه صرف الميزانية وفق الاحصاءات الرسمية^(٨١٩).

جدول رقم (١٦)^(٨٢٠)

أوجه صرف الميزانية العامة لحكومة فلسطين من ١٩٣٤ - ١٩٤٨

أوجه الصرف	٣٥/١٩٣٤ ج.ف	٤٥/١٩٤٤ ج.ف	٤٦/١٩٤٥ ج.ف	٤٧/١٩٤٦ ج.ف	٤٨/١٩٤٧ ج.ف
الميزانية العامة	٥٢٢,٦٦٣ر	١٧٤٩٦,٦٨٢ر	١٦٨٣٤,٧٨١ر	٢١٩١٥,٠٠٠ر	٢٤٦٣٥,٠٠٠ر
الخدمات العامة	٢,٣٥٩,٧٢٢ر	٦٠٣٨,٦٦٦ر	٧١٠,٩١٤٤ر	١٢,٥١٢,٠٠٠ر	١٤,١٥٥,٠٠٠ر
الأمن الداخلي	٨٤٢,٥٨٨ر	٣,٢٧٦,٧٠٠ر	٩,٧٢٥,٦٣٧ر	٩٤٠,٣٠٠ر	١٠,٤٨٠,٠٠٠ر
خدمات الحرب أو الخدمات الطارئة	-	٨,٨٨٢,٢٢٨ر	-	-	-

والمتفحص لأرقام الميزانية يلاحظ بازديادها عاماً بعد عام مما كان يعنى بالضرورة زيادة الأعباء الضريبية على المكلف الفلسطيني والتي بلغت نسبة زيادتها عام ١٩٤٤ نحو ٣٢١٪ عما كانت عليه عام ١٩٣٤ وازدادت عام ١٩٤٧ / ١٩٤٨ عما كانت عليه عام ١٩٤٤ بنسبة ١٤٠٪. وهذه الزيادة في الميزانية لم تعد على المواطن بالمزيد من الخدمات. ففي عام ١٩٤٤ / ٤٥ لم تزد عن ٣٤٪ في نفس الوقت الذي ابتلعت ميزانية الأمن الداخلي والطوارئ نحو ٧٠٪ من الميزانية تقريباً وفي عام ١٩٤٥ / ٤٦ كانت ميزانية الخدمات

(٨١٩) مذكرة عصبة التحرير الوطني، مصدر سبق ذكره، ص ٢١.

(٨٢٠) مذكرة عصبة التحرير الوطني، مصدر سبق ذكره، ص ٢١ ولزيد من التفاصيل حول ميزانية البلديات كل على حده أنظر: مصطفى الدباغ: الأجزاء ١، ٢، ص ١١٦، ١٢٢، ١٤٣، ١٥٢، ٢٢٥، ٣٥٥، والجزء ٣ ق ٢ ص ٦٣، ص ٢٢٥ - ٣٠٠، والجزء ٦ ق ٢ ص ١٣١، ٣٤٣، ٣٥٨، والجزء ٨، ق ٢، ص ٢٤٣، ٢٥٩، ٤٣٦ - ٤٣٧، ٤٦١ - ٤٦٢، ٤٧٢، ٥٥٨، والجزء ١٠ ق ٢، ص ٢٠٤. وحول زيادة المصاريف العسكرية أنظر المذكرة التي رفعتها الحكومة البريطانية للأمم المتحدة ١٩٤٧، مصدر سبق ذكره، ص ٥٤.

العام ٤٢ ٪ في حين شغلت ميزانية أجهزة القمع نحو ٥٨٪ وإن يكن في العامين التاليين حدث تبديل مواقع وتحسنت ميزانية الخدمات العامة فشغلت ٥٧٪ من الميزانية في حين تراجعت ميزانية الأمن إلى ٤٣٪ أو ٤٢٪.

وهكذا يتضح أن الميزانية التي بلغت نحو ١٨ مليون جنيه^(٨٢١). والمفترض أنها مخصصة للخدمات الاجتماعية لم ينفق منها على هذا الباب أكثر من ٧٪ في نفس الوقت الذي تضاعف فيه سكان فلسطين نحو ثلاثة مرات.

ومن ناحية أخرى لم تكثف حكومة فلسطين البريطانية بذلك بل أنها تمارت أكثر فكانت تقدم القروض للبلديات اليهودية وتحرم العرب منها ففي الوقت الذي وافقت على منح بلدية تل أبيب قروضا قيمتها ١.١٠٠.٠٠٠ جنيه امتنعت عن تقديم قرض لبلدية يافا بقيمة ١٣٠ ألف جنيه طلبته البلدية لمشاريع الإسكان والمعارف ولم تكن القروض اليهودية لتزداد للبلدية مطلقا حيث دأبت السلطات البريطانية طوال ثلاثين عاما على إصدار قرارات بإعفاء البلديات اليهودية من السداد بحجة عدم مقدرتها على الدفع^(٨٢٢). هذا غير ما أعلنته الحكومة من أنها ستتحمل تكاليف معسكرات المهاجرين اليهود الذين أبقوهم في قبرص بما قيمته ثلاثة ملايين جنيه تدفعها من ميزانيتها^(٨٢٣). وهو الأمر الذي أثار حفيظة شعب فلسطين دافع الضرائب الذي اعترض على هذا القرار وطالب بضرورة أن يتحمل مخالفوا

(٨٢١) الوقائع الفلسطينية ، العدد ١٣٦٨ ، الملحق رقم ١ في ٢٧ أكتوبر ١٩٤٤ ، ص ١٤٤ - ١٤٧ عن نص قانون اعتماد الميزانية ١٩٤٤ - ١٩٤٥ رقم ٣٥ لسنة ١٩٤٤ ويقضى باعتماد مبلغ لا يزيد عن ٢٠.٥٩٤.٠٠٥ لمدة اثني عشر شهرا تبدأ من أبريل ١٩٤٤ وتنتهي في ٣٠ مارس ١٩٤٥ بلغت مخصصات المندوب السامي ١٢.١٤ جنيه في حين بلغت ميزانية جمعيات التعاون ٩.٥٧٢ جنيه وميزانية دائرة الصحة ٢٩٥.٥٠٠ جنيه وإدارة الدفاع والخدمات الحربية ٧.٧٨٣.٨٩٨ جنيه وبلغت قيمة المصروفات ١٢٧.٧٩١ جنيه. وحول ماصرف على أجهزة القمع انظر ما ذكره سكرتير عام الحكومة الفلسطينية بشأن دفع نحو ١٣ مليون جنيه لشئون مكافحة الإرهاب أنظر . الأهرام العدد ٢٢١٦٨ في ٢٤ / ١ / ١٩٤٧ .

(٨٢٢) محمد علي الطاهر ، أوراق مجموعة ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٩٣ ، ٣٢٠ ، وحول القروض انظر أيضا : أخبار الحرب العدد ١٩ ، أول أكتوبر ١٩٤٢ ص ٣ والعدد ٥٢ في ١٢ يناير ١٩٤٤ أنظر أيضا :

- الأهرام العدد ٢٢١٣٢ السنة ٧٢ في ١٣ / ١٢ / ١٩٤٦ ص ١ والعدد ٢٢١٣٩ في ٢٢ / ١٢ / ١٩٤٦ ص ١ .

(٨٢٣) كما كانت الحكومة قد أعلنت في الصحف عن رغبتها في شراء مجموعات ضخمة من الملابس لإرسالها لليهود المقيمين في قبرص أنظر : محمد علي الطاهر ، المصدر السابق ، ص ٨١ .

● الفصل الرابع ●

القانون هذه الأعباء ، وأعلنوا الاضراب العام فى جميع انحاء البلاد وهددوا بعدم دفع الضرائب^(٨٢٤) .

وبعد أن عالجنا بالدراسة دور كل من المؤسسات المالية والحكومية فى القطاع الاقتصادى يبقى أن نلقى بعض الضوء على الدور الهام الذى اضطلعت به الشركات والامتيازات فى تقويض اقتصاد عرب فلسطين وبناء اقتصاد صهيونى على أنقاضه وتم ذلك كله بتنسيق تام مع السلطات البريطانية الحاكمة فى فلسطين التى منحت امتيازات لأربع شركات يهودية كبرى وأطلقت يدها فى السيطرة على الأراض والمياه وثروات البحر الميت كما فتحت الأبواب للشركات الاحتكارية العالمية الأميركية والبريطانية لتستثمر أموالها فى فلسطين والمذكورة فى الفصل السابق.

كما حظيت شركات البترول الأميركية على امتيازات هامة فى فلسطين منها شركة بترول العراق حصلت على امتياز مدته سبعون عاماً وقامت السلطات البريطانية بإنشاء ميناء خاص للبترول فى حيفا تم انشاؤه عام ١٩٣٦ على حساب المكلف الفلسطينى ودون أى عوائد تذكر من هذه الشركات لحكومة فلسطين البريطانية، أو الشعب العربى الذى تحكمه .

كما حصلت « شركة أنابيب البترول عبر الصحراء العربية » وهى فرع من شركة البترول العربية الاميركية عام ١٩٤٦ على حقوق واسعة فى انشاء وإدارة خط أنابيب البترول . وبلغت قيمة رؤوس الأموال الأميركية المستثمرة فى فلسطين فى أواخر عهد الانتداب ١٥٠ مليون دولار^(٨٢٥) .

(٨٢٤) انظر فى المذكرة التى أذاعتها الهيئة العربية العليا والمقدمة للمندوب السامى حول تصريح وزير المستعمرات البريطانية فى مجلس العموم عن قيمة ما تنفقه حكومة فلسطين على المهاجرين اليهود غير الشرعيين فى قبرص : الأهرام العدد ٢٢١٣٢ سبق ذكره ص ١ والعدد ٢٢١٣٩ فى ١٩٤٦/١٢/٢٢ والعدد ٢٢١٦٨ فى ١٩٤٧/١/٢٤ ص ١ .
(٨٢٥) مذكرة عصبة التحرر الوطنى، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦ - ٤٩ .

وساهمت الاحتكارات المالية البريطانية أيضاً في نهب موارد فلسطين على نحو ما مر بنا في الفصل الثالث من هذه الدراسة.

كما نشطت شركات شراء الأرض وحيازتها بكافة الطرق ففي عام ١٩٤٠ نشرت الجريدة الرسمية خبر تسجيل ٤٣ شركة لهذا الغرض معظمها في تل أبيب وپرساميل تبدأ من ٤٢ ألف جنيه^(٨٢٦) وتقوم بأعمال ضخمة في هذا المجال وفي عام ١٩٤٣ نشرت الجريدة الرسمية إعلان تسجيل العديد من الشركات الخصوصية . بمقتضى قانون الشركات ، وكانت رؤوس أموالها تبدأ من ١٠٠٠ جنيه مقسمة على ١٠٠٠ سهم^(٨٢٧) ، وعلى نحو ما اتضح لنا من الفصل الأول من هذه الدراسة، الامتيازات المتعددة التي حظيت بها هذه الشركات . وبلغ مجموع الشركات المسجلة في فلسطين حتى عام ١٩٤٥ ٥٢٣ شركة منها ٣٧٧ شركة يهودية و ١١٤ شركة أجنبية و ٣٢ شركة عربية . شغلت شركات الأراضي من هذا الرقم ٦٢ شركة يهودية وواحدة أجنبية واثنتان عربية و ٧ شركات زراعية منها ٥ يهودية وواحدة عربية وأخرى أجنبية : ثلاثة شركات للمياه و ١٨ شركة يهودية ، وأربع شركات عربية للتموين أما باقى الشركات فقد كانت تغطى قطاع التجارة والسمسرة والأشغال والسينما والمطاعم والأخشاب والجلود والسكك الحديدية وغير ذلك^(٨٢٨) .

وكانت الشركات اليهودية تحظى بمحابة السلطات البريطانية التي كانت تفضلها عما سواها حتى وإن تكن أفضل منها^(٨٢٩) . وهو ما يؤكد الدور المريب الذى لعبته السياسة

(٨٢٦) الرابطة العربية، السنة الرابعة، المجلد السابع عشر، الجزء ١٨١، القاهرة في ١٤/٢/١٩٤٠ ص ٢.
(٨٢٧) الوقائع الفلسطينية، العدد ١٢٦٧، في ٢٠/٥/١٩٤٣، ص ٥٢٩ والعدد ١٢٧١ في ١/٦/١٩٤٣ ص ٥٩٨ - ٦ . أنظر أسماء تسع شركات، سجلت في هذين العددين.
(٨٢٨) عارف العارف المفضل في تاريخ القدس ، ج ١ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٧٤ - ٥٧٥ .
(٨٢٩) تذكر إحدى المصادر أنه في عام ١٩٤٢ كان ١٨٠٠ مشروعاً صناعياً كلفت ١٤ مليون جنيه تنتج سلعاً بمثل هذه القيمة ويعمل بها ٤٥٠٠٠ يهودي ، وأن الرساميل الضخمة وجهت للمشاريع الهامة كالهرياء والبحر الميت لاستثمارها ، ولإيجاد مشاريع ضخمة لاستيعاب عشرات الآلاف من المهاجرين . وحول حقائق المحاباة التي ذكرها المصدر أنظر :
- فرنسيس املي نيوتن ، خمسون عاماً في فلسطين ترجمه عن الروسية وديع بستانى ، مطابع صادر ربحانى ، بيروت ١٩٤٧ ، ص ١٣١ - ١٣٢ .

● الفصل الرابع ●

البريطانية فى دعم الاستيطان. وساهم التشابك العميق للمصالح الامبريالية فى خدمة هذا الهدف فقد كانت المصارف البريطانية الكبيرة كاللويديز والباركليز تمنح القروض لمنظمة الكارن هايسود فى ذات الوقت الذى كانت تدير فيه شخصيات صهيونية امبريالية الشركات الانجليزية(٨٣٠).

بعد أن تعرضنا بالدراسة والتحليل للنشاط الصناعى والتجارى ودور المؤسسات المالية فى الاقتصاد الفلسطينى نرى أن نتابع الدخل القومى فى فلسطين لنذكر مدى ما حققه النمو الاقتصادى من فوائد ومدى تأثيرها على المستوى المعاشى لعرب فلسطين والجدول رقم (١٧) يوضح معدل الدخل القومى فى فلسطين عام ١٩٤٤ موزعاً على قطاعات الانتاج المختلفة(٨٣١).

(٨٣٠) وانستوك ، الصهيونية ضد إسرائيل القسم الثانى ، سابق ، ص ٢٣١ .
(٨٣١) محمد يونس الحسينى ، التطور الاجتماعى والاقتصادى ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨٢ .

الجدول رقم (١٧)

الدخل القومي في فلسطين عام ١٩٤٤ من مصادر الانتاج الرئيسية
بالجنيه الفلسطيني

البيان	المجموع ج. ف	عرب وآخرون ج. ف	اليهود ج. ف	نسبة العرب للمجموع
الزراعة والحيوانات ومصايد الأسماك	٢٩.٥٠٠.٠٠٠	٢٠.٤٠٠.٠٠٠	١.١٠٠.٠٠٠	٪ ٦٩
الصناعة والأعمال اليدوية	٢٨.٢٠٠.٠٠٠	٣.٣٠٠.٠٠٠	٢٤.٩٠٠.٠٠٠	٪ ١١.٧
البيوت	٦.١٠٠.٠٠٠	٢.٩٠٠.٠٠٠	٣.٢٠٠.٠٠٠	٪ ٤٧.٥
البناء والانشاءات	٥.٦٠٠.٠٠٠	٢.٩٠٠.٠٠٠	٢.٧٠٠.٠٠٠	٪ ٥١.٨
وزارة الحرب ، خدمات المدنيين	٣.٩٠٠.٠٠٠	٢.٧٠٠.٠٠٠	١.٢٠٠.٠٠٠	٪ ٦٩.٢
الجنود الفلسطينيون	٢.٣٠٠.٠٠٠	٠.٢٠٠.٠٠٠	٢.١٠٠.٠٠٠	٪ ٨.٦
النقل والمواصلات	٨.٣٠٠.٠٠٠	٣.٥٠٠.٠٠٠	٤.٨٠٠.٠٠٠	٪ ٤٢
التجارة والمالية	١٩.٧٠٠.٠٠٠	٥.٩٠٠.٠٠٠	١٣.٨٠٠.٠٠٠	٪ ٢٩.٩
الحكومة والبلديات	٧.٥٠٠.٠٠٠	٤.٨٠٠.٠٠٠	٢.٧٠٠.٠٠٠	٪ ٦٤
الفنادق والمطاعم والمقاهي	٣.١٠٠.٠٠٠	١.٠٠٠.٠٠٠	٢.١٠٠.٠٠٠	٪ ٣٢.٢
مصادر أخرى	٨.٨٠٠.٠٠٠	٢.٠٠٠.٠٠٠	٦.٨٠٠.٠٠٠	٪ ٢٢.٧
المجموع	١٢٣.٠٠٠.٠٠٠	٤٩.٦٠٠.٠٠٠	٧٣.٤٠٠.٠٠٠	٪ ٤٠.٣

توضح دراسة الجدول أن اسهام الجانب اليهودي في الناتج القومي أكبر منه في الجانب العربي. وفي الوقت الذي شغل الدخل القومي العربي في القطاع الزراعي نحو ٧٠٪

لمجموع الدخل القومى من هذا القطاع نرى أن القطاع الصناعى اليهودى شغل ٨٨ ٪ من هذا القطاع. فإذا ما عرفنا أن الاستيراد خضع فى ظل ظروف الحرب لرقابة حكومية صارمة أعطيت المواد الخام فيه الأولوية المطلقة مما دفع عجلة الصناعة اليهودية بقوة خاصة مع الرساميل الضخمة التى رصدت لتوظيفها فى هذا القطاع مما أدى إلى احتكار اليهود للصناعة وساهمت سياسة الحماية الجمركية التى انتهجتها الحكومة إلى رفع أسعار منتجاتهم الصناعية بشكل خطير مما رفع أجور العمال بسبب الأرباح التى جناها أرباب الصناعة اليهودية من المكلف العربى أساسا نتيجة حظر الاستيراد وبالتالي فالشكل الظاهر هو إسهام اليهود بشكل أكبر فى إيرادات الدولة من خلال ضريبة الدخل العام أما فى الواقع كان المواطن الفلسطينى هو الذى يدفع أعباءها بشكل غير مباشر . خاصة وأن سياسة العمل العبرى كانت لا تتيح لأى عربى أن يعمل فى أى قطاع عمل يهودى^(٨٣٢) . وهذا الفرق فى الأجور نجم عنه اختلاف فى المستوى المعاشى لكل من المواطن العربى والمستوطن اليهودى وبإمكاننا متابعة توزيع السكان على قطاعات الانتاج عام ١٩٤٥ من خلال الجدول رقم (١٨)^(٨٣٣)

M. F. Abacarius, op, cit. P.P. 182 -183.

(٨٣٢) حول الأوضاع الاقتصادية عشية الحرب أنظر:

(٨٣٣) يوسف عبد الله صايغ، الاقتصاد الإسرائيلى، مرجع سبق ذكره، ص ٥٥.

الجدول رقم (١٨)
توزيع السكان العرب واليهود على قطاعات الإنتاج عام ١٩٤٥

القطاع	العرب وآخرون			اليهود		
	عدد العاملين	نسبة المجموع	إنتاج الفرد ج.ف	عدد العاملين	نسبة المجموع	إنتاج الفرد ج.ف
الزراعة والحيوانات والمسالك والغابات	١٥٢.٠٠٠	٪٥٠	*١٦٧	٢٤ر.٠٠٠	٪١٠	٤٠٠
الصناعة والحرف	١٩.٠٠٠	٪٦	٣٥٢	٦٦ر.٠٠٠	٪٢٧	٤٥٢
العقارات والبناء والتشييد	٢.٠٠٠	٪٠.٦	١٦٥	٩ر.٠٠٠	٪٤	٤٠٠
التوظيف المدني في دائرة الحربية	٢٠.٠٠٠	٪٦.٦	١٢٥	٥ر.٠٠٠	٪٢	٢٢٠
قوى الجيش (الفلسطينيين)	٣.٠٠	/١	-	١٧ر.٠٠٠	٪٧	-
النقل والمواصلات	١٤.٠٠٠	/٥	٢٢٨	١٢ر.٠٠٠	٪٥	٤٢٥
التجارة والمالية ،الفنادق المطاعم	٣١.٠٠	٪١٠.٢	٢٨٤	٤٣ر.٠٠٠	٪١٧	٣٧٩
دوائر الحكومة والسلطات المحلية	٣٢.٠٠٠	٪١٠.٦	١٦٥	١٢ر.٠٠٠	٪٥	٢٦٧
قطاعات مختلفة	١٢.٠٠٠	٪٤	٢٧٥	٥٧ر.٠٠٠	٪٢٣	١٠٤
المجموع والنسبة المئوية	٣٠٣	/١٠	٢٠٨ر٨	٢٤٥	٪١٠٠	٣٣٥ر٣

* يذكر الحسيني أن متوسط دخل الأسرة من الزراعة ١٦٨ جنية وأن هذا الرقم مضخم في الواقع بنسبة ٪٢٤٢ لأن جدول الأسعار القياسية بلغ ٢٤٢ في التاريخ الذي قدر فيه دخل الأسرة بـ ١٦٨ حنيهاً أنظر: الحسيني، التطور الاجتماعي، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٤ وأنظر أيضاً.

- ناتان وانتستوك، الصهيونية ضد إسرائيل، القسم الثاني، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٩.

تعطى دراسة الجدولين مؤشرات عامة ذات دلالات. لدى الفروقات الضخمة بين القطاعين العربى واليهودى فإذا عرفنا متوسط دخل كل من المواطن الفلسطينى*، والمستوطن اليهودى سنرى أن دخل الأخير يوازى ضعف دخل المواطن العربى على النحو الموضح بالجدول رقم (١٩)^(٨٣٤). فإذا كانت الدخول للطرفين قد حققت ارتفاعا بلغت نسبته للمواطن العربى ١٩٪ وللمستوطن نحو ٢٣٪ خلال تسع سنوات ما بين ١٩٣٦ و ١٩٤٥^(٨٣٥) ندرك أنها ليست على النحو الذى ما انفكت الصهيونية تدعى بأنها حولت فلسطين من بلد قفر إلى بلد ذى اقتصاد حيوى عاد بفوائد جمة على العرب. والذى أثبتت دراستنا فى غير موقع أن ماجناه عرب فلسطين من ولايات وماحصدوه من دمار وخراب لاشئ فى الدنيا قط يمكن تعويضه.

(٨٣٤) يوسف عبد الله صايغ، وقد وجدنا بعض الأخطاء فى حاصل جمع النسبة المئوية للمجموع عند العرب وأيضاً بمتوسط إنتاج الجنية عند العرب وعند اليهود فقمنا بتصحيح الأرقام.
(٨٣٥) المرجع ذاته، مصدر سابق، ص ص ٧٢ - ٧٣.

الجدول رقم (١٩) (٨٣٦)

متوسط إيرادات الفرد من القطاعات الاقتصادية المختلفة في فلسطين عام ١٩٤٤
بالجنيه الفلسطيني

القطاع	العرب	اليهود	نسبة متوسط دخل اليهودي للعربي
الزراعة	١٣٤	٣٧٩	٪٢٨٢٫٨
الصناعة	٢٥٤	٣٦٤	٪١٤٣
البناء	١٤٥	٣٠٠	٪٢٠٫٦
استخدام الحرفيين بالجيش	١٠٤	١٧١	٪١٦٤
الجيش	١٧١	١٢١	٪٧٠
النقل والمواصلات	٢٣٣	٢٠٠	٪١٧١٫٦
للتجارة والمالية	٢٣٨	٣٧٠	٪١٥٥
البوليس والإدارة	١٥٠	٢٢٥	٪١٥٠
قطاعات مختلفة	١٨٧	١٢٤	٪٦٦
المتوسط	١٦٥	٣٠٠	٪١٨١

الجدول رقم (٢٠)

أسعار السلع للرطل^(٨٣٧) الواحد بالقرش الفلسطيني قبل الحرب العالمية

الثانية وبعدها

نوع السلعة	أسعار ١٩٣٨	أسعار ١٩٤٧	نسبة الزيادة /	نوع السلعة	أسعار ١٩٣٨	أسعار ١٩٤٧	نسبة الزيادة /
الأرز	٦	٢٤	/٤٠٠	الذرة	٢	١٢	/٦٠٠
السكر	٦	٣٠	/٢٠	الصابون	١١	١٢	/١٠٩
الحنطة	٣	١٨	/٦٠٠	السمن	٢٥	١٢٠	/٤٨٠
الشعير	٣	١٤	/٤٦٦	السيرج	١٢	٤٥	/٣٧٥
				الزيت			
				الزبدة			
				الحليب			

ولاشك أن أسعار السلع الأساسية التي لا يستطيع الفلاح أن يستغنى عن معظمها قد ارتفعت ارتفاعاً فاحشاً لم يتواكب وزيادة دخل الفلاح مما نجم عنه هبوطاً شديداً في مستوى معاشه . في نفس الوقت الذي زادت فيه أعباء المكلف الفلسطيني بسبب ارتفاع المعدلات الضريبية التي أصبح يدفعها دون أن يتعرض دخله لأية زيادة . لقد بلغت قيمة الزيادة في الضرائب غير المباشرة عشرة أضعاف ما كانت عليه نتيجة ارتفاع الأسعار . هذا بخلاف ما كان يدفعه من ضرائب مباشرة .

الضرائب^(٨٣٨):

كان أول وأهم تغيير طرأ على أسلوب دفع الضرائب هو تحويلها من قيمة عينية إلى قيمة

(٨٣٧) ويساوي الرطل ٢٨٨٤ حرام أنظر العارف، المصدر السابق، ص ٤٦٦، وللمزيد حول أسعار سلع أخرى وخدمات أنظر: - موسى البديري، تطور الحركة العمالية العربية في فلسطين، مقدمة تاريخية، ومجموعة وثائق ١٩١٩ - ١٩٤٨، دار الكاتب، الأردن، ١٩٧٩، ص ص ٩ - ١١ .
(٨٣٨) حول قوانين الضرائب أنظر الفصل الأول من هذه الدراسة.

نقدية، بدأتها السلطة العسكرية البريطانية عام ١٩١٨ طبقاً للتعديلات التي أضافتها لنظام العشور. مما كان له عميق الأثر على التحولات التي طرأت على العلاقات الإنتاجية وتوجهها نحو الاقتصاد السلعي. وبالتالي أدى إلى زيادة العبء الضريبي على الفلاح الذى أصبح ملزماً بدفع الفرق بين أسعار منتجاته أثناء التثمين قبل الحصاد وبعده عند البيع. كما وأنها وأن ألغت نظام الالتزام شكلاً إلا أنها أبقت موضوعاً. ذلك أنها حولت شخص الملتزم إلى لجان خاصة تقوم هى بتعيينها لتمارس عملية تثمين المحصول وتقوم بجمع قيمة العشر المطلوب دفعها وأدت الصلاحيات الواسعة التى منحت لهذه اللجان في التثمين وزيادة مرتباتها عند ارتفاع القيم الضرائبية المجموعة من الفلاحين إلى أفساح المجال واسعاً أمام هذه اللجان بالتلاعب سواء بتخفيض قيمة الأعشار للأغنياء، للحصول على الرشاوى منهم أو برفعها على الفقراء لزيادة حاصل الضرائب لترتفع أجور اللجان، هذا بخلاف ما كانت تؤدي إليه عمليات التثمين من تأخير نزول المحاصيل للأسواق في الوقت المناسب مما كان يفتح الباب أمام محاصيل البلدان المجاورة المنافسة، ومحاصيل الأغنياء التى كانت تتم عمليات تثمينها على وجه السرعة .

وقد أثار عسف لجان التثمين ثائرة الفلاحين الذين جأروا بالشكوى والاعتراضات على ارتفاع تقديرات لجان التثمين وفسادها مما كان يؤدي إلى عطب محاصيلهم لتصبح خسارتهم مزدوجة. حتى لأصبحت هذه اللجان تفوق ملتزمى الضرائب في العهد العثماني ضراوة وحدة وعنفاً ومبالغة في تقدير الاثمان بعشرة أضعاف السعر الحقيقي^(٨٣٩).

(٨٣٩) حول العشور وعسف اللجان أنظر:

- ميشال ابكاربوس، النظام المالى الحكومى، النظام الاقتصادى، حمادة، سابق، ص ٦٨٧.

- نداب، سابق، ص ٣٧.

- موسى البديرى، الحركة العمالية، سابق، ص ١٣٧ - ١٣٨.

- فى الواقع تفيض الجرائد بوصف حالة البؤس والتردى التى وصل إليها الفلاحون بسبب أساليب الاستغلال والاعتصار التى كانت تفوق كل التصورات حتى تلك التى عرف عنها ميولها الصهيونية، فقد طالبت الحكومة البريطانية بانصاف الفلاح لما قد يؤدي إلى مخاطر ضخمة فيما لو تارت هذه القاعدة العريضة من الفلاحين المتضررين للمزيد أنظر:

- جريدة فلسطين، القاهرة، اسبوعية العدد ٢ السنة الأولى في ١٩١٨/٦/٢٧ والعدد ١٩ في ١٩١٨/٨/١٥ ص ٦.

هذا بخلاف ما قامت به هذه السلطة العسكرية في مطالبة الفلاحين بالضرائب المتأخرة عليهم من الأعشار التي كانت تجبيها الدولة العثمانية عام ١٩١٥ دونما اعتبار لظروف الحرب العالمية الأولى الطاحنة وما لاقاه هؤلاء الفلاحون، مما أثار حفيظة الأهالي وثورتهم أدى إلى تراجع السلطة والمطالبة بمفعول رجعى لمدة شهرين فقط في العام ١٩١٨ أى منذ مارس.

وأصدرت الإدارة المدنية عام ١٩٢٠ قانون ضريبة العشر المعدل الذى كان فيه تخفيض الضريبة صورياً وفي عام ١٩٢٧ ألغت لجان التثمين وأصبحت الضريبة تجبى على أساس متوسط العشر للسنوات الأربع أو الخمس الماضية ولكن كل النظم الضرائبية التي اتبعتها الحكومة البريطانية سواء العسكرية أو المدنية لم تؤدي إلا إلى مزيد من افلاس وتردى ظروف الفلاحين وبؤسهم وشقائهم حتى أن ما كتب عن معاناتهم في الجرائد والدوريات يحتاج لمجلدات ضخمة لتعبر عنه ولم يعد يجدى أى إصلاح لظروف الفلاح التي وصفها سمبسون بأنها وصلت إلى درجة من «اليأس والافلاس لا رجاء بعدها»^(٨٤٠).

وبالإمكان تصور مدى هذا الغبن الذى وقع على الفلاح إذا عرفنا أن مجموع ما كان يدفعه الفلاح من ضرائب أيام الحكم العثماني لم يزد عن عشرة شلنات* في حين ارتفع هذا الرقم عام ١٩٢٣ إلى ستون شلناً^(٨٤١). ثم إلى نحو ٥ جنيه ونصف عام ١٩٣٧ كضريبة

- فلسطين، يافا في ١٩٢٣/٦/٢٩ وفي ١٩٢٣/١١/٢٣ والعدد ٩١٩-٦٥ في ١٩٢٦/١٠/٢٢ ص ٦.

- المقطم في ١٩٢٣/٧/١٤، ص ٨.

- الجامعة الإسلامية، في ٩/١٠ وفي ١٩٣٣/٩/٢٨ العددين ٣٥٤ و ٣٧٠.

- فلسطين، يافا، العدد ١٥٩ - ١٥٣٩ في ١٩٣٠/٩/٢١ ص ٤.

(٨٤٠) للمزيد حول احكام دوائر الضغوط الضريبية وأساليبها التي مارستها الحكومة البريطانية على فلاحي فلسطين أنظر.

- هند الدبيري، تطور حيازة الأراضي الزراعية، رسالة ماجستير غير منشورة، سابق، ص ٢٩٥ - ٣١٠.

* الجنيه الانجليزي كان يساوى ٢٢ شلن ويساوى مبلغ الـ ٦٠ شلناً ٢,٧٢ جنيه.

(٨٤١) من بيان ميتشيل بيروني، العضو السابق في المجلس الاستشاري خلال المؤتمر العربي الفلسطيني المعقود في يافا في

١٩٢٣/٦/٢٠ والذي رفع شعاراً له «لا ضرائب من غير قشيل» أنظر: المقطم في ١٩٢٣/٦/٢٣ ص ٦.

● الفصل الرابع ●

أعشار وممتلكات وحيوانات وجمارك^(٨٤٢) هذا بخلاف ضريبة المعارف والطرق والغرامات المشتركة التي كانت تمتص ليس فائض الإنتاج فحسب بل أنها كانت تأتي على القدر اليسير الباقي من قوت الفلاح.

كان يتم ذلك في نفس الوقت الذي يمنع فيه تصدير بعض الحاصلات التي كان عرب فلسطين يصدرونها للبلدان المجاورة وبنفس الوقت تفتح أبواب الاستيراد أمام الحاصلات الزراعية المنافسة قبل موعد جنيها بقليل مما كان له كبير الأثر في كساد المحاصيل الفلسطينية وإفلاس أصحابها^(٨٤٣).

وقد ساهم في هذا الخراب الفلاحى الأزمة الاقتصادية العالمية لعام ١٩٢٧ ثم ما اتبعته الحكومة البريطانية عام ١٩٢٨ عندما قامت بجمع المتأخرات من الأعشار عن طريق لجنة خاصة^(٨٤٤).

ولم تكن هذه الممارسات آخر المطاف حيث لجأت السلطة لإجبار الفلاحين على تعبئيد الطرق التي كانت في معظمها للمستوطنات اليهودية تحت التهديد، في حالة الرفض إما بدفع غرامات مالية ضخمة أو بالضرب المبرح.

وعادة ما كان يساق الفلاحين إلى أعمال السخرة هذه في فترة جنى المحاصيل الأمر الذي كان يضر ضرراً فادحاً بمحاصيل الفلاحين^(٨٤٥).

(٨٤٢) سابا، وثيقة رقم ٢٥٧، ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية ج٣ سابق ص ٢٣٤.
(٨٤٣) برون، الزراعة، النظام الاقتصادي، حماده، سابق، ص ١٥٣ - ١٨٨ وأيضاً أنظر - فلسطين، العدد ١٥٩ - ١٥٣٩ فى ١٩٣٠/٩/٢١ ص ٤.
(٨٤٤) موسى البديري، سابق، ص ١٣٧ - ١٤٣.
- فلسطين، يافا فى ١٩٢٦/١٠/٨ وفى ١٩٣٢/٣/٢٩.
- المظم فى ٦/٦ وفى ٧/١٢ وفى ١٩٣١/٨/٢٢ وفى ١٩٣٢/١٠/٥.
(٨٤٥) Report on Palestine and trans Jordan for the year 1938, Paragrph 29.
- سميسون، سابق، ص ١٠٨ - ١٠٥.
- حونسون وكروسى، سابق ص ٦٢.
- بيان فؤاد سابا أمام اللجنة الملكية لعام ١٩٣٧ وثيقة رقم ٢٥٧، ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية ج ٣، ص ٢٣٤.

هذا بخلاف الغرامات المشتركة التي كانت تفرض على الفلاحين بعد الهبات الثورية والانفجارات المتعددة التي قام بها الفلاحين نتيجة الضغوط غير العادية التي كانت تمارس ضدهم في أعوام ١٩٢٠ و ١٩٢١ و ١٩٢٤ و ١٩٢٧، و ١٩٢٩ و ١٩٣٣ و ١٩٣٦ و ١٩٣٩ والتي وجدتتها السلطات البريطانية فرصة سانحة لتمارس من خلالها مزيد من الضغوط بفرض غرامات باهظة على القرى.

وهكذا ضاقت الحلقات حتى استحكمت على خناق الفلاح لهدم اقتصاده الزراعى فقد كان على الفلاح أن يدفع العديد من الضرائب تفوق كل احتمالاته ولا تتناسب مطلقاً مع إنتاجه ودخله . فبداية كان عليه أن يدفع عن كل شخص بلغ ستة عشر عاماً ضريبة سنوية قيمتها خمسة حنيهات ثم عليه أن يدفع ضريبة الممتلكات وفق نوع أرضه التي يعاد تثمين سعرها سنوياً ولاشتداد الطلب على الأراضي كانت ترتفع أسعارها بشكل جنونى سنوياً مما أدى لأن يدفع الفلاح ضرائب تتراوح ما بين ٢٠.٤ ل ٤٠ جنيهاً عن كل دونم^(٨٤٦). وكان عليه أن يدفع ضريبة استبدال الأعشار عن الحاصلات والتي أصبحت تحصل كمبالغ مالية بعد أن أصبح قانون الضرائب القروية مرتبطاً بضريبة الأرض فكلما تزايدت ضريبة الأرض كلما تصاعدت ضريبة العشر بنفس المعدل ، وهذا ظلم فادح لحق بالفلاح . كما كان عليه أن يدفع ضريبة عن كل رأس من الحيوانات التي يمتلكها والتي تضاعفت نحو عشر مرات عما كانت عليه عام ١٩٣٨ . ثم يدفع مرة أخرى ضريبة استخدام المياه عنه وغن حيواناته وأراضيه التي تروى أو عن معصرة الزيتون إذا كان يمتلك واحدة سواء كانت تدار بواسطة الحيوانات أو الآلات.

ليس هذا فحسب بل كان عليه أن يدفع عن كل دونم من أراضيه إذا أجريت عليها

- للمزيد حول قيمة هذه الغرامات والمناطق التي فرضت عليها والأساليب التي كانت تطبق على القرى أثناء جمعها من دخول القنات البوليسية للقرى واستنزاف الفلاحين طوال فترة إقامتها أنظر:

- هند البديري، رسالة ماجستير غير منشورة، سابق، ص ٣٠٨ - ٣١٠.

(٨٤٦) حول هذه الضرائب راجع الفصل الأول من هذه الدراسة.

أعمال التسوية وتم افرازها ٨٠ مل عن كل دونم أو جزء منه أو القسيمة الواحدة باعتبار أكبر المبلغين . وغالباً ما كانت أرض الفلاح تتكون من ١٢ قطعة أرض قد لاتزيد عن بضعة أمتار موزعة في المتوسط على ١٢ موقعا أى أنها نحو ١٢ قسيمة مما يعرض الفلاح لدفع مبالغ كبيرة . ثم يدفع عند ايجار الأرض أو رهنها ضريبة عن كل دونم ١٢٠ مل وعليه أن يدفع عن رخصة الرعى مبلغا يتراوح بين ١٠٠ - ١٠٠٠ مل أو عند الاستفادة بأخشاب الغابة ٢٠ مل عن كل قطعة خشب يتجاوز طولها المتر الواحد ويترتب عليه غرامة قدرها ٢٠٪ في حالة تأخره عن الدفع^(٨٤٧). ثم كان عليه أن يدفع مبلغا إضافيا عن المبلغ المحدد لايجار المحراث الألى كضريبة بعد اضافة الحكومة ضريبة على القروض والسلف الخاصة بالحرثة بواسطة «التراكتور»^(٨٤٨).

وشكلت ضريبة الأيلولة التي فرضت عام ١٩٤٥ ضغطاً آخر على المكلف الفلسطيني^(٨٤٩).

وتوضح أرقام المبالغ التي تم تحصيلها عن ثلاثة ضرائب فقط هي الضرائب القروية والأعشار وضريبة الحيوانات مدى ارتفاعها ففي حين بلغت هذه الضرائب ١٥٨.٢٢٩ جنيهاً في الفترة من ١٩٣٧ إلى ١٩٣٨ ارتفعت إلى ٦٨٤.٧٢٤ جنيهاً في عامى ١٩٤٤ - ١٩٤٥^(٨٥٠) أى أنها زادت نحو ٤٣٣ ٪ عما كانت عليه . فما بالنأ لو جمعنا كل الضرائب السابق ذكرها والتي لم تكن وحدها فقط بل أن هناك ضريبة أخرى كان على الفلاح أن يدفعها لانعاش القرية، فإذا أخذنا قرية أدنا في قضاء الخليل كمثال لنرى كميات الضرائب التي كان عليها أن تدفعها سنرى أنها كانت ملزمة بدفع ٧٠٠ جنيه فلسطينى سنوياً ضريبة

(٨٤٧) راجع الفصل الأول من هذه الدراسة حول هذه الضرائب.

(٨٤٨) صدر مرسوم من المندوب السامى يقضى بضرورة جباية الضرائب الخاصة بالقروض والسلفيات على الحرثة بالتراكتور ني ديسمر ١٩٤٧ أنظر: الدفاع العدد ٦٤١ للملحق ٢ في ١٥ يناير ١٩٤٨، ص ٣٢.

(٨٤٩) الأهرام، العدد ٢١٥٩٣، السنة ٧١ في ١٨/٣/١٩٤٥، ص ٦

(٨٥٠) لتابعة تطور الضرائب القروية والحضرية أنظر: A Survey of Palestine, Vol. II, Ibid, P. 544

ممتلكات و ٦٥١ جنيه ضريبة أغنام و ٩٧٠ جنيه ضريبة المعارف و ٢٦٠ جنيه لمشروع انعاش القرية أى بمجموع كلى يوازى ٢٥٨١ جنيهاً عن هذه الضرائب المباشرة فقط دون غيرها ودون الضرائب غير المباشرة فى حين كان مجموع ما تتلقاه القرية من الحكومة عبارة عن ٢٦٠ جنيهاً لمدرسة القرية و ٣٠ جنيهاً للصحة بما فيها مرتب موظف الصحة ومجموع ذلك قدره ٢٩٠ جنيهاً^(٨٥١).

فإذا عرفنا أن عدد سكان القرية كان عام ١٩٤٥ ٢١٩٠ نسمة أو بمعدل ٣٦٥ أسرة كان على كل أسرة أن تدفع عن هذه الضرائب سبعة جنيهات سنوياً هذا بخلاف باقى الضرائب التى ذكرناها . بالإضافة للغرامات المشتركة التى كانت تفرضها السلطات البريطانية بشكل جماعى على القرى العربية والتى كانت تنفذ بأسلوب بالغ الصرامة بإضافتها للسلع الاستهلاكية بقيمة عشرة قروش عن كل سلعة مضافاً للثمن الأساسى^(٨٥٢). وعبر عرب فلسطين عن اعتراضهم على هذه الضرائب الكثيرة والضخمة والتى جعلت المكلف الفلسطينى يدفع أكثر من أى مكلف فى كل الأقطار الشقيقة كما اعترضوا على فساد النظام الضرائبى الرامى لإقتلاع عرب فلسطين من أراضيهم^(٨٥٣).

وقد تبرر سياسة السلطات البريطانية بأنها كانت تضع الظروف الصعبة فى حساباتها فتقوم بتخفيض أو إعفاء القيم الضرائبية على بعض المناطق على نحو ما حدث عام ١٩٤٠

(٨٥١) صادق سعد، فلسطين بين مخالب الاستعمار، مصدر سبق ذكره، ص ص ٤٠ - ٤٢.

(٨٥٢) وكانت مساحة أراض القرية ٤٣٠٠٢ دونم، أنظر. Village statistics, 1945, Ibid, P. 50.

(٨٥٣) على النحر الذى تم فى قرية سلمة فى قضاء يافا. وكذا فى قرية بيت طيما فى قضاء غزة أنظر:

- الوقائع الفلسطينية العدد ١١٤٢ ملحق ٢ فى ٢ نوفمبر ١٩٤١ ص ٢٠٩٤ وأنظر.

- الدفاع، العدد ٣٨٦٨، يافا، الأربعاء فى ٢٨ يناير ١٩٤٨، ص ص ٤٠١.

(٨٥٤) عقد مؤتمر عربى كبير فى يافا بلغ عدد الحضور فيه ما يزيد عن ألفى شخص يمثلون مختلف المدن الفلسطينية للاعتراض

على سياسة الحكومة المتمثلة بفرض ضرائب جديدة لتغطية عجز ميزانيتها وتشكيل وفد لمقابلة المندوب السامى أنظر:

- الأهرام العدد ٢١٥٩٣، السابق، والصفحة.

● الفصل الرابع ●

بسبب دمار محصول الحمضيات^(٨٥٥) ، كما قد اعفى قضاء اللد بالكامل نتيجة تأثره بنسبة مئة بالمئة^(٨٥٦) وقد اعفيت جميع المناطق المغروسة بالحمضيات بسبب هبوط قيمة المحاصيل عام ١٩٤١^(٨٥٧) . وتجدر ملاحظة أن زراعة الحمضيات من الزراعات الرأسمالية وهي مناصفة تقريباً بين العرب واليهود .

وتم تخفيض ضريبي آخر عام ١٩٤٧ شمل العديد من المناطق بسبب الجفاف الذي نجم عنه قحط في معظم المناطق^(٨٥٨) . إلا أن الحكومة أخذت بالشمال ما أعطته باليمن حتى قبل أن تصدر آخر تخفيضاتها الضريبية ، حين فرضت ضريبة على قرض الحبوب لسنة ١٩٤٧ تستوفي من كل من وزعت عليه الحبوب^(٨٥٩) .

والكثير من هذه الضرائب لم تكن تفرض على المستوطنين اليهود فالأراضي تمتلكها المؤسسات وتؤجرها لفترة ٤٩ سنة مما يجعلها غير خاضعة للثمنينات السنوية التصاعدية والتي تدفع ضريبة الأعشار .

وبعد أن تابعنا بالدراسة الأوضاع الاقتصادية في فلسطين ومن قبلها الانتاج والعلاقات الانتاجية نحاول هنا رصد تأثيراتها وانعكاساتها على الأوضاع الاجتماعية والمستوى المعاشي لكل من مواطني فلسطين العرب والمستوطنين اليهود .

الانعكاسات الاجتماعية في فلسطين :

عكست دراساتنا للإنتاج والعلاقات الإنتاجية مدى التغيرات العميقة التي هزت الأوضاع الاجتماعية لأعرض قطاعات شعب فلسطين ونقصد بها الفلاحين والعاملين بالزراعة الذين

(٨٥٥) وتم انقاص مقدار الضريبة لكل المساحات المزروعة حمضيات. ماعدا منطقة عكا - لمقدار ١٥٠ مل للدونم أنظر: Palestine Gazette, no. 1028, 3 sup. 2, p. 880.

ibid, no. 1063 P.P. 1742 - 1742

(٨٥٦)

(٨٥٧) الوقائع الفلسطينية العدد ١١٤١ ملحق رقم ٢ في ١٣ نوفمبر، ص ٢٠٦٣ - ٢٠٦٤ .

(٨٥٨) وشملت هذه التخفيضات قضاء القدس وقضاء نابلس وجنين.

(٨٥٩) الوقائع الفلسطينية العدد ١٦٢٢ ملحق رقم ٢ في ١٦/١٠/١٩٤٧. ص ١٩٣٤ .

تعرض عشرات الآلاف منهم للاقتلاع من الأرض وتهميشهم على أطراف المجتمع المدني الذي ارتفعت نسبة سكانه من ٢٦ ٪ عام ١٩٣٦^(٨٦٠) إلى ٣٤ ٪ عام ١٩٤٤ شكل عددهم ٤١١,٠٠٠ نسمة^(٨٦١)، وكما ترجع نسبة الزيادة أيضا لارتفاع معدلات الهجرة اليهودية وازدياد عدد سكان المدن من اليهود . وكان الفلاحون يعيشون بشكل أساسي في القرى ونادرا جدا ما كان يقيم هؤلاء في المدن ففي عام ١٩٣١ كان ٨٦ ٪ من سكان القرى المسلمين و ٧٣ ٪ من العرب المسيحيين يكسبون عيشهم عن طريق الزراعة ، كما كان هناك أعمال أخرى ملحقة بالزراعة أو تقوم عليها أو قطاع خدمات يستوعب باقى القرويين .

فى عام ١٩٤٦ أصبح عدد المستفيدين الفعلى من الأرض لايزيد عن ٢٦,٨ ٪ من مجموع القرويين على نحو ما اتضح لنا فى بداية هذا الفصل وأن ٦٣ ٪ من القرويين بعد فقدان أراضيهم فقدوا أيضا خصائص القروى ولم يكتسبوا مهارة العمال والحرفيين وإن يكن قد انضوا تحت لواء هذه الطبقة كعمال غير مهرة أو عاطلين أو أشباه عاطلين .

كما أرسلت عديد من الأسر التى بقيت لها أراض صغيرة المساحة قسماً من ابنائها لم تعد تستوعبهم الأرض - إلى المدن لإكمال تعليمهم الثانوى^(٨٦٢) . خاصة وأن القرى شهدت اقبالا شديدا على تعليم ابنائها لقناعتها بأهميته فى ترقية الأوضاع اجتماعيا واقتصاديا فأخذت تنشئ المدارس على نفقتها الخاصة وبجهودها الذاتية .

وأرست الهبات والثورات التى قادها شعب فلسطين ، مفاهيم جديدة تكشف أهمية التكاتف الاجتماعى والعمل الجماعى . كما كان لنجاح التجربة التعاونية اليهودية كبير الأثر فى اقبال الفلاحين على النمط التعاونى فى الانتاج والتسويق وإن لم يبلغ هذا النمط

(٨٦٠) وكان عدد سكان المدينة العربية يتراوح بين ٣ آلاف إلى ١٥ ألف نسمة تزداد فيهم نسبة المسيحيين بشكل واضح ذلك أن نحو ٧٥ ٪ من المسيحيين يعيشون فى المدن وأكثر من نصفهم يعيشون فى القدس وحيفا ويافا للمزيد أنظر: ناتان وانستوك، الصهيونية ضد إسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٧ - ٢٤٨ .

A Survey of Palestine, Vol. II, Ibid, P. 692

(٨٦١)

(٨٦٢) روز مارى صايغ، الفلاحون الفلسطينيون، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤ .

المستوى المطلوب لضعف الامكانيات المالية . ولقلة مساهمة حكومة الانتداب في دعم العمل التعاوني العربي على نحو ما رأينا^(٨٦٣). أما دخل الفلاح فقد اثبتت الدراسة أن ٦٣ ٪ من قروى فلسطين الذين أصبحوا بلا أرض هم تحت خط الفقر وأن متوسط قطعة الأرض التي حازها الفلاح قدرت بنحو ١٦.٤ دونم للأرض في حين أن متوسط قطعة الأرض التي يكفل ريعها مستوى معاش متواضع لا يقل حجمها عن ١٣١ دونم ، وأن ٩٩ ٪ من فلاحي فلسطين لا يمتلكون الحد الأدنى من قطعة الأرض هذه ، كما أثبتت الدراسة أن معظم الأرض التي بقيت بيد العرب أصبحت موارد الري فيها قليلة أو معدومة إذ أن إنتاج ٢٠ دونم في أرض مروية يقدر بـ ٧٩ جنيهاً تقريباً في حين كان إنتاج ١٠٠ دونم من أرض غير مروية نحو ٢٩ جنيهاً . أي أن دخله الإجمالي مع تربية الحيوانات والأعمال الإضافية التي كان يلجأ إليها لم يكن ليغطي مصاريفه خاصة وأن الضرائب غير المباشرة قد ازادت عشرة أضعاف ما كانت عليه نتيجة لرفع الأسعار وأن الضرائب المباشرة قد ارتفعت أيضاً عدة أضعاف مما أدى إلى خلل ضخم بين الدخل والمصروف دفع الفلاح مكرهاً للارتقاء في أحضان المرابين (نظرا لعدم وجود مصارف زراعية ، خاصة بعد أن أغلقت السلطات البنك العثماني) وكان هؤلاء يتقاضون فوائد فاحشة تتراوح بين ٦٠ - ١٠٠ ٪ سنوياً خاصة وأن أعداد من استفادوا من الجمعيات التعاونية لا يكاد يذكر كما انحصروا تقريباً في دائرة مزارعي الحمضيات^(٨٦٤) .

أما من انضم من المقتلعين من الأرض لصفوف العمال الزراعيين أو الصناعيين أو في قطاع الخدمات فقد لاقوا جوراً مضاعفاً انحصر الأول بازدياد الأعباء المعيشية عليهم لاضطرارهم للبحث عن مسكن كان يبتلع جزءاً كبيراً من أجرهم كما كان عليهم أن يشتروا طعامهم والذي لم يكن في السابق يشكل عبئاً عليهم، فقبل أن يفقدوا أراضيهم كان من

(٨٦٣) حول نفس النتائج التي توصلنا إليها أنظر: نبيل بدران، التعليم والتحديث، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٩.

(٨٦٤) مذكرة عصبة التحرر الوطني بفلسطين، مصدر سبق ذكره، ص ٥٣ - ٥٤ والمثل يساوي ١٠٠ / ١ من الجنية.

الممكن فى ظل أية ظروف أن يجدوا ما يمكن أن يقتاتوا عليه مما زرعتهم أياديهم . أما العامل الثانى فقد انحصر بالتحيز الفاقع فى تحديد قيمة أجر العربى عن نظيره اليهودى فطبقا للتقديرات الرسمية كانت الفوارق بين أجور كل من العمال الزراعيين العرب واليهود ما بين عمال مهرة من رجال ونساء وأطفال تتراوح ما بين ضعف وضعفان لأجور اليهود عن العرب عام ١٩٣٠^(٨٦٥) وكان هذا التحيز واضحا فى أجر الحكومة ذاتها والتي تثبتتها المصادر المقدمة للجنة الانجلو اميركية التي تبرز معدل أجور العمال العرب غير الفنيين كان عام ١٩٤٥ فى دائرة البرق والبريد ٤٣٤ ملا للعمال فى اليوم فى حين كان أجر العامل اليهودى لنفس العمل فى اليوم ٥٣٤ ملا^(٨٦٦).

وفى ميناء حيفا كان معدل أجور العمال العرب غير الفنيين ٣٧٦ ملا للعمال فى اليوم فى نفس الوقت كان نظيره اليهودى يتقاضى ٨٤٥ ملا فى اليوم لنفس العمل . الأمر الذى كان يغذى الصراع العنصرى بين العرب واليهود لسياسة « فرق تسد » البريطانية والهادفة بنفس الوقت لخلق مجتمع يهودى عنصرى بحث قادر على تحقيق مآربها الامبريالية من خلال تغذية هذا الصراع. ولم يكن العاملون فى القطاع الزراعى أحسن حالا من اخوانهم العاملين فى القطاع الحكومى فقد تباينت أجورهم عن نظرائهم اليهود ولكن الظلم انهال عليهم هذه المرة من بنى جلدتهم من أغنياء الفلسطينيين والجدول رقم (٢١)^(٨٦٧) يوضح هذا التباين .

(٨٦٥) أنظر التفاصيل فى: A Granovsky, Fiscal system of Palestine, Palestine and near east Publications, Jorusalem, 1935. P. 183.

(٨٦٦) مذكرة عصبة التحرر السابق والصفحات.

(٨٦٧) محمد يونس الحسينى، التطور الاجتماعى، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٢.

الجدول رقم (٢١)

الأجور اليومية التي تقاضاها العمال الزراعيون العرب واليهود في

١٩٣٩ و ١٩٤٤ / ١٩٤٥ (بالميل)

نوع العمل		العمال العرب في المزارع العربية				العمال اليهود في المزارع اليهودية			
		١٩٣٩		١٩٤٥/٤٤		١٩٣٩		١٩٤٥/٤٤	
		ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
عمال البيارات		١١٠	٦٠	٤٥٠	٣٠٠	٣٦٣	١٧٥	١٠١٠	٢٦٥
الحراثون		٢٠٠	-	١٠٠٠	-	٢٢٥	-	١٠٠٠	-
عمال الحفر		١٠٠	-	٤٥٠	-	-	-	-	-
عمال زراعة الدخان		١١٠	٧٠	٤٠٠	٢٥٠	-	-	-	-

وبرغم ما يتضح من الجدول من ارتفاع اجور العمال العرب إلا أن ذلك لم يؤدي إلى رفع المستوى المعاشي للعامل بسبب التضخم واضطرار العامل لدفع جزء كبير من أجره للسكن والأكل هذا من ناحية ومن ناحية أخرى نلاحظ مدى التباين بين أجر كل من العربي واليهودي ففي أجور أعمال البيارات لم تزد نسبة ما كان يتقاضاه العربي عن ٣٠ ٪ من أجر نظيره اليهودي وعند النساء لم يزد أجر العاملات العربيات عن ٣٤ ٪ من أجر نظائرن اليهوديات في حين لم تكن هناك فروقا تذكر في أعمال الحراثة للطرفين بعد عام ١٩٤٤ .

وبشكل عام يبقى معدل الأجور متدنياً لكلا الطرفين بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة الناجم عن التضخم الأمر الذي كان له كبير الأثر في تدنى ظروفهم الصحية والاجتماعية

ذلك أن العديد منهم كان يعيش في غرف غير صحية تبتلع ٤٠ ٪ من أجورهم^(٨٦٨) إذ أنهم كانوا يعيشون في بيوت الصفيح التي ساهمت على تدهور الأوضاع الصحية وتفشي الأوبئة^(٨٦٩) خاصة وأنهم كانوا يعملون نحو ستة عشر ساعة في اليوم كما تفشت ظاهرة البطالة الجزئية والكلية في صفوفهم^(٨٧٠).

ولعب تدهور أوضاع الطبقة العاملة في فلسطين دوراً في تكتلها في المدن الكبرى واتحاد صفوفها وبروز أهداف محددة لها ترجمت عملياً بتشكيل حركة نقابية قوية منظمة تتسم بوضوح الرؤيا دون أن تنال اعترافاً رسمياً^(٨٧١) طوال عشرين عاماً من الكفاح إلى أن اعترفت الحكومة بكيان جمعية العمال العربية برغم غياب القانون الذي يسمح بذلك في عام ١٩٤٤ وعملت هذه الجمعية على توحيد جهود الطبقات الكادحة بالإتصاف لصفوف الفلاحين وتنظيمهم نقابياً وتعاونياً، ولعبت دوراً هاماً على الساحة السياسية^(٨٧٢).

وقد أدى انخراطهم في العمل النضالي إلى ضياع الكثير من الأجور بسبب تكرار عمليات الإضراب التي بلغت عام ١٩٤٠ نحو ٢٤٠ ألف يوم ضائع وفي عام ١٩٤٢ ١٣٤ ألف يوم عمل وفي عام ١٩٤٣ نحو ١٦٧. ٢١ يوماً أما في عام ١٩٤٤ فقد ارتفعت لتصل إلى رقم قياسي إذ بلغ ٢٤٨ ألف يوم^(٨٧٣). وكان لتطور ونهضة الحركة العمالية العربية أثر في وضع مشروع قانون لحماية العمال عام ١٩٤٥، إلا أن السلطات البريطانية فرغت من

(٧٦٨) صادق سعد، فلسطين بين مخالب الاستعمار، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٢، وأنظر أيضاً -

مذكرة عصبة التحرر، مرجع سابق، ص ص ٥٢ - ٥٣.

(٨٦٩) الأهرام، العدد ٢١٩١١، السنة ٦٩ في ١ يناير ١٩٤٣.

(٨٧٠) صادق سعد، المرجع ذاته، ص ص ٥١ - ٥٢.

(٨٧١) أسعد صقر، الحركة العمالية في فلسطين، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٢٥ - ١٢٨.

(٨٧٢) للمزيد حول الحركة العمالية أنظر: بيان نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧ - ١٩٤٨،

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ١٩٨١، ص ص ٤٨٠ - ٤٩١. وص ص ٥١٦ -

(٨٧٣) عبد القادر ياسين، تاريخ الطبقة العاملة الفلسطينية ١٩١٨ - ١٩٤٨، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٩.

● الفصل الرابع ●

محتواه باستغلال الثغرات المقصودة في نصوصه مما جعله عديم الجدوى في حماية حقوق العمال سواء في تعيين الحدود الدنيا للأجور أو لساعات العمل أو للشروط التي تضمن مصلحة العامل^(٨٧٤).

وتعتبر توصية اللجنة الانجلو أميركية عام ١٩٤٦ الموجهة لحكومة الانتداب والخاصة برفع المستوى المعاشي للعرب سواء الاقتصادي أو العلمي أو السياسي ليتوازي مع التقدم اليهودي^(٨٧٥) خير دليل على تقصير وإهمال حكومة الانتداب بالتزاماتها وتعهداتها المنصوص عليها في صك الانتداب . أما بالنسبة لليهود فقد انعكست التركيبة الاجتماعية شديدة التناقص لليهود على أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية فبالرغم من اهتمام الصهيونية الشديد بزيادة أعداد المزارعين وبالرغم من ارتفاع معدلات الهجرة بشكل خطير إلا أن نسبة المشتغلين بالزراعة منهم لم تواكب معدلات زيادتهم إذ لم تزد نسبة القرويين للمجموع عن ٢٦٪^(٨٧٦) عام ١٩٤٤ وفي احصائية أن ١٢٢ ألف كانوا يحصلون على دخولهم من الزراعة كان هناك ٩٠ ألف منهم أو ٧٤ ٪ يعتمدون على عملهم الذاتي في حين كان الـ ٣٢ ألفا منهم عمالا زراعيين كان منهم نحو ٥٠٠ يعملون بالرعى أما الباقي فكانوا يعملون كاجراء^(٨٧٧) .

وفي حين لم تزد نسبة العاملين بالزراعة عن ٢٦ ٪ نرى أن الطبقة العاملة اليهودية قد تضخمت حتى بلغت ٧٠ ٪ من عدد اليهود وكانت هذه الطبقة مجردة من وسائل الإنتاج تعتمد على العمل المأجور في قطاع الصناعة والخدمات^(٨٧٨) . لقد عانت الطبقة العاملة

(٨٧٤) مذكرة عصبة التحرر الوطني، مصدر سبق ذكره، ص ٥٣ - ٥٤ .

(٨٧٥) طالبت اللجنة بهذه التوصية في معرض اقتراحها لتشكيل حكم ذاتي موضحة ضرورة سد الفجوة الكبيرة بين العرب واليهود ليتسنى لكلا الشعبين بناء مصير مشترك، وفق تعبيرها .

(٨٧٦) أنظر العلاقات الإجارية اليهودية في هذا الفصل.

(٨٧٧) ايليا زريق، الفلسطينيون في إسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص ٦٦ - ٦٧ .

(٨٧٨) يوري ايفانوف، احلروا الصهيونية، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٥ .

● الفصل الرابع ●

اليهودية من الفقر والبطالة الجزئية إذ قدر عدد العاطلين جزئياً عام ١٩٣٨ بنحو ١٢ ألف عامل انخفض إلى ستة آلاف عاطل جزئياً وكلياً عام ١٩٤٥ مع الإزدهار الاقتصادي . ثم عاد ليرتفع عام ١٩٤٧ نتيجة المقاطعة العربية ، لاضطرار العديد من المصانع اليهودية إما إلى تخفيض انتاجها والاستغناء عن العديد من العمال أو لإغلاق مصانعها تماماً ، حتى بلغ عدد العاطلين تماماً عن العمل بـ ١٢ ألف عاطل وكان نحو عشرين ألف عامل لا يشتغلون إلا أياماً معدودة في الأسبوع^(٨٧٩) . وقد قدر دخل ٦٠ ٪ من العمال عام ١٩٣٨ بأقل من ستة جنيهات في الشهر . ولم يكن يعنى ذلك ما كان يعنيه لثلثهم من اليهود فقد بقى الهستدروت يقدم خدماته لهؤلاء فبرغم فقرهم إلا أن هناك حداً أدنى يكفل لهم السكن والطعام والرعاية التي يظل بها الهستدروت عماله .

* * *

هكذا لعبت السياسة البريطانية دوراً بالغ الأهمية في التغيرات التي طرأت على نظم الحياة وبالتالي طبعت هذه التغيرات الانتاج والعلاقات الانتاجية بطابعها كما كان للمتغيرات العالمية التي شهدتها الفترة أثر واضح في ذلك . فالتغيرات التي طرأت على نظم الحياة أدت إلى اقتلاع آلاف الأسر الفلسطينية من أراضيها وفرضت على الـ ٩٩ ٪ الباقية منهم في أراضيها بأن لا ترقى متوسط حيازاتهم للحد الأدنى من الأرض التي يكفل للفلاح مستوى معاشي شديد التواضع وانتهت دراستنا إلى أن أراضي فلسطين الزراعية لم تعد تكفى سوى ٣٦ ٪ من قروبيها ، في فترة الدراسة وفي ذات الوقت الذي كان يتم فيه ذلك كانت المؤسسات الصهيونية تسعى إلى غرس اليهود في أراضي عرب فلسطين في عملية إحلال واستبدال فضلا عن مصادرة حقوق عرب فلسطين في أراضيهم نهائياً بجعلها ملكية أبدية لليهود العالم . وكانت تعطى حق

(٨٧٩) صادق سعد، مرجع سبق ذكره، ص ٥٣ - ٥٥ .

- سحر على حنفي، تطور القضية الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، مرجع سابق، ص ١٢٦ .

الانتفاع بها للأفراد كإجراء عليها ليس لهم أية حقوق بالأرض سوى زراعتها وانتقالها لأحد الورثة بموافقتها ودون تقسيمها تحت أى ظرف مع ضرورة التعهد بالالتزام المطلق بشروطها وضرورة العمل الذاتي والعمل العبرى ، وهى على هذا النحو لاتسعى لتثبيت المستوطن فقط بل تغذى وتعمق لديه الشعور الشوفينى المتعصب ، كما أعطت لنفسها حق المراقبة الصارمة على المستوطن والأرض والزراعة مع ابقاء حق سحب الأرض منه فى حالة المخالفة .

واثبتت الدراسة أيضا أنه فى الوقت الذى لم تزد فيه نسبة الأراضي الزراعية التى حازها اليهود عن ١٣ ٪ من الأرض الزراعية وحتى عام ١٩٤٧ إلا أنها كانت فى أفضل مناطق فلسطين استراتيجية وخصوبة وأكثرها توفراً لمياه الرى لذا فقد كانت إنتاجيتها تعادل عدة مرات حجمها الحقيقى إذ كان إنتاج ٢٠ دونم مروية يعادل ١٧١ ٪ عائد مزرعة مكونة من ١٠٠ دونم غير مروية.

وفيما يخص الانتاج الزراعى فبرغم التطورات التى طرأت على الانتاج العربى فى الاتجاه نحو الزراعات السلعية النقدية أو فى تطوير زراعتها باستخدام الاساليب التقنية الجديدة من استخدام الآلات أو المخصبات ، وخاصة فى مجال زراعة الحمضيات والخضر والذى أدى لتغيرات اجتماعية أثرت على قطاع من الفلاحين الأكثر قربا من المدينة والذين تبنوا نظام السوق الخاضع للعرض والطلب . أقول أنه برغم ذلك فقد بقى الانتاج الزراعى بمعظمه استهلاكياً إذ شغلت زراعة انحبوب ٧١ ٪ من مجموع الإنتاج الزراعى . وكان الانتاج العربى ككل يغطى ٦٠ ٪ من الاستهلاك اليهودى الذى لم يكن من الممكن بحال الاستغناء عنه لأهميته وبالرغم من نقص الامكانيات المتاحة إلا أن الفلاح الفلسطينى استطاع رفع انتاجية الدونم وحسن من جودة المنتج عن طريق استخدام تخصيص الأرض طبيعياً . وكانت الزراعة العربية تغطى ٨٠ ٪ من الانتاج الزراعى فى فلسطين وتنافس الزراعة اليهودية وقد ساهمت النظم الضرائبية وربطها بالقيم المتصاعدة للأرض بالإضافة لتعدد أنواع الضرائب بارتفاع معدلاتها ، علاوة

على تضخم العملة وارتفاع الأسعار بشكل فاحش فى إثقال كواهل الفلاحين بما لايتفق إطلاقا وانتاجيتهم مما جعلهم لا يستفيدون من ارتفاع أسعار منتجاتهم كما أدى ذلك بإيقاعهم فى براثن المرابين الذين كانوا يصادرون أراضيهم المرهونة تسديداً لديونهم . فى حين كانت قوانين حماية الحائزين مفرغة من محتواها لكثرة ما فيها من ثغرات بالإضافة لحرمان الحكومة لكل المقيمين فوق مليون دونم من الأراضي الأميرية من هذا القانون واعتبارهم معتدين على أراضيها وبالتالي لم يكن القانون يشملهم.

هذا بخلاف تأثير باقى القوانين التى درسناها فى فصول سابقة . كانت كلها تدور حول محور واحد هو اقتلاع فلاحى فلسطين وغرس اليهود مكانهم بكافة السبل الممكن منها وغير الممكن .

كما كان للهبات والثورات المتلاحقة أثر كبير على زيادة الوعى الفلاحى بأهمية العمل الجماعى والتعاونى وبالإقبال على التعليم بالجهود الذاتية للنهوض والتقدم . وكان ذلك كله مدعاة حقيقية للإعجاب بهذا التقدم الذى أحرزه عرب فلسطين بالرغم من القوانين الباطشة التى عملت على اقتلاعهم من أراضيهم ومصادرتها ولكن الشعب لم يقف مكتوف الأيدى أمامها بل أن صلابته فى الدفاع عن أرضه تعلن عن نفسها لضالة ما تمكنت حكومة الانتداب ومن خلفها الامبريالية الصهيونية العالمية بكل جبروتها وقوتها من أن تنزع أكثر من ٦٠٦ ٪ من إجمالى مساحة أراض فلسطين العربية و ١٩٦ ٪ من مساحة الأراضى الزراعية حتى عام ١٩٤٧ من أيدي الفلاحين الذين استطاعوا برغم كل صنوف القهر والظلم والاعتصار الضرائب وبرغم الثورات المتعددة والهبات والعقوبات الجماعية والمحاصيل المدمرة وأيام العمل الطويلة الضائعة ومصادرة أهم موارد المياه وكل الثروات المعدنية ووضعها فى أيدي اليهود وفتح البلاد أمام الشركات الاحتكارية لتنهب خيرات البلاد. الصمود الخارق والذى يترجمه ضالة ما تمكنت هذه القوى من مصادرتها من أراض حتى عام ١٩٤٨ .

أما المؤسسات اليهودية والمدعمة بالرساميل الضخمة فقد تمكنت من استثمارها فى

القطاع الزراعى عبر المؤسسات البحثية ومحطات التجارب مما أحدث ثورة تقنية زراعية انعكست على توسع الزراعة الرأسية وانكماش وتقلص متوسط حجم الحيازة كحد أدنى يكفى انتاجه الاستهلاك بشكل كبير مع التوسع فى الزراعة المختلطة والمتخصصة والتوسع فى زراعة العلف لزيادة الثروة الحيوانية والسمكية والنهوض فى تقنية حفظ المنتجات الزراعية وتصنيعها وزيادة الانتاجية مع توسيع الرقعة المزروعة عن طريق استصلاح الأراض وتحسين تقنية الري وابتكار أساليب جديدة واستخدام المكنة والتوسع فى الزراعات الرأسمالية ذات المردود النقدى العالى وفتح اسواق جديدة للتصدير . ويعتبر الانتاج اليهودى انتاجا سلعيًا نقديًا على عكس الانتاج الزراعى العربى ذو الصفة الاستهلاكية . كما تميز النمط الزراعى بالشكل الاشتراكى ولكن على عكس ما تم فى النظم الاشتراكية التى تملك وسائل الانتاج للقطاعات المنتجة وتحترك المنتج. فى حين كانت المؤسسات اليهودية تحتكر ملكية وسائل الانتاج وتترك المنتج وإن كان يخضع لتنظيم تعاونى فى التسويق والتصنيع. وهكذا ارسى المؤسسات الصهيونية نظاما اشتراكية بدعم رأسمالى هائل فى تناقض متشابك وعجيب.

وساهمت الحرب العالمية الثانية فى تغيير أسلوب اليهود بالتوسع السريع فى انحاء فلسطين المختلفة دون الاهتمام بالخصوبة والمياه كما كان سابقا ولكن باهتمام بالغ بالتوسع فى بناء المستوطنات العمالية والكيبوتز ذو الصبغة العسكرية فى سباق مع الزمن لتوسيع قاعدة الدولة وشبكة القيام .

بالإضافة للنهضة الصناعية التى تمتعت بدعم سلطات الانتداب والتى اتسعت اسواقها عبر البلاد العربية والتى لم تحد من غزوها سوى قرارات المقاطعة العربية . وبرهنت الدراسة أنه برغم كل هذا الدعم بقيت المستوطنات غير قادرة على القيام بأعبائها وتسديد ديونها بشكل عام وأن انتاجيتها لاتوازى مطلقاً المبالغ المستثمرة بها .

* * *

الأراضي والحركة السياسية في فلسطين

« ما مات حق وراءه مطالب »
وما أخذ بالقوة لا يسترد بغيرها
جمال عبد الناصر

السياسة

البريطانية في فلسطين : من المؤكد أن المصالح التي ربطت بين الامبرياليتين الانجلو صهيونية كانت أقوى من كل القوانين الدولية والتعهدات التي ارتبطت بها بريطانيا التي ما فتئت تقدم الدعم الهائل لليهود منذ عام ١٨٣٩ على نحو ما مر بنا لتهيئ أرض فلسطين لتكون قاعدة «لدولة يهودية» تنوى إقامتها.

ولتحقيق ذلك قفزت فوق القوانين العثمانية التي كانت تمنع اليهود من دخول فلسطين أو حيازة الأراضي فيها فمنحتهم جوازات سفر بريطانية.

وفي ذات الوقت الذي دعت بريطانيا فيه الشريف حسين عام ١٩١٥ بإقامة دولة عربية تمتد من أقصى شمال سورية إلى أقصى جنوب الجزيرة العربية ومن البحر المتوسط غرباً وحتى الخليج العربي ونهر دجلة شرقاً (انظر الخريطة رقم ٢)، نراها وقد أجرت معاهدة سرية مع كل من فرنسا وروسيا عام ١٩١٦ لاقتسام المشرق العربي. (انظر الخريطة رقم ٣). ثم لم تلبث أن حطمت وعودها للعرب بالالتزام بإقامة «وطن قومي لليهود» في فلسطين على لسان وزير خارجيتها اللورد بالفور عام ١٩١٧ اتبعته مباشرة بشن هجوم على فلسطين واحتلالها لتدير بنفسها دفة الأمور لتحقيق هذا الالتزام طبقاً للتوجيهات الصهيونية التي وضعت أطرها اللجنة الصهيونية برئاسة وايزمن عام ١٩١٨ والتي أتى صك الانتداب فيما بعد انعكاساً صارخاً لكل مطالبها.

ولما قررت بريطانيا الجانب الذي تنحاز اليه فما كان للقوانين الدولية التي تلزم الدولة المنتدبة بالحفاظ على الدول المنتدب عليها وحقوق شعبها وممتلكاتها، أي اعتبار كما لم

تحتزم بريطانيا التزاماتها الواردة في صك الانتداب ذاته تجاه فلسطين وشعبها . في تناقض كريبه لا أخلاقى بين ما تقول وتفعل، وهى السمة التى ظلت ملازمة لها طوال فترة حكمها لفلسطين.

ومنذ باشرت الادارة العسكرية عام ١٩١٧ الحكم في فلسطين ثم تبعتها الادارة المدنية عام ١٩٢٠، ثم السلطة الانتدابية عام ١٩٢٢، فقد آلت على نفسها في اعتصار وافقار ونهب الموارد الاقتصادية والمائية لشعب فلسطين ومن أجل ذلك قلبت القوانين العثمانية رأساً على عقب لتضفى مشروعية على عدوانها، كما فتحت أبواب فلسطين للمهاجرين اليهود من كل حذب وصوب لتهيئ الدعامة البشرية لإقامة «الدولة العبرية» في محاولة منها للاحلال والاستبدال.

وقد أدت هذه السياسة لضغوط هائلة على عرب فلسطين اقتصادياً وديموغرافياً وسياسياً عبر عنها هؤلاء بانفجار هبات وثورات متعاقبة خلال العهد العثمانى في أعوام ١٨٨٧، ١٨٩٢، ١٩١٣ و ١٩١٤، ثم بعد الحكم البريطانى في ١٩٢٠، ١٩٢١، ١٩٢٤، ١٩٢٧، ١٩٢٩، ومن عام ١٩٣٥ وحتى عام ١٩٣٩ ثم حرب ١٩٤٨. وقد دأبت السلطة البريطانية على استقدام اللجان تلو اللجان بعد كل هبة أو ثورة، ولكننا سنحاول هنا إلقاء الضوء على السياسة البريطانية خلال فترة الثلاثينيات التى قادت إلى تردى الأحوال الاقتصادية والسياسية في فلسطين إلى درجة خطيرة بسبب زيادة عدد المهاجرين اليهود وما نجم عن ذلك من ضغط هائل على كل مناحى الحياة للشعب الفلسطينى مع استمرار انتقال أراضى عرب فلسطين واقتلاعهم وزيادة عدد المتبطلين. الأمر الذى أدى إلى تفجر ثورة ١٩٣٦ كبركان غضب كامن زلزل فلسطين من أقصاها إلى أقصاها، وقد واجهتها الحكومة بمزيد من العسف والبطش واستعانت بقواتها المرابطة خارج فلسطين للقضاء عليها مستخدمة الطائرات والقنابل ونسفت الأحياء والمنازل وأعملت القتل والتشريد، وسفك الدماء، واتلاف المزروعات. وزجت بالآلاف في السجون، وفرضت الغرامات المشتركة الباهظة على المدن

● الفصل الخامس ●

والقرى^(٨٨٠). إلا أن أعمال العنف هذه لم تزد الثورة إلا اشتعالاً وانفجاراً حتى كاد يفلت زمام الأمر من يدها لولا أنها سارعت بالاستعانة بالملوك والرؤساء العرب لتهدة الجماهير الغاضبة واعدة بحلول سياسية لترضيتهم، ويعد أن نجح هؤلاء في مسعاهم أرسلت بريطانيا - جريا على عاداتها - لجنة ملكية عام ١٩٣٧ للبحث والتقصي بهدف امتصاص بعض الغضب، وتمخضت أعمالها عن مشروع لتقسيم فلسطين^(٨٨١). فاندلعت أعمال عنف في جميع أنحاء فلسطين الغاضبة الثائرة واعتقل العديد من رموز النضال الوطني وتم نفيهم إلى سيشل وزج الآلاف في السجون وازدادت أعمال القمع واعدت الكثير^(٨٨٢)

ولم يرفض العرب وحدهم مشروع التقسيم بل هذا اليهود حذوهم وبلورت قرارات مؤتمرهم الصهيوني العشرين، الذي عقد في زيورخ عام ١٩٣٧؛ رفض أفكار اللجنة القائلة بثبوت عدم قابلية التقسيم للتطبيق وطالبوا لجنة المؤتمر التنفيذية بمقاومة أى تجاوز يضر بحقوق اليهود التى ضمنها لهم دوليا وعد بلفور وصك الانتداب^(٨٨٣)، كما خولوها الدخول في مفاوضات مع بريطانيا لمعرفة شروطها لإقامة الدولة اليهودية. وامتنالا للرغبة الصهيونية قررت بريطانيا إجراء مزيد من البحث والتمحيص وطرح الخطة على بساط البحث لمعرفة ما إذا كان التقسيم حلا عمليا في كل من البرلمان البريطانى. وفي اجتماعات لجنة الانتدابات الدائمة ومجلس عصبة الأمم وهيئة اللجنة الملكية، وقامت بهذه المهمة لجنة

(٨٨٠) حول القطنع التى ارتكبتها البريطانيون ضد عرب فلسطين أنظر:

- فرنسيس امبلى نيوتن، خمسون عاماً في فلسطين، مذكرات صديقة العرب، مرجع سابق الذكر، ص ١٦٠. وأنظر أيضا حول هجوم الطائرات على القرى والغرامات المشتركة:

- المقطم، العدد ١٥٣٦٣، فى ١٩٣٩/٢/٩، ص ٥. وللمزيد حول ثورة ١٩٣٦-١٩٣٩ أنظر:

- تريثور. ن. دبوى، النصر المحير، الهيئة العامة للاستعلامات، جمهورية مصر العربية كتب مترجمة ٧٦٨.

(٨٨١) أنظر الخريطة رقم (١٧) فى ملاحق الدراسة التى توضح خطة تقسيم اللجنة الملكية.

(٨٨٢) سجلت الحكومة ٧٠٨ و٥ حادث عنف خلال عام ١٩٣٨ تشمل هجوم على المستوطنات اليهودية، ومراكز البرليس، وقطع

أسلاك الهاتف، ونسف السكك الحديدية وغير ذلك للمزيد أنظر: A Survey of Palestine Vol. I, Ibid. P.P. 46-69.

(٨٨٣) الوثيقة ١٦٩ الخاصة بقرارات المؤتمر الصهيونى، ملف وثائق قضية فلسطين، وزارة الإرشاد، مصدر سابق، ص ٦٤٦.

وودهيد بدعوى أنها لجنة فنية بحتة غير مخولة بمناقشة مبدأ التقسيم ومدى عدالته. وقدمت اللجنة تقريرها لوزير المستعمرات وعضو مجلس العموم (مالكولم ماكدونالد) الذي تمثل بقناعتها برفض مشروع التقسيم المقدم من قبل اللجنة الملكية بإجماع أربعة من أعضاء اللجنة وقدمت مشروعا للتقسيم استنبطته هي باعتباره أفضل مشروع للتقسيم^(٨٨٤). طرحت من خلاله رؤيتها لكل ما يجب اتباعه بخصوص الحدود، والأمور المالية والاقتصادية لكلا الدولتين وما يتعلق بالإدارات المختلفة والامتيازات. أما فيما يخص الأراضي فتتلخص رؤيتها بإمكان إجراء تبادل اختياري في الأراضي والسكان، مع احتمال توسع استيطان آخر عن طريق تحسين الأراضي ورفع قدرتها الإنتاجية لسد احتياجات استيطان الراغبين في الانتقال من منطقة لأخرى^(٨٨٥).

لقد لعب اليهود دوراً في التأثير على اللجنة وقراراتها. وقد استجابت اللجنة لإلحاح الوكالة اليهودية عليها لإطلاعها على نواياها وإن تكن قد حاولت نفي تهمة التأثير بوجهات نظرها وبأنها قامت برفض رأى الوكالة اليهودية باعتباره لا يقوم على إجراء مشاورات مع عرب. إلا أن النتائج التي توصلت إليها اللجنة^(٨٨٦) كانت كافية لإثبات مدى تأثيرها بوجهات نظر الوكالة، ذلك أنها كانت انعكاساً صارخاً لهذه الرغبات. وما أن أعلنت قرارات اللجنة حتى اندلعت الثورة تهز أربعة أركان فلسطين. أما بريطانيا، ولغرض في نفس يعقوب، فقد رأت أن تتحفظ على قرارات اللجنة في تلك المرحلة الحرجة وترفض خطط التقسيم وتعلن استمرار حكم فلسطين بما يتفق وروح صك الانتداب. كما أنها لم تكثف بذلك بل سعت لإيجاد نوع من التفاهم بين العرب واليهود فدعتهم لمائدة مستديرة - متصلة بذلك من

(٨٨٤) أنظر الخريطة رقم (١٨) التي توضح تعديل اللجنة على مشروع التقسيم السابق في ملاحق هذه الناسة.

A Survey of palestine, Ibid, Vol. I, P.P. 43-44, 47-48.

(٨٨٥)

وحول اختصاصات هذه اللجنة أنظر:

A Survey Loc. Cit.

- رحاء حارودي، فلسطين، أرض الرسالات، مرجع سابق، ص ٤٦، وأنظر أيضاً:

(٨٨٦) الوثيقة ١٦٩ سابق الذكر والصفحات.

اعتراف مسبق لها يقضى باستحالة التفاهم بين العرب واليهود على نحو ما ورد في كتابها الأبيض الصادر في ٣ يوليو ١٩٣٧^(٨٨٧).

مؤتمر المائدة المستديرة:

عندما عقد المؤتمر بسط وفد فلسطين قضية بلاده والنتائج التي نجمت بسبب زيادة اليهود من ٧٪ إلى ٢٩٪ وما تبع ذلك من حيازة اليهود للأراضي العربية، ومدى تناقض سياسة الانتداب وتحيزها الفاقع لليهود من خلال قوانينها الساعية لإقامة الدولة اليهودية. وطالب الوفد بالاستقلال التام^(٨٨٨)، ووقف الهجرة وانتقال الأراضي وإنهاء تجربة الوطن القومي. إلا أنها لم تستجب لهذه المطالب كما أنها لم ترحب بسياسة التفاهم التي قدمها زعيم الحزب العربي الفلسطيني جمال الحسيني، الذي دعا لإيجاد نوع من التفاهم مع اليهود ومنحهم حقوقاً مساوية للعرب داخل دولة فلسطينية، مع منح حكم ذاتي في الأماكن اليهودية^(٨٨٩). وكان هذا تساهلاً كبيراً في تلك المرحلة الزمنية مع ما يعنيه ذلك بالنسبة لعرب فلسطين أصحاب الحق المطلق في البلاد وأراضيها.

كما رفض البريطانيون أيضاً مطالب اليهود بإقامة دولة لهم في فلسطين وهكذا فشل

(٨٨٧) المصادر السابقة والصفحات، وأيضاً:

- محمد عزة دروزة، المرجع السابق والصفحة. وأيضاً:

- أحمد طربين، فلسطين، تاريخها وقضيتها، جامعة الامارات العربية المتحدة، كلية الآداب، قسم التاريخ والآثار .. بدون تاريخ، مرجع سابق، ص ٧٢ - ٧٤ وأيضاً:

- عارف العارف، النكبة، ج ١، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧.

(٨٨٨) بيان الوفد الفلسطيني في مؤتمر المائدة المستديرة في قصر سان جيمس بلندن ١٩٣٩، الوثيقة ٢٨١، ملف وثائق وأوراق القضية، ج ٣، سابق، ص ٢٨١-٤٢٤.

(٨٨٩) وطالبت المذكرة التي قدمها عزت طنوس لوزير المستعمرات البريطانية بإعطاء حقوق مدنية وسياسية متساوية لكل من العرب واليهود مع إقامة حقوق وطنية لكل فئات الشعب بنسبة عددهم مع ضمان حقوق الأقليات، وأيضاً ضماناً لمصالح بريطانيا في المنطقة باجراً، معاهدة شبيهة بتلك التي عقدتها مع العراق للمزيد أنظر:

- الوثيقة ٢٧٣، ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية ج ٣، ص ٣٦٧.

مؤتمر المائدة المستديرة لعدة أسباب أولاً: تعليق الانجليز فترة الانتقال، وإنشاء دولة جديدة إلى أن يتم اتفاق مباشر بين العرب واليهود^(٨٩٠).

ثانياً: إصرار بريطانيا على فتح أبواب الهجرة خلال فترة الانتقال ليدخلها ٧٥ ألف مهاجر جديد.

ثالثاً: إصرارهم على إباحة بيع الأراض لليهود في بعض المناطق^(٨٩١).

وأنت موافقة بريطانيا على حل المشكلة بإنشاء دولة فلسطينية ترتبط معها بمعاهدة مماثلة لمعاهدتيها مع كل من العراق ومصر على أن يتم تمثيل اليهود في هذه الدولة بنسبتهم في تلك الفترة، والتي كانت نحو الثلث. مع تقسيم فلسطين إلى ثلاث مناطق يباح بيع الأراضى لليهود في المنطقة الأولى بدون قيد أو شرط ويحدد في الثانية ويمنع في الثالثة^(٨٩٢).

وشهدت تلك الفترة إقبالا صهيونياً محمواً لحيازة الأراضى مع تدفق عدد المهاجرين عبر كل السبل، بعد أن أصدر الهستدروت بياناً طالب فيه جميع اليهود باستنكار السياسة البريطانية ومقاومتها وعدم قبول أى سياسة من شأنها التضييق على إنشاء الوطن القومى^(٨٩٣) ونشطت أثر ذلك المنظمات الصهيونية^(٨٩٤) المتخصصة بخدمة وتسهيل الهجرة حتى بلغ مجموع المهاجرين سراً ما بين ١٩٣٩ وحتى مايو ١٩٤٨ (٥٨) ألف مهاجر. في

(٨٩) الوثيقة ١٧٩ ، ملف وثائق وأوراق السابق ج١ ، ص ٧١٧ .

(٨٩١) السابق والصفحة.

(٨٩٢) الرابطة العربية، المجلد الثالث، الجزء ١٤٣ ، القاهرة في ٢٩ مارس ١٩٣٩ ، ص ٩ .

(٨٩٣) حول بيان الهستدروت أنظر: A Survey of Palestine, Vol. I, Ibid, P.P. 51-55.

(٨٩٤) مثل منظمة بير تشاح، واليابيت، اللتين هربتا ٤٠٠ ألف يهودى من أوروبا إلى فلسطين ما بين ١٩٣٧-١٩٤٧ وهوررقم نرى أنه مبالغ فيه للمزيد أنظر:

- حون لافين، العقلية الإسرائيلية، وزارة الإعلام والهيئة العامة للاستعلامات كتب مترجمة ٧٥٠ ، كاسيل ليمتد، لندن ١٩٧٩ ،

ص ص ٦٧-٧٤ .

حين بلغ مجموع عدد اليهود حتى عام ١٩٤٨ نحو ٦٥٠.٠٠٠ يهودي^(٨٩٥). ولعب الكيبوتز دوراً مهماً في إخفاء المتسللين اليهود. وكان المندوب السامي قد أعلن عام ١٩٤٠ عن عدم مشروعية هذه الكيبوتزات وإسائها للأوضاع المحلية وتأثيرها السلبي عليها وعدم موافقة الحكومة على هذا الخرق العلني للقوانين، وقامت الحكومة بإزاء عمليات تهريب المهاجرين بحجز باحترقين محملتين بالمهاجرين في إحدى المستعمرات البريطانية ولم تسمح لهما بدخول فلسطين ليتقرر مصيرهما فيما بعد انتهاء الحرب. كما انفجرت بعض السفن وغرقت وعلى متنها العديد من المهاجرين الأمر الذي أدى إلى إنفجار أعمال عنف يهودية ضد السلطات البريطانية في فلسطين^(٨٩٦) والتي بدت سياستها كما لو أنها تحاول مهادنة العرب وكان هذا صحيحاً إلى درجة ما خاصة بعد أن أصدرت بريطانيا كتابها الأبيض، عندما لاحظت نذر الحرب بالأفق.

السياسة البريطانية في فلسطين قبيل الحرب العالمية الثانية وتأثيرها على قضية الأرض، مثل الكتاب الأبيض محاولة من قبل بريطانيا لتهدئة مشاعر غضب العرب وامتصاص نقيمتهم واعدة بالحد من انتقال الأراضي كما مر بنا - والسعى لقيام دولة فلسطينية مستقلة بعد عشر سنوات لا هي عربية ولا يهودية مشترطة قيام علاقات حسنة

(٨٩٥) الياس سعد، الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة، مرجع سابق ص ٣٧-٣٨. في حين يذكر يوسف صايغ (الاقتصاد الاسرائيلي سابق ص ٤٧) أن عدد هؤلاء يبلغ نحو ٢٠٤٥٤ مهاجر وهو في تقديرنا لا يعكس الواقع لما عرف عن اشتداد الهجرة السرية وحول هذه الهجرة انظر أيضاً :

- ولیم فهمی الهجرة اليهودية إلى فلسطين، مرجع سابق، ص ٦٤.

(٨٩٦) حول انفجار السفينة باتريا وغرق ٢٥٥ يهودي وملايسات هذه القضية وحول غرق السفينة ستوروما وفيها ٧٦٩ يهودي والتي قيل أنها من تدبير اليهود. أنظر: A Survey of Palestine, Vol. I, Ibid. P P. 63-67.

- حول نوعية المهاجرين أنظر: رجاء جارودي فلسطين أرض الرسالات، سابق، ص ٥٧٨.

وحول الأساليب المتتوية التي لجأ إليها اليهود لاستمرار تدفق المهاجرين أنظر:

- عارب العارف، المفصل في تاريخ القدس ج١، سابق، ص ٤٢١-٤٢٢.

● الفصل الخامس ●

بين الطرفين. وقد كان لتحديد عدد المهاجرين بـ ٧٥ ألف مهاجر^(٨٩٧) أثر ايجابي في امتصاص النقمة الشعبية إلى حد ما.

كما قامت في نفس الوقت بإلغاء بعض أحكام الإعدام الصادرة بحق الثوار وإهمال القضايا الجنائية في المحاكم البريطانية في فلسطين، وإلغاء سلطة المحاكم العسكرية وإخلاء سبيل المعتقلين^(٨٩٨) كبادرة لحسن النوايا لكسب ود العرب أملا في وقفهم إلى جانبها في الحرب التي باتت وشيكة.

ولم يكن اليهود وحدهم ضد هذه السياسة البريطانية بل أن حزب العمال البريطاني المتأثر بالصهيونية اعترض على سياسة الكتاب الأبيض وقانون انتقالات الأراضي وطالب بفتح أبواب فلسطين أمام المهاجرين اليهود دون قيود وتقديم مساعدات مالية لهم. وإباحة انتقال الأراضي. ولكن بريطانيا كانت حريصة في تلك الفترة على موازنة سياستها حرصا على مصالحها. وفي سبيل تحقيقها سعى اللورد لويد للتعرف على مطالب الزعماء الفلسطينيين، التي ذكر الكتاب الأبيض أنه يعتبرها أساسية لتسوية القضية. لذا فقد أرسل في شهرى يوليو وأغسطس الكولونيل «نيو كمب» عضو مجلس العموم البريطاني للقيام بهذه المهمة، ودارت مفاوضات شبه رسمية في مبنى وزارة الخارجية العراقية حضرها كل من جمال الحسيني وموسى العلمى ممثلين عن الشعب الفلسطيني، ونورى السعيد رئيس الوزراء العراقي ورشيد عالي الكيلانى ممثلين عن العراق، وأفضت المحادثات إلى نتائج مؤداها إنشاء دولة فلسطينية مستقلة يعيش فيها العرب واليهود على قدم المساواة مقابل

(٨٩٧) للمزيد من التفاصيل حول الكتاب الأبيض أنظر النص في:

Official Documents, Pledge and resolution on Palestine, documents of special interesting study of the Palestine case, new York, 1958. P.P. 64-71.

A Survey of Palestine Vol. I. Ibid, P.P. 90-120.

وأبضا:

(٨٩٨) دمشق مجلة شهرية، العدد ٤ السنة الأولى، إبريل ١٩٤٠، ص ٥٨.

توقف الهجرة اليهودية توقفا تاما، وضرورة وضع القوات العراقية المسلحة تحت تصرف الحكومة البريطانية. واقرنت موافقة الحسينى والعلمى على المقترحات بشرط تنفيذها أولا. ولأن الحكومة البريطانية لم تقدم هذه المقترحات إلا لتتصل منها فيما بعد، ولها في ذلك رصيد حافل، فقد أعلنت عدم اعترافها بهذه المحادثات بدعوى عدم قدرتها على التخلي عن سياستها المعلنة^(٨٩٩). ورد اليهود على السياسة البريطانية تجاه العرب بعنف بالغ برغم تأكيدات وزير المستعمرات البريطانى بأن الكتاب الأبيض لن يقف عائقا في سبيل تحقيق الوطن القومى الذى التزمت بريطانيا بإنشائه^(٩٠٠).

وانتهزت بريطانيا ذكرى وعد بلفور عام ١٩٤١ لتؤكد لليهود مدى التزامها بهذا الوعد وحرصها على تحقيقه بمنتهى القوة^(٩٠١). ولم تكتف بذلك بل أنها قدمت بيانا تشرح فيه سياستها في الكتاب الأبيض وأكدت مرة أخرى التزامها بصك الانتداب ووعد بلفور كما اعتبرت أن قيام وطن قومى لليهود في فلسطين هو حق وليس منته وأنه مضمون دوليا ومعترف به رسميا كما ألزمت نفسها باعتبارها الدولة المنتدبة بضمان تحقيق دولة فلسطينية مستقلة في النهاية يساهم فيها الشعبان العربى واليهودى بما يضمن المصالح الرئيسية لكلا الطرفين، وهو الأمر الذى يحتاج إلى فترة انتقال تكون الحكومة البريطانية خلالها هى المسئولة عن تطبيع العلاقات بينهما. وأعطت فترة عشرة سنوات لتشكيل

(٨٩٩) سحر على خليفة، رسالة ماجستير غير منشورة، سابق، ص ٤٨-٥٠.

- وانعكست سياسة الود البريطانية هذه في خطاب القاه هارولد مكمايكل المندوب السامى الفلسطينى فى الراديو بشاريخ ١٩٤٠ / ٦ / ١٤ ناشد من خلاله الشعب الفلسطينى الوقوف إلى جانب الحلفاء مما كان له أثر إيجابى فى الأوساط العربية حيث تطوع العديد لمعاونة الحلفاء أملا فى تحقيق الوعد أنظر:

- الاهرام الاعداد ٢٠٠٣١ في ٦ / ١٥ و ٢٠٠٣٢ في ٦ / ١٦ / ١٩٤٠.

(٩٠٠) Esco foundation, Vol. II, Ibid, P.P 934-937.

وللمزيد عن ذلك راجع ما كتبناه بهذا الشأن فى الفصل الثالث من هذه الدراسة.

A Survey of Palestine, Vol. I, op cit, P. 62. (٩٠١)

● الفصل الخامس ●

حكومة مستقلة في فلسطين^(٩٠٢) يشارك فيها الطرفان وترتبط مع بريطانيا بمعاهدة. ولكن رغم كل هذه التأكيدات البريطانية إلا أن خلو الكتاب الأبيض من وعد صريح بإنشاء دولة يهودية أدى إلى اشتداد نقمة اليهود على بريطانيا خاصة بعد تشكيل تشرشل لوزارة جديدة وتصريحه بأن الكتاب الأبيض يشكل خرقاً لوعده بلفور وخروجاً عليه^(٩٠٣).

وجاءت قرارات مؤتمر بلتيمور عام ١٩٤٢ الذى عقده الاميريكيون الصهيونيون لا يعلن الرفض المطلق لليهودى للكتاب الأبيض فحسب بل ليكرس أهداف الصهيونية العالمية مما دفع الوكالة اليهودية عام ١٩٤٥ للتقدم للحكومة البريطانية بمطالبها الخاصة بضمان إقامة وطن قومى لليهود^(٩٠٤) على نحو ما سنرى واتسمت السياسة البريطانية منذ إصدار الكتاب الأبيض بالازدواجية والمراوغة حيث كانت تعطى نفس الوعود للطرفين^(٩٠٥) وبرغم خبرة العرب الطويلة بحنث بريطانيا لتعهداتها إلا أنهم قرروا الوقوف إلى جانبها في الحرب ولم تتوانى بريطانيا مرة أخرى عن وأد آمالهم عندما أسفرت عن وجهها الحقيقى الذى أخفته تحت قناع الكتاب الأبيض الذى لم يكن سوى واجهة بيضاء لنوايا سوداء.

كان اليهود يدركون تماماً أهداف بريطانيا وحرصها على إقامة الوطن القومى خدمة لمصالحها الامبريالية في إيجاد ركيزة لها في المشرق العربى لتكون جسراً لامبراطوريتها وللسيطرة على الممرات المائية والمضائق البحرية لتأمين سفنها وللإستيلاء على ثروات المشرق العربى بما فيها البترول. وقد عبر أحد أقطاب الصهيونية عن ذلك بقوله «نعرف ما نتوقعون منا، أن نكون حراس طريقكم إلى الهند عبر الشرق الأدنى، نحن على

(٩٠٢) لمزيد من التفاصيل حول بيان الخطة السياسية الصادرة عن حكومة جلالته انظر نص البيان:

- الوثيقة ١٧٩، ملف وثائق فلسطين وزارة الإرشاد، سابق ج١، ص ٧٢٢.

(٩٠٣) أسعد رزوق، إسرائيل الكبرى، سابق، ص ص ٥١٨ - ٥١٩ وأنظر أيضاً:

- عبد الرحيم مصطفى، بريطانيا وفلسطين، سابق، ص ٩.

A Survey of Palestine, Vol. I, Ibid, P.P. 64-65.

(٩ ٤)

(٩ ٥) وثائق خطيرة، تقرير سرى، وضعه ديفيد بين جوريون، مجلة المصور، العدد ١١٦٢ في ١٧/١/١٩٤٧، ص ص ٩ - ١٠

استعداد لتقديم هذه الخدمة العسكرية ولكن من الضروري تمكيننا من أن نصبح قوة حتى نتمكن من القيام بهذه المهمة». كما كان يتوقع البريطانيون أيضا من اليهود التصدى لتيار وحركة القومية العربية مما يساعد بريطانيا على تنفيذ مخططاتها^(٩٠٦). وقد برز الدور السياسى لليهود بفعل قوتهم المالية التى جعلتهم من ذوى النفوذ في عديد من الدول التى أصبحت سياستها تخضع لهذا النفوذ المالى، برغم ما قد يبدو من أن السياسة أقوى من المال وفق تعبير كارل ماركس^(٩٠٧)، كما حقق اليهود نجاحا ضخماً في الوصول للعديد من المراكز الحساسة سواء في بريطانيا أو في الولايات المتحدة^(٩٠٨) وغيرها. الأمر الذى أسهم في دعم قضيتهم بشكل مضطرد. وتميزت الأفكار الصهيونية بالتطرف الشديد والعنصرية^(٩٠٩) كما اعتمدوا أسلوب السياسة الميكيفيلية في تحقيق مآربهم والتى عبر عنها بن جوريون في تقرير سرى حين طالب اليهود باستخدام المال في شراء كل شئ حتى الذمم، كما طالبهم باحياء الحزانات القديمة بين المسلمين والمسيحيين^(٩١٠) (الفتنة الطائفية) لإضعاف شوكة العرب لتسهيل القضاء عليهم. كما طالبهم بالمرأغة والخداع من خلال التظاهر دون قناعة بأنهم مستعدون للتفاهم مع العرب حتى يصدق هؤلاء هذه الأكذوبة. كما أعلن أن صديق الصهيونية وحليفها كل من يساعدها اليوم، أما إذا انتهت مساعدته غدا، فصداقته تنتهى معها^(٩١١). وهذا ما يفسر الانقلاب الشديد الذى مارسه اليهود ضد

(٩٠٦) صادق سعد، فلسطين بين مخالب الاستعمار، سابق، ص ٥٩ نقلا عن رأى اللورد متشلت وأمثاله من الاحتكاريين وأيضاً.

- أميل توما، ستون عاما، سابق، ص ١٢ نقلا عن أقوال ماكس نورودو إلى شعبه.

(٩٠٧) حول كارل ماركس ورأيه في ذلك أنظر: المسألة اليهودية، مكتبة الجيل، ١٩٥٢، المقدمة، ص ص ٥٤ - ٥٥.

(٩٠٨) حول سيطرة اليهود على عديد من مرافق الحياة السياسية والاجتماعية أنظر: هنرى فور، اليهودى العالمى، تعريب خيرى حماد، منشورات الكتاب التجارى للطباعة والتوزيع، بيروت.

(٩٠٩) يعتبر مناحم بيجن من أشد الدعاة إلى فكرة التفوق العرقى اليهودى وحق اليهود في أرض الميعاد أنظر:

- مناحم بيجن، التمرد، قصة الأرجون نصوص ودراسات في الصهيونية^(١)، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٨.

(٩١٠) تقرير بن جوريون السرى موجه من مركز اللجنة التنفيذية الصهيونية في لندن إلى أعضاء المجلس الصهيونى عام ١٩٣٨، وتائق خطيرة، مجلة المصور، العدد السابق والصفحة.

(٩١١) المصادر السابقة ذاتها والصفحات.

بريطانيا حين اضطرت للتظاهر بمظاهر الود للعرب. على نحو ما سنرى بعد قليل.

فإذا كانت تلك هي سمات الصهيونية فكيف كانت سياستها إذا؟ من الممكن إبراز اتجاهات ثلاث، ميزت السياسة الصهيونية التي ازداد نشاطها خلال الحرب العالمية الثانية استعداداً لنتائج الحرب فيما إذا انتصر الحلفاء. قاد أولها وايزمن الذي كان يؤيد سياسة التدرج المرحلي وسار هذا في ركاب السياسة البريطانية وأحرز نجاحاً كبيراً عندما حصل على وعد بترحيل عرب فلسطين وفق برنامج حزب العمال الذي وضعه اتلي وبيفن^(٩١٢).

وقضية ترحيل العرب إلى العراق وسوريا ردها الكثير من القادة والزعماء الغربيين بما فيهم اللجنة الملكية. وهو أمر مثير للدهشة والاستغراب الشديدين لدى ما تحمله الفكرة من تناقض إذ كيف يقتلع شعباً من جذوره الممتدة في عمق التاريخ لآلاف السنين ليستعاض نه بشرانهم من جميع أنحاء العالم لا يجمعهم شئ سوى الدين والصهيونية. وقد انقطعت الصلة بين اليهود (الذين هم أصلاً وافدون إلى فلسطين من بلاد الرافدين) والذين أقاموا في فلسطين لمدة لا تزيد عن مائتي سنة فقط لا غير ثم طردوا منها منذ أكثر من ألفي عام^{(٩١٣)!!!}.

(٩١٢) اتخذ حزب العمال البريطاني قراراً عام ١٩٤٤ يرمي إلى تشجيع العرب على الخروج من فلسطين ليدخل اليهود الذين يتعرضون للمذابح في أوروبا باعتبار أن للعرب مناطق واسعة وعليهم أن يتركوا فلسطين الضيقة أنظر:

- الوثيقة ١٨٧، ملف وثائق فلسطين، وزارة الإرشاد ج١، ص ٧٤١ وأنظر أيضاً:

- مانويل أ فرانك، بين أمريكا وفلسطين، ترجمة يوسف حنا، منشورات دائرة الثقافة والفنون، وزارة الثقافة والاعلام عمان ١٩٦٧، ص ١٤٦.

- المصدر السابق والصفحة أيضاً:

- الوثيقة رقم ١٨٦، ملف وثائق فلسطين السابق، ج١، ص ٧٣٩ وأيضاً:

- مذكرة، عن قضية فلسطين ومطالب الشعب العربي الفلسطيني مقدمة إلى مؤتمر التضامن الآسيوي الأفريقي من الهيئة العربية العليا لفلسطين، القاهرة ٢٥ ديسمبر ١٩٥٧، ص ص ١٢-١٣.

- وعن سهولة ترحيل العرب من وجهة النظر اليهودية أنظر: Eliaho Ben Horin, the middle east cross roads of history, New York, 1943, P.P. 230-234.

(٩١٣) المرجع السابق، ص ٢٣٤.

كما استغل اليهود نفوذهم في بريطانيا لتحقيق مآربهم فسعى وايزمن وبن جوريون في انجلترا منذ عام ١٩٤٠ لاتشاء جيش يهودى بصفة رسمية وبشرط عدم تعرض القوات البريطانية لقوات الهاجاناة السرية. والإسراع بإنشاء قوتين مقاتلتين من اليهود أحدهما في فلسطين والأخرى في الشتات ولإنشاء مصنع للأسلحة في فلسطين وإعداد كوادى الجيش اليهودى وتدريبهم لدى قوات الجيش البريطانى^(٩١٤).

كما استجاب تشرشل لمطالب الوكالة اليهودية بتكوين فيلق يهودى ليصبح قسماً من الجيش البريطانى ضمن حملته على ايطاليا عام ١٩٤٤^(٩١٥). ليس هذا فحسب بل أن القوات البريطانية في فلسطين تعاونت مع العصابات الإرهابية اليهودية السرية أثناء ثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩^(٩١٦). كما كان يوجد أعضاء من عصابة الأرجون في الجيش البريطانى في فلسطين هذا بخلاف ما حصل عليه اليهود من أسلحة خفيفة وثقيلة وطائرات ومطارات في فلسطين من بريطانيا^(٩١٧).

* وانحصر الاتجاه الثانى بممارسة سياسة الضغط على بريطانيا بمعاونة يهود الولايات المتحدة لسحب الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩ والسعى للحصول على تأييد القضية اليهودية خاصة بعد اشتداد الإضطهاد العرقى في أوروبا فيما بين عامى ١٩٤١-١٩٤٢ ونتيجة للضغط الصهيونى تخلت الولايات المتحدة عن سياسة العزلة ودخلت الحرب الأمر الذى شكل منعطفا بالغ الأهمية. وحالف هذا الاتجاه نجاح واضح تمثل ببرنامج بليمور لعام ١٩٤٢ الذى طالب بإنشاء كومونولث يهودى في فلسطين والذى يعتبر

(٩١٤) محمد نصر مهنا، مشكلة فلسطين أمام الرأى العالمى ١٩٤٥-١٩٦٧، دار المعارف ١٩٧٩، ص ص ٤٧-٤٨.

(٩١٥) محمد أمين الحسينى، حقائق عن قضية فلسطين، سابق، ص ص ٦١-٦٢.

(٩١٦) أريك سيلفر، بيجن، سيرة حياته، سابق، ص ص ٦٧-٦٨. وأنظر أيضاً:

- العقلية الإسرائيلية، جون لافين وزارة الإعلام، سابق، ص ص ٧٥-٧٧.

(٩١٧) محمد. على الطاهر، أوراق مجموعة، سابق، ص ص ٥٠-٥٢.

علامة فارقة في تاريخ العلاقات الانجلو صهيونية حيث تولى اليهود لا الانجليز من الآن فصاعدا تنفيذ وعد بلفور بدعم أمريكى تمثل في قرارات الحزبين الديمقراطى والجمهورى ومجلس الشيوخ المؤيدة بقرار من الكونجرس عام ١٩٤٤ وعدد كبير من رجال الكنائس البروتستانتية. بوجوب تدخل أمريكا لفتح أبواب فلسطين المغلقة أمام المهاجرين اليهود لإقامة دولتهم^(٩١٨). وقامت الوكالة بناء على ذلك بالتقدم عام ١٩٤٥ بمطالبها للحكومة البريطانية والمتمثلة فيما يلى:-

- ١- إعلان قرار فورى باعتبار فلسطين دولة يهودية دون تجزئة أو نقصان.
- ٢- تحويل الوكالة اليهودية حق الإشراف على الهجرة اليهودية إلى فلسطين.
- ٣- تأمين قرض دولى لتمويل هجرة أول مليون يهودى إلى فلسطين.
- ٤- منح تعويضات عينية من ألمانيا للشعب اليهودى كى يعيد بناء فلسطين، وكبداية تستعمل جميع الممتلكات الألمانية في فلسطين لإعادة إسكان يهود أوروبا.
- ٥- تأمين جميع التسهيلات الدولية الحرة لخروج ونقل جميع اليهود الراغبين في الاستيطان بفلسطين. جدير بالذكر أن عدد اليهود لم يكن يمثل أكثر من ثلث السكان فقط.
- ٦- المطالبة بتحقيق الغرض الأسمى لوعده بلفور وصك الانتداب اللذين اعترفا بالصلة التاريخية بين الشعب اليهودى وفلسطين كما يتيجا الفرصة أمام تأسيس كومنولث يهودى وفق ما جاء في تصريح الرئيس ويلسون^(٩١٩).

(٩١٨) فرانك أ. مانويل، بين أمريكا وفلسطين، سابق، ص ١٤٦.

- عاصم الدسوقي، الصهيونية والقضية الفلسطينية في الكونجرس سابق، ص ٣٦.

- مذكرة عن قضية فلسطين من الهيئة العربية السابق، ص ١٢-١٣.

(٩١٩) سامى هداوى، ملف القضية الفلسطينية، سابق، ص ٣٨-٣٩.

وفي البند السابع والثامن طالبوا بضرورة تشكيل جيش يهودى وتسليحة تحت ستار الاشتراك في الحرب. كما طالبوا ببناء فلسطين وتنمية الأراض المتروكة والبور^(٩٢٠).

* وتبلور الاتجاه الثالث بتبنى سياسة العنف وتصعيد الأعمال الإرهابية ضد السلطات البريطانية خاصة بعد وجود ظهير قوى لليهود متمثل بالولايات المتحدة الأميركية. وقد تنوعت أعمال العنف - التي كانت تقودها ثلاثة منظمات إرهابية هي (شتيرن، وزفاى لينومى، والأرجون) بخلاف (الهاجاناة) والتي كانت كلها بمثابة ميليشيات عسكرية مدربة ومنظمة ومسلحة تسليحاً حديثاً، خاصة بعد أن أنخرط ٢٨ ألف متطوع يهودى في صفوف الجيش البريطانى، وأن يكن في حالات كثيرة ليس تطوعاً بل إكراها مارسه الزعماء اليهود مستخدمين الإرهاب ضد الممتنعين عن المشاركة أملى في بناء جيش قوى ومدرّب. وتراوحت أعمال هؤلاء بين عمليات اغتيال للمسؤولين البريطانيين ونسف وتخريب للمنشآت البريطانية داخل فلسطين ومحاولات خارجها، كما وجهت أعمال العنف أيضاً للعرب وكانت الوكالة اليهودية تقف وراء كل هذه الأعمال الإرهابية برغم تظاهرها باستنكارها^(٩٢١). وقد أدى العنف اليهودى إلى إرباك بريطانيا المنهكة التي كانت تعاني من

(٩٢٠) أسعد رزوق، المرجع السابق والصفحات.

(٩٢١) للوقوف على أنواع الأعمال العدائية وطبيعتها، وكيفية الحصول على الأسلحة والتدريبات وغير ذلك أنظر:

- حرب فلسطين ١٩٤٧-١٩٤٨، الرواية الإسرائيلية الرسمية، سابق وانظر أيضاً:

- الوثيقة ٢٠٠، ملف وثائق فلسطين وزارة الإرشاد، ج١، سابق، ص ٣٨١، وتذكر الوثيقة مدى عجز بريطانيا عن صد هجمات اليهود أو التصدى لها أو للهجرة السرية. وأيضاً:

- الوثائق أرقام ٣، ٦، ٩، ٢١، ٢٢، ص ٢٩، ٣٨، ٥٤، ١١٥، ١٢٠ من كتاب عبد الفتاح أبو عليّة، من وثائق تاريخ فلسطين المعاصر، دار المريح للنشر، السعودية، ١٩٨٧.

- نشرات المكتب العربى، النشرة الثانية، سابق.

- الأهرام الأعداد ٢٠٩٤٣ في ٢٨/٨/١٩٤٣، ٢١٤٠٨، ٢١٤٦١، ٢١٤٩٥، ٢١٢٧٢، ٢١٥١٤ سنة ١٩٤٤ والأعداد ٢١٦٤٥، ٢١٧٧٢، ٢١٧٧٩، ٢١٧٧٥، ٢١٧٩٠، ٢١٨١١، ٢١٧٤٦، ٢١٧٤٨، ١٩٤٥/٢١٧٤٨ والعدد ٢١٨٨٩/١٩٤٦.

- دمشق، مجلة شهرية، عدد يناير، ١٩٤٠.

متاعب جمة خاصة بعد خروجها من الحرب مما أثر كثيرا على سياستها وقراراتها الخاصة بالقضية الفلسطينية. ومن الجدير بالملاحظة أن ظروف بريطانيا الصعبة في تلك الفترة واحتياجها لقرض مالى من الولايات المتحدة وحصولها عليه مشروطاً بفتح أبواب فلسطين أمام المهاجرين اليهود، هذا بخلاف شروط أخرى تقيد بريطانيا اقتصادياً^(٩٢٢)، كان أمراً على درجة كبيرة من الأهمية لأنه كان ارهاصاً بأقول النجم البريطانى من الساحة الدولية مفسحا الطريق لاستعمار من نوع جديد. وسنرى كيف سارت السياسة البريطانية حين نتعرض بالدراسة لمشاريع التقسيم.

وفي الواقع لم تكن الاتجاهات الثلاث المذكورة هى كل ما في الجعبة الصهيونية فقد كانت لهم مبادئ أخرى خطها لهم منظرو السياسة الصهيونية، كسياسة التوسع التى أقرها هرتزل في كتابه الدولة اليهودية حين قال «فليضمنوا لنا السيادة على جزء صغير من الكرة الأرضية كبير بقدر ما يشبع الحاجات المشروعة لأمة قومية، وأما الباقي فسنصنعه بأنفسنا». وقال أيضا كلما زاد المهاجرون وجبت زيادة الأرض^(٩٢٣).

وسياسة الأمر الواقع التى تبناها الصهليون تقوم على وضع اليد على أية أرض تدخل خططهم المرحلية بالقوة ثم ينفذون مشاريعهم بإقامة مستوطنات أو بالسيطرة على منابع المياه أو غير ذلك على نحو ما مر بنا وما سيمر بعد قليل حين أخذوا ينشئون المستوطنات بالقوة ودون أى إعتبار لقرارات محلية أو دولية كما أخذوا يسيطرون على

- الرابطة العربية العدد ٤٠٣ فى ١٩٤٤/٧/٨.

- حول محاولة الصهيونية لإرتكاب جريمة لتلويث مصادر المياه في لندن بجرائم الكوليرا في مطلع ١٩٤٨، أنظر:

- محمد القرا، سنوات بلا قرار، سابق، ص ٣٩ - ٤٠. وأيضا،:

- ميللر بوررو، سابق، ص ١٤٦ - ١٩١.

(٩٢٢) الأهرام العدد ٢٢٠٠٣ فى ١٩٤٦/٧/١٢ ص ١ والعدد ٢٢٠٢٤ فى ٦ أغسطس ١٩٤٦ ص ١، وتذكر الجريدة أن هناك شروطا تفرض حق مشاوراة الولايات المتحدة فى وضع السياسة الاقتصادية لبريطانيا.

(٩٢٣) رجاء جارودى، أرض الرسالات، سابق، ص ٤٩٩.

أراض خارج حدود التقسيم ضارين عرض الحائط بالقرارات الدولية برغم وجود مراقبين دوليين.

كما لجأوا لاستخدام أسلوب التهويل الإعلامي لإبراز قوة اليهود بأكثر مما هي عليه والمبالغة إلى أقصى حد بقدرتهم على سحق أعدائهم في نفس الوقت الذي تبث فيه أجهزة الإعلام ما يفيد بمدى ضعف العرب وانهيارهم والتقليل من شأنهم والخط من كرامتهم لتكون بمثابة حرب أعصاب تزيد من تدهور العرب^(٩٢٤).

وعملوا على استخدام أقصى درجات العنف والأعمال الإجرامية لتحقيق الغاية إذ طالب القادة الصهيونيون مواطنيهم بأن لا تأخذهم شفقة عندما يقتلون العرب (على نحو ما حدث في دير ياسين وغيرها) وهذا بهدف (تدمير الحضارة العربية) التي يأملون أن يشيدوا على أنقاضها «الحضارة اليهودية» وبأن «الأسلحة العبرية هي التي ستقرر حدود الدولة العبرية أما السلام فلا يمكن شراؤه من الأعداء بالمفاوضات، والسلام الوحيد الممكن شراؤه هو سلام المقبرة»^(٩٢٥).

ولابد للقوة أن تصبحها أساليب المراوغة والخداع والتضليل إذ يطالب القادة مواطنيهم بالعمل على انقسام العرب وبث الذعر بين صفوفهم^(٩٢٦). وانطلاقاً من مبدأ الغاية

(٩٢٤) وثيقة سرية مطبوعة بالجلياتين أرسلتها جولدا مايرسون (ماتير) مديرة الشؤون الخارجية والسياسية في الوكالة اليهودية بالقدس إلى الجواسيس بإرشادات يجب اتباعها، للمزيد أنظر:

– المنار العدد ٣٧٧، السنة الثانية، دمشق في ٢٧ فبراير ١٩٤٨ ص ٤.

والعدد ٤٧٧ في ٢ سبتمبر ١٩٤٨ ص ٣.

– ينصح هرتزل، وجابوتنسكي، وين جوريون، وبيجن، بضرورة استخدام العنف، وارتكاب المجازر البشعة لالقاء الرعب في قلوب العرب وجمعهم والقاء القنابل عليهم: أنظر آراء بيجن، التمرد، سابق، ص ٥-٩.

(٩٢٥) المرجع السابق، والصفحة.

– شبتاي تبت، شخصيات صهيونية، سابق، ص ٢٥٢.

(٩٢٦) تقرير صهيوني سري يشرح مدى أهمية إبقاء العرب منقسمين:

– جريدة المنار، العدد ٤٧٧، دمشق، ٢ سبتمبر ١٩٤٨ ص ٣.

تبرر الوسيلة نرى أن الصهيونية لم تر حرجاً في الأضرار ببني جلدتها لتحقيق مكاسب سياسية، فقد دبرت العديد من حوادث اغراق وتفجير سفن المهاجرين اليهود بهدف كسب تأييد الرأي العام كما أوصت الهاجاناة الجيش الألماني ببث الرعب بين صفوف اليهود في المعتقلات في ألمانيا وأوريا مع أيقاف تزويدهم بالمواد الغذائية بهدف توجيههم إلى فلسطين. والتهاون اليهودي أمام ما كان يتم في المعسكرات النازية ضد اليهود بهدف دفع الباقي للهجرة إلى فلسطين^(١٢٧).

وهكذا فقد استخدم اليهود كل الأساليب السابقة لتحقيق مآربهم لإقامة كيان لهم على أرض فلسطين العربية. ولزيد من فهم أعمق للدور الصهيوني في فلسطين نرى إبراز دور المستوطنات الزراعية اليهودية السياسي في فلسطين.

دور المستوطنات الزراعية اليهودية السياسي والعسكري في خدمة (الوطن القومي اليهودي)

برغم الصبغة الزراعية للمستوطنات إلا أنه من المفيد تسليط الأضواء على المهام الأخرى المنوطة بها ذات الأهمية الخاصة في توطيد أركان الوطن القومي وتعزيز عمليات السيطرة على الأراضي لهذا الغرض. قامت مستوطنات الكيبوتز الجماعية والتي كانت تبنى على شكل حصون وقلاع في الفترة ما قبل ١٩٣٩ بدور هام في خدمة اخفاء المهاجرين اليهود خفية (وتدريبهم على الأعمال العسكرية) من خلال تعاون وثيق بينها وبين الهاجاناه التي أنشأت مؤسسة موساد «Mosad» للتخابر والتي كانت على علاقة وثيقة مع قوات الشرطة

(٩٢٧) يعترف الحاخام عمانويل رابينو بيتش في خطاب له بأنهم سمحوا للعصابات النازية بقتل جزء من شعبهم لأهداف سياسية مستقبلية ويقول أن موت بضعة آلاف من اليهود ليس ثمناً باهظاً للسيطرة على العالم. أنظر: كتب سياسية، مجموعة مصرية ١٠٠٪/ عدد فرنسا رقم (١) سابق، ص ٥٠ - ٦٠.

- رسالة دكتوراه تقدم بها الفرنسي هنري روك، سابق، الاهرام العددين ٣٦٣٧٦ - ٣٦٣٧٨.

● الفصل الخامس ●

البريطانية^(٩٢٨). وعلى غرار ما حدث عام ١٩٣٠ عندما صدر الكتاب الأبيض بعد هبة ١٩٢٩ لامتصاص النقمة الشعبية الفلسطينية والتي لوححت الحكومة البريطانية بأنها لا تستطيع إهمال التزاماتها تجاه العرب. فاندفع اليهود لإنشاء مزيد من المستوطنات^(٩٢٩). فقد تكرر نفس الفعل عام ١٩٣٨ عندما اتضح أن سياسة التوفيق قد تطبق بعد أن توصلت لجنة وودهد إلى عدم جدوى التقسيم فانتهجت الوكالة اليهودية نهجاً جديداً لتنمية الاستيطان ذاتياً فتولت هي الإشراف على زيادة الهجرة السرية ورعايتها ووضعت مخططاً استراتيجياً لإنشاء المستوطنات حتى دون موافقة السلطات على نحو ما فعلت حين قامت بإنشاء مستوطنتين في منطقة قرية خان الدوير (دان) في قضاء صفد. ليلا في أوائل مايو ١٩٣٩ وكانتا آخر مستوطنتين أنشئتتا على نسق سور وبرج للمراقبة النهارية (وهو النمط الذي كان سائداً حتى تلك الفترة) والذي اجبر الحكومة على الرضوخ لقبولهما بعد أن تم انشائهما بالفعل^(٩٣٠).

ورداً على سياسة الكتاب الأبيض وما نجم عن قوانين انتقال الأراضي لعام ١٩٤٠ من تقليص المساحات المسموح بانتقالها وتحديداً له انشأت الوكالة اليهودية في ليلة واحدة سبع مستوطنات متبعة تكتيكا جديداً يقوم على بناء سور وبرج للمراقبة الليلية دون موافقة

(٩٢٨) للمزيد حول دور هذه المستوطنات والعلاقة بين المصاد وقوات الشرطة أنظر:

- حرب فلسطين ١٩٤٧ - ١٩٤٨، الرواية الإسرائيلية الرسمية، سابق، ص ٥٢، ٩١ - ٩٢.

- هند البديري، رسالة ماجستير، سابق، ص ٤٠٦ - ٤١٢.

(٩٢٩) حتى عام ١٩١٨ لم يكن عدد المستوطنات اليهودية ليزيد عن ٢١ مستوطنة ارتفعت حتى بلغت عام ١٩٣٩ نحو ١٦٠ مستوطنة. من الجدير بالذكر أن عدد المستوطنات اليهودية اختلف من مصدر لآخر ويعتقد أن سبب هذا الاختلاف يرجع إلى اعتبار البعض «المزارع» كمستوطنات.

للمزيد أنظر المرجع السابق، ص ٤١٨ - ٤١٩، ٤٢٦، وأيضاً الوثيقة الصهيونية السابقة.

* فيما يخص المستوطنات الأخرى فقد تقدم ذكرها في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

(٩٣٠) وثيقة صهيونية، الرابة الفطرية، الملحق الأسبوعي، في ١٠/١٢/١٩٨٠، سابق، ص ٧.

السلطات التي اضطرت مرة أخرى للموافقة بعد انشائها باعتبارها سياسة «الأمر الواقع» التي فرضتها الوكالة اليهودية^(٩٣١)

كما تم وضع استراتيجية استيطانية فورية رداً على سياسة الكتاب الأبيض إذ قررت الوكالة نشر مستوطنات يهودية للبحارة وصيادي الأسماك على امتداد الشواطئ هدفها الحقيقي تهريب المهاجرين خلسة، أو ما دعى بعملية «غزو البحر» كما اقتضت هذه الاستراتيجية من العمل على خلق حيفا «يهودية» بواسطة ايجاد مستوطنات في المواقع الهامة حول حيفا خاصة وأن عدد العرب كان في حيفا يمثل ٥٠٪. كما تبلورت سياسة العصيان ضد السلطة البريطانية والكتاب الأبيض للحيلولة دون الوقوف في وجه الاستيطان وانتشاره في اتباع أسلوبيين، تمثل الأول في «احتلال الأرض بالقوة» لخلق مستوطنات تشكل حزام عرض يمتد من شاطئ البحر المتوسط إلى القدس وجبال نابلس والثاني التوغل جنوباً خلف حدود مستوطنة «بيروتوفيا» شمال غزة وإلى النقب. كما تم انشاء «حرس السواحل» في جنوب حيفا^(٩٣٢).

وقد كلف مهندسو المياه بدراسة إمكانية تنفيذ مشروع رى للنقب ولهذا تم انشاء مستوطنة «نيجفا» في يوليو ١٩٣٩ شمال غزة لاستغلال مصادر المياه هناك. وأصبح الاعتبار الأمني يأتي مسبقاً للإعتبار الاقتصادي الذي كان سائداً قبل عام ١٩٣٩ وذلك بهدف توسيع حدود الدولة المنوى إقامتها. ولحماية طرق المواصلات إليها، وأخذت المؤسسات الاستيطانية على عاتقها مهمة «احتلال الأرض». كما ربط الكيبوتز نفسه بالمهام التالية^(٩٣٣).

(٩٣١) المصدر ذاته.

(٩٣٢) الوثيقة الصهيونية، السابقة.

(٩٣٣) المصدر ذاته.

١- إرسال المبعوثين إلى الحركات الطلائعية بالمنفى (لتدريبهم وتوعيتهم)

٢- تنظيم الهجرة السرية.

٣- القيادة والتوجيه في قوات الهاجاناه.

وغير الصندوق القومى من اهتماماته ليشترك في الاستراتيجية الجديدة. وبعد أن كانت أمواله مكرسة لحيازة الأراض أصبح يشارك في استصلاح الأراضي الصخرية في الجليل بهدف دق وتد أساسى في المنطقة تمهيداً لانتشار استيطانى متكامل ومتواصل مع باقى المستوطنات^(٩٣٤).

كما أصبح الارتباط بين الاستيطان والأمن، الذى يعبر عنه بمصطلح «استراتيجية استيطانية» أمراً لا جدال فيه. وجدير بالذكر أن قوات الهاجاناه السرية كانت الوحيدة التى مارست تخطيط المستوطنات وانشائها كوسيلة من وسائل التدعيم والانتشار العسكرى في تلك الفترة لتحقيق هدف التواصل الإقليمى والاقتصادى داخل حدود المستوطنات اليهودية التى كانت تشبه حرب (N) الانجليزى والتى دعيت لهذا «بالإن الاستيطانية» التى ترسم حدود «الدولة اليهودية» في تلك الفترة والمنوى انشائها وفق مشروع بيل. ولهذا فقد أصبح من الضرورى الانطلاق والربط بين مناطق مرج بنى عامر^(٩٣٥) وغور الأردن وبين السهل الساحلى والغور وتعزيز ايجاد «حيفا يهودية» والطريق إلى النقب من جنوب حيفا حتى أطراف غزة ومنها إلى بئر السبع ثم المناطق المحيطة بالحولة وطبريا بالإضافة لاهتمام خاص بالاستيلاء على أراض في الشمال للسيطرة على منابع المياه^(٩٣٦).

(٩٣٤) الوثيقة الصهيونية، السابقة.

(٩٣٥) المصدر ذاته.

(٩٣٦) وثيقة صهيونية، السابق والصفحة.

واهتمام اليهود بهذه المناطق أمر قديم، فقد أثار هؤلاء مشكلة دولية بين بريطانيا وفرنسا عام ١٩١٩ من أجل تفتير الحدود

وبرغم تأثر الهجرة السرية نتيجة إغلاق المنافذ البحرية أمام السفن المدنية بسبب الحرب العالمية الثانية إلا أن عمليات الاستيطان استمرت ولكن ليس بنفس الوتيرة السابقة وما أن تم انعقاد مؤتمر بلتيمور الذي طرح الصهيونيون من خلاله ضرورة إقامة «جمهورية يهودية» حتى عاد الاستيطان إلى نشاطه السابق وأقبلت الوكالة اليهودية على إعداد خطط تتواءم وروح بلتيمور من خلال إقامة سلسلة من المستوطنات على امتداد الحدود اللبنانية وغور الأردن من بيسان وحتى البحر الميت ثم التوغل في مناطق داخلية لم يكن قد تم استيطانها من قبل وكذلك في نابلس وغزة بهدف دق وقد عرضى ثان، ولتكون المستوطنات بمثابة خطوط مجابهة^(٩٣٧) مع العرب للحفاظ على حدود الدولة.

وقد جابهت خطة التوغل في منطقة النقب بعض المشاكل السياسية والاقتصادية لعدم وجود بنية تحتية كافية. وإن يكن قد تمت محاولات لدراسة إمكانية الزراعة في المنطقة ولذا فقد تم إنشاء ثلاث مستوطنات لجمع المعلومات في منطقة النقب عام ١٩٤٣^(٩٣٨) ثم تم إنشاء مستوطنة أخرى من أصل أربعة عشر مستوطنة كان ثمة نية لإنشائها عام ١٩٤٥ لإسكان الجنود اليهود المسرحين من الجيش البريطاني بهدف تدريب عشرات الآلاف من اليهود وإعدادهم عسكرياً بعيداً عن عيون السلطة^(٩٣٩) ليس هذا فحسب بل عمل هؤلاء على تهريب وتخزين الأسلحة بكميات كبيرة من كل نوع^(٩٤٠). وفي عام ١٩٤٦ شرع اليهود

الشمالية لفلسطين بهدف السيطرة على منابع المياه وحوض اليرموك في أقصى الشمال وإدخال أصعب الجليل الذي كان تابعاً ولنق التقسيمات الدولية الانتدابية لفرنسا. وبالفعل ضغطت بريطانيا على فرنسا برغم تحفظ الأخيرة وتم تغيير الحدود لتدخل خان النوير «دان» المنطقة البريطانية. للمزيد أنظر: محمد محمود إبراهيم الديب، حدود فلسطين، سابق، ص ٢٣ - ٣١ وأنظر أيضاً:

- وثيقة صهيونية، الرابطة القطرية، ١٩٨٠، ص ٦.

(٩٣٧) وثيقة صهيونية السابق، ص ٧.

(٩٣٨) أورى ديفيس، المجتمع البدوي في النقب واقتصادياته، سابق، ص ١٠-٢١.

(٩٣٩) الأهرام العدد ٢١٩٧٠ السنة ٧١ في ٢ نوفمبر ١٩٤٥ وأيضاً:

- الأهرام العدد ٢٢٠٧٧ السنة ٧٢ في ٨ أكتوبر ١٩٤٦.

(٩٤٠) الرابطة العربية، العدد ٤٠٣ في ١٩٤٤/٧/٨، ص ٩ نقلاً عن تقرير أميركي.

● الفصل الخامس ●

بإنشاء إحدى عشر مستوطنة في النقب تحت اسم عملية «النقب» لفرض سياسة «الأمر الواقع»^(٩٤١).

ومن أجل إقامة هذه المستوطنات كانت هناك فرق مسلحة مكونة من عدة آلاف تقوم بشن هجوم على المناطق المراد احتلالها واقتلاع البدو منها دون موافقة السلطات. والتي لم يكن يحرك حضور قواتها للموقع ساكنا^(٩٤٢).

وأنشأت الهاجاناه ثلاثة مستوطنات أخرى في مايو ١٩٤٧ بعد أن تم تمديد أنابيب مياه للمنطقة حيث أصبح عدد المستوطنات هناك ثمانية عشر مستوطنة على الحدود المصرية بلغ عدد سكانها بين ٨٠٠ - ١٠٠٠ يهودي^(٩٤٣) كما رسمت الخطة الصهيونية ضرورة مضاعفة عدد المستوطنات من ٢٤٠ مستوطنة إلى ٤٨٠ مستوطنة. وقد تم إنشاء ١٤٠ مستوطنة في الفترة من ١٩٣٩ - ١٩٤٧ من مستوطنات التوغل كان قد انشئ منها ٧٤ مستوطنة فيما بين ١٩٤٣ - ١٩٤٧^(٩٤٤) وقد انشئ ٦٠ كيبوتزا فيما بين مايو ١٩٤٠ ومايو ١٩٤٨ وحوالي ٢٠ موشافاً وكان العديد من الكيبوتزات هذه قد انشئت في حوض الحولة الأعلى وفي شمال ووسط فلسطين وفي الجنوب وتعتبر هذه المرحلة مرحلة بناء مستوطنات «القلع والحصون»^(٩٤٥).

(٩٤١) ديفيس المرجع السابق والصفحة.

(٩٤٢) لمزيد من التفاصيل حول الهجوم واستكانة السلطات البريطانية لسياسة الأمر الواقع أنظر:

- الأهرام العدد ٢١٧٩ السنة ٧١ في ٢ نوفمبر ١٩٤٥، ص ١.

- الأهرام العدد ٢٢٠٧٧ السنة ٧٢ في ٨ أكتوبر ١٩٤٦.

(٩٤٣) أورى ديفيس، المجتمع البدوي في النقب، سابق والصفحات ، وأيضا

- الأهرام العدد ٢٢١٨ السنة ٧٣ في ٩ فبراير ١٩٤٧، ص ١ وأيضا:

- المخطط العدد ١٧٩٧١ في ٨ فبراير ١٩٤٧ ص ١.

(٩٤٤) مدحت جابر، بعض جوانب جغرافية العمران في فلسطين، مرجع سابق، ص ٥٦ وأيضا وثيقة صهيونية السابق وأيضا:

- أورى ديفيس، السابق والصفحات.

Peter Beaumont and others, the middle east, A Geographical study second edition (٩٤٥)

P.P. 447 - 448.

● الفصل الخامس ●

وكانت العصابات الصهيونية كالبالمخ تستولى على الأراضي بالقوة وتعدّها كمستوطنات عسكرية ثم تحولها فيما بعد إلى مستوطنات مدنية^(٩٤٦).

وهكذا يلاحظ أن الاستيطان قد مر منذ خريف ١٩٤٥ وحتى فبراير ١٩٤٧ بثلاثة مراحل، الأولى استمرت حتى صيف ١٩٤٦ تم خلالها التشديد على التوسع في الهجرة السرية وتوجيه أعمال عنف مسلحة عدائية ضد السلطات البريطانية وبناء مستوطنات دون موافقتها.

والمرحلة الثانية توقفت فيها الأعمال المسلحة من قبل العصابات الصهيونية باستثناء أعمال التخريب مع استمرار استيطاني.

أما المرحلة الثالثة فقد بدأت مع عرض المشكلة الفلسطينية على الأمم المتحدة حيث تركزت الأهداف الصهيونية للحصول على قرار يحظى بأغلبية الأصوات في الأمم المتحدة من خلال الضغوط التي مارستها الشركات الامبريالية الصهيونية على الدول الأعضاء. أما فيما يتعلق بالاتحاد السوفيتي فقد تصور اليهود أن احتلال الأراضي وإقامة مستوطنات في النقب وفقا لسياسة الأمر الواقع قد أدى لإحراز إعجاب السوفيت الذين منحوهم موافقتهم في الأمم المتحدة^(٩٤٧). علما بأن الاتحاد السوفيتي كان يسعى لتحقيق مصالح خاصة به لتصوره بأن العديد من اليهود الروس المتأثرين بالفكر الماركسي سيقومون بنشر الأفكار الاشتراكية في المنطقة بما يدعم الاتحاد السوفيتي. فضلا عن أن الضغوط التي مارستها الصهيونية والكارثيل النفطي والولايات المتحدة على باقي الدول

وتذكر مصادر يهودية أن عدد الكيبوتزات بلغ ١٧٦ مستوطنة يقطن فيها ٢٨١٢٦ حتى نهاية ١٩٤٧ وكان هؤلاء منظمين سياسيا للمزيد أنظر: حرب فلسطين ١٩٤٨ - ١٩٤٨، الرواية الإسرائيلية الرسمية، سابق، ص ٢٥.

(٩٤٦) مدحت جابر السابق والصفحة.

(٩٤٧) محمد مدحت جابر، السابق، ص ٥٦ وأيضا:

- اورى ديفيس، المجتمع البدوي، سابق ص ص ٢٠ - ٢١.

تُعد هي المسؤولة عن إحراز أصوات الأغلبية في المنظمة الدولية. خاصة وأن المؤسسات المالية الأميركية الضخمة كانت تسيطر عليها الرساميل اليهودية التي كونت (الاتحاد الاقتصادي الفلسطيني) الذي سيطر على المنشآت التعاونية في فلسطين وعلى (بنك القروض) (ونقابة التعدين الفلسطينية)، (وبنك الرهونات) (وشركة البوناس)، (وشركة المنسوجات)، (وشركة مياه فلسطين)، (واتحاد الأراضي)، (وشركة منتجات الفواكة الفلسطينية) (وبنك التوفير)، (وشركة كهرباء فلسطين). وكان مركز الاتحاد الاقتصادي، في نيويورك ويقدر رأسماله بملايين الدولارات والتي أخذت تتضاعف (٩٤٨). ولهذا فقد رسم هذا الاتحاد سياسة فلسطين بمعرفة الوكالة اليهودية كما كان له وللبنوك اليهودية أثر كبير في توجهات الرؤساء الأميركيين والهيئات السياسية بفعل الضغوط التي كان يمارسها هؤلاء منذ ١٩٤٢ (٩٤٩)، والتي توجت بالدور الخطير الذي لعبته الولايات المتحدة اثناء الاقتراع على مشروع التقسيم عام ١٩٤٧ الذي أعيد الاقتراع عليه مرة أخرى عندما لم يحقق النسبة اللازمة للموافقة عليه بما يخالف القوانين (٩٥٠). وبرغم تحذيرات

(٩٤٨) للمزيد حول دور المؤسسات المالية اليهودية في الولايات المتحدة وأسماء أصحابها وقوة الضغوط اليهودية أنظر:

- فزاد مرسى، الكارتل النفطي، سابق ص ص ٨٠ - ٨٦.
- يورى أيفانوف، احذروا الصهيونية، سابق، ص ص ١٥٢ - ١٦٠.
- عبد المنعم الغزالي، إسرائيل قاعدة للاستعمار وليست أمة، دار الفكر، ١٩٥٨، مشاكل القومية العربية، ص ص ٦٠ - ٦٣.
- حاليئا نيكتينا، دولة اسرائيل، سابق، ص ص ٤٦ - ٤٧.
- ب. جنسين، مؤامرة فلسطين، كتب سياسية، الكتاب ١١٩، الجزء الثاني، الدار القومية للطباعة والنشر، بدون تاريخ، ص ٥.
- وأيضا: أوبرين لى، المنظمات اليهودية الاميركية، سابق، ص ١٦٦.
- (٩٤٩) المراجع السابقة، وأيضا: حول أول كسب سياسى امريكى مؤيد لليهود أنظر:
- فرانك أ. مانويل، بين امريكا وفلسطين، سابق، ص ص ٨٩، ٩٤٥.
- (٩٥٠) حذر جيمس فورستال وزير الدفاع الأمريكى من خطر الضغط الرهيب على الدول الصغيرة للحصول على نسبة الثلثين اللازمة للموافقة على المشروع لما قد يعود على الولايات المتحدة من ضرر خاصة وأن هناك الكثير من المصالح الاميركية في البلاد العربية. انظر:
- عودة بطرس عودة، القضية الفلسطينية، سابق، ص ٤٣٥، وأيضا للمزيد حول دور الولايات المتحدة فى إرساء قيام دولة يهودية في فلسطين أنظر:
- ارونولد توينبى، فلسطين جريمة ودفاع، تعريب عمر الديراوى، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٦١، ص ص ٧٢ - ٧٣.

البعض لخطورة هذا الموقف الذى أسفر عن تحويل ٥٦٪ من أراضي فلسطين لليهود طبقاً لمشروع التقسيم الذى كان نتاجاً لعدة مشاريع سابقة للتقسيم طرحت في الفترة السابقة ولكن أياً منها لم تصل به الجراءة لأن يعطى من أراضي عرب فلسطين هذه النسبة ونظراً لما كانت تعنيه مشروعات التقسيم لفلسطين من دلالات خطيرة على تطور وتعقد مشكلة حيازة الأرض الزراعية وتمكين اليهود من اقتلاع أصحابها منها نرى من اللازم أن نقدم عرضاً موجزاً لتلك المشروعات التى انفردت بمعظمها بريطانيا والتي طرح أولها عام ١٩٣٧ من خلال اللجنة الملكية اثر اندلاع ثورة ١٩٣٦، والتي طالبت بتقسيم فلسطين وأعطت أخصب الأراضي وأكثرها استراتيجية للمنطقة اليهودية التى كان للعرب فيها مساحات خصبة واسعة تبلغ ثلاثة ملايين وربع المليون من الدونمات كما أوصت بتبادل السكان والزمام حكومة كل قسم بشراء ممتلكات وأراضي الجنس الآخر ولم يكن لليهود في المنطقة العربية سوى ١٠٠ ألف دونم فقط^(٩٥١). والموضحة في خريطة التقسيم رقم (١٧) في ملاحق الدراسة ولم يحظ المشروع لا بموافقة العرب ولا لليهود ولذا فقد وضعت الوكالة اليهودية عام ١٩٣٨ مشروعها الخاص بالتقسيم والقائم على إيجاد دولة يهودية تمتد على معظم الساحل الفلسطينى وتتكون من قسمين وتشمل أفضل الأراضي الزراعية والاستراتيجية في حين تقسم الدولة الفلسطينية إلى ثلاثة أقسام مع ابقاء منطقة انتدابية توضحها الخريطة رقم (١٩) في ملاحق الدراسة^(٩٥٢).

ثم كان اقتراح لجنة وودهيد البريطانية عام ١٩٣٨ الذى رفض المشروع الصهيونى لضم منطقة الجليل العربية بالكامل ووضعت مشروعاً بديلاً أعطى العرب مناطق ساحلية فى حين أعطى الدولة اليهودية الساحل الشمالى من عكا وحتى تل أبيب ليمتد شرقاً حتى حدود الأردن بما فيها بحيرة طبريا وشمال بيسان، وأعطى الدولة العربية

(٩٥١) المذكرة البريطانية المرفوعة عام ١٩٤٧، سابق، ص ٣٧ - ٣٨.

(٩٥٢) خيرية قاسمية، الصراع العربى الإسرائيلى في خرائط، سابق، ص ٥٤ - ٥٧.

● الفصل الخامس ●

الساحل الجنوبي من يافا وحتى رفح تقوم في وسطها منطقة انتدابية تتضمن القدس، وبيت لحم ورام الله. والموضحة في الخريطة رقم (١٨) في الملاحق^(٩٥٣).

ولكن حفظت هذه المشاريع عندما لاحت نذر الحرب العالمية الثانية في الأفق والتي تلونت معها السياسة البريطانية لضمان وقوف العرب إلى جانبها وقدمت الكتاب الأبيض وقانون انتقالات الأراضي القاضي بتحديد الهجرة وحظر انتقال الأراضي وهو الأمر الذي فجر أعمال العنف اليهودية ضد بريطانيا والتي أدى تفاقمها إلى ارتباك السياسة البريطانية التي طفقت تبحث عن مشاريع تحل بها المشكلة الفلسطينية فطرح عدد من المقترحات، تمثلت بمقترحات لجنة التخطيط المشتركة بوزارة الحرب عام ١٩٤٢ التي طالبت باستمرار الانتداب لضمان حصول بريطانيا على قواعد بحرية وجوية وحق الاشراف على الخط الحديدي الممتد إلى مصر^(٩٥٤).

وفي عام ١٩٤٤ قدم اقتراح آخر من قبل لجنة مجلس الوزراء البريطاني طالب بالتقسيم مع إبقاء بعض المسؤوليات بيد المندوب السامي. وفي عام ١٩٤٥ قدم طرح آخر وضعه (إدوارد جريج) طالب بوضع فلسطين تحت الوصاية الدولية بهدف تخفيف أعباء ومسئوليات بريطانيا^(٩٥٥). بالإضافة لمشاريع أخرى

(٩٥٣) المرجع ذاته والصفحات.

(٩٥٤) نحو فهم عميق للسياسة البريطانية تجاه فلسطين والتحول التي طرأت عليها في أعقاب الحرب العالمية الثانية أنظر: الدراسة الوثائقية القيمة: - أحمد عبد الرحيم مصطفى، بريطانيا وفلسطين، سابق، ص ١٠ - ١١.

(٩٥٥) للمزيد حول هذه المشاريع، أنظر:

- سحر على خليفة، سابق، ص ٦٣-٦٥، ولعرفة مدى الضغوط الأميركية الصهيونية أنظر:

- A survey of Palestine Vol. 1. Ibid, P.P. 80-83.

- Colenl, R. Meinert, Zhagen, Meddle east Diary, 1917-1958. The cresset Press, London 1959.

وأنظر أيضا:

- Official documents, compiled by the Palestine Arab Refugee office, New York, 1959, P.P. 80 - 81.

باعت جميعها بالفشل وعكست مدى تخبط السياسة البريطانية في ظل الظروف التي انهكت فيها بريطانيا اثر الحرب العالمية الثانية. والتي دفعتها - ضغوط الصهيونية والولايات المتحدة الامريكية لفتح أبواب فلسطين أمام الهجرة اليهودية - إلى اتخاذ قرار بتشكيل لجنة انجلو امريكية لدراسة الأوضاع في فلسطين وفي أوروبا حتى لا تتحمل وحدها تبعه هذا القرار.

اللجنة الانجليزية الاميركية ١٩٤٥ - ١٩٤٦

قامت هذه اللجنة بجولة في أوروبا وفلسطين وتبلورت مقترحاتها بمشروع للتقسيم «توضحه الخريطة رقم (٢٠) في ملاحق الدراسة» مع وصايا عشر على رأسها السماح لـ ١٠٠ ألف مهاجر يهودي فوراً بدخول فلسطين مع ما يترتب عليه من كثافة سكانية عالية تحتاج أراض واسعة وخاصة زراعية لتستوعبها ولذا فقد رأت اللجنة في توصيتها السابقة بضرورة الغاء نظام الأراضي لانه يقيد حيازة اليهود، وطالبت بحرية انتقال الأراضي لمن يشاء وكيف يشاء ثم طالبت بضرورة حماية صغار الحائزين بما يتناقض تماما والمطلب السابق ولم تنسى اللجنة أن تقترح على حكومة الانتداب اجراء تحريرات واسعة بحثا عن موارد المياه والسيطرة عليها سواء كانت ينابيع أو أنهار لتيسير سبل الاستيطان^(٩٥٦).

وقد عكست الوصايا العشر للجنة مدى تحيزها الفاقع للصهيونية ولشروع الوطن القومي. الأمر الذي أثار سخطاً شديداً في العالم العربي بسبب تحديدها الصارخ لحقوق شعب فلسطين. في نفس الوقت الذي أثارت فيه أيضا سخط اليهود لعدم نص بنودها على

Ibid., P. 86.

(٩٥٦) انظر نص التقرير؛

وأيضاً الوثيقة ١٩٥، ملف وثائق فلسطين، وزارة الإرشاد، ج١، سابق، ص ص ٧٦٥ - ٧٧٧.

- وأيضاً زكى صالح، فلسطين والتقرير الانجليزي الاميركي لعام ١٩٤٦، نقد وتعريف، دار الفكر العربي ١٩٤٧، ص ص ٥ - ٤٢ ويذكر المؤلف أن قرارات اللجنة صدرت في كتاب عام ١٩٤٤ وضعها استاذ في علوم السياسة قبل عامين من صدور قرار اللجنة.

اقامة دولة يهودية صراحة مما فجر أعمال العنف بحدّة ودموية أكثر من ذي قبل.

وقد أفضت المباحثات المكثفة بين البريطانيين والاميركيين حول توصيات اللجنة الانجلو امريكية إلى طرح بريطاني جديد للتقسيم وافق عليه الجانب الأمريكي من خلال لجنة جريدى وموريسون في يوليو ١٩٤٦ "Grady - Morisson" والتي تلخص مشروعها بوضع نظام يكفل حكماً ذاتياً لكل من العرب واليهود تحت إدارة حكومة مركزية تقسم فيها فلسطين لأربعة مناطق عربية، تغطي ٤٠٪ من مساحة فلسطين ويهودية، وتشمل معظم المناطق التي تتركز فيها اليهود وتغطي ١٧٪ من مساحة فلسطين مع ترك حق فتح باب الهجرة على مصراعيه فيها لإدخال المئة ألف مهاجر أيضاً ولكن بشرط أن يكون ذلك على نفقة الحكومة الأميركية. وتركت منطقتي القدس والنقب لإشراف حكومي بريطاني عليها^(٩٥٧).

كما وافق المشروع على توصيات اللجنة الخاصة بالنهوض بالقسم العربي صحياً وتعليمياً وزراعياً من خلال تأمين القروض للفلاحين بفوائد قليلة أو من خلال تطبيق النظم التعاونية. ورفع القدرة الإنتاجية للأرض للإرتقاء بالمستوى المعاشي للفلاح وكذا فيما يتعلق بموارد المياه. وهو الأمر الذي يحتاج لدعم مالي كبير واقترح الخبراء تقديم منحه مالية كبيرة لفلسطين لانجازه^(٩٥٨).

-
- (٩٥٧) وضع المشروع نائب رئيس الوزراء البريطاني وزعيم البرلمان العمالي موريسون وعرف المشروع باسمه في حين كان هنري جريدى رئيس اللجنة وهو وكيل وزارة الخارجية الامريكية، أنظر:
- محمد عزة دروزة، حول الحركة العربية الحديثة، ح٢، سابق، ص ص ٤٨ - ٦٠.
 - خطاب الوفود في مؤتمر فلسطين في لندن ١٩٤٦، ملف وثائق فلسطين، وزارة الإرشاد، ج١، ص ص ٧٩٥ - ٨٥٠ وأيضاً: - عبد الرحيم مصطفى، السابق، ص ص ٩، ٢٨.
 - (٩٥٨) وثيقة صهيونية، الرأية القطرية في ١٠/١٢/١٩٨٠، وص ٧ وأيضاً.
 - مشروع موريسون المعدل، الوثيقة (٣) في ٣١ يوليو ١٩٤٧، الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، المجموعة الثانية ١٩٤٧ - ١٩٥٠، سابق، ص ص ٤٢ - ٤٣.

وقد تحفظ البعض على هذا المشروع لما قد يثيره من مشاكل لبريطانيا كما لم يحظ بقبول من الولايات المتحدة حيث رفض ترومان هذه المقترحات وأصر على إدخال مائة ألف يهودي خاصة بعد إعلان اليهود لقرارهم بإقامة الدولة اليهودية فوراً التي عبر عنها مؤتمرهم الصهيوني الدولي الذي عقد في يوليو ١٩٤٦ والتي أعلنها بن جوريون الذي رفض مشروع موريسون وقدم مشروعاً بديلاً باسم الوكالة اليهودية عاكساً أفكار مؤتمر بلتيمور مطالباً بإقامة دولة يهودية تمتد من ساحل المتوسط إلى ساحل البحر الميت مع ضم منطقة النقب والجليل والقدس وإبقاء منطقة صغيرة في فلسطين للعرب ورفض سيطرة بريطانيا بأي شكل على الدولة اليهودية لتعارضها مع الحكم الذاتي^(٩٥٩). (أنظر خريطة المشروع رقم (٢١) في ملاحق الدراسة). وبرغم إدعاء بريطانيا بأن مشروع موريسون أفضل وسيلة لحل مشكلة فلسطين إلا أنها لم تتمسك به وأدخلت تعديلات عليه تتواءم مع مشروع الوكالة اليهودية فأضافت بعض أقسام من منطقة النقب للمنطقة اليهودية فرفض العرب المشروع وعادت بريطانيا لدعوة العرب واليهود لعقد مفاوضات يكون مشروع موريسون أساساً لها وافتتح مؤتمر لندن في لانسكتر هاوس في ٩ سبتمبر ورفض العرب خطة الحكم الذاتي البريطانية كما رفضوا مشروع موريسون وقدموا مشروعاً عربياً مقابلاً يقوم على إنشاء حكم ذاتي فلسطيني تكون حكومته مكونة من وزراء عرب ويهود وفق النسبة العددية لكل منهم في ذلك الوقت ٧٠٪ عرب و ٣٠٪ يهود تتمتع بسلطات تشريعية وتنفيذية تحت إشراف بريطاني طوال فترة الانتقال وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة في فترة لا تتجاوز ٣١ ديسمبر ١٩٤٨ وركز المشروع العربي المقابل على إبقاء القيود على انتقال الأراضي وفق قانون ١٩٤٠ وحرص الهجرة نهائياً وجعلها مشروطة

(٩٥٩) T.G. Frazer, Partation in Irland, India and Palestine theory and Practice, st. martins press, New York 1984, P. 156.

- تقرير سري من بن جوريون للمجلس الصهيوني، مجلة المصور، العدد ١١٦٣ في ١٩٤٧/١/٢٤، ص ١٣ - ١٦.

● الفصل الخامس ●

بموافقة العرب في حالة الضرورة^(٩٦٠). وقد عكس المشروع العربي سعة إدراك واضعيه لدى عمق المشكلة فقبلوا سياسة الأمر الواقع كما أنه اتسم بالتسامح الشديد وخاصة في تلك الفترة الزمنية. ولكن وبالرغم من ذلك فقد رفضت بريطانيا المشروع.

أما مشروع الحكم الذاتى البريطانى الذى رفضه العرب فقد رفضه اليهود أيضا خاصة بعد أن عقد مؤتمرا صهيونيا. في سويسرا في فترة انفضاض مؤتمر لندن واستنكروه باعتباره يتناقض تماما والتزامات بريطانيا ولأنكارها حق استقلالهم حتى في الأرض المخصصة لهم في المنطقة اليهودية^(٩٦١). ثم قدم اليهود بعد عودة المؤتمر للانعقاد في ٢٧ يناير ١٩٤٧ ثلاث مقترحات بخصوص الدولة اليهودية: طالب أولها وهو مقترح جولدمان بـ ٦٥٪ من مساحة فلسطين مقابل منح بريطانيا قواعد بحرية وجوية وتسهيلات مختلفة^(٩٦٢). ومع فتح باب الهجرة على مصراعيه وكمقترح بديل في حالة عدم قبول الأول عبر المقترح الثانى عن ضرورة اباحة انتقال الأراضي لليهود في كل أنحاء فلسطين وفتح أبواب الهجرة لليهود في حين اكتفى المقترح الثالث بقبول دولة يهودية تكون لها حدود كافية^(٩٦٣). وأن تكن المقترحات الثلاث على نحو ما هو واضح قد خرجت كلها من عباءة واحدة تسعى لإقامة دولة يهودية على أكبر قدر ممكن من الأرض.

(٩٦٠) للمزيد من التفاصيل حول مؤتمر لندن أنظر:

- المذكرة البريطانية إلى الأمم المتحدة، سابق، ص ص ٦٢-٦٣.

- الوثيقة ٢٠٠ نص خطاب كميل شمعون من مؤتمر فلسطين، ملف وثائق وزارة الإرشاد ج١، ص ص ٨١٢-٨١٨.

- المشروع العربى المقابل كما اقترحته الوفود العربية في مؤتمر لندن ١٩٤٦، المصدر السابق، ص ص ٨٤٤-٨٥٣. لمزيد من التفاصيل حول بنود المشروع.

(٩٦١) علق مؤتمر لندن لتتمكن بعض الوفود من حضور جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس وزراء الخارجية أنظر:

- المذكرة البريطانية، السابق، ص ص ٦٥ - ٦٦.

(٩٦٢) وتغطي المنطقة، الجليل بالكامل والسهل الساحلى والنقب في حين تتيج القدس وبيت لحم والناصره نظام كنسى دولى.

أنظر المذكرة البريطانية السابقة والصفحات. وجولدمان هذا هو العضو الأمريكى في اللجنة التنفيذية التابعة للوكالة اليهودية.

(٩٦٣) ذات المصدر والصفحات.

إلا أن بريطانيا ناقشت مقترحين آخرين بخصوص التقسيم لجعله أكثر قبولا في ٤ يناير ١٩٤٧ حرصاً على المصالح النفطية في المنطقة فكانت أميل لدولة فلسطينية اتحادية عبر عنها بيثن في خطته المطروحة في مجلس الوزراء ثم قدم مقترحا آخر عرف بخطة بيثن تمحورت بشكل أساسي على استمرار الانتداب تحت الوصاية البريطانية لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد لتكون بمثابة فرصة لكلا طرفي النزاع لإثبات قدرتهما على العمل سويا لخير الطرفين. ولإرضاء اليهود تم منحهم من خلال هذه الخطة حق فتح باب الهجرة بما يتقارب والعدد المطلوب وهو مئة ألف يهودي على مدى سنتين^(٩٦٤). وهو ما سيؤدي حتما لأغلبية يهودية تستأثر بمعظم فلسطين فيما بعد ملبية بالتزامات البريطانية والمطالب الصهيونية.

ورفض المشروع من الطرفين العرب واليهود^(٩٦٥) لنفس الأسباب السابقة وطرحت أفكارا أخرى للنقاش في مجلس الوزراء البريطاني تتلخص بضرورة رفع القضية للأمم المتحدة دون التخلي عن الانتداب^(٩٦٦) لاستحالة فرص التسوية السلمية بدون مساندتها. ولا تغفل عين مبصرة مدى حرص بريطانيا في تلك المرحلة على استمرار نفوذها بأى شكل من الأشكال في فلسطين حرصا على مصالحها^(٩٦٧) كما عكست المشاريع المختلفة للتقسيم

(٩٦٤) مستر بيثن وفلسطين، مجلس العموم في ٢٦ يناير ١٩٤٦، إدارة الاستعلامات، السفارة البريطانية، القاهرة، ص ص ١١-٦ وأيضاً:

- أنظر نص المشروع في المذكرة البريطانية المرفوعة للأمم المتحدة، سابق، ص ص ٦٠-٦٧ وأيضاً:

- أحمد عبد الرحيم مصطفى، السابق ٢ ٤٦ - ٤٧، ٥٥ وأيضاً:

- الوثيقة رقم ٣، مشروع موريسون المعدل، السابق، ص ٢٤.

(٩٦٥) قبل اليهود كحد أدنى بالغاء الكتاب الأبيض لما سيمثل ذلك من فتح باب الهجرة والسماح بانتقال الأراضي.

(٩٦٦) المصادر ذاتها والصفحات.

(٩٦٧) فيما يخص المذكرات السرية التي توضح مدى حرص بريطانيا على مصالحها في فلسطين وإبقاء نفوذها أنظر:

- أحمد عبد الرحيم مصطفى، السابق، ص ص ٤٨-٤٩.

تمحورها حول إيجاد الوطن القومي ودعمه من خلال استقلال ذاتي وأن حرصت بريطانيا في تلك الفترة على استبعاد فكرة التقسيم مقدمة طرحاً جديداً لم يسبق وأن استخدمته بريطانيا من قبل ويتمثل بأن اليهودية «دين لا أمه» كما هاجمت سياسة الولايات المتحدة لإصرارها على التقسيم. كما تميزت السياسة البريطانية في تلك الفترة بالتخبط الشديد^(٩٦٨). وربما طرحها الخاص بعرض القضية على الأمم المتحدة كنوع من الضغط مارسه ضد كل من العرب واليهود الذين كانا يخشيانه بشدة ظناً منهم بأن قرارها لن يكون في مصلحة أي منهم.

وصدق حدس بريطانيا عندما قدم متشددو اليهود بعض التنازلات بهدف الحيلولة دون عرض القضية على الأمم المتحدة عندما وافق بن جوريون على مشروع فرض الوصاية البريطانية لمدة خمس سنوات تمتنع خلالها الوكالة اليهودية عن ممارسة أي ضغوط في سبيل إقامة دولة يهودية مع إبقاء شرط السماح الخاص بإدخال ١٠٠ ألف مهاجر يهودي. ولكن جاء هذا العرض متأخراً^(٩٦٩). إذ أعلن وزير الخارجية البريطاني في ١٨ فبراير ١٩٤٧ موافقة مجلس الوزراء على عرض القضية الفلسطينية على الأمم المتحدة. وطالب بادراج القضية في جدول أعمال الأمم المتحدة ويعقد اجتماع خاص للجمعية العامة في أوائل أبريل ١٩٤٧.

ومهما يكن من أمر فقد اثمر اجتماع الجمعية العامة عن تعيين لجنة تحقيق لبحث مشكلة فلسطين قامت بتحرياتها ووضعت تقريرها. القاضي بإنهاء الانتداب وإعلان استقلال فلسطين على أن تتولى الأمم المتحدة الإشراف خلال فترة الانتقال وبعد خلاف من

(٩٦٨) المذكرة البريطانية، السابق، ص ٦٨ وأيضاً:

- مستر بينن وفلسطين، السابق، ص ٦-١١.

- قدم بن جوريون موافقته في ١٣ فبراير ١٩٤٧، المصادر السابقة والصفحات.

(٩٦٩) المصادر السابقة والصفحات.

أعضاء اللجنة قدم طرحان عبر الأول عن مقترحات اللجنة الفرعية الأولى التي بلورت مقترحاتها مدى تأثرها بالأفكار الصهيونية ومطالبها القائمة على التقسيم موصية بأن تتضمن الدول العربية المرتفعات الصخرية والأراضي قليلة الخصوبة في مناطق الجليل والضفة الغربية والقدس والخليل مع غور الأردن وجزء من الساحل الجنوبي الممتد من أسدود حتى الحدود المصرية^(٩٧٠) كما أجرت اللجنة تعديلات على حدود الدولة العربية إذ انتزعت مزيداً من أراضي الضفة الغربية لصالح الدولة اليهودية كما انتزعت يافا وأراضي النقب. وهكذا حققت اللجنة الأولى الحلم الصهيوني الذي عبر عنه «نشيد البالماخ من المطلة حتى النقب ومن البحر حتى الصحراء»^(٩٧١) متوجاً الضغوط الصهيونية الضخمة التي مارسها هؤلاء على اللجنة^(٩٧٢). وهكذا فقد جاءت الدولة اليهودية أكبر بكثير من جميع المقترحات السابقة بالإضافة لأنها أعطت اليهود أفضل الأراضي الزراعية وكذا معظم مزارع الحمضيات برغم أن نصفها للعرب وقد لاحظ بيغن ذلك ورأى أنه يشكل ظلماً لعرب فلسطين لا يرضى ضمير بريطانيا^(٩٧٣).

ولما طرح المشروع للتصويت عليه في الأمم المتحدة لم يحظ بأغلبية الأصوات المطلوبة فاعيد للاقتراع عليه مرتين متتاليتين قامت خلالهما الولايات المتحدة وعلى رأسها ترومان شخصياً والصهيونية العالمية والشركات الامبريالية باستخدام كافة أنواع الضغوط لمساندة

(٩٧٠) ويسكن هذه المناطق ٧٢٥ ألف عربي و ١٠ آلاف يهودي للمزيد حول مقترحات اللجنة: Official Documents, pledges, Ibid, P.P 108-109.

(٩٧١) للمزيد حول مقترحات اللجنة الفرعية أنظر:

المصدر السابق والصفحات أيضاً:

أحمد عبد الرحيم مصطفى، السابق، ص ٥٥ وأيضاً: وثيقة صهيونية، الرابطة القطرية، السابق والصفحة.

(٩٧٢) وفق ما جاء في تصريح بن حوريون أنظر: Ben Gurion, A secret Zionest Documents, Publication of the Arab bureau, Damascus, P.P. 8-29.

(٩٧٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى السابق، ص ٥٩.

● الفصل الخامس ●

مشروع التقسيم وانجاحه كما جاءت موافقة الاتحاد السوفيتي له دعما غير متوقع^(٩٧٤) واتت موافقة الجمعية على اقتراح التقسيم موصية بإجراء بعض التعديلات على المنطقة اليهودية حين أعطت يافا و٢ مليون دونم من أراضي النقب للعرب. وأصبحت الدولة اليهودية تمتد على ٥٦,٤٧٪ من أجود أراضي فلسطين في حين بقي للدولة العربية المقترحة ٤٢,٨٨٪ من مجموع مساحة فلسطين أما القدس الدولية فكان لها ٠,٦٥٪. بالإضافة لاجراءات أخرى وافقت اللجنة عليها وفق ترتيبات معينة. هكذا وبمنتهى البساطة أصبح اليهود الذين لا يمتون لفلسطين بصلة والمهاجرين اليها من شتى أصقاع الأرض والذين لم يكن يزيد عددهم عن ثلث السكان ويقرر دولى مالكين لما يزيد عن ٥٦٪ من أراضي فلسطين دون أى إعتبار لشرع أو قانون^(٩٧٥) (وتوضح الخريطة رقم (٢٢) في ملاحق الدراسة توزيع الأراضي على كل من الدولة العربية واليهودية والدولية المقترحة).

وطالب مشروع التقسيم فيما طالب بتنمية أمور الزراعة واستصلاح التربة والاهتمام بشئون الري وتمكين الدولتين ومدينة القدس من الوصول إلى مصادر المياه ومصادر الطاقة. في حين أن هذه عمليا أصبحت تحت سيطرة اليهود بالكامل لوقوع أهم مصادر

(٩٧٤) استخدمت أساليب الرشوة والخداع والمراوغة للضغط على الدول لانتزاع موافقتها فضلا عن الدور الذى لعبه السكرتير العام للأمم المتحدة المستر تريجفى الذى جند ثلاثة آلاف موظف يعملون بالهيئة ليندسوا بين الأعضاء يمارسون ضغوطهم، كما قامت الشركة الاحتكارية للمطاط فايرستون الصهيونية لممارسة ضغوطها على الدول الافريقية لانتزاع موافقتها وقد صوت للمشروع ٣٣ دولة وعارضت ١٣ دولة، وامتنعت عن التصويت عشر دول للمزيد أنظر:

- جيمس نورستال، اللعب بالنار، قضية فلسطين وموقف الولايات المتحدة منها في مذكرات وزير الدفاع الأمريكى نقله للعربية رمضان لاوند، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٥٦، ص ٣٢ - ٤٠.

- روجية جارودى، ملف اسرائيل، سابق، ص ٥٨ - ٥٩.

- محمد كمال يحيى، السوفيت والقضية الفلسطينية، ١٩٤٨ - ١٩٦٧، دار الطباعى العربى ١٩٨٦، ص ٣-٩، ٢٠.

(٩٧٥) الوثيقة رقم ٢٦، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، ملف وثائق فلسطين، ج١ سابق، ص ٩٠٣-٩١٣، وأيضا: SAMI HADAWI united Nation Resoulions on Palestine, 1947-1965. P.P.13.

- جورج طعمة، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربى الاسرائيلى ١٩٤٨ - ١٩٧٤. سابق، ص ٤-٩.

- أحمد عبد الرحيم مصطفى، السابق، ص ٥٩.

المياه ومشاريع الكهرباء عليها في منطقتهم^(٩٧٦).

وبرغم أن مشروع التقسيم طالب بالغاء الامتيازات الشخصية الممنوحة للأفراد فقد أبقي على الامتيازات التجارية الممنوحة للشركات^(٩٧٧). وهو الأكثر خطراً وتفجرت أعمال العنف احتجاجاً على التقسيم في فلسطين مما دفع الولايات المتحدة إلى التراجع عن قرار التقسيم خوفاً على مصالحها وهذا أدى إلى اتخاذ الصهيونية قرارها منفرداً في تنفيذ التقسيم بالقوة فقامت بحملة ضخمة لمساندة التقسيم الذي أوشك على الانهيار^(٩٧٨) وفي ٢٠ ابريل ١٩٤٨ قدم وارين اوستن مندوب الولايات المتحدة مشروعاً لوضع فلسطين تحت وصاية الأمم المتحدة يسمح بإدخال عدد يحدد فيما بعد من يهود أوروبا إلى فلسطين كما أباح حرية انتقال الأراضي^(٩٧٩) ولكن اعترضت عليه الأمم المتحدة إلا أن اليهود لم يبالوا بموقفها وراحت الهاجاناه تنفذ خطة هجومية شاملة ليس بهدف السيطرة على الدولة اليهودية وفق خطة التقسيم ولكن عملت على توسيع حدودها معتمدة على الخطة العسكرية المعروفة باسم «الخطة د» دالت^(٩٨٠). والتي تقوم على ثلاث عشر عملية عسكرية بدأ تنفيذها في أول ابريل ١٩٤٨ ليصبح من المتعذر إقامة دولة عربية على النحو المقترح وفق

(٩٧٦) ذات المصادر والصفحات.

(٩٧٧) ذاته.

(٩٧٨) قدم في ١٩ مارس ١٩٤٨ مشروع امريكي لالغاء قرار التقسيم ووفق عليه في مجلس الأمن بالاجماع للمزيد أنظر:

- وثيقة رقم ٢٠٨ ملف وثائق فلسطين، وزارة الإرشاد، سابق، ص ٩٢١.

- عارف العارف النكبة، ج١، سابق، ص ص ١٣٦-١٣٧.

- أحمد عبد الرحيم مصطفى، السابق، ص ص ١٢٠-١٢١.

(٩٧٩) للمزيد أنظر المراجع السابقة والصفحات وحول بنود المشروع انظر:

- الوثيقة ٢١١ ملف وثائق فلسطين وزارة الإرشاد ج١، السابق، ص ٩٢٧.

(٩٨٠) حول الخطة وتفاصيلها أنظر: حرب فلسطين ١٩٤٧-١٩٤٨ الرواية الاسرائيلية، سابق، ص ص ٣٤٦-٣٥١ وأيضاً.

Khaldi Waïd, from Haven to Conquest, The institute for Palestine studies, Beirut 1971 P 856.

● الفصل الخامس ●

خطة التقسيم واعتمدت الخطة بشكل عام على توصيل وربط المناطق اليهودية ببعضها عن طريق تدمير القرى العربية واحتلالها وطرد سكانها. وبرغم أن هذه العمليات لم تنجح بكاملها ولكن مما لا شك فيه أنه حققت مكاسب ضخمة لصالح اليهود «والخريطين رقم (٢٣) ، (٢٤) توضحان الأراض التي تمكن اليهود من احتلالها بالقوة اثناء الحرب في نوفمبر ١٩٤٧ وحتى مايو ١٩٤٨».

ولا يمكن بحال أغفال الدور البريطاني هنا فبرغم اعلان بريطانيا أنها ستسحب في ١٥ مايو ولكن ما حدث أنها انسحبت من عديد من المدن والقرى قبل هذا التاريخ وفق ترتيبات خاصة مع اليهود ليتمكنوا من السيطرة على المدن والقرى العربية والمنشآت الهامة وهذا ما حدث بالفعل حين احتلوا يافا وحيفا وعكا وغيرها من المدن والقرى منفذين خطة حدوة الحصان لإثارة الفرع والعرب في سكان القرى مما ساهم في نزوح عشرات الآلاف من العرب من قراهم. بخلاف احتلالهم لمطار اللد الدولي وغيره وبعد قرار الهدنة في ٢٩ مايو ١٩٤٨ قدم الكونت برنادوت، الوسيط الدولي، بتكليف من هيئة الأمم مشروعاً يتلخص بضم النقب كله أو جزء منه للعرب بما فيه مدينتي الفالوجة والمجدل وإخراج مدينتي اللد والرملة من الدولة اليهودية للدولة العربية وضم الجليل الغربي كله أو جزء منه للأقليم اليهودي^(٩٨١). أما الجليل الشرقي فيضم بالكامل للدولة اليهودية مع ضم مدينة القدس للأقليم العربي وغير ذلك من أمور خاصة بالحكم ودعا برنادوت إلى حق عودة سكان فلسطين الذين غادروها بسبب النزاع القائم واسترجاع ممتلكاتهم دون قيد أو شرط^(٩٨٢) وأغضبت

(٩٨١) وثيقة رقم (٢) المكاتبات المتبادلة بين الوسيط الدولي والأمين العام، بعثة الوسيط والأمم المتحدة لحل مشكلة فلسطين، المطبعة الاميرية، القاهرة، ١٩٤٨، ص ١-٩٠-٥١. وأنظر مشروع برنادوت الخريطة رقم (٢٥) في الملاحق.
- الوثيقة رقم ٢٢٣، ملف قضية فلسطين، وزارة الإرشاد جدا، ص ٩٥٥
(٩٨٢) المصادر السابقة والصفحات.

● الفصل الخامس ●

مقترحات برنادوت اليهود برغم انحيازه إليهم^(٩٨٣) فاغتالوه مع مساعده الفرنسي في سبتمبر ١٩٤٨^(٩٨٤).

وفي ٢٩ ديسمبر ١٩٤٨ أصدر مجلس الأمن قراراً آخر بوقف اطلاق النار ودعا إلى رسم خطوط الهدنة كما أصدرت الجمعية العامة قراراً بتأليف لجنة توفيق دولية لحل مشكلة فلسطين مشيرة إلى ضرورة وضع القدس تحت المراقبة الدولية^(٩٨٥). وقد اعتبرت الحدود الدولية لدولة فلسطين أيام الانتداب البريطاني حدوداً طبيعية للدولة اليهودية مع اعتبار المنطقة الوسطى فلسطين (الضفة الغربية) استثناء مؤقتاً تحت السلطة العسكرية الاردنية إلى حين التسوية النهائية التي يجب أن تتم مع كل دولة عربية على انفراد^(٩٨٦).

الحركة الوطنية في فلسطين

قدر لشعب فلسطين أن يخوض غمار نضال عنيف زوداً عن أرضه، منذ بدأ اليهود في

-
- (٩٨٣) من خصائص مشروع التقسيم المقترح ضم الوحدات الاقليمية الثلاث واتحاد اقتصادي للمزيد أنظر:
- تقرير مرفوع إلى سكرتير عام الأمم المتحدة من وسيط الأمم المتحدة في ١٨ سبتمبر ١٩٤٨، جامعة الدول العربية، الادارة السياسية، ص ص ١٠-٢٨.
 - الوثيقة رقم ٢٢٢، خلاصة تقرير برنادوت الأول، ملف قضية فلسطين، السابق، ص ٩٥٣.
 - أكد هذا أمين عام الأمم المتحدة المستر تريجنى لجريدة نيويورك تايمز أنظر:
 - محمد الفر سنوات بلا قرار، مرجع سابق، ص ٤٠.
 - (٩٨٤) نفذت عملية الاغتيال عصاة شتيرن برئاسة اسحق شامير أنظر اعتراف القاتلين في الأهرام العدد ٣٧١٦٧ في ١٩٨٨/٩/١١، ص ١.
 - (٩٨٥) أنظر للمزيد حول ذلك:
 - الوثائق ٢١٠، ٢١٢، ٢١٦، ٢١٧، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٥، ٢٢٦، ملف وثائق فلسطين ج١، السابق، ص ص ٩٢٥، ٩٢٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٥١، ٩٦١، ٩٦٢.
 - (٩٨٦) الوثيقة ٢٥٠، بروتوكول لوزان في ١٢ مايو ١٩٤٩، ملف وثائق فلسطين ج١، السابق، ص ١٠٥١.
 - وللمزيد حول قرارات الجمعية العامة المتعلقة بحق العودة أو التعويض لن لا يرغب بالعودة واحترام حقوق اللاجئين والحفاظ على ممتلكاتهم وغير ذلك أنظر:
 - الوثيقة ٢٥٥، قرار الجمعية العامة ملف وثائق فلسطين، ج١، السابق ص ١٠٦٧.
 - عارف العارف، النكسة ح٤، السابق، ص ٧٩٧.

اغتصاب أراضيهم في القرن التاسع عشر، فقد تكرر هجوم الفلاحين، الذين أُجِّلوا عن أراضيهم بالقوة، على المستوطنات اليهودية، في أعوام ١٨٨٧ و ١٨٩٢ وطالبت عرائض الاحتجاج، التي قدمها هؤلاء، للدولة العثمانية بمنع هجرة اليهود، وتحريم استملاكهم للأراضي، وبرغم صدور أوامر تؤكد هذا المعنى، فقد أصدرت الدولة العثمانية قراراً آخر عام ١٩٠١، بسبب تزايد زخم النضال الفلسطيني ولكن التفاف القنصلية البريطانية في القدس على القوانين العثمانية، وتدخل السفير البريطاني في القسطنطينية إبطال مفعول هذه القرارات^(٩٨٧).

إلا أن استمرار النضال الفلاحى لاستعادة ما اغتصب من أراض، وقضح الصحف في كل من فلسطين ودمشق وبيروت للأهداف الصهيونية، ومظاهرات الغضب الصاحب التي عمت فلسطين ضد محاولة بيع السلطات العثمانية أراضي بيسان، صبغ الجو السياسى بالتوتر وهياج الرأى العام، مما دفع السلطة لإغلاق الصحف خاصة بعد ظهور جمعيات مكافحة الصهيونية في أعوام ١٩١٣ و ١٩١٤^(٩٨٨).

وكانت ممارسة الإدارة العسكرية البريطانية بعد احتلال فلسطين عام ١٩١٧، وما تلاها من إدارة مدنية، لسياسة الاقمار واستنزاف الموارد ونهب الأراضي، بخلاف ما خلفته الحرب العالمية الأولى من ظلال كثيفة، ألقت بوطاتها الشديدة على عرب فلسطين، سبباً جوهرياً لهبة ١٩٢٠ التي تمكن خلالها الثوار العرب، من احتلال مستوطنة (تل حى) في حين هرب مستوطنو كفر جلعادى والمطلة في شمال فلسطين من مستوطناتهم^(٩٨٩).

(٩٨٧) الأرض الفلسطينية بين الترعية والاحتصاب، مرجع سابق، ص ٢٣ - ٢٤

- بكر تنزه، المجتمع الفلسطينى، قبل موجات الهجرة، الاستعمار الاستيطانى، سابق، ص ١٣٠ - ١٣٤.

(٩٨٨) ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية وثائق أرقام: ١١٣، ١١٥، ١١٩، ١٢٨ - ١٣٠، ص ٤٣٦، ٤٤٠، ٤٦٩، ٤٧٢.

(٩٨٩) وثيقة صهيونية الراية القطرية، سابق ص ٦.

كما قاد الفلاحون هبة أخرى عام ١٩٢١ أكثر شمولاً وعنفاً لم يوقفها إلا تدخل الجيش البريطاني، وتدخل لجنة الأعيان والوجهاء. وسعت بريطانيا بعدها لاستقدام لجنة هايكرافت للتحقيق في أسباب الاضطرابات، والتي كانت فاتحة لجان عديدة استقدمتها السلطة بعد كل هبة أو ثورة بهدف التسوية والمصالحة.

وقاد الفلاحون عام ١٩٢٤ نضالاً مريراً دفاعاً عن أراضيهم التي اقتلعوا منها حتى بلغ عدد الأسر المقتلعة من ٢٢ قرية في مرج بن عامر (٢٧٤٦) أسرة. ونحو (١٥٠٠) مواطن من وادي الحوارث. ونحو (١٥) ألفاً آخرين من منطقة الحولة. وغيرهم آلاف من كل من الساخنة وطبعون وغورييسان والزبيدات وغيرها. استشهد خلالها العديد من الفلاحين العزل الذين استبسلوا في الدفاع عن أراضيهم ولكنهم لم يصمدوا أمام مدافع الجيش البريطاني الرشاشة وسياراته المصفحة وسنابك خيوله التي عجت أجسادهم بتراب الوطن^(٩٩٠). كما هاجم نحو ثلاثمائة قروي شاكي السلاح، البوليس البريطاني عام ١٩٢٧، دفاعاً عن حقوقهم المغتصبة^(٩٩١).

وفجرت الجماهير الفلاحية الغاضبة هبة عام ١٩٢٩ التي استمرت نحو خمسة أشهر، راح ضحيتها مئات الشهداء، وغصت المستشفيات بالجرحى وأقام اليهود مذابح وحشية للعرب في قرى صور باهر ولفتا وغيرها وأعدمت السلطة رموز النضال في فلسطين^(٩٩٢).

واستنجدت الحكومة البريطانية بقواتها المرابطة في مصر بعد أن تدهور الموقف وأصبح بالغ الخطورة، ومنع التجول في معظم مدن فلسطين^(٩٩٣).

(٩٩٠) انظر وصف اميلي نيوتن، لكارثة الحوارث في: خمسون عاماً، سابق ص ١٥١.

- الدباغ، بلادنا فلسطين، ج١، ق١، ص ٤١، ٥٢ وج٣، ق٢، ص ٣٤٤.

- سمبسون، سابق ص ١٢٤.

(٩٩١) المقطم في ١٩٢٧/٢/٣ وفي ١٤، ٢٧، ٢٩، ٣٠، ١٩٢٩/٨/٣١ و ١٩٢٩/٩/٩-٣.

(٩٩٢) القيس في ٦/١٢ وفي ٢١، ٢٧/٨ وفي ٣٠، ١٩٢٩/٨/٣٠.

(٩٩٣) القيس في ٥/٣ و ٦/٨ و ٩، ١١ و ١٥/٩، ١٩٢٩/٩/١٥.

● الفصل الخامس ●

وكان لفرض الحكومة غرامات مشتركة على ٢٦ قرية من قرى المجلد التابعة لغزة، كبير الأثر في اضرام نار الثورة من جديد فتتالت أعمال العنف وعممت الغرامات المشتركة على معظم مدن وقرى فلسطين، وزج المئات من كبار السن والأطفال في السجون كما توالى أحكام الأعدام.

وكانت هذه الهبة تعبيراً عفويّاً عن مدى الاجحاف والظلم الذى لحق بالشعب الفلسطينى على أيدي الحكومة الأنجلو - صهيونية.

ومع استمرار سياسة انتزاع الأراضي واقتلاع أصحابها الذى بلغ عدده عام ١٩٣٣ (٨٦) ألف أسرة وما يحتمه هذا الوضع من تروى أحوال المواطنين تفجرت هبة كبيرة في نفس العام في جميع أرجاء فلسطين.

ومع استمرار زيادة المعتقلين وزيادة عدد المتبطلين بسبب السياسة العنصرية للعمل العبرى. ومع استمرار تدفق الأسلحة لليهود بكميات ضخمة. وتروى الأوضاع الاقتصادية نشطت الخلايا السرية لحركة الشيخ عز الدين القسام عام ١٩٣٥ في جميع أنحاء فلسطين كإرهاص لثورة قادمة.

وكان اضراب الستة شهور عام ١٩٣٦ ايذاناً ببدء ثورة متأججة فجرّت براكين الغضب لتنهز أربعة أركان فلسطين، شارك فيها كل فئات الشعب، وعمت المظاهرات وانتشرت الحرائق في كل مكان، واستخدمت السلطة البريطانية طائراتها ومدافعها وقنابلها وأساطيلها لكبح جماح الثورة، واعتقلت آلاف الأشخاص حتى بلغ عددهم نحو ٥٠ ألف معتقل. ونسفت البيوت. وانتشر الدمار والخراب في كل مكان وفرضت الغرامات الباهظة على القرى. إلا أن الثورة الفلسطينية كانت بالغة العنف والشراسة بمقدار الضغوط الهائلة التى واجهها عرب فلسطين طوال فترة الحكم البريطانى لفلسطين. كما اتسم الثوار بشدة البأس والعزيمة وكانت هجماتهم سريعة خاطفة أريكت أعداءهم.

● الفصل الخامس ●

جدير بالذكر هذا التناغم الرائع والتعاون التام بين كل فئات الشعب وتوزيع الأدوار بمهارة واقتدار لخدمة الثورة والثوار.

من اللافت للانتباه تركيز الثوار على تدمير مزروعات اليهود حيث تم احراق ١٦ ألف دونم مزروعة بالمحاصيل المختلفة، الأمر الذي يوضح مدى ردة الفعل الطبيعية للثوار تجاه أراضيهم التي تم اغتصابها أو مصادرتها لمصلحة اليهود. وتؤكد دراسة علمية للثورة أن معظم قادتها ينتمون إلى شريحة الفلاحين أو لأصول فلاحية. حيث شكل الفلاحون القاعدة العريضة لثورة ١٩٣٦. وهو أمر منطقي ومفهوم لبلد يشكل الفلاحون غالبية الساحة. وتشكل الأرض والزراعة مقومات اقتصاده^(٩٩٤).

(٩٩٤) حول كل ما تقدم راجع:

- ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية ج٢ وثائق أرقام: ١٨٠، ١٨٤، ٢١٤، ٢١٥، ص ص ٣٧١-٤٨٣-٤٨٧.
- ذات المصدر ج٣ وثائق رقم: ٢٢١، ٢٢٢.
- رجب الرضي، ثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩، دراسة عسكرية، ص ص ٤٥-٤٦، ٥٤، ٦١، ٩٥ - ١٠٦.
- غنيم الحركة الوطنية الفلسطينية من ثورة ١٩٣٦ حتى الحرب العالمية الثانية، سابق، ص ص ٣٣ - ١٣٠.
- توما، فلسطين عبر ستون عاماً، سابق، ص ص ٤٢-٦٠، ١١٣-١٤٩.
- المقطم في ١٨ - ١٩٣٦/٥/٢٩ ومن ١-٥ ومن ١٦ - ١٩٣٦/٥/٣١ ومن ٢-٦/٢٩ ومن ١-٧/٢٧/١٩٣٦. وللمزيد حول ما كتبنا بخصوص الحركة الوطنية في فلسطين انظر:
- ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية، الجزء الأول، وثيقة رقم ١٠٧، وثيقة رقم ١١٩، ١٢٨ - ١٣٠، ص ص ٤٧، ٤٦٩، ٤٧٢، ٤٧٦ على التوالي.
- ملف وثائق وأوراق المصدر ذاته ج٣، وثيقة رقم ٢٦٥ ص ٢٧٦.
- خلة، فلسطين والانتداب البريطاني، سابق، ص ص ٤٧، ٥٤، ١٦٠-١٦١، ٢٥٢-٢٧٠، ٣٤٠-٣٩٥، ٥٣١ وأيضاً الملحق رقم ١٩ والملحق رقم ٢٠.
- روز ماري، سابق، ص ٥٩-٦٩.
- خليل السكاكيني، كذا أنا يادنيا، سلسلة أحياء التراث الثقافي الفلسطيني، ٨، الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، الأمانة العامة، الطبعة الثانية، ١٩٨٢، ص ١٦٤ وما بعدها.
- يوسف أبوب حداد، السكاكيني، حياته ومواقفه وآثاره، الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، الطبعة الأولى، ١٩٨١، ص ص ٥٨-٦٦.

القوي السياسية فى فلسطين وحيازة الأراض

تمثل النضال الفلسطينى تجاه الهجمة الانجلو صهيونية على فلسطين أرضاً وشعباً بثلاثة اتجاهات:

الأول قاداته جماهير الفلاحين والعمال على نحو ما رأينا. ذلك أن هذه الفئة أمنت بأن ما أخذ بالقوة لا يسترد بغيرها.

والاتجاه الثانى: قاده رجال الدين فقد كانت منابر المساجد أداة هؤلاء، لتوعية الجماهير وكشف الأعداء الحقيقيين للأمة متمثلاً بالاحتلال البريطانى والتغلغل اليهودى فى نسيج الأمة واحتلال أراضيتها.

فكانت الفتاوى التى يصدرها رجال الدين بمثابة أوامر عليا وخاصة فيما يتعلق بمن يفرط فى أرضه. حيث تم اهدار دم هؤلاء واعتبروا خارجين عن ارادة الأمة ومصالحتها وتم وصمهم بالخيانة العظمى وكانت الجماهير الغاضبة تقول كلمتها حيث كان يتم اغتيال هؤلاء جهاراً نهاراً ..

وقد الهب رجال الدين المتنورون هؤلاء، جماهير الأمة العربية الفلسطينية بحثها على الجهاد فى سبيل الله والاستشهاد ذوداً عن الوطن.

وكثيراً ما كان يزج بهؤلاء القادة فى غياهب السجون عقاباً لتأليبهم الجماهير على سلطة الاحتلال.

- قاسمية، عونى عبد الهادى، أوراق خاصة، سابق، ص ص ٨٤ - ٢٣٢.

- فلسطين، العدد ٨٣٦ - ٧٩ فى ١/٢/١٩٢٥.

- المقطم فى ١١/٥/١٩٢٣ وفى ١٨.١٥. ٢٠. ٢٥/٢/١٩٣٠.

- دروزة، القضية الفلسطينية فى مختلف مراحلها الجزء الأول.

● الفصل الخامس ●

فى ذات نلوت الذى كبلى فى القلود المجلس الاسلامى الاعلى. وبرغم محاولة بعض قياداته كسر قيوده والثورة ضد الاحتلال منذ عام ١٩٣٣ إلا أن أداء المجلس الذى ولد كسيحاً بقى دون المستوى المطلوب.

وإن استمر الضغط الشعبى لدفع المجلس لتبنى الاسلوب الثورى انطلاقاً من الاحترام الشديد لرموزه، ولكن من أسف لم تكن النتائج ايجابية فى كل المرات.

وأما ما كان الأمر فقد بقى موقف المجلس الإسلامى الاعلى أقل كثيراً من أن يحقق طموحات الأمة هذا بخلاف تشتيت جهودها.

فى حين قادت الاتجاه الثالث الوجهات التقليدية والفئات المثقفة والبرجوازية الكبيرة والصغيرة، وجماعات رأت أن تناضل سياسياً من خلال المؤسسات والأحزاب والجمعيات.

وقد قامت فى فلسطين عدة أحزاب عربية سنعرض لها بإيجاز وسنهتم هنا بما له صلة فى بحثنا هذا.

تشكل أول هذه الأحزاب عام ١٩٢٣ وهو الحزب الوطنى، ثم تبعه عام ١٩٢٤ حزب الزراع وفى عام ١٩٢٥ تأسس حزب الأهالى ولكن لأسباب متعددة منها انتماءات مؤسسى هذه الأحزاب المختلفة عن نبض الجماهير وللتناقضات المتباينة بين البرامج المعلنة وسلوك اعضاء الأحزاب وبغير ذلك نرى أن دور هذه الأحزاب لم يكن فاعلاً فى تلك الفترة الحرجة من تاريخ فلسطين^(٩٩٥).

وعبر الحزب الحر الفلسطينى عام ١٩٢٧ عن تفاعل جنينى بين النخبة السياسية والبرجوازية المتوسطة والصغيرة التى انتمى لها مؤسسى الحزب ولكن بقى دور الحزب

(٩٩٥) توما، فلسطين عبر ستون عاماً، سابق، ص ٤٩.

- الحوت، القيادات والمؤسسات، سابق، ص ١٨١.

قاصراً بسبب التخطي وعدم وضوح الرؤيا لديهم^(٩٩٦).

وشكل عام ١٩٣٢، منعطفاً هاماً في الحركة الوطنية الفلسطينية بعد أن استوعبت الفئات الوطنية درس عقب هبة ١٩٢٩، فقامت بتصحيح مسار الحركة الوطنية من الانحراف والشلل الذي أصابها. ولهذا فقد لاقى هذا الحزب تجاوباً كبيراً مع الجماهير الفلسطينية لم يحظ به حزب قبله وذلك بسبب برنامجه الوطني الذي حدد الأسلوب النضالي ضد الامبريالية، ومواقفه الايجابية من حفظ الأراضي وثروات البلاد الاقتصادية بين أيدي أصحابها. وطالب بإلغاء الانتداب، وتسليم الحكم لأبناء الشعب الفلسطيني^(٩٩٧).

وعكست الصحافة المناخ الثوري الذي ساد فلسطين مما ساهم في تفجير هبة ١٩٣٣ العنيفة التي عمت فلسطين.

وكان قيام حزب الدفاع عام ١٩٣٤ انتكاسة كررت صورة الأحزاب السابقة التي لم تسهم ايجابياً في تحسين أو تحرير. كما لم تساهم شركة انقاذ أراضي بئر السبع التي كونها الحزب برأسمال قدره ٢٥ ألف جنية رفعت فيما بعد إلى ٥٠ ألف جنية بإنجاز يذكر^(٩٩٨).

وفي عام ١٩٣٥ قام الحزب العربي برئاسة جمال الحسيني، وبرغم طابع قيادته الطبقي إلا أن الحزب توجه نحو الفلاحين، ودعا إلى سن قانون يحمي الفلاح بتحديد حد أدنى للملكية تحفظ للفلاح معاشه. كما نص برنامج الحزب على مقاومة انتقال الأراضي لليهود وإن لم يقدم انجازاً يذكر على هذا الصعيد.

(٩٩٦) الحوت، وثيقة رقم ٨، السابق، ص ٧٢٣.

- الكشف العدد ١١، في ١٩٢٧/١٢/٩، ص ٢.

(٩٩٧) المراجع السابقة ذاتها.

- الحوت السابق، وثيقة رقم ١٥، قانون الحزب، ص ٧٣٥.

(٩٩٨) عجاج نويهض، رجال من فلسطين، منشورات فلسطين المحتلة، ص ١٩٣ - ٢٩٧.

● الفصل الخامس ●

وتأسس في نفس العام حزب الإصلاح العربي الفلسطيني ولم يخرج برنامجه عن إطار برامج الأحزاب من المطالبة بضرورة إيقاف الهجرة وانتقال الأراضي وتأسيس حكم ذاتي ورفع مستوى الفلاح. ولكن تميز الحزب عن غيره بعدم انتخاب رئيس له حيث تولى شؤونه ثلاثة أفراد.

وقد أدت المتغيرات الشديدة على الساحة الفلسطينية التي أعقبت ثورة ١٩٣٦-١٩٣٩ وما نجم عنها من نفى لزعماء الأحزاب وما تلاه من صدور الكتاب الأبيض ثم دخول فلسطين في معمة الحرب العالمية الثانية إلى تلاشى معظم الأحزاب أو خمود حركتها برغم المحاولات الساعية لإعادة الحياة لبعضها أو بإنشاء أحزاب جديدة وإن بقي دور الأحزاب قاصراً بشكل عام.

وسنهتم هنا بذكر الأحزاب التي تعلقت برامجها بالأرض وكان لها دوراً واضحاً، فمثلاً كان حزب الاستقلال^(٩٩٩) الذي تأسس عام ١٩٣٥ قد وضع مشروع صندوق الأمة لانقاذ

أراضي فلسطين ولكن نفى أعضائه للخارج حال دون نجاح المشروع. وحاول أعضاؤه إعادة تنظيم حزبهم وإعادة الروح للمشروع وكلف (أحمد حلمي) مؤسس بنك الأمة بإدارة المشروع^(١٠٠٠). بعد أن كانت أعماله متوقفة أثناء الثورة وأثناء الحرب العالمية الثانية^(١٠٠١).

(٩٩٩) حول الأحزاب والحركة الوطنية راجع:

- شفيق الرشيدات فلسطين تاريخاً وعبرة ومصيراً، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، دار الكتاب العربي، فرع مصر، طبعة

ثانية ٩٦٨، ص ص ٢١١-٢١٢ وعن رجال حزب الاستقلال وأسماءهم انظر:

- بيان نويهض، القيادات والمؤسسات، سابق، ص ٤٦٩ وعن الصندوق أنظر:

- نجيب صدقه، قضية فلسطين، سابق، ص ص ٣١٢-٣١٥.

(١٠٠٠) بيان نويهض السابق، والصفحة.

(١٠٠١) الرابطة العربية، العدد ٤٠، السنة الثامنة، القاهرة في ١٧/٦/١٩٤٤ ص ١٥ والعدد ٤١ في ٢٤ يونيو ١٩٤٤، ص ١٤.

مشروع صندوق الأمة:

وقد تأسس هذا الصندوق كشركة محددة الضمان ليس لها رأس مال بل أسهم تعتمد على التبرعات والهبات.(١٠٠٢)

ويعتبر المشروع هيئة وطنية قائمة بذاتها مستقلة تمام الاستقلال عن بنك الأمة وسائر البنوك ويشرف على هذا المشروع ٤٨ عضواً من كبار رجال فلسطين(١٠٠٣).

تركزت أهداف المشروع على انقاذ أراضي عرب فلسطين من انتقالها لليهود ووجه أعضاء المشروع نداء للأقطار الشقيقة وجميع البلاد العربية والإسلامية بموازنة المشروع وانقاذ الأراضي المقدسة والحفاظ على عروبة فلسطين بواسطة شراء الأراضي المرغوب بيعها خوفاً من تسريبها لليهود مع تأجيرها للعرب. وإبقاء الفلاحين فيها. وقد تمكن الصندوق من انقاذ ما يربو عن عشرة الاف دونم حتى عام ١٩٤٥ عن طريق الشراء، هذا فضلاً عما تمكن من انقاذه عن طريق احباط مساعي السماسرة. بخلاف خدماته للفلاحين فيما يتعلق بقضاياهم الخاصة بالأراضي في المحاكم. وبإذكاء الروح الوطنية ونشر التوعية لديهم وسجلت بعض المآخذ على الصندوق، إلا أنه مما لا شك فيه أنه قام قدر طاقته بدرء خطر تحويل الأراضي العربية لليهود ومحاولة انقاذها من براثنهم. ودعم الفلاح. وقد تمكن الصندوق من تأجير ١٠٠ ألف دونم ما بين ١٩٣٥-١٩٣٩ للفلاحين العرب. كما أنه أنقذ مساحات واسعة في منطقة غزة ولكن من أسف غير معروف مساحتها، وكان التنافس عليها شديداً مع اليهود(١٠٠٤).

جمع الصندوق أمواله من تبرعات الدول الشقيقة والإسلامية كما عرض فكرة عقد قرض من قبل الدول العربية بمليون جنيه لدعم المشروع. أما في الداخل فقد كان يتم جمع الأموال عن طريق ضرائب اختيارية على المشتريات تتراوح بين ملين وعشر مليمات سواء

(١٠٠٢) المشروع الإنشائي، قانونه وتقريره، سابق، ص ١٦، ٢٢، ٥٥، ٦٨ - ٧١.

(١٠٠٣) الرابطة العربية، السابق نفس العدد والصفحات

(١٠٠٤) المشروع الإنشائي، السابق والصفحات.

في المتاجر أو عربات الأجرة والاتوبيسات وتذاكر السينما والمسرح. أو عن طريق جمع التبرعات من الأفراد والشركات فضلا عن قروض تقدمها الشركات أو بواسطة طرح أسهم وتخصيص أرباح عليها تحصل عائداتها من ايجارات الأراضي التي يملكها الصندوق. وكانت تشرف لجان محلية على الأراضي نيابة عن البنك يكون رؤساؤها من العرب أو غيرهم باستثناء اليهود^(١٠٠٥). وقد اقترح انشاء شركات فرعية مهمتها شراء الأبتية إلى جانب نشاطها في شراء الأراضي لجذب المستثمرين. يستغرق مشروع الصندوق ٩٩ عاماً تسجل الأراض بعد انقضائها وقفاً ينتفع به العرب. وتصرف أمواله لترقية أمور الزراعة والتقنية الزراعية والتشبيد ونلاحظ هنا تأثير المشروع إلى حد ما بالأفكار التي طرحها الصندوق القومي اليهودي.

أخذ على المشروع عدة مأخذ منها أن ميزانيته وأمواله لم تكن مكشوفة للجماهير كما أخذ عليه بأنه خلق فرص للمضاربة على الأراض مع اليهود مما أدى إلى ارتفاع أسعارها لعدم قدرته مجارة اليهود في هذا المجال لقلة ميزانيته مما أتاح الفرصة لضعاف النفوس من المفاضلة بين الأسعار المعروضة من قبله وتلك التي يعرضها الصندوق اليهودي. كما أخذ عليه تحويل الملاك لمستأجرين^(١٠٠٦). وهو أمر لا نرى أنه يسجل مأخذاً فهو أفضل من أن تفقد الأرض نهائياً. كما أنه وبرغم السلبيات فقد كان له بعض الايجابيات وفق طاقاته وقدراته وامكانياته.

الحزب العربي الفلسطيني^(١٠٠٧): وينص برنامجه على مقاومة انشاء وطن قومي

(١٠٠٥) المراجع السابقة ذاتها والصفحات، أنظر:

- المقطم العدد ١٧٨٨٦ في ١٩٤١/٩/٣٠ السنة ٨٥ ص ٢ وذكرت الجريدة أن أهداف المشروع زراعة ثلاثة غابات بمنطقة غزة. أنظر التبرعات المقدمة للصندوق في الأهرام العدد ٢١٨٥٣ في ١٩٤٦/٢/١٦ والأهرام في ٢٩ يناير وفي ١٩٤٦/٥/١٤. وتذكر الجريدة أن جملة التبرعات من مصر بلغت ٣٥٤٣ جنيهاً كما أصدر الاتحاد النسائي المصري طابع يخصص ثمنه لصندوق الأمة قيمته قرش صاغ. وأن تبرعات سوريا بلغت مليون ليرة لاتخاذ الأراضي. أما ما جمع من عرب فلسطين في تلك الفترة فقد بلغ ١٦٨ ألف جنية استرليني.

(١٠٠٦) الرابطة العربية العديدين السابقين والصفحات، وأيضاً: نجيب صدقه، قضية فلسطين، السابق ص ٣١٢-٣١٥.

(١٠٠٧) للمزيد حول الحزب وظروف نشأته وأسباب ركود نشاطه وأسماء أعضائه وغير ذلك أنظر: بيان نويهض، القيادات

لليهود منذ تأسيس عام ١٩٣٥ وبرغم معاودة هذا الحزب لتنظيم صفوفه عام ١٩٤٤ إلا أن بقي مشلولاً وإن يكن رئيسه جمال الحسيني قد تمكن من تشكيل تجمع جديد يشمل أعضاء الحزب القديم مع أعضاء جدد وقد أطلق على تجمعه الجديد اسم **اللجنة العربية العليا*** التي أبدت نشاطاً يذكر إذ أنها أرسلت مذكرة لكل من بريطانيا والولايات المتحدة تضمنت ثلاثة مطالب هي^(١٠٠٨).

- ١- إلغاء الانتداب والكف فوراً عن السماح بهجرة اليهود ومنع انتقال الأراضي لهم.
 - ٢- إنشاء دولة عربية ديمقراطية تكون عضوة في الجامعة العربية.
 - ٣- انسحاب جميع القوات الأجنبية من فلسطين وإلغاء الوطن القومي لليهود.
- وأعلنت اللجنة رفض فلسطين لتوصيات لجنة التحقيق واستعدادهم للدفاع عن بلادهم بكل ما لديهم من وسائل.

أما على الصعيد العملي فقد اشترت اللجنة العربية قرية في شمال فلسطين بمبلغ ٣٦ ألف جنيه في مزاد علني كخطوة أولى سعت إليها لمكافحة تسرب الأراضي لليهود^(١٠٠٩).

الهيئة العربية العليا: تألفت هذه الهيئة في ١٢ يونيو ١٩٤٦ عن طريق التعيين من قبل الجامعة العربية كما عين المفتي أمين الحسيني رئيساً لها، وبقيت هي المؤسسة السياسية العليا الوحيدة للشعب الفلسطيني وحتى النكبة وكانت كل من اللجنة العربية العليا والجبهة العربية العليا وكذا جميع الأحزاب قد قامت بحل نفسها حين تكونت الهيئة بهدف الحفاظ على الوحدة الوطنية ولم يبق سوى الحزب العربي. وفيما يتعلق بدورها في الحركة الوطنية فسنبحثه عند ذكر دور الجامعة العربية وقد كان هناك عدد من المؤسسات

والمؤسسات، سابق، ص ٣٨، ص ٤٧٥،

* تكونت اللجنة العربية العليا السابقة ممثلة لجميع الأحزاب في أبريل ١٩٣٦ كنتيجة حتمية لتكاثف القوى أثناء ثورة ١٩٣٦ للمزيد أنظر: محمد عزة دروزة، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها ج ١، سابق، ص ١٢٢-١٢٣. وقد رفضت هذه اللجنة عام ١٩٣٩ الكتاب الأبيض وأوضحت مدى خطورة الوضع على أراضي فلسطين الزراعية. أنظر: (١٠٠٨) الرابطة العربية، العدد ٥٤٨، السنة العاشرة في ١٩٤٦/٥/٢٥، ص ١٦.

(١٠٠٩) لم نحصل على تفاصيل بشأن مساحة القرية أو اسمها؛ الأهرام العدد ٢١٩٨٧ في ٢٤ يونيو ١٩٤٦، ص ١.

محسوبة على القيادة العليا من زاوية الرأي العام، وهى الحزب العربى، ومنظمة الشباب العربى، وبيت المال العربى واللجان القومية^(١٠١٠).

بيت المال العربى: يعتبر المؤسسة الوحيدة التى انشأتها الهيئة العربية العليا بالمعنى التنظيمى الحديث وهى مؤسسة اقتصادية انبعثت فكرة تكوينها فى منتصف عام ١٩٤٦ ولم تكن جديدة تماما فقد سبقها مشروع صندوق الأمة، كما أنها قامت لنفس الغرض والهدف الخاص بصندوق الأمة إلا أن جمال الحسينى كان يؤثر قيادة الأمور بنفسه وهكذا فقد كانت ممثلة لنفوذ الحزب العربى ولكن تحت إشراف الهيئة العربية العليا^(١٠١١). وأعلن رسميا عن مولد بيت المال فى ٥ أبريل ١٩٤٧ وجاء دستوره فى ٣١ مادة. وينص دستور بيت المال على صرف نصف ميزانيته على الأراضي سواء بتخليصها من براثن اليهود أو تحسينها أو استثمارها، أما النصف الثانى فيتم صرفه على التنظيم الوطنى والرياضى. وبرغم ضخامة الجهاز وتنظيمه الدقيق إلا أن ميزانيته لم تزد عن ١٢٠ ألف جنيه فيما بين أبريل ١٩٤٧ ومارس ١٩٤٨ ولم تصرف على الأراضي ذلك أن فلسطين دخلت فى طور نزاع مسلح وانفرط عقد بيت المال^(١٠١٢).

اللجان القومية: تأسست هذه اللجان بشكل عفوى اثناء اضراب الستة شهور عام ١٩٣٦ وتطوعت للعمل فيها جميع الفئات السياسية فضلا عن المستقلين والوجهاء من جميع الأعمار وعامة أفراد الشعب مما جعلها تجمعاً وطنياً حقيقياً وأتى دور القيادة لاحقا لتلبية حاجة الجماهير فى تلك المرحلة. وبعد أحد عشر عاما وبمجرد إعلان التقسيم وتفجر الغضب الجماهيرى أعلنت الهيئة العربية الإضراب لثلاثة أيام بداية من ٢ ديسمبر ١٩٤٧

(١٠١٠) المصدر السابق والصفحات وأيضاً أنظر الوثيقة رقم ٥٣، المصدر ذاته ص ٨٢٤-٨٢٥.

(١١) المصدر السابق، ص ٥٩٤-٥٩٥.

(١٢) الوثيقة رقم ٦٢ من كتاب، القيادات والمؤسسات، بيان نوبهض السابق، ص ٨٣٣.

كما كانت تجربة اللجان تختلف من مكان لآخر لمزيد من التفاصيل حول هذه اللجان ودورها أنظر المصدر السابق، ص ٦٠٥-٥٩٩.

فلبت الجماهير النداء وثار المتظاهرون وأحرقوا سوقاً يهودياً^(١٠١٣) واندلعت أعمال العنف الذى وقفت السلطة منه موقف المتفرج علنا والمحرض للطرفين سراً بما يتمشى وسياستها التقليدية، وبرغم أن هذه اللجان اختلفت عما كانت عليه حين ظهورها لأول مرة حين تكونت اللجان وبحثت من ثم عن القيادة لكن في هذه المرة وجدت القيادة لتبحث عن اللجان ومهما يكن من أمر فقد قامت هذه اللجان والتي تعتبر بمثابة لجان فرعية للهيئة العربية العليا في كل انحاء فلسطين بالإشراف على الشئون السياسية. وشئون الأمن والشئون الصحية والقروية وجمع التبرعات لبيت المال والقيام بإعداد وتمويل المجاهدين الذين هبوا للدفاع عن الأرض والعرض. كما ألفت لجان طوارئ ومحكمة للطوارئ قامت بإعدام الجواسيس والخونة^(١٠١٤). وكانت تصدر البيانات لتوعية الجماهير وحثهم على قيام كل بواجبه لحفظ النظام مواصلة الكفاح كما كانت تضرب على أيدي المستغلين والجشعين مع توصيات هامة للتوعية والإرشاد في هذه المرحلة العصبية والتي كان لها أكبر الأثر في قيادة النضال للشهور الأولى لحرب ١٩٤٨ والتي أدت إلى تراجع الولايات المتحدة عن سياسة التقسيم. وهو ما نبهت إليه اللجان من ضرورة مواصلة الكفاح بهذه القوة العارمة دون الركون للمفاجآت مع التحذير من الأعمال الفردية وضرورة الاحتماء بمظلة القيادة ورأيها^(١٠١٥). ومن المؤسسات السياسية التي قادت حركة النضال الفلسطيني وكان لها دورا فاعلا أيضا.

الحزب الشيوعي الفلسطيني: تأسس عام ١٩١٩ ولم يكن عربى النشأة، كانت غالبية اعضائه من اليهود وظل هكذا حتى أواخر العشرينات. وبرغم ذلك فقد تبني قضايا فلسطين الوطنية، وخاصة مقاومة إنشاء «وطن قومي يهودي» أى أنه كان ضد تحويل

(١٠١٣) انظر نص البيانات المتعددة للجان في الوثيقتين رقم ٦٣ و ٦٤ و ٦٦ في المرجع السابق، ص ص ٨٣٤-٨٤٠.

(١٠١٤) الوثيقة رقم ٦٢، بيان نويهض السابق، ص ٨٣٣.

(١٠١٥) أنظر نص البيانات المتعددة لهذه اللجان في الوثيقتين رقم ٦٣، ٦٤، ٦٦ في المصدر السابق، ص ص ٨٣٤-٨٤٠.

الأرض لليهود، وقاد نضالاً حقيقياً من أجلها، ولعبت جريدته (إلى الأمام) التي صدرت عام ١٩٢٩ دوراً فاعلاً لما قدمته من أفكار ناضجة بلغة عربية مبسطة ساهمت في زيادة وعي الفلاحين والعمال العرب، ودعتهم إلى تنظيم صفوفهم، واتحادهم، وتشكيل نقابات لهم كما اهتمت بقضايا الأرض والفلاحين، وحرصتهم على الثورة ضد المستغلين من عرب وأجانب وطالبتهم بانتخاب لجان ثورية قادرة على قيادة الحركة الثورية. كما كان لها أثر كبير في تفجير ثورة عام ١٩٣٣.

وقد ساهمت الاضرابات التي كان يقوم بها العمال بين الحين والآخر والتي حققت بعض النجاح، في اعتماد الحركة الوطنية الناهضة أساليب الاضراب التي تكررت كثيراً وكان أهمها اضراب السنة شهور الذي كان مقدمة لثورة عام ١٩٣٦ وقد تعرض الحزب لانتكاسة بعد بروز النزاع بين اعضائه العرب واليهود أدى إلى تفتيت الحزب عام ١٩٤٣ خاصة بعد أن انحل الكومنترن وانتهز الأعضاء العرب هذه الفرصة وأعلنوا عن تأسيس عصبة التحرر الوطني بعد شهر واحد من حل الحزب^(١٠١٦).

عصبة التحرر الوطني: شكلت هذه العصبة تياراً معادياً للصهيونية ظلت متمسكة به حتى قرار التقسيم عام ١٩٤٧ بنفس القدر الذي كان فيه أعضاء الحزب الشيوعي اليهود يزدادون قرباً من المجتمع اليهودي ويشاركون في مؤسساته^(١٠١٧). وتبرز أهمية

(١٠١٦) للمزيد حول الحزب الشيوعي ودوره أنظر:

- موسى خليل، الحزب الشيوعي الفلسطيني ١٩١٩-١٩٤٨، شئون فلسطينية، العدد ٣٩ نوفمبر ١٩٧٤، ص ١٢٦-١٢٧.

- الوثيقة رقم ٣٨، برنامج الحزب، بيان نويهض الحوت، سابق، ص ٧٧٩.

- حريدة إلى الامام لسان حال اللجنة المركزية للحزب الشيوعي مارس ١٩٢٩ و ١/١٠/١٩٣٠ و ٥/١٠/١٩٣٠ ويناير ١٩٣١ وديسمبر ١٩٣٢ وأبريل ١٩٣٣ في موسى البديري، تطور الحركة العمالية. مقدمة تاريخية ومجموعة وثائق ١٩١٩-١٩٤٨، دار الكاتب ١٩٧٩، ص ١٥٠، ١٨١، ١٨٧، ٢٠١، وأيضاً: - مجلة حيفا (مجلة العمال استمرت قرابة عامين ق ١٩٢٤-١٩٢٥) أنظر: البديري، السابق، ص ٧-٩، ٢٥، ٣٨، ٨٠، ٨٤، ٨٦.

(١٠١٧) برنامج الحزب الوثيقة، ٣٨ المصدر السابق والصفحة.

العصبة من استقلاليتها التامة واستمراريتها مع تعاونها التام مع قيادة الحركة الوطنية وقد لعبت عصبة التحرر دوراً هاماً لأنها نشأت أصلاً من حاجة الشعب إليها، عمالاً وفلاحين ومثقفين، ونشرت العصبة برنامجها عام ١٩٤٦ الذي أعلن أهدافها التي تتلخص بضرورة تحرير فلسطين وجلاء القوات الأجنبية عنها وتأسيس حكومة ديمقراطية مستقلة في فلسطين تعارض الصهيونية الامبريالية التي ترى أنها عدوانية حتى لليهود ذاتهم وطالبت اللجنة برفع المستوى المعاشي للعمال والفلاحين وبضرورة وضع قوانين تحمي الفلاح وتقيه شر الاقتلاع كما كانت تؤيد الفلاحين في نضالهم وفي محاولاتهم لرفع انتاجية الأرض ورفع مستواهم المعاشي بواسطة إصلاح زراعي، كما طالب برنامجها أيضاً بتطوير التعليم ومساندة كافة القوى الاجتماعية الأخرى^(١٠١٨). وعكس برنامج العصبة فهماً جيداً للروح الامبريالية المتمثلة بالصهيونية والاستعمارين الأمريكي والبريطاني وبأطماعهم البترولية في المشرق العربي والتي استخدمت الصهيونية لتكون أدواتها في المنطقة وقاعدة استعمارية لها، كما طرحت القضية الفلسطينية في المجال الدولي من خلال المؤتمر الدولي للنقابات في مارس ١٩٤٥ وطالبت بالغاء الانتداب واقامة حكومة وطنية واييقاف الهجرة وحماية المزارعين والافراج عن المعتقلين وهكذا ربطت العصبة مصيرها بالحركة الوطنية بوعي ووضوح رؤيا كما رفضت العصبة مشروع التقسيم وأي مشروع آخر كان يسعى إلى بلقنة المشرق العربي. كما شجبت العصبة دور لجنة تقصى الحقائق الامريكية ودورها المشبوه وطالبت باحالة القضية للأمم المتحدة عام ١٩٤٦^(١٠١٩) واستمرت تحارب التقسيم حتى عام ١٩٤٧^(١٠٢٠)، حين أخذت عوامل الانقسام تدب بين أعضائها الذين انقسموا إلى فريقين أحدهما يؤيد حمل السلاح والنضال من أجل التحرير والآخر

(١٠١٨) برنامج الحزب، الوثيقة رقم ٣٨، السابق، ص ص ٧٧٩-٧٨١.

(١٠١٩) السابق، والصفحات.

(١٠٢٠) موسى خليل البديري، السابق، ص ١٣١.

يرى أن التقسيم هو الحل الأمثل وهو الأمر الذى ألب الهيئة العربية ضد العصبة وإن لم ينتقص ذلك من دور العصبة الفاعل في الحركة الوطنية الفلسطينية والتي كانت تعكس بحق التفاعلات الجديدة التى طرأت على المجتمع العربى الفلسطينى والمتغيرات التى أثرت فيه وعليه والتي نجمت عن نمو الطبقة العمالية المنظمة وتفاعلها مع قوى المجتمع الأخرى كالفلاحين والمثقفين والطلاب وصغار التجار، تدافع عن مصالحهم وتحميها وتعبّر عن تطلعات الجماهير الشعبية وتقود نضالها ضد الامبريالية.

جماعة الإخوان المسلمين:

نشأت هذه الجماعة في مصر وانتشرت في العواصم العربية وفي عديد من مدن فلسطين منذ ١٩٤٦ حيث افتتح أول فرع لها في القدس تبعه عقد مؤتمر عام في حيفا في ١٨ أكتوبر لنفس العام عبرت الجماعة فيه عن اهتمامها بقضية الأرض ضمن اهتمامها بالقضية ككل من خلال قراراتها المقدمة في هذا المؤتمر والتي يؤكد بعضها على تأييد المشاريع الرامية إلى انقاذ أراضي فلسطين وعدم الاعتراف باليهود الطارئین على البلاد^(١٠٢١).

أما في مؤتمرهم المعقود في حيفا في ٢٧ أكتوبر ١٩٤٧^(١٠٢٢) فقد أعلن الإخوان رفضهم المطلق لعرض القضية على هيئة الأمم لعدم قناعتهم بهذه الهيئات وبأنها لا تمثل سوى أطماع الدول الكبرى وأعلنوا تصميمهم على الدفاع عن بلادهم بجميع الوسائل والتعاون مع الهيئات الوطنية وتقديم نصيبتهم الكامل في تكاليف النضال الذى شاركوا به بالفعل في حرب ١٩٤٨ حين أعلنوا الجهاد المقدس، وطالبوا حكومة مصر وباقي الحكومات العربية باتخاذ كافة السبل لانقاذ فلسطين^(١٠٢٣)، وكان دور الإخوان النضالى في فلسطين بارزاً ومميزاً.

(١٠٢١) بيان نويهض، السابق، ص ٥٠٣.

(١٠٢٢) مقررات مؤتمر الإخوان في حيفا، الوثيقة رقم ٤١، نويهض، السابق، ص ٧٩٤.

(١٠٢٣) مقررات مؤتمر الإخوان في حيفا، السابق والصفحات.

حزب البعث العربي:

نشأ هذا الحزب في سوريا عام ١٩٤٧ وبرز دوره في الثلث الأخير من هذا العام وبسبب توجهاته العربية فقد شارك في (جمعية تحرير فلسطين) التي انحصرت مهمتها بإرسال متطوعين مدربين إلى فلسطين وأسس الحزب في أوائل عام ١٩٤٨ مكتباً دائماً له في فلسطين واتخذ قراراً بتجنيد جميع أعضائه للإشتراك في المجهود الحربي حيث توجهت كتيبة مدرية إلى أرض المعركة وشاركت في القتال دفاعاً عن الأرض واستشهد العديد من رجالها^(١٠٢٤).

وتعكس بيانات مجلس الحزب وعيه بخطورة التقسيم وإقامة الدولة اليهودية والمخطط الامبريالي في فلسطين إلا أن عوده الغض من ناحية. ونشأته المتأخرة حيث كانت قضية فلسطين قد دخلت حينها مرحلة حرجة لم يمكنه من القيام بدور فاعل برغم توجهه الوطني الوحدوي، ومحاولة تعرية الأنظمة العربية وجامعتها الضعيفة، مبرزاً أوجه القصور، مطالباً ببذل المال والدماء لتحرير فلسطين، والقضاء على الصهيونية، بواسطة ضغط الشعوب على حكوماتها وأنظمتها الضعيفة التي تنتظر الحلول عن طريق مباحثات لا تجدي مع أنه بإمكانها لى ذراع الأنظمة الامبريالية فيما لو استخدمت البترول كسلاح وفسخت اتفاقاتها معه^(١٠٢٥). وهو ما يدل على مدى وعي الحزب ليس بالأطماع الامبريالية واستخدامها للصهيونية للسيطرة على المشرق العربي وثرواته فقط بل بالأسلوب الذي كان بالإمكان ردع هذه الانظمة فيما لو استخدم.

كما ظهر وعيه بمدى فعالية استخدام اسلوب المقاطعة الاقتصادية للبضائع الصهيونية والتعاون مع شركاتها ووعيه أيضاً بمدى خطورة الهدنة والاستكانة لنتائج المباحثات^(١٠٢٦)

(١٠٢٤) رجاء جارودي، فلسطين أرض الرسالات، سابق، ص ٤٦٣.

(١٠٢٥) بيان نويهض، السابق، ص ص ٥٠٥-٥٠٧.

(١٠٢٦) الوثيقة رقم ٤٣، ٤٢، بيان نويهض السابق، ص ص ٧٩٤-٧٩٩.

مما كان يعكس بالفعل وضوح شديد لرؤياه.

منظمة النجادة ومنظمة الفتوة وتوحيدهما تحت اسم منظمة الشباب العربي:

أدت أحداث الثورة في عام ١٩٣٨ وماتلاها من قمع وسفك دماء على أيدي السلطات البريطانية من ناحية وعلى أيدي العصابات الإرهابية اليهودية المسلحة من ناحية أخرى إلى تجفير الغضب في نفوس الشباب الثائر الذي رأى أنه لا مناص من تنظيم الجهد من خلال تنظيم عسكري للزود عن قضية الحق. فرفعوا لواء الثورة السرية بعيداً عن الحزبية والطائفية ونزاعات الأسر^(١٠٢٧) منذ أواخر ١٩٤٥ تحت رئاسة المفتي^(١٠٢٨) متظاهرين برفع شعارات رياضية للحصول على موافقة السلطات. ويعكس النظام الداخلي الرياضي دقة متناهية في التنظيم وحصلت بالفعل على موافقة السلطات في ديسمبر ١٩٤٥ حتى برغم إعلانها بعض الأهداف السياسية في شعارها مثل «بلاد العرب للعرب»^(١٠٢٩).

ولعبت هذه المنظمة دوراً بارزاً في الدفاع عن الأرض خاصة بعد صدور قرار التقسيم إذ قادت حرب عصابات منظم واتبعت أسلوب «اضرب واجري» وقد لاقت نجاحاً جماهيرياً لدى شعب فلسطين بخلاف باقي الأحزاب. ذلك أنه وقبل مضي سنة واحدة على تأسيسها كان لها وجود في كل قرية ومدينة كما بلغ عدد أعضائها عدة آلاف^(١٠٣٠).

وحين أصدرت اللجنة الانجلو أمريكية تقريرها في أول مايو ١٩٤٦ هبت فلسطين عن

(١٠٢٧) محمد الفراء، سنوات بلا قرار، وقد شهد المؤلف تشكيل منظمة النجادة، انظر المرجع، ص ٦-٧ وأنظر أيضاً:

- البلاغات الثلاث في الوثيقة رقم ٤٤ عام ١٩٤٦، بيان نويهض، السابق ص ٥٠٨-٥١٣.

- وحول منظمة النجادة والفتوة أنظر: حرب فلسطين، الرواية الاسرائيلية، ص ١٧.

(١٠٢٨) رونى جباى، دراسة سياسة للنزاع بين العرب واليهود، القسم الأول، مرجع سابق، ص ٥٨-٥٩.

(١٠٢٩) الوثيقة ٤٤، بيان نويهض، السابق والصفحات.

(١٠٣٠) رونى جباى، سابق، القسم الأول، ص ٥٨-٥٩.

بكرة أبيها لتعلن عن غضبها العام وألفت اللجنة العليا «لجنة طوارئ» عهد إليها درس موضوع العصيان المدني وعدم التعاون مع الحكومة والامتناع عن دفع الضرائب وغير ذلك من التدابير وتعبئة قوى الشباب للدفاع الوطني، وعمت الاضرابات سائر مدن وقرى فلسطين وتم تشكيل منظمة الجهاد المقدس من قبل الهيئة العربية العليا في يونيو ١٩٤٦ أسدت قيادتها إلى عبد القادر الحسيني الذي تولى تنظيم المجاهدين وأدى عمله السابق في دائرة التسوية^(١٠٣١) إلى نشر حركته السرية في أعماق القرى الفلسطينية كما كان من أكثر القادة غير النظاميين فعالية^(١٠٣٢).

كما أدت الأحداث التي طرأت على فلسطين بعد قرار التقسيم في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ وردود الفعل العربية غير الموافقة على التقسيم إلى اختفاء المشاحنات الداخلية بين الزعماء السياسيين العرب. وسيطرت اللجنة العربية العليا على المسرح السياسي وأعلنت الهيئة رفضها المطلق للتقسيم واعتبر نائب رئيسها «جمال الحسيني» خط التقسيم هو خط النار والدماء ونودى باضراب لأيام ثلاث في جميع أنحاء فلسطين احتجاجاً على قرار لجنة الانسكوب واعتبرت هذه الأيام الثلاث نقطة تحول في الجهود العربية دفعت جمال الحسيني رئيس اللجنة العربية ورئيس الحزب العربي إلى تأليف منظمة الفتوة^(١٠٣٣) كجناح رسمي للحزب والتي انضوى تحت لوائها ثلاثة آلاف وخمسمائة عضو كان بعضاً منهم ممن استقالوا من النجادة وانضموا إلى الفتوة.. وأدى خوف النجادة من تشتيت الجهود والصراع على السلطة إلى البحث عن حل خوفاً من انهيار المنظمين والذي تفتق عن دمج المنظمين معاً تحت اسم منظمة الشباب العربي عام ١٩٤٧^(١٠٣٤). والتي لم يختلف نظامها

(١٠٣١) انضم عبد القادر لدائرة التسوية عام ١٩٣٢ ثم استقال منها في مطلع ١٩٣٥. أنظر:

- مجلة فلسطين، نشرة دورية تصدرها الهيئة العربية العليا لفلسطين، بيروت في ١٥ مايو ١٩٦١، ص ١٢-١٦.

(١٠٣٢) تريفور. ن. دوى، النصر المحير، سابق، ص ٣٦-٤٥.

(١٠٣٣) السابق والصفحات.

(١٠٣٤) لمزيد من التفاصيل حول منظمة الفتوة واندماجها مع النجادة أنظر:

الداخلي مطلقاً. إلا في بعض بنوده الخاصة بانتخاب القائد. وأمور أخرى صغيرة^(١٠٣٥) لم تكن تستدعى وجود منظمة جديدة طالما أن الأهداف واحدة. ولكن من أسف هو صراع الأسر والصراع على السلطة والذي كان إحدى نقائص الحركة الوطنية الفلسطينية إلا أن أعمال المنظمة الجديدة جديرة بكل التقدير لاسهاماتها الهامة في النضال الوطني الفلسطيني. وقد اتسمت عملياتها بالجرأة والعنف دفاعاً عن أرض فلسطين ووقف شعب فلسطين بكامله خلفها يدعمها بالمال والملجأ والطعام بالإضافة لموارد دعم أخرى كانت ترد إليها من العالم العربي الذي استشاط من الغضب لموقف الدول الكبرى تجاه فلسطين وإهدار حقوق شعبها حتى بدت العواصم العربية كخليفة نحل لا تهدأ تقوم على تجنيد وتدريب المتطوعين الذين شكلوا فيما بعد قوام جيش التحرير العربي^(١٠٣٦).

ولعبت جمعيات غير سياسية الصبغة مثل جمعية الكشاف العربي التي كان قوامها نحو عشرة آلاف عضو دوراً وطنياً حين أخذت تجمع الأموال للمشاريع الوطنية وساهمت في النضال الوطني والذي لاقت بسببه اضطهاداً من السلطات البريطانية^(١٠٣٧) وفي عام ١٩٢٥ كون بعض الأفراد جمعية مساهمة لشراء الأراضي وإعادة بيعها لذوى الدخول الصغيرة بإقساط لا ترهقهم ولكن دورها لم يكن فاعلاً^(١٠٣٨).

- بيان نويهض، السابق، ص ص ٥١٠-٥١٤: أنظر أيضاً؛

- الوثيقة رقم ٤٥ لمنظمة الشباب العربي، المصدر السابق، ص ص ٨٠٠-٨١٥ وأنظر أيضاً؛

- حرب فلسطين، الرواية الاسرائيلية، سابق، ص ص ١٢-١٣.

(١٠٣٥) كانت أعمال هذه المنظمة تعيد إلى الذاكرة عنف ثورة ١٩٣٦-١٩٣٩ كما يذكر المؤلف أنظر؛

- رونى جباى، السابق والصفحات.

(١٠٣٦) بيان نويهض السابق، ص ص ٥١٤-٥١٥.

(١٠٣٧) ذاته.

(١٠٣٨) ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية، ج١، وثيقة رقم ٩٢ و١٠٧ ص ص ٣٤٨، ٤١٧ وأيضاً؛

- الحوت، سابق، ص ص ١٧٩-١٨٧، ٧٣٠.

- فلسطين العدد ٢٥ - ١٩٨٣، في ١٩٣٢/٣/٩، ص ٢.

- المقطم في ١٩٢٠/٣/١٥ و ١٩٢٥/٨/٢٧ وفى ١/٢٣ و ١٩٣٢/١٠/٢٨.

كما تأسست شركة زراعية عربية عام ١٩٣٢ لانقاذ الأراضي عن طريق الشراء والاستثمار والرهن والتأجير والقيام بجميع الأعمال الزراعية بلغت قيمة أسهمها ١٢٠٠ جنية ثم ارتفعت لخمسـة آلاف. وحققت هذه الشركة نجاحاً يذكر لمعاوضة الأهالي لها فاشتريت في السنة الأولى لها ما يقرب من ألف دونم من أراضي بيسان قامت بحرقها وغرسها وما إلى ذلك (١٠٣٩).

كما تكونت شركة أخرى لانقاذ أراضي فلسطين عام ١٩٣٢ ولكن بقي دور هذه الجمعيات محدوداً للغاية (١٠٤٠).

وفي عام ١٩٣٥ تأسست شركة صندوق الأمة العربي كشركة محدودة الضمان بهدف شراء الأراضي الزراعية والعقارات لانقاذ أراضي الوطن واستثمارها بصورة تكفل حفظها وتضمن أرباحاً معقولة للمساهمين بها، بلغ رأسمال هذه الشركة ٦٠.٠٠٠ جنية بعد أن تم الاكتتاب عام ١٩٣٦، وشرعت بالعمل الجدي، فاشتريت في مدة قصيرة ٧٠٠ دونم إلا أن ثورة عام ١٩٣٦ أصابتها بالشلل ولم تعاود أعمالها إلا قبيل الحرب العالمية الثانية (١٠٤١).

وأنشأ عريان بئر السبع جمعية هدفها مقاومة انتقال الأراضي لليهود فقاموا بتكوين فرقة خيالة مؤلفة من أربعين خيلاً يتجولون بين مضارب البدو لارشادهم وتوعيتهم وحثهم على التمسك بأراضيهم. كما عملت شركة انقاذ أراضي بئر السبع التي أقرها حزب الدفاع الوطني عام ١٩٣٥ برأسمال قدره ٢٥ ألف جنية زيدت فيما بعد إلى ٥٠ ألف جنية على حماية أراضي بئر السبع (١٠٤٢).

ومن التنظيمات غير السياسية التي لعبت دوراً نضالياً كذلك التنظيمات العمالية.

(١٠٣٩) الاقتصاديات العربية، العدد السابع، السنة الأولى في ١/٤/١٩٣٥ ص ٣٧.

- غنيم، القوى الاجتماعية، سابق، ص ٢٨.

(١٠٤٠) المراجع السابقة ذاتها.

(١٠٤١) المراجع السابقة ذاتها.

(١٠٤٢) صدقة، قضية فلسطين، سابق، ص ص ٣١٢، ٣١٤.

- المقطم في ٨/٦ و١٩٣٥/٥/٢٠.

التنظيمات العمالية الفلسطينية:

لعبت هذه التنظيمات دوراً بالغ الأهمية في الحركة الوطنية وكانت هذه القوى الاجتماعية ظاهرة من ظواهر التحول في المجتمع الفلسطيني منذ انطلقت في العشرينات في مدينة حيفا واتسعت حتى شملت فلسطين بأكملها خاصة مع ازدهار الصناعة في الأربعينات. وازدادت أعداد العمال العرب الذين سعوا لتنظيم صفوفهم تحت جناح حركة نقابية عانت كثيراً من تجاهل السلطة لها وإن تمكنت في النهاية من احراز اعتراف بوجودها كحركة عمالية في ١٩٤٤ حيث أصبحت منذ ذلك الحين قوة لا يستهان بها إذ أصبحت تشكل نحو ثلث عدد سكان المدن أو ما يزيد عن ١٠٠ ألف عامل. وقد قادت الاضرابات وأنشأت النقابات وعملت على رفع أجور العمال العرب ومساواتها بأجور العمال اليهود وتصدت لتحيز الحكومة بتشغيل العمال اليهود وإهمال العرب وتمكنت من فرض قاعدة لتشغيل العمال والفنيين العرب بنسبة الضعف وفقاً للنسبة العددية مما جعلها تقف ككيان رسمي في وجه الهستدروت^(١٠٤٣). من أهم انجازاتها العمل على توحيد صفوف الفلاحين والعمال التي لعبت عصبية التحرر فيها دوراً هاماً حين تبنت الدفاع عن هذه الطبقات في إطار كفاح وطني واسع. وفضلاً عما ذكر فقد ظهرت بعض الجمعيات السرية الأخرى مثل:

- «جمعية الدم» العربية لمكافحة انتقال الأراض في أواخر عام ١٩٤٥ كانت تهدد بإعدام كل من تسول له نفسه ببيع أرضه لليهود، من خلال منشورات تلصق على جدران شوارع القدس^(١٠٤٤)، وتعتبر هذه الجمعية الأولى من نوعها المماثلة لتلك الجمعيات السرية

(١٠٤٣) حول الحركة العمالية أنظر:

- أسعد صقر، الحركة العمالية في فلسطين، سابق، ص ١٢٥-١٢٨ وأيضاً أنظر:

- عبد القادر ياسين، تاريخ الطبقة العاملة، سابق، ص ١٩٤-١٩٧ وأنظر:

- بيان نوبهض، السابق، ص ٥١٦-٥٢٨.

- القضية الفلسطينية، إعداد المكتب العربي للدعاية والنشر بدمشق وبيروت، نشرت بمناسبة عقد مؤتمر بلودان للدفاع عن فلسطين،

دون تاريخ، ص ١١-١٤.

(١٠٤٤) الاهرام العدد ٢١٨٤٧ في ١٩/١/١٩٤٦.

التي ظهرت اثناء ثورة ١٩٣٦-١٩٣٩. ومن المؤسسات التي لعبت دوراً أيضاً في حركة النضال العربي.

– « المكاتب العربية »: وهي منظمة غير رسمية انشئت بمعونة مالية من فلسطين ومن بعض الدول العربية^(١٠٤٥) وبتشجيع من بريطانيين أصدقاء للعرب مناصرين لقضيتهم*. كانت لها ثلاثة مكاتب. المركزى ومقره القدس واثنان أحدهما في لندن والآخر في واشنطن انحصرت مهمة هذه المكاتب بتقديم المعلومات الوافية بخصوص القضية الفلسطينية لمن يطلبها وخاصة لأولئك المهتمين بالشئون الفلسطينية سياسياً واقتصادياً ودينياً ولرجال الصحافة. كما عملت هذه المكاتب على شرح القضية الفلسطينية وتقدير الرأى العام الأوروبى والأمريكى بعدالة القضية كما كانت تسعى لتحظى فلسطين بتأييد من هذه الدول ولم يكن لهذه المكاتب علاقة رسمية بأى من اللجنة العربية العليا أو بالجامعة العربية وآراءها كانت تعبر عنها وان تكن متوافقة مع آراء هاتين الهيئتين ولكنها ليست ملزمة لأحد^(١٠٤٦). وقدم المكتب العربى نشرتين لشرح القضية الفلسطينية الأولى وهي من ٣٨ صفحة عرضت على لجنة التحقيق الامريكية عبر المكتب من خلالها عن رفض عرب فلسطين التام للتقسيم لما يشكله من اجحاف خطير بحقوق شعب فلسطين. وطالب بإقامة دولة فلسطينية ديموقراطية غير عنصرية يكون لليهود فيها حق المواطنة كما طالب بايقاف

(١٠٤٥) تذكر الاهرام عن التبرعات السخية من سكان فلسطين للمكاتب العربية أنظر:

– الاهرام العدد ٢١٥٩٤ في ١٩/٣/١٩٤٥.

* تذكر فرنسيس املى نيوتن صديقة العرب أنها مع بعض أصدقائها البريطانيين المناصرين للقضية استشعروا ضرورة وجود مثل هذه المراكز وعرضت الفكرة على وفد فلسطينى كان في لندن اثر ثورة ١٩٣٦ ورحبوا بالفكرة فأُسست مع أصدقائها المركز الفلسطينى فى لندن بإدارة بريطانية. وكان اميل الفورى المندوب العربى وهى سكرتيرة شرف: انظر كتابها، خمسون عاماً، ترجمة وديع بستانى، سابق، ص ص ١٦٠-١٦١.

(١٠٤٦) نشرات المكتب العربى، النشرة الأولى، مشكلة فلسطين، سابق، ص ص ٦-٢٢، وأيضاً:

– نشرات المكتب العربى، النشرة الثانية، مشكلة فلسطين عرض عام، سابق، ص ٦٤.

● الفصل الخامس ●

الهجرة وإيقاف انتقال الأراضي بواسطة نظام أكثر صرامة يشمل جميع أراضي فلسطين. كما شُرحت أهداف الصهيونية التوسعية وأخطارها، والنشرة الثانية وهى من ٢٢٢ صفحة عرضت على لجنة التحقيق البريطانية الاميركية، في مارس ١٩٤٦، أوضح من خلالها رفض عرب فلسطين التام لقيام دولة يهودية وبأنهم مستعدون لقبول اليهود في دولة فلسطينية ديمقراطية ولكن بشرط إيقاف الهجرة وانتقال الأراضي، مبرزة خطر الصهيونية وأهدافها التوسعية، ونزعاتها العدوانية، وأخطارها الاقتصادية والسياسية على العالم العربى^(١٠٤٧). كما انشأت هذه المكاتب منظمات للخدمة الاجتماعية وأخرى اشتراكية وديموقراطية. وقد توقفت هذه المكاتب عن أعمالها في أواخر عام ١٩٤٧ وكلفت الأمانة العامة للجامعة العربية بمباشرة أعمالها في أمريكا وبريطانيا^(١٠٤٨).

الجامعة العربية وموقفها من قضية الأراضي فى فلسطين:

نظراً لأهمية الأراضي وخطورة انتقالها قامت عديد من المشاريع لانقاذها من قبل عرب فلسطين ففى الفترة ما بين ١٩٢٦-١٩٣١ أى قبل قيام الجامعة العربية حيث بادر المجلس الإسلامى الأعلى بمحاولات لشراء الأراض العربية ووقفها وفقاً لإسلاميا للحد من انتقالها ولكن محاولاته لم تحقق كبير نجاح لضعف إمكانياته^(١٠٤٩).

وتمثلت المحاولة الثانية في الدور الذى لعبه صندوق الأمم العربى عندما تأسس عام ١٩٣٥ على نحو ما مر بنا منذ قليل.

أما المحاولة الثالثة فكانت للمشروع الإنشائى: وفكرة المشروع الإنشائى اقترحها وأعدّها الاستاذ موسى العلمى وطرحها في أولى جلسات جامعة الدول العربية

(١٠٤٧) وثيقة رقم ٥٨، المقررات السرية للحكومات العربية بشأن التقسيم في ١٧/١٢/١٩٤٧ من كتاب بيان نوبهض السابق، ص ٨٢٩-٨٣٠.

(١٠٤٨) نجيب صدقه، المرجع السابق، والصفحات، وأيضاً:

- المشروع الإنشائى، قانونه وتقريره سابق، ص ١٦، ٢٢، ٥٥، ٦٨، ٧١.

(١٠٤٩) المشروع الإنشائى، ذاته والصفحات

ووفق عليها وتم عرضها على لجنة تحضيرية لدراساتها. اجتمعت اللجنة الاقتصادية في ١٥ يوليو ١٩٤٥ في وزارة الخارجية المصرية^(١٠٠) ووفق على المشروع مع بعض التعديلات، ويتلخص المشروع بإنشاء صندوق قومي عربي عام تشترك فيه جميع البلدان العربية وتشارك فيه برأسمال كبير (دون التفكير ببيع) قدر بنحو خمسة ملايين جنية فلسطيني تدفع على خمس سنوات باعتبار أن هذه المدة اللازمة لتنفيذ المشروع كحد أدنى. وهدف هذا الصندوق هو المحافظة على أراضي عرب فلسطين من خلال شرائها وتحويلها إلى وقف أبدي لهم. كما كان يهدف المشروع لمعالجة الأسباب التي تؤدي إلى تسرب الأراضي ومحاولة منعها من خلال تحسين أحوال الفلاحين الزراعية والمعيشية ورفع مستواهم الاقتصادي من خلال رفع كفاءة الأرض الانتاجية وتحسين الصناعة وتشجيع التشجير والبستنة والتحريج، مع مساعدة الفلاحين على تصريف منتجاتهم والاعتماد على النظام التعاوني في شتى مجالات الاقتصاد الزراعي. وارتكز المحور الأساسي الذي يقوم عليه المشروع للاحتفاظ بالأراضي بين يدي الفلاحين على عدة نقاط أولها تسديد ديون الفلاحين على أن يدفعها هؤلاء بالتقسيط للجمعية بدون فوائد مقابل أن يصبح الإشراف الزراعي للجمعية وإدارتها ومهندسيها الذين يعملون على تحسين السلالات وزيادة الكفاءة الانتاجية وتعليم الفلاحين الأساليب التقنية الجديدة وطريقة تربية الحيوانات ورعايتها وصناعة الألبان ومنتجاتها وأحياء الصناعات القروية مع تقديم الآلات والأسمدة اللازمة وتأمين الخدمات الطبية والصحية وبناء المدارس ونشر الثقافة والتعليم مقابل وقف الأرض وقفا ذرياً لتبقى الأرض عربية إلى الأبد. أما في حالة شراء الصندوق للأرض فيقترح أن توقف وقفا صحيحاً على أن تؤجر للمزارعين الذين يحصلون على الخدمات السابقة نظير دفع الإيجار للصندوق. كما اقترح المشروع طريقة أخرى للاحتفاظ بالأرض بين أيدي العرب عن طريق ربط الفلاح بكفالات قانونية تضمن بقاءها بيد العرب لقاء تقديم خدمات اجتماعية

(١٠٥) نجيب صدقة، قضية فلسطين، سابق، ص ٣٢٠-٣٢١.

واقتصادية على النحو المذكور^(١٠٥١).

ومن الجدير بالملاحظة أن عملية شراء الصندوق للأرض لانقاذها من براثن اليهود أتت كحل أخير وفي حالة الضرورة القصوى وهو بذلك يختلف عن المشاريع السابقة التي اعتبرت عملية شراء الأرض والاحتفاظ بها على رأس اهتماماتها. وهو في ذلك ينهج نهجاً منطقياً بمعالجة جذور المرض. ومع أن المشروع هاما، فإن امكانية تنفيذه كانت تحول دونها عدة أسباب أهمها وجود حكومة محتلة جعلت أهم أهدافها اقتلاع الفلاح وتحويل أرضه لليهود وحاصرته بضرائب ثقيلة وأغلقت أسواق تصريف منتجاته ومارست شتى الضغوط الاقتصادية والسياسية ضده. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى لم يكن بالإمكان تقديم ضمان من قبل الدول العربية لتفى بالتزاماتها المالية المنوطة بها مستقبلا. والمقدرة للعام الأول بمليون جنيه فلسطيني باعتبارها رهناً لظروف اقتصادية وسياسية داخلية وخارجية أضف إلى أنها قد تطلب حق المراقبة والتدخل لقاء مساهمتها مما قد يعوق تقدم المشروع^(١٠٥٢).

وقد اقترح كحل مقبول انشاء شركة تجارية مغفلة تباع اسهمها في الاسواق العربية^(١٠٥٣) على أن تشتري الحكومات قسما منها وإن تضمن للمساهمين فائدة سنوية معقولة لأموالهم وبهذا فلن يكون على هذه الحكومات فيما بعد سوى دفع الفوائد السنوية للمساهمين في حالة عدم ربح المشروع وتغطيته لهذه الفوائد من أرباحه. وعقب على المشروع باقتراحات وانتقادات خاصة وأنه كانت هناك بعض الصعوبات التي ستواجهه مثل الحصول على المكائن الزراعية والأسمدة الكيماوية وإيجاد الفنيين المؤهلين وغير ذلك مما سيحتاج معه المشروع لوقت طويل قبل أن يؤتى ثماره لذا فقد تقدم الخبراء المصريون

(١٠٥١) المشروع الانشائي، قانونه، وتقريره، السابق، ص ١٦، ٢٣، ٢٦، ٥٢.

(١٠٥٢) ذات المرجع والصفحات.

(١٠٥٣) نجيب صدقه، السابق والصفحات.

● الفصل الخامس ●

بتكليف من الجامعة بمقترحات تتعلق بإنشاء بنوك ائتمان لتقديم قروضها للفلاح ليتمكن من شراء ما يلزم أرضه من بذور وآلات وأسمدة. وطرح منتقدو المشروع ضرورة حمل حكومة الانتداب على وقف هجرة اليهود والتشديد على عدم انتقال الأراضي باعتبار أن المشكلة سياسية قبل أن تكون اقتصادية ومحاربة وقف الهجرة والعمل العبري الذي يؤدي إلى خسارة مزدوجة بواسطة تشديد الجامعة العربية على حكومة الانتداب بضرورة تطبيق روح الكتاب الأبيض ومعالجة أسباب تسرب الأرض الناجم عن الفقر وتراكم الديون عن طريق جمعيات ترقى بمستوى الفلاح بواسطة تدريبه على استخدام التقنية الزراعية الحديثة وإنشاء تعاونيات وغير ذلك مع ضرورة تقديم ضمانات قانونية تعقد مع الفلاح كالكوالكات الدورية والرهونات صعبة التحويل وشراء الحصص الصغيرة بحق الشفعة والوقف الذري. وشراء الأرض عند الضرورة على أن توزع على صغار الفلاحين بالسرعة الممكنة دون ربح أو بخسارة وبشروط سهلة وميسرة^(١٠٥٤).

ولقد تعطل المشروع، برغم موافقة الجامعة على المساهمة في انقاذ أراضي فلسطين بواسطة صندوق الأمة في ٨ أكتوبر ١٩٤٤ أكثر من عام حتى حظى بالموافقة النهائية في نوفمبر ١٩٤٥ بحيث يتم تكوين منشأة مالية متعددة الأغراض، قسم منها لمساعدة الملاك على تحسين أراضيهم واستصلاحها وآخر للتسليف لرفع قدرة الفلاح على الزراعة. وآخر للاستغلال الزراعي والتعليمي حيث تقوم المنشأة بشراء قطع من الأرض بأسعار اقتصادية ثم بيعها بعد ذلك لصغار المزارعين بشروط ميسرة مع تسهيلات في الدفع، وقطع أخرى لإصلاحها وبيعها، وكذا شراء الأرض عند الضرورة على أن تؤجر لصغار الفلاحين بشروط ميسرة، أو تباع لهم بأثمان مقسطة لأجل طويلة. وتكون هذه المؤسسة

(١٠٥٤) حول اقتراحات الخبراء المصريين وانتقادات سعيد حمادة ووجائي الحسيني عليها أنظر:

- المشروع الانشائي، السابق، ص ٥٥، ٧٧-٧٨ وأيضاً:

- الرابطة العربية العدد ٤٣٨، القاهرة ١٩٤٥، ص ١٩.

على شكل شركة مساهمة محدودة. كما قرر المجلس تكوين قسم تشريعي يعمل بالاتصال مع الجامعة العربية على تعديل الضرائب العقارية الزراعية، وجعلها ترتبط بإنتاج الأرض وليس بقيمتها الرأسمالية كما يهدف إلى تعديل تشريع ملكية الأرض وانتقالها بما يحقق أهداف المنشأة^(١٠٥٥). ولم نعثر من خلال دراستنا للقوانين على ما يفيد بأن هذا المجلس استطاع أن يحقق أى فائدة تذكر.

وأخيراً وفي الدورة الثالثة لمجلس الجامعة العربية وافق المجلس على تأليف لجنة لدراسة مسألة انقاذ الأراض في مارس ١٩٤٦^(١٠٥٦). وفي أبريل من نفس العام وافقت الجامعة على المشروع الانشائي مع التعديلات على أن يكون المركز الرئيسى للمؤسسة الخاصة بانقاذ الأراضي خارج فلسطين وقدمت الجامعة سلفاً قدرها ١٠٠٠ جنية لشركة انقاذ الأراض في ١٢ ديسمبر ١٩٤٦^(١٠٥٧). أن مثل هذه الاجراءات الروتينية بالغة التعقيد أسهمت في تأجيل مشروع كان من المفروض أن يباشر أعماله فوراً نظراً لأهميته القصوى. كما قد ساهمت الضجة الإعلامية التي رافقت هذه القرارات والمناقشات دون أدنى عمل ايجابي بالإضافة لقرارات أخرى اتخذتها مثل تحريم بيع أو انتقال الأراضي لليهود^(١٠٥٨) في حث المؤسسات الصهيونية إلى الحصول على مزيد من الأراضي العربية بأى شكل

(١٠٥٥) قرارات مجلس جامعة الدول العربية، السابق، ص ٤٦.

(١٠٥٦) المصدر ذاته والصفحة وأيضاً:

- الأهرام العدد ٢١٩١١ السنة ٧٢ في ٢٦/٣/١٩٤٦، ص ٣.

(١٠٥٧) قرارات المجلس، السابق، ص ٤٨-٥٦.

(١٠٥٨) ووفق على مشروع اعتبار بيع أراض أو المساعدة عليها بطريق السماسرة، جرماً جنائياً، في ١٢/٦/١٩٤٦ وقدم مكرم عبيد مشروعاً لانتقاذ أراضي فلسطين بواسطة انشاء مؤسسه مالية فى قلب الجامعة تكتتب فيها الحكومات والشعوب العربية لتأمين التسليف العقارى والزراعى. أنظر:

- قرارات مجلس الجامعة، السابق، ص ٥٢.

كما وافقت الجامعة بتاريخ ١٥ أغسطس ١٩٤٧ على تسهيل أعمال الشركة العقارية العربية المصرية المؤسسة برسم ملكى للحصول على ما يلزمها من أموال ومباشرة أعمالها وتأدية رسالتها بانقاذ أراضي فلسطين وبقيت هذه الشركة تمارس أعمالها خارج نطاق فلسطين حتى عام ١٩٥٠ أنظر قرارات مجلس الجامعة، السابق، ص ٦٧.

حتى بالقوة على نحو ما مر بنا كما ساهمت حكومة الانتداب بتمرير أراضي العرب لليهود عن طريق إعطاء مساحات واسعة من أراضي الغابات والنقب وغيرها للجنود اليهود المسرحين من جيشها هذا فضلاً عما اتاحتها من فرص للبلديات اليهودية في ضم أراض ذات أهمية قصوى تحت مسميات مختلفة على نحو ما أوضحنا في فصول سابقة.

وربما كانت اسهامات الجامعة العربية بعيداً عن انقاذ الأراض في فلسطين أكثر ايجابية ذلك أن الجامعة أصدرت عام ١٩٤٥ قرارها بمقاطعة البضائع الصهيونية التي كانت تصدر للبلاد العربية بعدة ملايين من الجنيهات سنوياً قدرت عام ١٩٤٤ بنحو أربعة ملايين ونصف جنيه وتشكل نحو ثلثي صادرات فلسطين للدول العربية الخمس مصر والعراق وسوريا وشرق الأردن وبلاد العرب. وامتثلت الغرفة التجارية العربية لنداء الجامعة فوجهت نداء إلى جميع العرب للامتنثال لقرار الجامعة منذ أول يناير ١٩٤٥ (١٠٥٩). كما وجهت اللجنة العربية العليا لـعرب فلسطين بمقاطعة البضائع اليهودية عبر المنشورات والصحف وبتوعية الجماهير بمدى خطورة استمرار التعامل مع اليهود، الأمر الذي دفع بالوكالة اليهودية للاعتراض والاحتجاج لدى الجمعية العمومية للأمم المتحدة وما تبعه من ملايسات (١٠٦٠) على نحو ما رأينا والتي انشأ اليهود بسببها لجنة حماية السلع اليهودية رداً على المقاطعة، لاتسمح لأى تاجر يهودى بالعمل إلا من خلالها. كما اتخذت اجراءات لتصدير أو استيراد المبيعات لفلسطين عن طريق الدول العربية بهدف انجاح

(١٠٥٩) محمد على الطاهر، أوراق مجموعة، سابق الذكر، ص ٢٨٦.

- الاهرام العدد ٢١٨١٧ فى ١٥/٢/١٩٤٥ ص ٤، والعدد ٢١٨٢٤ فى ١٢ ديسمبر ١٩٤٥ وتذكر الجريدة أن الحكومة السورية ألغت اذونات الاستيراد للمنتجات اليهودية تلبية لقرارات جامعة الدول العربية وكانت قديمة ما استوردته سوريا من فلسطين خلال السنوات الأربع الأخيرة نصف مليار فرنك كما قررت معاقبة المخالف بالاشغال الشاقة الموقعة أو المؤبد.

- الاهرام العدد ٢١٨١٧ فى ٥/٢/١٩٤٥ والعدد ٢١٨٤٢ فى ١٤/١/١٩٤٦ والعدد ٢١٨٤٧ فى ٩/١/١٩٤٦ ص ١ والعدد ٢١٩٨٨ فى ٢٥/٦/١٩٤٦.

(١٠٦٠) الاهرام العدد ٢١٨٦٠ فى ٢٥/١ والعدد ٢١٨٦٤ فى ٢٩/١ والعدد ٢١٨٧٢ فى ٨/٢ والعدد ٢١٨٧٨ فى ١٤/٢ فى ٢١٨٩٥ فى ٧/٣ فى ٢١٩٢٥ فى ١١/٤ والعدد ٢١٩٨٨ فى ٢٥/٦ والعدد ٢٢٠١٥ فى ٢٦/٧ والعدد ٢٢١٠٧ فى ١٤/١١/١٩٤٦.

الحصار الاقتصادي^(١٠٦١). كما أيدت الجامعة العربية في مؤتمراتها السرية والعلنية مطالب شعب فلسطين في نضالهم وشد أزهم بكافة الوسائل ورفضت تقرير اللجنة الانجلو اميركية ووصفته بالتحيز وحذرت بريطانيا وامريكا بإعادة نظر الدول العربية بهاتين الدولتين في حالة اصرارهما على التقسيم وحرمان رعاياهم من أى امتيازات وكان أخطر القرارات وأكثرها فعالية فيما لو تم تنفيذه قرار الغاء امتيازات النفط. ولكن السعودية رفضت التنفيذ. كما طالبت الجامعة، الدول العربية بتكوين لجان للدفاع عن فلسطين ولكن ظلت معظم هذه القرارات حبراً على ورق^(١٠٦٢).

ولما تم اتخاذ قرار التقسيم في ٢٩ نوفمبر أعلنت الجامعة العربية وقوفها إلى جانب شعب فلسطين وقررت إرسال متطوعين لا يقل عددهم عن ثلاثة آلاف مقاتل وعشرة الاف بندقية وهو ما لا يتناسب على الإطلاق مع امكانات اليهود التى كانت تعرف الجامعة تماما مدى قوتها وقدرتها العسكرية وأسلحتها بعد اطلاعها على تقرير اللجنة الانجلو اميركية. لكن عرب فلسطين لم ينتظروا وهبوا يدافعون عن أراضيهم بكل ما اتوا من قوة خاصة بعد أن قرر اليهود شن هجومهم المسلح قبل انسحاب بريطانيا بوقت طويل حين أعلن سكرتير الوكالة اليهودية (شارتوك) - ثالث شخصية في الحركة الصهيونية - أن زمام المبادرة أصبح بيدهم تحت سمع وبصر حكومة فلسطين بل وبترتيبات سرية بين الجيشين. وشكلت اللجنة العربية العليا جيش (الجهاد المقدس) في يناير ١٩٤٨ من الفلاحين والعمال والشباب والذي خاض معارك دامية مع القوات اليهودية واستطاع أن يؤدي دورا بطوليا برغم ضعف امكاناته وقلة تسليحه وتمكنه من توجيه ضربات قاضية للقوات اليهودية

(١٠٦١) الدفاع العدد ٣٨٦٨٩ فى ٢٩/١/١٩٤٨، ص ٤

- الاهرام العدد ٢٢٣٢٥ السنة ٧٣ فى ٢٨/٧/١٩٤٧، ص ٦.

(١٠٦٢) الوثيقة ٢١٤ مذكرة الامانة العامة لجامعة الدول العربية إلى الأمم المتحدة بشأن تدخل قوات الدول العربية فى فلسطين فى ١٥ مايو ١٩٤٨، ملف وثائق فلسطين، ج١، السابق، ص ٩٣٥.

زعزعت كيائها وشلت حركتها وكادت تقضى عليها بعد أن سيطر عرب فلسطين على قلب البلاد وأطرافها في حين تحصن اليهود في مستوطناتهم مما دفع بريطانيا وأمريكا للتراجع عن قرار التقسيم^(١٠٦٣) على نحو ما مر بنا . ولكن بعد دخول جيوش الانقاذ العربية ضعيفة الأعداد والعدة ناقصة التدريب والتسليح والتنظيم والتنسيق تدهورت الأوضاع لأسباب عديدة وما يعيننا هو مدى الخسائر التي لحقت بأراضي عرب فلسطين في هذه الحرب بعد أن قامت السلطات البريطانية بتسليم حيفا ويافا لليهود والحقتهما باللد والرملة على أيدي الجيش الأردني ذي القيادة البريطانية ، كما استولى اليهود على أكثر من عشرين قرية كبيرة وخمسين قرية صغيرة ، وكذلك على مطار اللد الدولي بكامله^(١٠٦٤). ثم أعقبها سقوط مدينة الناصرة والعديد من القرى. وبرغم صدور قرار من مجلس الأمن يقضى بفرض الهدنة في جميع أنحاء فلسطين في ١٥ يوليو ١٩٤٨ إلا أن اليهود خرقوا الهدنة في اليوم التالي مباشرة واحتلوا التلال المشرفة على طريق اللطرون رام الله واستولوا على قرية عجنجول وما حولها وطردوا أهلها العرب كما استولوا على منطقة النقب^(١٠٦٥). وأيضاً على قرية قاقون كما اغتصبوا معظم أراضي زيتا وعلى نصف أراضي قرية العيسوية الواقعة قرب الجامعة العبرية ومستشفى هداسا في القدس. وقد تكررت حوادث خرق الهدنة من قبل اليهود مما دفع وسيط الأمم المتحدة إلى رفع تقرير

(١٠٦٣) الدفاع الأعداد ٣٧٩٨-٣٩٤١، السنة الرابعة عشر من ٧ نوفمبر ١٩٤٧ وحتى ٢٢ إبريل ١٩٤٨.

- الرابطة العربية، العدد ٥ ٦ السنة الثانية عشر في ٣ يناير ١٩٤٨ ص ٥، والعدد ٤٢٨ السنة التاسعة في ٢٧ يناير ١٩٤٥، ص ١٤-١٥.

- شفيق الرشيدات، السابق، ص ٢٤٨-٢٥٤.

(١٠٦٤) مصطفى مراد الدباغ، ج ١، القسم الثاني، سابق، ص ٣٢٤، ٣٣٩ وأنظر أيضاً:

- عبد الله التل، كارتة فلسطين، سابق، ص ٢٤٧-٢٥٩، ٢٨٩-٢٩١، وأيضاً:

- محمد غر الخطيب من اتر النكبة، سابق، ص ٣٤٣، وأيضاً - عارف العارف، العيسوية القرية المنسية، فلسطين العدد ٢١ ملحق

المحرر العدد ٦٣٨ في ١٢/٧/١٩٦٥، ص ٤.

(١٠٦٥) تقرير مرفوع إلى سكرتير عام الأمم المتحدة من وسيط الأمم المتحدة سابق، ص ٦٦-٦٨ وأيضاً:

- المقطم العدد ١٨٤٩٤ في ١٥/٩/١٩٤٨، ص وانظر الرواية الرسمية الاسرائيلية عن حرب فلسطين، السابق.

يفضح أعمال اليهود «وارتكابهم لمخالفات خطيرة» ذاكرا اعتداءهم على ثلاث قرى عربية هي «عين غزال» «واجزم» «وجبع» الواقعة جنوب حيفا، كما طالب بإعادة بنائها على حساب السلطات البريطانية، هذا فضلا عما نجم عن هذه الكارثة من طرد أربعة آلاف عربي من أراضيهم بالقوة وقتل عدد كبير منهم بلغ نحو ثلاثين شخصا أثناء دفاعهم عن أراضيهم بخلاف تدمير قريتين تدميراً كاملاً عندما قصفها اليهود جواً وبراً، مما اعتبره التقرير «منتهى الفظاعة وخرقاً صارخاً للهدنة»^(١٠٦٦).

كما دمرت قرى «كفر كنا» «وطرغانة» «ومسكة» «وطمره»، «وحطين» ذات التاريخ المجيد، وطرد سكانها العرب بعد قتل الكثير منهم^(١٠٦٧). وبرغم وجود الهدنة أيضاً احتل اليهود قرى «عبدس» «وبيت داراس»، «وجسير»، «وجولسن» ثم «المجدل» و«عراق سويدان»، «وبيت عفا»، «وحليقات»، «والفالوجة» في قضاء غزة بعد حصار دام ١٣٢ يوماً، كما سقطت بئر السبع في ٣١ أكتوبر ١٩٤٨ بعد هجوم بالطائرات والمصفحات وقاذفات الألغام^(١٠٦٨) كما اعتدى اليهود على المناطق المحايدة المجاورة لمنطقة الصليب الأحمر^(١٠٦٩). وتكررت الاعتداءات أثناء فترة الهدنة الثانية وبالذات وقت الحصاد بهدف اتلاف المحصولات والحاق اضرار فادحة بالعرب.

وأدى انسحاب الجيش الاردني من منطقة النقب إلى احتلال اليهود لها واحتلال قرية «أم الرشراش» (إيلات) فيما بعد دون قتال^(١٠٧٠). ومصادرة أراضي النقب الشاسعة بحجة

(١٠٦٦) عارف العارف، العيسوية القرية المنسية، السابق، ص ٤.

- تقرير مرفوع من وسيط الأمم المتحدة إلى سكرتير الأمم المتحدة سابق، ص ٥٦، ٦٦-٦٨ وأيضاً:

- المقطم الأعداد ١٨٤٩٤ في ١٩٤٨/٩/١٥ والأعداد ١٨٧٢٦ في ٦/١٦ والعدد ١٨٧٧٠ في ١٩٤٩/٧/١٥، ص ٥.

(١٠٦٧) عبد الله التل، السابق، ص ٨٤-٢٨٨.

(١٠٦٨) مصطفى مراد الدباغ، السابق الجزء الأول، القسم الأول، ص ٣١-٣٢.

(١٠٦٩) تقرير مؤقت مرفوع إلى سكرتير الأمم المتحدة، السابق، ص ٥٦.

(١٧) انظر الوثائق السرية التي ~~تحتفظ بها~~ الفصل الرابع عشر وحتى السابع عشر من مذكرات عبد الله التل، كارثة فلسطين، السابق، ص ٤٣٧-٥٦٧.

● الفصل الخامس ●

أنها ممتلكات الحكومة وأنها من حقهم علماً بأن الحكومة لا تملك في النقب سوى مساحة ضئيلة للغاية على نحو ما اتضح لنا. كما قاموا بطرد البدو بالقوة. وقد بلغ عدد القرى العربية التي اندثرت ومحيت من الوجود منذ ١٩١٨ وحتى ١٩٤٨، ٦١ قرية^(١٠٧١).

وهكذا ساهمت عوامل عديدة داخلية وخارجية وخاصة انسحاب بريطانيا المبكر من عديد من المدن والقرى العربية غيلة وغدرا بعد ترتيبات سرية مع اليهود ليحتلوا مناطق تمركزها. بالإضافة لخيانة القادة البريطانيين في بعض الجيوش العربية، وإلى ضعف جيش الانتقاذ وغياب التخطيط والإعداد الجيد والتسليح في الجانب العربي مقابل تسليح جيد وتنظيم في الجانب اليهودي فضلاً عن استخدام الخطة دالت^(١٠٧٢) «حدوة الحصان» بالإضافة لأسباب أخرى كثيرة في ضياع ملايين الدونمات قدمت الحكومة البريطانية منها ١٠ مليون دونم بسبب انسحابها من حيفا وطبريا وصفد ويافا وساهمت القيادة البريطانية للجيش الأردني بتقديم ٩٥٠ ألف دونم من خلال صفقات التسليم لكل من اللد والرملة تنفيذاً لقرارات التقسيم ولاتفاقات رودس، والاتفاقات السرية بالإضافة لما تم نهبه أثناء تخطيط الحدود، الأمر الذي أدى إلى ضياع ١٢٨٧٥ مليون دونم من أراضي النقب أثر صفقة النقب مع ضياع قرية أم الرشراش، ثم صفقة الجليلين الشرقي والغربي التي استولوا من خلالها على ٢ مليون دونم عام ١٩٤٩ وكذلك صفقة الشونة ورودس عام ١٩٤٩ تمكن اليهود من خلالها بالاستيلاء على منطقة المثلث ومن

(١٠٧١) كان اليهود يسمون مواشي البدو ويفرضون الغرامات الباهظة عليهم بهدف تهجيرهم من هذه المناطق، أنظر: غسان كنفاني، فلسطين، العدد رقم ٩، ملحق المحرر العدد ٤٩٧ بيروت في ١٩٦٥/٢/٢٥، ص ٧-٩، وللمزيد حول أسماء هذه القرى وأماكن وجودها أنظر: مصطفى مراد الدباغ، الاستيطان اليهودي في ريف فلسطين في العهدين العثماني والبريطاني، سابق، ص ٤١.

(١٠٧٢) حول هذه الخطة وخطط أخرى أنظر: حرب فلسطين، الرواية الاسرائيلية، سابق، ص ٢٤٦.

منطقة الخليل على نحو ١٦٧٥ دونم أما مجموع مساحة هذه الصفقات فقد بلغ ١٧٥ مليون دونم ساهمت كل هذه العوامل مجتمعه وغيرها في تسهيل تمريرها لليهود فضلا عن الـ ١٥ مليون التي قدمتها حكومة الانتداب^(١٠٧٣).

وهكذا يتضح لكل ذى عين كيف تم استلاب أراضي فلسطين والقوى الحقيقية الفاعلة والتي تقف على رأسها بريطانيا ومن ثم الولايات المتحدة الأمريكية والمؤسسات الامبريالية الصهيونية العالمية ثم في ذيلها الرجعية العربية.

وليس بحال من الأحوال عرب فلسطين التي ما فتئت الصهيونية وأبواقها الدعائية في الترويج بأنهم باعوا أراضيهم فالأوطان لا تباع ولا تشتري. وقد اثبتت الوثائق العبرية والبريطانية ذاتها عبر فصول دراستنا هذه الحقيقة بلا جدال. وبرزت زيف وبهتان هذه المزاعم والافتراءات.

وتبقى حقيقة لا يمكن اغفالها وهو دور عرب فلسطين في حركة النضال دفاعاً عن أراضيهم ذلك أن الأرض الزراعية قد حفرت بصمات غائرة في أعماق الفلاح الفلسطيني ذلك لما تمثله الأرض من قيمة اقتصادية واجتماعية تجعلها تعادل معنى وجود الانسان ذاته ومصدر عزته وكرامته بل أنها أصبحت من مكونات شخصية الفلاح الذي جبل بطينها فتوحدا فأصبحت عنده أعلى من أى نفيس وعكست الأمثال الشعبية الفلسطينية هذه الحقيقة المتمثلة بقول «بيع الذهب واشترى العتب» بل أنه قرننها بعرضه الذي يمثل أعلى ما يتشرف به الانسان فقال «بياع أرضه ضاع عرضه» أو «الأرض كالعرض» أو «ما أعلى من العرض إلا الأرض». ولأن جذورة غائرة العمق بها قال «من باع ملكه باع أصله»، ويعكس المثل القائل «أرحل عن الأرض ولا تبيعها» مدى تشبثه بالأرض وعدم احتمال فكرة بيعها حتى في حالة الرحيل. ففكرة البيع تكاد تكون محرمة في عرف الفلاح الذي رأى أن

(١٧٣) عبد الله التل، السابق، ص ٣ ٦-٦٠٤. وراجع الفصل الثالث من هذه الدراسة.

الأرض ينبوع الحياة الدائم فازداد ولها بها وتدلها بحبها حتى أشار بضرورة أن يمرغ الإنسان وجهه بطينها ليزداد جمالا حين قال «من طين بلادك حنى خدادك». وعلى هذا النحو بإمكاننا إدراك مدى مقاومته العنيدة والشرسة بلا حدود عن أرضه والتي برهنت وثائقنا عليها والتي تشهد عليها ضالة ما استطاع اليهود حيازته من أراضي فلسطين طوال ما يزيد عن قرن من الزمان. ومحاولات مستميتة بدعم بريطاني غير عادى. فلم تتجاوز ٦٦٪ من مساحة فلسطين الإجمالية أو ١٩٦٪ من مساحة أراضيها الزراعية حتى عام ١٩٤٨.

ولهذا فقد شكل الفلاح لحمه وسدى كل الثورات والهبات التي شهدتها فلسطين منذ بدأت أول عملية اقتلاع من المنتصف الثانى للقرن الماضى. وإن تكن مراحل النضال التالية قد شهدت تطوراً ملحوظاً نتيجة المتغيرات الاجتماعية الناجمة عن ازدياد أعداد المهاجرين واتساع قاعدة المقتلعين من عرب فلسطين وتهميشهم بعد تحويل أراضيهم لليهود وتحولهم لعمال أنصاف مهرة ساهمت القوانين العنصرية اليهودية بارتفاع أعداد العاطلين عن العمل كما غذت الصراع العنصرى بين العرب واليهود والذي تبلور في الكفاح المسلح الذى ضم الفئات الكادحة من عمال وفلاحين منذ فترة مبكرة اتضحت معالمها بوضوح منذ ١٩٣٣ وما تلاها تحت شعار الجهاد الإسلامى لتحرير البلاد من المستعمر الغاصب. واتسم هذا الكفاح بوضوح الرؤيا وتحديد أس البلاء وهى بريطانيا داعياً للتخلص منها للحيلولة دون وصول الصهيونية للسلطة من خلالها.

ولم تفتقر بعدها حركة النضال بل أن الجماهير ازدادت وعياً بأعداء الأمة ووضعت أسساً لتنظيم النضال داخليا وخارجيا شكل فيها العمال والفلاحين العمود الفقرى خاصة بعد اتساع قاعدة العمال مع نمو الصناعة وقد تمثلت حركة النضال بقيام جمعيات سرية مثل جمعية «الدم العربية» وإذاعة سرية تحت على الجهاد لأول مرة. وقيام منظمات للجهاد المقدس. كما تمثلت بمقاطعة شعب فلسطين للمنتجات اليهودية وبإنشاء المدارس الزراعية

والجمعيات التعاونية لنهضة الفلاح برغم ضعف الإمكانيات لظروف موضوعية كما تمثلت بالحث على التعليم لزيادة الوعي وباشتراك النساء في النضال وتعبئة الشباب والدعوة للجهاد تحت شعار «حياة كريمة أو الموت بشرف فالحياة عقيدة وجهاد» وبمحاولة إبراز حق شعب فلسطين وقضيته العادلة وكسب تأييد ودعم العالمين العربى والإسلامى وكذا العالم الغربى.

وفي أثناء حرب ١٩٤٨ شهدت الشهور الأولى بطولات خارقة أدت إلى قلب موازين القوى وتراجع الدول الاستعمارية عن قرار التقسيم ولكن نكب عرب فلسطين مرة أخرى بتدخل الدول العربية التى كانت تزخر ساحاتها بالمتناقضات، خاصة وأنها كانت فى معظمها قد تحررت حديثاً من القوى الاستعمارية شكلاً فى حين بقى العديد منها خاضعاً بشكل أو بآخر للنفوذ الاستعمارى.

وقد أدى دخول جيوشها الضعيفة غير المنظمة الى الكارثة الكبرى. ولكن تبقى هناك حقيقة راسخه كالطود بأن نكبة فلسطين هى تحصيل حاصل للهجمة الشرسة للثالث الجهنمى للقوى الامبريالية المتمثل بالدول الاستعمارية وعلى رأسها بريطانيا ثم فيما بعد الولايات المتحدة ومن ورائهما الشركات الاحتكارية والصهيونية العالمية، التى تعتبر المسؤولة الاولى عن هذه الكارثة والمذبحة الحقيقية لها.

- أولاً : الوثائق غير المنشورة
- ثانياً : الوثائق المنشورة
- ثالثاً : الدوريات
- رابعاً : البحوث والمؤلفات
- خامساً : المقالات العلمية
- سادساً : مقابلات شخصية

أولا: الوثائق غير المنشورة:

- ✻ P.R.O., F.O. Palestine, Report on Palestine Administration, 1992, 371/9003.
- ✻ P.R.O., F.O., Report of Administration of Palestine Mandate, 1922, FO. 371/10112, E, 4970/4300/65.
- ✻ P.R.O., F.O., 371/10106, Memorial Submitted to League of Nations by Palestine Arab Executive, 1924.
- ✻ P.R.O., F.O., 371/E5082/1343/165 the Palestine Order in Council.
- ✻ P.R.O., F.O., 371, No. 594, 16 May, 1923.
- ✻ P.R.O., S./381
C. O/814
Palestine Administration Reports 1946-1947.
- ✻ B.R.O. S./381
C. O/814
Palestine Department of forest, Annual Report for the year 1946. Printed by the government printer 1946.
- ✻ Palestine Department of Survey for the year 1940, 1946 published
march 1947. نفس التصنيف السابق

ثانيا: الوثائق المنشورة

أ- بالعربية

- ✻ اتفاقيات الهدنة العربية الاسرائيلية، سلسلة الوثائق الأساسية - ٣ - شباط/فبراير - تموز/يوليو ١٩٤٩، نصوص الأمم المتحدة وملحقاتها منشورات مؤسسة الدراسة الفلسطينية بيروت ١٩٦٨.
- ✻ إسرائيل، خطر اقتصادى وعسكرى وسياسى، أعده المكتب الدائم لاتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة

- في البلاد العربية، دار العلم للملايين بيروت ١٩٥٢.
- القضية الفلسطينية، اعداد المكتب العربي للدعاية والنشر، نشرت بمناسبة عقد مؤتمر بلودان للدفاع عن فلسطين العربية، بيروت - سوريا، بدون تاريخ.
 - المذكرة التي قدمتها الحكومة البريطانية سنة ١٩٤٧ إلى لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين، تاريخ فلسطين السياسي تحت الإدارة البريطانية، ترجمة فاضل حسين، جامعة بغداد، مطبعة الحرية - بغداد ١٩٦٧.
 - المشروع الإنشائي العربي قانونه وتقاريره، مطبعة بيت المقدس، القدس ١٩٤٦.
 - المكتب الدائم لاتحاد غرف الصناعة والتجارة والزراعة في البلاد العربية، طبعة ثانية، دار العلم للملايين بيروت ١٩٥٢.
 - أملاك العرب وأموالهم المجمدة في فلسطين، إدارة فلسطين، شعبة اللاجئين، جامعة الدول العربية الأمانة العامة، أعده الدكتور يعقوب الخوري وكيل إدارة فلسطين، دار الهنا للطباعة والنشر، بدون تاريخ.
 - الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، المجموعة الأولى ١٩١٥-١٩٤٦ جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، إدارة فلسطين، الشعبة السياسية.
 - الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، المجموعة الثانية ١٩٤٧-١٩٥٠ جامعة الدول العربية، الإدارة العامة لشئون فلسطين.
 - الوثائق التي سرقته إسرائيل من محكمة القدس وعمرها أكثر من ٥٠٠ عام تؤكد وجود أوقاف للمسلمين في القدس وغزة في جريدة العرب الصادرة في لندن بتاريخ ١٩٩٢/٢/٢٢.
 - الموسوعة الفلسطينية، أربع مجلدات، المجلد الأول، الطبعة الأولى، هيئة الموسوعة الفلسطينية ١٩٨٤.
 - الوكالة اليهودية، قضية مينائي يافا وتل أبيب، نشرات الوكالة اليهودية، القدس، حزيران (يونية) ١٩٣٧، نشرة رقم ٤.
 - الهيئة العربية العليا لفلسطين، قضية فلسطين، المطامع اليهودية في السيطرة على المياه العربية، المشاريع الصهيونية للاستيلاء على مياه نهر الأردن ١٩٦٢.
 - أوقاف وأملاك المسلمين في فلسطين في ألوية غزة، القدس الشريف، صفد، نابلس، عجلون، منظمة المؤتمر الاسلامي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، استانبول ١٩٨٢.
 - بعثة وسيط الأمم المتحدة لحل مشكلة فلسطين، المكاتبات المتبادلة بين الوسيط والأمين العام، المطبعة

الأميرية، القاهرة ١٩٤٨.

١٥- بيان الرابطة الإسرائيلية لمكافحة الصهيونية، القاهرة يونيو ١٩٤٧.

✽ بيان المجلس الشرعى الإسلامى الأعلى بيت المقدس عن السنوات ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣ هجرى، الموافقة لسنة ١٩٤٢، ١٩٤٣، ١٩٤٤ مطبعة دار الأيتام الإسلامية الصناعية بالقدس.

✽ تقرير بعثة الجمعية الزراعية الملكية إلى فلسطين عن مشاهداتها اثناء رحلتها من ٢٥ مايو لغاية ٤ يونيو ١٩٤٤، وضعه محمد زكى الابراشى باشا رئيس البعثة وأحمد محمود بك السكرتير الفنى للبعثة القاهرة ١٩٤٤.

✽ تقرير اللجنة الملكية لفلسطين، تموز/يوليو، ١٩٣٧.

✽ تقرير لجنة التحقيق عن اضطرابات فلسطين التى وقعت في شهر آب (أغسطس) ١٩٢٩، والترشو، ١٩٢٩.

✽ تقرير عن الهجرة ومشاريع الاسكان، سمبسون، ١٩٣٠، القدس مطبعة دار الايتام السورية.

✽ تقرير مؤقت مرفوع إلى سكرتير الأمم المتحدة من وسيط الأمم المتحدة لفلسطين في ١٨ سبتمبر ١٩٤٨، جامعة الدول العربية، الهيئة السياسية.

✽ تيودور هرتزل، الدولة اليهودية، ترجمة محمد يوسف عدس، مراجعة وتقديم عادل حسن غنيم، دار الزهراء للنشر ١٩٩٤.

✽ جامعة الدول العربية، الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، المجموعة الأولى من ١٩١٥-١٩٤٦، الأمانة العامة - إدارة فلسطين الشعبية السياسية، مركز بحوث الشرق الأوسط.

✽ جورج طعمة، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين، والصراع العربى الإسرائيلى ١٩٤٧-١٩٧٤، مراجعة وتحقيق جورج طعمة.

✽ حسن صبرى الخولى، سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين، مجلدين، والمجلد الثانى، وثائق ونصوص تاريخية، دار المعارف بمصر، ١٩٧٠.

✽ خطب الوفود العربية في مؤتمر فلسطين بلندن، سبتمبر ١٩٤٦، جامعة الدول العربية، المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٤٧.

✽ دعبس المر، احكام الأراض المتبعة في البلاد المنفصلة عن السلطة العثمانية، مطبعة بيت المقدس، ١٩٢٣.

- ✽ عبد الله التل، كارثة فلسطين مذكرات قائد معركة القدس، الجزء الأول، دار القلم، القاهرة ١٩٥٩.
- ✽ عصبة التحرر الوطني بفلسطين، طريق فلسطين إلى الحرية، المذكرة التي قدمتها عصبة التحرر الوطني في فلسطين إلى منظمة الأمم المتحدة في آب ١٩٤٧ وملحق ببيان عصبة التحرر الوطني في فلسطين التي حددت به موقفها من توصيات لجنة التحقيق الدولية ومقترحات أكثرية أعضائها.
- ✽ عصبة العمل القومي، مركز بيروت، مذكرة العصبة ردا على تقرير اللجنة الملكية الانجليزية بشأ الجزء الجنوبي من ديار الشام «فلسطين»، مطبعة الكشاف بيروت.
- ✽ فاضل حسين، (مترجم) تاريخ فلسطين السياسي تحت الإدارة - البريطانية، المذكرة التي قدمتها الحكومة البريطانية سنة ١٩٤٧، إلى لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين، مطبعة الحرية ببغداد، ١٩٦٧.
- ✽ فلسطين والتقرير الأمريكي لعام ١٩٤٦، نقد وتعريف، بقلم الدكتور زكي صالح، استاذ التاريخ الحديث في دار المعلمين العالية ببغداد، دار الفكر العربي ١٩٤٧.
- ✽ قرارات مجلس جامعة الدول العربية الخاصة بقضية فلسطين الصادرة منذ الدورة الأولى وحتى الدورة الخامسة والثلاثين يونية حزيران ١٩٤٥، مارس آذار ١٩٦١، دار القاهرة للطباعة ١٩٦١.
- ✽ قضية فلسطين، مذكرة مقدمة إلى مؤتمر التضامن الآسيوي الإفريقي من الهيئة العربية العليا لفلسطين ٢٥ ديسمبر ١٩٥٧.
- ✽ كشاف البلدان الفلسطينية، هيئة القدس العلمية بالاشتراك مع قسم البحوث والدراسات الفلسطينية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٣.
- ✽ مستر بيثن وفلسطين، مجلس العموم في ٢٦ يناير ١٩٤٦ إدارة الاستعلامات السفارة البريطانية، القاهرة.
- ✽ معهد الدراسات العربية، وثائق فلسطين، العدد الخامس، كانون الأول (يناير) ١٩٧٠.
- ✽ مصلحة الاستعلامات (مصر) موسوعة القضية الفلسطينية، ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية، ٣ أجزاء، القاهرة ١٩٧٠ وما بعدها.
- ✽ ملف وثائق فلسطين الجزء الأول، الهيئة العامة للاستعلامات وزارة الإرشاد القومي ١٩٦٩.
- ✽ ملف وثائق فلسطين، مجموعة وثائق وأوراق خاصة بالقضية الفلسطينية، الجزء الأول من عام ١٩٤٩-٦٣٧ وزارة الإرشاد القومي للاستعلامات، القاهرة ١٩٧٠.

● مصادر الدراسة ●

- ✻ ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية، الجزء الثالث، موسوعة القضية الفلسطينية، مكتبة فلسطين، الهيئة العامة للاستعلامات.
- ✻ منشورات اتحاد الحقوقيين الفلسطينيين، الأرض الفلسطينية بين الشرعية والاغتصاب، دراسة تبين تطور الملكية الزراعية في فلسطين ما بين سنة ١٨٥٦ حتى ١٩٤٨، الكويت بدون تاريخ.
- ✻ منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، سلسلة خرائط وصور فلسطينية رقم ٤، بيروت، فبراير سنة ١٩٧٠.
- ✻ موسوعة فلسطين الجغرافية، قسطنطين خمار، سلسلة كتب فلسطينية، ١٦ منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٩.

ب- الوثائق المنشورة الأجنبية

- ✻ Arab National Bureau, Damascus. Ben Gurion, A Secret Zionist Document.
 - ✻ A Survey of Palestine Prepared in December 1945 and January 1946 for the information of the Anglo-American committee of inquiry 2 vol. 18th February 1946 printed by the government printer Palestine.
 - ✻ ESCO Foundation, Palestine A study of Jewish Arab and British Policies vol. 2 New Haven Yale University press, London 1949.
- ونسخة أخرى طبعت عام ١٩٨٠.
- ✻ Folk Bernadotte to Palestine translated from the Swedish by Joan Bulman London, Hodder and Stoughton. 1951.
 - ✻ His Majesty's stationery office London Palestine Review of commercial conditions February 1945.
 - ✻ Official Documents pledges and Resolution on Palestine Documents of special interest in any study of the Palestine case/compiled by the Palestine Arab refugee office New York 1959.
 - ✻ Palestine and Trans - Jordan, December 1943. B.R. 514 Geographical Handbook series, Naval intelligence division.
 - ✻ Palestine Census of Palestine, 1931, Population of villages, Towns,

and Administrative Areas. (by. E. Mills superintendent of census) Jerusalem, 1932.

- ✱ Report of palestine and Trans-Jordan, 1925.
- ✱ Report of the Joint Palestine Survey Commission 1928.
- ✱ Report of Palestine and Trans-Jordan, for the year, 1934.
- ✱ Report on Palestine and Trans-Jordan for the year, 1935.
- ✱ Report on Palestine and Trans-Jordan for the year, 1938.
- ✱ Report of the Executive of the Zionist Organization and Jewish Agency for Palestine submitted to the XXth. Zionist Congress, August, 1937
- ✱ The Arab higher committee, The Palestine case 1947, costatsourias and co. Cairo.
- ✱ The Jewish Agency for Palestine the Jewish case, before the Anglo American committee of Inquiry on Palestine as presented by the jewish Agency for Palestine, Statment and memoranda, Jerusalem, 1947.
- ✱ United Nations resolutions on Palestine 1947 - 1965, Edited by Sami Hadawi, the Institute for Palestine studies Beirut, Lebanon, 1965.
- ✱ Village statistics, 1945, Facts and figures no. 43, by Sami Hadawi.
- ✱ Yearbook of the United Nations 1951 October 1952, Department of public information, United Nations, New York.

ثالثا: الدوريات

أ- العربية

- ✻ أخبار الحرب من العدد ١ - ٥١ من أول يناير ١٩٤٢ وحتى ٢٩ ديسمبر ١٩٤٣ وأصبح أسمها أخبار الحرب والعالم من العدد ٥٢ في ١ يناير ١٩٤٤ وحتى العدد ١١٢ في ١ مايو ١٩٤٦ (تصدر اسبوعيا).
- ✻ الاجتهاد ، مجلة متخصصة تعنى بقضايا الدين والمجتمع والتجديد العربى الاسلامى، التاريخ الاقتصادى العربى، الأزمنه الحديثه، العدد السادس والثلاثون السنة التاسعة، بيروت ١٩٩٧.
- ✻ الأردن، أسبوعية، حيفا، ١٩٢٤.
- ✻ الاقتصاديات العربية، القدس، نصف شهرية، ١٩٣٥-١٩٣٧.
- ✻ الأهرام، مجلدات أعوام ١٩٤٠ وحتى ١٩٤٩ (القاهرة) يونيه. ثم أعداد متفرقة.
- ✻ الثريا، تصدر شهريا في تونس المجلد ٢ لعام ١٩٤٥ من العدد ٢-١١، والاعداد من ١-١١ عام ١٩٤٦.
- ✻ الجزيرة، يومية، يافا، ١٩٢٤-١٩٣١.
- ✻ الحقوق، شهرية، يافا، ١٩٢٣-١٩٢٦.
- ✻ الحكمة، شهرية، أورشليم، ١٩١٣.
- ✻ الخبر، أسبوعية، القاهرة السنة الأولى من ٨ ديسمبر ١٩٤٤ حتى ٣١ ديسمبر ١٩٤٥ والاعداد ٢٨، ٦٣ السنة الثانية والعدد ٥٧ السنة الثالثة ١٩٤٦ وحتى العدد ١٠٠ في ديسمبر ١٩٤٧ السنة الرابعة. ومن العدد ١٥٠ في يناير ١٩٤٨ وحتى العدد ١٨٠ في ٢١ أكتوبر ١٩٤٩ (السنة الخامسة).
- ✻ الدفاع، جريدة يومية سياسية (يافا) فلسطين السنة الرابعة عشر في ٧ نوفمبر ١٩٤٧ العدد ٣٧٩٨ وحتى السنة الخامسة عشر في ٢٢ ابريل ١٩٤٨ والعدد ٣٩٤١.
- ✻ الرابطة العربية، المجلد السادس، السنة الثالثة، الجزء ١٢٦، القاهرة في ١٦ نوفمبر ١٩٣٨ (اسبوعية) وحتى الجزء ١٣١ لعام ١٩٣٨ ومن ١٣٢ وحتى ١٥٠ لعام ١٩٣٩، والمجلد السابع من الجزء ١٥٣ وحتى ١٨٠ لعام ١٩٣٩ ومن ١٨١ وحتى ٢٥٠ لعام ١٩٤٠ ومن ٢٥١-٢٧٥ لعام ١٩٤١ ومن ٢٧٦-٣٠٢ لعام ١٩٤٢ ومن العدد ٣٥١-٤٠٠ في ١٧ يونيو ١٩٤٤ ومن ٤٠١-٤٤٥ لعام ١٩٤٥ ومن العدد ٥٠١-٥٥٠ لعام ١٩٤٦ و٥٥١-٥٨٥ لعام ١٩٤٧ ومن العدد ٥٨٦-٦٢٦ لعام ١٩٤٨ ومن العدد ٦٢٧-٦٧١ لعام ١٩٤٩.

- ✻ الرؤية، يومية، الدوحة، قطر، ١٩٨٠.
- ✻ الزهرة، شهرية، حيفا، ١٩٢١.
- ✻ السياسة الاسبوعية، اسبوعية، القاهرة العدد ٦٣٨ في ١٨/١١/١٩٢٤ والاعداد من سنة ١٩٢٦-١٩٢٧، والعدد ١٥٤ في ١٦/٢/١٩٢٩.
- ✻ الشرق العربي، الأردن، ١٩٢٣ - ١٩٢٥.
- ✻ الشعاع، مجلة اسبوعية، النجف العراق (تصدر مرتين بالشهر مؤقتا)، العدد ٢-٤ السنة الأولى مايو ١٩٤٨، والأعداد ٢١، ٢٢ لعام ١٩٤٩.
- ✻ العرب، بتاريخ ٢٢/٢/١٩٩٢ جريدة (تصدر في لندن).
- ✻ العلم، دمشق في ٢٩ يناير ١٩٤٦.
- ✻ القبس، دمشق ١٩٢٣ و١٩٢٩.
- ✻ الكرمل، يومية، حيفا، ١٩٠٨.
- ✻ الكشف، القاهرة، يومية، ١٩٢٧ - ١٩٢٨.
- ✻ الكفاح الجديد، دمشق، ذات الجريدة بامتنياز جديد من الأعداد ٢٣٩٣ - ٢٤٢٥ لعام ١٩٤٩.
- ✻ الكفاح، دمشق الأعداد من ٢٣٢٠ - ٢٣٩٣ لعام ١٩٤٩.
- ✻ المصور، مجلة، الأعداد ١٣٦٠ - ١١٦٣ من ١/٣/ وحتى ١٧/١/١٩٤٧ القاهرة.
- ✻ المقتطف، ج١ السنة الثالثة ١٨٧٨ والمقتطف، الجزء ٩٤/٩٥ لعام ١٩٣٩ والجزء ٩٦/٩٧ لعام ١٩٤٠ والجزء ٩٨ لعام ١٩٤١ الجزء ١٠٠/١٠١ لعام ١٩٤٢ والجزء ١٠٢/١٠٣ لعام ١٩٤٣ والأجزاء ١٠٤-١١٣ من عام ١٩٤٤-١٩٤٨.
- ✻ المقطم، القاهرة، يومية من ١٩١٧ - ١٩٣٩، ومن العدد ١٥٣٢٥ يناير ١٩٣٩ وحتى العدد ١٨٨٩٣ ديسمبر ١٩٤٩.
- ✻ المنار، دمشق، الأعداد ٣٤٦ - ٥٠٢ لعام ١٩٤٨.
- ✻ النشرة التجارية لغرفة تجارة يافا الوطنية، ربع سنوية، يافا، ١٩٢٤.

- ✻ النضال، دمشق الأعداد ١٨٦٧ يناير ١٩٤٨ وحتى العدد ٢٠٦٤ ديسمبر ١٩٤٨.
- ✻ الوقائع الفلسطينية الجريدة الرسمية لحكومة فلسطين، ملحق الأعداد من ١٠٨٢ - ١١٥٤ لعام ١٩٤١ وملحق رقم ٢ من ١١١٢ - ١١٥١، والأعداد من ١٢٤١ - ١٢٣٧ لعام ١٩٤٣ والأعداد ١٢٠٩ - ١٢٤٤ لعام ١٩٤٤ والملحق رقم ١ الأعداد من ١٣٢١ - ١٢٥٩ لعام ١٩٤٤ وملحق رقم ٢ الأعداد من ١٢١١ - ١٢٤٤ لعام ١٩٤٤ والأعداد ١٢٨١ - ١٤٢١ لعام ١٩٤٥ والملحق رقم ١ والملحق رقم ٢ عام ١٩٤٦ عام ١٩٤٦ والأعداد ١٥٤٦ - ١٥٩٠ لعام ١٩٤٧ والأعداد ١٦٣٨ - ١٦٤٥ لعام ١٩٤٨.
- ✻ اليرموك، يومية، حيفا، ١٩٢٤.
- ✻ بيت المقدس، فلسطين، ١٩١٩ - ١٩٢٣.
- ✻ دمشق، مجلة شهرية أدبية سياسية اجتماعية اقتصادية تصدر كل شهر السنة الأولى والثانية ١٩٤٠، ١٩٤١.
- ✻ روضة المعارف، نصف شهرية، القدس، ١٩٢٢.
- ✻ شئون فلسطينية، مركز الابحاث الفلسطينية، بيروت، لبنان المجلدات ٢.١ لعام ١٩٧١، ١٩٧٢ وكانت تصدر مرة كل شهرين ثم أصبحت شهرية منذ مارس ١٩٧٢ والأعداد من ٢٤-٢٨/١٩٧٣ والأعداد من ٢٩-٤٠/١٩٧٤ والأعداد من ٤١-٥١/١٩٧٥ والأعداد من ٥٣-٦١/١٩٧٦ والأعداد من ٧٢-٧٣/١٩٧٧ والأعداد ٧٤، ٧٥، ٧٧، ٧٨/١٩٧٨.
- ✻ فلسطين، أسبوعية، الجيش البريطاني، في القاهرة، ١٩١٨-١٩٢٠.
- ✻ فلسطين تصدر في بيروت ١٩٦١، (مجلة شهرية).
- ✻ فلسطين مجلة ملحق نصف شهرى لمجلة المحرر، مدير تحريرها غسان كنفاني، الأعداد ٢، ٣، ٥، ٨-٩ وحتى العدد ٥٨ من ١٩/١٠/١٩٦٤ وحتى ٢٥ فبراير ١٩٦٧ ثم الأعداد من ٦٢- في ٦ ابريل ١٩٦٧ وحتى العدد ٧٤ في يوليو ١٩٦٧.
- ✻ فلسطين (مجلة) نشرة دورية تشرف عليها الهيئة العربية العليا لفلسطين لبنان بيروت ١٩٧٢ السنة الثانية عشرة العدد ١٣٠ فى ١/١٢/١٩٧٢ والعدد ١٣١ وحتى العدد ١٣٥ في يونيو ١٩٧٢.
- ✻ فلسطين، مرتين اسبوعيا، الداود، العيسى ١٩١١-١٩٣٢ (مجموعة أعداد متفرقة).
- ✻ لسان العرب، يومية، القدس، ١٩٢١-١٩٢٣.

✽ مجلة مركز الدراسات الفلسطينية ببغداد، المجلد (١١) لعام ١٩٧١ والأعداد الأول والثاني والثالث لعام ١٩٧٢ والأعداد ١ - ٤ لسنة ١٩٧٣ والمجلد الرابع لعام ١٩٧٦ والأعداد من ١٧-١٩ لعام ١٩٧٦ والأعداد ٢٠-٧٤ لعام ١٩٧٧.

رابعاً: البحوث والمؤلفات

أ- باللغة العربية

✽ أبا اييان، الدبلوماسية الجديدة، مذكرات الجزء الثاني، الشئون الدولية في العصر الحديث، كتب مترجمة ٧٩٧، الهيئة العامة للاستعلامات ١٩٩١ واندوم هوس، نيويورك.

✽ ابراهيم أبو لغد، محرر، تهويد فلسطين، ترجمة أسعد رزوق، سلسلة كتب فلسطينية ٣٧، رابطة الاجتماعيين، الكويت، منظمة التحرير الفلسطينية مركز الأبحاث ١٩٧٢.

✽ ابراهيم العابد، المرشاف، القرى التعاونية في اسرائيل، دراسات فلسطينية (٢٦) منظمة التحرير الفلسطينية مركز الابحاث ١٩٦٨.

✽ ابراهيم شكيب، حرب فلسطين ١٩٤٨، رؤية مصرية، الزهراء للإعلام العربى، القاهرة ١٩٨٦.

✽ إحسان نزار عطية، مصادرة الأراض في المنطقة المحتلة ١٩٦٧-١٩٨٠، جمعية الدراسات العربية، القدس ١٩٨٠.

✽ أحمد الشرياصى، قضية فلسطين، المركز العام لجمعية الشبان المسلمين ١٩٥٣.

✽ أحمد خليفة، مترجم، حرب فلسطين ١٩٤٧-١٩٤٨، الرواية الإسرائيلية الرسمية، ترجمة عن العبرية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ١٩٨٤.

✽ أحمد رمزى، من وحى فلسطين، ابحاث ومقالات وأحاديث مطبعة الرسالة، ١٩٤٩.

✽ أحمد طرين، فلسطين، تاريخها وقضيتها، جامعة الامارات العربية المتحدة، كلية الآداب، قسم التاريخ والآثار، بدون تاريخ.

✽ أحمد طرين، فلسطين في خطط الصهيونية والاستعمار ١٩٣٩-١٩٤٧، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة ١٩٧٣.

- ✻ أحمد عبد الرحيم مصطفى، بريطانيا وفلسطين ١٩٤٥-١٩٤٩ دراسة وثائقية، دار الشروق ١٩٨٦.
- ✻ أحمد فراج طابع، صفحات مطوية عن فلسطين، القاهرة، بدون تاريخ.
- ✻ أحمد محمد الهوارى، الاصلاحات العثمانية ابتداء من عهد السلطان سليم الثالث حتى عهد السلطان عبد العزيز في ضوء المصادر التركية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٨١.
- ✻ أرنولد توينبى، فلسطين جريمة ودفاع، تعريب عمر الديراوى، دار العلم للملايين ١٩٦١.
- ✻ أريك سيلفر، بيجن، سيرة حياته، الهيئة العامة للاستعلامات، كتب مترجمة ٧٨٧.
- ✻ أريه. ل. افنيرى، دعوى نزاع الملكية، الاستيطان اليهودى والعرب ١٨٧٨-١٩٤٨، ترجمة بشير شريف البرغوثى، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية ١٩٨٦.
- ✻ أسعد رزوق، اسرائيل الكبرى، دراسة في الفكر التوسعى الصهيونى، سلسلة كتب فلسطينية ١٣. مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت ١٩٦٨.
- ✻ أسعد صقر، الحركة العمالية في فلسطين منذ عهد الانتداب البريطانى وحتى عام ١٩٨٠، منشورات دار الجرمق للطباعة والنشر، دمشق ١٩٨١.
- ✻ أسعد عبد الرحمن، المنظمة الصهيونية العالمية تنظيمها وأعمالها، ١٨٩٧-١٩٤٨، مركز الابحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٧.
- ✻ أسكندر عزيز، فلسطين، دار الفكر الحديث للطبع والنشر، ١٩٤٨.
- ✻ أكرم زعيتر، القضية الفلسطينية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٥.
- ✻ القاء اللوم على الضحايا، الهيئة العامة للاستعلامات، كتب مترجمة ٧٩٥، القاهرة ١٩٩١.
- ✻ القضية الفلسطينية والصراع العربى الصهيونى، اتحاد الجامعات العربية الجزء الأول، مطابع جامعة الموصل، ١٩٨٣.
- ✻ القضية الصهيونية والخطر الصهيونى، وزارة الدفاع الوطنى الجيش اللبنانى، الأركان العامة، الشعبة الخامسة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، سلسلة دراسات رقم ٣٤ بيروت ١٩٧٣.
- ✻ النعمانى أحمد السيد، التركيب الاجتماعى للمجتمع الاسرائيلى وأثره على النسق السياسى، ١٩٤٨-١٩٧٥، القاهرة ١٩٧٥.

● مصادر الدراسة ●

- ✻ الياس سعد، الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة، دراسات فلسطينية، ٦٦، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث بيروت ١٩٦٩.
- ✻ أماني فريد، مصرية في ربوع الشام، القاهرة، مكتبة الانجلو ١٩٤٨.
- ✻ اميل الغوري، فلسطين عبر ستين عاما، دار الهنا للنشر بيروت ١٩٧٢.
- ✻ اميل توما جذور القضية الفلسطينية مركز الأبحاث الفلسطينية دراسات فلسطينية رقم ٩٢ بيروت ١٩٧٣.
- ✻ اميل توما، ستون عاما على الحركة القومية العربية، بيروت، ١٩٧٨.
- ✻ أنجلينا الحلو، عوامل تكوين اسرائيل، بيروت، ١٩٦٧.
- ✻ اوبرين لي، المنظمات اليهودية الاميركية ونشاطاتها في دعم اسرائيل، ترجمة مجموعة من الاساتذة بإشراف محمود زايد. نيقوسيا ١٩٨٦.
- ✻ أورى ديفيس، جون ريتشارد سون، المجتمع البدوي في النقب واقتصادياته، سلسلة دراسات صامد الاقتصادي، دار الكرمل، عمان وبيروت ١٩٨٥.
- ✻ ايليا زريق، الفلسطينيون في اسرائيل، هيئة الاستعلامات كتب مترجمة ٧٤٦.
- ✻ بو على باسين، قراءة في وثائق الوكالة اليهودية ١٩٣٠-١٩٤٠ اتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين، دار الحدات، بيروت ١٩٨٢.
- ✻ بيان نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧-١٩٤٨ مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ١٩٨١.
- ✻ بنيامين عمري، اسرائيل وفلسطين بعد الحقبة الصهيونية، الهيئة العامة للاستعلامات، كتب مترجمة ٧٦٥.
- ✻ بهجت صبري، فلسطين خلال الحرب العالمية الأولى وما بعدها ١٩١٤ . ١٩٢٠ جمعية الدراسات العربية، القدس ١٩٨٢.
- ✻ بيسر جروز، اسرائيل المتغيرة، الهيئة العامة للاستعلامات كتب مترجمة ٧٨٦.
- ✻ تريفور. ن. دويوي، النصر المحير، الهيئة العامة للاستعلامات جمهورية مصر العربية، وزارة الإعلام، كتب مترجمة ٧٦٨.

- ✻ تمار غوجانسكى، تطور الرأس مالية في فلسطين، ترجمة حنا ابراهيم، دائرة الثقافة، منظمة التحرير الفلسطينية، الطبعة الثانية ١٩٨٧.
- ✻ جابريل بير، دراسات في التاريخ الاجتماعى لمصر الحديثة، ترجمة وتقديم عبد الخالق لاشين وعبد الحميد فهمى الجمال، القاهرة ١٩٧٦.
- ✻ جالينا نكيتينا، دولة اسرائيل، خصائص التطور السياسى والاقتصادى، دار الهلال، بدون تاريخ.
- ✻ جب وبون، المجتمع الاسلامى والغربى، الجزء الثانى، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى، دار المعارف بمصر، القاهرة ١٩٧٠.
- ✻ جلال الماشطة، (مترجم)، يوميات دبلوماسى فى بلاد العرب، كتاب الأهالى رقم ٢٣، القاهرة، مارس ١٩٩٠.
- ✻ جفريز، فلسطين اليكم الحقيقة ٤ أجزاء ترجمة أحمد سعيد الحاج، القاهرة ١٩٧١-١٩٧٣.
- ✻ جميل الشقيرى، قضية فلسطين الحربية والسياسية، نشر بموافقة حكومة عموم فلسطين، الاسكندرية، الاقليم الجنوبى، الجمهورية العربية المتحدة، بدون تاريخ.
- ✻ جنسين. ب. كتب سياسية الكتاب ١١٩ مجموعة عربية ١٠٠٪ الجزء الثانى، الدار القومية للطباعة والنشر بدون تاريخ (يحتوى على مجموعة وثائق).
- ✻ جون لافين، العقلية الاسرائيلية، وزارة الإعلام، الهيئة العامة للاستعلامات كتب مترجمة.
- ✻ جيمس فورستال، اللعب بالنار، قضية فلسطين وموقف الولايات المتحدة منها فى مذكرات وزير الدفاع الأمريكى نقله للعربية رمضان لاوند، دار العلم للملايين بيروت ١٩٥٦.
- ✻ حامد سلطان، المشكلات القانونية المتفرعة على قضية فلسطين، مشكلة قناة السويس، مشكلة خليج العقبة، مشكلة الانتفاع بمياه نهر الاردن، مشكلة اللاجئين. معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية ١٩٦٦ - ١٩٦٧.
- ✻ حديث الاذاعة، القسم العربى فى دار الاذاعة الفلسطينية الجزء الأول، القدس ١٩٤٢، المطبعة التجارية بالقدس.
- ✻ حسن صبرى الخولى، سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين فى النصف الأول من القرن العشرين، مجلدين، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٣.

● مصادر الدراسة ●

- ✽ حسن عبد الخالق مطاوع، دراسات استراتيجية وعسكرية عن فلسطين، الجزء الأول، معهد البحوث والدراسات، القاهرة ١٩٧٠.
- ✽ حقائق عن قضية فلسطين، صرح بها سماحة السيد محمد أمين الحسيني مفتى فلسطين رئيس الهيئة العربية العليا، مكتب الهيئة العربية العليا لفلسطين بالقاهرة طبعة ثانية ١٩٥٦.
- ✽ خليل أبو رجبل، الحمضيات في فلسطين المحتلة، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٧٠.
- ✽ خليل أبو رجبل، الزراعة اليهودية في فلسطين المحتلة، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٧٠.
- ✽ خليل سكاكيني، كذا أنا يادنيا، سلسلة أحياء التراث الثقافي الفلسطيني، الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، الامانة العامة، الطبعة الثانية، ١٩٨٢.
- ✽ خيرى حماد، كتب قومية، التطورات الأخيرة في فلسطين المحتلة، الدار القومية للطباعة والنشر ١٩٦٤.
- ✽ خيرية قاسمية، الصراع العربى الاسرائيلى في خرائط معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٧٩.
- ✽ خيرية قاسمية، النشاط الصهيونى وصداه ١٩٠٨-١٩١٤.
- ✽ خيرية قاسمية، عونى عبد الهادى، أوراق خاصة، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٧٤.
- ✽ خيرية قاسمية، فلسطين في مذكرات القاوقجى، مركز الابحاث، بيروت، ١٩٧٥.
- ✽ داديانى، الصهيونية على حقيقتها، ترجمة الياس شاهين، دار التقدم، موسكو ١٩٨٩.
- ✽ دافيد بن جوريون، اليهود في اراضيهم، القسم الثانى والثالث، ترجمة بمعرفة المخابرات العامة ١٩٦٩.
- ✽ دعبس المر، احكام الاراض المتبعة في البلاد المنفصلة عن السلطة العثمانية، مطبعة بيت القدس ١٩٢٣.
- ✽ رجاء جارودى، الاساطير المؤسسة للسياسة الاسرائيلية، دار الغد العربى، ترجمة عن الفرنسية، ١٩٩٦.
- ✽ رجاء جارودى، فلسطين أرض الرسالات الإلهية، ترجمة عبد الصبور شاهين، دار التراث القاهرة ١٩٨٦.
- ✽ روجيه جارودى، ملف إسرائيل، دراسة للصهيونية، ترجمة مصطفى كامل نور، دار الشروق طبعة ثانية ١٩٨٤.
- ✽ روز مارى صابغ، الفلاحون الفلسطينيون، من الاقتلاع إلى الثورة، ترجمة خالد عايد، مؤسسة الأبحاث العربية بيروت ١٩٨٠.

- ✻ روني جبای، دراسة سياسية للنزاع بين العرب واليهود أربع أقسام المخابرات العامة.
- ✻ ساطع الحصری، البلاد العربية والدولة العثمانية، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٦٠.
- ✻ سامی الجندي، يهود وعرب، العداء الكبير، مترجم عن الالمانية المخابرات العامة.
- ✻ سامی هداوى، ملف القضية الفلسطينية، إعداد سامی هداوى، تحرير يوسف صايغ، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث، يوليو ١٩٦٨.
- ✻ سحر على حنفى على خليل، تطور القضية الفلسطينية ١٩٣٩ - ١٩٤٨ ماجستير مقدمة لقسم التاريخ، كلية الاداب، جامعة القاهرة، غير منشورة ١٩٩٢.
- ✻ سعدى بسيسو، الصهيونية نقد وتحليل، دراسة علمية سياسية قانونية للصهيونية والانتداب البريطانى، القدس ١٩٤٥.
- ✻ سعيد حماده، محرر، النظام الاقتصادى في فلسطين (مجموعة باحثين) الجامعة الاميركية، بيروت ١٩٣٩.
- ✻ سليم عرفات المبيض، ملامح الشخصية الفلسطينية في أمثالها الشعبية، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٠.
- ✻ سيد يسين، وعلى الدين هلال، الاستعمار الاستيطانى الصهيونى في فلسطين، معهد البحوث والدراسات العربية، الجزء الأول، القاهرة ١٩٧٥.
- ✻ شبتاى تيبث، شخصيات صهيونية، بن جوريون والعرب، ترجمة غازى السعدى، دار الجليل للنشر والدراسات والابحاث الفلسطينية، عمان ١٩٨٧.
- ✻ شفيق الرشيدات، فلسطين تاريخا وعبرة ومصيرا، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، دار الكتاب العربى، فرع مصر، طبعة ثانية ١٩٦٨.
- ✻ صابر عبد الرحمن طعيمة، اليهود في موكب التاريخ، القاهرة، ١٩٦٩.
- ✻ صادق سعد، فلسطين بين مخالف الاستعمار، لجنة القاهرة للتأليف، مطبعة دار التأليف ١٩٤٦.
- ✻ صالح محمد صالح، الاقطاعية والرأسمالية الزراعية في مصر من عهد محمد على إلى عهد عبد الناصر، بيروت، ١٩٧٩.

● مصادر الدراسة ●

- ✽ صالح مسعود أبو بصير، جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن، دار الفتح للطباعة والنشر بيروت ١٩٦٨.
- ✽ صبرى جريس، تاريخ الصهيونية، الجزء الثانى ١٩١٨-١٩٣٩، مركز الابحاث منظمة التحرير الفلسطينية، نيقوسيا ١٩٨٦.
- ✽ صلاح الدين البحيرى، فلسطين، أرض فلسطين والأردن، طبيعتها وحيازتها واستعمالاتها، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية ١٩٧٤.
- ✽ صلاح العقاد، قضية فلسطين، المرحلة الحرجة ١٩٤٥-١٩٥٦ جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية - القاهرة ١٩٦٨.
- ✽ عادل حامد الجادر، اثر قوانين الانتداب البريطانى في إقامة الوطن القومى اليهودى في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة لمعهد البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٧٢.
- ✽ عادل حسن غنيم، الحركة الوطنية الفلسطينية فى ثورة ١٩٣٦ حتى الحرب العالمية الثانية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٠.
- ✽ عادل حسن غنيم، القضية الفلسطينية، دراسات معاصرة لبعض جوانبها، دار الكتاب الجامعى، القاهرة ١٩٨٢.
- ✽ عادل حسن غنيم، القوى الاجتماعية فى فلسطين فيما بين الحربين العالميتين، القاهرة ١٩٨٠.
- ✽ عادل حسن غنيم، محمد عزة دروزة وحركة النضال الفلسطينى، دار النهضة القاهرة ١٩٧٨.
- ✽ عادل سمارة، اقتصاديات الجوع في الضفة والقطاع، منشورات دار مفتاح، ١٩٧٩.
- ✽ عارف العارف، المفصل في تاريخ القدس، الجزء الأول، مطبعة المعارف القدس ١٩٦١.
- ✽ عارف العارف، النكبة، نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود، الجزء الأول ١٩٤٧-١٩٥٥ منشورات المكتبة العصرية، صيدا ١٩٥٦. والجزء الرابع منشور عام ١٩٥٩ والجزء الخامس منشور عام ١٩٦٠.
- ✽ عاصم الدسوقي، الصهيونية والقضية الفلسطينية في الكونغرس الأمريكى ١٩٤٣-١٩٤٥، الرياض ١٩٨٣، مطبوعات دار الملك عبد العزيز ٣٦٠.
- ✽ عايدة سليمة، مصر والقضية الفلسطينية، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٨٦.
- ✽ عايدة عبد الحميد أبو هيف، المتغيرات فى الاقتصاد الاسرائيلى ١٩٤٨-١٩٧٣، معهد البحوث

والدراسات العربية، الجامعة العربية ١٩٧٥.

✽ عبد الرحمن أبو عرفة، الاستيطان التطبيق العملى للصهيونية، القدس، ١٩٨١.

✽ عبد الرحيم أحمد حسين، النشاط الصهيونى خلال الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٨٤.

✽ عبد العزيز السيد أحمد، عز الدين القسام ١٨٧١-١٩٣٥، الكويت، ١٩٧٧.

✽ عبد العزيز محمد عوض، الادارة العثمانية في ولاية سوريا ١٨٦٤-١٩١٤. درار المعارف، ١٩٦٩.

✽ عبد القادر ياسين، تاريخ الطبقة العاملة الفلسطينية ١٩١٨-١٩٤٨، بيروت، ١٩٨٠.

✽ عبد القادر ياسين، كفاح الشعب الفلسطينى قبل العام ١٩٤٨، مركز الابحاث، بيروت، ١٩٧٥.

✽ عبد الغفار الجيار، فلسطين للعرب، دار الكتاب العربى مصر ١٩٤٧.

✽ عبد الفتاح حسن أبو عليّة، من وثائق تاريخ فلسطين المعاصر، دار المريخ للنشر السعودية، ١٩٨٧.

✽ عبد الكريم العطار، فلسطين الشهيدة، الحلقة الثانية من سلسلة ثورة فلسطين، القاهرة، بدون تاريخ.

✽ عبد الكريم رافق، غزة دراسة عمرانية واجتماعية واقتصادية، الجامعة الأردنية، عمان ١٩٨٠.

✽ عبد الله حنا، القضية الزراعية والحركات الفلاحية بسوريا ولبنان ١٨٢٠-١٩٢٠، القسم الأول، دار العامري، بيروت ١٩٦٦.

✽ عبد الله عبد السلام القطشان، التعليم في فلسطين، الجزء الأول ١٩١٦-١٩٤٨، كتاب صامد، ١٣، دار الكرميل، عمان ١٩٨٧.

✽ عبد الملك خلف التميمي، الاستيطان الاجنبى في الوطن العربى، دراسة تاريخية مقارنة، سلسلة عالم المعرفة، رقم ٧١، الكويت، ١٩٨٣.

✽ عبد المنعم الغزالى، اسرائيل قاعدة للاستعمار، وليست أمة، دار الفكر، ١٩٥٨.

✽ عبد الوهاب الكيالى، تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٠.

✽ عبد الوهاب الكيالى، الكمبيوتر، أو المزارع الجماعية في إسرائيل، دراسات فلسطينية، ٤ منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث، بيروت ١٩٦٦.

● مصادر الدراسة ●

- ✽ عبد الوهاب بكر محمد، الجيش المصرى وحرب فلسطين ١٩٤٨-١٩٥٢ دار المعارف، ١٩٨٢.
- ✽ عبد الوهاب المسيرى، موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية رؤية نقدية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، القاهرة ١٩٧٥.
- ✽ عبد الوهاب المسيرى، هجرة اليهود السوفيت، منهج في الرصد وتحليل المعلومات، كتاب الهلال، دار الهلال، القاهرة، ١٩٩٠.
- ✽ عز الدين خيرو، الأطماع الصهيونية في مياه الأردن والليطاني، معهد البحوث والدراسات، جامعة الدول العربية ١٩٧٧.
- ✽ عجاج نويهض، رجال من فلسطين، منشورات فلسطين المحتلة.
- ✽ علاء البكرى، (اخر) الاوضاع القانونية للملكية الاراض في الضفة الغربية، القدس، جمعية الدراسات العربية، ١٩٨٢.
- ✽ على الدين هلال، (اشراف) المجتمع الاسرائيلى، التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كتاب دورى رقم ١، القاهرة ١٩٨٠.
- ✽ على محمد على، نهر الاردن والمؤامرة الصهيونية، كتب قومية، العدد ٢٧٢ الدار القومية للطباعة والنشر.
- ✽ عماد أحمد الجواهرى، الأوضاع القطاعية فى فلسطين في العصر الحديث سلسلة دراسات فلسطينية (٢)، وزارة التعليم العالى والبحث العلمى، جامعة بغداد، مركز الدراسات الفلسطينية، بغداد ١٩٨٣.
- ✽ عمر محى الدين وآخرين، الاقتصاد الاسرائيلى، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، ١٩٧٣.
- ✽ عنان العامرى، التطور الزراعى والصناعى الفلسطينى، ١٩٧٠-١٩٧٠ بحث إحصائى، مركز الأبحاث، بيروت ١٩٧٤.
- ✽ عواطف عبد الرحمن، الصحافة الصهيونية في مصر ١٨٩٧-١٩٥٤، دراسة تحليلية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٨٠.
- ✽ عودة بطرس عودة، القضية الفلسطينية في الواقع العربى، المطبعة الفنية الحديثة، القاهرة ١٩٧٠.
- ✽ عيزرا وايزمن، الحرب من أجل السلام، ترجمة غازى السعدى، دار الجليل للنشر، عمان ١٩٨٤.
- ✽ غالب الداودى، نظام الانتداب وجريمة فلسطين، دار الطباعة الحديثة عشار ١٩٦٥.

● مصادر الدراسة ●

- ✻ فائق طهوب، الحركة العمالية والنقابية في فلسطين ١٩٢٠-١٩٤٨، الكويت، ١٩٨٢.
- ✻ فايز صايغ، الاستعمار الصهيوني في فلسطين، ترجمة عبد الوهاب الكيالي، بيروت، ١٩٦٥.
- ✻ فايز صايغ، مشروع همز شولد وقضية اللاجئين، نحو فجر جديد (١)، دار الفجر الجديد، بيروت، بدون تاريخ.
- ✻ فايز صايغ. هل تعلم؟ عشرون حقيقة أساسية عن القضية الفلسطينية سلسلة حقائق وأرقام (١) منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث بيروت ١٩٦٦.
- ✻ فخرى البارودي، كارثة فلسطين العظمى، مطبعة ابن زيدون، دمشق، ١٩٥٠.
- ✻ فرنسيس املى نيوتن، خمسون عاما في فلسطين، مذكرات صديقة العرب، ترجمة وديع بستاني، بيروت ١٩٤٧.
- ✻ فلاح خالد على، فلسطين والانتداب البريطاني ١٩٣٩-١٩٤٨، بيروت، ١٩٨٠.
- ✻ فلسطين، مجهول المؤلف والتاريخ موجود في معهد الدراسات العربية مصنف تحت رقم ٩٥٦/٩٥ فل. القاهرة.
- ✻ فؤاد حسنين على، المجتمع الاسرائيلي منذ تشريده حتى اليوم، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة، ١٩٦٧.
- ✻ فؤاد صالح سابا، مجموعة القوانين التجارية بفلسطين، الجزء الأول ضريبة الدخل وقضاياها، بدون تاريخ.
- ✻ فؤاد مرسى، الاقتصاد السياسى لاسرائيل، دار المستقبل العربى، القاهرة ١٩٨٣، الطبعة الثانية.
- ✻ قسطنطين خمار، موسوعة فلسطين الجغرافية، سلسلة كتب فلسطينية رقم ١٦، مركز الابحاث، بيروت، ١٩٦٩.
- ✻ قسطنطين زريق، معنى النكبة، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٤٨.
- ✻ كارل ماركس، المسألة اليهودية، موسكو ١٩٥٢.
- ✻ كامل محمود خلة، فلسطين والانتداب البريطانى ١٩٢٢-١٩٣٩، منظمة التحرير الفلسطينية بيروت ١٩٧٤.
- ✻ كتب سياسية، مجموعة مصرية ١٠٠٪، عدو فرنسا رقم ١، دار القاهرة للطباعة يوليو ١٩٥٧.

- ✻ كريستوفر سايكس، مفارق الطرق إلى اسرائيل، تعريب وتعليق خيرى حماد، دار الكتاب العربى، بيروت ١٩٦٦.
- ✻ كمال الخالدى، الأرض في الفكر الاجتماعى الصهيونى ١٩٤٨-١٩٧٣ الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، دمشق ١٩٨٤.
- ✻ لوتسكى، ف، تاريخ الاقطار العربية الحديثة، دار التقدم، موسكو، ١٩٧١.
- ✻ لوثرروب ستود ارد، حاضر العالم الاسلامى، ترجمة عجاج نويهض، وهوامش الامير شكيب أرسلان أربع مجلدات، الطبعة الرابعة، بيروت، ١٩٧٣.
- ✻ ليلى الصباغ، المجتمع السورى في مطلع العهد العثمانى، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٧٣.
- ✻ ليلى الصباغ، فلسطين من مذكرات الفارس دارقيو، دار المصادر، بيروت ١٩٩٦.
- ✻ محمد أمين الحسينى، حقائق عن قضية فلسطين، صرح بها سماحة مفتى فلسطين ورئيس الهيئة العربية العليا، أصدره مكتب الهيئة العربية العليا بفلسطين، القاهرة ١٩٥٤.
- ✻ محمد الفراء، سنوات بلا قرار، مركز الاهرام للترجمة والنشر ١٩٨٨.
- ✻ محمد رفعت بك، اقرأ، ٥٨، قضية فلسطين، دار المعارف بمصر، ١٩٤٧.
- ✻ محمد سلامة النحال، سياسة الانتداب البريطانى حول أراض فلسطين العربية، منشورات فلسطين المحتلة، طبعة ثانية، مطابع الكرمل الحديثة، بيروت ١٩٨١.
- ✻ محمد عبد الرؤوف سليم، نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين منذ انشائها وحتى قيام دولة اسرائيل ١٩٢٢-١٩٤٨، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٨٢.
- ✻ محمد عرابى نخله، تطور المجتمع في فلسطين في عهد الانتداب البريطانى ١٩٢٠ - ١٩٤٨، منشورات ذات السلاسل، الكويت ١٩٨٣.
- ✻ محمد عزة دروزة، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، تاريخ ومذكرات وتعليقات، الجزء الأول، منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة الإعلام والثقافة، الطبعة الثالثة ١٩٨٤.
- ✻ محمد عزة دروزة، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، الجزء الثانى، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، صيدا، طبعة ثانية، ١٩٦٠.

- ✽ محمد عزة دروزة، حول الحركة العربية الحديثة، الجزء الثالث وحتى الخامس، المكتبة العصرية ١٩٥١.
- ✽ محمد عزة دروزة، في سبيل قضية فلسطين والوحدة العربية ١٩٤٨ - ١٩٧٧، بيروت، منشورات المكتبة العصرية، بيروت وصيدا.
- ✽ محمد علي الطاهر، أوراق مجموعة، كتاب أحمر عن فظائع الانجليز في فلسطين وغدر اليهود، مكتب الاستعلامات الفلسطيني العربي بمصر ١٩٤٨.
- ✽ محمد علي علوية، فلسطين وجاراتها، أسباب ونتائج، مطبعة لجنة البيان العربي، الطبعة الأولى ١٩٥٤.
- ✽ محمد فيصل عبد المنعم، أسرار ١٩٤٨، مكتبة القاهرة الحديثة ١٩٦٨.
- ✽ محمد فيصل عبد المنعم، فلسطين والغزو الصهيوني، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة ١٩٧٠.
- ✽ محمد كرد علي، خطط الشام، مكتبة النوري، دمشق الطبعة الثالثة ١٩٨٣.
- ✽ محمد كرد علي، غوطه دمشق، الطبعة الثانية، مطبعة الترقى دمشق ١٩٥٢.
- ✽ محمد كمال يحيى، السوفيت والقضية الفلسطينية، ١٩٤٨ - ١٩٦٧، دار الطباعة العربي ١٩٨٦.
- ✽ محمد محمود ابراهيم الديب، حدود فلسطين، دراسة تحليلية لوثائق الانتداب، جامعة عين شمس ١٩٨٠.
- ✽ محمد مصطفى بكري، بيجن وقضايا العنف والسلام، دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٨١.
- ✽ محمد نصر مهنا، مشكلة فلسطين، أمام الرأي العالمى ١٩٤٥ - ١٩٦٧، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٩.
- ✽ نحمد نمر الخطيب، من اثر النكبة، المطبعة العمومية، دمشق ١٩٥١.
- ✽ محمد يونس الحسينى، التطور الاجتماعى والاقتصادى فى فلسطين العربية مكتبة الطاهر اخوان، يافا، مطبعة بيت المقدس ١٩٤٦.
- ✽ محمود العابدى، تاريخ العرب، نابلس ١٩٤٧.
- ✽ محمود سعيد عبد الظاهر، الصهيونية وسياس العنف، زئيف جابوتنسكى وتلاميذه في السياسة الاسرائيلية، نصوص ودراسات (٢)، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٩.
- ✽ مدحت جابر، بعض جوانب جغرافية العمران في فلسطين وتأثيرها بالاستيطان اليهودى، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ١٩٨٥.

● مصادر الدراسة ●

- ✽ مصطفى مران الدباغ، موسوعة بلادنا فلسطين مكونة من ١٠ أجزاء كل جزء قسمين، ج١ قسم ٢ الديار العزية، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٦، ج٢، ق ٢ في الديار النابلسية (٧) دار الطليعة بيروت ١٩٧٠ وفي الديار النابلسية (٢) نفثين الدار ١٩٧٩ وأجزاء الزايع ق ٢ في الديار النابلسية نفس الدار ١٩٧٢ مطبوعات رابطتم الجامعيين، محافظة الخليل وأجزاء الخامس القسم الثاني في ديار الخليل ذات الدار والسنة والأجزاء السادس القسم الثاني في ديار الخليل - بيند الازهر ذات الدار لعام ١٩٧٤ والأجزاء السابع القسم الثاني والأجزاء الثامن ق ٢ في ديار بيت المقدس ذات الدار والسنة والأجزاء التاسع ق ٢ في بيت المقدس (١) و (٢) نفس الدار لعامي ١٩٧٥، ١٩٧٩.
- ✽ معهد البحوث والدراسات العربية، المحققان الفلسطينيون، بالاشتراك مع هيئة القدس العلمية، القاهرة، ١٩٧٣.
- ✽ مناحم بيجن، التمرد قصة الأرجون، نصوص ودراسات في الصهيونية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٨.
- ✽ مؤسس البديري، تطور الحركة العمالية العربية في فلسطين، مقدمة تاريخية ومجموعة وثائق ١٩١٩-١٩٤٨، دار الكتاب، الأردن، ١٩٨٩.
- ✽ موسى العلي، ثورة فلسطين، دار الكشاف للنشر والطباعة، لبنان ١٩٤٩.
- ✽ ميلر نوروز، المرائيل الجرحنا، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٥٦.
- ✽ ميشيل بارزوخ، قسمن، ترجم بمعرفة المختبرات العامة بدون تاريخ.
- ✽ ناتان وانسوك، الصهيونية ضد اسرائيل، أقسام ترجم بمعرفة المختبرات العامة.
- ✽ نبيل أبوب بدران، التعليم والتحديث في المجتمع العربي الفلسطيني الجزء الأول، عهد الانتداب، مركز الابحاث، بيروت ١٩٦٩.
- ✽ نيم عاقل، خلاقة بنى أهية، سلسلة تاريخ العرب والاسلام، دار الفكر بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٧٥.
- ✽ نجيب صدقة، قضية فلسطين، دار الكتاب، بيروت، طبعة أولى ١٩٤٦.
- ✽ هاني خوراني، التركيب الاقتصادي الاجتماعي لشرق الاردن، مقدمات التطور المشوه، ١٩٢١-١٩٥٠، مركز الابحاث، بيروت، ١٩٧٨.
- ✽ هرشلاغ، زي، مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط، بيروت، ١٩٧٣.

- ✽ هشام قطنا، إنتاج الفواكه وتخزينها، دمشق، ١٩٧١.
- ✽ هند امين ابراهيم البديري، تطور حيازة الأراض في فلسطين ١٩١٧-١٩٣٩، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة لكلية الآداب قسم التاريخ، جامعة عين شمس، يوليو ١٩٨٤.
- ✽ هند امين ابراهيم البديري، تطور حيازة الأراض في فلسطين ١٩٣٩ - ١٩٤٨، رسالة دكتوراه غير منشورة، مقدمة لكلية الآداب قسم التاريخ، جامعة عين شمس، سبتمبر ١٩٩٣.
- ✽ هند أمين البديري، رد دعوى نزاع الملكية، نقد كتاب أرييه افنيولي، سلسلة صحافة الاقتصادية ٢٩، دار الكرمل، عمان ١٩٨٧.
- ✽ هنري فورد، اليهودى العالمى، أعده عن الطبعة الأصلية جيرالد كوي سميت، تعريب نخبى بجمادى، منشورات المكتب التجارى للطباعة، بدون تاريخ.
- ✽ وديع تلحوق، المسألة الفلسطينية في منهاج المعارف السورية، دمشق، ١٩٤٨.
- ✽ ولهم فهمى، الهجرة اليهودية إلى فلسطين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٤.
- ✽ يوزى ايفانوف، احذروا الصهيونية؛ ترجمة عن الرومنية آجين داوود، من أدب الحركة، منشورات وزارة الثقافة والسياحة والإرشاد القومي، دمشق ١٩٦٩.
- ✽ يوسف أبو الحجاج، الاقتصاد الاسرائيلى في الميزان، قسم الجغرافيا، جامعة عين شمس، إلبو المضربة للتللف والترجمة.
- ✽ يوسف أيوب حداد، خليل، سكاكينى، حياته ومواقفه وآثاره، الاتحاد العام للكتاب والصنفين الفلسطينيين، ١٩٨١.
- ✽ يوسف خورى، الصحافة العربية في فلسطين ١٨٧٦-١٩٤٨، الاتحاد العام للكتاب والصنفين الفلسطينيين، بيروت ١٩٧٦.
- ✽ يوسف رجب الرضيعى، ثورة ١٩٣٦ «دارسة عسكرية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٢.
- ✽ يوسف عبد الله صايغ، الاقتصاد الاسرائيلى، معهد الدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ١٩٦٤-١٩٦٣.
- ✽ يوسف هيكل، القضية الفلسطينية، تحليل ونقد، مطبعة الفجر، يافا، فلسطين ١٩٣٧.

ب- باللغات الأجنبية

- ✻ Abacarius, Palestine through the fog of propaganda hutchinson and co. Ltd. London 1947.
 - ✻ Aestricher, J. M. & Sinai, A., Jerusalem, prepared under the auspices of the American Academic Association for peace in the Middle East, New York.
 - ✻ BARBOUR, Nisi Dominus. A survey of the Palestine controvers 1946. George G harrap and company Ltd. London.
 - ✻ Beaumont, Gerald. H. Blake, J. Malcolm. Wagstaff. The middle east, A geographical, study second edition.
 - ✻ Ben - Gorion, David, Rebirth and destiny of Israel, Philosophical library, New York, 1954.
 - ✻ Ben - Horin, Eloeaho, the Middle East cross roads of History, New York 1943.
 - ✻ Castle, F. B. Reconciliation, in Palestine, Reprinted by permission from the Hibbert journal 1945. London.
 - ✻ Cattan, Henry, Palestine and International law, longman, London and New York, seconed press 1976.
 - ✻ Cattan, H. Palestine the Road to peace of Middle East, Longman, London 1970.
 - ✻ Cattan. H. The Palestine problem in a Nutshell, Palestine liberation organization, Reserch center, Beirut 1971.
 - ✻ Cattan. H. The Palestine question, croom Heln., London, New York, Sydnny 1988.
 - ✻ Cattan, H. To whom does Palestine Belong? the Institute for Palestine studies Lebanon, 1967.
 - ✻ Doukhan, M., Israel, Jerusalem, 1953.
 - ✻ Edwards, O. S. Palestine land of Broken Promise, A statment of the facts concerning Palestine and an examination of the Anglo. American commis-sion, Brothy crisp and co. Ltd. 1946.
 - ✻ El. Aref, Aref, Bedouin, Love law and legend. AMS press, New York. 1974.
- الطبعة الأولى كانت عام ١٩٤٤ في القدس

1974.

الطبعة الأولى كانت عام ١٩٤٤ في القدس

- ✱ Fraser, T. G. Partition in Ireland, India and Palestine st. Martins press, New York 1984.
- ✱ Gabriel Baer, The Economic and social position of the Village - Mukhtar in palestine, J. of A.A.S., vol. 9. No. 3, Jerusalems, 1973.
- ✱ Gabriel Ben Doe (ed.) The Palestinians and Middle East conflicts, A. A. S. J. vol. 9, No.3, 1974.
- ✱ Goodman paul the Jewish National Home 1917 - 1942. London, J. M. Dent and Sons Ltd. 1943.
- ✱ Granott, A. the land system in Palestine, History and structure, Eyre and spotts-woode. London 1952.
- ✱ Hadawi Sami, Palestine, Rights and losses in 1948. A comprehensive study. part V: An Economic Assessment of total Palestinian losses, Written by Dr. Atef Kubursi. First published 1988 by saqi Books, 26 West bourn Grove London.
- ✱ Hadawi Sami, Bitter Harvest, palestine between 1914-1867. The New world press, New York 1967.
- ✱ Hadawi Sami, The Palestine Arab refugee office, New York 1957.
- ✱ Hadawi S. Palestine: Loss of Heritage, the Naylor company texas 1963.
- ✱ Hobman, J. B. (Editor), palestine's Economic future, percy lund Humphries, and copany Limited London 1946.
- ✱ Hoexter, Miriam, The role of the Qays and Yaman factions in local political division, Jabal Nablus compared with the Judean hills in the first half of the 19th century, reprint from Asian and African studies, vol. 9, No. 3. Jerusalems, 1973.
- ✱ Hyamson Albert M. Palestine: A policy Melthven and Co. ltd. London 1942.
- ✱ Hyamson A. M. Palestine under mandate 1920 - 1948, Greenwood press, publishers, second press, 1976.
- ✱ Infield Henrik, co-operative living in Palestine, kegan paul, trench Trabner and co. Ltd. London 1946.
- ✱ Johon Robert, Sami Hadawi, the Palestine diary 2 vol. The Palestine research center, Beirut 1970.

- ✻ Jones - Philip. Britain and Palestine 1914 - 1948, the British Academy, 1979.
- ✻ Khaldi Walid (Editor) from Haven to conquest. The institute for Palestine studies, Beirut, 1971.
- ✻ Lehn Walter, the Jewish National fund in association with Uri Davis, Kegan Paul international, London and New York 1988.
- ✻ Lowdermilk, walter clay, Palestine Land of promise, Hirper and brothers publishers, New York and London 1944 and another press 1947.
- ✻ Lynx J. J. the future of the jews Lindsay drummond limited, London 1948.
- ✻ Maccarthy Jutin, The population of Palestine population, History and statistics of the late ottoman period and the mandate, Colombia University press, new York, Oxford 1990.
- The institute for Palestine statistics series Muhammad y. Muslih, the origins of Palestine nationalism 1988.
- ✻ Magnes J. L. and others, Palestine Divided or united, Greenwood press U.S.A. 1983.
- ✻ Mallison W. thomas and other, the palestine problem, long man group limited England 1986.
- ✻ Maugam Robin Approach to Palestine the falcon press, London 1947.
- ✻ Meinertzh a gen, Middle east diary 1917-1956, the cersset press London. 1959.
- ✻ Muenzner G. Jewish labour Economy in Palestine, London Victor Collan-cy ltd. 1946.
- ✻ Mosely, Ann, Arab Politics in Palestine 1974-1939, London, 1979.
- ✻ New man bernard, Mediteranean Back ground, Robert Hale Lte. London, 1949.
- ✻ Parkes, James, palestine No.31 Oxford Pamphlets on world Affairs rep-
rented Dec. 1941.
- ✻ Poliak, Feudalism in Egypt, Syria, palestine and Lebanon, 1250-1900
London, 1939.
- ✻ Porath, g., the Palestine Arab national movement from Riots to rebellion,
vol.2. 1929-1939, Framk cass 1977.

- ✻ Reifenberg, the soils of Palestine, London, Thomas murby and co. 1947 second press.
- ✻ Rosenfild Henry, From Peasantry to wag labor peoples and cultures of Middle east, vol.II Edited by lowis E, Sweet, Published from the Anericon Museum of natural History. The natural History press Gorden City, New York, 1969.
- ✻ Scott, J. H. The effecting Foreigners in Egypt, London, 1908.
- ✻ Shafir, Land labor and origins of Israeli Palestinian conflict 1882-1914, Cambridge university press 1989.
- ✻ Stien, Kenneth W., the land question in Palestine 1917-1939, the universi-ty of North Carolina press. Chapel Hill and London. 1984.
- ✻ Sweet, L. (Edt.) peoples and cultures of the Middle East, vol II., New York, 1970.

خامساً : المقالات العلمية

١- باللغة العربية

- ✽ ابراهيم رضوان الجندى، الأرض والفلاح الفلسطينى في ظل الانتداب البريطانى، مجلة آفاق عربية، العدد (٨)، أبريل ١٩٧٩.
- ✽ ابراهيم رضوان الجندى، التعليم في فلسطين ابان عهد الانتداب البريطانى، مجلة آفاق عربية العدد (١) سبتمبر ١٩٧٨.
- ✽ ابراهيم رضوان الجندى، فلسطين ابان عهد الانتداب البريطانى مجلة سيرنا، جامعة قسنطينة، الجزائر، العدد (٣) سبتمبر ١٩٨٠.
- ✽ ابراهيم م. عويس، الاقتصاد الاسرائيلى، شئون فلسطينية العدد ٣٤ يونيو ١٩٧٤.
- ✽ اسرائيل شاحاك، اليهود والأرض والعرب، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد.
- ✽ حسن عبد القادر صالح، الاساس الجغرافى للنزاع العربى الاسرائيلى، حول مياه نهر الاردن، مجلة كلية الآداب، المجلد الثالث، العدد الأول. الجامعة الاردنية يناير ١٩٧٢.
- ✽ خليل أبو رجيلى، الزراعة العربية في فلسطين قبل قيام اسرائيل شئون فلسطينية، العدد ١١ يوليو ١٩٧٢.
- ✽ شلشستر، الاستعمار الزراعى اليهودى وثورة ١٩٢٩، ترجمة رياض يونس، مجلة دراسات عربية، العدد ١٠، بيروت أغسطس ١٩٧٠.
- ✽ صابر موسى، ملكية الأرض في فلسطين، مجلة شئون فلسطينية العدد (١٠١) بيروت ١٩٨٠.
- ✽ عارف العارف، اتفاقية رودس وكارثة المثلث، فلسطين، العدد ١٨ ملحق المحرر العدد ٦٠٢ بيروت في ١ يوليو ١٩٦٥.
- ✽ عارف العارف، العيسوية، القرية المنسية، فلسطين العدد ٢١ ملحق المحرر العدد ٦٣٨ بيروت في ١٩٦٥/٨/١٢.
- ✽ غسان كنفانى، ثورة ١٩٣٦-١٩٣٩ في فلسطين خلفيات وتفاصيل، مجلة شئون فلسطينية، العدد ٦٤، بيروت، يناير ١٩٧٢.

● مصادر الدراسة ●

- ✻ غسان كنفاني، ممتلكات الوقف الإسلامي التي سيطرت عليها إسرائيل، فلسطين العدد ٦ ملحق مجلة المحرر بيروت، العدد ٤٦٢ في ١٤/١/١٩٦٥.
- ✻ غسان كنفاني، مؤامرات العدو لسلب أراضي عرب النقب. فلسطين، العدد ٩، ملحق مجلة المحرر بيروت العدد ٤٩٧ في ٢٥/٢/١٩٦٥.
- ✻ محمد عبد الرؤوف سليم، التجارة اليهودية في فلسطين حتى قيام إسرائيل، شئون فلسطينية، العدد ٧٢ نوفمبر ١٩٧٧.
- ✻ مسعود ظاهر، ملكية الأراضي الفلسطينية أبان الانتداب البريطاني مجلة قضايا عربية العدد ١١ نوفمبر ١٩٨٠.
- ✻ مصطفى مراد الدباغ، الاستيطان اليهودي في ريف فلسطين في العهد العثماني والبريطاني من ١٨٥٤-١٩٤٨، مجلة دراسات عربية، العدد الخامس مارس، السنة الحادية عشرة، بيروت ١٩٧٥.
- ✻ موسى خليل، الحزب الشيوعي الفلسطيني ١٩١٩-١٩٤٨، شئون فلسطينية العدد ٣٩ نوفمبر ١٩٧٤.
- ✻ ناحوم ليشننسكي (نداب)، العلاقات الزراعية في بنیان الاقتصاد الفلسطيني قبل الحرب العالمية وحتى أواخر العشرينات، مجلة صامد الاقتصادي، العدد ١٧ يونيو، السنة الثالثة ١٩٨٠.

ب - الأجنبية

- ✻ Palestine and middle east Economic (monthly) Magasine, Tel Aviv vol. XI Jon 1939 - Jan. 1940.
- ✻ Palstine Gazette sup. no. I and no. 2 1939, and sup. no I and no. 2 1940.
Palestine Gazette from P.P. 745-152 4/1943, and from P.P. 1-764 / 1942, and Palestine Gazett no. 2 from P.P. 771-1431/1942.
And sup. no. 2 from P.P 1-1072, and from P.P. 1638-1661/1942.
- ✻ The Middle East Journal vol. I. The midle East institute, was hington D.C. Cop-
yright 1947.

سادساً : مقابلات شخصية

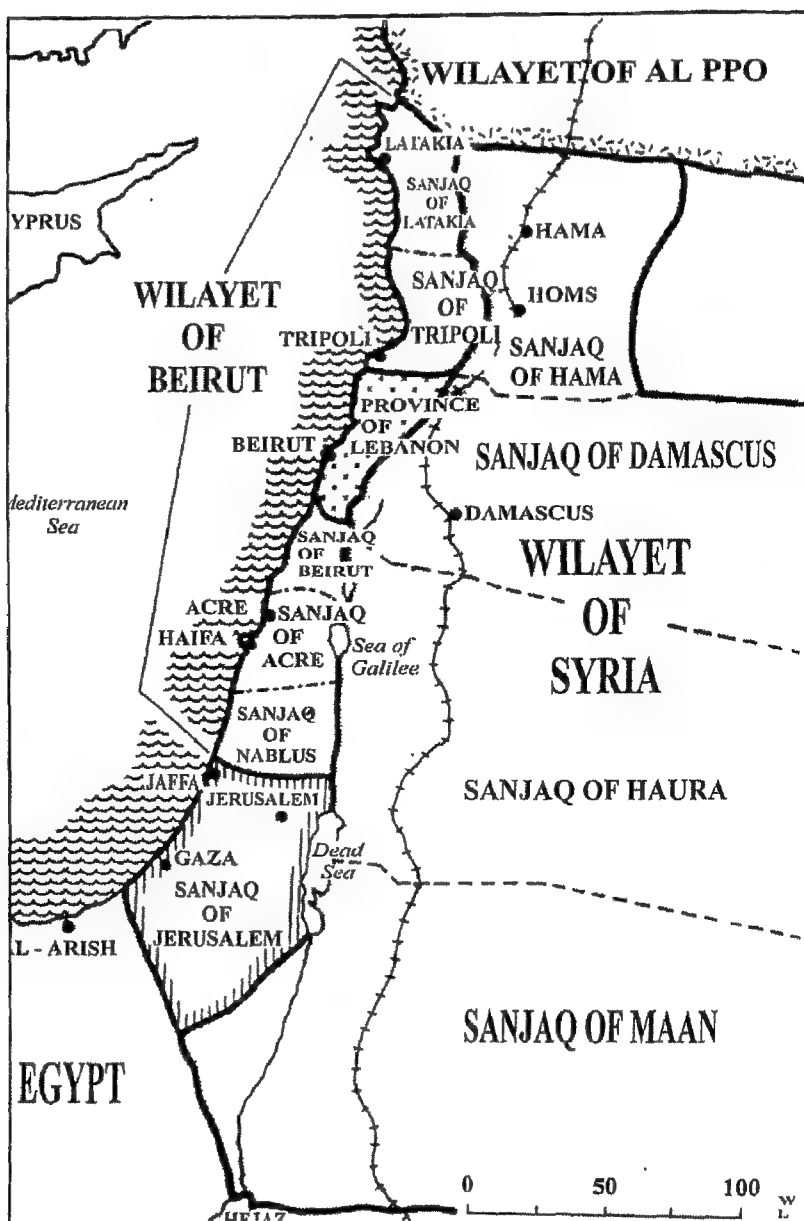
- ✽ مقابلة شخصية مع محمد عزة دروزة في دمشق بتاريخ ١٩٧٧/٧/٨.
- ✽ رسالة شخصية من حسن سعد الكرمي من لندن مؤرخة في ١٩٨٧/١/١٥. وعدة مقابلات بتواريخ مختلفة.
- ✽ مقابلة شخصية مع عبد البديع محمد عراق، عضو اتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين في القاهرة بتاريخ ١٩٩٢/١١/٢٢.

الجزء الثاني

Syria and Palestine, 1915
Late Ottoman and Mandatory
Palestine . 9

ولاية سوريا عام ١٩١٥
 تحت الحكم العثماني

خريطة رقم (١)



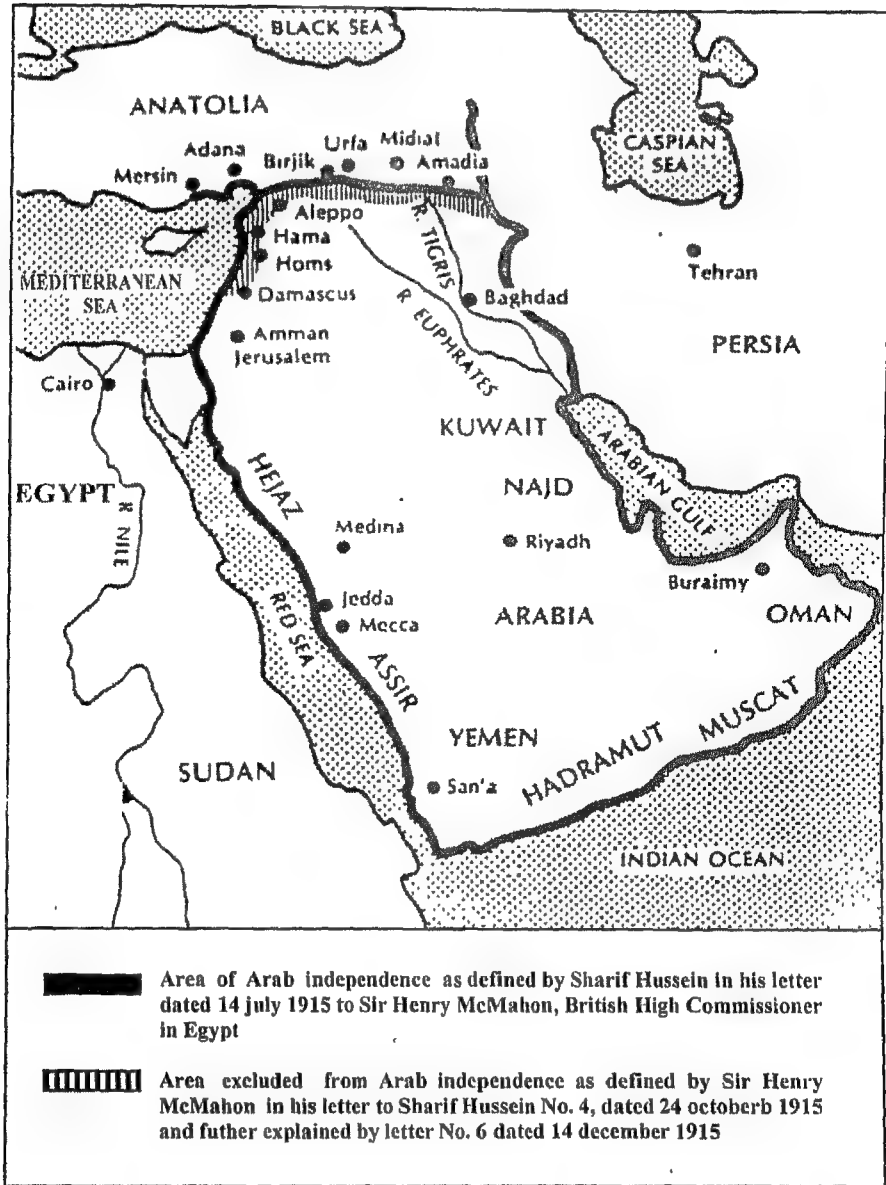
المصدر :

الدولة العربية كما حددها الشريف حسين

عام ١٩١٥

The Eastern Arab World

خريطة رقم (٢)



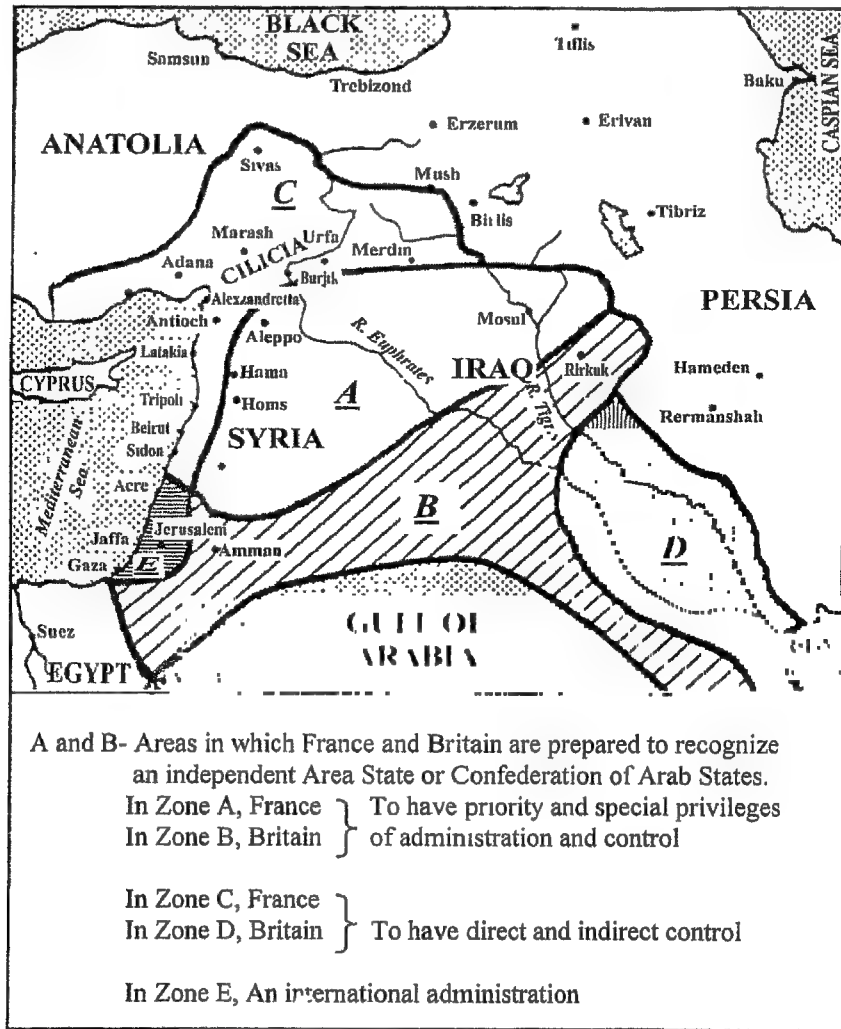
المصدر :

Hadawi, Palestine Rights and Losses in 1948,
Ipid p.194

تقسيم المشرق العربي طبقا لاتفاقية سايكس بيكو ١٩١٦

Partition of Syria and Iraq Under The Sykes-Picot Agreement (1916)

خريطة رقم (٣)



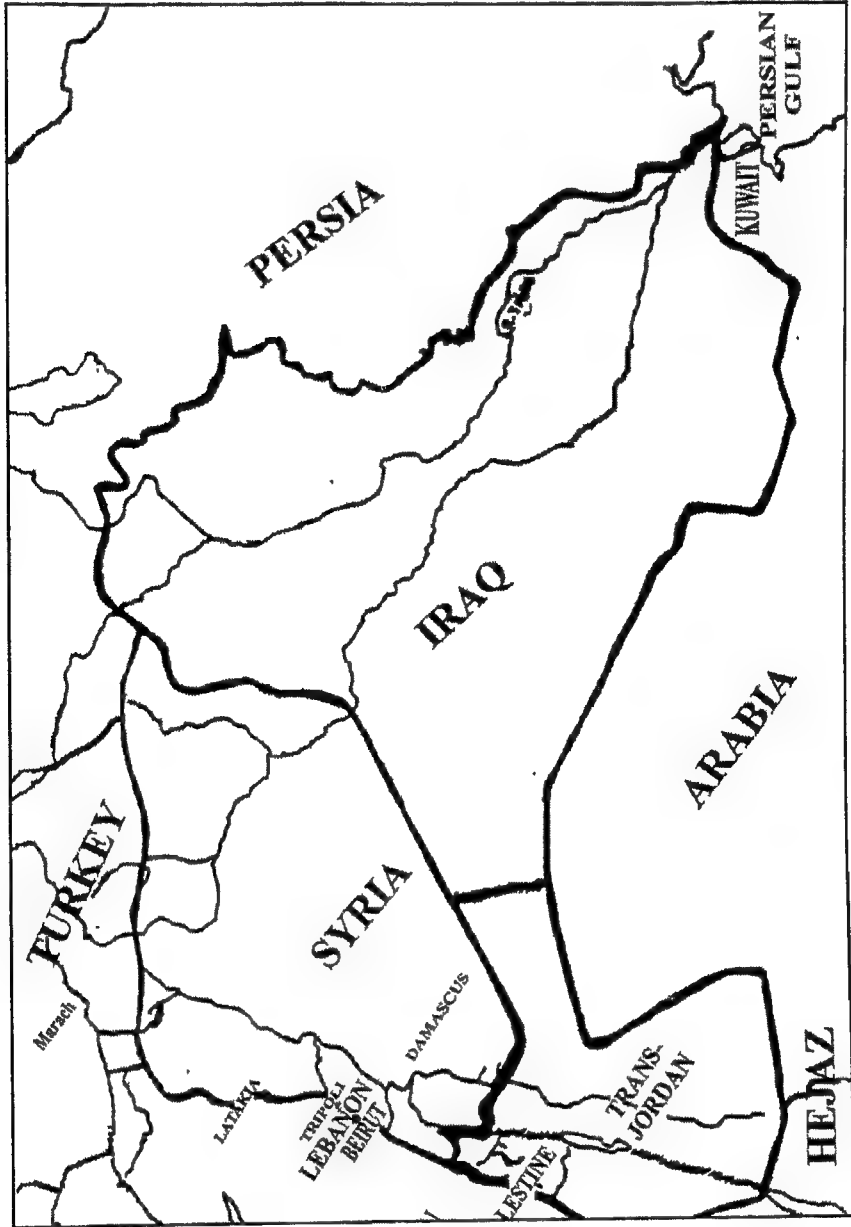
المصدر :

Hadawi, op. Cit , P.196

الانتداب البريطاني الفرنسي على المشرق العربي ١٩٢٠

British and French Mandates Over the Eastern Arab World (1920)

خريطة رقم (٤)



المصدر :

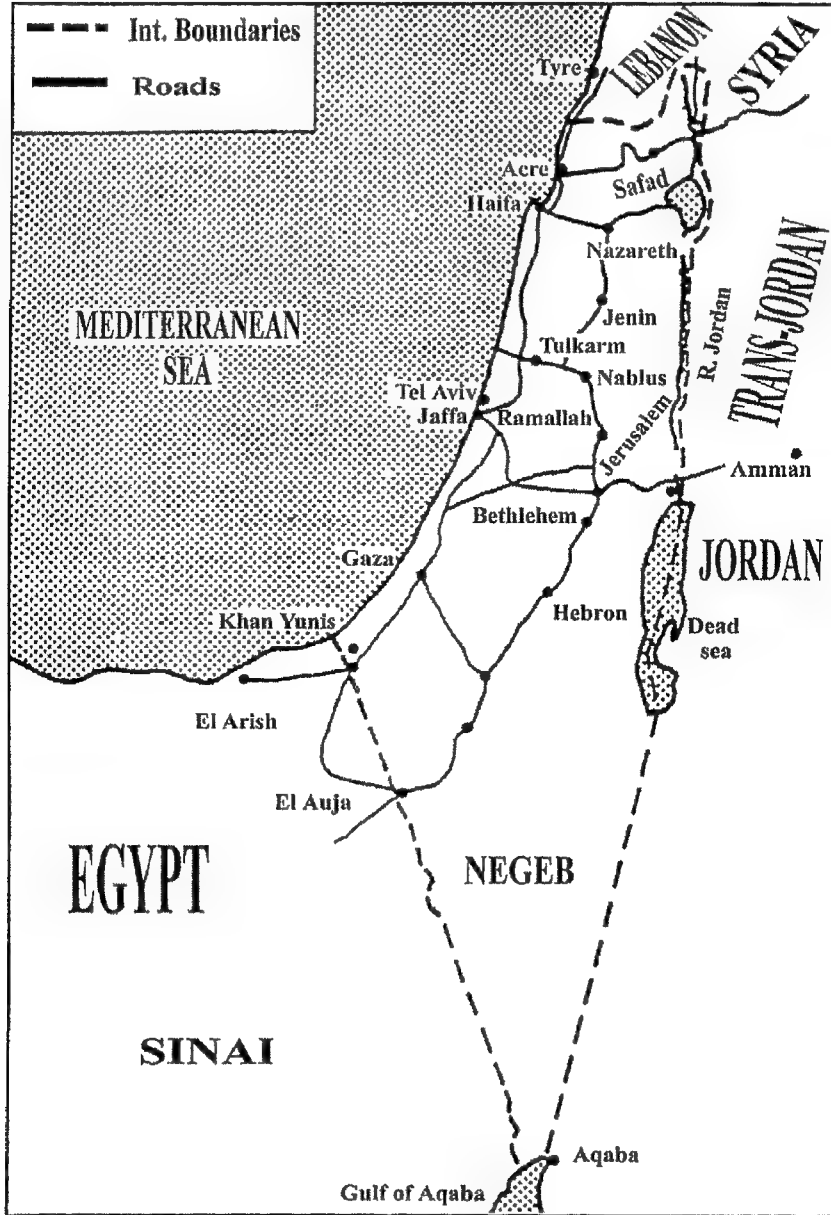
Hadawi , op,cit , P . 198

Mandated Palestine 1920-1948

Area : 10,435 sq. miles

الانتداب البريطاني على فلسطين ١٩٢٠-١٩٤٨

خريطة رقم (٥)

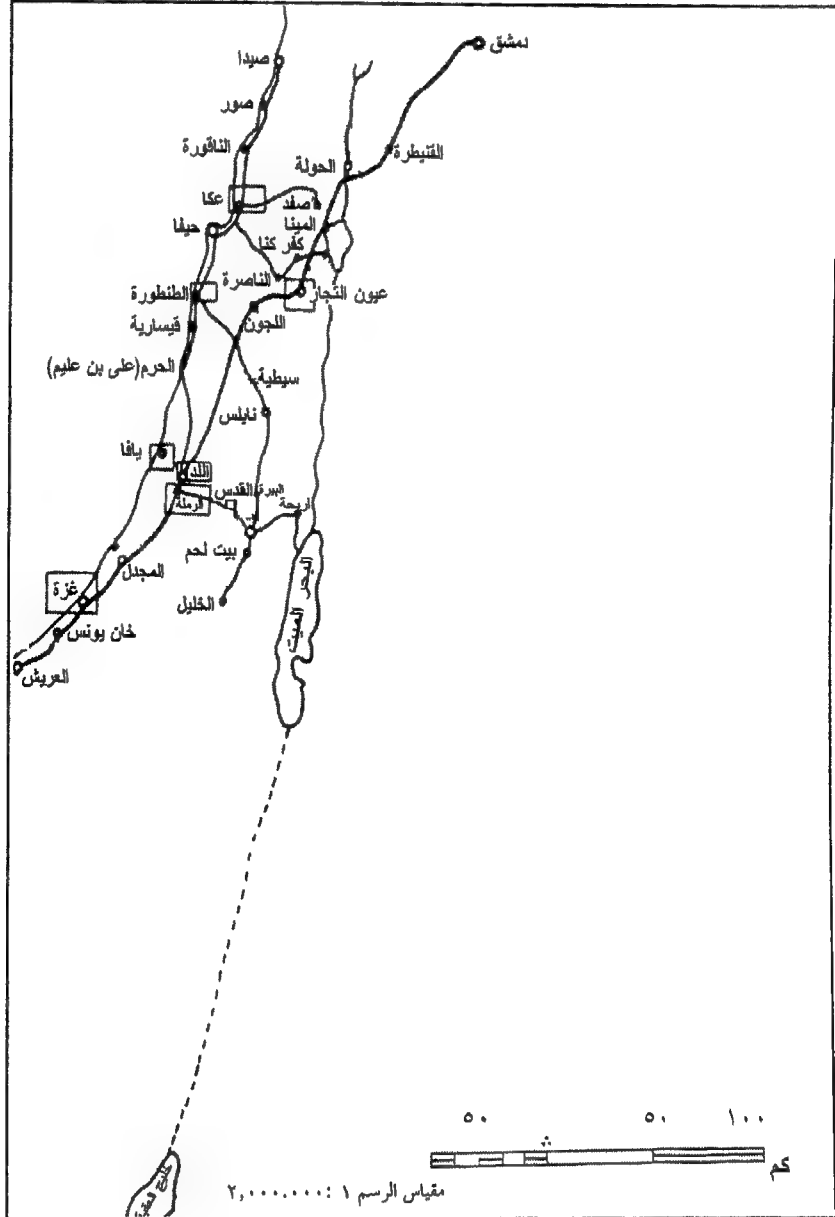


المصادر :

Hadawi , op. cit , P. 199

طرق المواصلات البرية و المراكز و الاسواق التجارية في فلسطين من خلال مذكرات دارفيو

خريطة رقم (٦)



المصدر :

ليلي الصباغ ، فلسطين في مذكرات الفارس دارفيو ، سابق ، ص ١٤٠

توزيع النباتات و المزروعات فى فلسطين من خلال مذكرات دارفيو (تحديد المناطق تقريبي)

خريطة رقم (٧)

رقم المنطقة	أسم المنطقة	النباتات و المزروعات فيها
١	سهل عكا	القمح-القطن-الارز-بعض الاشجار المثمرة-عشب القلى .
٢	سهل مرج ابن عامر	الحبوب و خاصة القمح
٣	السهل الساحلى من طنطورة الى قرب غزة	مراع وحبوب
٤	ريف غزة	مراع-بعض الاشجار-برتقال-تين-وغيرها.
٥	جبال الكرمل	غابات البلوط و الصنوبر-الكروم-الحنظل-البقول فى الاودية و التلال و اشجار الزيتون
٦	عكا-الناصرية-صفورية	مراع-اشجار الزيتون و اشجار اخرى.
٧	جبل الطابور	شجر البلوط-اشجار اخرى غابية-مراع.
٨	منطقة نابلس	الحبوب-القطن-اعشاب القلى-اشجار البرتقال-التين-الاجاص-التفاح و غيرها-الزيتون
٩	منطقة القدس و الخليل وما حولها	الحبوب-الحنظل-الكروم-اشجار الزيتون-البطم-تباتات طبيعية.
١٠	طبرية	قمح-حنظل.
١١	سهل اريحا	الحنظل-شجر الزقوم.
١٢	قرب البحر	اعشاب القلى

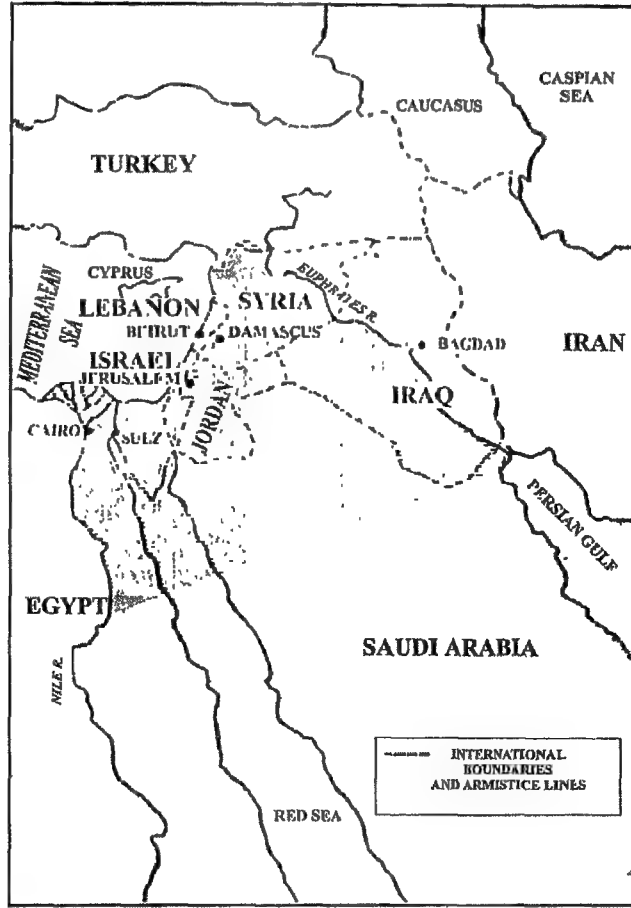
المصدر :

لىلى الصباغ ، فلسطين فى مذكرات الفارس دارفيو ، سابق ، ص ١٠٩

إسرائيل كما حددها هرتزل عام ١٩٠٤ و رابى فيشرمان
عام ١٩٤٧

The Israel of Theodore Herzl(1904) and of Rabbi
Fischmann (1947)

خريطة رقم (٨)



In his complete diaries, vol II, p. 711, Theodore Herzl the founder of Zionism : says that the area of the Jewish state stretches from the Brook of Egypt to the Euphrates. Rabbi Fischmann member of Jewish Agency for Palestine declared in his testimony to The World Especial Committee of Incury, on 9 JULY 1947. The Promised Land extends from the river of Egypt up to the Euphrates, it includes parts of Syria and Lebanon .

المصدر :

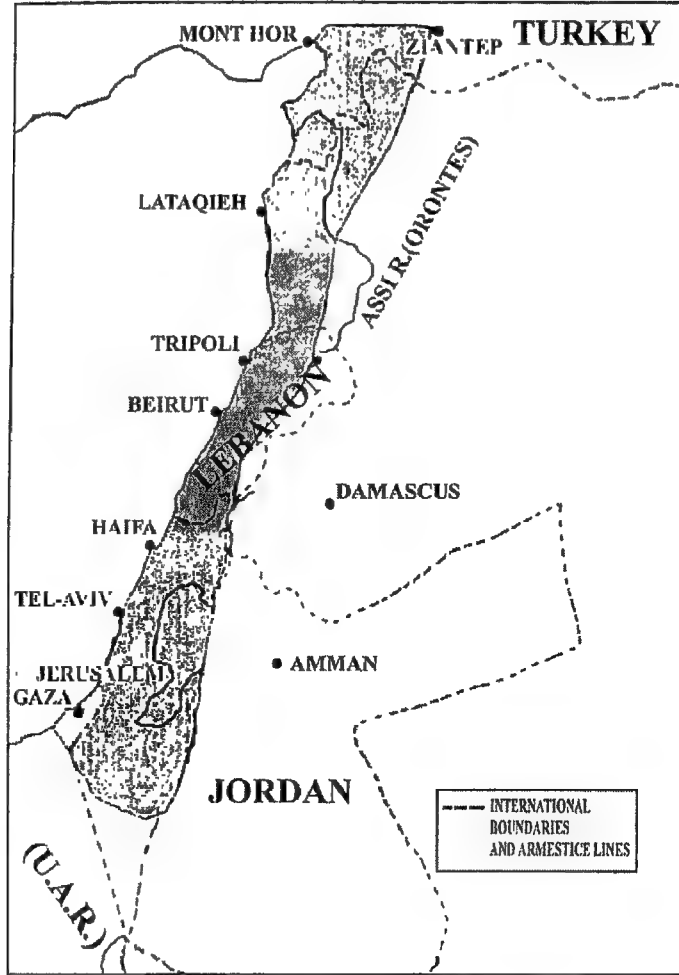
ملف وثائق و أوراق القضية الفلسطينية، الجزء الأول، اعداد علي محمد علي،

القاهرة، ١٩٧٠، ص ١٣٩

اسرائيل كما حددها رابي اسحق ١٩١٧

The Israel of Rabbi Isaacs 1917

خريطة رقم (٩)



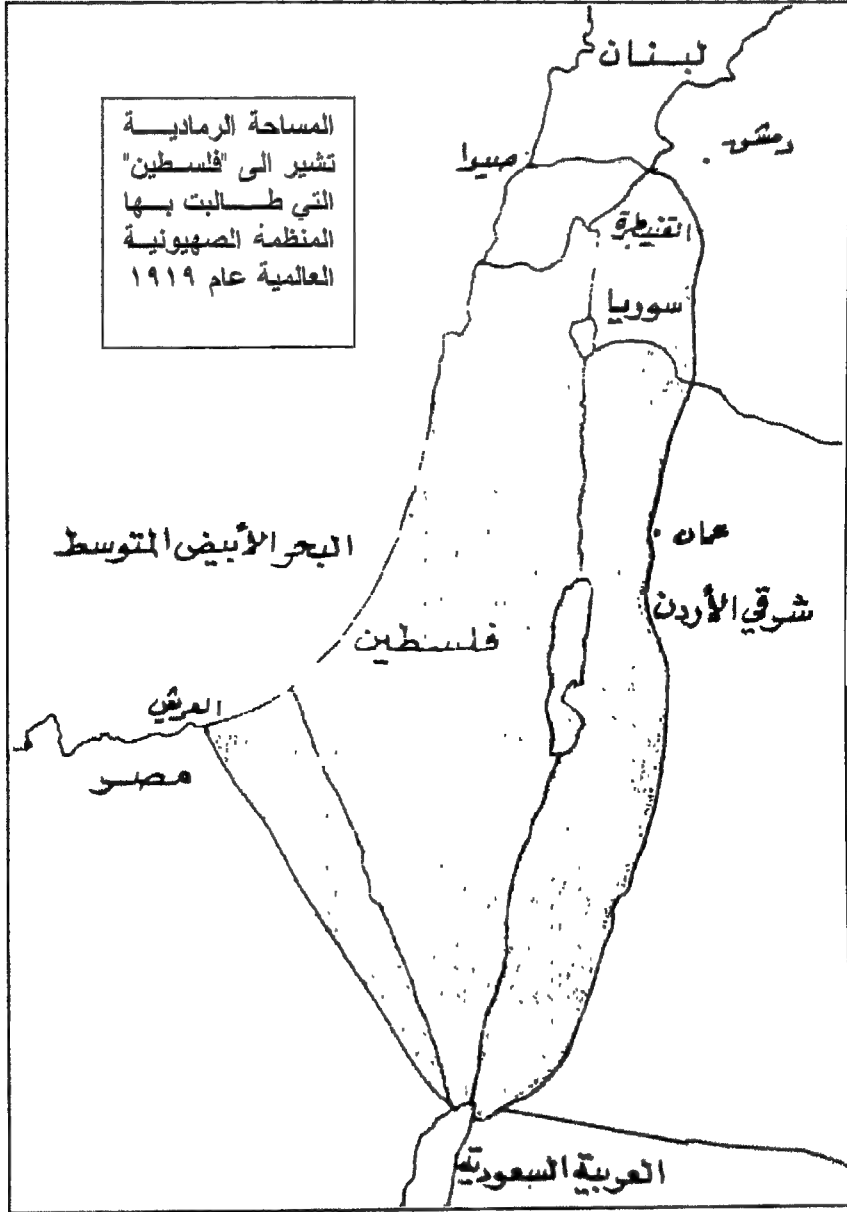
In 1917, Rabbi Isaacs wrote a book called the true boundaries of Jewish state which he submitted to post-war Peace conference in this book he asks that the boundaries of Israel should extend from the Taurus mountains in the North to the Sinai desert in the South.

المصدر :

ملف وثائق وأوراق، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٩ .

إسرائيل كما حددتها المنظمة الصهيونية العالمية عام ١٩١٩

خريطة رقم (١٠)



المصدر :

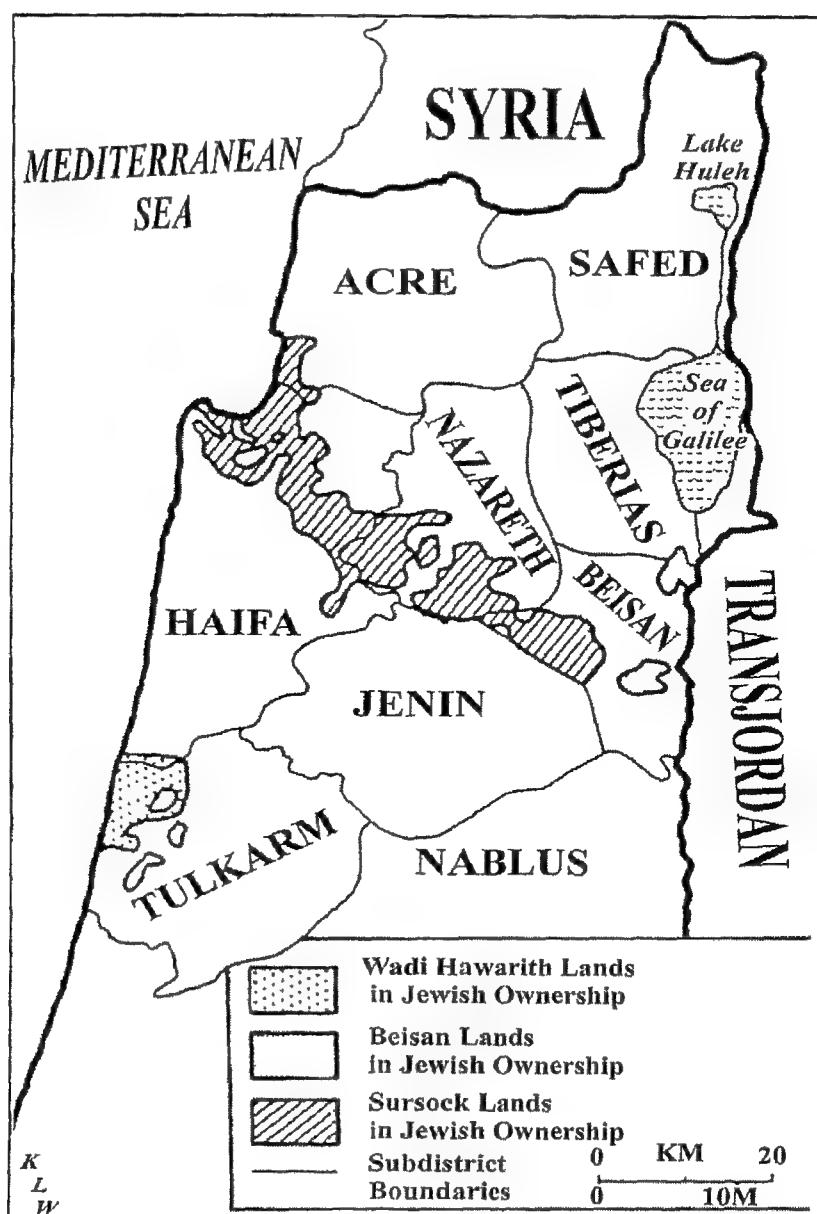
جون رودى، حركات استلاب الأراضي، من كتاب تهويد فلسطين، سلسلة

كتب فلسطينية، ٣٧، ص ٣٦

Wadi Hawarith ,
Beisan , and Former
Sursock Lands.

وادي الحوارث و مرج بين
عامر و أراضي بيسان التي تم
الاستيلاء عليها عام ١٩٣٠

خريطة رقم (١١)



المصدر :

Kenneth W. Stein, The Land Question
1917 – 1929, 57

مسألة الاراضى ١٩٤٠-١٩٤٥

خريطة رقم (١٢)

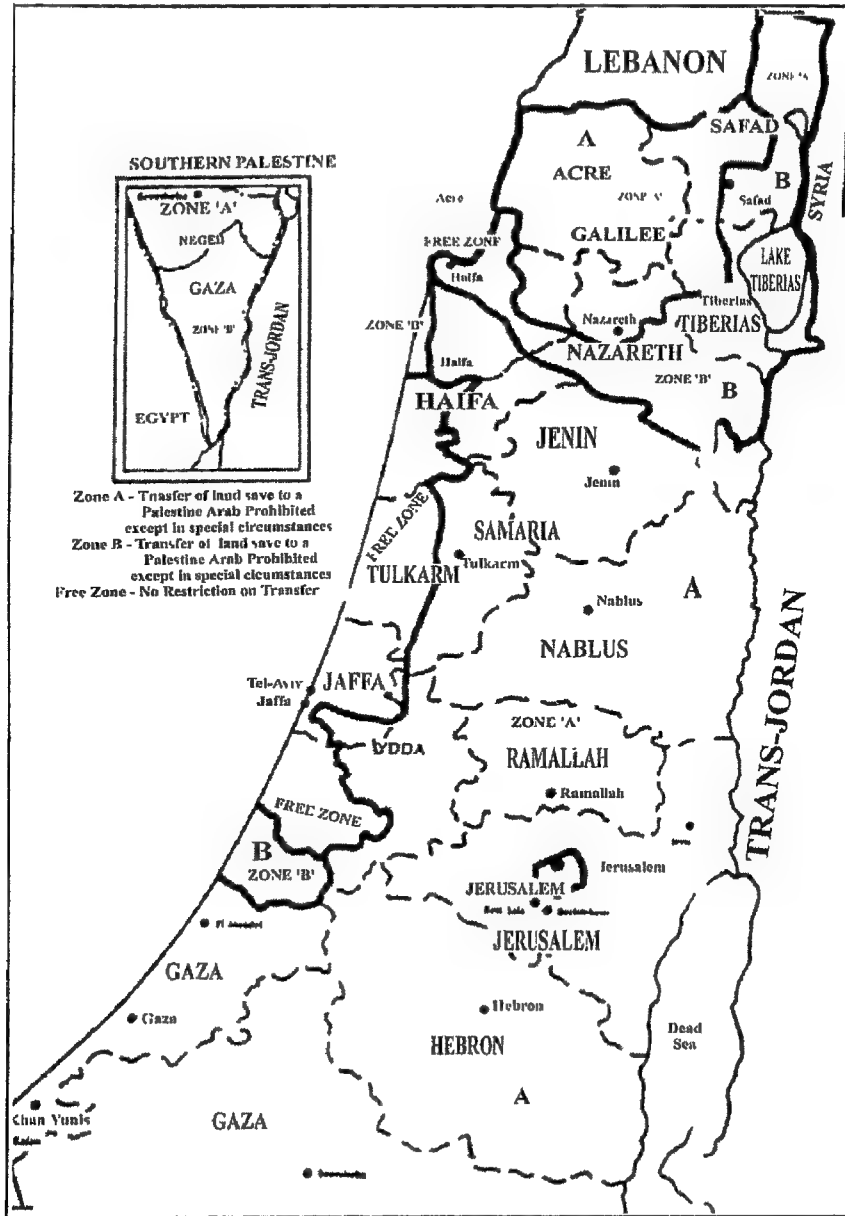


المصدر :

خيرية قاسمية ، الصراع العربى الإسرائيلى فى خرائط ، ص ٦٣

حظر انتقال الأراضي في بعض المناطق طبقا لقانون ١٩٤٠ Palestine Land Sales Restricted Zones(1940)

خريطة رقم (١٣)

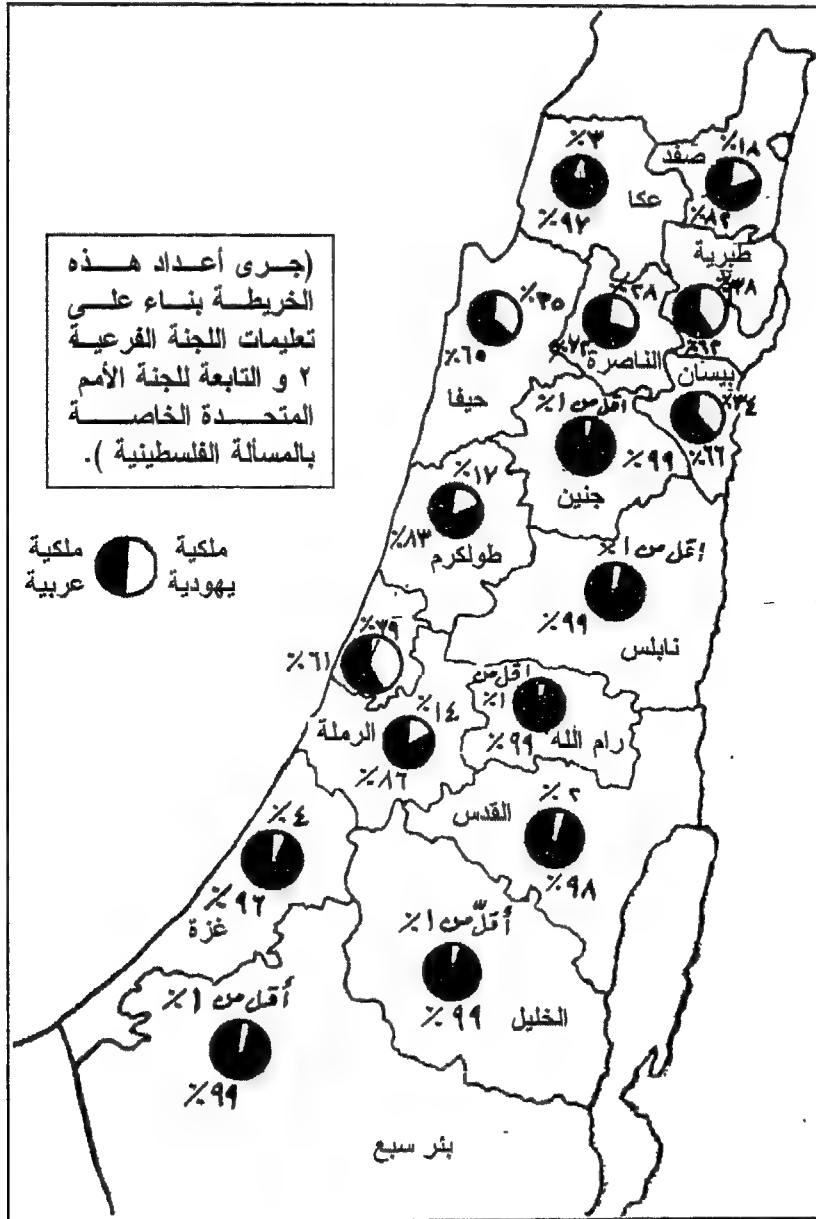


المصدر :

حيازة الأراضي بفلسطين حسب الأقضية في العام

١٩٤٤

خريطة رقم (١٤)



المصدر :

جون رودى ، مصدر سابق ، ص ١٣٦

خريطة رقم (١٥)



جون رودی ، مرجع سابق ، ص ۱۶۴

الأراضي الصالحة للزراعة في فلسطين

خريطة رقم (١٦)



المصدر :

جون رودى ، مرجع سابق ، ص ١٣٢

يوليو / تموز ١٩٣٧



المصدر :

خيرية قاسمية ، مصادر سبق ذكرة ، ص ٤٧

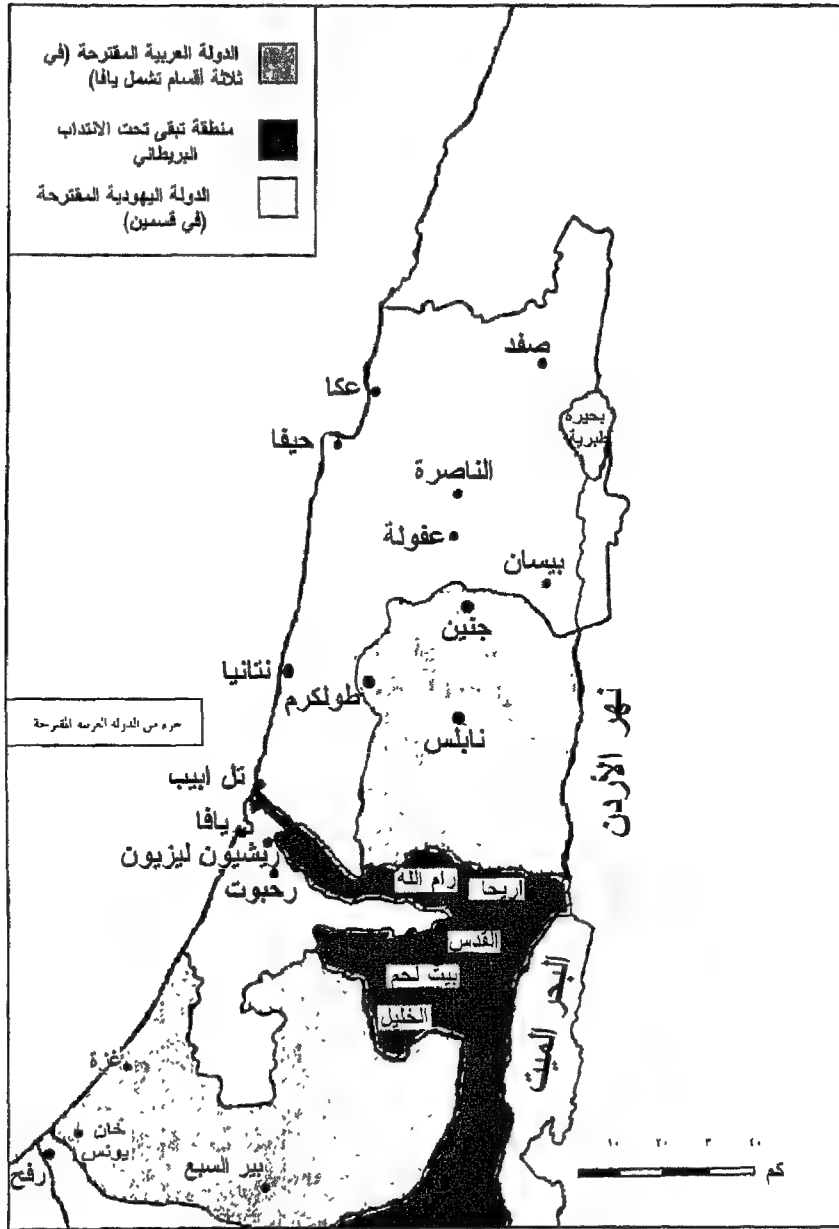
خريطة رقم (١٨)



خيرية قاسمية ، مصدر سابق ، ص ٥٧

أقتراح صهيوني للتقسيم ١٩٣٨

خريطة رقم (١٩)

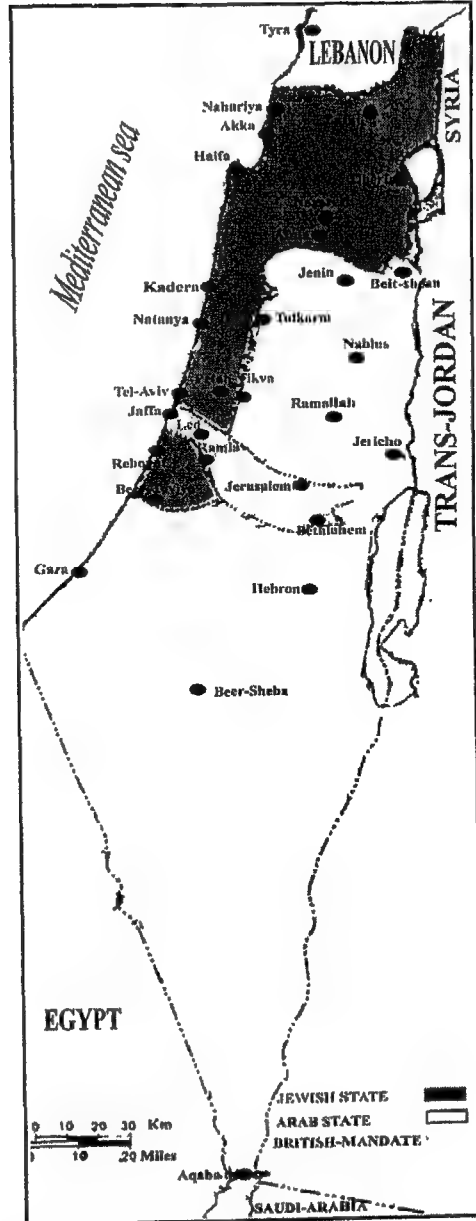


المصدر :

خيرية قاسمية ، مصدر سابق ، ص ٥٥

مشروع التقسيم الذي قدمته
اللجنة الانجلو-امريكية سنة
١٩٤٥

خريطة رقم (٢٠)



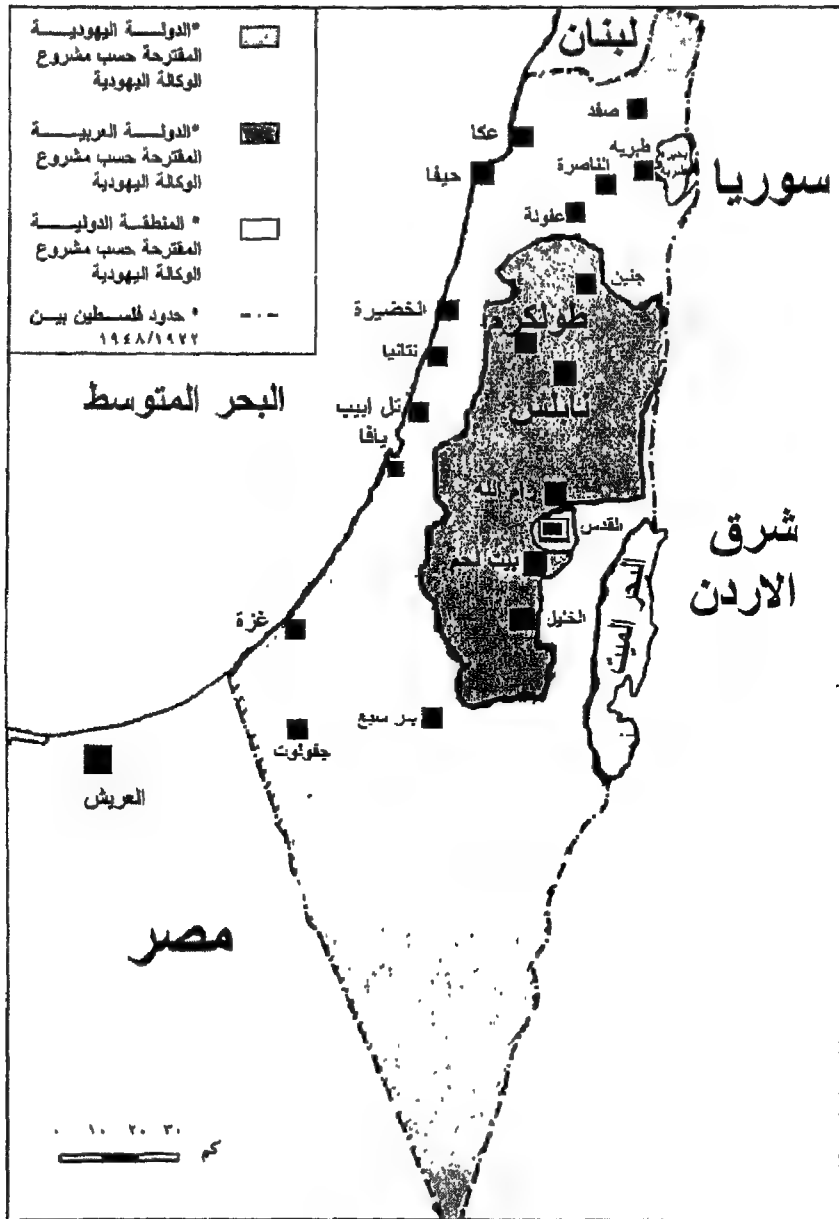
المصدر :

وزارة الارشاد القومي ، ملف وثائق فلسطين ، الجزء الاول ، القاهرة ١٩٦٦

ص ٧٥٥

مشروع التقسيم الذي اقترحتة الوكالة اليهودية عام ١٩٤٦

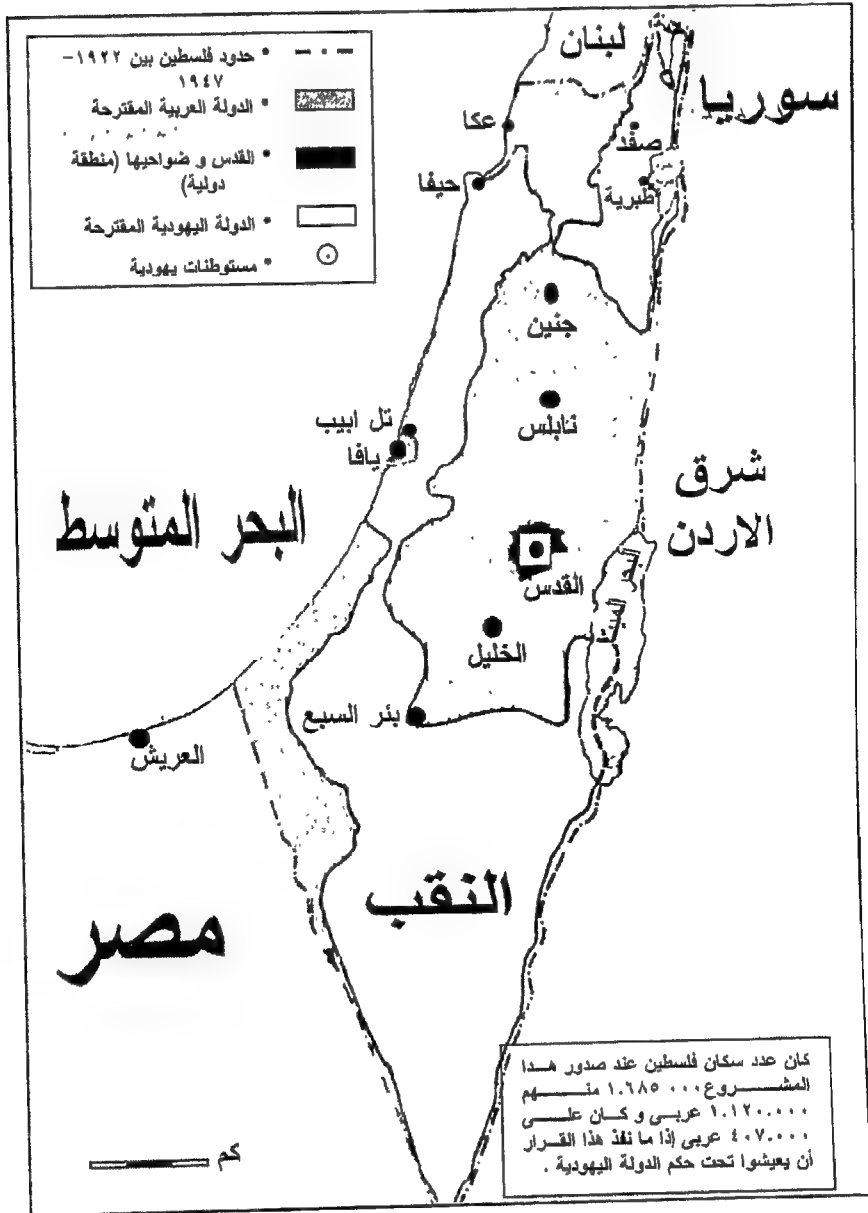
خريطة رقم (٢١)



المصدر :

مشروع الأمم المتحدة للتقسيم
٢٩ نوفمبر / تشرين ثانى ١٩٤٧

خريطة رقم (٢٢)

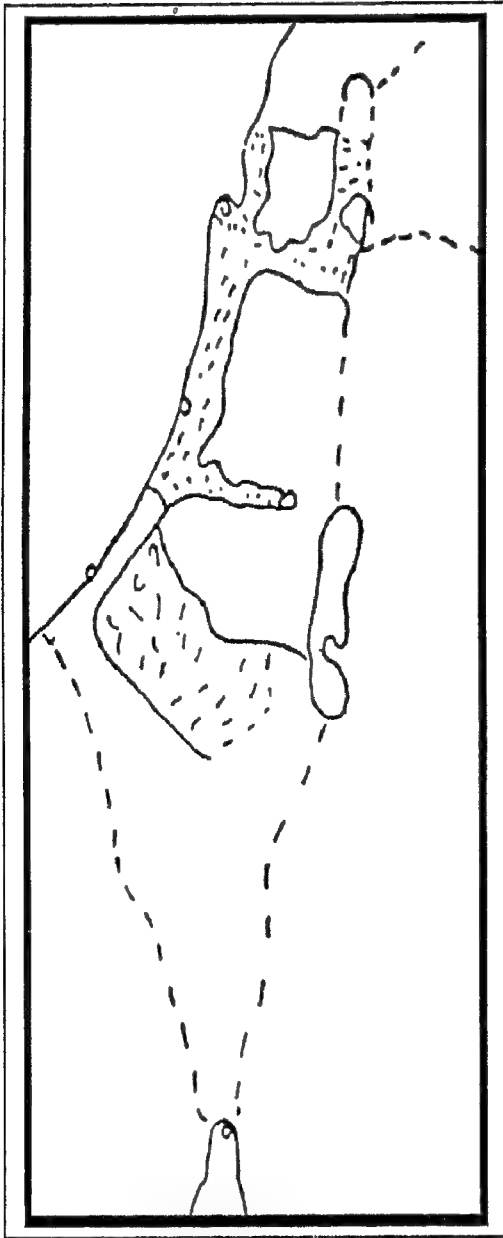


المصدر :

خيرية قاسمية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٩

الأراضي التي تمكن اليهود من إحتلالها ما بين
١٩٤٧-١٩٤٨

خريطة رقم (٢٣)



فلسطين

عامى ١٩٤٧ - ١٩٤٨

(::) يمثل الاحتلال اليهودى بين
٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ وبين
انسحاب بريطانيا فى ١٤ مايو
سنة ١٩٤٨ .

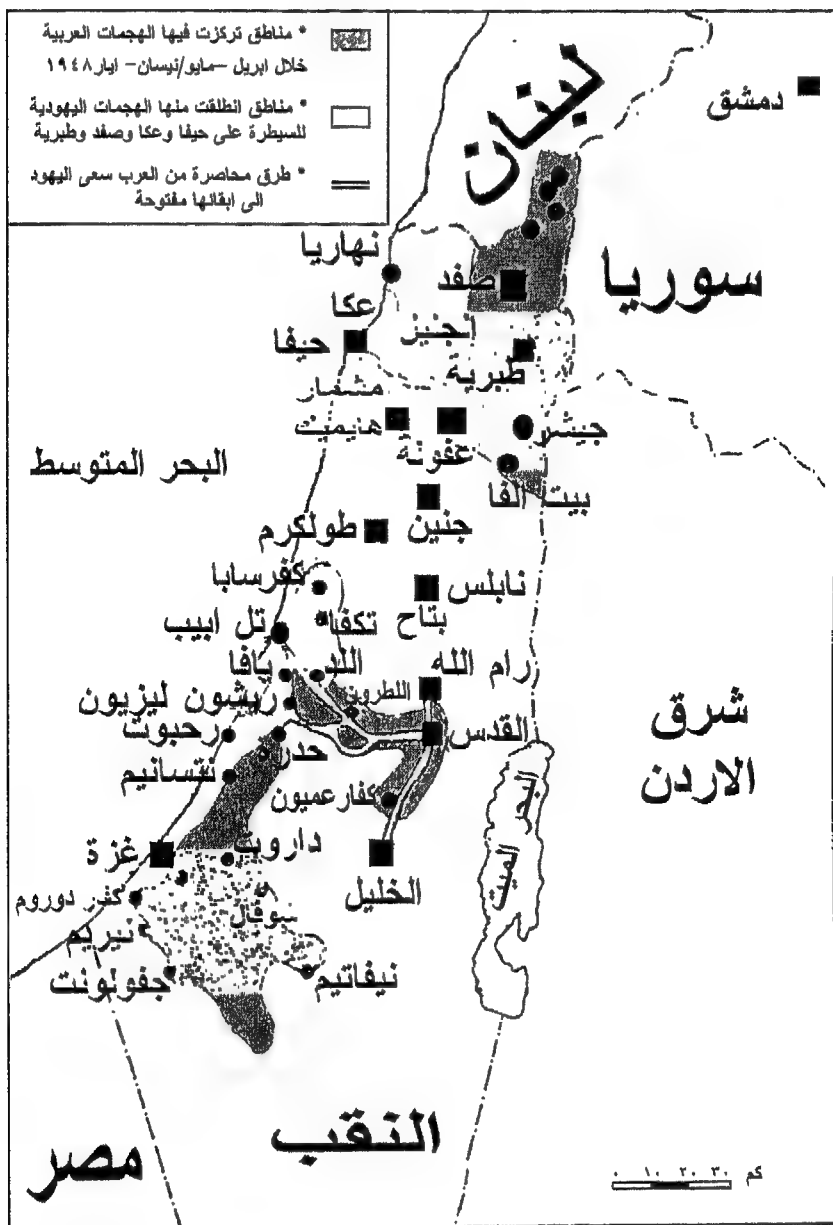
المصدر :

وزارة الارشاد القومى ، ملف وثائق فلسطين ، مصدر سبق ، ص ٩١٨

مناطق التوسع الارهابي

١٩ ابريل/نيسان - ٤ مايو/آيار ١٩٤٨

خريطة رقم (٢٤)

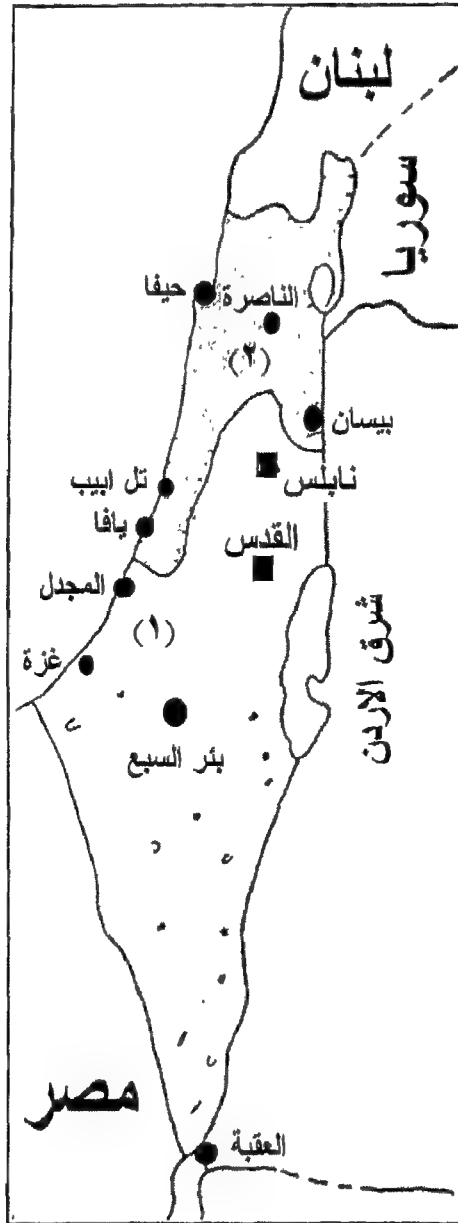


المصدر :

خيرية قاسمية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٣

مشروع الوسيط الدولي برنادوت لتقسيم فلسطين يونيو ١٩٤٨ (الهدنة الاولى)

خريطة رقم (٢٥)



- | | |
|-----|-------------------|
| (١) | المنطقة العربية . |
| (٢) | المنطقة اليهودية |

المصدر :

وزارة الارشاد القومي ، ملف وثائق فلسطين ، مصادر سابق ، ص ٩٥٧

الكيان الصهيوني يوسع حدوده ١٩٤٨-١٩٤٩

خريطة رقم (٢٦)



المصدر :

خيرية قاسمية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٧

- قائمة الجداول
- قائمة الخرائط التوضيحية الملحقه
- المحتويات

قائمة الجداول

- 1- عدد سكان فلسطين في سناجق القدس وعكا ونابلس في عامي 1877 و1914. ... 144
- 2- أراضي الدولة المدعاة كما قدمته للجنة الملكية عام 1937. 192
- 3- أراضي الدولة المدعاة موزعة على أقضية فلسطين كما كانت عام 1945. 194
- 4- الأراضي المؤجرة لليهود من قبل الحكومة حتى عام 1939. 196
- 5- الأراضي المؤجرة من قبل الحكومة في فلسطين فيما بين 1941-1947. 197
- 6- الأراضي المباعة من قبل حكومة فلسطين فيما بين 1941-1947. 199
- 7- الغابات التي أعلنتها الحكومة كغابات محفوظة فيما بين 1925-1939. 204
- 8- الغابات المحفوظة موزعة على أقضية فلسطين عام 1945. 205
- 9- أراضي الغابات التي تسربت لليهود في قضاء طولكرم 1945. 207
- 10- الأراضي التي تم تحويلها من صنف إلى صنف من 1940-1947. 209
- 11- الأراضي التي تمت مصادرتها وفق قانوني نزع الملكية وقانون الدفاع من 1848-1939. 211
- 12- الأراضي التي ساهمت قوات السلطات البريطانية باقتلاع أصحابها قبل صدور أحكام قضائية نهائية بشأنها. 216
- 13- المساحات التي سهلت حكومة فلسطين البريطانية تمريرها لليهود باعتراف الوكالة اليهودية. 219
- 14- حيازة اليهود للأراضي في فلسطين منذ العهد العثماني وحتى عام 1948 وتسهيلات حكومة فلسطين منذ بداية حكمها. 237
- 15- بعض الأراضي الأميرية والمشاع التي صودرت وفاء لرهون في الفترة من 1922-1926. 251
- 16- الأقضية التي تم توطن اليهود فيها بفلسطين عام 1935. 255

- 17- القرى التي تم توطن اليهود فيها عنوة من خلال وضع اليد. 255
- 18- مبيعات الأراضي منذ عام 1940 وحتى عام 1943. 256
- 19- مساحة الأراضي التي حازها اليهود حتى عام 1947. 263
- 20- توزيع حيازة الأراضي بين الدولتين العربية واليهودية والقدس الدولية بما فيها المساحة المائتية وفق قرار التقسيم. 265
- 21- توزيع حيازة الأراضي بين العرب واليهود والحكومة في حالة التقسيم. 266
- 22- توزيع المدن والقرى بين الدولتين العربية واليهودية في حالة التقسيم. 267
- 23- الأراضي التي كانت بحوزة اليهود قبل عام 1948 وما استطاعوا اضافته حتى اتفاقيات الهدنة. 274

2- جداول الفصل الرابع

- 1- تطور عدد السكان في فلسطين ما بين 1922-1948. 286
- 2- تطور القطاعين الحضري والريفي العربي في فلسطين ما بين 1922-1944. 287
- 3- معدل ما تحتاج إليه الأسرة من الدونغات وفق نوع الزراعة 291
- 4- تطور الضريبة القروية والحضرية من 1937-1945. 296
- 5- توزيع القرويين اليهود على المستوطنات اليهودية من 1941-1948. 313
- 6- توزيع الزراعات مصنفة وفق أنواع ومساحة الأراضي المزروعة بها كما كانت عليه عام 1943. 329
- 7- الإنتاج الزراعي العربي واليهودي خلال الحرب العالمية الثانية. 330
- 8- نسبة إنتاج المزارع المختلطة اليهودية لإجمالي الإنتاج عام 1948. 332
- 9- تطور استهلاك كهرباء الري من 1939-1944. 341
- 10- أسعار الأدوات المستوردة من 1937-1945. 342
- 11- الديون الزراعية العربية واليهودية في مزارع الحمضيات عام 1943. 352

- 12- الأرباح التي حققتها المستوطنات منذ 1936 لا بعد 1948. 353
 - 13- تطور استخدام التقنية في المجال الصناعي في فلسطين من 1926-1937. 357
 - 14- تطور الصناعة بين العرب واليهود وشركات الامتياز. 359
 - 15- التجارة الخارجية لفلسطين من 1938-1948. 366
 - 16- أوجه صرف الميزانية العامة لحكومة فلسطين من 1934-1948. 373
 - 17- الدخل القومي في فلسطين عام 1944 من مصادر الإنتاج الرئيسية. 378
 - 18- توزيع السكان العرب واليهود على قطاعات الإنتاج عام 1945. 380
 - 19- متوسط ايرادات الفرد من القطاعات الاقتصادية المختلفة في فلسطين عام 1944. 382
 - 20- أسعار السلع قبل الحرب العالمية الثانية. 383
 - 21- الأجور اليومية التي تقاضاها العمال الزراعيون العرب واليهود في 1939. 394
- و1944.

قائمة الخرائط التوضيحية الملحق

- 1- ولاية سوريا عام 1915. 511
- 2- الدولة العربية كما حددها الشريف حسين عام 1915. 512
- 3- تقسيم المشرق العربي طبقاً لاتفاقية سايكس بيكو عام 1916. 513
- 4- الانتداب البريطاني الفرنسي على المشرق العربي عام 1920. 514
- 5- الانتداب البريطاني على فلسطين فيما بين 1920-1948. 515
- 6- فلسطين في مذكرات الفارس دارثير في القرن السابع عشر. 516
- 7- توزيع النباتات والمزروعات في فلسطين في القرن السابع عشر. 517
- 8- «اسرائيل» كما نصورها تيودور هرتزل عام 1904 ومثله رابى فيشر مان عام 1947. 518
- 9- «اسرائيل» التي طالب بها رابى اسحاق عام 1917. 519
- 10- «اسرائيل» التي طالبت بها المنظمة الصهيونية العالمية عام 1919. 520
- 11- وادي الحوراث ومرج بن عامر وأراضي بيسان التي تم الاستيلاء عليها عام 1930. 521
- 12- قيود انتقال الأراضي كما أوردتها الكتاب الأبيض لعام 1939. 522
- 13- قيود انتقال الأراضي كما أوردتها نظام انتقالات الأراضي عام 1940. 523
- 14- الأراضي بين العرب واليهود في أفضية فلسطين المختلفة عام 1944. 524
- 15- المواطنين العرب والمستوطنين اليهود موزعين في أفضية فلسطين المختلفة طبقاً لإحصاء عام 1931. 525
- 16- الأراضي الصالحة للزراعة في فلسطين. 526
- 17- مشروع التقسيم المقدم من لجنة بيل عام 1937. 527
- 18- التعديل البريطاني لمشروع التقسيم عام 1938-1939. 528
- 19- اقتراح صهيوني للتقسيم عام 1938. 529

- 20- مشروع التقسيم الذى قدمته اللجنة الانجلو اميركية عام 1945. 530
- 21- مشاريع اخرى لتسوية قضية فلسطين عام 1946. 531
- 22- مشروع الأمم المتحدة للتقسيم 29 نوفمبر 1947. 532
- 23- فلسطين فى عامى 1947-1948 الاحتلال اليهودى بين 29 نوفمبر 1947 وبين
الانسحاب البريطانى فى 14 مايو 1948. 533
- 24- التوسع الارهابى ما بين 19 ابريل - 14 مايو 1948. 534
- 25- مشروع الوسيط الدولى برنادوت لتقسيم فلسطين، يونيو 1948 (الهدنة الأولى). 535
- 26- الاحتلال اليهودى للأراضي ما بين 1948-1949. 536

المحتويات

- ✻ تقديم معالى الدكتور الأمين العام لجامعة الدول العربية د/ أحمد عصمت
عبد المجيد 7 - 8
- ✻ مقدمة الكتاب للأستاذ الدكتور/ عبد الخالق لاشين 9 - 13
- ✻ مقدمة المؤلفة 14 - 16
- ✻ الفصل الأول : تطور قوانين وتشريعات الحياة والملكية الزراعية حتى
عام 1948 17 - 78
- ✻ الفصل الثانى : الصهيونية ومشروع «الوطن القومى» النظرية والتطبيق
79 - 140
- ✻ الفصل الثالث : حكومة الاحتلال البريطانية ودورها فى انتزاع أراضي
عرب فلسطين 141 - 277
- ✻ الفصل الرابع : العلاقات الإنتاجية وانعكاساتها على المجتمع الفلسطينى
279 - 400
- ✻ الفصل الخامس : الأرض والحركة السياسية فى فلسطين 401 - 476
- ✻ مصادر الدراسة 477 - 507
- ✻ الخرائط التوضيحية الملحق بالدراسة 509 - 536
- ✻ قائمة الجداول المثبتة بالكتاب 539 - 541
- ✻ قائمة الخرائط التوضيحية الملحق بالكتاب 542 - 543

د. هند البديري



● فلسطينية / مصرية من مواليد القدس

الدرجات العلمية :

- ليسانس أداب - قسم تاريخ جامعة دمشق / سوريا،
١٩٧٢م

- ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر - جامعة عين
شمس - مصر ١٩٨٤م بتقدير امتياز. نالت عنها جائزة

المؤرخ المرحوم شفيق غربال، بالجمعية المصرية للدراسات التاريخية - لأحسن رسالة
ماجستير في التاريخ الحديث عام ١٩٨٤.

- دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر - جامعة عين شمس ١٩٩٣ بمرتبة الشرف
الأولى.

الوظيفة :

باحثة متفرغة في الدراسات التاريخية.

عضوية الهيئات العلمية :

- عضو الجمعية المصرية للدراسات التاريخية منذ ١٩٧٣.

- عضو عامل بإتحاد الكتاب الفلسطينيين.

- عضو اتحاد المرأة الفلسطينية.

الأعمال المنشورة :

- كتاب الأرض والفلاح في فلسطين العربية، دار المبتدأ للطباعة دمشق ١٩٩٣.

- رد دعوى نزع الملكية (نقد كتاب آرييه أفنيري، دار الكرمل ١٩٨٧).

- نشر العديد من الدراسات والمقالات العلمية بالعديد من المجلات العلمية والعربية.

طبع بمطابع جامعة الدول العربية
المعادي - القاهرة

الإشراف الفني : إدارة الشؤون الفنية والنشر بجامعة الدول العربية
التصنيف : نحمده أحمد بدر
المونتاج : فؤاد إمام أحمد - محمد مصطفى يوسف

مراجعة النص : د. هند البديري

رقم الايداع بدار الكتب المصرية : ١٤٨٢٥ / ٩٨
الترقيم الدولي : ٦ - ١٩ - ٥٠٢٤ - ٩٧٧
تم الطبع بتاريخ : ١٩٩٨/١٠/٢٨

تصميم الغلاف محمد حجي

0326356

Bibliotheca Alexandrina

0326356

